

المُقْنَع

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٥٦٢ هـ

و:

الشرح الكبير

لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

٥٩٧ - ٥٦٨٢ هـ

ومعهما :

الإضاف

في معرفة الراجح من الخلاف

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرزاي

٨١٧ - ٨٨٥ هـ

تحقيق

الدكتور

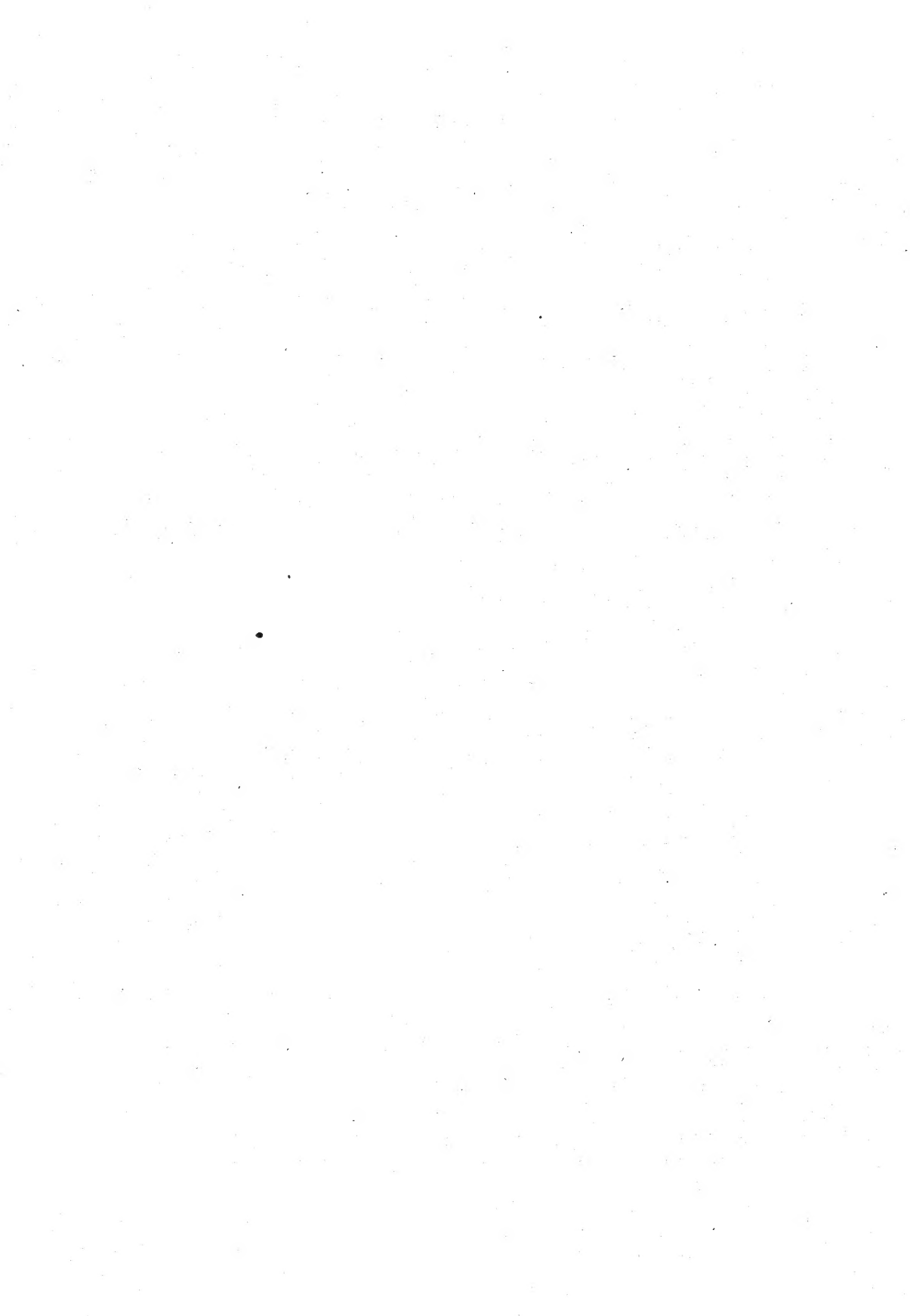
عبد الفتاح محمد راحلو

الدكتور

عائبة بن عبد المحسن التركي

الجزء الأول

الطهارة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [١ ط]

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ الْأَوْحَدُ ، شَرَفُ الْإِسْلَامِ ،
قُدْوَةُ الْأَنَامِ ، مُفْتِي الْفِرْقِ ، أَوْحَدُ الزَّمَانِ ، مُوَفِّقُ الدِّينِ ، أَبُو
مُحَمَّدٍ ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَّامَةَ الْمُقَدِّسِيِّ ، رَحِمَهُ
اللَّهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَحْمُودِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، الدَّائِمِ الْبَاقِي بِلَا زَوَالٍ ،
الْمُوجِدِ خَلْقَهُ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ ، الْعَالِمِ بِعَدَدِ الْقَطْرِ وَأَمْوَاجِ الْبَحْرِ
وَذَرَاتِ الرَّمَالِ ، لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي

الشرح الكبير

[١/١ ط] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَامِلُ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، قُدْوَةُ الْأَنَامِ ، بَقِيَّةُ
السَّلَفِ الْكَرَامِ ، شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ
الْعَامِلِ الزَّاهِدِ أَبِي عَمْرِو مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَّامَةَ الْمُقَدِّسِيِّ ، قَدَّسَ اللَّهُ
رُوحَهُ ، وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ ، آمِينَ ، إِنَّهُ جَوَادُ كَرِيمٍ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَعْظَمِ ،

الإينصاف

[١/١ ط] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين ، وعليه نتوكل

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَّصِفِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ ، الْمَنْعُوتِ بِنُعُوتِ الْجَلَالِ وَالْجَمَالِ ،
(الْمُتَفَرِّدُ^١) بِالْإِنْعَامِ وَالْإِفْضَالِ ، وَالْعَطَاءِ وَالنَّوَالِ ، الْمُحْسِنِ الْمُجْمِلِ عَلَى مَمَرِ الْأَيَّامِ

(١ - ١) زيادة من : (١٥) .

السَّمَاءِ ، وَلَا تَحْتَ أَطْبَاقِ الْجِبَالِ ﴿١﴾ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ
الْمُتَعَالِ ﴿٢﴾ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى ، وَآلِهِ
خَيْرِ آلٍ ، صَلَاةً دَائِمَةً بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ .

أَمَّا بَعْدُ ؛ فَهَذَا كِتَابٌ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، اجْتَهَدْتُ فِي جَمْعِهِ
وَتَرْبِيئِهِ ، وَإِيجَارِهِ وَتَقْرِئِهِ ، وَسَطًا بَيْنَ الْقَصِيرِ وَالطَّوِيلِ ، وَجَامِعًا
لِأَكْثَرِ الْأَحْكَامِ ، عَرِيَّةً عَنِ الدَّلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ ؛ لِيَكْثُرَ عِلْمُهُ ، وَيَقَلَّ
حَجْمُهُ ، وَيَسْهُلَ حِفْظُهُ وَفَهْمُهُ ، وَيَكُونَ مُقْنِعًا لِحَافِظِيهِ ، نَافِعًا
لِلنَّازِرِ فِيهِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَسْتُورُ [١٢] أَنْ يُبَلِّغَنَا أَمَلَنَا ، وَيُصْلِحَ
قَوْلَنَا وَعَمَلَنَا ، وَيَجْعَلَ سَعِينًا مُقَرَّبًا إِلَيْهِ ، وَنَافِعًا لَدَيْهِ .

الْجَوَادِ الْأَكْرَمِ ، ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ ﴿١﴾ ،
فَرَضَ طَلَبَ الْعِلْمِ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَمَرَهُمْ بِهِ فِي الْكِتَابِ الْمُبِينِ ، فَقَالَ
وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي

وَاللَّيَالِ . أَحْمَدُهُ حَمْدًا لَا تَغَيَّرُ لَهُ وَلَا زَوَالٌ ، وَأَشْكُرُهُ شُكْرًا لَا تَحُولُ لَهُ وَلَا
انْقِصَالٌ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا مِثْلٌ وَلَا مِثَالٌ ، شَهَادَةً
أَدَّخَرَهَا لِيَوْمٍ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا يَخْلُلُ . وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، الدَّاعِيَ إِلَى
أَصَحِّ الْأَقْوَالِ ، وَأَسَدِّ الْأَفْعَالِ ، الْمُحَكِّمِ لِلْأَحْكَامِ وَالْمُمَيِّزِ بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ ،
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ خَيْرِ صَحْبٍ وَخَيْرِ آلٍ ، صَلَاةً دَائِمَةً بِالْعُدُوِّ
وَالْأَصَالِ .

(١) سورة الرعد ٩ .

(٢) سورة العلق ٤ ، ٥ .

الَّذِينَ ﴿١﴾ . أَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمٍ جَلَّلَهَا ، وَقَسَمَ أَجْزَلَهَا ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، شَهَادَةً لَا يَضِلُّ مَنْ شَهِدَ بِهَا وَلَا يَشْقَى ، وَكَلِمَةً اسْتَمْسِكَ بِهَا ، وَمَنْ يُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴿٢﴾ . وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ ﴿٣﴾ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿٤﴾ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

هذا كتابُ جَمَعْتُهُ فِي شَرْحِ « كِتَابِ الْمُقْنَعِ » ، تَأَلَّفَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ ، مُوَفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، اعْتَمَدْتُ فِي جَمْعِهِ عَلَى كِتَابِهِ « الْمُغْنَى » ، وَذَكَرْتُ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَمْ أَجِدْهُ فِيهِ مِنَ الْفُرُوعِ وَالْوُجُوهِ وَالرَّوَايَاتِ ، وَلَمْ أَتْرُكْ مِنْ كِتَابِ « الْمُغْنَى » إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا مِنَ الْأَدِلَّةِ ، وَعَزَوْتُ مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا لَمْ يَعِزْ ، مِمَّا أَمَكَّنَنِي عَزْوُهُ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَوْلُ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ رَسَخَتْ فِي الْعِلْمِ قَدَمُهُ ، وَجُبِلَ عَلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَحْمُهُ وَدَمُهُ ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَهُوَ بِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ كِتَابَ « الْمُقْنَعِ » فِي الْفِقْهِ ، تَأَلَّفَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُوَفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ ، قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ، وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ ، مِنْ أَعْظَمِ الْكُتُبِ نَفْعًا ، وَأَكْثَرَهَا جَمْعًا ، وَأَوْضَحَهَا إِشَارَةً ، وَأَسْلَسَهَا

(١) سورة التوبة ١٢٢ .

(٢) اقتباس من قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴾

سورة البقرة ٢٥٦ .

(٣) سورة الأحزاب : ٤٦ .

عبارة ، وأوسطها حَجْمًا ، وأغزرها علمًا ، وأحسنها تفصيلًا وتفريعًا ، وأجمعها تقسيمًا وتنويعًا ، وأكملها ترتيبًا ، وألطفها تبويبًا ؛ قد حوى غالب أمهات مسائل المذهب ، فمن حصلها فقد ظفر بالكثير والمطلَب ، فهو كما قال مُصَنِّفه فيه : « جامعًا لأكثر الأحكام » . ولقد صدق وبرر ونصح ، فهو الخبر الإمام ، فإن من نظر فيه بعين التحقيق والإنصاف ، وجد ما قال حقًا وإفيًا بالمُرَاد من غير خلاف ، إلا أنه ، رَحِمَهُ اللهُ تعالى ، أطلق في بعض مسائله الخلاف من غير ترجيح ، فاشتبه على الناظر فيه الضعيف من الصحيح ، فأحببت ، إن يسر الله تعالى ، أن أُبين الصحيح من المذهب والمشهور ، والمعمول عليه والمنصور ، وما اعتمده أكثر الأصحاب وذهبوا إليه ، ولم يُعَرِّجُوا على غيره ولم يُعَوَّلُوا عليه .

فصل : اعلم ، رَحِمَكَ اللهُ تعالى ، أن المُصَنِّف ، رَحِمَهُ اللهُ تعالى ، يكرّر في كتابه أشياء كثيرة ، عبارته فيها مختلفة الأنواع ، فيحتاج إلى تبينها ، وأن يكشف عنها القناع ؛ فإنه تارة يُطلق « الروايتين » أو « الروايات » أو « الوجهين » أو « الوجه » أو « الأوجه » أو « الاحتمالين » أو « الاحتمالات » بقوله : « فهل الحكم كذا ؟ على روايتين ، أو على وجهين ، أو فيه روايتان ، أو وجهان ، أو احتمل كذا واحتمل كذا » . ونحو ذلك . فهذا وشبهه ، الخلاف فيه مُطلق ، والذي يظهر أن إطلاق المُصَنِّف وغالب الأصحاب ، ليس هو لقوة الخلاف من الجانبين ، وإنما مرادهم حكاية الخلاف من حيث الجملة ، بخلاف من صرح باصطلاح ذلك ، كصاحب « الفروع » ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وغيرهما . وتارة يُطلق الخلاف بقوله مثلاً : « جاز ، أو لم يجز ، أو صح ، أو لم يصح » في إحدى الروايتين ، أو الروايات ، أو الوجهين ، أو الأوجه » . أو بقوله : « ذلك على إحدى الروايتين ، أو الوجهين » . والخلاف في هذا أيضًا مُطلق ، لكن فيه إشارة ما إلى ترجيح الأول . وقد قيل : إن المُصَنِّف قال : « إذا قلت ذلك ، فهو

الصَّحِيحُ، وهو ظاهرُ مُصْطَلَحِ الحارثي^(١) في «شَرْحِهِ». وفيه نظر؛ فَإِنَّ فِي كِتَابِهِ مَسَائِلَ كَثِيرَةً يُطْلَقُ فِيهَا الْخِلَافُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَلَيْسَتْ الْمَذْهَبَ، وَلَا عَزَاهَا أَحَدٌ إِلَى اخْتِيَارِهِ، كَمَا يُمْرُّ بِكَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَفِي صِحَّتِهِ عَنْهُ بُعْدٌ. وَرُبَّمَا تَكُونُ الرُّوَايَةُ أَوْ الْوَجْهُ الْمُسْكُوتُ عَنْهُ مُقَيَّدًا بِقَيْدٍ، فَادَّكَّرُهُ، وَهُوَ فِي كَلَامِهِ كَثِيرٌ. وَتَارَةً يَذْكُرُ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ مُفَصَّلًا فِيهَا، ثُمَّ يُطْلَقُ رِوَايَتَيْنِ فِيهَا، وَيَقُولُ: «فِي الْجُمْلَةِ». بِصِبْغَةِ التَّمْرِ يَضُرُّ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي آخِرِ الْعَصَبِ، أَوْ يَحْكِي بَعْدَ ذِكْرِ الْحُكْمِ إِطْلَاقَ الرُّوَايَتَيْنِ عَنِ الْأَصْحَابِ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْمُوصَى لَهُ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا تَفْصِيلٌ، فَنُبِّئُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَتَارَةً يُطْلَقُ الْخِلَافُ بِقَوْلِهِ، بَعْدَ ذِكْرِ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ: «يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ». وَالْغَالِبُ أَنَّ ذَلِكَ وَجْهَانِ لِلْأَصْحَابِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى الْخِلَافِ، فَوَافَقَ كَلَامَهُمْ، أَوْ تَابَعَ عِبَارَةَ غَيْرِهِ. وَتَارَةً يَقُولُ: «فَعَنَهُ كَذَا، وَعَنَهُ كَذَا». كَمَا قَالَهُ فِي بَابِ التَّنْذِيرِ، وَالْمَعْرُوفُ مِنَ الْمُصْطَلَحِ أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مُطْلَقٌ. وَتَارَةً يَقُولُ: «فَقَالَ فُلَانٌ كَذَا. وَقَالَ فُلَانٌ كَذَا». كَمَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ بِالْمُجْمَلِ وَغَيْرِهِ. وَهَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْخِلَافِ الْمُطْلَقِ فِيمَا يَظْهَرُ. وَتَارَةً يَقُولُ، بَعْدَ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ: «ذَكَرَهُ فُلَانٌ، وَقَالَ فُلَانٌ كَذَا. أَوْ عِنْدَ فُلَانٍ كَذَا، وَعِنْدَ فُلَانٍ كَذَا». كَمَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ جَامِعِ الْأَيْمَانِ، وَكِتَابِ الْإِقْرَارِ، وَغَيْرِهِمَا. وَهَذَا فِي قُوَّةِ [٢/١] الْخِلَافِ الْمُطْلَقِ. وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ فِيهِ مِثْلًا إِلَى قُوَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ. لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ. وَتَارَةً يَقُولُ، بَعْدَ ذِكْرِ الْحُكْمِ: «حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ فِي قَوْلِ

(١) مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي البغدادى ثم المصرى ، سعد الدين ، أبو محمد وأبو عبد الرحمن ، الفقيه ، المحدث ، الحافظ ، قاضى القضاة . سمع بمصر والإسكندرية ودمشق ، وعنى بالحديث ، وقرأ بنفسه ، وكتب بخطه الكثير ، وخرَّجَ لجماعة من الشيوخ معاجم ، وتفقه ، وبرع ، وأفتى ، وصنف ، وشرح قطعة من كتاب «المقنع» من العارية إلى آخر الوصايا . توفى سنة إحدى عشرة وسبعمائة بالقاهرة . والحارثي ؛ نسبة إلى الحارثية ، قرية من قرى بغداد غربها . ذيل طبقات الحنابلة ٣٦٢/٢ — ٣٦٤ ، الدرر الكامنة ١١٦/٥ ، ١١٧ .

فُلَانٍ ، أَوْ فَقَالَ فُلَانٌ كَذَا . وَقَالَ غَيْرُهُ كَذَا » . كَمَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْأَصْحِيَّةِ وَالشُّفْعَةِ
وَالنَّذْرِ . وَهَذَا أَيْضًا فِي قُوَّةِ الْخِلَافِ الْمُطْلَقِ . وَتَارَةً يَقُولُ ، بَعْدَ ذِكْرِ حُكْمِ
الْمَسْأَلَةِ : « عِنْدَ فُلَانٍ ، وَيَحْتَمِلُ كَذَا . أَوْ فَقَالَ فُلَانٌ كَذَا ، وَيَحْتَمِلُ كَذَا » . كَمَا
ذَكَرَهُ فِي أَوَاخِرِ بَابِ جَامِعِ الْأَيْمَانِ ، وَأَوَاخِرِ بَابِ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ . فظَاهِرُ
هَذِهِ الْعِبَارَةِ ، أَنَّهُ مَا أَطْلَعَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْقَوْلِ ، وَذَكَرَهُ هُوَ الْاِحْتِمَالُ ، وَقَدْ يَكُونُ
تَابِعَ عِبَارَةٍ غَيْرِهِ . وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ ، فَنُبِّئُهُ عَلَيْهِ . وَتَارَةً يَقُولُ : « فَقَالَ
فُلَانٌ كَذَا » . وَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ ، فَقَدْ لَا يَكُونُ فِيهَا خِلَافٌ ، كَمَا
ذَكَرَهُ عَنِ الْقَاضِي ^(١) أَيْضًا فِي بَابِ الْفِدْيَةِ ، فِي الضَّرْبِ الثَّلَاثِ فِي الدَّمَاءِ الْوَاجِبَةِ ، فَهُوَ فِي
حُكْمِ الْمَجْزُومِ بِهِ . وَقَدْ يَكُونُ فِيهَا خِلَافٌ ، كَمَا ذَكَرَهُ عَنِ الْقَاضِي فِي بَابِ الْهَبَةِ .
وَتَارَةً يَقُولُ ، بَعْدَ ذِكْرِ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ : « فِي رِوَايَةٍ » . كَمَا ذَكَرَهُ فِي وَاجِبَاتِ
الصَّلَاةِ ، وَبَابِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ . أَوْ يَقُولُ : « فِي وَجْهِ » . كَمَا ذَكَرَهُ فِي أَرْكَانِ
النِّكَاحِ . فَفِي هَذَا يَكُونُ اخْتِيَارُهُ فِي الْغَالِبِ خِلَافَ ذَلِكَ ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِتَرْجِيحِ
الْمَسْكُوتِ عَنْهُ ، مَعَ اِحْتِمَالِ الْإِطْلَاقِ . وَقَدْ قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » فِي كِتَابِ
النَّفَقَاتِ : « وَإِنْ كَانَ الْخَادِمُ لَهَا ، فَتَفَقَّهَتْ عَلَى الزَّوْجِ ، وَكَذَا نَفَقَةُ الْمُؤَجَّرِ وَالْمُعَارِ
فِي وَجْهِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ^(٢) : « وَقَوْلُهُ : فِي وَجْهِ . يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَشْهَرَ
خِلَافُهُ » . وَتَارَةً يَحْكِي الْخِلَافَ وَجْهَيْنِ ، وَهُمَا رِوَايَتَانِ . وَقَدْ يَكُونُ الْأَصْحَابُ
اِخْتَلَفُوا فِي حِكَايَةِ الْخِلَافِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ حَكَى وَجْهَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَى رِوَايَتَيْنِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ الطَّرِيقَتَيْنِ ، فَأَذْكَرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَتَارَةً يَذْكَرُ حُكْمَ
الْمَسْأَلَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ : « وَعَنْهُ كَذَا . أَوْ وَقِيلَ . أَوْ وَقَالَ فُلَانٌ . أَوْ وَيَتَخَرَّجُ . أَوْ

(١) يَعْنِي أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، ابْنُ الْفَرَاءِ ، الْحَنْبَلِيُّ ، عَالِمُ زَمَانِهِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ .
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

تَرْجَمَهُ وَلَدَهُ تَرْجَمَةُ حَافِلَةٌ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ١٩٣/٢ — ٢٣٠ .

(٢) الْفُرُوعُ ٥٨٠/٥ .

وَيَحْتَمِلُ كَذَا . وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُقَدَّمُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ . وَقُلُّ أَنْ يُوجَدَ ذَلِكَ التَّخْرِيجُ أَوْ الاحْتِمَالُ إِلَّا وَهُوَ قَوْلٌ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ ، بَلْ غَالِبُ الاحْتِمالاتِ لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى فِي « الْمُجَرَّدِ » وَغَيْرِهِ ، وَبَعْضُهَا لِأَبِي الْحَطَّابِ ^(١) وَلِغَيْرِهِ ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُصَنِّفِ ، وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فَالْتَّخْرِيجُ فِي مَعْنَى الاحْتِمَالِ ، وَالاحْتِمَالُ فِي مَعْنَى الْوَجْهِ ، إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ مَجْزُومٌ بِالْفُتْيَا بِهِ . قَالَ فِي « الْمُطْلَعِ » . يَعْنِي مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ . وَهَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ فِيهِ نَظَرٌ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْقَضَاءِ ، وَفِي الْقَاعِدَةِ آخِرِ الْكِتَابِ . وَالاحْتِمَالُ تَبْيِينُ أَنَّ ذَلِكَ صَالِحٌ لَكَوْنِهِ وَجْهًا ، فَالْتَّخْرِيجُ نَقْلُ حُكْمٍ مَسْأَلَةٍ إِلَى مَا يُشَبِّهُهَا وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا فِيهِ ، وَالاحْتِمَالُ يَكُونُ إِمَّا لِلدَّلِيلِ مَرْجُوحٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا خَالَفَهُ ، أَوْ لِلدَّلِيلِ مَسَاوٍ لَهُ ، وَلَا يَكُونُ التَّخْرِيجُ أَوْ الاحْتِمَالُ إِلَّا إِذَا فَهِمَ الْمَعْنَى . وَالْقَوْلُ يَشْمَلُ الْوَجْهَ ، وَالاحْتِمَالُ ، وَالتَّخْرِيجُ ، وَقَدْ يَشْمَلُ الرِّوَايَةَ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، كَأَبِي بَكْرٍ ^(٢) ، وَابْنِ أَبِي مُوسَى ^(٣) ، وَغَيْرِهِمَا ، وَالْمُصْطَلَحُ الْآنَ عَلَى خِلَافِهِ ، وَرُبَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ الْقَوْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، أَوْ الاحْتِمَالُ ، أَوْ التَّخْرِيجُ ، رِوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْمَذْهَبُ ، كَمَا سَتَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُبَيَّنًا . وَتَارَةً يَذْكُرُ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ : « وَقِيلَ عَنْهُ كَذَا » . كَمَا ذَكَرَهُ

(١) أَبُو الْخَطَّابِ مَحْفُوظُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْكَلُوذَانِي الْبَغْدَادِي ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ وَأَعْيَانِهِ . وَلَدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . وَصَنَّفَ كُتُبًا حَسَنًا فِي الْمَذْهَبِ وَالْأَصُولِ وَالْخِلَافِ . وَتَوَفَّى سَنَةَ عَشَرَ وَخَمْسِمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٢/٢٥٨ ، ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ١/١١٦ - ١٢٧ ، الْعَبَرُ ٤/٢١٠ .

(٢) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ هَارُونَ الْخَلَّالِ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الدَّائِرَةِ وَالْكَتَبِ السَّائِرَةِ ، وَكَانَتْ لَهُ حُلُقَةٌ بِجَمَاعِ الْمَهْدِيِّ ، أَنْفَقَ عَمْرَهُ فِي جَمْعِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَتَصْنِيفِهِ . تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةِ وَثَلَاثِمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٢/١٢ - ١٥ ، الْعَبَرُ ٢/١٤٨ .

(٣) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْهَاشِمِيُّ الْقَاضِي . التَّوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . وَكَتَابُهُ الْإِرْشَادُ فِي فُرُوعِ الْمَذْهَبِ . مَقَاتِيحُ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ ٢/٦٣ .

في بابِ الْمُوصَى له ، و عيوبِ التَّكاحِ ، أو « وَحُكِيَ عَنْهُ كَذَا » . كما ذكره في بابِ نَوَاقِضِ الوُضُوءِ وَغَيْرِهِ ، أو « وَحُكِيَ عَنْ فُلَانٍ كَذَا » . كما ذكره في بابِ الْقِسْمَةِ بِصِبْغَةِ التَّمْرِ يَضِ فِي ذَلِكَ . وقد يَكُونُ بَعْضُهُمْ أَثْبَتَهُ لَصِحَّتِهِ عِنْدَهُ ، فُنْيِيْنَهُ . وَتَارَةً يَحْكِي الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ : « قَالَ فُلَانٌ كَذَا » . بغيرِ وَاوٍ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ إِلَّا مُوَافِقًا لِمَا قَبْلَهُ ، لَكِنْ ذَكَرَهُ لِفَائِدَةٍ ؛ إِمَّا لِكَوْنِهِ أَعَمُّ ، أَوْ أَخَصُّ مِنَ الْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ ، أَوْ يَكُونُ مُقَيَّدًا أَوْ مُطْلَقًا ، وَالْحُكْمُ الْمُتَقَدِّمُ بِخِلَافِهِ ، وَنَحْوِهِ . وَرُبَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ لِمَفْهُومٍ مَا قَبْلَهُ ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْعَاقِلَةِ عَنْ أَيْ بَكَرٍ . وَهِيَ عِبَارَةٌ عَقْدَةٌ . وَتَارَةً يَقُولُ ، بَعْدَ ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ : « فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ » . أَوْ « وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ كَذَا » . أَوْ « فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ » . أَوْ « فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ » . أَوْ « فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ » . وَلَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَثَمَّ خِلَافٌ ، وَالْغَالِبُ أَنَّ ذَلِكَ كَمَا قَالَ . وَقَدْ يَكُونُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ عِنْدَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ سُجُودِ السُّهُوِّ وَغَيْرِهِ ، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ . وَتَارَةً يَقُولُ : « فِي أَصَحِّ الرَّوَائِثِ ، أَوْ الْوَجْهَيْنِ ، أَوْ عَلَى أَظْهَرِ الرَّوَائِثِ ، أَوْ الْوَجْهَيْنِ » . وَلَا تَكَادُ تَجِدُ ذَلِكَ إِلَّا الْمَذْهَبَ ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَذْهَبُ خِلَافَهُ ، وَيَكُونُ الْأَصَحُّ وَالْأَظْهَرُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ تَابَعَهُ . وَتَارَةً يُطْلِقُ الْخِلَافَ ، ثُمَّ يَقُولُ : « أَوْ لَاهَا كَذَا » . كَمَا ذَكَرَهُ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَالْعِدَدِ . وَهَذَا يَكُونُ اخْتِيَارَهُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَذْهَبُ ، كَمَا فِي الْعِدَدِ . وَتَارَةً يَقُولُ ، بَعْدَ حِكَايَتِهِ الْخِلَافَ : « وَالْأَوَّلُ [٢/١ ظ] أَصَحُّ » . أَوْ « وَهِيَ أَصَحُّ » . كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْكِفَاةِ وَغَيْرِهَا ، وَيَكُونُ فِي الْغَالِبِ كَمَا قَالَ . وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ اخْتِيَارَهُ . وَتَارَةً يَقُولُ : « وَالْأَوَّلُ أَقْيَسُ وَأَصَحُّ » . كَمَا قَالَ فِي الْمُسَافَاةِ . أَوْ « وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ » . كَمَا ذَكَرَهُ فِي آخِرِ بَابِ مِيرَاثِ الْعَرَقِيِّ وَالْهَدْمِيِّ . وَهَذَا يَكُونُ اخْتِيَارَهُ . وَتَارَةً يُصَرِّحُ بِاخْتِيَارِهِ ، فَيَقُولُ : « وَعِنْدِي كَذَا » . أَوْ « هَذَا الصَّحِيحُ عِنْدِي » . أَوْ « وَالْأَقْوَى عِنْدِي كَذَا » . أَوْ « وَالْأَوَّلَى عِنْدِي كَذَا » . أَوْ

« وهو أولي ». وهذا في الغالب يكون رواية ، أو وجها ، وقد يكون اختاره بعض الأصحاب ، وربما كان المذهب . وتارة يقدم شيئا ، ثم يقول : « والصحيح كذا » . كما ذكره في كتاب العتق وغيره ، ويكون كما قال ، وربما كان ذلك اختياره . وتارة يقول : « قال أصحابنا » . أو « وقال أصحابنا » . أو « وقال بعض أصحابنا كذا » . ونحوه . وقد عرفت من اصطلاحه أن اختياره مخالف لذلك . وتارة يقول : « اختاره شيوحننا » . أو « عامة شيوحننا » . كما ذكره في كتاب الظهار ، وفي آخر باب طريق الحكم وصفته . وتارة يقول : « نص عليه ، وهو اختيار الأصحاب » . كما ذكره في باب طريق الحكم وصفته ، والمذهب يكون كذلك . وتارة يذكر الحكم ، ثم يقول : « هذا المذهب » . ثم يحكي خلافا ، كما ذكره في باب صريح الطلاق وكنائيه ، أو يذكر قولاً ، ثم يقول : « والمذهب كذا » . كما ذكره في باب الاستثناء في الطلاق . أو يقول : « والمذهب الأول » . كما ذكره في كتاب النفقات ، ويكون المذهب كما قال . وتارة يذكر حكماً المسألة ، ثم يقول : « أو ما إليه أحمد ، وعند فلان كذا » . كما ذكره في باب الربا . أو يقدم حكماً ، ثم يقول : « وأوماً في موضع بكذا » . كما ذكره في كتاب العصب . وهذا يؤخذ من مذلول كلامه . وتارة يقول : « ويفعل كذا في ظاهر كلامه » . كما ذكره في باب ستر العورة ، والعصب ، وشروط القصاص ، والزكاة ، والقضاء . والظاهر من الكلام هو : اللفظ المحتمل معنيين فأكثر ، هو في أحدهما أرجح . أو : ما تبادر منه عند إطلاقه معنى ، مع تجويز غيره . ويأتي هذا والذي قبله وغيرهما أول القاعدة آخر الكتاب . وتارة يقول : « نص عليه ، أو والمنصوص كذا ، أو قال أحمد كذا . ونحوه » . وقد يكون في ذلك خلاف فاذكره ، وربما ذكره المصنف . والنص والمنصوص هو الصريح في معناه . وتارة يقطع بحكم مسألة ، وقد يزيد فيها ، فيقول : « بلا خلاف في المذهب » .

كما ذكره في كتاب القضاء وغيره . أو يقول : « وَجْهًا وَاحِدًا . أو رواية واحدة » . وهو كثير في كلامه . ويكون في الغالب فيها خلاف ، كما ستراه . وربما كان المَسْكُوتُ عنه هو المذهب ، بل رُبَّمَا جَزَمَ في كتبه بشيءٍ والمذهبُ خلافه ، كما ذكره في كتاب الطَّهَّارَةِ ، في مسألة اشْتِبَاهِ الطَّاهِرِ بالطَّهْرِ . وتارةً يذكُرُ المسألة ، ثم يقول : « فالقياسُ كذا » . ثم يحكي غيره ، كما ذكره في كتاب الديات . أو يذكُرُ الحُكْمَ ، ثم يقول : « والقياسُ كذا » . كما ذكره في باب تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ . أو يذكُرُ حُكْمَ المسألة ، ثم يقول : « في قياس المذهب » . ويقتصرُ عليه ، كما ذكره في كتاب الصَّدَاقِ وَاللَّعَانِ . أو يذكُرُ الحُكْمَ ، ثم يقول : « وقياسُ المذهب كذا » . كما ذكره في باب الهبة . وفي الغالب يكون ذلك اختيَّاره ، وربما كان المذهب ، كما ستراه . وتارةً يحكي بعض الأقوال ، ثم يقول : « ولا عمل عليه » . كما ذكره في باب^(١) الْفَرَائِضِ ، وَأَحْكَامِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ ، وشروط القصاص . وربما قواه بعضُ الأصحابِ واختاره ، فيكون قوله ، ولا عمل عليه عنده وعند من تابعه . وتارةً يقول ، هو أو غيره ، بعد حكايته الخلاف : « هذا قول قديم ، رجَّع عنه » . كما ذكره في الْعَصْبِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا . وقد يكون اختاره بعضُ الأصحابِ . واعلمْ أنه إذا روى عن الإمام أحمد رواية ، وروى عنه أنه رجَّع عنها ، فهل تسقط تلك الرواية ولا تُذكرُ ؛ لرجوعه عنها ، أو تُذكرُ وتثبت في التصانيف ، نظرًا إلى أنَّ الروایتين عن اجتِهَادَيْنِ في وَفْتَيْنِ ، فلم يُنْقَضْ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ، ولو عَلِمَ التَّارِيخُ ، بخلاف نَسْخِ الشَّارِعِ ؟ فيه اختلاف بين الأصحاب ؛ ذكره المَجْدُ^(٢) في « شَرْحِهِ » وغيره ، في باب التَّيْمُمِ ، عند قوله :

(١) في ١ : « كتاب » .

(٢) عبد السلام بن عبد الله بن الخضر ، ابن تيمية الحراني ، مجد الدين أبو البركات ، فقيه العصر ، وشيخ الحنابلة . ولد سنة تسعين وخمسمائة تقريباً ، وتفقه ، وحدث ، ورحل ، وصنف ، ودرس . وتوفي سنة اثنتين وخمسين وستائة . ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٤٩ — ٢٥٤ ، سير أعلام النبلاء

« وَإِنْ وَجَدَهُ فِيهَا بَطَلَتْ . وعنه ، لا تَبْطُلُ » . ويأتى هناك أيضاً . قلتُ : عملُ
الأصحابِ على ذكرِها ، وإنْ كانَ الثَّانِي مَذْهَبَهُ . فعلى هذا يجوزُ التَّخْرِيجُ والتَّفْرِيعُ
والقياسُ عليه ، كالقولِ الثَّانِي . قال في « الرَّعَايَةِ » : فَإِنْ عَلِمَ التَّارِيخُ ، فَالثَّانِي
مَذْهَبُهُ . وقيل : الأوَّلُ ، إِنَّ جُهْلَ رُجُوعِهِ عَنْهُ . وقيل : أَوْ عَلِمَ ، وَقُلْنَا : مَذْهَبُهُ مَا
قَالَ تَارَةً [٣/١] بدليل . وقال في « الفروع » : فَإِنْ تَعَدَّرَ الْجَمْعُ وَعُلِمَ التَّارِيخُ ،
فَقِيلَ : الثَّانِي مَذْهَبُهُ . وقيل : الأوَّلُ . وقيل : ولو رَجَعَ عَنْهُ . وقال في
« أصوله » : وَإِنْ عَلِمَ أَسْبَقُهُمَا ، فَالثَّانِي مَذْهَبُهُ ، وهو ناسخٌ . اختاره في
« التَّمْهِيدِ » ، و « الرُّوضَةِ » ، و « العُدَّةِ » . وذكرَ كلامَ الحَلَالِ وصاحبه
كقوليهما : هذا قولٌ قديمٌ ، أو أوَّلُ ، والعملُ على كذا . كَتَصَيَّنَ . قال الإمامُ
أحمدُ : إِذَا رَأَيْتُ مَا هُوَ أَقْوَى ، أَخَذْتُ بِهِ ، وَتَرَكْتُ الْقَوْلَ الأوَّلَ . وجَزَمَ بِهِ
الْإِمْدِيُّ^(١) وغيره . وقال بعضُ أصحابينا : الأوَّلُ مَذْهَبُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْجَهْدَ لَا
يُنْقَضُ بِالْاجْتِهَادِ . وفيه نظرٌ ، ويلزمُه ولو صَرَّحَ بِالرُّجُوعِ ، وبعضُ أصحابينا
خالفَ ، وذكره بعضهم مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ . انتهى . وتارةً يَحْكِي الْخِلَافَ ثُمَّ
يَقُولُ : « وَالْعَمَلُ عَلَى الأوَّلِ » . كما ذكره في بابِ كتابِ القاضي إلى القاضي ،
ويكونُ الْحُكْمُ كما قال . وتارةً يَحْكِي بعضَ الرُّوَايَاتِ ، أو الأقوالِ ، ثُمَّ يَقُولُ :
« وَهُوَ بَعِيدٌ » . كما ذكره في بابِ حَدِّ الزَّنى وَالْقَذْفِ ، وغيرهما . وقد يكونُ اخْتَارَهُ
بعضُ الأصحابِ ، فَأَذْكُرُهُ . وتارةً يَذْكُرُ حُكْمَ مَسْأَلَةٍ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى
نَظِيرَتِهَا ، مِمَّا لَا نَقْلَ فِيهَا عَنْهُ ، كما ذكره في أوَاخِرِ بابِ الْحَجْرِ ، في قوله :
« وَكَذَلِكَ يُخْرَجُ فِي النَّاطِرِ فِي الْوَقْفِ » . وفي بابِ الْوَكَالَةِ بِقَوْلِهِ : « وَكَذَلِكَ
يُخْرَجُ فِي الْأَجِيرِ وَالْمُرْتَهَنِ » . فيكونُ إِمَّا تَابِعَ غَيْرَهُ ، أَوْ قَالَهُ مِنْ عِنْدِهِ . وقد يكونُ

(١) على بن محمد بن عبد الرحمن البغدادي ، أبو الحسن ، المعروف بالإمدى . أخذ أكابر أصحاب
أبي يعلى ، بلغ من النظر الغاية ، ودرس وأفتى وناظر . توفي سنة سبع أو ثمان وستين وأربعمائة .
ذيل طبقات الحنابلة ٨/١ ، ٩ .

في المسألة نقل خاص لم يطلع عليه ، فأذكره إن ظفرت . أو يذكر حكم مسألة ، ثم يخرج فيها قولاً من نظيرتها . وهو كثير في كلامه ، والحكم كالتى قبلها . وتارة يذكر حكمتين مختلفتين ، منصوصاً عليهما في مسألتين متشابهتين ، ثم يخرج من إحداهما حكمها إلى الأخرى ، كما ذكره في باب ستر العورة وغيره . وللاصحاب في جواز الثقل والتخريج في مثل هذا وأشباهه خلاف . ويأتى في الباب المذكور في أول كتاب الوصايا والذدف ، وغيرهما . ويأتى ^(١) ذلك في القاعدة ، آخر الكتاب ، محرراً إن شاء الله تعالى . وتارة يذكر حكم مسألة ولها مفهوم ، فربما ذكرت المفهوم وما فيه من المسائل والخلاف ، إن كان ، وظفرت به . وربما أطلق العبارة ، وهى مفيدة بقيد قد قيدها به المحققون من الأصحاب أو بعضهم ، فأتبه عليه ، وأذكر من قاله من الأصحاب إن تيسر . وتارة يكون كلامه عاماً ، والمراد الخصوص أو عكسه ، وقصد ضرب المثال ، فنبهته . وسيمر بك ذلك ، إن شاء الله تعالى .

وللمصنف في كتابه عبارات مختلفة في حكاية الخلاف ، غير ذلك ، ليس في ذكرها كبير فائدة فيما نحن بصده ؛ فلذلك تركنا ذكرها . وأحشى على كل مسألة إن كان فيها خلاف وأطلع عليه ، وأبين ما يتعلق بمفهومها ومنطوقها ، وأبين الصحيح من المذهب من ذلك كله ؛ فإنه المقصود والمطلوب من هذا التصنيف ، وغيره داخل تبعاً . وهذا هو الذى حدانى إلى جمع هذا الكتاب ؛ لميسر الحاجة إليه ، وهو فى الحقيقة تصحيح لكل ما فى معناه من المختصرات ؛ فإن أكثرها ، بل والمطولات ، لا تخلو من إطلاق الخلاف . وقد أذكر مسائل لا خلاف فيها ، توطئة لما بعدها ؛ لتعلقها بها ، أو لمعنى آخر أتيته . وأذكر القائل بكل قول واختياره ، ومن صحح ، وضعف ، وقدم ، وأطلق ، إن تيسر ذلك . وأذكر

(١) فى الأصل : « باقى » .

إِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ طَرُقٌ لِلأَصْحَابِ ، وَمَنْ الْقَائِلُ بِكُلِّ طَرِيقٍ . وَقَدْ يَكُونُ لِلخِلَافِ فَوَائِدٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ ، فَأَذْكُرُهَا إِنْ تيسَّرَ ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا خِلَافٌ ذَكَرْتُهُ ، وَبَيَّنْتُ الرَّاجِحَ مِنْهُ . وَقَدْ يَكُونُ التَّفْرِيعُ عَلَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَوْ الْوُجُوهِ دُونَ بَعْضٍ ، فَأَذْكُرُهُ ، وَرُبَّمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَوْ بَعْضُهُ ، فَأَكْمَلُهُ . وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ الْمَسْأَلَةَ فِي مَكَائِنَ أَوْ أَكْثَرَ ، أَوْ أَحَلْتُ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ ؛ لَيْسَ هَلْ الْكَشْفُ عَلَى مَنْ أَرَادَهَا . وَلَيْسَ غَرَضِي فِي هَذَا الْكِتَابِ الْإِخْتِصَارَ وَالْإِجَازَ ، وَإِنَّمَا غَرَضِي الْإِيضَاحَ وَفَهْمَ الْمَعْنَى . وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ الْكِتَابِ بَعْضُ فُرُوعٍ ، فَأُثَبِّتُهُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي : « فَائِدَةٌ » أَوْ « فَائِدَتَانِ » أَوْ « فَوَائِدُ » . فَيَكُونُ كَالْتِمَّةِ لَهُ . وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ ذَكَرْتُهُ وَبَيَّنْتُ الْمَذْهَبَ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ الْمَذْهَبُ أَوْ الرِّوَايَةُ أَوْ الْقَوْلُ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ ، نَبَّهْتُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي : « وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ » . أَوْ « مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ » . إِنْ تيسَّرَ . وَرُبَّمَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ غَرِيبَةً ، أَوْ كَالْغَرِيبَةِ ، فَأُثَبِّتُهُ عَلَيْهَا بِقَوْلِي : « فَيُعَايَى بِهَا » . وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ نُسخِ الْكِتَابِ زِيَادَةٌ أَوْ نَقْصٌ ، زَادَهَا مَنْ أَذِنَ لَهُ الْمُصَنِّفُ فِي إِصْلَاحِهِ ، أَوْ نَقَصَهَا ، أَوْ تَكُونُ النُّسخُ الْمُقَرَّوَّةُ عَلَى الْمُصَنِّفِ [٣/١ ط] مُخْتَلِفَةً ، كَمَا فِي بَابِ ذِكْرِ الْوَصِيَّةِ بِالْأَنْصِبَاءِ وَالْأَجْزَاءِ ، وَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ، فَأُثَبِّتُهُ عَلَى ذَلِكَ وَأَذْكُرُ الْاِخْتِلَافَ . وَرُبَّمَا يَكُونُ اِخْتِلَافُ النُّسخِ مَبْنِيًّا عَلَى اِخْتِلَافٍ بَيْنَ الْأَصْحَابِ ، فَأُثَبِّتُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَذْكُرُ بَعْضَ حُدُودِ ذِكْرِهَا الْمُصَنِّفُ أَوْ غَيْرُهُ ، وَأُبَيِّنُ مَنْ ذَكَرَهَا ، وَمَنْ صَحَّحَ أَوْ زَيَّفَ ، إِنْ تيسَّرَ . وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، ذَكَرْتُ كُلَّ مَنْ يَقُولُ بِكُلِّ قَوْلٍ ، وَمَنْ قَدَّمَ وَأَطْلَقَ ، وَأَشْبَعُ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ ، مَهْمَا اسْتَطَعْتُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَإِنْ كَانَ الْمَذْهَبُ ظَاهِرًا أَوْ مَشْهُورًا ، وَالْقَوْلُ الَّذِي يَقَابِلُهُ ضَعِيفًا أَوْ قَوِيًّا ، وَلَكِنَّ الْمَذْهَبَ خِلَافُهُ ، أَكْتَفَى بِذِكْرِ الْمَذْهَبِ ، وَذَكَرْتُ مَا يَقَابِلُهُ مِنَ الْخِلَافِ ، مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَاءٍ فِي ذِكْرِ مَنْ قَدَّمَ وَآخَرَ ؛ فَإِنْ ذَكَرَهُ تَطْوِيلٌ بِلَا فَائِدَةٍ . فَظُنُّ بِهَذَا التَّصْنِيفِ خَيْرًا ، فَرُبَّمَا عَثَرْتُ فِيهِ بِمَسَائِلَ وَفَوَائِدَ وَغَرَائِبَ وَنُكْتٍ كَثِيرَةٍ ، لَمْ تَظْفَرْ بِمَجْمُوعِهَا

في غيره ؛ فإني نقلت فيه من كتب كثيرة من كتب الأصحاب ، من المختصرات والمطولات ، من المتون والشروح ؛ فمما نقلت منه من المتون : « الخرقى » ، و « التنبيه » ، و بعض « الشافى » لأبى بكر عبد العزيز^(١) ، و « تهذيب الأجوبة » لابن حامد^(٢) ، و « الإرشاد » لابن أبى موسى ، و « الجامع الصغير » ، و « الأحكام السلطانية » ، و « الروايتين والوجهين » ، و معظم « التعليقة » وهى « الخلاف الكبير » ، و « الخصال » ، وقطعة من « المجرد » ، و من « الجامع الكبير » ، للقاضى أبى يعلى ، و من « غيون المسائل » ، لابن شهاب العكبرى^(٣) من المضاربة إلى آخره ، و « الهداية » ، و « رعويس المسائل » ، و « العبادات الخمس » ، وأجزاء من « الاتيسار » ، لأبى الخطاب ، و « الفصول » ، و « التذكرة » ، و بعض « المفردات » لابن عقيل^(٤) ، و « رعويس المسائل » للشريف أبى جعفر^(٥) ، و « فروع » القاضى أبى

(١) أبى بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلى ، المعروف بعلام الخلال ، كان أحد أهل الفهم ، موثقاً به في العلم ، متسع الرواية . توفى سنة ثلاث وستين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ١١٩/٢ - ١٢٧ .

(٢) أبى عبد الله الحسن بن حامد بن على البغدادى ، إمام الحنبلى في زمانه ومدرسه ومفتيه ، صاحب المصنفات . المتوفى سنة ثلاث وأربعمائة . تاريخ بغداد ٣٠٣/٧ ، طبقات الحنابلة ١٧١/٢ - ١٧٧ .

(٣) الحسن بن شهاب بن الحسن العكبرى ، أبى على ، الكاتب المجود ، طلب الحديث ، وبرع فيه ، وكان من أئمة الفقه والشعر والعربية وكتابة المنسوب . توفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة . طبقات الحنابلة ١٨٦/٢ - ١٨٨ ، سير أعلام النبلاء ٥٤٢/١٧ ، ٥٤٣ .

(٤) أبى الوفاء على بن عقيل بن محمد البغدادى ، أحد الأئمة الأعلام ، كان واسع العلم قوى الحججة ، وله مسائل تفرد بها . توفى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة . ذيل طبقات الحنابلة ١٤٢/١ - ١٦٣ ، العبر ٢٩/٤ ، وانظر : طبقات الحنابلة ٢٥٩/٢ ، وورد اسمه فيه : « على بن محمد بن عقيل » .

(٥) أبى جعفر عبد الخالق بن عيسى بن أحمد الشريف ، انتهى نسبه إلى العباس بن عبد المطلب ، رضى الله عنه . ولد سنة إحدى عشرة وأربعمائة ، وبرع في المذهب ، ودرس وأفتى وصنف . وتوفى سنة سبعين وأربعمائة . طبقات الحنابلة ٢٣٧/٢ - ٢٤١ ، العبر ٢٧٣/٣ ، ٢٧٤ .

الحسين^(١)، ومن «مجموعه»، من الهبة إلى آخره بخطه، و «العقود»، و «الخصال» لابن البنا^(٢)، و «الإيضاح»، و «الإشارة»، وغالب «المُبْهِج» لأبي الفرج الشيرازي^(٣)، و «الإفصاح» لابن هُبَيْرَة^(٤)، و «الغنية» للشيخ عبد القادر^(٥)، و «الروايتين والوجهين» للحلواني^(٦)، و «المذهب»، و «مُسَبُّوكُ الدَّهَبِ فِي تَصْحيحِ المَذْهَبِ» لابن الجوزي^(٧)، و «المذهب الأحمَد في مذهب أحمد»، و «الطريق الأقرب» لولده يوسف^(٨)،

(١) محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، ابن أبي يعلى، أبو الحسين، صاحب طبقات الحنابلة، ولد سنة إحدى وخمسين وأربعمائة، تفقه وبرع ووصف، وأفتى وناظر، وله تصانيف كثيرة، توفي سنة ست وعشرين وخمسمائة. ذيل طبقات الحنابلة ١٧٦/١.

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الله، ابن البنا، البغدادي، أبو علي. ولد سنة ست وتسعين وثلاثمائة. وتفقه، وقرأ عليه القرآن جماعة، وسمع منه الحديث خلق كثير، ووصف. توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة. ذيل طبقات الحنابلة ٣٢/١ — ٣٧، المنتظم ٣١٩/٨.

(٣) أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي الحنبلي، شيخ الشام في وقته، له تصانيف عدة في الفقه والأصول. توفي سنة ست وثمانين وأربعمائة. طبقات الحنابلة ٢٤٨/٢، ٢٤٩، ذيل طبقات الحنابلة ٦٨/١ — ٧٣، العبر ٣١٢/٣.

(٤) يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني الحنبلي، وزير المفتي وابنه، كان مجلسه معمورا بالعلماء والفقهاء، وألف. ومات شهيدا مسموما سنة ستين وخمسمائة. العبر ١٧٢/٤، ١٧٣، ذيل طبقات الحنابلة ٢٥١/١ — ٢٨٩.

(٥) عبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله الحنبلي، يحيى الدين، أبو محمد، إمام الحنابلة وشيخهم في عصره. ولد سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، وتوفي سنة إحدى وستين وخمسمائة. ذيل طبقات الحنابلة ٢٩٠/١ — ٣٠١، المنتظم ٢١٩/١٠، سير أعلام النبلاء ٤٣٩/٢٠ — ٤٥١.

(٦) محمد بن علي بن محمد بن عثمان بن المراق الحلواني، أبو الفتح، الفقيه الزاهد. ولد سنة تسع وثلاثين وأربعمائة، وتوفي سنة خمس وخمسمائة. ذيل طبقات الحنابلة ١٠٦/١.

(٧) عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي، جمال الدين، أبو الفرج، شيخ الإسلام، الحافظ، المفسر. ولد سنة تسع أو عشر وخمسمائة، وتوفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة. ذيل طبقات الحنابلة ٣٩٩/١ — ٤٣٣، سير أعلام النبلاء ٣٦٥/٢١ — ٣٨٤.

(٨) يوسف بن عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي، يحيى الدين، الصاحب، أستاذ دار الخلافة. ولد سنة ثمانين وخمسمائة. وضربت عنقه صبرا عند هولاكو سنة ست وخمسين وستائة. ذيل طبقات الحنابلة ٢٥٨/٢ — ٢٦١، سير أعلام النبلاء ٣٧٢/٢٣ — ٣٧٤.

و « الْمُسْتَوْعِبُ » لِلسَّامَرِيِّ^(١) ، و « الْخُلَاصَةُ » لِأَبِي الْمَعَالِيِّ ابْنِ مُنَجَّى^(٢) ، و « الْكَافِي » ، و « الْهَادِي » ، وَرَأَيْتُ فِي نُسْخَةٍ مُعْتَمَدَةٍ ، أَنَّ اسْمَ الْهَادِي : « عُمْدَةُ الْعَازِمِ » ، فِي تَلْخِيصِ الْمَسَائِلِ الْخَارِجَةِ عَنْ مُخْتَصَرِ أَبِي الْقَاسِمِ ، و « الْعُمْدَةُ » مَعَ « الْمُقْنِعِ » لِلْمُصَنِّفِ ، و « الْبُلْعَةُ » ، وَمِنْ « التَّلْخِيصِ » إِلَى الْوَصَايَا ، لِلشَّيْخِ فَخْرِ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(٣) ، و « الْمُحَرَّرُ » لِلْمَجْدِ ، و « الْمَنْظُومَةُ » لِابْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ^(٤) ، و « الرَّعَايَةُ الْكُبْرَى » ، و « الصُّغْرَى » ، و « زُبْدُهَا » ، و « الْإِفَادَاتُ بِأَحْكَامِ الْعِبَادَاتِ » ، و « آدَابُ الْمُفْتَى » ، لِابْنِ حَمْدَانَ^(٥) ، و « مُخْتَصَرُ ابْنِ تَمِيمٍ »^(٦) إِلَى أَثْنَاءِ الزُّكَاةِ ، و « الْوَجِيزُ » لِلشَّيْخِ

(١) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ سَنِينَةَ السَّامَرِي ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ ، وَقَاضِي سَامَرَاءَ . تَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةٍ وَسِتِّائَةٍ ، عَنْ إِحْدَى وَثَمَانِينَ سَنَةً . ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ١٢١/٢ ، ١٢٢ ، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٤٤/٢٢ ، ١٤٥ .

(٢) أَسْعَدُ بْنُ الْمُنَجَّى بْنِ بَرَكَاتِ التَّنُوخِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ، وَجِيهُ الدِّينِ ، أَبُو الْمَعَالِي ، شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ ، رَوَى عَنْهُ مُوَفَّقُ الدِّينِ ابْنُ قِدَامَةَ . مَوْلَدُهُ فِي سَنَةِ تِسْعِ عَشْرَةٍ وَخَمْسِمِائَةٍ ، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ سِتِّ وَسِتِّائَةٍ . ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٤٩/٢ ، ٥٠ ، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٤٣٦/٢١ ، ٤٣٧ .

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ الْخَضِرِ (أَبِي الْقَاسِمِ) بْنِ مُحَمَّدٍ ، ابْنُ تَيْمِيَّةِ الْحَرَانِيِّ ، فَخْرُ الدِّينِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الْمُفْتَى الْمَفْسَرُ ، الْخَطِيبُ ، صَنَفَ مُخْتَصَرًا فِي الْمَذْهَبِ ، وَتَفْسِيرًا ، وَدِيَوَانَ خُطْبٍ . وَتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ وَسِتِّائَةٍ ، عَنْ ثَمَانِينَ سَنَةً . ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ١٥١/٢ — ١٦٢ ، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٢٨٨/٢٢ — ٢٩٠ .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ بْنِ بَدْرَانَ الْمُقَدِّسِيِّ الْمُرَادَوِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّحْوِيُّ ، اشْتَغَلَ وَدَرَّسَ وَأَفْتَى . وَتَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّائَةٍ . الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ٢٧٨/٣ .

(٥) أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ شَيْبِ بْنِ الْفَرَّائِيِّ الْحَرَانِيِّ الْقَاضِي ، نَجْمُ الدِّينِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . وَلَدَ سَنَةَ ثَلَاثِ وَسِتِّائَةٍ بِحِرَانَ . وَرَحَلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ ، وَسَمِعَ ، وَتَفَقَّهَ ، وَصَنَفَ ، وَوَلَّى نِيَابَةَ الْقَضَاءِ ، وَأَضَرَّ . وَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّائَةٍ بِالْقَاهِرَةِ . ذِيلُ كَشْفِ الظُّنُونِ ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ .

(٦) مُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمِ الْحَرَانِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، صَاحِبُ عِلْمٍ وَفَقْهٍ . تَرَجَمَهُ ابْنُ رَجَبٍ بَيْنَ وَفَايَاتِ سِتْنِي خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَسِتِّائَةٍ . ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٢٩٠/٢ .

الحُسَيْن ابن أبي السَّرَى البَغْدَادِي^(١)، و «نَظْمُهُ» للشيخ جلال الدين نصير الله البَغْدَادِي^(٢)، و «النَّهْيَةُ» لابن رَزِين^(٣)، ومن «الحَاوِي الكبير» إلى الشَّرَكَةِ، و «الحَاوِي الصَّغِير» ، وَجُزْءٌ مِنْ «مُخْتَصَرِ الْمُجَرَّد» من البُيُوعِ ، للشيخ أبي نصير عبد الرحمن مدرِّس المُسْتَصْرِیَّة^(٤)، و «الفُرُوقُ» للزَّيْرَانِي^(٥)، و «الْمُنَوَّرُ فِي رَاجِحِ الْمُحَرَّرِ» ، و «الْمُتَّخَبُ» ، للشيخ تَقِيّ الدِّين أحمد بن محمد الأَدَمِي البَغْدَادِي^(٦)، و «التَّذْكِرَةُ» ، و «التَّسْهِيلُ» لابن عَبْدُوس^(٧) المتَّاخِرِ ، على ما قِيلَ ، و «الفُرُوعُ» ، و «الآدَابُ الْكُبْرَى»

(١) هو الحسين بن يوسف بن محمد بن أبي السري الدجيلي البغدادي ، سراج الدين ، أبو عبد الله ، الفقيه ، المقرئ ، الفرضي ، النحوي ، الأديب ، المصنف . ولد سنة أربع وستين وستائة ، وتوفي سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة . ذيل طبقات الحنابلة ٤١٧/٢ ، ٤١٨ .

(٢) نصر الله بن أحمد بن محمد التستري البغدادي ، جلال الدين ، أبو الفتح ، نزيل القاهرة . ولد في حدود الثلاثين وسبعمائة . واشتغل بالتدريس والتصنيف ، ونظمه للجوزي في ستة آلاف بيت . وتوفي بالقاهرة سنة اثنتي عشرة وثمانمائة . شذرات الذهب ٩٩/٧ .

(٣) عبد الرحمن بن رزين بن عبد العزيز الغساني الحوراني الدمشقي ، سيف الدين ، أبو الفرج ، صاحب التصانيف . قتل شهيدا بسيف التتار سنة ست وخمسين وستائة . ذيل طبقات الحنابلة ٢٦٤/٢ .

(٤) لم نهد إليه .

(٥) عبد الله بن محمد بن أبي بكر الزرياني ، تقي الدين ، أبو بكر ، فقيه العراق . ولد سنة ثمان وستين وستائة . ولى القضاء ، ودرس بالبشرية ثم بالمستنصرية . وتوفي سنة تسع وعشرين وسبعمائة . ذيل طبقات الحنابلة ٤١٠/٢ — ٤١٢ .

وزَيرَان ؛ قرية بينها وبين بغداد سبعة فراسخ على جادة الحاج إذا أرادوا الكوفة من بغداد . معجم البلدان ٩٣٩/٢ .

(٦) أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي البغدادي ، تقي الدين ، أبو بكر ، المقرئ ، رجل صالح ، ثقة . ولد سنة سبع وثلاثين ومائتين ، وتوفي سنة سبع وعشرين وثمانمائة . طبقات الحنابلة ١٥/٢ ، تاريخ بغداد ٣٨٩/٤ ، ٣٩٠ .

(٧) محمد بن عبدوس بن كامل السراج السلمي البغدادي ، أبو أحمد ، الحافظ . المتوفى سنة ثلاث وتسعين ومائتين . طبقات الحنابلة ٣٤١/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٣١/١٣ .

و « الوُسْطَى » للعلامة شمس الدين ابن مفلح^(١) ، ومن « الفائق » إلى النكاح ،
للشيخ شرف الدين ابن قاضي الجبل^(٢) ، و « إدراك الغاية في اختصار الهداية » للشيخ
صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق^(٣) ، و « اختيارات الشيخ تقي الدين »^(٤) ، جمع
القاضي علاء الدين ابن اللحام البعلبي^(٥) ، ولم يستوعبها ، وجملة من مجاميعه
وفتاويه ، ومجاميع غيره وفتاويه ، و « الهدى » للعلامة ابن القيم^(٦) ،
وغالب كتبه ، و « مختصر » ضخم لابن أبي المجد^(٧) ، و « القواعد الفقهية »
للعلامة الشيخ زين الدين ابن رجب^(٨) ، و « القواعد الأصولية » ،

(١) محمد بن مفلح بن محمد القافوني ، شمس الدين ، برع في الفقه إلى الغاية ، وناب في الحكم ، وصنف .
وتوفي سنة ثلاث وستين وسبع مائة . الدرر الكامنة ٣٠/٥ ، ٣١ ، النجوم الزاهرة ١٦/١١ .

(٢) أحمد بن الحسن بن عبد الله المقدسي ، ابن قاضي الجبل ، شرف الدين . ولد سنة ثلاث وتسعين
وسنة . صاحب فنون ، أفتى ، وولى القضاء . وتوفي سنة إحدى وسبعين وسبع مائة . الدرر الكامنة
١٢٩/١ .

(٣) عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله البغدادي ، صفي الدين ، أبو الفضائل . ولد سنة ثمان وخمسين
وسنة . واشتغل بعد الفقه بالكتابة الديوانية ، والتصنيف ، والتدريس . توفي سنة تسع وثلاثين وسبع مائة .
ذيل طبقات الحنابلة ٤٢٨/٢ — ٤٣١ .

(٤) أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ، ابن تيمية الحراني ، أبو العباس ، شيخ الإسلام . ولد سنة إحدى
وستين وسنة . وتوفي سنة ثمان وعشرين وسبع مائة . ذيل طبقات الحنابلة ٣٨٧/٢ — ٤٠٨ . البداية
والنهاية ١٣٢/١٤ — ١٤١ .

(٥) علي بن محمد بن عباس ، ابن اللحام الدمشقي ، علاء الدين ، أبو الحسن ، شيخ الحنابلة في وقته .
توفي سنة ثلاث وثمانمائة ، وقد جاوز الخمسين . شذرات الذهب ٣١/٧ .

(٦) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي ، ابن قيم الجوزية ، شمس الدين . ولد سنة إحدى وتسعين
وسنة ، وتوفي سنة إحدى وخمسين وسبع مائة . البداية والنهاية ٢٣٤/٤ ، ٢٣٥ ، الدرر الكامنة ٢١/٤ —
٢٣ .

(٧) أبو بكر بن أبي المجد بن ماجد السعدي الدمشقي ثم المصري ، عماد الدين ، أبو بكر . ولد سنة ثلاثين
وسبع مائة . ودرس ، وصنف . وتوفي سنة أربع وثمانمائة . شذرات الذهب ٤٢/٧ ، ٤٣ .

(٨) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي ، زين الدين ، المحدث الحافظ ، صاحب الذيل
على طبقات الحنابلة . توفي سنة خمس وتسعين وسبع مائة . الدرر الكامنة ٤٢٨/٢ ، ٤٢٩ .

و « تجريدُ العناية ، في تحريرِ أحكامِ النّهاية » للقاضي علاء الدين ابن اللحام ،
و « نظمُ مُفرداتِ المذهب » للقاضي عز الدين المقدسي^(١) ، و « التسهيلُ للبعلي^(٢) » .

ومما نقلتُ منه من الشُّروح : [٤/١ و] « الشرحُ الكبير » لشيخ الإسلام
شمس الدين ابن أبي عمر ، على « المُقنع » ، وهو المرادُ بقولي : « الشرح ،
والشَّارح » . و « شرحُ أبي البركات ابن مُنْجِي » عليه ، وقِطْعَةٌ من « مَجْمَعِ
البحرَيْن » لابن عبد القوي ، إلى أثناء الزكاة عليه ، وقِطْعَةٌ لابن عُبيدان^(٣) إلى سترِ
العورة عليه ، وقِطْعَةٌ من « الحارثي » ، من العارية إلى الوصايا عليه ،
و « شرحُ مناسيكه » للقاضي موفق الدين المقدسي^(٤) ، مجلّدٌ كبيرٌ ،
و « المُعْنَى » للمصنّف على « الخرقى » ، و « شرحُ » القاضي عليه ،
و « شرحُ » ابن البنا عليه ، و « شرحُ » ابن رزين عليه ، و « شرحُ »
الأصفهاني^(٥) عليه ، و « شرحُ » الزركشي^(٦) عليه ، وقِطْعَةٌ من « شرحِ
الطوفي^(٧) » إلى النكاح عليه ، وقِطْعَةٌ من « شرحِ العمدة » للشيخ تقيُّ

(١) محمد بن علي بن عبد الرحمن المقدسي ، عز الدين ، خطيب الجامع المظفرى ، بالصالحية . ولد سنة
أربع وستين وسبع مائة . وبرع في الفقه والحديث . توفى سنة عشرين وثمانمائة . شذرات الذهب ١٤٧/٧ ، ١٤٨ .
(٢) محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلى ، فمس الدين أبو عبد الله ، الفقيه ، المحدث ، النحوى ،
اللغوى ، صاحب « المطلع على أبواب المقنع » . توفى سنة تسع وسبع مائة . ذيل العبر ، للذهبي ٤٧ ،
شذرات الذهب ٢٠/٦ ، ٢١ ، كشف الظنون ١٨١٠/٢ .

(٣) الفقيه إبراهيم بن عبيدان . ذكره الذهبي في من استشهد على ايدي التتار ، في وقعة شقحب من بلاد
الشام . سنة اثنتين وسبع مائة . ذيل العبر ، للذهبي ٢٠ ، شذرات الذهب ٤/٦ .

(٤) لم نهند إلى القاضي موفق الدين المقدسي هذا ، وليس بصاحب « المقنع » و « المعنى » كما يتضح من
كلام المؤلف فيما يأتي .

(٥) لم نهند إليه .

(٦) محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصرى ، فمس الدين ، ابو عبد الله ، الفقيه الحنبلى . توفى
بالقاهرة ، سنة اثنتين وسبعين وسبع مائة . شذرات الذهب ٢٢٤/٦ ، ٢٢٥ .

(٧) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفى الصرصرى ، نجم الدين ، أبو الربيع . ولد سنة سبع =

الدِّين ، و « مُخْتَصَرُ الْمُعْنَى » لابن عُبيدَان بَخْطَهُ ، وَمِنْ « مُخْتَصِرِ الْمُعْنَى » لابن حَمْدَان ، إِلَى آخِرِ كِتَابِ الْجُمُعَةِ بِخَطِّهِ ، وَسَمَّاهُ « التَّقْرِيب » وَهُوَ كِتَابٌ عَظِيمٌ ، وَ « شَرْحُ » بَهَاءِ الدِّينِ ^(١) عَلَيْهَا ، وَ « شَرْحُ صَفِيِّ الدِّينِ » عَلَى « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « قِطْعَةٌ لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ » عَلَيْهِ ، « وَتَعْلِيقَةٌ » لابنِ خَطِيبِ السَّلَامِيَّةِ ^(٢) عَلَيْهِ . وَ « قِطْعَةٌ لِلْمَجْدِ » ، إِلَى صِفَةِ الْحَجِّ ، عَلَى « الْهِدَايَةِ » ، وَقِطْعَةٌ مِنْ « شَرْحِ أَبِي الْبَقَاءِ » ^(٣) عَلَيْهَا ، وَقِطْعَةٌ مِنْ « شَرْحِ الْوَجِيزِ » لِلزَّرْكَشِيِّ ، مِنْ أَوَّلِ الْعَتَقِ إِلَى أَثْنَاءِ الصَّدَاقِ ، وَقِطْعَةٌ مِنْ « شَرْحِ الْوَجِيزِ » لِلشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ النَّاصِرِ الْمُقَدِّسِيِّ ^(٤) ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ ، وَهُوَ الْجُزْءُ السَّابِعُ ، وَقِطْعَةٌ مِنْ « شَرْحِ أَبِي حَكِيمٍ » ^(٥) عَلَيْهَا ، وَ « التُّكْتُ عَلَى الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْحَوَاشِي

= وخمسين وستائة ، الفقيه ، دخل بغداد ، ودمشق ، ومصر . وتوفي بالخليل سنة ست عشرة وسبعمائة . ذيل طبقات الحنابلة ٣٦٦/٢ - ٣٧٠ ، الدرر الكامنة ٢٤٩/٢ - ٢٥٢ ، الأنس الجليل ٢٥٧/٢ ، ٢٥٨ ، شذرات الذهب ٣٩/٦ ، ٤٠ .

(١) عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد المقدسي ، بهاء الدين ، أبو محمد . ولد سنة ست وخمسين وخمسمائة : وهو تلميذ موفق الدين ابن قدامة . توفي سنة أربع وعشرين وستائة . ذيل طبقات الحنابلة ١٧٠/٢ ، ١٧١ ، التكملة لوفيات النقلة ٢١٢/٣ ، ٢١٣ .

(٢) حمزة بن موسى بن أحمد ، ابن شيخ السلامية ، عز الدين ، أبو يعلى ، كان من أعيان الحنابلة ، وكان له اعتناء بنصوص أحمد وفتاوى ابن تيمية ، برع في الفقه وصنف ودرس . توفي سنة تسع وستين وسبعمائة . الدرر الكامنة ١٦٥/٢ . وانظر : البداية والنهاية ٣١٧/١٤ .

(٣) عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، محب الدين ، أبو البقاء ، المقرئ ، الفقيه ، النحوي . ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . وله مصنفات كثيرة . توفي سنة ست وعشرين وستائة . ذيل طبقات الحنابلة ١٠٩/٢ - ١٢٠ . المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديثي ، للذهبي ٢١٤ .

(٤) لم نهند إلى ترجمته .

(٥) إبراهيم بن دينار بن أحمد النهرواني الرزاز ، أبو حكيم . ولد سنة ثمانين وأربعمائة . وهو تلميذ أبي الخطاب الكلوزاني ، وشيخ ابن الجوزي ، صنف في المذهب والفرائض . توفي سنة ست وخمسين وخمسمائة . ذيل طبقات الحنابلة ٢٣٩/١ - ٢٤١ ، المتظلم ٢٠١/١٠ ، ٢٠٢ .

على المقنع « للشيخ شمس الدين ابن مُفْلِح ، و « حَوَاشِي » شَيْخِنَا ^(١) على « الْمُحَرَّر » ، و « الْفُرُوع » ، و « حَوَاشِي » قَاضِي الْقَضَاةِ مُجِبُّ الدِّينِ أَحْمَدُ ابْنِ نَصْرِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ ^(٢) ، على « الْفُرُوع » ، و « تَصْحِيحُ الْخِلَافِ الْمُطْلَق » الذي في « الْمُقْنَع » للشيخ شمس الدين النَّابُلُسِيُّ ^(٣) ، و « تَصْحِيحُ شَيْخِنَا قَاضِي الْقَضَاةِ عَزَّ الدِّينُ الْكِنَانِيُّ » ^(٤) ، على « الْمُحَرَّر » ، وغير ذلك من التَّعَالِيْقِ وَالْمَجَامِيْعِ وَالْحَوَاشِي ، وَقِطْعَةٌ مِنْ « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » لابن رَجَبٍ ، وغير ذلك مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ .

واعلم ، أَنَّ مِنْ أَعْظَمِ هَذِهِ الْكُتُبِ نَفْعًا ، وَأَكْثَرُهَا عِلْمًا وَتَحْرِيرًا وَتَحْقِيقًا وَتَصْحِيحًا لِلْمَذْهَبِ ، كِتَابُ « الْفُرُوع » ؛ فَإِنَّهُ قَصَدَ بَتَّصْنِيفِهِ تَصْحِيحَ الْمَذْهَبِ وَتَحْرِيرَهُ وَجَمْعَهُ ، وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ يَقْدُمُ غَالِبًا الْمَذْهَبَ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ ، أَطْلَقَ الْخِلَافَ ، إِلَّا أَنَّهُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، لَمْ يُبَيِّنْهُ كُلَّهُ ، وَلَمْ يُقْرَأْ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ « الْوَجِيزُ » ؛ فَإِنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الرَّاجِحِ مِنَ الرُّوَايَاتِ الْمَنْصُوصَةِ عَنْهُ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ عَرَضَهُ

(١) يعنى أبا بكر بن إبراهيم بن يوسف ، ابن فُتُوسِ البعل الدمشقي ، تقي الدين . ولد تقريباً سنة تسع وثمانمائة ببعلبك . عمل أولاً بالحياكة ، ثم أقبل على العلم ، وكان ذكياً فبرع فيه ، وأحيا الله به مذهب الحنابلة في دمشق . توفي سنة إحدى وستين وثمانمائة بدمشق . الضوء اللامع ١٤/٦ ، ١٥ .

(٢) أحمد بن نصر الله بن أحمد البغدادي ، ثم المصري ، محب الدين ، أبو الفضل . ولد سنة خمس وستين وسبعائة . ورحل إلى مصر والشام ، وتفقه وحدث ، وناظر ، وأفتى ، ودرس ، وانتهت إليه مشيخة الحنابلة . توفي سنة أربع وأربعين وثمانمائة . يعرف بابن نصر الله ، وبسبط السراج أبي حفص عمر بن علي ابن موسى البزار . الضوء اللامع ٢٣٣/١ - ٢٣٩ ، شذرات الذهب ٢٥٠/٧ .

(٣) محمد بن عبد القادر بن عثمان الجعفرى النابلسي ، شمس الدين ، تفقه بابن قيم الجوزية ، وتصدر للتدريس والإفتاء . توفي سنة سبع وتسعين وسبعائة . الدرر الكامنة ١٣٨/٤ ، ١٣٩ ، شذرات الذهب ٣٤٩/٦ .

(٤) أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكناني القاهري ، عز الدين ، أبو البركات . ولد بالقاهرة سنة ثمانمائة . لازم أكثر شيوخ عصره ، وناب في القضاء ، ودرس ، وأكثر من الجمع والتأليف والانتقاء . توفي سنة ست وسبعين وثمانمائة . الضوء اللامع ٢٠٥/١ - ٢٠٧ ، شذرات الذهب ٣٢١/٧ ، ٣٢٢ .

على الشيخ العلامة أبي بكر عبد الله ابن الزريراني ، فهذه له ، إلا أن فيه مسائل كثيرة ليست المذهب ، وفيه مسائل كثيرة تابع فيها المصنف على اختياره ، وتابع في بعض المسائل صاحب « المحرر » و « الرعاية » ، وليست المذهب ، وسيؤثر بك ذلك إن شاء الله . وكذلك « التذكرة » لابن عبدوس ؛ فإنه بناها على الصحيح من الدليل . وكذلك ابن عبد القوي في « مجمع البحرين » فإنه قال فيه : أبتدى بالأصح في المذهب نقلاً أو الأقوى دليلاً ، وإلا قلت مثلاً : روايتان ، أو وجهان . وكذا قال في نظمه :

ومهما تأتني الابتداء براجح فأتني به عند الحكاية أبتدى

وكذلك « ناظم المفردات » ؛ فإنه بناها على الصحيح الأشهر ، وفيها مسائل ليست كذلك . وكذلك « الخلاصة » لابن منجي ؛ فإنه قال فيها : أئين الصحيح من الرواية والوجه . وقد هذب فيها كلام أبي الخطاب في « الهداية » . وكذلك « الإفادات بأحكام العبادات » لابن حمدان ؛ فإنه قال فيها : أذكر هنا غالباً صحيح المذهب ومشهوره ، وصريحه ومشكوره ، والمعمول عندنا عليه ، والمرجوع غالباً إليه .

تنبيه : اعلم ، وفقك الله تعالى وإيانا ، أن طريقتي في هذا الكتاب ، النقل عن الإمام أحمد والأصحاب ، أغزو إلى كل كتاب ما نقلت منه ، وأضيف إلى كل عالم ما أروى عنه ، فإن كان المذهب ظاهراً أو مشهوراً ، أو قد اختاره جمهور الأصحاب وجعلوه منصوراً ، فهذا لا إشكال فيه ، وإن كان بعض الأصحاب يدعى أن المذهب بخلافه . وإن كان الترجيح مختلفاً بين الأصحاب في مسائل متجاذبة المأخذ ، فالاعتماد في معرفة المذهب من ذلك على ما قاله المصنف ، والمجد ، والشارح ، وصاحب « الفروع » ، و « القواعد الفقهية » ، و « الوجيز » ، و « الرعايتين » ، و « النظم » ، و « الخلاصة » ، والشيخ تقي

الإنصاف

الدِّين ، وابنُ عَبْدُوسٍ في « تَذَكُّرِهِ » ؛ فَإِنَّهُمْ هَذَّبُوا كَلَامَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، ومَهَّدُوا قَوَاعِدَ الْمَذْهَبِ بَيِّنِينَ . فَإِنْ اِخْتَلَفُوا ، فَاَلْمَذْهَبُ مَا قَدَّمَ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، فِيهِ فِي مُعْظَمِ مَسَائِلِهِ . فَإِنْ أَطْلَقَ الْخِلَافَ ، أَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمُعْظَمِ الَّذِي قَدَّمَهُ ، فَاَلْمَذْهَبُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ ، أَعْنَى الْمُصَنِّفَ وَالْمَجْدَ ، أَوْ وَافَقَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ [١/٤ ظ] فِي أَحَدِ اخْتِيَارَيْهِ . وَهَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْغَالِبِ ، فَإِنْ اِخْتَلَفَا ، فَاَلْمَذْهَبُ مَعَ مَنْ وَافَقَهُ صَاحِبُ « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » ، أَوْ الشَّيْخُ يُقِي الدِّينَ ، وَإِلَّا فَالْمُصَنِّفُ ، لِاسِيَّمَا إِنْ كَانَ فِي « الْكَافِي » ، ثُمَّ « الْمَجْد » . وَقَدْ قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ رَجَبٍ فِي « طَبَقَاتِهِ » ^(١) فِي تَرْجَمَةِ ابْنِ الْمُنَيِّ ^(٢) : وَأَهْلُ زَمَانِنَا وَمَنْ قَبْلَهُمْ ، إِنَّمَا يَرْجِعُونَ فِي الْفِقْهِ مِنْ جِهَةِ الشُّيُوخِ وَالْكِتَابِ إِلَى الشَّيْخَيْنِ ؛ الْمُؤَفَّقِ وَالْمَجْدِ . انْتَهَى . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لهما وَلَا لِأَحَدِهِمَا فِي ذَلِكَ تَصْحِيحٌ ، فَصَاحِبُ « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » ، ثُمَّ صَاحِبُ « الْوَجِيزِ » ، ثُمَّ صَاحِبُ « الرَّعَايَتَيْنِ » . فَإِنْ اِخْتَلَفَا « فَالْكُبْرَى » ، ثُمَّ النَّاطِظُ ، ثُمَّ صَاحِبُ « الْخُلَاصَةِ » ، ثُمَّ « تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدُوسٍ » ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ . أَذْكَرُ مَنْ قَدَّمَ ، أَوْ صَحَّحَ ، أَوْ اخْتَارَ ، إِذَا ظَفِرْتُ بِهِ ، وَهَذَا قَلِيلٌ جِدًّا . وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَفِي الْغَالِبِ ، وَإِلَّا فَهَذَا لَا يَطْرُقُ الْبَيِّنَةُ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ أَحَدُهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ ، وَيَكُونُ الْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ الْآخَرُ فِي أُخْرَى ، وَكَذَا غَيْرُهُمْ ، بِاعْتِبَارِ النُّصُوصِ وَالْأَدِلَّةِ وَالْمُؤَافِقِ لَهُ مِنَ الْأَصْحَابِ . هَذَا مَا يَظْهَرُ لِي مِنْ كَلَامِهِمْ . وَيَظْهَرُ ذَلِكَ لِمَنْ تَتَّبَعَ كَلَامَهُمْ وَعَرَفَهُ ، وَسَنُنَبِّهُ عَلَى بَعْضِ ذَلِكَ فِي أَمَاكِينِهِ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْمَذْهَبَ ، فِيمَا إِذَا اِخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ ، مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ ، ثُمَّ الْمُصَنِّفُ ، ثُمَّ الْمَجْدُ ، ثُمَّ « الْوَجِيزُ » ، ثُمَّ « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَقَالَ

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/٣٦٠ .

(٢) نصر الله بن فتيان بن مطر النهرواني البغدادي ، ابن المنى ، أبو الفتح . ولد سنة إحدى وخمسمائة . فقيه العراق على الإطلاق ، أفتى ودرس نحواً من سبعين سنة ، ما تزوج ولا تسرى ، وهو شيخ موفق الدين ابن قدامة . توفي سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة . ذيل طبقات الحنابلة ١/٣٥٨ — ٣٦٥ .

بعضهم : إذا اختلفا في « المُحرَّر » و « المُقنع » ، فالمذهب ما قاله في « الكافي » . وقد سئل الشيخُ تقيُّ الدين عن معرفة المذهب في مسائل ، الخلاف فيها مُطلق في « الكافي » و « المُحرَّر » و « المُقنع » و « الرُّعَايَة » و « الخُلاصَة » و « الهداية » وغيرها ، فقال : طالبُ العلمِ يُمكنه معرفة ذلك من كُتبٍ أُخر ، مثل كتاب « التعليق » للقاضي ، و « الاقتصار » لأبي الخطاب ، و « عمُد الأدلة » لابن عَقِيل ، و « تعليق القاضي يعقوب » ^(١) ، و « ابن الزاغوني » ^(٢) ، وغير ذلك من الكتبِ الكبارِ التي يُذكر فيها مسائل الخلاف ، ويُذكر فيها الرَّاجِع . وقد اختصرت هذه الكتبُ في كُتبٍ مُختصرة ، مثل « رموس المسائل » للقاضي أبي يَعْلَى ، والشَّريف أبي جَعْفَرٍ ، ولأبي الخطاب ، وللقاضي أبي الحسين . وقد نُقلَ عن أبي البركاتِ جَدُّنا ^(٣) ، أنَّه كان يقول لمن يسأله عن ظاهر المذهب : إنَّه ما رَجَّحه أبو الخطاب في « رموس مسائله » . قال : وممَّا يُعرَف منه ذلك « المغني » لأبي محمد ، وشرحُ « الهداية » لجَدُّنا ، ومن كان خبيراً بأصول أحمد ونُصوبه ، عَرَف الرَّاجِع من مذهبه في عامَّة المسائل . انتهى كلامُ الشيخِ تقيِّ الدين . وهو مُوافق لما قلناه أولاً ، ويأتي بعضُ ذلك في أواخر كتاب القضاء . واعلم ، رَحِمَكَ اللهُ ، أنَّ التَّرجيحَ إذا اختلفَ بين الأصحاب ، إنَّما

(١) يعقوب بن إبراهيم بن أحمد العكبري البرزبيني ، أبو علي ، قاضي باب الأُرج ، وكان ذا معرفة تامة بأحكام القضاء ، وإنفاذ السجلات ، متعففا في القضاء ، متشددا في السنة . توفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة . وبرزين التي ينتسب إليها قرية ببغداد . الأنساب ١٤٦/٢ ، المنتظم ٨٠/٩ ، شذرات الذهب ٣٨٥ ، ٣٨٤/٣ .

(٢) علي بن عبيد الله بن نصر الزاغوني ، أبو الحسن ، كان متفنا في علوم ، مصنف في الأصول والفروع ، علق عنه ابن الجوزي من الفقه والوعظ . توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة . المنتظم ٣٢/١٠ ، البداية والنهاية ٢٠٥/١٢ .

(٣) هذا كلام تقي الدين ابن تيمية ، كما سيتضح بعد ، وهو يعني جده مجد الدين أبا البركات عبد السلام . سبق التعريف به . وانظر مجموع الفتاوى ٢٢٨/٢٠ .

يكون ذلك لقوة الدليل من الجانبين ، وكل واحد ممن قال بتلك المقالة إمام يقتدى به ، فيجوز تقليده والعمل بقوله ، ويكون ذلك في الغالب مذهباً لإمامه ؛ لأنَّ الخلاف إن كان للإمام أحمد فواضح ، وإن كان بين الأصحاب فهو مقيس على قواعده وأصوله ونصوصه . وقد تقدّم أن الوجه مجزومٌ بجواز الفتيا به . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسميته بـ « الإِنصاف » ، في معرفة الرَّاجح مِنَ الخلاف .

وأنا أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يَدْخِلَنَا بِهِ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ، وأن ينفع به مُطَالَعَهُ وَكَاتِبَهُ وَالنَّاظِرَ فِيهِ ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ . وما توفيقى إِلَّا بالله ، عليه توكلتُ وإليه أنيبُ .

كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

الطَّهَّارَةُ فِي اللُّغَةِ : الْوَضَاءُ وَالنَّزَاهَةُ عَنِ الْأَقْدَارِ . وَهِيَ فِي الشَّرْعِ : رَفْعُ مَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ مِنْ حَدَثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ بِالمَاءِ ، أَوْ رَفْعُ حُكْمِهِ بِالتُّرَابِ أَوْ غَيْرِهِ . فَعِنْدَ إِطْلَاقِ « لَفْظِ الطَّهَّارَةِ فِي » لَفْظِ الشَّارِعِ أَوْ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ ، إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَوْضُوعِ (١) الشَّرْعِيِّ دُونَ اللَّعْوِيِّ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا لَهُ مَوْضُوعٌ شَّرْعِيٌّ وَلَعْوِيٌّ كَالْوُضُوءِ ، وَالصَّلَاةِ ، وَالصَّوْمِ ، وَالْحَجِّ ، وَالزَّكَاةِ ، وَنَحْوِهِ ، إِنَّمَا يَنْصَرِفُ الْمُطْلَقُ مِنْهُ إِلَى الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ مِنَ الشَّارِعِ التَّكَلُّمُ بِمَوْضُوعَاتِهِ ، وَكَلَامُ الْفُقَهَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ .

كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

فَائِدَةٌ : الطَّهَّارَةُ لَهَا مَعْنَيَانِ ؛ مَعْنَى فِي اللُّغَةِ ، وَمَعْنَى فِي الْاصْطِلَاحِ ، فَمَعْنَاهَا فِي اللُّغَةِ النِّظَافَةُ وَالنَّزَاهَةُ عَنِ الْأَقْدَارِ . قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَخْلَاقِ أَيْضًا . وَمَعْنَاهَا فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ ، قِيلَ : رَفْعُ مَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ مِنْ حَدَثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ بِالمَاءِ ، أَوْ رَفْعُ حُكْمِهِ بِالتُّرَابِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَتَابَعَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ ، وَلَيْسَ بِجَامِعٍ ؛ لِإِخْرَاجِهِ الْحَجَرَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ فِي الْأَسْتِجْمَارِ ، وَذَلِكَ التَّعْلِيلُ ، وَذَيْلُ الْمَرَأَةِ

(١ - ١) ساقط من : م .

(٢) في م : « الوضوء » .

على قول ، فإن تقييده بالماء والتراب يخرج ذلك . وإخراجه أيضا نجاسة تصح الصلاة معها ، فإن زوالها طهارة ، ولا تمنع الصلاة ، وإخراجه أيضا الأغسال المستحبة ، والتجديد ، والعسلة الثانية والثالثة ، وهي طهارة ، ولا تمنع الصلاة . وقوله : بالماء ، أو رفع حكمه بالتراب . فيه تعميم ، فيحتاج إلى تقييدهما بكونهما طهورين . قال ذلك الزركشي . وأجيب عن الأغسال المستحبة ونحوها ، بأن الطهارة في الأصل إنما هي لرفع شيء ، إذ هي مصدر طهر ، وذلك يقتضي رفع شيء ، وإطلاق الطهارة على الوضوء المجدد والأغسال المستحبة مجاز ؛ لمشابهته للوضوء الرفع والغسل الرفع في الصورة . ويمكن أن يقال [١ / ٥ و] في ذلك الثعل وذيل المرأة بأن المذهب عدم الطهارة بذلك ، كما يأتي بيان ذلك . وعلى القول بالطهارة ، إنما يحصل ذلك في الغالب بالتراب ، وإن الماء والتراب عند الإطلاق إنما يتناول الطهور منهما عند الفقهاء ، فلا حاجة إلى تقييدهما به .

وقال ابن أبي الفتح ، في « المطلع » : الطهارة في الشرع ، ارتفاع مانع الصلاة وما أشبهه ؛ من حدث أو نجاسة ، بالماء ، وارتفاع حكمه بالتراب . فأدخل بقوله : وما أشبهه . تجديد الوضوء ، والأغسال المستحبة ، والعسلة الثانية والثالثة ، ولكن يرد عليه غير ذلك ، وفيه إبهام ما .

وقال شارح « المحرر » : معنى الطهارة في الشرع موافق للمعنى اللغوي ، فلذلك نقول : الطهارة خلو المحل عما هو مستقدر شرعا . وهو مطرد في جميع الطهارات ، منعكس في غيرها ، ثم المستقدر شرعا ؛ إما عيني ، ويسمى نجاسة ، أو حكمي ، ويسمى حدثا ، فالتطهير إخلاء المحل من الأقدار الشرعية . وبهذا يتبين أن حد الفقهاء للطهارة برفع ما يمنع الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء ، أو إزالة حكمه بالتراب ، وهو أجود ما قيل عندهم ، غير جيد ؛ لأن ما يمنع الصلاة ليس إلا بالنسبة إلى الإنسان ، لا إلى بقية الأعيان . ثم الحد متعده ، والمحدود لازم ، فهو

غير مُطابق ، والحدُّ يجب أن يكون مُطابقًا ، لكن لو فُسِّر به التَّطْهِيرُ جاز ؛ فإنَّه بمعناه ، مع طول العبارة . انتهى .

وقال المَجْدُ ، في « شَرْحِ الْهَدَايَةِ » : الطَّهَارَةُ فِي الشَّرْعِ بِمَعْنَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ضِدُّ الْوَصْفِ بِالنَّجَاسَةِ ، وَهُوَ تَحْلُوُ الْحُلَّ عَمَّا يَمْنَعُ مِنْ اسْتِصْحَابِهِ فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَيَشْتَرِكُ فِي ذَلِكَ الْبَدَنُ وَغَيْرُهُ . وَالثَّانِي طَهَارَةُ الْحَدَثِ ، وَهِيَ اسْتِعْمَالُ مَخْصُوصٍ بِمَاءٍ أَوْ تُرَابٍ ، يَخْتَصُّ بِالْبَدَنِ ، مُشْتَرِطٌ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَقَالَ : وَهَذِهِ الطَّهَارَةُ يُتَصَوَّرُ قِيَامُهَا مَعَ الطَّهَارَةِ الْأُولَى وَضِدُّهَا ، كَبَدَنِ الْمُتَوَضَّئِ إِذَا أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ أَوْ خَلَا عَنْهَا . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنٍ . وَقَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : الطَّهَارَةُ اسْتِعْمَالُ الطَّهَوْرِ فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ . قَالَ الرَّزَّكَانِيُّ : وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً ، مَعَ أَنَّهُ حَدٌّ لِلتَّطْهِيرِ ، لَا لِلطَّهَارَةِ ، فَهُوَ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْمَحْدُودِ . انتهى . وَقَوْلُهُ : وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً . صَحِيحٌ ؛ إِذْ لَوْ قَالَ : اسْتِعْمَالُ الطَّهَوْرِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ . لَصَحَّ ، وَخَلَا عَنْ الزِّيَادَةِ . قَالَ مَنْ شَرَّحَ فِي شَرْحِهِ ، وَهُوَ صَاحِبُ « التَّصْحِيحِ » : وَفِي حَدِّ الْمُصَنِّفِ حَلْلٌ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الطَّهَوْرَ وَالتَّطْهِيرَ ، اللَّذَيْنِ هُمَا مِنْ أَجْزَاءِ الرَّسْمِ ، مُشْتَقَّانِ مِنَ الطَّهَارَةِ الْمَرْسُومَةِ ، وَلَا يُعْرَفُ الْحَدُّ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ مُفْرَدَاتِهِ الْوَاقِعَةِ فِيهِ ، فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ . انتهى . وَقَالَ ابْنُ رَزِينٍ ، فِي « شَرْحِهِ » : الطَّهَارَةُ شَرْعًا مَا يَرْفَعُ مَانِعَ الصَّلَاةِ . وَهُوَ غَيْرُ جَامِعٍ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ . قَدَّمَ ابْنُ مُنْجَى ، فِي « شَرْحِهِ » ، أَنَّهَا فِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الطَّهَوْرِ ، أَوْ بَدَلِهِ ، فِي أَشْيَاءٍ مَخْصُوصَةٍ ، عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ . قُلْتُ : وَهُوَ جَامِعٌ ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِبْهَامًا ، وَهُوَ حَدٌّ لِلتَّطْهِيرِ لَا لِلطَّهَارَةِ . ^(١) وَقِيلَ : الطَّهَارَةُ ضِدُّ النَّجَاسَةِ وَالْحَدَثِ . وَقِيلَ : الطَّهَارَةُ عَدَمُ النَّجَاسَةِ وَالْحَدَثِ شَرْعًا ^(٢) . وَقِيلَ : الطَّهَارَةُ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِعَيْنٍ طَاهِرَةٍ شَرْعًا .

بَابُ الْمِيَاهِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ مَاءٌ طَهُورٌ ،

الشرح الكبير

باب المياه

(وهى ثلاثة أقسامٍ ؛ ماءٌ طَهُورٌ) وهو الطَّاهِرُ فى نفسه ، الذى يجوز رَفْعُ الْأَحْدَاثِ والنَّجَاسَاتِ به ، والطَّهْوَرُ ، بضمّ الطاء ، المصدرُ ، قاله الزَّيْدِيُّ^(١) ، وبالفَتْحِ ما ذَكَرْنَاهُ ، وهو من الْأَسْمَاءِ الْمُتَعَدِّيَةِ ، مثل

وَحَدَّثَا فى « الرَّعَايَةِ » بِحَدِّ ، وَقَدَّمَهُ ، وَأَدْخَلَ فِيهِ جَمِيعَ مَا يُتَطَهَّرُ بِهِ ، وَمَا يُتَطَهَّرُ الْإِنْصَافُ لَهُ ، لَكِنَّهُ مُطَوَّلٌ جِدًّا .

باب المياه

قوله : وهى ثلاثة أقسامٍ . اعلم ، أَنَّ لِلْأَصْحَابِ فى تَقْسِيمِ الْمَاءِ أَرْبَعَ طُرُقٍ ؛ أَحَدَهَا ، وهى طَرِيقَةُ الْجُمْهُورِ ، أَنَّ الْمَاءَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ طَهُورٍ ، وَطَاهِرٍ ، وَنَجِسٍ . الطَّرِيقُ الثَّانِى ، أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ ؛ طَاهِرٍ ، وَنَجِسٍ . وَالتَّالِثُ ، أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ ؛ طَاهِرٍ طَهُورٍ ، وَنَجِسٍ . وهى طَرِيقَةُ الْخَرَقِيِّ ، وَطَاهِرُ قِسْمَانِ ؛ طَاهِرٌ طَهُورٌ ، وَطَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ . وهى طَرِيقَةُ الْخَرَقِيِّ ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » . فِيهِمَا ، وهى قَرِيبَةٌ مِنَ الْأَوَّلَى . الطَّرِيقُ الثَّالِثُ ، أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ ؛ طَاهِرٍ طَهُورٍ ، وَنَجِسٍ . وهى طَرِيقَةُ الشَّيْخِ تَقِى الدِّينِ ، فَإِنَّ عِنْدَهُ أَنَّ كُلَّ مَاءٍ طَاهِرٍ تَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ مُطْلَقًا أَوْ مُقَيَّدًا ، كَمَاءِ الْوَرْدِ وَنَحْوِهِ . نَقَلَهُ فى « الْفُرُوعِ » عَنْهُ فى بَابِ الْحَيْضِ . الطَّرِيقُ الرَّابِعُ ، أَنَّهُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ ؛ طَهُورٌ ، وَطَاهِرٌ ، وَنَجِسٌ ، وَمَشْكُوكٌ فِيهِ لاشْتِبَاهِهِ بغيره . وهى طَرِيقَةُ ابْنِ رَزِينٍ ، فى « شَرْحِهِ » .

(١) أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ الزَّيْدِيُّ النُّحْوِيُّ اللَّغْوِيُّ الْمُقَرَّرُ ، مُؤَدَّبُ الْخَلِيفَةِ الْمَأْمُونِ ، تَوَفَى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ . تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النُّحَوِيِّينَ ١١٣ - ١٢٠ .

العَسُول . وقال بعضُ الحنفيَّة : هو لازمٌ ، بمعنى الطاهر ؛ لأنَّ العَرَبَ لا تُفَرِّقُ بين الفاعل والفِعُول في اللزوم والتَّعَدِّي ، بدليلِ قَاعِدِ وَقْعُود . وهذا إن أُريدَ به أن الماءَ مُحْتَصَصٌ بالطَّهَورِيَّة ، كما سيأتى في مَوْضِعِهِ ، إن شاء الله ، وإلَّا فالنِّزاع في هذه المسألة لَفِظِيٌّ ، والأشْبَهُ قولُ أَصْحَابِنَا ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي ؛ جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . ولو أراد به الطَّاهِر لم يَكُنْ له مَزِيَّةٌ على غيره ؛ لأنَّه طاهرٌ في حَقِّ غيره . وَلَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عن الوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ، قال : « هُوَ الطَّهَورُ مِائَةٌ ، الْحِلُّ مِائَتُهُ »^(٢) . ولو لم يَكُنِ الطَّهَورُ مُتَعَدِّيًا ، بمعنى المُطَهَّر ، لم يَكُنْ ذلك جوابًا للقَوْمِ ، حيثُ سألوه عن

- (١) أخرجه البخارى، في: أول باب من كتاب التيمم، وفي: باب قول النبي ﷺ: جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ٩١/١، ٩٢، ١١٩. ومسلم، في: مواضع الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٣٧١، ٣٧٠/١. والنسائى، في: باب التيمم بالصعيد، من كتاب الغسل والتيمم، المجتبى من السنن ١٧٢/١. والدارمى، في: باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام، من كتاب الصلاة، وباب الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا، من كتاب السير، سنن الدارمى ٣٢٢/١، ٣٢٣، ٢٢٤/٢. والترمذى في: باب ما جاء في الغنيمة، من أبواب السير، عارضة الأحمدي ٤٢/٧. والإمام أحمد، في: المسند ٩٨/١، ٣٠١، ٣٥١، ٢٢٢/٢، ٤١٢، ٥٠١، ٣٠٤/٣، ٤١٦/٤، ١٤٥/٥، ١٤٨، ١٦١، ١٦٢، ٢٤٨، ٢٥٦.
- (٢) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١٩/١. والترمذى، في: باب ما جاء في البحر أنه طهور، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ٨٨/١. والنسائى، في: باب ماء البحر، من كتاب الطهارة، وفي: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب المياه، وفي: باب: ميتة البحر، من كتاب الصيد. المجتبى ٤٤/١، ١٤٣، ١٨٣/٧. وابن ماجه، في: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب الطهارة، وفي: باب الطافى من صيد البحر، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٣٦/١، ١٣٧، ١٠٨١/٢. والدارمى، في: باب الوضوء من ماء البحر، من كتاب الصلاة والطهارة، وفي: باب في صيد البحر، من كتاب الصيد. سنن الدارمى ١٨٦/١، ٩١/٢. والإمام مالك، في: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة، وفي: باب ما جاء في صيد البحر، من كتاب الصيد. الموطأ ٢٠٢/١، ٤٩٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٧/٢، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٩٣، ٣٦٥/٥، ٣٧٣/٣.

وَهُوَ الْبَاقِي عَلَى أَصْلِ خِلْقَتِهِ ، الْمُقْنَع

التَّعَدَّى ، إذ ليس كل طاهرٍ مُطَهَّرًا ، والعربُ قد فرقت بين فاعلٍ وفِعُول ، قالت فاعل لمن وُجِدَ منه مَرَّةً ، وفِعُولٌ لمن تَكَرَّرَ منه ، فَيَنْبَغِي [٢/١] أَنْ يُفَرَّقَ بينهما هاهنا ، وليس إِلَّا مِنْ حَيْثُ التَّعَدَّى وَاللُّزُوم .

١ - مسألة ؛ قال : (وهو الباقي على أصلِ خِلْقَتِهِ) وجملة ذلك ، أن كُلَّ صِفَةٍ خَلَقَ اللهُ عَلَيْهَا الْمَاءَ ؛ مِنْ حَرَارَةٍ ، أَوْ بَرْدَةٍ ، أَوْ عُذُوبَةٍ ، أَوْ مُلُوحَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا ، سَوَاءٌ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ، أَوْ نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ ، وَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ خِلْقَتِهِ ، فَهُوَ طَهُورٌ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِّيُطَهِّرَ كُمْ بِهِ ﴾ ^(١) . وقول النبي ﷺ : « اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالتَّلَجِ وَالْبَرْدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ » . رواه مسلم ^(٢) . وَرَوَى جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ

قَبِيْهِه : يَشْمَلُ قَوْلُهُ : وَهُوَ الْبَاقِي عَلَى أَصْلِ خِلْقَتِهِ . مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ ، يَأْتِي بَيَانُ حُكْمِ أَكْثَرِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ : فَهَذَا كُلُّهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ ، يَرْفَعُ الْأَحْدَاثَ ، وَيُزِيلُ الْأَنْجَاسَ ، غَيْرُ مَكْرُوهٍ الْاسْتِعْمَالِ .

(١) سورة الأنفال : ١١ .

(٢) في: باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، من كتاب الصلاة، وباب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة، وباب التعوذ من شر الفتن وغيرها، من كتاب الذكر. صحيح مسلم ١/٣٤٦، ٣٤٧، ٤١٩، ٢٠٧٨/٤، ٢٠٧٩. كما أخرجه البخاري، في: باب ما يقول بعد التكبير، من كتاب الأذان، وباب التعوذ من المأثم والمغرم، وباب الاستعاذة من أرذل العمر، وباب التعوذ من فتنة القبر، من كتاب الدعوات. صحيح البخاري ١/١٨٩، ٩٨/٨، ١٠٠. وأبو داود، في: باب السكينة عند الافتتاح، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٨٠. والترمذي، في: باب حدثنا الأنصاري، من أبواب الدعاء. عارضة الأحوذى ١٣/٢٩. والنسائي، في: باب الوضوء بماء الثلج والبرد، من كتاب الطهارة، ومن كتاب المياه، وباب الاغتسال بالثلج والبرد، وباب الاغتسال بالماء البارد، من كتاب الغسل والتميم، وباب الدعاء بين التكبيرة والقراءة، من كتاب الافتتاح، وباب الاستعاذة من شر فتنة القبر، وباب الاستعاذة من شر فتنة الغنى، من كتاب الاستعاذة =

قال في البحر : « هُوَ الطَّهُّورُ مَائُهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ » . رواه الإمام أحمد^(١) .
 وقول النبي ﷺ : « الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ »^(٢) . وهذا قول أهل
 العلم من الصحابة ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، أَنَّهُ قَالَ فِي
 مَاءِ الْبَحْرِ : لَا يُجْزَى مِنَ الْوُضُوءِ ، وَلَا مِنَ الْجَنَابَةِ ، وَالتَّيْمُمُ أَعْجَبُ إِلَى
 مِنْهُ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لقول الله تعالى :
 ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾^(٣) . وهذا واجدٌ للماءِ ، فلا يجوز له
 التَّيْمُمُ ، ولحديث جابر الذي ذكرناه في البحرِ ، وَرُوِيَ عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ :
 مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءُ الْبَحْرِ ، فَلَا طَهَّرَهُ اللَّهُ^(٤) . ولأنَّه مَاءٌ بَقِيَ عَلَى أَصْلِ
 خَلْقَتِهِ ، أَشْبَهَ الْعَذَبِ .

= المجتبى ٤٥/١ ، ٤٦ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ١٠٠/٢ ، ٢٣٠/٨ ، ٢٣٤ ، وابن ماجه ، في :
 باب افتتاح الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة ، وباب ما تعوذ منه رسول الله ﷺ ، من كتاب الدعاء .
 سنن ابن ماجه ٢٦٥/١ ، ١٢٦٢/٢ . والدارمي ، في : باب في السكتين ، من كتاب الصلاة . سنن
 الدارمي ٢٨٣/١ . والإمام أحمد ، في المسند ٢٣١/٢ ، ٤٩٤ ، ٣٥٤/٤ ، ٣٨١ ، ٥٧/٦ ، ٢٠٧ .
 (١) المسند : ٣٧٣/٣ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في يفر بضاعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٠٦/١ . والترمذي ، في :
 باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٨٣/١ . والنسائي ، في : الباب الأول ،
 وباب ذكر يفر بضاعة ، من كتاب المياه . المجتبى ١٤١/١ ، ١٤٢ . وابن ماجه ، في : باب الحياض ، من كتاب
 الطهارة ، سنن ابن ماجه ١٧٣/١ ، ١٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٤/١ ، ٣٠٨ ، ١٦/٣ ، ٣١ ، ٨٦ ،
 ١٧٢/٦ ، ٣٣٠ .

(٣) سورة المائدة : ٦ .

(٤) كذا ورد هنا . وفي المغنى ١٦/١ ، معزوا إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ورواه الدارقطني
 والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . سنن الدارقطني ٣٥/١ ، ٣٦ ، وسنن البيهقي ٤/١ . ورواه
 الدارقطني عن ابن عباس . وانظر كنز العمال ٣٩٦/٩ .

وَمَا تَغَيَّرَ بِمُكْنِهِ ، المقنع

الشرح الكبير

٢ - مسألة ؛ قال : (وما تَغَيَّرَ بِمُكْنِهِ) الماءُ الْمُتَغَيَّرُ بِطُولِ الْمُكْنِ
باقٍ على إطلاقه . قال ابنُ المُنْذِرِ ^(١) : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ بِالْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ الْآجِنِ ^(٢) مِنْ غَيْرِ نَجَاسَةٍ حَلَّتْ فِيهِ
جَائِزٌ ، سِوَى ابْنِ سِيرِينَ ^(٣) ؛ فَإِنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَغَيَّرَ مِنْ غَيْرِ
مُخَالَطَةٍ ، أَشْبَهَ التَّغَيَّرَ عَنْ مُجَاوَرَةٍ ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مِنْ
بُئْرِ كَانَ مَاءَهُ نِقَاعَةً الْحِنَاءِ ^(٤) .

الإنصاف

قوله : وما تَغَيَّرَ بِمُكْنِهِ ، أو بطاهرٍ لا يمكنُ صَوْنُهُ عَنْهُ . أَيْ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْ
السَّاقِطِ . قَطَعَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ الْكَرَاهَةِ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ
مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَكْثَرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي
« الْمُحَرَّرِ » : لَا بَأْسَ بِمَا تَغَيَّرَ بِمَقَرِّهِ ، أَوْ بِمَا يَشُقُّ صَوْنُهُ عَنْهُ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ فِيهِمَا .

(١) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي ، نزيل مكة ، وأحد أعلام هذه الأمة ، توفي سنة
تسع أو عشرة وثلاثمائة ، كذا قال أبو إسحاق الشيرازي ، وذكر الذهبي أن محمد بن يحيى بن عمار لقيه سنة
ست عشرة وثلاثمائة .

طبقات الشافعية الكبرى ١٠٢/٣ - ١٠٨ .

(٢) هو الذي يتغير بطول مكنته في المكان ، من غير مخالطة شيء غيره . المغني ٢٣/١ .

(٣) أبو بكر محمد بن سيبين الأنصاري البصري ، كان فطنا ، حسن العلم بالفرائض والقضاء والحساب ،
ورعا ، أدبيا ، توفي سنة عشر ومائة . سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤ - ٦٢٢ .

(٤) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني . عند كلامه على حديث بئر بضاعة : قوله : وكان ماء هذه البئر كنقاعة
الحناء . هذا الوصف لهذه البئر لم أجد له أصلاً . قلت : ذكره ابن المنذر ، فقال : ويروى أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ
من بئر كَانَ مَاءَهُ نِقَاعَةً الْحِنَاءِ . فلعل هذا معتمد الرافعي ، وقد ذكر ابن الجوزي في تلقينه أنه ﷺ تَوَضَّأَ
من غدِيرِ مَاءِهِ كَنِقَاعَةِ الْحِنَاءِ . وكذا ذكره ابن دقيق العيد فيما علقه على فروع ابن الحاجب . انظر : التلخيص
الحبير ١٣/١ - ١٤ .

أَوْ بَطَاهِرٍ لَا يُمَكِّنُ صَوْنُهُ عَنْهُ ؛ كَالطُّحْلُبِ ، وَوَرَقِ الشَّجَرِ ، أَوْ لَا يُخَالِطُهُ ، كَالْعُودِ ، وَالْكَافُورِ ، وَالذُّهْنِ ،

٣ - مسألة ؛ قال : (أَوْ بَطَاهِرٍ لَا يُمَكِّنُ صَوْنُهُ عَنْهُ كَالطُّحْلُبِ وَوَرَقِ الشَّجَرِ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْمَاءَ الْمُتَغَيَّرَ بِالطُّحْلُبِ وَوَرَقِ الشَّجَرِ وَالْحَزِّ وَسَائِرِ مَا يَنْبُتُ فِي الْمَاءِ ، أَوْ يَجْرِي عَلَيْهِ الْمَاءُ ، أَوْ تَحْمِلُهُ الرِّيحُ أَوْ السَّيُولُ مِنَ التَّنْبِيْنِ وَالْعِيدَانِ ، أَوْ مَا يَمُرُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنَ الْكِبْرِيتِ وَالْفَارِ وَنَحْوِهِ ، أَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ الَّتِي يَقِفُ فِيهَا الْمَاءُ ، وَكَذَلِكَ مَا يَتَغَيَّرُ فِي آنِيَةِ الْأَدَمِ وَالنُّحَاسِ وَنَحْوِهِ ، يُعْفَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَلَا يَخْرُجُ بِهِ الْمَاءُ عَنْ إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . فَإِنْ أُخِذَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْقِيَّ فِي الْمَاءِ ، كَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ مَا أُمَكِّنَ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، عَلَى مَا يَأْتِي ، وَكَذَلِكَ مَا تَغَيَّرَ بِالسَّمَلِكِ وَنَحْوِهِ مِنْ دَوَابِّ الْبَحْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَاهُ .

٤ - مسألة ؛ قال : (أَوْ لَا يُخَالِطُهُ ، كَالْعُودِ وَالْكَافُورِ وَالذُّهْنِ) عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ، وَكَالْعَنْبَرِ إِذَا لَمْ يُسْتَهْلَكْ فِي الْمَاءِ ، وَلَمْ يَتَحَلَّلْ فِيهِ ، لَا يَخْرُجُ بِهِ الْمَاءُ عَنْ إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَغَيَّرَ عَنْ مُجَاوَرَةٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَوَّحَ بِرِيحِ شَيْءٍ إِلَى جَانِبِهِ . وَفِي مَعْنَاهُ مَا تَغَيَّرَ بِالْقَطِرَانِ وَالزَّفْتِ وَالشَّمْعِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ دُهْنِيَّةٌ يَتَغَيَّرُ بِهَا الْمَاءُ .

جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » .

[٥/١ ظ] تَنْبِيْهِ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : لَا يُمَكِّنُ صَوْنُهُ عَنْهُ . أَنَّهُ لَوْ أُمَكِّنَ صَوْنُهُ عَنْهُ ، أَوْ وَضَعَ قَصْدًا ، أَنَّهُ يُؤَثِّرُ فِيهِ . وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّانِي ، فِيمَا إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ ، أَوْ تَغَيَّرَ تَغْيِيرًا يَسِيرًا . قَوْلُهُ : أَوْ لَا يُخَالِطُهُ كَالْعُودِ وَالْكَافُورِ وَالذُّهْنِ . صَرَّحَ الْمَصْنُفُ بِالطَّهْوَرِيَّةِ فِي

ذلك . وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وجزم به أكثرهم ؛ منهم المصنّف في «المُعْنَى» ، و «الكافي» ، وصاحب «الهداية» ، و «المذهب» ، و «المُسْتَوْعِب» ، و «التلخيص» ، و «البلغة» ، و «الخلاصة» ، و «الشرح» ، و «الوجيز» ، وابن مُنَجَّى ، وابن رزّين ، وابن عُبيدّان ، في شروحيهم ، وابن عبّادوس ، في «تذكيرته» ، وغيرهم . قال المَجْدُ ، في «شرحه» ، وتبعه في «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» : اختار أكثر أصحابنا طَهُورِيَّتَهُ . قال الرّزّكاشي : هو اختيارُ جمهورِ الأصحاب . قال في «الفروع» : فطَهُورُ في الأصَحِّ . قال في «الرّعايتين» : طَهُورُ في الأشهر . وقيل : يسلبه الطّهوريّة إذا غيّرهُ . اختاره أبو الخطّاب ، في «الاقتصار» ، والمَجْدُ ، وصاحب «الحاوي الكبير» . وأطلقهما في «المحرّر» و «الفائق» ، و «النّظم» ، وابن تيميم . وقول ابن رزّين : لا خلاف في طَهُورِيَّتِهِ . غير مُسَلِّمٍ . وقال المَجْدُ في «شرحه» ، وتبعه في «الحاوي الكبير» : إنّما يكون طَهُورًا إذا غيّر ريحَه فقط ، على تعليلِهِم ، فأما إذا غيّر الطّعم واللّون ، فلا . ثم قالوا : والصّحيح أنّه كسائر الطّاهرات إذا غيّرَت يَسِيرًا . فإن قلنا : تُؤثّرُ ثُمَّ أثّرَت هنا ، وإلا فلا .

فائدة : مُرَادُهُ بِالْعُودِ الْعُودُ الْقَمَارِيُّ ، مَنْسُوبٌ إِلَى قَمَارٍ ، مَوْضِعٌ بِلَادِ الْهِنْدِ^(١) . وَمُرَادُهُ بِالْكَافُورِ قِطْعُ الْكَافُورِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : أَوْ لَا يُخَالِطُهُ . فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ قِطْعٍ لَخَالَطَ ، وَهُوَ وَاضِحٌ .

تنبيه : صرّح المصنّف أنّ العُودَ وَالْكَافُورَ وَاللُّدْنَنَ ، إِذَا غَيَّرَ الْمَاءَ ، غَيْرُ مَكْرُوهٍ الْاسْتِعْمَالِ . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ مُنَجَّى فِي «شرحه» . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ «الشَّارِحُ» ، وَابْنُ عُبيدّان ، و «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» . وَقِيلَ : مَكْرُوهٌ .

(١) في ازيادة : « وهو بفتح القاف » . وبكسرها أيضا . انظر : معجم البلدان ٤/ ١٧٣ .

المقنع أو ما أصله الماء ، كالمِلح البحرى ،
.....

الشرح الكبير

٥ - مسألة ؛ قال : (أو ما أصله الماء ، كالمِلح [٢/١ ط] البحرى)
لأن أصله الماء ، فهو كالثلج والبرد ، فإن كان معدنياً فهو كالزغفران .
وكذلك الماء المتغير بالتراب ؛ لأنه يوافق الماء فى صفتيه ، أشبه المِلح .

الإنصاف

جزم به فى « الرعاية الكبرى » . قلت : وهو الصواب ؛ للخلاف فى طهوريته .
قوله : أو ما أصله الماء كالمِلح البحرى . صرح بطهوريته مطلقاً . وهو
المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ، وجمهورهم جزم به ؛ منهم صاحب
« المذهب » ، و « المستوعب » ، و « المغنى » ، و « الكافى » ،
و « الشرح » ، و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « النظم » ، و ابن
تميم ، و ابن رزى ، و ابن منجى فى « شرحه » ، و ابن عبدوس فى « تذكيرته » ،
و « الوجيز » ، و « الحاوين » ، و « الفائق » ، وغيرهم . وقدمه فى
« الفروع » . وقيل : يسلبه إذا وضع قصداً . وخرجه فى « الرعايتين » على التراب
إذا وضع قصداً . وصرح أيضاً أنه غير مكروه الاستعمال . وهو المذهب . جزم به
ابن منجى فى « شرحه » . وهو ظاهر ما جزم به فى « الشرح » ، و ابن عبيدان ،
و « مجمع البحرين » . وقيل : يُكره . جزم به فى « الرعايتين » .

تنبيه : مفهوم قوله : أو ما أصله الماء كالمِلح البحرى . أنه إذا تغير بالمِلح
المعدنى ، أنه يسلبه الطهورية . وهو الصحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير
الأصحاب . وقيل : حكمه حكم المِلح البحرى . اختاره الشيخ تقي الدين .

فائدة : حكم التراب إذا تغير به الماء حكم المِلح البحرى ، على المذهب . لكن
إن نَحْنُ الماء بوضع التراب فيه ، بحيث أنه لا يجرى على الأعضاء ، لم تجز الطهارة
به . ويأتى ذلك فى الفصل الثانى قريباً ، باتم من هذا مفصلاً .

أَوْ مَا تَرَوُّحَ بَرِيحٍ مَيِّتَةٍ إِلَى جَانِبِهِ ، أَوْ سُخْنٍ بِالشَّمْسِ المنع

الشرح الكبير

٦ - مسألة ؛ قال : (أَوْ مَا تَرَوُّحَ بَرِيحٍ مَيِّتَةٍ إِلَى جَانِبِهِ) لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا . (أَوْ سُخْنٍ بِالشَّمْسِ) لِأَنَّهُ سُخْنٌ بِطَاهِرٍ ، فَلَمْ تُكْرَهِ الطَّهَارَةُ بِهِ ، كَمَا لَوْ سُخْنٌ بِالْحَطَبِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تُكْرَهُ الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ قَصِدَ تَشْمِيسِهِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ سَخَّنَتْ لَهُ مَاءً فِي الشَّمْسِ ، فَقَالَ : « لَا تَفْعَلِي يَا حُمَيْرَاءُ ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرْصَ » ^(١) . وَلَنَا مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقِيَاسِ ، وَالْحَدِيثِ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، وَقَالَ : يَرْوِيهِ خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، وَعَمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْسَمُ ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . وَلِأَنَّهُ لَوْ كُرِهَ لِأَجْلِ الضَّرَرِ لَمَا اخْتَلَفَ بِقَصْدِ التَّشْمِيسِ وَعَدَمِهِ .

الإيضاح

قوله : أَوْ سُخْنٍ بِالشَّمْسِ . صَرَّحَ بِعَدَمِ الْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَصَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْفُصُولِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَ« تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ مُطْلَقًا .

(١) أخرجه الدارقطني ، في : باب الماء المسخن ، من كتاب الطهارة ، سنن الدارقطني ٣٨/١ ، وقال : غريب جدا . والبيهقي ، في : باب كراهة التطهير بالماء المشمس ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ٦/١ ، وقال : وهذا لا يصح . وانظر : نصب الراية ١٠٢/١ ، وإرواء الغليل ٥٠/١ .

المقنع أو بطاهر ، فهذا كله طاهرٌ مطهرٌ ، يرفعُ الأحداث ، ويُزيلُ الأنجاسَ ، غيرُ مكروهٍ الاستعمال .

الشرح الكبير

٧ - مسألة ؛ قال : (أو بطاهر) كالحطب ونحوه ، فلا تُكره الطهارة به ، لا نعلم فيه خلافاً ، إلا ما روى عن مجاهد^(١) ، أنه كره الوضوء بالماء المسخن . وقول الجمهور أولى ؛ لما روى عن الأسلع بن شريك رحال النبي ﷺ ، قال : أجنبْتُ وأنا مع النبي ﷺ ، فجمعتُ حطباً ، فأحميتُ الماء ، فاعتسلتُ ، فأخبرتُ النبي ﷺ ، فلم يُنكره عليّ . رواه الطبراني بمعناه^(٢) . ولأنه صفةٌ خلق عليها الماء ، أشبه ما لو برّده . (فهذا كله طاهرٌ ، مطهرٌ ، يرفعُ الأحداث ، ويُزيلُ الأنجاسَ ، غيرُ مكروهٍ الاستعمال) لما ذكرنا .

الإنصاف

قال الآجري^(٣) في « النصيحة » : يُكره المُشمسُ ؛ يقال : يُورث البرص . وقاله التميمي . قاله في « الفائق » . وقيل : يُكره إن قصدَ تشميسه . قاله التميمي أيضاً ، حكاه عنه في « الحاوي » .
وقال ابن رجب في « الطبقات »^(٤) : قرأت بخط الشيخ تقي الدين ، أن أبا

(١) أبو الحجاج مجاهد بن جبر ، مولى بنى مخزوم ، من فقهاء التابعين بمكة ، وكان أعلمهم بالتفسير ، ذكر الذهبي أنه توفي سنة ثلاث ومائة . طبقات الفقهاء ٦٩ ، العبر ١٢٥/١ .

(٢) في الكبير ١/٢٧٧ ، وذكره في مجمع الزوائد ١/٢٦٢ ، وأخرجه البيهقي ، في : باب التطهير بالماء المسخن ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ١/٥ ، ٦ .

(٣) محمد بن الحسين بن عبد الله ، أبو بكر ، الآجري ، محدث ، فقيه ، بغدادى ، سكن مكة وتوفى بها سنة ستين وثلاثمائة . تاريخ بغداد ٢/٢٤٣ ، طبقات الشافعية ٣/١٤٩ .

(٤) ذيل طبقات الحنابلة ١/٨٣ .

محمد رَزَقَ اللهُ التَّمِيمِيَّ^(١) ، وافقَ جَدَّهُ أبا الحَسَنِ التَّمِيمِيَّ^(٢) ، على كراهَةِ المُسَخَّنِ بِالشَّمْسِ .

فائدة : حيثُ قُلْنَا بِالكَرَاهَةِ ، فَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ فِي آنِيَةٍ ، وَاسْتَعْمَلَهُ فِي جَسَدِهِ ، وَلَوْ فِي طَعَامٍ يَأْكُلُهُ . أَمَّا لَوْ سُخِّنَ بِالشَّمْسِ مَاءُ الْعَيُونِ وَنَحْوِهَا ، لَمْ يُكْرَهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : اتَّفَقًا . وَحَيْثُ قُلْنَا : [١/١٦] يُكْرَهُ . لَمْ تَنْزِلِ الْكَرَاهَةُ إِذَا بُرِّدَ ، عَلَى الصَّحِيحِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : تَزَوُّلٌ . وَهِيَ اخْتِمَالَانِ مُطْلَقَانِ فِي « الْفُرُوعِ » .

تنبيه : ظاهرُ قَوْلِهِ : أَوْ بَطَاهِرٍ . عَدَمُ الْكَرَاهَةِ ، وَلَوْ اشْتَدَّ حَرُّهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ النَّصِّ . وَالْمَذْهَبُ الْكَرَاهَةُ إِذَا اشْتَدَّ حَرُّهُ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَفَسَّرَ فِي « الرَّعَايَةِ » النَّصَّ مِنْ عِنْدِهِ بِذَلِكَ . قُلْتُ : وَهُوَ مُرَادُ النَّصِّ قَطْعًا ، وَمُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ أَطْلَقَ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزِئَهُ مَعَ شِدَّةِ حَرِّهِ .

تنبيه : قَوْلُهُ : فَهَذَا كُلُّهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ ، يَرْفَعُ الْأَحْدَاثَ ، وَيُزِيلُ الْأَنْجَاسَ . قَدْ تَقَدَّمَ خِلَافٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ ؛ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ ، أَوْ طَاهِرٌ فَقَطْ ؟

فائدة : الْأَحْدَاثُ جَمْعُ حَدَثٍ . وَالْحَدَثُ مَا أَوْجَبَ وُضُوءًا أَوْ غُسْلًا . قَالَ فِي « الْمُطْلَعِ » . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَالْحَدَثُ وَالْأَحْدَاثُ مَا اقْتَضَى وُضُوءًا أَوْ غُسْلًا ، أَوْ اسْتِنْجَاءً أَوْ اسْتِجْمَارًا ، أَوْ مَسْحًا ، أَوْ تَيْمُمًا ، قَصْدًا ؛ كَوُطْئِهِ وَبَوْلٍ وَنَجْوٍ وَنَحْوِهَا ، غَالِبًا أَوْ اتَّفَاقًا ؛ كَحَيْضٍ ، وَنِفَاسٍ ، وَاسْتِحَاضَةٍ ، وَنَحْوِهَا ،

(١) رَزَقَ اللهُ بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد ، التميمي ، أبو محمد ، أحد الحنابلة المشهورين ، وعظ وأفتى وقرأ ، وكان حسن العبادة ، فصيح اللسان . ولد سنة أربع مائة ، وتوفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة . طبقات الحنابلة ٢/٢٥٠ ، ذيل الطبقات ١/٧٧ - ٨٥ .

(٢) عبد العزيز بن الحارث بن أسد ، التميمي ، أبو الحسن ، صنف في الأصول والفروع والفرائض ، ولد سنة سبع عشرة وثلاثمائة ، وتوفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢/١٣٩ .

واختلام نائم ومجنون ومُعْمَى عليه ، وخروج ریح منهم غالبًا . فالحديث ليس نجاسة ؛ لأنه معنًى ، وليس عینًا ، فلا تفسد الصلاة بحمل مُحْدَثٍ . والمُحْدَثُ مَنْ لَزِمَهُ لصلاة ونحوها وضوء أو غُسل أو هما ، أو استنجاء ، أو استجمار ، أو مسح ، أو تيمم ، أو استحب له ذلك . قاله في « الرعاية » . وهو غير مانع ؛ لدخول التجديد والأغسال المستحبة ، فكل مُحْدَثٍ ليس نجسًا ولا طاهرًا شرعًا . والطاهر ضد النجس والمُحْدَثُ . وقيل : بل عَدَمُهُما شرعًا . وأما الأنجاس ؛ فجمع نجس . وحده في الاصطلاح ؛ كل عين حُرْمَ تناولها مع إمكانه ، لا لحرمتها ، ولا لاستقذارها ، ولضرر بها في بدن أو عقل . قاله في « المطلع » . وقال في « الرعاية » : النجس كل نجاسة وما تولد منها ، وكل طاهر طهرًا عليه ما يُنجسه ، قصداً أو اتفاقاً ، مع بلل أحدهما ، أو هما ، أو تغير صفته المباحة بضدّها ؛ كاتقلاب العصير بنفسه خمرًا ، أو موت ما ينجس بموته ، فينجس بنجاسته ، فهو نجس ومُتَنَجِّسٌ ، فكل نجاسة نجس ، وليس كل نجس نجاسة . والمُتَنَجِّسُ نجس بالتنجس ، والمُتَنَجِّسُ نجس بالتنجيس . وأما النجاسة ، فقسمان ؛ عينية ، وحكمية . فالعينية لا تطهر بغسلها بحال ، وهي كل عين جامدة ، يابسة أو رطبة أو مائعة ، يمنع منها الشرع بلا ضرورة ، لا لأذى فيها طبعًا ، ولا لحق الله أو غيره شرعًا . قدّمه في « الرعاية » . وقال : وقيل : كل عين حُرْمَ تناولها مطلقًا مع إمكانه ، لا لحرمتها ، أو استقذارها وضررها في بدن أو عقل . والحكمية تزول بغسل محلّها ، وهي كل صفة طهارية ممنوعة شرعًا بالضرورة ، لا لأذى فيها طبعًا ، ولا لحق الله أو غيره شرعًا ، تحصل بالتصال نجاسة أو نجس بظهور أو طاهر ، قصداً ، مع بلل أحدهما أو هما ، وهو التنجيس أو التنجس اتفاقاً ، من نائم أو مجنون أو مُعْمَى عليه ، أو طفل أو طفلة أو بهيمة ، أو لتغير صفة الطاهر بنفسه ؛ كاتقلاب العصير خمرًا . قاله في « الرعاية » . ويأتى : هل نجاسة الماء المُتَنَجِّسُ

عَيْنِيَّةٌ أَوْ حُكْمِيَّةٌ ؟ فِي فَصْلِ النَّجَسِ . وَقِيلَ : النِّجَاسَةُ لُغَةً ؛ مَا يَسْتَقْدِرُهُ الطَّبِيعُ السَّلِيمُ . وَشَرْعًا ؛ عَيْنٌ تَفْسُدُ الصَّلَاةَ بِحَمْلِ جَنْسِهَا فِيهَا ، وَإِذَا اتَّصَلَ بِهَا بَلَلٌ ، تَعْدَى حُكْمُهَا إِلَيْهِ . وَقِيلَ : النِّجَاسَةُ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِعَيْنٍ نَجِسَةٍ .

تبيينه : يَشْمَلُ قَوْلُهُ : فَهَذَا كُلُّهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ ، يَرْفَعُ الْأَحْدَاثَ ، وَيُزِيلُ الْأَنْجَاسَ ، غَيْرُ مَكْرُوهِ اسْتِعْمَالٍ . مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَعَدَمَ ذِكْرِ مَا فِي كِرَاهِيَّتِهِ خِلَافٌ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . فِيمَا دَخَلَ فِي عُمُومِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، مَاءُ زَمْزَمَ ، وَهُوَ تَارَةٌ يُسْتَعْمَلُ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ ، وَتَارَةٌ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ ، وَتَارَةٌ فِي غَيْرِهَا ؛ فَإِنْ اسْتَعْمِلَ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ ، كُرِهَ عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ رَزِينٍ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْمُنَوِّرِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَنَازِمُ « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : وَهُوَ عَجِيبٌ مِنْهُ . وَقَالَ النَّازِمُ : وَيُكْرَهُ غَسْلُ النِّجَاسَةِ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ فِي الْأَوَّلَى . وَقَالَ فِي « التَّلْخِيسِ » : وَمَاءُ زَمْزَمَ كَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ الْغُسْلُ مِنْهَا . فَظَاهِرُهُ ، أَنَّ إِزَالَةَ النِّجَاسَةِ كَالطَّهَارَةِ بِهِ . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ قَوْلٌ بَعْدَ الْكِرَاهَةِ ، وَيَحْتَمِلُهُ الْقَوْلُ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ [٦/١ ظ] فِي « النَّظْمِ » . وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْمَجْدِ ، فِي « مُصَنَّفِهِ » : وَلَا يُكْرَهُ مَاءُ زَمْزَمَ عَلَى الْأَصَحِّ . وَإِنْ اسْتَعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ ، فَهَلْ يُبَاحُ ، أَوْ يُكْرَهُ الْغُسْلُ وَحْدَهُ ؟ فِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ . وَهَلْ يُسْتَحَبُّ ، أَوْ يَحْرُمُ ، أَوْ يَجْرُمُ حَيْثُ يَنْجَسُ ؟ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَدَمُ الْكِرَاهَةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » وَ « الشَّرْحِ » ، وَقَالَ : هَذَا أَوَّلَى . وَكَذَا قَالَ ابْنُ

عبيدَان . قال في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هذا أقوى الروايتين . وصَحَّحَهُ في « نَظْمِهِ » ، وابنُ رَزِين . وإليه مِثْلُ الْمَجْدِ في « الْمُنتَقَى » . وعنه ، يُكْرَهُ . وجَزَمَ به ناظِمُ « الْمُفْرَدَاتِ » . وقَدَّمَهُ الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » . (١) وقال : نَصَّ عليه . وابنُ رَزِين . وهى مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وأُطْلَقَتْهُمَا في « الْفُرُوعِ » ، و « الْفُصُولِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » . وعنه ، يُكْرَهُ الْغُسْلُ وَحْدَهُ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقَى الدِّينِ . واسْتَحَبَّ ابنُ الرَّاغُونِيَّ في « مَنَسِكَهِ » الْوُضُوءَ مِنْهُ . (٢) وَقِيلَ يَحْرُمُ مُطْلَقًا . وحرَّم ابنُ الرَّاغُونِيَّ أيضًا رَفْعَ الْحَدِثِ به حيثَ تَنَجَّسَ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِلَّةَ التَّهْيِ تَعْظِيمُهُ ، وقد زال بِنَجَاسَتِهِ . وقد قيل : إِنَّ سَبَبَ التَّهْيِ اخْتِيَارُ الْوَاقِفِ وَشَرْطُهُ . فعلى هذا اختلفَ الْأَصْحَابُ فيما لو سَبَّلَ ماءً لِلشُّرْبِ ، هل يجوزُ الْوُضُوءُ مِنْهُ مع الْكِرَاهَةِ أمْ يَحْرُمُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . ذَكَرَهُمَا ابنُ الرَّاغُونِيَّ في « فِتَاوَاهِ » ، وَغَيْرَهَا ، وَتَبِعَهُ في « الْفُرُوعِ » في بَابِ الْوَقْفِ . وَأَمَّا الشُّرْبُ مِنْهُ ، فَمُسْتَحَبٌّ . وَيَأْتِي في صِفَةِ الْحَجِّ .

تنبيه : ظاهرُ كلامِ الْأَصْحَابِ ، جَوَازُ اسْتِعْمَالِهِ في غيرِ ذَلِكَ ، من غيرِ كِرَاهَةٍ . وقال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَأَمَّا رَشُّ الطَّرِيقِ وَجَبَلِ التَّرَابِ الطَّاهِرِ وَنَحْوِهِ ؛ فَقِيلَ : يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . ومنها ، ماءُ الْحَمَّامِ . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، إِبَاحَةُ اسْتِعْمَالِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وجَزَمَ به في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . واختارَهُ ابنُ عَبْدِوسٍ في « تَذَكُّرَتِهِ » . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » . وهو ظاهرُ كلامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وعنه ، يُكْرَهُ . وظاهرُ نَقْلِ الْأَثَرِ (٣) ، لَا تُجْزَى الطَّهَارَةُ بِهِ . فَإِنَّهُ قَالَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَجِدَّدَ ماءً غَيْرَهُ . وَنَقَلَ عَنْهُ ، يَغْتَسِلُ مِنَ الْأَنْبُوبَةِ . وَيَأْتِي في فَصْلِ التَّنَجِّسِ ، هل ماءُ

(١ - ١) زيادة من : « ش » .

(٢) أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الطائي الأثرم الحافظ الإمام ، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة ، وصنفها ورتبها أبوابا . وكانت وفاته بعد الستين ومائتين . طبقات الخنابلة ١/٦٦ - ٧٤ ، العبر ٢/٢٢ .

وَأِنْ سَخَّنَ بِنَجَاسَةٍ فَهَلْ يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ سَخَّنَ بِنَجَاسَةٍ ، فَهَلْ يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ ، عَلَى رِوَايَتَيْنِ) الْمَاءُ الْمُسَخَّنُ بِالنَّجَاسَةِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ

الإصناف

الْحَمَامِ كَالْجَارِي ، أَوْ إِذَا فَاضَ مِنَ الْحَوْضِ ؟ وَمِنْهَا ، مَاءُ آبَارِ ثَمُودَ . فظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَصْحَابِ إِبَاحَتُهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي بَابِ الْأَطْعِمَةِ ، ثُمَّ قَالَ : وَلَا وَجْهَ لظَاهِرِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ عَلَى إِبَاحَتِهِ ، مَعَ هَذَا الْخَبَرِ وَنَصِّ أَحْمَدَ . وَذَكَرَ النَّصَّ عَنْ أَحْمَدَ وَالْأَحَادِيثَ فِي ذَلِكَ . وَمِنْهَا ، الْمُسَخَّنُ بِالْمَغْصُوبِ . وَفِي كَرَاهَةِ اسْتِعْمَالِهِ رِوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُمَا وَجْهَانِ مُطْلَقَانِ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكْرَهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهُ النَّازِمُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنتَخَبِ » وَ« الْوَجِيزِ »^(١) . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يُكْرَهُ . وَأَمَّا الْوُضُوءُ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَصِحُّ بِهِ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، تَصِحُّ وَتُكْرَهُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ بِهِ صَحِيحَةٌ ، مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَإِنَّمَا عَرَضَ لَهُ مَانِعٌ ، وَهُوَ الْعَصَبُ . وَمِنْهَا ، كَرَاهَةُ الطَّهَارَةِ مِنْ بَثْرِ فِي الْمَقْبَرَةِ . قَالَ^(٢) ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ« السَّامَرِيُّ » ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « رِعَايَتِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْأَطْعِمَةِ . وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى كَرَاهَتِهِ . وَهَذَا وَارِدٌ ، عَلَى عُمُومِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

قوله : وَإِنْ سَخَّنَ بِنَجَاسَةٍ ، فَهَلْ يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« التَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ .

(١ - ١) زيادة من : « ش » .

يَتَحَقَّقُ وَصُولُهَا إِلَيْهِ ، فَهَذَا نَجَسٌ إِنْ كَانَ يَسِيرًا ؛ لِمَا يَأْتِي . الثَّانِي ، إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهَا لَا تَصِلُ إِلَيْهِ ، فَهُوَ ظَاهِرٌ بِالْأَصْلِ ، وَلَا يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّ اخْتِمَالَ وَصُولِ النَّجَاسَةِ إِلَيْهِ يَنْعُدُ ، أَشْبَهَ غَيْرَ الْمُسَخَّنِ . وَالثَّانِي يُكْرَهُ ؛ لِاحْتِمَالِ وَصُولِ^(١) النَّجَاسَةِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . الثَّلَاثُ مَا عَدَا ذَلِكَ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا يُكْرَهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَجْلِ النَّجَاسَةِ . وَالثَّانِيَةِ ، لَا يُكْرَهُ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا ، وَكَلِمَاءُ إِذَا شَكَّ فِي نَجَاسَتِهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْمَاءِ الْمُسَخَّنِ بِالنَّجَاسَةِ رَوَايَتَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْأَصْحَابِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ طُرُقًا ؛ إِحْدَاهَا ، وَهِيَ أَصَحُّهَا ، أَنَّ فِيهَا رَوَايَتَيْنِ مُطْلَقًا ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، وَقَطَعَ بِهَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِيسِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهَا فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالرَّوَايَتَيْنِ ، الْكَرَاهَةُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« الْمُنتَخَبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ » لِأَيِّ الْخَطَّابِ ، وَ« الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَهُوَ الْأَظْهَرُ . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : وَيُكْرَهُ الْمُسَخَّنُ بِالنَّجَاسَاتِ عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَإِنْ سُخِّنَ بِنَجَاسَةٍ ، كُرِهَ فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ

(١) سقط من : م .

الزَّرَكَشِيُّ : اختارها الأكثر . قال ناظِمُ « المُفْرَدَاتِ » : [٧/١ و] هذا الأشهر . وهو منها . والرواية الثانية ، لا يُكْرَهُ . قال في « الفائق » : ولو سُخِّنَ بِنَجَاسَةٍ لا تصل ، لم يُكْرَهُ ، في أصحِّ الروايتين . قال في « تجريد العناية » : وفي كراهة مُسَخَّنٍ بِنَجَاسَةٍ رواية . وقدمه في « إدراك الغاية » . وقال أبو الخطَّاب ، في « رؤوس المسائل » : اختاره ابنُ حامِدٍ . الطريقة الثانية ، إن ظنَّ وصول النجاسة ، كرهه ، وإن ظنَّ عدم وصولها ، لم يُكْرَهُ ، وإن تردَّد ، فالروايتان . وهي الطريقة الثانية في « الفروع » . الطريقة الثالثة ، إن احتمل وصولها إليه ، كرهه ، قولاً واحداً . وجزم به في « المذهب الأحمد » . وإن لم يَحْتَمَلْ ، فروايتان . ومحلُّ هذا في الماء اليسير ، فأما الكثير ، فلا يُكْرَهُ مطلقاً . وهي طريقة أئى البقاء في « شرحه » ، وشارح « المُحرَّر » . الطريقة الرابعة ، إن احتمل واحتمل من غير ترجيح ، فالروايتان . وحمل ابنُ مُنَجَّى كلامَ المُصنِّف عليه ، وهو بعيد . وإن كان الماء كثيراً ، لم يُكْرَهُ ، وإن كان حصيئاً ، لم يُكْرَهُ . وقيل : إن كان يسيراً ، ويعلم عدم وصول النجاسة ، لم يُكْرَهُ . وفيه وجهٌ ؛ يُكْرَهُ . وهي طريقة ابنِ مُنَجَّى في « شرحه » . الطريقة الخامسة ، إن لم يعلم وصولها إليه ، والحائل غير حصين ، لم يُكْرَهُ . وقيل : يُكْرَهُ . وإن كان حصيئاً ، لم يُكْرَهُ . وقيل : يُكْرَهُ . وهي طريقة ابنِ رَزِين في « شرحه » . الطريقة السادسة ، المُسَخَّنُ بها قِسْمَان ؛ أحدهما ، إن غلبَ على الظنِّ عدم وصولها إليه ، فوجهان ؛ الكراهة اختياراً القاضى ، وهو أشبه بكلام أحمد . وعدمها اختياراً الشريف أئى جَعْفَرٍ ، وابن عَقِيل . والثانى ، ما عدا ذلك ، فروايتان ؛ الكراهة ظاهرُ المذهب . وعدمها اختياراً ابنِ حامِدٍ ، وهي طريقة الشَّارِح ، وابنِ عُبَيْدَانَ . الطريقة السَّابعة ، المُسَخَّنُ بها أيضاً قِسْمَان ؛ أحدهما ، أن لا يتحقَّق وصولُ شيءٍ من أجزائها إلى الماء ، والحائل غير حصين ، فيُكْرَهُ . والثانى ، إذا كان حصيئاً ، فوجهان ؛ الكراهة اختياراً

الإِنصاف القاضى . وعَدَمُهَا اخْتِيَارُ الشَّرِيفِ وابْنِ عَقِيلٍ ، وهى طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ فى « الْمُغْنَى » ، وصاحب « الحَاوِى الكَبِير » . الطَّرِيقَةُ الثَّامِنَةُ ، إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَصُولُهَا ، فِرَوَايَتَانِ ؛ الكَرَاهَةُ وَعَدَمُهَا . وَإِنْ تَحَقَّقَ وَصُولُهَا ، فَتَجَسُّسٌ . وهى طَرِيقَتُهُ فى « الحَاوِى الصَّغِير » . الطَّرِيقَةُ التَّاسِعَةُ ، إِنْ اِحْتَمَلَ وَصُولُهَا إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ ، كُرَّةٌ ، فى رِوَايَةٍ مُقَدِّمَةٍ . وفى الأُخْرَى ، لَا يُكْرَهُ . وَإِنْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ غَالِبًا ، فَوُجْهَانِ ؛ الكَرَاهَةُ وَعَدَمُهَا . وهى طَرِيقُ الْمُصَنِّفِ فى « الْكَافَى » . الطَّرِيقَةُ الْعَاشِرَةُ ، إِنْ كَانَتْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ غَالِبًا ، ففى الكَرَاهَةِ رِوَايَتَانِ . وهى طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ فى « الْهَادِى » . قال فى « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّة » : إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ وَصُولُ الدُّخَانِ ، ففى كَرَاهَتِهِ وَجْهَانِ ؛ أَشْهَرُهُمَا ، لَا يُكْرَهُ . الطَّرِيقَةُ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ ، إِنْ اِحْتَمَلَ وَصُولُهَا إِلَيْهِ ظَاهِرًا ، كُرَّةٌ . وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فَوُجْهَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمَلْ ، لَمْ يُكْرَهُ ، عَلَى أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وعنه ، لَا يُكْرَهُ بِحَالٍ . وهى طَرِيقَةُ ابْنِ تَمِيمٍ فى « مُخْتَصَرِهِ » . الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ ، الكَرَاهَةُ مُطْلَقًا ، فى رِوَايَةٍ مُقَدِّمَةٍ ، وَعَدَمُهَا مُطْلَقًا فى أُخْرَى . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ حَائِلُهُ حَصِينًا ، لَمْ يُكْرَهُ ، وَإِلَّا كُرَّةٌ إِنْ قَلَّ . وهى طَرِيقَتُهُ فى « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » . الطَّرِيقَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةٌ ، إِنْ كَانَتْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ ، لَمْ يُكْرَهُ ، فى أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَقِيلَ : مَعَ وَثَاقَةِ الْحَائِلِ . وهى طَرِيقَتُهُ فى « الْفَائِقِ » . الطَّرِيقَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةٌ ، يُكْرَهُ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ إِنْ بَرَدَ . وَقِيلَ : وَإِنْ قَلَّ الْمَاءُ وَحَائِلُهُ غَيْرُ حَصِينٍ ، كُرَّةٌ . وَقِيلَ : غَالِبًا ، وَإِلَّا فَلَا يُكْرَهُ . وَإِنْ عَلِمَ وَصُولُهَا إِلَيْهِ ، تَجَسُّسٌ ، عَلَى الْمَذْهَبِ . وهى طَرِيقَتُهُ فى « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَفِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » . فَهَذِهِ أَرْبَعُ عَشْرَةِ طَرِيقَةٍ ، وَلَا تَخْلُو مِنْ تَكَرُّارٍ وَبَعْضٍ تَدَاخُلٍ .

فَوَائِدُ : إِحْدَاهُنَّ ، بِمَحَلِّ الْخِلَافِ فى الْمُسَخَّنِ بِالنَّجَاسَةِ إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ اِحْتِيَاجٌ إِلَيْهِ زَالَتْ الْكَرَاهَةُ ، وَكَذَا الْمُسَمَّسُ إِذَا قِيلَ بِالْكَرَاهَةِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِىُّ الدِّينِ . وَقَالَ أَيْضًا : لِلْكَرَاهَةِ مَأْخِذَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، اِحْتِمَالُ وَصُولِ النَّجَاسَةِ .

فصل : لَا يُكْرَهُ الْوُضُوءُ وَالْعُسْلُ بِمَاءِ زَمْزَمَ ؛ لِمَا رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ بِعَرَفَةَ وَهُوَ مُرْدِفٌ ^(١) أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَفِيهِ : ثُمَّ أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَدَعَا بِسَجَلٍ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، وَتَوَضَّأَ . رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، فِي « الْمُسْنَدِ » ^(٢) عَنْ غَيْرِ أَبِيهِ . وَعَنْهُ : يُكْرَهُ ؛ لِقَوْلِ الْعَبَّاسِ : لَا أُحِلُّهَا [٣/١] لِلْمُعْتَسِلِ . وَلَأنَّهُ أَزَالَ بِهِ مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ ، أَشَبَّهَ مَا لَوْ أَزَالَ ^(٣) بِهِ النَّجَاسَةَ . وَالأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَكَوْنُهُ مُبَارَكًا لَا يَمْنَعُ الْوُضُوءَ بِهِ ، كَلِمَاءِ الَّذِي وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ فِيهِ .

وَالثَّانِي ، سَبَبُ الْكَرَاهَةِ كَوْنُهُ سُخْنٌ بِإِقَادِ النَّجَاسَةِ ، وَاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ مَكْرُوهٌ عِنْدَهُمْ ، وَالْحَاصِلُ بِالْمَكْرُوهِ مَكْرُوهٌ . الثَّانِيَةُ ، ذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ إِيقَادَ النَّجَسِ لَا يَجُوزُ ، كَذَهْنِ الْمَيْتَةِ . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، ذَكَرَهَا « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ كِرَاهَةً تَنْزِيهٍ . وَإِلَيْهِ مِثْلُ ابْنِ عُيَيْنَانَ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » ، فِي بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ : وَيَجُوزُ فِي الْأَقْسَرِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . فَعَلَى الثَّانِيَةِ ، يُعْتَبَرُ أَنَّ لَا يَنْجُسَ . وَقِيلَ : مَائِعًا . وَيَأْتِي فِي الْآيَةِ ، هَلْ يَجُوزُ بَيْعُ النَّجَاسَةِ ؟ وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي كِتَابِ الْبَيْعِ . الثَّالِثَةُ ، إِذَا وَصَلَ دُخَانُ النَّجَاسَةِ إِلَى شَيْءٍ ، فَهَلْ هُوَ كَوْصُولِ نَجَسٍ أَوْ طَاهِرٍ ؟ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِسْتِحَالَةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ . وَالْمَذْهَبُ [٧/١ ظ] لَا يَطْهَرُ .

(١) فِي م : « مُرْدُوف » .

(٢) ٧٦/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « غَسَلَ » .

فصل : إذا خالط الماء طاهر لم يُغيَّره ، لم يَمْنَع الطهارة . قال شيخنا^(١) : لا نَعْلَمُ فيه خلافاً . وحُكِيَ عن أم هانئ^(٢) ، والزُّهري^(٣) ، في كِسْرِ بُلْتٍ في ماءٍ ، غَيَّرَتْ لَوْنَهُ ، أو لم تُغيَّره ، لا يجوزُ الوُضوءُ به^(٤) . والأوَّلُ أوَّلَى ؛ لأنَّه طاهرٌ لم يُغيَّر صِفَةُ الماءِ ، فلم يَمْنَع كِبَقِيَّة الطَّاهِرَاتِ ، وقد اغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ هو وزوجته من قَصْعَةٍ فيها أَثَرُ الْعَجِينِ . رواه النَّسَائِيُّ^(٥) .

فصل : إذا وَقَعَ في الماءِ ماءٌ مُسْتَعْمَلٌ ، عُفِيَ عن يَسِيرِهِ . رواه إِسْحَاقُ ابن منصور^(٦) ، عن أَحْمَدَ . وهذا ظاهرٌ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ ؛ لأنَّهُمْ كانوا يَتَوَضَّئُونَ مِنَ الْأَقْدَاحِ ، وَيَغْتَسِلُونَ مِنَ الْجِفَانِ ، وقد اغْتَسَلَ هو وعائِشَةُ من إِنَاءٍ واحدٍ ، تَحْتَلِفُ أَيْدِيهِمَا فِيهِ ، كُلٌّ واحدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ لصاحِبِهِ : « أَبْقِ لِي »^(٧) . ومثْلُ هذا لَا يَسْلَمُ مِنْ رَشَاشٍ يَقَعُ في الماءِ ،

(١) المغني ٢٥/١ .

(٢) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله، ابن شهاب الزهري، الإمام العالم، حافظ زمانه، توفي سنة أربع وعشرين ومائة. سير أعلام النبلاء ٣٢٦/٥ - ٣٥٠ .

(٣) أخرجه الدارقطني ، في : باب الماء يبل فيه الخبز ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١/ ٣٩ .

(٤) في : باب الاغتسال في القصعة التي يعجن فيها ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الاغتسال في قصعة فيها أثر العجين ، من كتاب الغسل والتميم . المجتبى ١٠٨/١ ، ١٦٦ .

(٥) أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي، العالم الفقيه، وهو الذي دُونَ عن الإمام أحمد المسائل في الفقه، وتوفي سنة إحدى وخمسين ومائتين، بنيسابور. طبقات الحنابلة ١١٣/١ - ١١٥ ، العبر ١/٢ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد ، في المسند ٩١/٦ .

ونحوه أخرجه البخاري ، في : باب هل يدخل الخبز يده في الإناء ، من كتاب الغسل . صحيح البخاري ١/ ٧٤ . ومسلم ، في : باب القدر المستحب من الماء في الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١/ ٢٥٦ ، ٢٥٧ . وأبو داود ، في : باب الوضوء بفضل =

فإن كثر الواقع فيه وتفاخش، منع، في إحدى الروايتين. وقال أصحاب الشافعي: إن كان الأكثر المستعمل، منع، وإلا فلا. وقال ابن عقيـل: إن كان الواقع بحيث لو كان خلا غير الماء، منع، وإلا فلا. وما ذكرنا من الخبر وظاهر حال النبي ﷺ يمنع من اعتباره بالحل، لسرعة نفوذه وسيرانيته، فيؤثر قليله في الماء، والحديث دل على العفو عن اليسير مطلقا، فينبغي أن يرجع في ذلك إلى العرف، فما عد كثيرا، منع^(١)، وإلا فلا. وإن شك في كثرته، لم يمنع، عملا بالأصل.

فصل: فإن كان معه ماء لا يكفيه لطهارته، فكمله بمائع آخر لم يغيره، جاز الوضوء به، في إحدى الروايتين؛ لأنه طاهر لم يغير الماء، فلم يمنع، كما لو كان الماء قدرا يكفيه لطهارته. والثانية: لا يجوز؛ لأننا نتيقن حصول غسل بعض أعضائه بالمائع. والأول أولى؛ لأن المائع استهلك في الماء، فسقط حكمه، أشبه ما لو كان الماء يكفيه لطهارته، فزاده مائعا آخر، وتوضأ منه، وبقي قدر المائع.

= المرأة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٨/١، والنسائي، في: باب الرخصة في الاغتسال بفضل الجنب، من كتاب الطهارة، وفي: باب اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من إناء واحد، وباب الرخصة في ذلك، من كتاب الغسل والتميم. المجتبى ١٠٨/١، ١٦٦. وابن ماجه، في: باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٣/١.

(١) سقط من: الأصل.

فصل : الْقِسْمُ الثَّانِي ، مَاءٌ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ ، وَهُوَ مَا خَالَطَهُ طَاهِرٌ ، فَغَيَّرَ اسْمَهُ ، أَوْ غَلَبَ عَلَى أَجْزَائِهِ ، أَوْ طُبِخَ فِيهِ ، فَغَيَّرَهُ .

فصل : قال الشيخ، رحمه الله: (الْقِسْمُ الثَّانِي، مَاءٌ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ، وهو ما خَالَطَهُ طَاهِرٌ فَغَيَّرَ اسْمَهُ ، أَوْ غَلَبَ عَلَى أَجْزَائِهِ، أَوْ طُبِخَ فِيهِ فَغَيَّرَهُ^(١)). وَجُمِلَتْهُ أَنْ كُلَّ مَاءٍ خَالَطَهُ طَاهِرٌ فَغَيَّرَ اسْمَهُ حَتَّى صَارَ صَبْغًا، أَوْ خَلًّا ، أَوْ غَلَبَ عَلَى أَجْزَائِهِ فَصَيَّرَهُ حَبْرًا ، أَوْ طُبِخَ فِيهِ فَصَارَ يُسَمَّى^(٢) مَرَقًا ، وَتَغَيَّرَ بِذَلِكَ ، فَهَذِهِ^(٣) الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ لَا يَجُوزُ الْغُسْلُ وَلَا الْوُضُوءُ بِهَا ، لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ أَصْحَابِ [٣/١ ظ] الشَّافِعِيِّ وَجْهٌ فِي مَاءِ الْبَاقِلَا الْمَغْلِيِّ ، أَنَّهُ يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ ، وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى^(٤) وَالْأَصَمِّ^(٥) ، جَوَازُ^(٦) الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ بِالْمِيَاهِ الْمُعْتَصِرَةِ . وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِمْ ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ إِنَّمَا تَجُوزُ بِالْمَاءِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾^(٧) . وَهَذَا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ .

(١) سقطت من : « م » .

(٢) بياض في : م .

(٣) أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي ، مفتي الكوفة وقاضيا ، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة . سير أعلام النبلاء ٣١٠/٦ - ٣١٦ .

(٤) أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم النيسابوري ، المحدث ، مسند العصر ، المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٥ - ٤٦٠ .

(٥) في م : « أنه يجوز » .

(٦) سورة المائدة ٦ .

فَإِنْ غَيْرَ أَحَدٍ أَوْصَافِهِ ؛ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ ، المنع

الشرح الكبير

٩ - مسألة : (فَإِنْ غَيْرَ أَحَدٍ أَوْصَافِهِ ؛ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ) ففيه روايتان إحداهما : أَنَّهُ غَيْرُ مُطَهَّرٍ ، وهو قَوْلُ مالِكٍ والشافعي وإسحاق^(١) ؛ واختيارُ القاضي ، قال : وهي المنصورةُ عند أصحابنا ؛ لأنَّه ماءٌ تَغْيَرُ بِمُخَالَطَةِ ما ليس بطهّورٍ يُمكنُ الاحترازُ عنه ، أشبهَ ماءَ الباقِلَا المَعْلَى . إذا ثَبَتَ هذا فإنَّ أصحابنا لا يُفَرِّقونَ بينَ المَذْرُورِ كالزَّغْفَرانِ والأشنانِ^(٢) ، وبينَ الحُبُوبِ مِنَ الباقِلَا والحِمَصِ ، والثَّمَرِ ؛ كالثَمَرِ^(٣) والزَّيْبِ ، والوَرَقِ ونَحْوِهِ . وقال الشافعيُّ : ما كان مَذْرُورًا مَنَعَ إذا غَيَّرَ ، وما عَداه لا يَمْنَعُ ، إِلَّا أَنْ يَنْحَلَّ في الماءِ ، فإن غَيَّرَ ولم يَنْحَلَّ لم يَسْلُبِ الطَّهْورِيَّةَ ، كما لو تَغَيَّرَ بالكافورِ . ووافقَهُم أصحابنا في الحَشَبِ والعِيدانِ ،^(٤) وخالفوهم في سائِرِ ما^(٥) ذَكَرْنَا ؛ لأنَّ تَغْيِيرَ الماءِ بِهِ إِنَّمَا كان لانْفِصالِ^(٥) أَجْزاءِ مِنْهُ ، وانحِلالِها فِيهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَمْنَعَ كالمَذْرُورِ ، وكما لو أُغْلِيَ فِيهِ .

قوله : فَإِنْ غَيْرَ أَحَدٍ أَوْصَافِهِ ؛ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ . فهل يَسْلُبُ طَهْورِيَّتَهُ ؟ على روايتين . وأُطْلِقَهُما في «الهِدَايَةِ» ، و «المُذْهَبِ» ، و «المُسْتَوْعِبِ» ، و «التَّلْخِصِ» ، و «البُلْغَةِ» ، و «الخُلَاصَةِ» ،

(١) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي المروزي، ابن راهويه، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، وتوفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين. طبقات الحنابلة ١/١٠٩، سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١١-٣٨٣.

(٢) الأشنان، والإشنان من الحمض معروف، الذي يغسل به الأيدي. اللسان.

(٣) ساقطة من: الأصل.

(٤- ٤) في ١: «وخالفوا فيما».

(٥) في ١: «لاتصال».

فصل : ولم يُفَرِّق أصحابنا في التَّغْيِيرِ بَيْنَ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ ، بَلِ سَوَّوْا بَيْنَهُمْ ، قِيَاسًا لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَشَرَطَ الْخِرْقَى^(١) الْكَثْرَةَ فِي الرَّائِحَةِ دُونَ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ ؛ لِسُرْعَةِ سِرَائِطِهَا ، وَتَفَوُّذِهَا ، وَلَكَوْنِهَا تَحْصُلُ تَارَةً عَنْ مُجَاوَرَةٍ ، وَتَارَةً عَنْ مُخَالَطَةٍ ، فَاعْتَبِرَتِ الْكَثْرَةُ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا عَنْ مُخَالَطَةٍ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى طَهُورِيَّتِهِ ، نَقَلَهُ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ^(٢) ؛ أَبُو الْحَارِثِ^(٣) ، وَالْمِثْمُونِيُّ^(٤) ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَهُوَ

و «ابن تميم» ، و «تَجْرِيدُ الْعِنَايَةِ» ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَسْلُبُهُ الطَّهُورِيَّةُ ، فَيَصِيرُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْخِرْقَى ، وَالْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ . قَالَ الْقَاضِي : هِيَ الْمَنْصُورَةُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فِي كُتُبِ الْخِلَافِ . قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : هُوَ غَيْرُ طَهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَ «الْمُنُورِ» ، وَ «الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ» وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ «الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ «الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ «النَّظْمِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ فِي «التَّصْحِيحِ» ، وَغَيْرِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَسْلُبُهُ الطَّهُورِيَّةُ ، بَلِ هُوَ بَاقٍ عَلَى طَهُورِيَّتِهِ . قَالَ فِي «الكَافِي» : نَقَلَهَا الْأَكْثَرُ . قَالَ الرَّزَّكَشِيُّ : هِيَ الْأَشْهُرُ نَقْلًا . وَاخْتَارَهُ

(١) عمر بن الحسين بن عبد الله الخرق ، أبو القاسم . صاحب «المختصر» المشهور في المذهب ، وكان علامة ذا دين وورع . توفى بدمشق سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٧٥/٢ - ١١٨ ، تاريخ بغداد ٢٣٤/١١ ، المنتظم ٣٤٦/٦ . وانظر : المغني ، لابن قدامة ٦/١ ، ٧ .

(٢) في م : «أصحابنا» .

(٣) أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة ، بضعة عشر جزءا ، وجود الرواية عنه . طبقات الحنابلة ٤/١ ، ٧٥ .

(٤) أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرقي ، كان إماما جليل القدر ، صاحب الإمام أحمد من سنة خمس ومائتين إلى سنة سبع وعشرين ، وعنده عنه مسائل في ستة عشر جزءا ، وتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائتين . طبقات الحنابلة ٢١٢/١ - ٢١٦ ، العبر ٥٣/٢ .

مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، لأن الله تعالى قال : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾^(١) . وهذا عام في كل ماء ؛ لأنه نكرة في سياق النفي ، والنكرة في سياق النفي تعم^(٢) ، فلا يجوز التيمم مع وجوده ، وكذلك قول النبي ﷺ : « التُّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ »^(٣) . وهذا ماء ؛ لأنه لم يسلبه اسمه^(٤) ، ولا رقبته ، ولا جريانه ، أشبه المتغير بالدهن ، فإن تغير وصفان من أوصافه أو ثلاثة ، وبقيت رقبته وجريانه ، فذكر القاضي أيضاً فيه روايتين ؛ إحداهما ، يجوز الوضوء به ؛ لما ذكرنا ،^(٥) فأشبه المتغير بالمجاورة^(٦) ، ولأن الصحابة ، رضى الله عنهم ، كانوا يسافرون وغالب أسقيتهم الأدم^(٧) ، وهى تغير أوصاف الماء عادة ، ولم يكونوا يتيممون معها . والثانية ، لا يجوز ؛ لأنه غلب على الماء ، أشبه ما لو زال^(٨)

الآجرى ، والمصنف ، والمجد ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب « الفائق » ، وقدمها . وعنه ، أنه طهور مع عدم طهور غيره . اختارها ابن أبي موسى . وعنه ، رواية رابعة ؛ طهورية ماء الباقلاء . قال عبد الله بن أبي بكر ، المعروف بكثيلة^(٨) ، في كتابه « المهم في شرح الخرق » : سمعت شيخى محمد بن تميم

(١) سورة المائدة ٦ .

(٢) في م : « تفيد العموم » .

(٣) أخرجه السيوطى فى الجامع الكبير ٦٤١/٢ بلفظ قريب مما هنا فى قصة طويلة ، من حديث أبى ذر ، وفيه : « الصعيد الطيب كاف ما لم تجد الماء » .

(٤ - ٤) في م : « وهذا ماء ولأنه ماء لم يسلبه اسمه » .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل .

(٦) بفتحتين ، وبضمتين .

(٧) فى الأصل : « أزال » .

(٨) عبد الله بن أبى بكر بن أبى البدر البغدادى الحنبلى الزاهد ، كيلة ، توفى سنة إحدى وثمانين وستائة . ذيل

طبقات الحنابلة ٣٠١/٢ ، ٣٠٢ ، الواقى بالوفيات ٨٧/١٧ .

اسمه أو طَبَخَ فيه ، وقال ابنُ أبي موسى ، في الذي تَغَيَّرَتْ إحدى صِفَاتِهِ بطاهرٍ : يجوزُ التَّوضُّؤُ به عندَ عَدَمِ المَاءِ المُطْلَقِ في إحدى الروايتين ، ولا يجوزُ مع وجودِهِ .

الشرح الكبير

الحرَّانيُّ ، قال : وقد ذَكَرَ صَاحِبُ « المُنِيرِ في شَرْحِ الجامعِ الصَّغِيرِ » ، روايةً في طَهْوَرِيَّةِ مَاءِ البَاقِلَاءِ المَغْلِيِّ . ذَكَرَهُ ابنُ خَطِيبِ السَّلَامِيَّةِ في تَعْلِيْقِهِ على « المُحَرَّرِ » . قال في « الرَّعَايَةِ الكُبْرَى » : وقيل : ما أَضْيَفَ إلى ما خَالَطَهُ وَغَلَبَتْ أَجْزَاؤُهُ على أَجْزَاءِ المَاءِ ؛ كَلْبَنِ ، وَخَلٍّ ، وَمَاءِ بَاقِلَاءِ مَغْلِيٍّ ، لم يَجُزِ التَّوضُّؤُ بِهِ ، على أَصَحِّ الروايتين . قال : وَأَظُنُّ الجَوَازَ سَهْوًا .

الإنصاف

تنبيه : فعلى المذهب ، لو تَغَيَّرَ صِفَتَانِ ، أو ثَلَاثَةٌ ، مع بقاءِ الرِّقَّةِ والجُرَيَانِ والاسْمِ ، فهو طاهرٌ بطريقِ أَوَّلَى . وعلى روايةٍ أَنَّهُ طَهُورٌ هناك ، فالصَّحِيحُ هنا ، أَنَّهُ طاهرٌ غيرُ مُطَهَّرٍ . قال في « الرَّعَايَةِ الكُبْرَى » : فَوَجْهَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا المَنْعُ . وَقَدَّمَهُ في « الفُرُوعِ » ، وهو ظاهرٌ ما جَزَمَ بِهِ ابنُ رَزِينٍ في « نَهَائِهِ » ، و « تَجْرِيدِ العِنَايَةِ » . وعندَ أبي الخَطَّابِ ، تَغَيَّرَ الصَّفَتَيْنِ كَتَغَيَّرِ الصِّفَةِ في الحُكْمِ ، وَتَغَيَّرَ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ يَسْلُبُهُ الطَّهْوَرِيَّةُ عنده ، روايةً وَاحِدَةً . وعندَ القاضي ، تَغَيَّرَ الصَّفَتَيْنِ والثَّلَاثِ ، كَتَغَيَّرِ الصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ في الحُكْمِ ، مع بقاءِ الرِّقَّةِ والجُرَيَانِ والاسْمِ ، وَأَنَّ الخِلَافَ جَارٍ في ذلك . واختاره ابنُ خَطِيبِ السَّلَامِيَّةِ في « تَعْلِيْقِهِ » ، وقال : قال بعضُ مَشَايخِنَا : هِيَ أَقْعَدُ بِكَلَامِ أَحْمَدَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الخَطَّابِ . وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يجوزُ الطَّهَارَةُ بِالمُتَغَيَّرِ بالطَّاهِرَاتِ . وَأُطْلِقَ وَجْهَيْنِ في « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، و « ابنِ تَيْمِيَّةٍ » . وَذَكَرَ في « المُبْهَجِ » وغيرِهِ ، أَنَّ تَغَيَّرَ جَمِيعِ الصِّفَاتِ بِمَقَرِّهِ لَا يَضُرُّ .

فائدة : تَغَيَّرَ كَثِيرٌ مِنَ الصِّفَةِ كَتَغَيَّرِ صِفَةٍ كَامِلَةٍ . وَأَمَّا تَغَيَّرُ يَسِيرٍ مِنَ الصِّفَةِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ،

وصاحب « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ ». وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ ». وقِيلَ : هو كَتَبَهُ صَفِيَّةُ كَامِلَةَ . اختارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وابنُ الْمُنَيِّ . وهو ظاهرٌ ما قَدَّمَهُ في « الْمُحَرَّرِ » . وصَحَّحَهُ شَيْخُنَا في تَصْحِيحِ « الْمُحَرَّرِ » . ونَقَلَ عن القاضي ، أَنَّهُ قال في « شَرْحِ الْخِرْقِيِّ » : اتَّفَقَ الْأَصْحَابُ على السَّلْبِ بِالْيَسِيرِ في الطَّعْمِ واللَّوْنِ . وقاله ابنُ حامِدٍ في الرِّيحِ أيضًا . انْتَهَى . وقِيلَ : الخِلافُ رِوَايَتَانِ . وأُطْلِقَهُمَا في « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » . وقِيلَ : يُغْفَى عن يسيرِ الرَّائِحَةِ دونَ غَيْرِهَا . واختارَهُ الْخِرْقِيُّ . قال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وهو أَظْهَرُ . وجَزَمَ به في « الْإِفَادَاتِ » .

تنبيهان ؛ الأول ، ظاهرُ كلامِهِ أَنَّهُ لو كان الْمُعَيَّرُ للماءِ ثَرَابًا ، وَضِعَ قَصْدًا ، أَنَّهُ كَعْيَرُهُ . وهو ظاهرُ كلامِهِ في « الْوَجِيزِ » وغيرِهِ . وهو أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . قال في « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : وظاهرُ كلامِ أَيْ الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ يَسْلُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةَ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، إِن وَضِعَ ذَلِكَ قَصْدًا لَا يَضُرُّ ، وَلَا يَسْلُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةَ ، ما لم يَصِرْ طِينًا . وهو المذهبُ . جَزَمَ به في « الْمَغْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْفُصُولِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْكَافِي » ، و « ابْنِ رَزِينِ » ، و « التَّسْهِيلِ » ، و « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وغيرِهِمْ . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وغيرِهِمَا . قال الزَّرْكَشِيُّ : وبه قَطَعَ الْعَامَّةُ ، قِياسًا على ما إذا تَغَيَّرَ بِالْمِلْحِ الْمَائِيُّ . على ما تَقَدَّمَ قَرِيبًا . وأُطْلِقَهُمَا في « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبَلْغَةِ » . وقال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » مِن عِنْدِهِ : إِن صَفَا الْمَاءُ مِنَ الثَّرَابِ فَطَهُورٌ ، وَإِلَّا فَظَاهِرٌ . قُلْتُ : أَمَّا إِذَا صَفَا الْمَاءُ مِنَ الثَّرَابِ ، [٨ / ١] فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ في طَهْوَرِيَّتِهِ نِزَاعٌ في المذهبِ . الثَّانِي ، محلُّ الْخِلَافِ في أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، إِذَا وَضِعَ ما يَشْتَقُّ صَوْنُهُ عَنْهُ قَصْدًا ، أَوْ كانَ الْمُخَالِطُ مِمَّا لَا يَشْتَقُّ صَوْنُهُ عَنْهُ . أَمَّا ما يَشْتَقُّ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ ، إِذَا وَضِعَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ

أَوَّلُ الْبَابِ .

المقنع أو اسْتُعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ ، أَوْ طَهَارَةٍ مَشْرُوعَةٍ ؛ كَالْتَّجْدِيدِ ،
وَعُسْلِ الْجُمُعَةِ
.....

الشرح الكبير ١٠ - مسألة ؛ قال : (أو اسْتُعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ ، أَوْ طَهَارَةٍ
مَشْرُوعَةٍ ؛ كَالْتَّجْدِيدِ ، [١/٤٠] وَعُسْلِ الْجُمُعَةِ) اِخْتَلَفَ الْمَذْهَبُ فِي الْمُنْفَصِلِ
مِنَ الْمُتَوَضَّئِ عَنِ الْحَدَثِ ، وَالْمُعْتَسِلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَرَوَى أَنَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ
مُطَهَّرٍ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ

الإِنصاف قوله : أو اسْتُعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ . فَهَلْ يَسْلُبُ طَهْوَرِيَّتَهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « نَهَايَةِ ابْنِ
رَزِينِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَسْلُبُهُ الطَّهْوَرِيَّةُ ، فَيَصِيرُ طَاهِرًا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَعَلَيْهِ
جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . جَزَمَ بِهِ الْخَرَقِيُّ ، وَفِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،
وَ « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَ « الْخِصَالِ » لِلْقَاضِي ، وَ « الْمُبْهَجِ » ، وَ « خِصَالِ
ابْنِ الْبَنَاءِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَقِيلٍ » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ،
وَ « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ،
وَ « التَّسْهِيلِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،
وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ،
وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَصَحَّحَهُ
الْأَزْجِيُّ^(١) ، وَابْنُ مُنْجِيٍّ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالتَّائِظُ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي
« الْمَذْهَبِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الْكَافِي » :
أَشْهَرُهُمَا زَوَالُ الطَّهْوَرِيَّةِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَظْهَرُ الرَّوَايَاتِ .

(١) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الْأَزْجِيُّ الْفَقِيه . صَاحِبُ كِتَابِ « نَهَايَةِ الْمَطْلَبِ » ، فِي مَعْرِفَةِ الْمَذْهَبِ . يَقُولُ ابْنُ رَجَبٍ :
وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيرٌ جَدًّا ، جَزَلَ الْأَفَافُ ، حَدَا فِيهِ حَدُّو « نَهَايَةِ الْمَطْلَبِ » ، لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ تَوَفَّى بَعْدَ السَّنَةِ بِقَلِيلٍ . ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ١٢٠/٢ .

عن مالك ، لقول رسول الله ﷺ : « لَا يُؤْلَنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ » . رواه أبو داود^(١) . ولولا أنه يُفِيدُ مَنْعًا لم يَنَ عنه ، ولأنه أزال به مانعًا من الصلاة ، أشبه ما لو غَسَلَ به النَّجَاسَةَ والرواية الثانية : أنه مُطَهَّرٌ ، وهو قول الحسن^(٢) ، وعطاء^(٣) ،

قال في « البُلْعَةِ » : يكون طاهرًا غير مُطَهَّرٍ على الأصح . قال في « المُعْنَى » : ظاهر المذهب . قال الزُّرْكَشِيُّ : هذا المشهور من المذهب ، وعليه عامة الأصحاب . قال ابن خَطِيبِ السَّلَامِيَّةِ في « تَعْلِيْقِهِ » : هذه الرواية عليها جاذة المذهب ، ونصرها غير واحد من أصحابنا . ثم قال : قلت : ولم أجِدْ عن أحمد نصًّا ظاهرًا بهذه الرواية . انتهى .

تنبيهات ؛ الأول ، يُسْتَتْنَى من هذه الرواية ، لو غَسَلَ رأسه بدَلِ مَسْحِهِ ، وَقَلْبًا : يُجْزَى . فإنه يكون طَهُورًا ، على الضَّحِيحِ من المذهب . ذكره في

(١) في : باب البول في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٧/١ ، وأخرجه أيضًا البخاري ، في : باب الماء الدائم ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٦٩/١ . والنسائي ، في : باب النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم ، وباب النهي عن البول في الماء الراكد والاعتسال منه ، من كتاب الطهارة ، وباب ذكر نهى الجنب عن الاعتسال في الماء الدائم ، من كتاب الغسل والتميم . المجتبى ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ١٦٢ . والإمام أحمد ، في المسند ٤٣٣/٢ .

وبنحوه أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن البول في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٣٥/١ ، والترمذي ، في : باب كراهية البول في الماء الراكد ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٨٦/١ . والنسائي ، في : باب الماء الدائم ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٤٤/١ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن البول في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة ١٢٤/١ . والدارمي ، في : باب الوضوء من الماء الراكد ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١٨٦/١ . والإمام أحمد ، في المسند ٢٥٩/٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨٨ ، ٣١٦ ، ٣٤٦ ، ٣٦٢ ، ٣٩٤ ، ٤٦٤ ، ٥٢٩ ، ٣٤١/٣ ، ٣٥٠ .

(٢) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، العالم العابد الناسك ، توفي سنة عشر ومائة . سير أعلام النبلاء ٥٨٨-٥٦٣/٤ .

(٣) أبو محمد عطاء بن أبي رباح ، من فقهاء التابعين بمكة ، من أجلاتهم ، توفي سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائة . طبقات الفقهاء ٦٩ ، العبر ١٤١/١ ، ١٤٢ .

والتَّحْيِي^(١) ، وأهل الظَّاهِرِ ، والرَّوَايَةُ الأُخْرَى عن مالكٍ ، والقولُ الثاني للشافعي ، وهو قولُ ابنِ المُنْذِرِ . ويروى عن عليٍّ ، وابنِ عُمرَ ، في مَنْ نَسِيَ مَسَحَ رَأْسِهِ ، إِذَا وَجَدَ بَلَلًا فِي لِحْيَتِهِ أَجْزَأَهُ أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ بِذَلِكَ الْبَلَلِ ، ولما^(٢) رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ »^(٣) . وَأَنَّهُ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فرأى لُمْعَةً لم يُصِبْهَا الماءُ ، فعَصَرَ شَعْرَهُ عَلَيْهَا . رواها الإمامُ أحمدُ^(٤) ، ولأنَّه ماءٌ طاهرٌ غَسَلَ به عُضْوًا طاهرًا ، أَشْبَهَ ما لو تَبَرَّدَ به أو غَسَلَ به الثَّوبُ ، أو نقول : أدَّى به فَرْضًا ، فجاز أن يُودَّى به غيرَه كالثَّوبِ يُصَلَّى فيه مرارًا . وقال أبو يوسف^(٥) : هو نَجِسٌ . وهو روايةٌ عن أبي حنيفةٍ ، وذكره ابنُ عَقِيلٍ قولًا لأحمدٍ ؛ لأنَّ

« الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ » في القاعدةِ الثَّالِثَةِ ، قال : لأنَّ الْعَسَلَ مَكْرُوهٌ ، فلا يكونُ واجِبًا . فيُعَايى بها . والرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ طَهُورٌ . قال في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : سَمِعْتُ شَيْخَنَا ، يَعْنِي صَاحِبَ الشَّرْحِ ، يَمِيلُ إِلَى طَهْوَرِيَّةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ . وَرَجَّحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ فِي « مُفْرَدَاتِهِ » . وَصَحَّحَهَا ابْنُ رَزِينٍ . وَاخْتَارَهَا أَبُو الْبَقَاءِ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » .

(١) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي ، فقيه العراق ، توفي سنة ست وتسعين . طبقات الفقهاء ، للشعرازي ٨٢ . وقال الذهبي : توفي سنة خمس وتسعين . العبر ١/١١٣ .
(٢) سقطت الواو من : م .

(٣) أخرجه أبو داود ، في باب الماء لا يجنب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/١٧ . والترمذي ، في : باب الرخصة في فضل طهور المرأة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٨٢ . وابن ماجه ، في : باب الرخصة بفضل طهور المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٣٢ .

(٤) الأول في : المسند ٦/٣٣٠ . والثاني في : المسند ١/٢٤٣ .

(٥) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري صاحب الإمام أبي حنيفة ، كان إليه تولية القضاة في الآفاق من الشرق إلى الغرب في زمانه ، وتوفى ببغداد سنة اثنتين وثمانين ومائة . الجواهر المضية ٦١١/٣-٦١٣ .

النبي ﷺ نَهَى عَنِ الْغُسْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ ، كَنَهَيْهِ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ ، فَاقْتَضَى أَنَّ الْغُسْلَ فِيهِ كَالْبَوْلِ ، وَكَأَنَّ لَوْ غُسِّلَ بِهِ نَجَاسَةً ، وَلَئِنَّهُ يُسَمَّى طَهَارَةً ، وَالطَّهَارَةُ لَا تُعْقَلُ إِلَّا عَنِ نَجَاسَةٍ ، لِأَنَّ تَطْهِيرَ الطَّاهِرِ مُحَالٌ ، وَوَجْهُ طَهَارَتِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَبَّ عَلَى جَابِرٍ مِنْ وَضُوئِهِ ، إِذْ كَانَ مَرِيضًا . وَكَانَ إِذَا تَوَضَّأَ يَكَادُونَ يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ . رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ ^(١) . وَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمْ يَجْزُ فِعْلُ ذَلِكَ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَنِسَاءَهُ كَانُوا يَغْتَسِلُونَ مِنَ الْجِفَانِ ، وَيَتَوَضَّئُونَ مِنَ الْأَقْدَاحِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَسْلَمُ مِنْ رَشَاشٍ يَقَعُ فِي الْمَاءِ مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ ، وَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَتَنَجَّسَ بِهِ الْمَاءُ ، وَلَئِنَّهُ مَاءٌ طَاهَرٌ لَأَقَى عُضْوًا طَاهِرًا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَبَرَّدَ بِهِ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى طَهَارَةِ أَعْضَاءِ الْمُحَدِّثِ

قُلْتُ : وَهُوَ أَقْوَى فِي النَّظَرِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ نَجِسٌ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي تَوْبِ الْمُتَطَهِّرِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَفِيهِ بُعْدٌ . فَعَلِيهَا قَطَعَ جَمَاعَةٌ بِالْعَفْوِ فِي بَذْنِهِ وَتَوْبِهِ ؛ مِنْهُمْ الْمَجْدُ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . وَلَا يُسْتَحَبُّ غَسْلُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ . صَحَّحَهُ الْأَزْجِيُّ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُمْ . قُلْتُ : فَيُعَانِي بِهَا . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْفَرَجِ ^(٢) : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ طَهُورٌ فِي إِزَالَةِ الْخَبَثِ فَقَطْ . قَالَ الرَّزَّكَانِيُّ : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَهُوَ كَمَا قَالَ . وَقِيلَ : يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ فِي تَجْدِيدِ الْوُضُوءِ دُونَ أُبْتِدَائِهِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « انْتِصَارِهِ » ، فِي جُمْلَةِ حَدِيثِ مَسْحِ

(١) في : باب استعمال فضل وضوء الناس ، من كتاب الطهارة ، وباب الشروط في الجهاد ، من كتاب الشروط ، وباب وضوء العائد للمريض ، من كتاب المرضى . صحيح البخاري ٥٩/١ ، ٢٥٤/٣ ، ١٥٧/٧ . والإمام أحمد في المسند ٣٢٩/٤ ، ٣٣٠ .

(٢) عبد القادر بن عبد القاهر بن عبد المنعم بن محمد بن محمد بن سلامة ، ابن أبي الفهم ، الحاراني ، أبو الفرج ، شيخ حران ومفتيها ، ولد سنة أربع وستين وخمسمائة ، وتوفي سنة أربع وثلاثين وستمائة . ذيل الطبقات ٢٠٢/٢ .

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَلَآئِنَّهُ لَوْ مَسَّ شَيْئًا رَطْبًا لَمْ يَنْجَسْهُ ، وَلَوْ حَمَلَهُ مُصَلٌّ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ نَهَى عَنِ الْغُسْلِ فِيهِ كُنْهِيهِ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ . قُلْنَا : يَكْفِي اشْتِرَاكُهُمَا فِي أَصْلِ الْمَنْعِ مِنَ التَّطْهِيرِ ^(٢) بِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ اشْتِرَاكُهُمَا فِي التَّنَجِيسِ ^(٣) ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ طَهَارَةً لِكَوْنِهِ يُطَهِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْآثَامِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ ، وَجَمِيعُ الْأَحْدَاثِ سَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ الْغُسْلُ ، وَالْوُضُوءُ ، وَالْحَيْضُ ، وَالنَّفَاسُ . وَكَذَلِكَ [١/٤٤] الْمُنْفَصِلُ

رَأْسِهِ بِبَلَلٍ لَحِيَّتِهِ ، أَنَّهُ كَانَ فِي تَجْدِيدِ الْوُضُوءِ . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَحَكَى شَيْخُنَا رَوَايَةً بِنَجَاسَةِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِطَهَارَتِهِ فِي غَيْرِهِ . الثَّانِي ، اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي إِثْبَاتِ رَوَايَةِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ ؛ فَأَثْبَتَهَا أَبُو الْخَطَّابِ فِي « خِلَافِهِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْبَقَاءِ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » ، وَعَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَلَيْسَتْ فِي « الْمُغْنَى » . وَنَفَاها الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ عَنْ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَتَأَوَّلَاهَا . وَرَدَّ عَلَيْهِمُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . الثَّالِثُ ، مُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ أَطْلَقَ الْخِلَافَ ، مَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ الرَّافِعُ لِلْحَدَثِ دُونَ الْقُلْتَيْنِ ، فَأَمَّا إِنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ عَرَقِ الْجَنْبِ وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ ، وَبَابِ الْجَنْبِ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/ ٧٩ ، ٨٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ١/ ٢٨٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْجَنْبِ يَصَافِحُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/ ٥٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَصَافِحَةِ الْجَنْبِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ ، وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَسَاةِ الْجَنْبِ وَمَجَالِسَتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١/ ١١٩ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَصَافِحَةِ الْجَنْبِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١/ ١٧٨ . وَإِلَامُ أَحْمَدَ ، فِي الْمُسْنَدِ ٢/ ٢٣٥ ، ٣٨٢ ، ٤٧١ ، ٥/ ٣٨٤ ، ٤٠٢ .

(٢) فِي م : « التَّطَهَّرَ » .

(٣) فِي م : « التَّنَجَسُ » .

مِنْ غَسَلِ الْمَيْتِ إِذَا قُلْنَا بِطَهَارَتِهِ ، فَأَمَّا الْمُتَفَصِّلُ مِنْ غَسَلِ الذَّمِيَّةِ مِنَ الْحَيْضِ ؛ فَرَوَى أَنَّهُ مُطَهَّرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ ، أَشْبَهَ التَّبَرُّدَ^(١) ، وَرَوَى أَنَّهُ غَيْرُ مُطَهَّرٍ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ بِهِ الْمَانِعُ مِنْ وَطْءِ الزَّوْجِ ، فَأَمَّا مَا اغْتَسَلْتُ بِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ فَهُوَ مُطَهَّرٌ وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْثَرْ شَيْئًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُمْنَعَ اسْتِعْمَالُهُ كَالْمُسْلِمَةِ قَبْلَهَا^(٢) .

فصل : فَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي طَهَارَةِ مَشْرُوعَةٍ ، كالتَّجْدِيدِ ، وَغَسَلِ الْجُمُعَةِ ، وَالْإِحْرَامِ ، وَسَائِرِ الْاِغْتِسَالَاتِ الْمُسْتَحَبَّةِ ، وَالْعُسْلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ ، فِي الْوُضُوءِ^(٣) ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ : أَظْهَرُهُمَا طَهْوَرِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ حَدَثًا ، وَلَمْ يُزَلْ نَجَسًا ، أَشْبَهَ التَّبَرُّدَ . وَالثَّانِيَةُ ، تُسَلِّبُ طَهْوَرِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ فِي طَهَارَةِ مَشْرُوعَةٍ ، أَشْبَهَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الطَّهَارَةُ مَشْرُوعَةً لَمْ يُؤْثَرْ فِي الْمَاءِ اسْتِعْمَالُهُ فِيهَا شَيْئًا ، كالتَّبَرُّدِ ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي الْمُسْتَعْمَلِ فِي التَّبَرُّدِ وَالتَّنْظِيفِ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ .

كَانَ قُلْتَيْنِ فَصَاعِدًا ، فَهُوَ طَهْوَرٌ . صَرَّحَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَظَاهَرُ كَلَامِ ابْنِ تَمِيمٍ وَغَيْرِهِ الْإِطْلَاقُ ، كَالْمُصَنِّفِ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا فِي الْغَالِبِ . وَيَأْتِي فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ هَلِ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَسَلِ جَنَابَةِ الذَّمِيَّةِ أَوْ حَيْضِهَا أَوْ نِفَاسِهَا طَاهِرٌ أَوْ طَهْوَرٌ ؟ وَيَأْتِي فِي بَابِ الْوُضُوءِ هَلِ تَجِبُ نِيَّةُ لُغْسِلِ الذَّمِيَّةِ مِنَ الْحَيْضِ ؟

(١) فِي م : « التَّبَرُّدِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : « م » .

(٣) فِي م : « الْوُضُوءِ » .

قوله : أو طهارة مشروعة . فهل يسلب طهوريته ؟ على روايتين . يعنى إذا استعمل في طهارة مشروعة ، قلنا : إن المستعمل في رفع الحدث يسلب طهوريته . وأطلقهما في « الهداية » ، و « تذكرة ابن عقيل » ، و « خصال ابن البنا » ، و « المبتهج » ، و « المذهب » ، و « المستوعب » ، و « المغنى » ، و « الهادى » ، و « الشرح » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الخلاصة » ، [٨/١ ط] و « المذهب الأحمد » ، وابن منجى في « شرحه » ، و « الزركشى » ، و « الفائق » ، و « الفروع » ، وغيرهم ؛ إحداهما ، لا يسلبه الطهورية . وهو المذهب ، وعليه الجمهور . وصححه في « التصحيح » ، و « النظم » ، و « الحاوى الكبير » ، و « ابن عبيدان » ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في « تذكيرته » . قال الشارح : أظهرهما طهوريته . قال في « مجمع البحرين » : طهور في أصح الروايتين . قال الزركشى : اختارها أبو البركات . وهو ظاهر ما جزم به في « الإرشاد » ، و « العمدة » ، و « الوجيز » ، و « المنور » ، و « المنتخب » ، وغيرهم . وجزم به في « الإفادات » . وقدمه في « الكافى » ، و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوى الصغير » ، و « ابن رزين » ، و « ابن تميم » ، وغيرهم . والرواية الثانية ، يسلبه الطهورية . وهى ظاهر كلام الخرقى . وجزم به في « التسهيل » ، و « المجرد » . واختاره ابن عبدوس المتقدم . وقدمه في « إدراك الغاية » ، و « الحاوى الكبير » ، و « ابن تميم » .

تنبيه ؛ ظاهر كلامه أنه لو استعمل في طهارة غير مشروعة ، أنه طهور بلا نزاع . وهو كذلك . ومثله الغسلة الرابعة في الوضوء أو الغسل . صرح به في « الرعاية » ، وغيره . قال في « الرعاية » : وكذا ما انفصل من غسلة زائدة على العدد المعتبر في إزالة النجاسة بعد طهارة محلها ، وفي الأصح ، كل غسلة في وجوبها خلاف ؛ كالثامنة في غسل الولوغ ، والرابعة في غسل نجاسة غيره ، إن قلنا : تجزئ الثلاث . وعلى مرة واحدة متبعية ، إن قلنا : تجزئ . انتهى .

أَوْ غَمَسَ يَدُهُ فِيهِ قَائِمٌ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ قَبْلَ غَسَلِهَا [٢٦ ط] ثَلَاثًا ، فَهَلْ الْمَقْنَعُ يُسَلَّبُ طَهُورِيَّتُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

١١ - مسألة ؛ قال : (أَوْ غَمَسَ فِيهِ يَدَهُ قَائِمٌ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ قَبْلَ غَسَلِهَا ثَلَاثًا ، فَهَلْ يُسَلَّبُ طَهُورِيَّتُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) المراد باليد ههنا اليد إلى الكوع ، لما تذكّره في التيمم ، فمتى غمس القائم من نوم الليل يده في الماء اليسير قبل غسلها ثلاثاً ، ففيه روايتان : إحداهما ، لا يُسَلَّبُ الطَّهَورِيَّةُ ، وهو الصحيح ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنَّ الماء قبل الغمس كان طَهُورًا ، فَيَنْقَى عَلَى الْأَصْلِ ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ غَمْسِ الْيَدِ إِنْ كَانَ لَوْهَمُ النَّجَاسَةِ ، فَالْوَهْمُ لَا يُزِيلُ الطَّهَورِيَّةَ ، كما لم يزل الطهارة ، وإن كان تَعَبُّدًا اقْتَصَرَ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ ، وَهُوَ مَشْرُوعِيَّةُ الْغُسْلِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ يُسَلَّبُ الطَّهَورِيَّةُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا الْإِنَاءَ ثَلَاثًا ؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَلَمْ يَذْكُرْ « ثَلَاثًا » ^(١) . فَلَوْلَا أَنَّهُ

قوله : أَوْ غَمَسَ فِيهِ يَدَهُ قَائِمٌ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، قَبْلَ غَسَلِهَا ثَلَاثًا ، فَهَلْ يُسَلَّبُ طَهُورِيَّتُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، « وَالْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرُ » ، وَ « ابْنُ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرُهُمْ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسَلَّبُ الطَّهَورِيَّةُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » : عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي

(١) سقط من : « م » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الاستجمار وترا ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٥٢/١ . ومسلم ، في : باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً ثلاثاً ، =

يُفِيدُ مَنْعًا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ ظَاهِرًا ، وَعَلَى «إِقْيَاسِهِ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَسْلِ الذِّكْرِ
وَالْأُتَيْتَيْنِ مِنَ الْمَذْيِ ؛ لَكَوْنِهِ فِي مَعْنَاهُ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً ثَلَاثَةً ،
أَنَّهُ^(١) قَالَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُرِيْقَهُ إِذَا غَمَسَ يَدَهُ فِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ؛

« مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا الْمَنْصُوصُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : الْأَوَّلَى أَنْ مَا
غَمَسَ فِيهِ كَفَّهُ طَاهِرٌ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « نَازِمِ الْمُفْرَدَاتِ » ،
و « النَّازِمِ » ، وَ « إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا
يَسْنُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُتَحَرَّرِ » ،
و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ،
وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ ، وَالنَّازِمُ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَصَحَّحَهُ فِي
« التَّصْحِيحِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ نَجَسٌ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ . وَهِيَ مِنَ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ
أَيْضًا . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ كَانَ الْمَاءُ فِي إِنَاءٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّبِّ مِنْهُ ، بَلْ عَلَى
الِاغْتِرَافِ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَعْتَرَفُ بِهِ ، وَيَدَاهُ نَجَسَتَانِ ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْمَاءَ فِيهِ وَيَصُبُّ
عَلَى يَدَيْهِ . قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ تَيَمُّمٌ وَتَرَكَهُ . قُلْتُ : فَيُعَالَى بِهَا .

= من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٣/١ . وأبو داود ، في : باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن
يغسلها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٣/١ ، ٢٤ . والترمذي ، في : باب إذا استيقظ أحدكم من
نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٤١/١ ، ٤٢ .
والنسائي ، في : باب تأويل قوله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) ، وباب الوضوء من النوم ، من
كتاب الطهارة ، وباب الأمر بالوضوء من النوم ، من كتاب الغسل . المجتبى ١٢/١ ، ٨٣ ، ١٧٦ . وابن
ماجه ، في : باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ، من كتاب الطهارة .
سنن ابن ماجه ١٣٨/١ ، ١٣٩ . والدارمي ، في : باب إذا استيقظ أحدكم من منامه ، من كتاب
الوضوء . سنن الدارمي ١٩٦/١ . والإمام مالك ، في : باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة ، من كتاب
الطهارة . الموطأ ٢١/١ . والإمام أحمد ، في المسند ٢٤١/٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٨٤ ، ٣١٦ ،
٣٤٨ ، ٣٨٢ ، ٤٠٣ ، ٤٥٥ ، ٤٦٥ ، ٤٧١ ، ٥٠٠ ، ٥٠٧ .
(١ - ١) سقط من : « م » .

الشرح الكبير

وذلك لما روى أبو حفص العكبري^(١) عن النبي ﷺ : « فَإِنْ أَدْخَلَهُمَا قَبْلَ الْغَسْلِ أَرَأَى الْمَاءَ »^(٢) . فَيَحْتَمِلُ وَجوب إِرَاقَتِهِ ، فلا يجوز استعماله ، لأنه مَأْمُورٌ بِإِرَاقَتِهِ ، أَشْبَهَ الْحَمَرُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ إِرَاقَتُهُ ، وَيَكُونُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ . وَالْأَوَّلُ اخْتِيَارُ ابْنِ عَقِيلٍ ،^(٣) وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ . وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ ، أَنَّا إِنْ قُلْنَا : إِنْ غَسَلَهُمَا وَاجِبٌ ، فَهُوَ كَالْمُسْتَعْمَلِ [١/ ٥٥] فِي رَفْعِ الْحَدَثِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِهِ ، فَهُوَ كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي طَهَارَةِ مَسْنُونَةٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(٤) . وَهَلْ يَكُونُ غَمَسُ بَعْضِ الْيَدِ كَغَمَسِ الْجَمِيعِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا

الإنصاف

تَنْبِيهَاتٍ ؛ الْأَوَّلُ ، مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الْمَاءُ الَّذِي غَمَسَ يَدَهُ فِيهِ دُونَ الْقُلْتَيْنِ ، أَمَّا إِنْ كَانَ قُلْتَيْنِ فَأَكْثَرُ ، فَلَا يُؤْثِرُ فِيهِ الْغَمَسُ شَيْئًا ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى طَهْوَرِيَّتِهِ . قَالَه الْأَصْحَابُ . وَهُوَ وَاضِحٌ . الثَّانِي ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّ الْخِلَافَ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي وَجوبِ غَسْلِهِمَا إِذَا قَامَ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ السُّوَالِ ، فَإِنَّهُ أَطْلَقَ الْخِلَافَ هُنَا وَهَنَ . فَإِنْ قُلْنَا بِوَجوبِ الْغَسْلِ ، أَثَرُ فِي الْمَاءِ مَنَعًا ، وَإِنْ قُلْنَا بِالِاسْتِحْبَابِ ، فَلَا . وَقَطَعَ بِهَذَا فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَابْنُ مُنَجِّجٍ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ الشَّارِحُ : وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ ، أَنَّا إِنْ قُلْنَا : غَسَلُهُمَا وَاجِبٌ . فَهُوَ كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ . وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتِحْبَابِهِ ، فَهُوَ كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي طَهَارَةِ مَسْنُونَةٍ . وَقَالَ فِي « الْمُعْنَى » : فَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي تَعْبُدٍ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ ؛ كَغَسْلِ الْيَدَيْنِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، فَإِنْ قُلْنَا : لَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ . لَمْ يُؤْثِرْ

(١) هو أبو حفص عمر بن إبراهيم بن عبد الله العكبري الحنبلي، يعرف بابن المسلم، معرفته بالمذهب المعرفة العالية، وله التصانيف السائرة، توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ١٦٣/٢ - ١٦٦.

(٢) روى هذه الزيادة ابن عدى فى الكامل فى ضعفاء الرجال ٢٣٧٢/٦، وقال: منكر لا يحفظ.

(٣-٣) سقط من: «م».

يَكُونُ ، وهو قول الحسن ؛ لأنَّ الحديثَ وَرَدَ فِي غَمَسِ جَمِيعِ اليَدِ ، وهو تَعَبُّدٌ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ مَانِعًا كَوْنُ بَعْضِهِ مَانِعًا ، كَمَا لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ سَبَبًا كَوْنُ بَعْضِهِ سَبَبًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَالثَّانِي ، حُكْمُ الْبَعْضِ حُكْمُ الْكُلِّ ؛ لِأَنَّ مَا تَعَلَّقَ الْمَنْعُ بِجَمِيعِهِ تَعَلَّقَ بِبَعْضِهِ ، كَالْحَدَثِ وَالنَّجَاسَةِ ، وَغَسَّسُهَا بَعْدَ غَسْلِهَا دُونَ الثَّلَاثِ كَغَمَسِهَا قَبْلَ غَسْلِهَا ، سَبَبًا لِبَقَاءِ النَّهْيِ .

اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَاءِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ . وَالثَّانِيَةِ ، أَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمُتَبَرِّدَ بِهِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : فَإِنْ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا ، فَعَلَى قَوْلِ مَنْ لَمْ يُوجِبْ غَسْلَهَا ، لَا يُؤَثِّرُ غَمَسُهَا شَيْئًا ، وَمَنْ أَوْجَبَهُ قَالَ : إِنْ كَانَ كَثِيرًا لَمْ يُؤَثِّرْ ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا ، فَقَالَ أَحْمَدُ : أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُهَرِّقَهُ . فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ إِرَاقَتِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَزُولَ طَهُورِيَّتُهُ . وَمَالَ إِلَيْهِ . وَقَالَ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ : إِنْ قُلْنَا : غَسْلُهَا سُنَّةٌ . فَهَلْ يُؤَثِّرُ الْغَمَسُ ؟ يُخَرِّجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَإِنْ غَمَسَ قَائِمٌ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ يَدَهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا ، وَقُلْنَا بِوُجُوبِ غَسْلِهَا ، زَالَتْ طَهُورِيَّتُهُ . فَأَنَاطُ الْحُكْمَ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ غَسْلِهَا . وَقَالَ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » : إِذَا غَمَسَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا ، لَمْ يُؤَثِّرْ شَيْئًا . وَكَذَا إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ وَالْمَاءُ كَثِيرٌ ، [٩ / ١] وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا كُرَّةُ الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ يُفِيدُ مَنَعًا ، وَإِلَّا فَطَهُورِيَّتُهُ بَاقِيَةٌ . وَقِيلَ : النَّهْيُ تَعَبُّدٌ ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ شَيْئًا . وَقِيلَ : يَسْتَلْبُ طَهُورِيَّتَهُ بِهِ فِي إِحْدَى الرَّوَاتَيْنِ . وَالْأَظْهَرُ مَا قُلْنَا . انْتَهَى . وَقِيلَ : الْخِلَافُ غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى الْخِلَافِ فِي وَجُوبِ غَسْلِهَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَقِيلَ : إِنْ وَجَبَ غَسْلُهَا ، فَظَاهِرٌ بِإِفْصَالِهِ لَا بِغَمَسِهِ فِي

فصل : ولا فرق بين كون يد النائم مُطلقةً ، أو مشدودةً في جرابٍ ، أو مكتوفًا ؛ لعُموم الأخبار ، ولأنَّ الحكم إذا عُلّق على المِظَنَّة لم يُعتَبَر حَقِيقَةُ الحِكْمَةِ ، كالعِدَّة الواجِبَةِ لاستِبراء الرِّجَمِ في حقِّ الصَّغِيرَةِ والآيِسَةِ ، ورُبَّمَا تكونُ يَدُهُ نَجَسَةً قبلَ نَوْمِهِ ، فيَنسَى نَجَاسَتَهَا لطُولِ نَوْمِهِ ، على أنَّ الظَّاهِرَ عندَ مَنْ أَوْجَبَ الغَسْلَ أَنَّهُ تَعَبُّدٌ ، لا لِعِلَّةِ التَّنْجِيسِ ، ولهذا لم نَحْكَمْ بنَجَاسَةِ اليَدِ ، فيَعُمُّ الوُجُوبُ كُلُّ مَنْ تَنَاولَهُ الحَبْرُ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : لا يَجِبُ الغَسْلُ إذا كَانَ مَكْتُوفًا ، أو كانت يَدُهُ في جِرَابٍ ؛ لِزَوَالِ احْتِمَالِ النَّجَاسَةِ الَّتِي لِأَجْلِهِ شُرِعَ الغَسْلُ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لما ذَكَرْنَا . ولا يَجِبُ غَسْلُ اليَدِ عندَ القيامِ مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . وَسَوَى الحَسَنِ بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي الحَبْرِ ما يَدُلُّ على تَخْصِيسِهِ بنومِ اللَّيْلِ ، وهو قَوْلُهُ : « فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يَدْرِي أَيْنَ بَائَتْ يَدُهُ » . وَالْمَبِيتُ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ خَاصَّةً ، ولا يَصِحُّ قِياسُ نَوْمِ النَّهَارِ على نَوْمِ اللَّيْلِ ؛ لَوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُما ، أَنَّ الغَسْلَ وَجِبَ تَعَبُّدًا ، فلا يُقَاسُ عليه . الثَّانِي ، أَنَّ نَوْمَ اللَّيْلِ يَطُولُ ، فيَكُونُ احْتِمَالُ إصَابَةِ يَدِهِ لِلنَّجَاسَةِ فِيهِ أَكْثَرَ .

الْأَقْسَى . ولا يَحْصُلُ غَسْلُ يَدِهِ في المَذْهَبِ ، فَإِنْ سَنَّ غَسْلَهُما فَطَهُورٌ . انتهى . وقال في « الحاوي الكبير » : فَأَمَّا الْمُتَفَصِّلُ عَنْ غَسْلِ اليَدِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، فهو كَالْمُسْتَعْمَلِ في رَفْعِ الحَدَثِ ، إِنْ قُلْنَا : هو وَاجِبٌ . وَإِنْ قُلْنَا : هو سُنَّةٌ . خُرِجَ على الرَّوَايَتَيْنِ فيما اسْتُعْمِلَ في طَهْرِ مُسْتَحَبٌّ . فَأَنَاطَ الحُكْمَ بِالماءِ الْمُتَفَصِّلِ مِنْ غَسْلِهِما . الثَّالِثُ ، ظاهِرُ قَوْلِهِ : أو غَمَسَ يَدَهُ . أَنَّهُ لو حَصَلَ في يَدِهِ مِنْ غَيْرِ غَمَسٍ ، أَنَّهُ لا يُوَثَّرُ . وهو ظاهِرُ كلامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وهو إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ

فصل : واختلفوا في النوم الذي يتعلّق به هذا الحكم ؛ فذكر القاضي أنّه النوم الذي ينقُضُ الوُضوء . وقال ابن عَقِيل : هو ما زاد على نصف الليل ؛ لأنه لا يكون بائناً إلا بذلك ، بدليل أنّ مَنْ دَفَعَ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ قَبْلَ نصف الليل فعليه دَمٌ ، بخلاف مَنْ دَفَعَ بعده . وما قاله يُطْلُ بَمَنْ وافاها بعد نصف الليل ، فإنّه لا يجبُ عليه دَمٌ ، مع كونه أقلّ من نصف الليل . وتجبُ النِّيَّةُ للغَسْلِ في أَحَدِ الوجهين عند مَنْ أَوْجَبَهُ لآثَمُهُ طَهَارَةٌ تَعْبُدُ ، أَشْبَهُ الوُضوءَ والغُسْلَ . والثاني ، لا يفتقر ؛ لأنّه عللَ بوجه النجاسة ، ولا

عن أحمد . قال في « الرّعاية الكبرى » : الأوّلَى أنّه طهورٌ . والرّوايةُ الثّانيةُ ، أنّه كغَمَسِ يَدِهِ . وهو الصّحيحُ . اختاره القاضي . وجزم به في « الفصول » ، و « الإفادات » ، و « الرّعاية الصّغرى » . وقَدّمه في « الكبرى » ، و « الحاوى الصّغير » . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الحاوى الكبير » ، و « ابن عُيَيْنَانَ » . الرّابعُ ، مفهومُ قَوْلِهِ : يَدُهُ . أنّه لو غَمَسَ عُضْوًا غَيْرَ يَدِهِ ، أنّه لا يُؤَثِّرُ فِيهِ . وهو صحيحٌ . صرّح به ابن تميمٍ ، وابنُ عُيَيْنَانَ ، وابنُ حَمْدَانَ ، وصاحبُ « الفائق » ، وغيرهم ، وهو ظاهرُ كلامِ كثيرٍ من الأصحاب ؛ ^(١) قال في « الرّعاية الكبرى » : وغَسَلُهَا تَعْبُدُ ، فلا يُؤَثِّرُ فِيهِ غَمَسٌ غَيْرُ كَفِّهِ شَيْئًا ^(٢) . الخامسُ ، ظاهرُ قَوْلِهِ : يَدُهُ . أنّه لا يُؤَثِّرُ إِلَّا غَمَسُ جَمِيعِهَا . وهو المذهبُ . وهو ظاهرُ كلامِهِ في « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، وغيرهما . وصحّحه في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وقَدّمه في « الْفُرُوعِ » ، و « الرّعايتين » ، و « ابن تميم » ، و « الحاوى الصّغير » . وقيل : غَمَسُ بَعْضِهَا كغَمَسِهَا كُلِّهَا . اختاره ابنُ حامِدٍ ، وابنُ رَزِينٍ في

(١ - ٢) زيادة من : « ش » .

تُعْتَبَرُ فِي حَقِيقَتِهَا النَّيَّةُ، فَالْوَهْمُ أَوَّلَى . وَلَئِنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ وَهُوَ الْعَسْلُ ، وَفَعَلَ [٥/١ ظ] الْمَأْمُورَ بِهِ يَقْتَضِي الْأَجْزَاءَ ، وَلَا يَفْتَقِرُ الْعَسْلُ إِلَى تَسْمِيَةٍ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَفْتَقِرُ ، قِيَاسًا عَلَى الْوُضُوءِ . وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ إِنْ وَجَبَتْ فِي الْوُضُوءِ وَجِبَتْ تَعْبُدًا ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْقِيَاسِ كَوْنُ الْمَعْنَى مَعْقُولًا ، يُمَكِّنُ تَعْدِيَةَ الْحُكْمِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْيَمْنَى عَلَى الْيَسْرَى فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طُهُورِهِ ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ^(١) .

« شَرْحِهِ » ، وَقَدَّمَهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . السَّادِسُ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا ، قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ نَاقِضًا لِلْوُضُوءِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هُوَ مَا زَادَ عَلَى نِصْفِ اللَّيْلِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا : وَقِيلَ : بَلْ مِنْ نَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . السَّابِعُ ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ . أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهَا إِذَا كَانَ قَائِمًا مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ، وَفِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ ، وَفِي : بَابِ يَدَا النُّعْلِ بِالْيَمْنَى ، وَبَابِ التَّرْجِيلِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٣/١ ، ١١٦ ، ٨٩/٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الطُّهُورِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٦/١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْإِنْتَعَالِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٩٠/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحَبُّ مِنَ التَّيْمَنِ فِي الطُّهُورِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ وَمَا يَلِيهِ مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٦/٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بَأَى الرَّجُلَيْنِ يَبْدَأُ بِالْغَسْلِ ، وَبَابِ التَّيْمَنِ فِي الطُّهُورِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الرَّجْلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُجْتَبَى ٦٧/١ ، ١٦٨ ، ١٦١/٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ التَّيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١٤١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٤/٦ ، ١٣٠ ، ١٤٧ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٢ ، ٢١٠ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الْقَائِمُ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ كَافِرًا ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ كَالْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ . وَالثَّانِي ، لَا يُؤَثِّرُ ؛ لِأَنَّ الْعَسَلَ وَجِبَ بِالْخِطَابِ تَعَبُّدًا ، وَلَا خِطَابَ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ ، وَلَا تَعَبُّدَ .

وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَصَاحِبِ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، حُكْمُ نَوْمِ النَّهَارِ ، حُكْمُ نَوْمِ اللَّيْلِ . الثَّامِنُ ، ظَاهِرُ كَلَامِهِ ، وَلَوْ كَانَ الْغَائِسُ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ كَافِرًا . أَنَّهُمْ كَغَيْرِهِمْ فِي الْعَمَسِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِ دُوسٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِعَمَسِهِمْ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَإِلَيْهِ مَالَ الْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » . وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهُمْ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَالتَّاسِعُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا ، وَلَوْ كَانَتْ يَدُهُ فِي جِرَابٍ أَوْ مَكْتُوفَةً . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَطَعَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَابْنُ رَزِينٍ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : فَهُوَ كَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : عَلَى رِوَايَةِ الْوُجُوبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهَا . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . الْعَاشِرُ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا . أَنَّهُ يُؤَثِّرُ غَمْسُهَا بَعْدَ غَسْلِهَا مَرَّةً ، أَوْ مَرَّتَيْنِ . وَهُوَ

فصل : إِذَا وَجَدَ مَاءً قَلِيلًا ، وَيَدَاهُ نَجِسَتَانِ وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يَغْتَرِفُ بِهِ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِفِيهِ وَيَصُبُّ عَلَى يَدَيْهِ ، أَوْ يَغْمَسَ خِرْقَةً أَوْ غَيْرَهَا وَيَصُبُّ عَلَى يَدَيْهِ ، فَعَلَ . وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ، تَيَمَّمَ ؛ كَيْلًا يَنْجُسُ الْمَاءُ وَيَتَنَجَّسَ بِهِ . فَإِنْ كَانَ لَمْ يَغْسِلْ يَدَيْهِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، فَمَنْ قَالَ : إِنَّ غَمْسَهُمَا لَا يُؤَثِّرُ . قَالَ : يَتَوَضَّأُ . وَمَنْ جَعَلَهُ مُؤَثِّرًا ، قَالَ : يَتَوَضَّأُ وَيَتَيَمَّمُ مَعَهُ . وَلَوْ اسْتَيْقَظَ الْمَحْبُوسُ مِنْ نَوْمِهِ فَلَمْ يَذَرِ ؛ أَهُوَ مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ أَوْ اللَّيْلِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ غَسْلُ يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ .

صحيح ، وهو المذهب . وهو ظاهر ما قطع به صاحب « الفروع » ، وابن تميم ، وابن عُبيدَان ، و « الرِّعَايَةُ الصَّغْرَى » ، وغيرهم ؛ لاقْتِصَارِهِمْ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَقَالَ : وَقِيلَ : يَكْفِي غَسْلُهُمَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَلَا يُؤَثِّرُ الْعَمْسُ بَعْدَ ذَلِكَ . الْحَادِي عَشَرَ ، ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيْضًا ، أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ نِيَّةِ غَسْلِهَا أَوْ بَعْدَهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « ابْنِ عُيْدَانَ » : قَالَ أَصْحَابُنَا . وَقَالَ الْقَاضِي [٩/١ ظ] : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُؤَثِّرُ إِلَّا بَعْدَ النِّيَّةِ . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » : وَعِنْدِي أَنَّ الْمُؤَثِّرَ الْعَمْسُ بَعْدَ نِيَّةِ الْوُضُوءِ فَقَطْ .

فوائد : الْأُولَى ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ ظَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ ، إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ اسْتَعْمَلَهُ وَتَيَمَّمَ عَلَى الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ لَاحْتِمَالِ طَهْوَرِيَّتِهِ ، وَتَيَمَّمَ لَاحْتِمَالِ نَجَاسَتِهِ فِي وَجْهِهِ ، فَيَنْوِي رَفْعَ الْحَدَثِ ، وَقِيلَ : وَالنَّجَاسَةِ . انْتَهَى . وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ ، تَجِبُ إِرَاقَتُهُ ، فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ . صَحَّحَهُ الْأَرْجِيُّ . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . الثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي شَرْبٍ وَغَيْرِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَصَحَّحَهُ الْأَرْجِيُّ . الثَّالِثَةُ ، لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهَا فِي مَائِعٍ غَيْرِ

فصل : فَإِنْ تَوَضَّأَ الْقَائِمُ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ مِنْ مَاءٍ كَثِيرٍ ، أَوْ اغْتَسَلَ مِنْهُ بَعَسَ أَعْضَائِهِ فِيهِ ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ يَدَيْهِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، فَعِنْدَ مَنْ أَوْجَبَ النَّيَّةَ لَا يَرْتَفِعُ حَدُّهُ ، وَلَا يُجْزِئُهُ مِنْ غَسْلِ الْيَدَيْنِ مِنَ النَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ ، لِأَنَّ غَسْلَهَا إِذَا أَنَّهُ وَجِبَ تَعَبُّدًا أَوْ لَوْهَمِ النَّجَاسَةِ ، وَبَقَاءِ النَّجَاسَةِ عَلَى الْعُضْوِ لَا تَمْنَعُهُ مِنْ ارْتِفَاعِ الْحَدِّ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ يَدَهُ أَوْ أَنْفَهُ فِي الْوُضُوءِ ، وَهُوَ نَجِسٌ ، لَارْتَفَعَ حَدُّهُ . وَكَذَلِكَ بَقَاءُ حَدِّ لَا يَمْنَعُ مِنْ ارْتِفَاعِ حَدِّ آخَرَ ؛ بِدَلِيلِ مَا لَوْ تَوَضَّأَ الْجُنُبُ يَتَوَضَّأُ رَفَعَ الْحَدِّ الْأَصْغَرَ ، أَوْ اغْتَسَلَ يَتَوَضَّأُ الطَّهَارَةَ^(١) الْكُبْرَى وَحَدَّهَا ، فَإِنَّهُ يَرْتَفِعُ أَحَدُ الْحَدَّيْنِ دُونَ الْآخَرِ ، وَهَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ شَبَّهِه بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإِنصَافُ . الْمَاءُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قُلْتُ : فَيُعَايَنِي بِهَا . وَقِيلَ : يُؤَثَّرُ . وَبَقِيَّةُ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ السُّوَاكِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَغَسَلَ الْيَدَيْنِ . الرَّابِعَةُ ، قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَمَا قَلَّ وَغَسَلَ بِهِ ذَكَرَهُ وَأُثْنِيَهُ مِنَ الْمَذْهَبِ دُونَهُ ، وَانْفَصَلَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ ، فَهُوَ طَهُورٌ . وَعِنَهُ ، طَاهِرٌ . وَقِيلَ : الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَسْلِهِمَا ، كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ . انْتَهَى . وَجَزَمَ بِهَذَا الْقَوْلِ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَيَأْتِي عِدَّةُ الْعَسَلَاتِ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ . الْخَامِسَةُ ، لَوْ تَوَضَّأَ جُنُبٌ بِانْغِمَاسِهِ كُلَّهُ أَوْ بَعْضِهِ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ رَاكِدٍ رَفَعَ حَدُّهُ ، لَمْ يَرْتَفِعْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قَالِ الزَّرْكَاشِيُّ : هَذَا الْمَعْرُوفُ . وَقِيلَ : يَرْتَفِعُ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبِ ، يَصِيرُ

(١) سقط من : « م » .

فصل : إذا انغمَس الجُنُبُ أو المُحَدِّثُ في ماءٍ دونَ القُلَّتَيْنِ يَنُوي رَفْعَ الحَدَثِ صار مُسْتَعْمَلًا ، ولم يَرْتَفِعْ حَدْثُهُ . وقال الشافعي : يصير مُسْتَعْمَلًا وَيَرْتَفِعُ حَدْثُهُ ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا بِارْتِفَاعِ حَدْثِهِ فِيهِ . ولَنَا ، قولُ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ »^(١) . والنَّهْيُ يَقْتَضِي فسادَ المَنَهْيِ عنه ، ولَأَنَّهُ بِأَوَّلِ جُزْءِ انفِصَلِ عنه صار مُسْتَعْمَلًا ، فلم يَرْتَفِعِ الحَدَثُ عن سائِرِ البَدَنِ ، كما لو اغْتَسَلَ به شخصٌ آخَرُ . فَإِنْ كانَ الماءُ قُلَّتَيْنِ فصاعِدًا ، ارْتَفَعَ الحَدَثُ ، والماءُ باقٍ على إطلاقه ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ الحَبْثُ .

الماءُ مُسْتَعْمَلًا ، على الصَّحِيحِ من المذهبِ . نصَّ عليه . وقيل : لا . وقيل : إن كانَ المُنْفَصِلُ عَنِ العُضْوِ لو غَسَلَ ذلكَ العُضْوَ بِمَائِهِ ثُمَّ صَبَّ فِيهِ أَثَرُ لَه^(٢) هنا . فعلى المنصوصِ ، يصيرُ مُسْتَعْمَلًا بِأَوَّلِ جُزْءِ انفِصَلِ . على الصَّحِيحِ من المذهبِ . جَزَمَ به في « الْمُعْنَى » ، و « الكافي » ، و « الشَّرْح » . قال في « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وهو أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ . قال في « الصُّغْرَى » : وهو أَظْهَرُ . قال الزُّرْكَشِيُّ : وهو أَشْهَرُ . وقَدَّمَهُ ابنُ عُيَيْدَانَ . وقيل : يصيرُ مُسْتَعْمَلًا بِأَوَّلِ جُزْءِ لَأَفَاه . قَدَّمَهُ في « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ، وقال : على المنصوصِ . وحكى الأَوَّلَ احْتِمَالًا . وأُطْلِقَهُمَا في « الفُرُوعِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » . وقال في « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرْتَفِعَ حَدْثُهُ إِذَا انفَصَلَ الماءُ عَمَّا غَمَسَهُ كُلَّهُ ، وهو أَوْلَى . انتهى . والاحْتِمَالُ لِلشَّيْخِ رَازِيٍّ . السَّادِسَةُ ، وكذا الحُكْمُ لو تَوَيَّ بَعْدَ

(١) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٣٦/١ . والنسائي ، في : باب النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١٠٣/١ . وابن ماجه ، في : باب الجنب ينغمس في الماء الدائم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٩٨/١ .
(٢) في : « أثر ، أثر » .

فصل : إذا اجتمع ماءٌ مُستعملٌ إلى قُلَّتَيْنِ مُطَهَّرَتَيْنِ صار الكلُّ طَهُورًا ؛
لأنَّ المُستعملَ لو كان نَجَسًا لم يُوَثِّرْ في القُلَّتَيْنِ ، فالمستعملُ أَوْلَى . وإن
انضمَّ إلى ما دون القُلَّتَيْنِ ، فلم يبلُغ الجميعَ قُلَّتَيْنِ ، فقد ذَكَرناه . وإن بَلَغَ
قُلَّتَيْنِ باجتماعه ، فكذلك . ويَحْتَمِلُ أن يزُولَ المنعُ لحديثِ القُلَّتَيْنِ . وإن
انضمَّ مُستعملٌ [٦/١] إلى مُستعملٍ ولم يبلُغ القُلَّتَيْنِ ، فالجميعُ
مُستعملٌ ، وإن بَلَغَ قُلَّتَيْنِ ففيه احتمالان ؛ لما ذَكَرنا .

غَمَسِهِ ، على الصَّحيحِ من المذهبِ ، وعليه الجمهورُ . قال في « الحاوي » : قال
أصحابنا : يَرْتَفِعُ الحدثُ عن أَوَّلِ جُزْءٍ يَرْتَفِعُ منه ، فَيَحْصُلُ غَسْلُ ما سِوَاهُ بِماءٍ
مُستعملٍ ، فلا يُجْزِئُهُ . وقيل : يَرْتَفِعُ هنا عَقِيبَ نِيَّتِهِ . اختاره المَجْدُ . قاله في
« الحاوي الكبير » . السَّابِعَةُ ، لا أَثَرُ لِلْعَمَسِ بِلا نِيَّةٍ لَطَهَارَةٍ بِهِ ، على الصَّحيحِ
من المذهبِ . وعنه ، يُكْرَهُ . قال الزَّرْكَشِيُّ : وظاهرُ ما في « المُعْنَى » ، عن بعضِ
الأصحابِ ، أَنَّهُ قال بالمنعِ فيما إذا تَوَيَّ الاعْتِرَافُ فقط . وفيه نَظَرٌ . انتهى .
الثَّامِنَةُ ، لو كان الماءُ كَثِيرًا ، كُرِهَ أَنْ يَغْتَسَلَ فِيهِ على الصَّحيحِ من المذهبِ . قال
أحمدُ : لا يُعْجِئُنِي . وعنه ، لا يَنْبَغِي . فلو خَالَفَ وفعل ، ارْتَفَعَ حَدْثُهُ قَبْلَ انْفِصَالِهِ
عنه ، على الصَّحيحِ من المذهبِ . قَدَّمَ في « الرَّعَايَتَيْنِ » . وقيل : يَرْتَفِعُ بَعْدَ
انْفِصَالِهِ . قَدَّمَ في « الفَائِقِ » ، و « الحاوي الصَّغِيرِ » . قال في « الرَّعَايَةِ
الكُبْرَى » : وهو أَقْبَسُ . وَأُطْلِقَهُمَا في « الفُرُوعِ » ، و « ابنِ تَيْمِيَّةٍ » . التَّاسِعَةُ ،
لو اغْتَرَفَ الجُبُّ أو الحائِضُ أو النَّفْسَاءُ بِيَدِهِ مَاءً قَلِيلًا ، بَعْدَ نِيَّةٍ غُسْلِهِ ، صارَ
مُستعملًا ، على الصَّحيحِ من المذهبِ . وعليه الجمهورُ . وقَدَّمَ في « الفُرُوعِ » ،
وقال : نَقَلَهُ واختاره الأكثرُ . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا أَنَصُّ الرِّوَايَتَيْنِ وَأَصَحُّهُمَا عِنْدَ
عَامَّةِ الأصحابِ . قال ابنُ عِبْدَانَ : قاله أصحابنا ، ونَصَّ عليه في مواضع . وعنه ،
لا يَصِيرُ مُستعملًا . وهو ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ . قاله الزَّرْكَشِيُّ . واختاره جماعةٌ ؛

وَأِنْ أُزِيلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ ، فَانْفَصَلَ مُتَغَيِّرًا ، أَوْ قَبْلَ زَوَالِهَا ، فَهُوَ الْمَقْنَعُ نَجِسٌ ،

١٢ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أُزِيلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ ، فَانْفَصَلَ مُتَغَيِّرًا ، أَوْ قَبْلَ زَوَالِهَا ، فَهُوَ نَجِسٌ) أَمَّا إِذَا انْفَصَلَ مُتَغَيِّرًا بِالنَّجَاسَةِ فَلَا خِلَافَ فِي نَجَاسَتِهِ ، وَأَمَّا إِذَا انْفَصَلَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ مَعَ بَقَاءِ النَّجَاسَةِ ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَنَجُّسِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ لِمَجَرَّدِ مُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ ، وَسَيَأْتِي حُكْمُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

منهم المَجْدُ . قال في « الفروع » : وهو أَظْهَرُ ؛ لَصَرَفِ النِّيَّةِ بِقَصْدِ اسْتِعْمَالِهِ خَارِجِهِ . قلت : وهو الصَّوَابُ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . العاشرة ، هل رَجُلٌ وَقَمٌ وَنَحْوُهُ كَيِّدٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ ، أَمْ يُؤَثَّرُ هُنَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الفروع » . قال ابنُ تَيْمِيَّةٍ : وَلَوْ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْمَاءِ لَا لِعَسْلِهَا وَقَدْ تَوَيَّ ، أَثَرٌ عَلَى الْأَصْحَ . قال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَإِنْ تَوَاهَا ثُمَّ وَضَعَ رِجْلَهُ فِيهِ لَا لِعَسْلِهَا بَيْنِيَّةٍ تَخْصُّهَا ، فظَاهِرٌ فِي الْأَصَحِّ . وَإِنْ غَمَسَ فِيهِ فَمَهْ ، احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ . الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ ، لَوْ اعْتَرَفَ مُتَوَضِّئٌ بِيَدِهِ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ ، وَتَوَيَّ رَفَعَ الْحَدِيثَ عَنْهَا ، أَزَالَ الطُّهُورِيَّةَ كَالْجُنْبِ ، [١٠ / ١] وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ غَسْلَهَا فِيهِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ طَهُورٌ ؛ لِمَشَقَّةِ تَكَرُّرِهِ . وَقِيلَ : حُكْمُهُ حُكْمُ الْجُنْبِ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَالصَّحِيحُ ، الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا . الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ ، يَصِيرُ الْمَاءُ بِإِثْقَالِهِ إِلَى عُضْوٍ آخَرَ مُسْتَعْمَلًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا ، فَهِيَ كُلُّهَا كَعُضْوٍ وَاحِدٍ . وَعَنْهُ ، لَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا فِي الْجُنْبِ . وَعَنْهُ ، يَكْفِيهِمَا مَسْحُ اللَّمْعَةِ بِلَا غَسْلٍ ؛ لِلخَبَرِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ .

قوله : وَإِنْ أُزِيلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ فَانْفَصَلَ مُتَغَيِّرًا ، أَوْ قَبْلَ زَوَالِهَا ، فَهُوَ نَجِسٌ . إِذَا انْفَصَلَ الْمَاءُ عَنْ مَحَلِّ النَّجَاسَةِ مُتَغَيِّرًا ، فَلَا خِلَافَ فِي نَجَاسَتِهِ مُطْلَقًا ، وَإِنْ

المقنع وَإِنْ انفَصَلَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ بَعْدَ زَوَالِهَا ، فَهُوَ طَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمَحَلُّ
أَرْضًا ؛

الشرح الكبير

١٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ انفَصَلَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ بَعْدَ زَوَالِهَا ، فَهُوَ طَاهِرٌ) رواية واحدة (إِنْ كَانَ الْمَحَلُّ أَرْضًا) . وقال أبو بكرٍ : إِنَّمَا يُحَكَّمُ بَطْهَارَتُهُ إِذَا كَانَتْ قَدْ نَشِفَتْ أَعْيَانُ الْبَوْلِ ، فَإِنْ كَانَتْ أَعْيَانُهَا بَاقِيَةً ^(١) ، فَجَرَى الْمَاءُ عَلَيْهَا ، طَهَّرَهَا ^(٢) . وفي الْمُتَفَصِّلِ رَوَاتَانِ ، كغَيْرِ الْأَرْضِ . وَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « صُبُّوا عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذَنْبًا مِنْ مَاءٍ » مُتَّفَقٌ

الإنصاف

انفصل قبل زوالها غير متغير ، وكان دُونَ الْقُلْتَيْنِ ، انبَنَى عَلَى تَنْجِيسِ الْقَلِيلِ بِمُجَرَّدِ مُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الثَّالِثِ . وَقِيلَ بِطَهَارَتِهِ عَلَى مَحَلِّ نَجَسٍ مَعَ عَدَمِ تَغْيِيرِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَارِدٌ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، ذَكَرَهُ فِي بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجَسًا لَمَا طَهَّرَ الْمَحَلُّ ، لِأَنَّ تَنْجِيسَهُ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ مُمْتَنِعٌ ، وَعَقِيبَ الْإِنْفِصَالِ مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَجَدَّدْ لَهُ مُلَاقَاةُ النَّجَاسَةِ .

قوله : وَإِنْ انفَصَلَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ بَعْدَ زَوَالِهَا ، فَهُوَ طَاهِرٌ . إِنْ كَانَ الْمَحَلُّ أَرْضًا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ فِي طَهَارَةِ هَذَا فِي الْأَرْضِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ وَجْهًا ؛ أَنَّ الْمُتَفَصِّلَ عَنِ الْأَرْضِ كَالْمُتَفَصِّلِ عَنْ غَيْرِهَا فِي الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْبَنَّا فِي « خِصَالِهِ » رَوَايَةً . قُلْتُ : وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا . وَعَنْهُ ، طَهَارَةُ مُتَفَصِّلَةٍ عَنْ أَرْضٍ أَعْيَانُ النَّجَاسَةِ فِيهِ مُشَاهِدَةٌ .

(١) فِي م : « قَائِمَةٌ » .

(٢) فِي م : « فَطَهَّرَهَا » .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْأَرْضِ ، فَهُوَ طَاهِرٌ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ ، وَهَلْ يَكُونُ الْمَقْنَعُ طَهُورًا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير

عليه^(١) . أَمَرَ بِذَلِكَ لِتَطْهِيرِ مَكَانِ الْبَوْلِ ، فَلَوْ كَانَ الْمُتَفَصِّلُ نَجَسًا لَكَانَ تَكْثِيرًا لِلنَّجَاسَةِ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ نِشَافِهِ^(٢) وَعَدَمِهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ عَقِيبَ الْبَوْلِ .

١٤ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْأَرْضِ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ) وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ انْفَصَلَ عَنْ مَحَلِّ مُحْكُومٍ بِطَهَارَتِهِ ، أَشْبَهَ الْمُتَفَصِّلَ مِنَ الْأَرْضِ . وَلِأَنَّ الْمُنْفَصَلَ بَعْضُ الْمُتَّصِلِ ، وَالْمُتَّصِلُ طَاهِرٌ بِالْإِجْمَاعِ ، كَذَلِكَ الْمُنْفَصِلُ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّهُ نَجَسٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَاقَى نَجَاسَةً ، أَشْبَهَ مَا لَوْ انْفَصَلَ قَبْلَ زَوَالِهَا ، أَوْ وَرَدَتْ عَلَيْهِ . (وَهَلْ يَكُونُ طَهُورًا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) بِنَاءً عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدِّثِ .

قوله : وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْأَرْضِ فَهُوَ طَاهِرٌ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَكَذَا قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْمُعْنَى » ، وَ « الْهِدَايَةِ » . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوِّرِ » ، وَ « الْمُنتَحَبِ » . وَقَدَّمَهُ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب يهريق الماء على البول ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب قول النبي ﷺ : يسروا ولا تعسروا ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٦٥/١ ، ٣٧/٨ . ومسلم ، في : باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٣٦/١ ، ٢٣٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الأرض يصيبها البول ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٩٠/١ ، ٩١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في البول يصيب الأرض ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في البول قائمًا وغيره ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٦٤/١ ، ٦٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٩/٢ ، ٢٨٢ ، ١١٠/٣ ، ١١١ ، ١٦٧ .

(٢) كذا . وصوابه « نَشَفُهُ » . والنشاف ، بكسر النون جمع .

الإنصاف في « الفروع » ، و « المُستوعِب » ، و « الشَّرح » ، و « الرَّعايَتَيْنِ » ، و « الحاوِيَيْنِ » ، وغيرهم . قال في « الكافي » : أَظْهَرُهما طهارته . وَصَحَّحَهُ في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « ابنِ عُيَيْدَانَ » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّهُ نَجِسٌ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَأُطْلِقَهُمَا في « الْخُلَاصَةِ » .

تنبيه : محلُّ الخلاف ، وهو مُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ أُطْلِقَ ، إِذَا كَانَ الْمُرَالُ بِهِ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ قُلَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ بِلَا خِلَافٍ . قَالَهُ في « الرَّعَايَةِ » . وهو واضحٌ .

تنبيه : كثيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ يَحْكِي الْخِلَافَ وَجْهَيْنِ . وَحَكَاهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ وَمَنْ تَابَعَهُ رِوَايَتَيْنِ . وَقَدَّمَهُ في « المُسْتَوْعِبِ » .

فائدة : فعلى القول بنجاسته ، يكون المحلُّ الْمُتَفَصِّلُ عنه طاهرًا . صرَّح به الْآمِدِيُّ . وَمَعْنَاهُ كَلَامُ الْقَاضِي . وَقِيلَ : الْمَحَلُّ نَجِسٌ كَالْمُتَفَصِّلِ عنه . جَزَمَ بِهِ في « الْإِتِّصَارِ » . وهو ظاهرٌ كَلَامِ الْحُلَوَانِيِّ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وما انفصل عن محلِّ النجاسة مُتَعَيِّرًا بها فهو والمحلُّ نَجِسان وإن اسْتَوْفَى الْعَدَدَ . وقال الْآمِدِيُّ : يُحْكَمُ بطهارة المحلِّ . انتهى . وقال ابنُ عُيَيْدَانَ ، لَمَّا نَصَرَ أَنَّ الْمَاءَ الْمُتَفَصِّلَ بعد طهارة المحلِّ طاهرٌ : ولنا ، أَنَّ الْمُتَفَصِّلَ بعضُ الْمُتَّصِلِ ، فيجبُ أَنْ يُعْطَى حُكْمُهُ في الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ ، كَمَا لو أَرَقَ مَاءٌ مِنْ إِنْاءٍ ، وَلَا يَلْزَمُ الْغُسَالَةُ الْمُتَعَيِّرَةُ بعد طهارة المحلِّ ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ قُصُورَ ذَلِكَ ، بَلْ نَقُولُ : مَا دَامَتِ الْغُسَالَةُ مُتَعَيِّرَةً فَالْمَحَلُّ لم يَطْهَرْ . وقال في « الفروع » : وفي طهارة المحلِّ مع نجاسة الْمُتَفَصِّلِ وَجْهَانِ .

قوله : وهل يكون طهورًا ؟ على وَجْهَيْنِ . بِنَاءً عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ ، فِيمَا إِذَا رُفِعَ بِهِ حَدَّثٌ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَأُطْلِقَهُمَا في « الْكَافِي » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمُغْنَى » ، و « ابنِ تَمِيمٍ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ؛ أَخَذَهُمَا ، لَا يَكُونُ طَهُورًا . وهو المذهبُ . جَزَمَ بِهِ في « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ .

وَأِنْ خَلَتْ بِالطَّهَّارَةِ مِنْهُ امْرَأَةٌ ، فَهُوَ طَهُورٌ ، وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الْمَقْنَعِ الطَّهَّارَةُ بِهِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ .

الشرح الكبير

١٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ خَلَتْ بِالطَّهَّارَةِ مِنْهُ امْرَأَةٌ ، فَهُوَ طَهُورٌ) بالأصل ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ بِهِ ، وَلِغَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ ، أَشْبَهُ الَّذِي لَمْ تَخُلْ بِهِ (وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الطَّهَّارَةُ بِهِ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ) لِمَارَوِي الْحَكَمُ بْنُ عَمْرِو الْغَفَارِيِّ^(١) ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ

وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا الصَّحِيحُ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّهُ طَهُورٌ . قَالَ الْمَجْدُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هَذَا أَقْوَى .

فائدة : ظاهراً كلام المصنّف ، أَنَّ الْمَاءَ فِي مَحَلِّ التَّطَهُّيرِ لَا يُؤَثِّرُ تَغْيِيرُهُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمُوا بِهِ . وَقِيلَ : فِيهِ قَوْلٌ : يُؤَثِّرُ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَقَالَ : التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا يَوْصَفُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ لَعَةً وَشَرْعًا . وَنُقِلَ عَنْهُ فِي الْأَخْتِيَارَاتِ أَنَّهُ قَالَ : اخْتَارَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا . قَوْلُهُ : وَإِنْ خَلَتْ بِالطَّهَّارَةِ مِنْهُ امْرَأَةٌ ، فَهُوَ طَهُورٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . قَالَ الْمَجْدُ : لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ طَاهِرٌ . حَكَاهَا غَيْرُ وَاحِدٍ . قَالَ ابْنُ الْبَنَّا فِي « خِصَالِهِ » ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « مَذْهَبِهِ »^(٢) : هُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَلَقَدْ أَبْعَدَ السَّامَرِيُّ ؛ حَيْثُ اقْتَضَى كَلَامُهُ الْجَزْمَ بِطَهَارَتِهِ ، مَعَ حِكَايَتِهِ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ فِي طَهَارَةِ الرَّجُلِ

(١) الْحَكَمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مَجْدٍ ، الْغَفَارِيُّ ، أَبُو عَمْرٍو ، صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى مَاتَ ثُمَّ نَزَلَ الْبَصْرَةَ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ لِلْهِجْرَةِ . الْإِصَابَةُ ١/١٠٧ .

(٢) فِي ١ : « تَذَكَّرْتُهُ » .

طَهُورِ الْمَرْأَةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ أَحْمَدُ : جَمَاعَةٌ كَرِهُوهُ ؛ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرْجِسٍ^(٢) ، وَخَصَّصْنَاهُ بِالْحَلَوَةِ ؛ لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ : تَوَضَّأْتَ هُنَا ، وَهِيَ هُنَا ، فَأَمَّا إِذَا خَلَتْ بِهِ ، فَلَا تَقْرَبْنَهُ . وَمَعْنَى الْحَلَوَةِ أَنْ لَا يُشَاهِدَهَا إِنْسَانٌ تَخْرُجُ بِحُضُورِهِ عَنِ الْحَلَوَةِ فِي النِّكَاحِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الْحَلَوَةِ ، مَا لَمْ يُشَاهِدْهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَعْنَى الْحَلَوَةِ أَنْ لَا يُشَارِكُهَا أَحَدٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ . وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِهِ [٦/١ ظ] ؛ لِمَا رَوَتْ مَيْمُونَةُ ، قَالَ : أَجَبْتُ ، فَاغْتَسَلْتُ مِنْ جَفْنَةٍ ، فَفَضَلْتُ فِيهَا فَضْلَةً ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَغْتَسِلَ مِنْهُ ، فَقُلْتُ : إِنِّي

به . قُلْتُ : لَيْسَ كَمَا قَالَ [١٠/١ ظ] الزَّرْكَشِيُّ ، وَإِنَّمَا قَالَ أَوَّلًا : هُوَ طَاهِرٌ . ثُمَّ قَالَ : وَهَلْ يَرْفَعُ حَدَثَ الرَّجُلِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . فَحَكَمَ بِأَنَّهُ طَاهِرٌ أَوَّلًا ، ثُمَّ هَلْ يَكُونُ طَهُورًا مَعَ كَوْنِهِ طَاهِرًا ؟ حَكَى الرَّوَايَتَيْنِ ، وَهَذَا يُشَبِّهُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ الْمُتَقَدِّمَ فِي قَوْلِهِ : فَهُوَ طَاهِرٌ فِي أَصْحَ الْوَجْهَيْنِ ، وَهَلْ يَكُونُ طَهُورًا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ . وَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ ؛ لَكَوْنِهِمْ ذَكَرُوا أَنَّهُ طَاهِرٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ هَلْ يَكُونُ طَهُورًا ؟ حَكَوْا الْخِلَافَ ، فَهُوَ مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ الطَّاهِرِيَّةِ بِلا نِزَاعٍ . وَهَلْ يُضَمُّ إِلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ ، وَهُوَ الطَّاهِرِيَّةُ ؟ فِيهِ الْخِلَافُ .

(١) في : باب في كراهية فضل طهور المرأة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٨٢/١ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب النهي عن الوضوء بفضل المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٩/١ .
والنسائي ، في : باب النهي عن فضل وضوء المرأة ، من كتاب المياه . المجتبى ١٤٦/١ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٣٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٣/٤ ، ٦٦/٥ .

(٢) عبد الله بن سرجس المزني ، صحابي سكن البصرة ، روى عن النبي ﷺ وعن الصحابة . تهذيب التهذيب ٢٣٣/٥ ، ٢٣٢/٥ .

الشرح الكبير

اغْتَسَلْتُ مِنْهُ . فَقَالَ : « الْمَاءُ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ » . رواه أبو داود^(١) .
والظاهرُ خُلُوهَا بِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُفَضِّلُ^(٢) الْخُلُوةَ فِي غُسْلِ
الْجَنَابَةِ ، وَهَذَا أَقْيَسُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَإِنْ خَلَتْ بِهِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ،
فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، جَوَازُ الْوُضُوءِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ
الْجَوَازُ . وَإِنْ خَلَتْ بِالطَّهَارَةِ فِي بَعْضِ أَعْضَائِهَا ، أَوْ فِي تَجْدِيدِ طَهَارَةِ
أَوْ اسْتِنْجَاءٍ^(٣) ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْمَنْعُ ، قِيَاسًا عَلَى الْوُضُوءِ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الطَّهَارَةُ بِهِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَكَذَا قَالَ الشَّارِحُ ،
وَابْنُ مُتَجَبٍّ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَعْرُوفُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ
الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ الْخَرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ،
و « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَنَازِلُ
« الْمُفْرَدَاتِ » ، وَ « الْمَتُورِ » ، وَ « الْمُتَّحِبِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي
« الْفُصُولِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هِيَ
أَشْهُرُهُمَا عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَعِنْدَ الْخَرَقِيِّ وَجُمْهُورِ الْأَصْحَابِ ، لَا يَرْفَعُ حَدَثَ
الرَّجُلِ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » : هِيَ الْمَشْهُورَةُ . قَالَ ابْنُ رَزِينَ :
لَمْ يَجْزْ لغيرِهَا أَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ ، هِيَ أَوْعَفُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، يَرْفَعُ الْحَدَثَ مُطْلَقًا ،
كَاسْتِعْمَالِهِمَا مَعًا فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ ،

(١) في : باب الماء لا يجنب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٧/١ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب الرخصة في فضل طهور المرأة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذی
٨٢/١ . وابن ماجه ، في : باب الرخصة بفضل طهور المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٣٢/١ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٠/٦ . والدارقطني ، في : باب استعمال الرجل فضل وضوء المرأة ، من كتاب
الطهارة . سنن الدارقطني ٥٢/١ .

(٢) في م : يقصد .

(٣) في م : واستنجاء .

والثاني ، لا يَمْنَعُ ؛ لَأَنَّ الطَّهَارَةَ الْمُطْلَقَةَ تَنْصَرِفُ إِلَى طَهَارَةِ الْحَدَثِ الْكَامِلَةِ . فَإِنْ خَلَّتْ بِهِ الذِّمَّةُ فِي غُسْلِ الْحَيْضِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْمَنْعُ كَالْمُسْلِمَةِ ، لِأَنَّهَا أَذْنَى مِنْهَا ، وَأَبْعَدُ مِنَ الطَّهَارَةِ ، وَقَدْ تَعَلَّقَ بِهِ إِبَاحَةُ وَطئِهَا . وَالثَّانِي ، الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهَا لَا تَصِحُّ ، وَكَذَلِكَ النَّفَاسُ وَالْجَنَابَةُ . وَيَحْتَمِلُ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَبَيْنَ الْجَنَابَةِ ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ لَمْ تُفْعَلْ إِبَاحَةً ، وَلَمْ تَصِحَّ ، فَهِيَ كَالْتَّبَرُّدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنَّمَا تُؤَثِّرُ خَلْوُهَا فِي الْمَاءِ الْيَسِيرِ ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ ، فَهَذَا أَوْلَى ، وَيَجُوزُ غَسْلُ النَّجَاسَةِ بِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ غَسْلُ النَّجَاسَةِ بِهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ ، لَا يَجُوزُ غَسْلُ النَّجَاسَةِ بِهِ ، كَالْحَلِّ ، وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ بِمُوجِبِهِ ، فَإِنَّ هَذَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الطَّهَارَةَ بِهِ .

وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَالطُّوفِيُّ فِي « شَرْحِ الْبَحْرِ » ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَإِلَيْهِ مِيلُ الْمَجْدِ فِي « الْمُتَنَقَّى » ؛ وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ فِي « الشَّرْحِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَهُوَ أَقْيَسُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » . فَعَلِيهَا ، لَا يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الصَّحِيحِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . وَمَعْنَاهُ اخْتِيَارُ الْآجِرِيِّ . وَقَدَّمَ ابْنُ تَمِيمٍ .

فائدة : مَنْعُ الرَّجُلِ مِنْ اسْتِعْمَالِ فَضْلِ طَهَوْرِ الْمَرْأَةِ ، تَعْبُدِيٌّ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَلِذَلِكَ يُبَاحُ لِمَرْأَةٍ سِوَاهَا ، وَلَهَا التَّطَهُّرُ بِهِ فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْحَبَثِ وَغَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ التَّهَيَّ مَخْصُوصٌ بِالرَّجُلِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، فَيَجِبُ قَصْرُهُ عَلَى مَوْرَدِهِ .

قوله : وَإِنْ خَلَّتْ بِالطَّهَارَةِ . اعْلَمْ أَنَّ فِي مَعْنَى الْخُلُوعِ رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،

فصل : ويجوز للرجل والمرأة أن يَغْتَسِلَا وَيَتَوَضَّعَا مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ هُوَ وَزَوْجَتُهُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، يَغْتَرِفَانِ مِنْهُ جَمِيعًا . رواه البخاري .

وهي المذهب ، أَنَّهَا عَدَمُ الْمُشَاهَدَةِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ . قال الزَّرْكَشِيُّ : هِيَ الْمُخْتَارَةُ . قال في « الفروع » : وتزولُ الخَلْوَةُ بِالمُشَاهَدَةِ ، عَلَى الْأَصَحِّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمَغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، مَعْنَى الْخَلْوَةِ انْفِرَادُهَا بِالِاسْتِعْمَالِ ، سَوَاءً شُوهِدَتْ أَمْ لَا . اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ . وَقَدَّمَهَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » : وَهِيَ أَصَحُّ عِنْدِي . وَأُطْلِقَهَا فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » . وَتَزُولُ الْخَلْوَةُ بِمُشَارَكَتِهِ لَهَا فِي الْاسْتِعْمَالِ ، بِلَا نِزَاعٍ . قَالَ فِي « الْفُروَعِ » . فعلى المذهب ، يَزُولُ حُكْمُ الْخَلْوَةِ بِمُشَاهَدَةِ مُمَيِّزٍ وَبِكَافِرٍ وَامْرَأَةٍ ، فَهِيَ كَخَلْوَةِ النِّكَاحِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ : اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَالشَّيْخُ الرَّازِيُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « نَظْمِهِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » . وَالْحَقُّ السَّامِرِيُّ الْمَجْنُونُ بِالصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ وَنَحْوِهِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَهُوَ خَطَأٌ . عَلَى مَا يَأْتِي . وَقِيلَ : لَا تَزُولُ الْخَلْوَةُ إِلَّا بِمُشَاهَدَةِ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « الْمَجَرَّدِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَغْنَى » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْفُروَعِ » . وَقِيلَ : لَا تَزُولُ الْخَلْوَةُ إِلَّا بِمُشَاهَدَةِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ حُرٍّ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . فَقَالَ : وَلَمْ يَرَهَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ حُرٌّ . وَقِيلَ : أَوْ عَبْدٌ . وَقِيلَ : أَوْ مُمَيِّزٌ . وَقِيلَ : أَوْ مَجْنُونٌ . وَهُوَ خَطَأٌ . وَقِيلَ : إِنْ شَاهَدَ طَهَارَتَهَا مِنْهُ أُثْنَى أَوْ كَافِرٌ فَوَجْهَانِ . انْتَهَى .

فصل : ولا يجوزُ رَفْعُ الْحَدَثِ إِلَّا بِالْمَاءِ ، ولا يَحْصُلُ بِمَائِعٍ سِوَاهُ ، وبهذا قال مالكٌ ، والشافعيُّ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وليس بثابتٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ . وبه قال الحسنُ . وقال عِكْرَمَةُ^(١) : النَّبِيذُ وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ . وقال إسحاقُ : النَّبِيذُ حُلُوءًا أَعْجَبُ لِي مِنَ التَّيْمَمِ ، وَجَمَعُهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ . وعن أبي حنيفةٍ كَقَوْلِ عِكْرَمَةَ ، وَقِيلَ عَنْهُ : يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِنَبِيذِ التَّمْرِ ، إِذَا طُبِخَ وَاشْتَدَّ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ فِي السَّفَرِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ ، فَأَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَقَالَ : « أَمَعَكَ وَضُوءٌ » ؟ قَالَ : لَا ، مَعِيَ إِدَاوَةٌ فِيهَا نَبِيذٌ . فَقَالَ : « ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ ، وَمَاءٌ طَهُورٌ »^(٢) . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾^(٣) . أَوْجَبَ الْإِتِّقَالَ إِلَى

تَنْبِيهَاتٍ ؛ الْأَوَّلُ ، قَوْلُهُ : بِالطَّهَارَةِ . يَشْمَلُ طَهَارَةَ الْحَدَثِ وَالْحَبَثِ ؛ أَمَّا الْحَدَثُ فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا خَلُوتُهَا بِهِ لِإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَيْسَ كَالْحَدَثِ ، فَلَا تُؤَثِّرُ خَلُوتُهَا فِيهِ . قَالَ ابْنُ حَامِدٍ : فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، جَوَازُ الْوُضُوءِ بِهِ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الشَّرْحِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ الْمُتَقَدِّمُ . وَقِيلَ : حُكْمُهُ ، حُكْمُ الْحَدَثِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . قَالَ الْمَجْدُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَلَا يَخْتَصُّ الْمَنْعُ بِطَهَارَةِ الْحَدَثِ فِي

(١) هو عكرمة مولى ابن عباس ، وأصله من بربر ، روى أن ابن عباس قال له : انطلق فأفت الناس . توفي سنة سبع ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٧٠ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب الوضوء بالنبيذ ، من كتاب الوضوء . سنن أبي داود ٢٠/١ . والترمذي ، في : باب الوضوء من النبيذ ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٢٧/١ . وابن ماجه ، في : باب الوضوء بالنبيذ ، من كتاب الوضوء . سنن ابن ماجه ١٣٥/١ ، ١٣٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٨/١ ، ٤٠٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

(٣) سورة المائدة ٦ .

الشرح الكبير

التَّيْمَمُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ . وَلَآئِهِ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ فِي الْحَضَرِ ، وَلَا مَعَ
وَجُودِ الْمَاءِ ، فَأُشْبِهَ الْحَلَّ وَالْمَرْقَ . وَحَدِيثُهُمْ لَا يَثْبُتُ ؛ لِأَنَّ رَاوِيَهُ أَبُو
زَيْدٍ ، وَهُوَ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، لَا يُعْرَفُ لَهُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَلَا
يُعْرَفُ بِصُحْبَةِ [٧/١] عَبْدِ اللَّهِ . قَالَه التِّرْمِذِيُّ^(١) ، وَابْنُ الْمُثَنِّ . وَرَوَى مُسْلِمٌ
بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : لَمْ أَكُنْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ
الْجَنِّ ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ^(٢) . فَأَمَّا غَيْرُ النَّبِيِّ ، فَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ
الْعِلْمِ خِلَافًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِهِ وُضُوءٌ وَلَا غُسْلٌ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَاءِ الْمُتَعَصِّرِ
فِيمَا مَضَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإنصاف

الْأَصَحُّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَقَالَ : إِنَّهُ الْأَصَحُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي
« الْمَغْنَى » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَالرَّعَايَتَيْنِ ، « وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،
وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » فِي الْاسْتِنْجَاءِ ،
وَاقْتَصَرَ عَلَى كَلَامِ ابْنِ حَامِدٍ فِي غَيْرِهِ . الثَّانِي ، شَمِلَ قَوْلُهُ : بِالطَّهَارَةِ . الطَّهَارَةُ
الْوَاجِبَةُ وَالْمُسْتَحَبَّةُ . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْمُحَرَّرِ » ، [١١/١] وَ « الْوَجِيزِ » ،
وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ .
وَقِيلَ : لَا تَأْثِيرَ لِحُلُولِهَا فِي طَهَارَةِ مُسْتَحَبَّةٍ ، كَالْتَّجْدِيدِ وَنَحْوِهِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ .
قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ
تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،
وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . الثَّلَاثُ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : بِالطَّهَارَةِ .
الطَّهَارَةُ الْكَامِلَةُ ، فَلَا تُؤَثِّرُ حُلُولُهَا فِي بَعْضِ الطَّهَارَةِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنْ

(١) فِي : بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ النَّبِيِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٢٨/١ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّبْحِ وَالْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنِّ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ .
٣٣٣ ، ٣٣٢/١ .

الأصحاب ، وهو المذهب . وقَدَّمَهُ في « الفروع » . وقيل : خَلَوْتُهَا في بعض الطَّهَّارَةِ ، كخَلَوْتُهَا في جميعها . اختاره ابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِهِ » . وقَدَّمَهُ في « الفصول » . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هنا . وأُطْلِقَهُمَا في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْح » ، و « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « ابنِ تَمِيمٍ » ، و « ابنِ عُيَيْنَانَ » . الرابع ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : بِالطَّهَّارَةِ . أَنَّهَا لَوْ خَلَّتْ بِهِ لِلشُّرْبِ ، أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وَلَا يُكْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ . وقَدَّمَهُ في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « شَرْحِ ابنِ عُيَيْنَانَ » . وهو ظاهرٌ ما قَدَّمَهُ في « الفروع » . وعنه ، يُكْرَهُ . وَأُطْلِقَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ . وعنه ، حُكْمُهُ حَكْمُ الْخَالِيَةِ بِهِ لِلطَّهَّارَةِ . الخامس ، مُرَادُهُ بقَوْلِهِ : بِالطَّهَّارَةِ . الطَّهَّارَةُ الشَّرْعِيَّةُ ، فَلَا تُؤَثِّرُ خَلَوْتُهَا بِهِ فِي التَّنْظِيفِ . قَالَ ابنُ تَمِيمٍ . وَلَا غَسْلُهَا ثَوْبَ الرَّجُلِ وَنَحْوَهُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ : وَلَمْ يُكْرَهُ . السَّادِسُ ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : مِنْهُ . يَعْنِي مِنَ الْمَاءِ ، أَنَّهَا إِذَا خَلَّتْ بِالثَّرَابِ لِلتَّيْمُمِ ، أَنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ . وهو صحيح . وهو ظاهرٌ كَلَامِ غَيْرِهِ . وفيهِ احْتِمَالٌ ؛ أَنَّ حُكْمَهُ ، حَكْمُ الْمَاءِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . السَّابِعُ ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : امْرَأَةٌ . أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَلَا بِهِ لَا تُؤَثِّرُ خَلَوْتُهِ مَنَعًا . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهيرُ الأصحاب . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَحَكَاهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ إِجْمَاعًا . وَذَكَرَ ابنُ الرَّاغُونِيِّ عَنْ الْأَصْحَابِ وَجْهًا يَمْنَعُ النِّسَاءَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَأُطْلِقَهُمَا نَاطِمٌ « الْمُفْرَدَاتِ » . وَقَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَلَا يَمْنَعُ خَلْوَةُ الرَّجُلِ بِالْمَاءِ الرَّجُلَ . وَقِيلَ : بَلَى . ذَكَرَهُ ابنُ الرَّاغُونِيِّ . قُلْتُ : فِي صِحَّةِ هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي « الْفَائِقِ » عَنْهُ نَظَرٌ . وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ نَقْلِهِ ، فَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا ، لَا يُنْتَفَضُ إِلَيْهِ ، وَلَا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ ، وَلَا عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ . الثَّامِنُ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : امْرَأَةٌ . أَنَّ خَلْوَةَ الْمُمَيَّزَةِ لَا تَأْثِيرَ لَهَا . وهو صحيح ، وهو

ظاهر كلامه في « المُحَرَّر » ، و « الوَجِيز » ، « وابن تميم » ، وغيرهم . وهو المذهب ، وهو ظاهر ما جزم به في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : مُكَلَّفَةٌ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوع » . وقيل : خُلُوةُ الْمُمَيَّزَةِ الْمُكَلَّفَةِ . وهو ظاهر ما جزم به في « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، و « الْحَاوِي الصَّغِير » ؛ فَإِنَّهُمَا قَالَا : أَوْ رَفَعَتْ بِهِ مُسْلِمَةٌ حَدَّثَنَا . النَّاسُ ، شَمِلَ قَوْلُهُ : امْرَأَةٌ . الْمُسْلِمَةَ وَالْكَافِرَةَ . وهو ظاهر كلامه في « الْفُرُوع » ، و « الْمُحَرَّر » ، و « الْوَجِيز » ، و « الْحَاوِي الْكَبِير » ، وغيرهم ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : امْرَأَةٌ . وهو أحدُ الْوَجْهَيْنِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وقيل : لَا تَأْثِيرَ لَخُلُوةٍ غَيْرِ الْمُسْلِمَةِ . وهو ظاهر « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِير » ؛ فَإِنَّهُمَا قَالَا : مُسْلِمَةٌ . قُلْتُ : وهو بعيدٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَغْنَى » ، و « الشَّرْح » ، و « الزَّرْكَشِيُّ » . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ فِي خُلُوةِ الذَّمِّيَّةِ لِلْحَيْضِ . وَذَكَرَ فِي « الْفُصُولِ » وَمَنْ بَعْدَهُ احْتِمَالًا بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَبَيْنَ الْغُسْلِ ، فَتَوَثَّرَ خُلُوةُ الذَّمِّيَّةِ لِلْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، دُونَ الْغُسْلِ ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ لَمْ يُفْعَلْ بِإِبَاحَةِ شَيْءٍ . الْعَاشِرُ ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : امْرَأَةٌ . أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَخُلُوةِ الْخُنْثَى الْمُشْكِكِ بِهِ . وهو صحيحٌ ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهَدَايَةِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، و « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، و « الْحَاوِي الصَّغِير » ، وَابْنُ عُيَيْدَانَ ، وَالزَّرْكَشِيُّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوع » ، و « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وهو ظاهر كلام كثيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وقيل : الْخُنْثَى فِي الْخُلُوةِ كَالْمَرْأَةِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . الْحَادِي عَشَرَ ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الطَّهَارَةُ بِهِ . أَنَّهُ يَجُوزُ لِلصَّبِيِّ الطَّهَارَةُ بِهِ . وهو صحيحٌ ، وهو ظاهر كلام أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، وهو المذهب . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوع » . وقيل : حُكْمُهُ ، حُكْمُ الرَّجُلِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : هَلْ يُلْحَقُ الصَّبِيُّ بِالْمَرْأَةِ أَوْ بِالرَّجُلِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . الثَّانِي عَشَرَ ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَلَا

يجوز للرجل الطهارة به . أنه يجوز الطهارة به للخثني المشكّل ، وهو مفهوم كلام كثير من الأصحاب . واختاره ابن عقيل . وجزم به الزركشي . والصحيح من المذهب أن الخثني المشكّل كالرجل . جزم به في « الرعاية الصغرى » ، و « الحاوى الصغير » ، و « المنور » . وقدمه في « الفروع » . وقال في « الرعاية الكبرى » : هل يلحق [١١/١ ظ] الخثني المشكّل بالرجل ؟ يحتمل وجهين . الثالث عشر ، عموم قوله : الطهارة . يشمل الحدث والخبث ؛ أمّا الحدث ، فواضح ، وأمّا الخبث ، فالصحيح من المذهب ، أنه ليس كالحدث ، فيجوز للرجل غسل النجاسة به . وهو المذهب . اختاره ابن أبي موسى ، والمصنّف . قال ابن عبيدان : وهو الصحيح . وقدمه في « الفروع » ، و « المحرّر » ، و « الرعاية الكبرى » ، و « الشرح » ، وابن رزين في « شرحه » ، وابن خطيب السلامية في « تعليقه » . وقيل : يُمنع منه كطهارة الحدث . اختاره القاضي ، والمجدّ ، وابن عبد القوي في « مجمع البحرين »^(١) ، وحكاه الشيرازي عن الأصحاب غير ابن أبي موسى . قال ابن رزين : هذا القول أصح . وقدمه في « الحاوى الكبير » . قال في « الرعاية الكبرى » : وهو بعيد . وأطلقهما في « المستوعب » ، و « ابن تيم » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « الحاوى الصغير » ، و « ابن عبيدان » . الرابع عشر ، مفهوم قوله : ولا يجوز للرجل الطهارة به . أنه يجوز لامرأة أخرى الطهارة به . وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في « الفصول » ، و « الزركشي » . وصحّحه في « الفروع » ، و « ابن رزين » ، و « ابن عبيدان » . وقدمه ابن منجى في « شرحه » . وهو ظاهر كلامه في « المحرّر » ، و « الوجيز » . وقيل : هي كالرجل في ذلك . وقدمه في « الفائق » ، فقال : طهور ولا يستعمل في الحدث .

(١ - زيادة من : « ش » .

وأطلقهما في «الرعايتين»، و «الحاوي الصغير»، و «ابن تميم»، و «المستوعب»، وناظم «المفردات». الخامس عشر، فعلى المذهب هنا، وفي كل مسألة قلنا: يجوز الطهارة به. محلّه على القول بأنه طهور. أمّا إن قلنا: إنه طاهر. فلا يجوز الطهارة به. وصرّح به في «الحاوي الصغير»، وغيره. وهذا الذي ينبغي أن يقطع به. وقال في «الرعاية الصغرى»: وإن توضأ به الرجل فروايتان. وقيل: مع طهوريته، فظاهره أن المقدّم سواء قلنا: إنه طهور أو طاهر. وقال في «الرعاية الكبرى»: ولها التطهير به. يعنى الخالية به، ثم قال: قلت: إن بقي طهورًا. وإلا فلا. وفي جواز تطهير امرأة أخرى به إذن وجهان. وفي جواز تطهير الرجل به إذن روايتان. وقيل: بل مطلقًا. وقيل: إن قلنا: هو طهور. جاز، وإلا فلا. انتهى. فحكى خلافاً في الجواز مع القول بأنه طاهر. والذي يظهر أن هذا ضعيف جدًا. السادس عشر، مفهوم كلامه، أنه يجوز للمرأة الخالية به الطهارة به. وهو الصحيح من المذهب، قطع به كثير من الأصحاب. وقال في «الرعاية الكبرى»: ولها التطهير به. ثم قال: قلت: إن بقي طهورًا، كما تقدّم. وقال في «الحاوي الصغير»: ولها التطهير به في ظاهر المذهب. فدل أن في باطنه قولاً: لا يجوز لها ذلك. قلت: هو قول ساقط؛ فإنه يفضى إلى أن المرأة لا يصح لها طهارة البتة في بعض الصور، وهو مخالف لإجماع المسلمين. السابع عشر، كلام المصنّف مقيّد بما إذا كان الماء الخالية به دون القلتين، وهو الواقع في الغالب، أمّا إن كان قلتين فأكثر، فالصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، أن الخلوة لا تؤثر فيه منعا. وقطع به كثير منهم. وقال ابن عقيّل: الكثير كالقليل في ذلك. قال المجذّب في «شرحه»، وتبعه في «الحاوي الكبير»: هذا بعيد جدًا. قال في «الرعاية»: وهو بعيد. وأطلقهما ناظم «المفردات». فوائد: منها، لو خلط طهور بمستعمل، فإن كان لو خالف في الصفة غيره، أثر

مَنْعًا ، على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وعليه جمهورُ الأصحابِ . قال في « الحاوى الكبير » وغيره : قاله أصحابنا . وقَدَّمه في « الفروع » وغيره . وقال المَجْدُ : عندي أَنَّ الحُكْمَ لِأَكْثَرِهما مِقْدَارًا ، اعتِبارًا بِغَلَبَةِ أَجْزَائِهِ . وجَزَمَ به في « الإفادات » . وعند ابنِ عَقِيلٍ ، أَنَّ غَيْرَهُ لو كان خَلًّا أَثَرُ مَنْعًا . قال المَجْدُ : ولقد تَحَكَّم ابنُ عَقِيلٍ بِقَوْلِهِ : إن كان الواقعُ بِحَيْثُ لو كان خَلًّا غَيْرَ ، مُنِعَ . إذ الخُلُّ ليس بأَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ . وأُطْلِقَهُنَّ ابنُ تَمِيمٍ . ونَصَّ أَحْمَدُ ، في مَنْ انْتَضَحَ مِنْ وُضُوئِهِ في إِنائِهِ ، لا بِأَسَ . ومنها ، لو بَلَغَ بَعْدَ خَلْطِهِ قُلَّتَيْنِ ، أو كانا مُسْتَعْمَلَيْنِ ، فهو طاهرٌ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وقيل : طَهُورٌ . واختارَ ابنُ عَبْدِوسٍ في « تَذَكُّرَتِهِ » طَهُورِيَّةَ المُسْتَعْمَلِ إذا انْضَمَّ وصارَ قُلَّتَيْنِ . وأُطْلِقَ في « الشَّرْحِ » ، فيما إذا كانا مُسْتَعْمَلَيْنِ ، احْتِمَالَيْنِ . و « ابنُ عُيَيْدَانَ » وَجَّهَيْنِ . ومنها ، لو كان معه ما يَكْفِيهِ لَطَهَارَتِهِ ، فخلَطَهُ بِمائعٍ لم يُغَيِّرْهُ ، وتَطَهَّرَ مِنْهُ وَبَقِيَ قَدْرُ المائِعِ أو دُونَهُ ، صَحَّتْ طَهَارَتُهُ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ ، وعليه الجمهورُ . وقيل : لا تَصِحُّ . اختارَهُ القاضِي في « الجامعِ » . وقال : هو قِياسُ المَذْهَبِ . وقال ابنُ تَمِيمٍ ، وَجَماعَةٌ مِنَ الأصحابِ : إن اسْتَعْمَلَ الجميعَ جاز ، وإلَّا فَوَجَّهان . وإن كان الطَّهُورُ لا يَكْفِيهِ لَطَهَارَتُهُ وَكَمَّلَهُ بِمائعٍ لم يُغَيِّرْهُ ، جاز اسْتِعْمالُهُ ، وصَحَّتْ طَهَارَتُهُ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . قَدَّمَهُ في « الكافي » ، و « شَرْحِ ابنِ رَزِينِ » . قال في [١٢/١] « المُعْنَى » : هذا أَوَّلَى . وصَحَّحَهُ في « الحاوى الكبير » ، و « ابنُ عُيَيْدَانَ » . واختارَهُ القاضِي في « المُجَرَّدِ » . وعنه ، لا تَصِحُّ الطَّهارةُ . اختارَهُ القاضِي أَيْضًا في « الجامعِ » . وحَمَلَ ابنُ عَقِيلٍ كَلَامَ القاضِي في الْمَسْأَلَتَيْنِ على أَنَّ المائِعَ لم يُسْتَهْلَكْ . قال ابنُ عُيَيْدَانَ : حَكَى في « المُعْنَى » الْخِلَافَ رِوَايَتَيْنِ ، ولم أَرِ لَأَكْثَرِ الأصحابِ إِلَّا وَجَّهَيْنِ . وأُطْلِقَهُما « ابنُ تَمِيمٍ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الفُروع » . ولكن فَرَضَ في « الرَّعَايَتَيْنِ » و « الفُروع » الْخِلَافَ في الْمَسْأَلَتَيْنِ في زوالِ طَهُورِيَّةِ المائِ وَعَدَمِهِ ، وَرَدَّهُ شَيْخُنَا في « حواشِيهِ » على

فصل : القسم الثالث ، ماء نجس ؛ وهو ما تغيّر بمخالطة النجاسة ، فإن لم يتغيّر وهو يسير ، فهل ينجس ؟ على روايتين .

فصل : قال ، رضى الله عنه : (القسم الثالث ؛ ماء نجس ، وهو ما تغيّر بمخالطة النجاسة) كل ماء تغيّر بمخالطة النجاسة فهو نجس بالإجماع . حكاه ابن المنذر . (فإن لم يتغيّر ، وهو يسير فهل ينجس ؟ على روايتين) ؛ إحداهما ، ينجس . وهو ظاهر المذهب ، روى ذلك عن ابن عمر ، وهو قول الشافعي ، وإسحاق ؛ لما روى ابن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو يسأل عن الماء يكون بالفلاة من الأرض ، وما يؤوبه من الدواب ، والسباع ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إذا كان الماء قلتين ^(١) لم ينجسه شيء » . وفي رواية ^(٢) : « لم يحمل الحث » . رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي ^(٣) . وتحدّيه القلتين يدل على تنجيس ما

« الفروع » برّد حسن . ومنها ، متى تغيّر الماء بطاهر ثم زال تغيّره ، عادت طهوريته .
تنبيه : قوله : القسم الثالث ، ماء نجس ؛ وهو ما تغيّر بمخالطة النجاسة . مراده إذا كان في غير محلّ التطهير ، على ما تقدّم التنبيه عليه .
قوله : فإن لم يتغيّر وهو يسير ، فهل ينجس ؟ على روايتين . وأطلقهما في

(١ - ١) سقط من : « م » .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب ما ينجس من الماء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ١٥٠ .
 والترمذي ، في : باب من أن الماء لا ينجسه شيء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٨٥/ ١ .
 والنسائي ، في : باب التوقيت في الماء ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب المياه . المجتبى ١/ ٤٢ ، ١٤٢ .
 وابن ماجه ، في : باب مقدار الماء الذي لا ينجس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٧٢ .
 والإمام أحمد ، في المسند ٢/ ١٢ ، ٣٨ .

دُونَهُمَا ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ التَّحْدِيدُ مُفِيدًا . وَصَحَّ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ الْقَائِمِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ عَنْ غَمْسِ يَدِهِ فِي الْمَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا^(١) ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُفِيدُ مِنْعًا . وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِغَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ ، وَإِرَاقَةِ سُورِهِ^(٢) ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا تَغَيَّرَ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ التَّغْيِيرِ . وَالرَّوَايَةُ

الشرح الكبير

« الْمَذْهَبُ الْأَخْمَدِيُّ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَنْجُسُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . جَزَمَ بِهِ فِي « التَّذَكُّرَةِ » لِابْنِ عَقِيلٍ ، وَ « الْإِرْشَادِ » ، وَ « الْخِصَالِ » لِابْنِ بَنَّا ، وَ « الْإِيضَاحِ » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « التَّنْهِيلِ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . قَالَ فِي « الْكَافِي » : أَظْهَرُهُمَا نَجَاسَتُهُ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » : هَذَا الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ . قَالَ الشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ : هِيَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ مُنَجَّيٍّ : الْحُكْمُ بِالنَّجَاسَةِ

الإنصاف

(١) تقدم في صفحة ٦٦ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان إلخ ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٥٤/١ . ومسلم في : باب حكم ولوغ الكلب ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٣٤/١ ، ٢٣٥ . وأبو داود ، في : باب الوضوء بسور الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٧/١ ، ١٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في سور الكلب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٣٣/١ . والنسائي ، في : باب سور الكلب ، وفي : باب الأمر بإرراق ما في الإناء إذا ولغ الكلب فيه ، وفي : باب تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب سور الكلب ، وفي : باب تعفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه ، من كتاب المياه . المجتبى ٤٦/١ ، ٤٧ ، ١٤٤ ، ١٤٥ . وابن ماجه ، في : باب غسل الإناء من ولوغ الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٣٠/١ . والدارمي ، في : باب في ولوغ الكلب ، من كتاب الصلاة والطهارة . سنن الدارمي ١٨٨/١ . والإمام مالك ، في : باب جامع الوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٣٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٥/٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٣١٤ ، ٣٦٠ ، ٣٩٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٦٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٥٠٨ ، ٨٦/٤ ، ٥٦٠/٥ .

الشرح الكبير

الثانية : أن الماء لا ينجس إلا بالتغير ، وروى ذلك عن حذيفة ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، والحسين ، وهو مذهب مالك ، والثوري^(١) ، وابن المنذر . وروى أيضا عن الشافعي ؛ لما روى أبو أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه » . رواه ابن ماجه^(٢) ، والدارقطني^(٣) . وروى أبو سعيد ، قال : قيل يا رسول الله ، أتوضأ من يثر بضاعة ؟ وهى يثر يلقى فيها الحيض ، ولحوم الكلاب والشنن . قال : « إن الماء طهور لا ينجسه شيء » . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والترمذي^(٤) ، وقال : حديث حسن . وصححه الإمام أحمد .

الإنصاف

أصح . قال فى « المذهب » : ينجس فى أصح الروايتين . قال ابن تميم : نجس فى أظهر الروايتين . قال ابن رزين فى « شرحه » : ينجس مطلقا فى الأظهر . قال فى « الخلاصة » : فينجس على الأصح . قال فى « تجريد العناية » : هذا الأظهر عنه . قال الزركشى : هى المشهورة والمختارة للأصحاب . وهو ظاهر ما قطع به المصنف قبل ذلك فى قوله : فأنفصل متغيرا أو قبل زوالها فهو نجس .
تنبيهان ؛ أحدهما ، عموم هذه الرواية يقتضى سواء أذكر كها الطرف أو لا . وهو

(١) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، إمام الحفاظ ، وسيد العلماء العاملين فى زمانه ، توفى سنة إحدى وستين ومائة . سير أعلام النبلاء ٢٢٩/٧ - ٢٧٩ .

(٢) فى : باب الحيض ، من كتاب الطهارة وسننها . سنن ابن ماجه ١٧٤/١ .

(٣) فى سننه ، باب الماء المتغير ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٢٨/١ - ٣٠ .

(٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى يثر بضاعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١٦/١ . والترمذي ، فى : باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٨٣/١ . والنسائي ، فى : باب ذكر يثر بضاعة ، من كتاب المياه . المجتبى ١٤١/١ ، ١٤٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٥/٣ ، ١٦ ، ٨٦ ، ٣١ .

الصَّحِيحُ . وهو المذهب ، ونصَّ عليه ، وعليه الجمهور ، وقطع به أكثرهم .
وحكى أبو الوقت الدينوري^(١) عن أحمد طهارة ما لا يُدرِكُه الطَّرْفُ . واختاره في
« عُيُونِ الْمَسَائِلِ » . وعمومها أيضاً يَقْتَضِي ، سواءً مَضَى زَمَنٌ تَسْرَى فيه أم لا .
وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : إن مَضَى زَمَنٌ
تَسْرَى فيه النجاسة نجس . وإلا فلا . والرواية الثانية ، لا ينجس . اختارها ابنُ
عَقِيلٍ في « الْمُفْرَدَاتِ » وغيرها ، وابنُ المُنَيِّ ، والشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وصاحبُ
« الْفَائِقِ » . قال في « الْحَاوِيَيْنِ » : وهو أصحُّ عندي . قال في « مَجْمَعِ
الْبَحْرَيْنِ » : ونصَّ هذه الرواية كثيرٌ من أصحابنا . قال الزُّرْكَشِيُّ : وأظنُّ اختارها
ابنُ الجَوَزيِّ . قال الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ : اختارها أبو الْمُظْفَرِ ابنُ الجَوَزيِّ^(٢) ، وأبو
نَصْرٍ^(٣) . وقيل بالفرق بين يسير الرائحة وغيرها ، فيُعْفَى عن يسير الرائحة . ذكره ابنُ
البَّيِّنَا . وشدَّذه الزُّرْكَشِيُّ . قلتُ : نصَّره ابنُ رَجَبٍ في « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » ، وأظنُّ
أنَّه اختارَ الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ وابنُ الْقَيْمِ ، وما هو ببعيد . الثاني ، هذا الخلافُ في
الماء الرَّائِدِ أَمَّا الْجَارِي ؛ فعن أحمدَ أنَّه كالرَّائِدِ ، إن بلغ جميعه قُلَّتَيْنِ ، دفع النجاسة
إن لم تُغَيِّرْهُ ، وإلا فلا . وهي المذهب ، وهي ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ هنا وغيره . قال
في « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : هي أشهر .^(٤) قال ابنُ مُفْلِحٍ في « أُصُولِهِ » ، في مسألة
المفهوم ، هل هو عامٌّ أم لا ؟ : المشهورُ عن أحمدَ وأصحابه ، أنَّ الجارِيَ كالرَّائِدِ في
التَّنَجِيسِ^(٥) . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » ، و « الْفَائِقِ » . قال ابنُ تَمِيمٍ : اختاره شيخنا .

(١) لم نهند إليه .

(٢) يوسف بن قزوغلي بن عبد الله التركي البغدادي ، سبط ابن الجوزي ، أبو المظفر . انتهت إليه رئاسة
الوعظ وحسن التذكير ومعرفة التاريخ ، صاحب كتاب « مرآة الزمان في تاريخ الأعيان » توفي سنة أربع وخمسين
وستمائة . الجواهر المضنية ٣/ ٦٣٣ - ٦٣٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٣ - ٣) زيادة من : « ش » .

قال الزركشي: اختارها السامري وغيره. وعنه، لا يتنجس قليله إلا بالتغير. فإن قلنا يتنجس قليل الرأكد. جزم به في «العمدة»، و«الإفادات»، وقدمه في «الرعايتين». قال في «الكبرى»: هو أقيس وأولى. قال في «الحاوي الصغير»: ولا يتنجس قليل جار قبل تغيّره، في أصحّ الروايتين. وقال في «الحاوي الكبير»: وهو أصحّ عندي. واختارها المصنّف، والشارح، والمجد، والتأطّم. قال في «الفروع»: اختارها جماعة. واختارها الشيخ تقي الدين، وقال: هي أنصّ الروايتين. وعنه، تُعتبر كلّ جرّية بنفسها. اختارها القاضي وأصحابه. وقال: هي المذهب. قال الزركشي: هي اختيار الأكثرين. قال في «الكافي»: وجعل أصحابنا المتأخرون كلّ جرّية كالماء المنفرد. واختارها في «المستوعب». قال في «الفروع»: وهي أشهر. قال في «الحاوي الكبير»: هذا ظاهر المذهب. قال الأصحاب: فيفضي إلى تنجيس نهر كبير بنجاسة قليلة لا كثيرة؛ لقلّة ما يُحاذى القليلة، إذ لو فرضنا كلّها في جانب نهر كبير، وشعرة منه في جانبه الآخر، لكان ما يُحاذيها [١٢/١ ظ] لا يبلغ قلّتين لقلّته، والمُحاذي للكلب يبلغ قلاً كثيراً، فيعابى بها. (١) ولكن ردّ المصنّف والشارح وغيرهما ذلك، وسوّوا بين القليل والكثير، كما يأتي في النجاسة الممتدة^(١).

فائدة: للرواية الأولى والثانية فوائد، ذكرها ابن رجب في أوّل «قواعده»: منها، إذا وقعت فيه نجاسة، فعلى الأولى، يُعتبر مجموعُه؛ فإن كان كثيراً لم يتنجس بدون تغيّر، وإلا نجس. وعلى الثانية، تُعتبر كلّ جرّية بانفرادها، فإن بلغت قلّتين لم يتنجس بدون تغيّر، وإلا نجس. وعلى الثالثة، تُعتبر كلّ جرّية بانفرادها، فإن بلغت قلّتين لم يتنجس بدون تغيّر، وإلا نجست. ومنها، لو غمس الإناء النجس في ماء جارٍ، ومَرَّتْ عليه سبع جريات، فهل هو غسلة واحدة أو سبع؟ على

وَجَهَيْنَ . حكاهما أبو حَسَنِ ابْنُ الْغَازِي^(١) تلميذُ الْآمِدِيِّ ، وذكر أن ظاهر كلام الأصحاب ، أنه غَسَلَهُ واحدةً . وفي «شرح المذهب» للقاضي ، أن كلام أحمد يدل عليه . وكذلك لو كان ثوبًا ونحوه وعَصَرَهُ عَقِيبَ كُلِّ جَرِيَةٍ . ومنها ، لو انْعَمَسَ الْمُحْدِثُ حَدَثًا أَصْغَرَ في ماءٍ جارٍ لِلْوُضُوءِ ، وَمَرَّتْ عليه أَرْبَعُ جَرَيَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ ، فهل يَرْتَفَعُ بذلك حَدْثُهُ أم لا ؟ على وَجْهَيْنِ ؛ أَشْهَرُهُما عندَ الأصحاب ، أَنَّهُ يَرْتَفَعُ . وقال أبو الخطاب في «الانتصار» : ظاهر كلام أحمد ، أَنَّهُ لا يَرْتَفَعُ ؛ لِأَنَّهُ لم يُفَرِّقْ بَيْنَ الرَّائِدِ وَالْجَارِي . قال ابن رَجَبٍ : قلتُ : بل نَصَّ أحمدُ على التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا في روايةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ^(٢) ، وَأَنَّهُ إِذَا انْعَمَسَ في دَجَلَةٍ فَإِنَّهُ لا يَرْتَفَعُ حَدْثُهُ حَتَّى يَخْرُجَ مُرْتَبًا . ومنها ، لو حَلَفَ لا يَقِفُ في هذا الماءِ ، وكان جارِيًا ، لم يَحْتِثْ عندَ أَبِي الْخَطَّابِ وغيره . وقال ابن رَجَبٍ : وقياسُ المنصوص أَنَّهُ يَحْتِثْ ، لاسِيَّما والعُرْفُ يشهدُ له . والأيمانُ مَرْجِعُهَا إلى الْعُرْفِ . وقاله القاضي في «الجامع الكبير» .

فوائد ؛ إحداها ، الْجَرِيَةُ ما أحاطَ بِالنَّجَاسَةِ فوقها وتحتها وَيَمْنَةً وَيَسْرَةً . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وعليه أَكْثَرُ الأصحابِ ، وقَطَعُوا به . وزاد الْمُصَنِّفُ ، ما انْتَشَرَتْ إليه عادةُ أَمَامِهَا وَوَرَاءَهَا . وتَابَعَهُ الشَّارِحُ ، فجَزَمَ به هو وابنُ رَزِينٍ . وقال ابنُ عَقِيلٍ في «الفنون» : فَالْجَرِيَةُ ما فيه النَّجَاسَةُ ، وَقَدَرُ مَسَاحَتِهَا فوقها وتحتها ، وَيَمْنَتُهَا وَيَسْرَتُهَا . نقله الزُّرْكَشِيُّ . الثَّانِيَةُ ، لو اِمْتَدَّتِ النَّجَاسَةُ فما في كُلِّ جَرِيَةٍ نَجَاسَةٌ مُنْفَرَدَةٌ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اختارَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ ، وَجَزَمَا به ، وابنُ رَزِينٍ في «شَرْحِهِ» . وقيل : الكُلُّ نَجَاسَةٌ واحدةٌ . وأُطْلِقَهُمَا في

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن الغازی ، البديسی ، أبو الحسن ، أحد الفقهاء الأعيان ، تفقه ، وبرع في الفقه ، وسمع ، وتفقه عليه طائفة . ذكره ابن رجب في وفیات المائة السادسة . ذیل طبقات الحنابلة ١٧١/١ .

(٢) محمد بن الحكم ، أبو بكر ، الأحول ، كان خاصاً بأبي عبد الله ، وكان له فهم سديد ، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين . طبقات الحنابلة ٢٩٥/١ .

وَأِنْ كَانَ كَثِيرًا ، فَهُوَ طَاهِرٌ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ بَوْلًا ، أَوْ عَذْرَةً مَائِعَةً ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَنْجُسُ ، وَالْأُخْرَى يَنْجُسُ ،

الشرح الكبير

١٦ - مسألة ؛ قال : (وإن كان كثيرًا ، فهو طاهر) ما لم تكن النجاسة بولًا أو عذرة مائعة^(١) ، بغير خلاف في المذهب ، روى ذلك عن عبد الله بن عمر^(٢) . وهو قول الشافعي . وروى عن ابن عباس ، قال : إذا كان الماء ذنوبين ، لم يحمل الخبث . وقال عكرمة : ذنوبًا ، أو ذنوبين . وذهب أبو حنيفة ، وأصحابه إلى أن الماء الكثير يتنجس بالنجاسة من غير تغيير^(٣) ، إِلَّا أَنْ يُلْغَ حَدًّا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ النجاسة لَا تَصِلُ

« الفروع » ، و « الرعاية الكبرى » ، و « ابن تيمية » . الثالثة ، متى تَنَجَّسَتْ جُريَاتُ الماءِ بِذَوْنِ التَّغْيِيرِ ، ثم رَكَدَتْ فِي مَوْضِعٍ ، فَالْجَمِيعُ نَجِسٌ ، إِلَّا أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ كَثِيرٌ طَاهِرٌ ، لِاحْتِقَاقِهِ سَابِقٌ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : مَاءُ الْحَمَّامِ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الْجَارِي . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَقِيلَ : إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي . قَالَ الْمُصَنِّفُ : إِنَّمَا جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي إِذَا كَانَ يَفِيضُ مِنَ الْحَوْضِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : الْجَارِي مِنَ الْمَطَرِ عَلَى الْأَسْطِخَةِ وَالطَّرِيقِ إِنْ كَانَ قَلِيلًا وَفِيهِ نَجَاسَةٌ ، فَهُوَ نَجِسٌ .

قوله : وإن كان كثيرًا فهو طاهر ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ بَوْلًا أَوْ عَذْرَةً مَائِعَةً ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْإِرْشَادِ » ، و « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « ابْنِ رَزِينٍ » ، فِي « شَرْحِهِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِيِّ » ؛

(١) ساقطة من « م » .

(٢) في الأصل : « عمرو » .

(٣) في م : « تغيير » .

إليه ، واختلّفوا في حدّه ؛ فقال بعضهم [٧/١ ظ] : ما إذا حُرِّكَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ لم يَتَحَرَّكِ الْآخَرُ . وقال بعضهم : ما بَلَغَ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ في مثلها ، وما دون ذلك قليل ، وإن بَلَغَ أَلْفَ قُلَّةٍ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لا يَبُولُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . نَهَى عَنْ

إحداهما ، لَا يَنْجُسُ . وعليه جماهيرُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وهو المذهبُ عندهم ، وهو ظاهرُ « الإيضاح » ، و « العُمْدَةِ » ، و « الوجيز » ، و « الخلاصة » ، و « إدراك الغاية » ، و « تذكرة ابن عبدوس » ، و « المنور » ، و « التسهيل » ، و « المنتخب » ، وغيرهم ؛ لعدم ذكرهم لهما . وقَدَّمَهُ في « المُستَوْعِب » ، و « المُحَرَّر » ، و « الرّعايتين » ، و « الحاويين » . قال الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وتبعه في « الفروع » : اختارَه أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ . قال نَاطِمُ « المُفْرَدَاتِ » : هذا قولُ الجمهورِ . قاله في « المُستَوْعِب » ، و « التّفريع » عليه . قال في « المذهب » : لم يَنْجُسْ ، في أصَحِّ الرّوايتين . قال ابنُ مُنْجَى في « شَرْحِهِ » : عَدَمُ النّجَاسَةِ أَصَحُّ . واختارَه أَبُو الْخَطَّابِ ، وابنُ عَقِيلٍ ، والمُصَنِّفُ ، والمَجْدُ ، والنَّاطِمُ ، وغيرهم . قلتُ : وهذا المذهبُ على ما اصْطَلَحَناه في الحُطْبَةِ . والأخرى ، يَنْجُسُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ لكَثْرَتِهِ ، فلا يَنْجُسُ . وهذا المذهبُ عندَ أَكْثَرِ الْمُتَقَدِّمِينَ . قال في « الكافي » : أَكْثَرُ الرّواياتِ أَنَّ الْبَوْلَ وَالْغَائِطَ يَنْجَسُ الْمَاءَ الْكَثِيرَ . قال في « الْمُعْنَى » : أَشْهَرُهُمَا أَنَّهُ يَنْجُسُ . وقال ابنُ عُيَيْنَةَ : أَشْهَرُهُمَا أَنَّهُ

(١) أخرجه البخارى ، في : باب الماء الدائم ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ٦٩/١ . ومسلم ، في : باب النهي عن البول في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٣٥/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب البول في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٧/١ . والنسائي ، في : باب النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم ، وباب النهي عن البول في الماء الراكد والاعتسال فيه ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ١٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٣/٢ .

الَاغْتِسَالِ مِنَ الْمَاءِ الرَّائِدِ بَعْدَ الْبَوْلِ فِيهِ ، وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ .
 وَلَأَنَّهُ مَاءٌ حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَا يُؤْمَنُ انْتِشَارُهَا إِلَيْهِ ، أَشَبَّهُ الْيَسِيرَ . وَلَنَا ، خَبَرُ
 الْقُلْتَيْنِ ، وَبِئْرِ بُضَاعَةَ ، اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا ، مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ
 بِئْرَ بُضَاعَةَ يُلْقَى فِيهِ الْحَيْضُ وَالتَّنُّ وَلَحُومُ الْكِلَابِ ، مَعَ أَنَّ بِئْرَ بُضَاعَةَ لَا
 يَبْلُغُ الْحَدَّ الَّذِي ذَكَرُوهُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَدَرْتُ بِئْرَ بُضَاعَةَ فَوَجَدْتُهَا سِتَّةَ
 أَذْرُعَ ، وَسَأَلْتُ الَّذِي فَتَحَ لِي بَابَ الْبُسْتَانِ : هَلْ غَيْرُ بِنَاوُهَا ؟ قَالَ : لَا .
 وَسَأَلْتُ قِيَمَهَا عَنْ غُمْقِهَا ، فَقُلْتُ : أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِيهَا الْمَاءُ ؟ فَقَالَ : إِلَى
 الْعَائَةِ . قُلْتُ : فَإِذَا نَقَصَ . قَالَ : دُونَ الْعَوْرَةِ . وَلَأَنَّهُ مَاءٌ يَبْلُغُ الْقُلْتَيْنِ ،
 فَأَشَبَّهُ الزَّائِدَ عَلَى عَشْرَةِ أَذْرُعَ ، وَحَدِيثُهُمْ عَامٌّ ، وَحَدِيثُنَا خَاصٌّ ، فَيَجِبُ
 تَخْصِيصُهُ بِهِ ، وَحَدِيثُهُمْ لَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِهِ بِمَا زَادَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي
 ذَكَرُوهُ ، فَيَكُونُ تَخْصِيصُهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلَى مِنْ تَخْصِيصِهِ بِالرَّأْيِ
 وَالتَّحْكُمِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْحَدِّ تَقْدِيرٌ مِنْ غَيْرِ تَوْقِيفٍ ، وَلَا
 يُصَارُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ ، ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَهُمْ خَاصٌّ فِي الْبَوْلِ ، وَهُوَ قَوْلُنَا
 فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ، فَتَقْصُرُ الْحُكْمُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ
 النَّصُّ ، وَهُوَ الْبَوْلُ ؛ لِأَنَّ لَهُ مِنَ التَّأَكُّيدِ وَالِانْتِشَارِ مَا لَيْسَ لغيرِهِ .

يَنْجَسُ . اخْتَارَهَا الشَّرِيفُ ، وَابْنُ الْبَنَّا ، وَالْقَاضِي ، وَقَالَ : اخْتَارَهَا الْخِرَقِيُّ
 وَشَيْوُخُ أَصْحَابِنَا . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : هَذِهِ الرَّوَايَةُ أَظْهَرُ عَنْهُ . قَالَ
 الزَّرْكَشِيُّ : هِيَ أَشْهُرُ الرَّوَايَتَيْنِ عِنْدَ أَحْمَدَ ، اخْتَارَهَا الْأَكْثَرُونَ . قَالَ نَازِمٌ
 « الْمُفْرَدَاتِ » : هِيَ الْأَشْهُرُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : اخْتَارَهَا أَكْثَرُ الْمُتَقَدِّمِينَ .
 قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَالْمُتَوَسِّطِينَ أَيْضًا ؛ كَالْقَاضِي ، وَالشَّرِيفِ ، وَابْنِ الْبَنَّا ، وَابْنِ
 عَبْدِوسٍ ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُصُولِ » . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَلَمْ

١٧ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ بَوْلًا ، أَوْ عَذْرَةً مَائِعَةً ،
ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يَنْجُسُ) وهو كسائر النجاسات ، وهو
اختيار أبي الخطاب ، وابن عقيل ، ومذهب الشافعي ، وأكثر أهل
العلم ؛ لقول رسول الله ﷺ : « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ » .
رواه الإمام أحمد ^(١) . ولأن نجاسة بول الآدمي لا تزيد على نجاسة بول

يَسْتَشْنِي فِي « التَّلْخِصِ » إِلَّا بَوْلَ الْآدَمِيِّ [١٣/١] فقط . وروى صالح عن أحمد
مثله .

تنبيه : مراده بقوله : إِلَّا أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ بَوْلًا . بَوْلُ الْآدَمِيِّ بِلَا رَيْبٍ ، بقريته
ذكر العذرة ، فإنها خاصة بالآدمي . وهو المذهب ، وقطع به الجمهور مصرحين
به ؛ منهم صاحب « المذهب » ، و « المغني » ، و « الشرح » ، و « المحرر » ، و
« البلغة » ، وابن منجي في « شرحه » ، وابن عبيدان ، و « الرعاية الصغرى » ،
و « الفروع » ، وغيرهم . وقدمه في « الفائق » ، و « الرعاية الكبرى » ،
و « ابن تميم » ، وغيرهم . وذكر القاضي أن كل بول نجس حكمه حكم بول
الآدمي . نقله عنه ابن تميم وغيره . وحكاه في « الرعاية » قولاً . وقال في
« الفائق » : قال ابن أبي موسى : أو كل نجاسة . يعني كالبول والغائط ، فأدخل
غيرهما ، وظاهره مشكل .

تنبيه : قطع المصنف هنا بأن تكون العذرة مائعة ، وهو أحد الوجهين . قطع به
الشارح ، وابن منجي في « شرحه لابن عبيدان » ، وابن تميم ، والخرقى ،
و « الكافي » و « الفصول » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « المذهب » ،
و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « النظم » ، و « ناظم المفردات » ،

(١) تقدم صفحة ٩٤ .

الشرح الكبير

الكلب ، وهو لا يُنجسُ القُلَّتَيْنِ ، فهذا أَوَّلَى . وحديثُ النَّهْيِ عن البولِ في الماءِ الدَّائِمِ لا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِهِ بما لا يُمكنُ نَزْحُهُ إجماعاً ، فيكونُ تَخْصِيصُهُ بخبرِ القُلَّتَيْنِ أَوَّلَى مِنْ تَخْصِيصِهِ بالرَّأْيِ والتَّحَكُّمِ ، ولو تعارضا تَرَجَّحَ حديثُ القُلَّتَيْنِ ؛ لِمُوافَقَتِهِ القِيَّاسَ . (. والرَّوَايَةُ الأُخْرَى ، يَنْجُسُ) يُروى نحوُ ذلك عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ، فَرَوَى البَحْلَالُ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، سُئِلَ عن صَبِيٍّ بَالَ في بَيْتٍ ، فَأَمَرَهُمْ بِنَزْحِهَا . وهو قولُ الحسنِ ؛ لما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لا يُولَنُ أَحَدُكُمْ في الماءِ الدَّائِمِ الَّذِي لا يَجْرِي ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وهذا يَتَنَاولُ القليلَ والكثيرَ ، وهو خاصٌّ في البولِ [٨/١] ، فيُجْمَعُ بينه وبينَ حديثِ القُلَّتَيْنِ بِحَمْلِ هذا على البولِ ، وحملِ حديثِ القُلَّتَيْنِ على سائرِ النَّجَاسَاتِ ، والعِدْرَةُ المائِعَةُ في معنى البولِ ؛ لأنَّ أَجْزَاءَهَا تَتَفَرَّقُ في الماءِ وتَنْتَشِرُ ، فَهِيَ في مَعْنَى البولِ ، وَهِيَ أَفَحَشُ مِنْهُ . وقال ابنُ أبي مُوسَى : حُكْمُ الرُّطْبَةِ حُكْمُ المائِعَةِ قِيَّاساً عَلَيْهَا ، والأَوَّلَى التَّفْريْقُ بَيْنَهُمَا ؛ لما ذَكَرْنَا مِنَ المعْنَى .

الإنصاف

و « المَذْهَبُ الأَحْمَدُ » . وَقَدَّمَهُ في « الرَّعَايَةِ الكُبْرَى » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ مائِعَةً أَوْ رَطْبَةً . وهو المذهبُ . جَزَمَ بِهِ في « الإِرْشَادِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، و « الفَائِقِ » ، و « تَجْرِيدِ العِنَايَةِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » . وَقَدَّمَهُ في « الفُرُوعِ » .
فائدة : وكذا الحُكْمُ لو كانت يابسةً وذابَتْ ، على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . نصٌّ عليه . وعنه ، الحُكْمُ كذلك ولو لم تَذُبْ .

(١) تقدم في صفحة ١٠١ .

المقنع إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهُ لِكَثْرَتِهِ ، فَلَا يَنْجُسُ .

الشرح الكبير

١٨ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهُ لِكَثْرَتِهِ ، فَلَا يَنْجُسُ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ ، مِثْلَ الْمَصَانِعِ الَّتِي جُعِلَتْ مَوْرِدًا لِلْحَاجِّ ، بِطَرِيقِ مَكَّةَ ، يَصْدُرُونَ عَنْهَا ، وَلَا يَنْقُذُ مَا فِيهَا ، أَنَّهَا لَا تَنْجُسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْكَثِيرَ ، كَالرَّجْلِ^(١) مِنَ الْبَحْرِ ، وَنَحْوِهِ ، إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ ، فَلَمْ تُغَيَّرْ لَهُ لَوْنًا ، وَلَا طَعْمًا ، وَلَا رِيحًا ، أَنَّهُ بِحَالِهِ يُتَطَهَّرُ مِنْهُ .

الإيضاح

قوله : إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهُ . اِخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي مِقْدَارِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهُ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالْمَصَانِعِ^(٢) الَّتِي بِطَرِيقِ مَكَّةَ . صَرَّحَ بِهِ الْخَرْقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » : وَلَمْ أَجِدْ عَنْ إِمَامِنَا وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا تَحْدِيدَ مَا لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِمَصَانِعِ مَكَّةَ . وَقَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : مَا لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهُ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ . قَالَ : وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا يُقَدِّرُونَهُ بِبُيْرٍ بُضَاعَةً^(٣) . وَقَدَّرَهُ سَائِرُ الْأَصْحَابِ بِالْمَصَانِعِ الْكِبَارِ ، كَالَّتِي بِطَرِيقِ مَكَّةَ . وَجَزَمَ فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، بِأَنَّهُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهُ عُرْفًا . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ : كَمَصَانِعِ طَرِيقِ مَكَّةَ .
فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَوْ تَغَيَّرَ بَعْضُ الْكَثِيرِ بِنَجَاسَةٍ ، فَبَاقِيهِ طَهُورٌ ، إِنْ كَانَ كَثِيرًا .

(١) الرجل من البحر : خليجه .

(٢) المصانع ، أحواض يجمع فيها ماء المطر . القاموس (ص ن ع) .

(٣) هي بئر معروفة بالمدينة . النهاية في غريب الحديث ١٣٤/١ . (ب ض ع) .

فصل : ولا فرق بين قليل البول وكثيره ، قال مُهَنَّأ^(١) : سألتُ أحمدَ عن بئرٍ غزيرةٍ ، وقعت فيها خرقةٌ أصابها بولٌ . قال : تُنَزَّحُ ؛ لأنَّ النجاساتِ لا فرق بين قليلها وكثيرها ، كذلك البولُ .

فصل : إذا كانت بئرُ الماءِ مُلاصقةً لبئرٍ فيها بولٌ ، أو غيره من النجاساتِ ، وشكَّ في وُصُولِهِ إلى الماءِ ، فالماءُ طاهرٌ بالأصل . وإن أحبَّ عِلْمَ حقيقة ذلك ، فليطرحْ في البئرِ النجاسةَ نَفْطًا ، فإن وجد رائحته في الماءِ عِلْمٌ وُصُولُهُ إليه ، وإلا فلا ، وإن وجدته مُتَغَيِّرًا تَغْيِيرًا يَصْلُحُ أن يكونَ منها ، ولم يعلم له سببًا آخرَ فهو نَجِسٌ ؛ لأنَّ المُلاصقةَ سببٌ ، فيُحالُ الحُكْمُ عليه ، والأصلُ عَدَمُ ما سِوَاهُ . ولو وجد ماءً مُتَغَيِّرًا في غير هذه الصُّورةِ ، ولم يعلم سببَ تَغْيِيرِهِ ، فهو طاهرٌ وإن غلبَ على ظَنِّهِ نجاستُهُ ؛ لأنَّ الأصلَ الطهارةُ . وإن وقعت في الماءِ نجاسةٌ ، فوجدته مُتَغَيِّرًا تَغْيِيرًا يَصْلُحُ أن يكونَ منها ، فهو نَجِسٌ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُهُ منها ، والأصلُ عَدَمُ ما سِوَاهُ ، فيُحالُ الحُكْمُ عليه ، وإن كان التَّغْيِيرُ لا يَصْلُحُ أن يكونَ منها ؛ لكثرةِ الماءِ وقِلَّتِها ، أو لِمُخَالَفَتِهِ لَوْنِها ، أو طَعْمِها ، فهو طاهرٌ ؛ لأنَّ النجاسةَ لا تَصْلُحُ أن تكونَ سببًا هاهنا ، أشبه ما لو لم يقع فيه شيءٌ .

على الصَّحِيحِ من المذهبِ . جَزَمَ به في « المُسْتَوْعِبِ » . وقَدَّمَهُ في الإنصافِ « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » ، و « المغني » ، و « الشرح » ، ونَصَرَاهُ . وصَحَّحَهُ في « الحاوي الكبير » ، و « ابن عُيَيْدَانَ » ، وابنُ نَصْرِ اللَّهِ في

(١) أبو عبد الله مهنا بن يحيى الشامي السلمي ، من كبار أصحاب الإمام أحمد ، روى عنه من المسائل ما فخر به ، وكتب عنه عبد الله بن أحمد مسائل كثيرة ، بضعة عشرين جزءا ، من رجال القرن الثالث . طبقات الحنابلة ١ / ٣٤٥ - ٣٨١ .

فصل : فإن توضأ من الماء القليل وصلى ، ثم وجد فيه نجاسة ، أو توضأ من ماء كثير ، ثم وجدته متغيراً بنجاسة ، و^(١) شك هل كان قبل وضوئه ، أو بعده ، فالأصل صحة طهارته وصلاته ، وإن علم أن ذلك قبل وضوئه بأمارة ، أعاد ، وإن علم أن النجاسة قبل وضوئه ، ولم يعلم أكان دون القلتين ، أو كان قلتين فنقص بالاستعمال ، أعاد ؛ لأن الأصل نقص الماء .

فصل : إذا وقعت في الماء نجاسة ، فغيرت بعضه ، فالمتغير نجس ، وما لم يتغير إن بلغ قلتين ، [٨/١ ظ] فهو طاهر ، وإلا فهو نجس ؛ لأن الماء اليسير ينجس بمجرد الملاقاة ؛ لما ذكرنا . وقال ابن عقيل ، وبعض الشافعية : يكون نجساً وإن كثر ، كما لو كان يسيراً ، ولأن المتغير نجس ، فينجس ما يلاقيه ، وما يلاقي ما يلاقيه ، حتى ينجس جميعه ، فإن اضطرب فزال تغيره ، طهر لزوال علّة النجاسة ، وهى التغير . ولنا ، قول

« حواشيه » . وقال ابن عقيل : الجميع نجس . وقدمه ابن رزين في « شرحه » . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تميم » . وقيل : الباقي طهور ، وإن قل . ذكره في « الرعاية » . قلت : اختاره القاضى . ذكره في « المستوعب » . ولو كان التغير بطاهر ، فما لم يتغير طهور ، وجهها واحداً . والمتغير طاهر ، فإن زال فطهور . الثانية ، يجوز ويصح استعمال الماء الطهور في كل شيء ، ويجوز استعمال الطاهر من الماء والمائع في كل شيء ، لكن لا يصح استعماله في رفع الأحداث وإزالة الأنجاس ، ولا في طهارة مندوبة . قال في « الرعاية » : على المذهب . قال ابن تميم : ينتفع به في غير التطهير . وقال القاضى : غسل النجاسة بالمائع والماء

(١) سقط من : « م » .

الشرح الكبير

النبي ﷺ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ » ^(١) . وَغَيْرُ الْمُتَغَيَّرِ كَثِيرٌ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهُ ^(٢) مَاءٌ كَثِيرٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِالنَّجَاسَةِ الْوَاقِعَةِ فِيهِ ، فَلَمْ يُنَجِّسْ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْيَسِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْمُلَاصِقَ لِلْمُتَغَيَّرِ يُنَجِّسُ . مَمْنُوعٌ ، كَالْمُلَاصِقِ لِلنَّجَاسَةِ الْجَامِدَةِ ، وَعَلَى قَوْلِهِمْ يَنْبَغِي أَنْ يُنَجِّسَ الْبَحْرُ إِذَا تَغَيَّرَ جَانِبُهُ ، وَالْمَاءُ الْجَارِي ، وَلَا قَائِلَ بِهِ .

فصل : قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : مَنْ ضَرَبَ حَيَوَانًا مَأْكُولًا ، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ ؛ هَلْ مَاتَ مِنَ الْجِرَاحَةِ ، أَوْ بِالْمَاءِ ، فَلِأَنَّ الْمَاءَ عَلَى أَصْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ ، وَالْحَيَوَانُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْحَظَرِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْجِرَاحَةُ مُوجِبَةً ، فَيَكُونُ الْحَيَوَانُ أَيْضًا مُبَاحًا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَوْتُهُ بِالْجَرَحِ ، وَالْمَاءُ طَاهِرٌ ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِيهِ دَمٌ .

الْمُسْتَعْمَلِ مُبَاحٌ ، وَإِنْ لَمْ يَطْهَرْ بِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِيمَا إِذَا غَمَسَ يَدَهُ ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ : يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي شَرْبٍ وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . صَحَّحَهُ الْأَرْجِيُّ ؛ لِلْأَمْرِ بِإِرَاقَتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ . انْتَهَى . وَالنَّجَسُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بِحَالٍ ، إِلَّا لِلضَّرُورَةِ دَفْعَ لُقْمَةٍ غُصَّ بِهَا ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ طَهْوَرٌ وَلَا طَاهِرٌ ، أَوْ لَعَطَشٍ مَعْصُومٍ آدَمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ ، سَوَاءً كَانَتْ تَوْكُلُ أَوَّلًا ، وَلَكِنْ لَا تُحْلَبُ قَرِيبًا ، أَوْ لَطْفٍ حَرِيقٍ مُتَلِفٍ . وَيَجُوزُ بُلُّ التُّرَابِ بِهِ وَجَعْلُهُ طِينًا يُطَيَّنُ بِهِ مَا لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَحَرَّمَ الْحُلَوَانِيُّ اسْتِعْمَالَهُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ، أَنَّ سَقْيَهُ لِلْبَهَائِمِ كَالطَّعَامِ النَّجَسِ . وَقَالَ

(١) تقدم صفحة ٩٤ .

(٢) في م : « لكنه » .

فصل : إذا كان الماء قُلَّتَيْنِ ، وفيه نجاسة ، فعَرَفَ منه بِإِنَاءٍ ، فالذى فى الإناء طاهرٌ ، والباقى نَجِسٌ إن قلنا : القُلَّتَانِ تحديداً . لأنه ماءٌ يسيرٌ ، فيه نجاسةٌ ، وإن قلنا بالتقريب ، لم يَنَجُسْ ، إلا أن يكون الإناء كبيراً يُخْرِجُهُ عن التقريب . وإن ارتفعتِ النجاسةُ فى الدلو ، فالماء الذى فى الإناء نَجِسٌ ، والباقى طاهرٌ . ذكرها ابن عَقِيل .

فصل : وإذا اجتمع ماءٌ نَجِسٌ إلى ماءٍ نجسٍ ، ولم يَلُغِ القُلَّتَيْنِ ، فالجميعُ نَجِسٌ ، وإن بَلَغَ القُلَّتَيْنِ ، فكذلك ؛ لأنه كان نَجِسًا قبل الاتصال ، والأصل بقاء النجاسة . ولأن اجتماع النَجَسِ إلى النجس لا يؤلِّد بينهما طاهرًا ، كما فى سائر المواضع . ويتَخَرَّجُ أن يطهر إذا بَلَغَ قُلَّتَيْنِ ، وزالَ تَغَيُّرُهُ ، وهو مذهبُ الشافعى ؛ لزوالِ عِلَّةِ التَّنَجِّيسِ . والعَدِيران إذا كانت بينهما ساقيةٌ فيها ماءٌ مُتَّصِلٌ بهما ، فهما كالغدير الواحد ، قلَّ الماءُ أو كَثُرَ ، فمتى تَنَجَّسَ أحدهما ، ولم يَلُغَا القُلَّتَيْنِ «تَنَجَّسَ الآخَرُ ، وإن بَلَغَا القُلَّتَيْنِ» ، لم يَتَنَجَّسْ واحدٌ منهما ، إلا أن يَتَغَيَّرَ بالنجاسة ، كما قلنا فى الواحد .

الإصناف الأَرْجَى فى « نهائيه » : لا يجوزُ قُرْبَانُهُ بِحَالٍ ، بل يُراقُ . وقاله القاضى فى « التعليق » فى المُتَغَيَّرِ وأنه فى حُكْمِ عَيْنِ نَجِسَةٍ ، بخلاف قليل نجسٍ لم يَتَغَيَّرِ . الثالثة ، قال فى « الفروع » : وظاهرُ كلامهم ، أن نجاسةَ الماءِ عَيْنِيَّةٌ . قلت : وفيه بعدٌ ، وهو كالصريح فى كلام أبى بكرٍ فى « التنبيه » ، وقد تقدَّم أن النجاسة لا يمكن تطهيرها ، وهذا يمكنُ تطهيره ، فظاهرُ كلامهم إذن ، أنها حُكْمِيَّةٌ ، وهو الصواب . قال الشيخُ ثَقْيُ الدِّينِ فى « شَرْحِ الْمُعْمَدَةِ » : ليست نجاسته عَيْنِيَّةٌ ؛

وَإِذَا انْضَمَّ إِلَى الْمَاءِ النَّجِسِ مَاءٌ طَاهِرٌ كَثِيرٌ طَهَّرَهُ ، إِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ الْمَقْعُ
تَغْيِيرٌ . وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ النَّجِسُ كَثِيرًا ، فَزَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِنَزْحِ ،
بَقِيَ بَعْدَهُ كَثِيرٌ ، طَهَّرَ ،
.....

الشرح الكبير

١٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا انْضَمَّ إِلَى الْمَاءِ النَّجِسِ مَاءٌ طَاهِرٌ كَثِيرٌ ،
طَهَّرَهُ إِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ تَغْيِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ النَّجِسُ كَثِيرًا ، فَزَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ ،
أَوْ بِنَزْحِ بَقِيَ بَعْدَهُ كَثِيرٌ ، طَهَّرَ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ تَطْهِيرَ الْمَاءِ النَّجِسِ يَنْقَسِمُ
ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ النَّجِسُ [٩/١ و] دُونَ الْقُلْتَيْنِ ،
فَتَطْهِيرُهُ بِالْمُكَاثَرَةِ بِقُلْتَيْنِ طَاهِرَتَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَنْبَعُ فِيهِ ، أَوْ يُصَبَّ فِيهِ ، أَوْ

لَأَنَّهُ يُطَهَّرُ غَيْرَهُ ، فَنَفْسُهُ أَوْلَى ، وَأَنَّهُ كَالثُّوبِ النَّجِسِ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ فِي
كُتُبِ الْخِلَافِ أَنَّ نَجَاسَتَهُ [١٣/١ ط] مُجَاوِرَةٌ سَرِيعَةٌ لِإِزَالَةِ لَا عَيْنِيَّةٍ ، وَلِهَذَا
يَجُوزُ بَيْنُهُ . وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ ، أَنَّ نَجَاسَةَ الْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ بِالنَّجَاسَةِ نَجَاسَةٌ
مُجَاوِرَةٌ . ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي « الْفُرُوعِ » فِي بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ .
قَوْلُهُ : وَإِذَا انْضَمَّ إِلَى الْمَاءِ النَّجِسِ مَاءٌ طَاهِرٌ كَثِيرٌ ، طَهَّرَهُ إِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ تَغْيِيرٌ .
وَهَذَا بِلَا نَزَاعٍ إِذَا كَانَ الْمُتَنَجِّسُ بِغَيْرِ الْبَوْلِ وَالْعَذَرَةِ ، إِلَّا مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ عَلَى مَا يَأْتِي
قَرِيبًا ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُتَنَجِّسُ بِأَحَدِهِمَا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَقُلْنَا : إِنَّهُمَا لَيْسَا كَسَائِرِ
النَّجَاسَاتِ . فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِإِضَافَةٍ مَا لَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ . قَطَعَ
بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،
وغيرهم . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَغيرهم . وَقِيلَ : يَطْهَرُ إِذَا بَلَغَ
الْجُمُوعُ مَا لَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَقِيلَ : يَطْهَرُ بِإِضَافَةِ قُلْتَيْنِ
طَهُورَتَيْنِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي
فِي مَوْضِعٍ ^(١) . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيهِ » : إِذَا انْتَمَاعَتِ النَّجَاسَةُ فِي الْمَاءِ ، فَهُوَ نَجِسٌ لَا

(١) فِي : ش زِيَادَةٌ : « قَالَ شَيْخُنَا فِي حَوَاشِي « الْفُرُوعِ » : الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ .

يَجْرَى إِلَيْهَا مِنْ سَاقِيَةٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَيَزُولُ بِهِمَا تَغْيِرُهُ إِنْ كَانَ مُتَغَيِّرًا
فَيَطْهَرُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَغَيِّرًا طَهَّرَ بِمُجَرَّدِ الْمُكَاثَرَةِ ؛ لِأَنَّ الْقُلْتَيْنِ تَذْفَعُ
النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهَا وَعَمَّا اتَّصَلَ بِهَا ، وَلَا تَنْجُسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهَا
النَّجَاسَةُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ وَارِدَةً ، وَمِنْ ضَرُورَةِ الْحُكْمِ بِطَهَارَتِهِمَا ،
طَهَارَةُ مَا اخْتَلَطَ بِهِمَا . الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ قُلْتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَغَيِّرًا

يَطْهَرُ وَلَا يُطْهَرُ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِنَفْسِهِ إِذَا
كَانَ دُونَ الْقُلْتَيْنِ .

فَائِدَةٌ : الْإِفَاضَةُ صَبُّ الْمَاءِ عَلَى حَسَبِ الْإِمْكَانِ عُرْفًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ
الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ « الْمَغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ،
وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،
وَغَيْرِهِمَا . وَقَدَّمَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَغَيْرِهِمَا . وَاعْتَبَرَ
الْأَرْجَى وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » الْإِتِّصَالَ فِي صَبِّهِ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ النَّجَسُ كَثِيرًا ، فَزَالَ تَغْيِرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَزْحِ بَقِيٍّ بَعْدَهُ
كَثِيرٍ ، طَهَّرَ . إِذَا كَانَ الْمَاءُ الْمُتَنَجِّسُ كَثِيرًا ؛ فَتَارَةً يَكُونُ مُتَنَجِّسًا بِبَوْلِ الْآدَمِيِّ أَوْ
عَذْرَتِهِ ، وَتَارَةً يَكُونُ بغيرِهِمَا ، فَإِنْ كَانَ بِأَحَدِهِمَا فَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يُطَهِّرُهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ
مُتَغَيِّرٍ ، وَإِنْ كَانَ مُتَغَيِّرًا بِأَحَدِهِمَا ؛ فَتَارَةً يَكُونُ مِمَّا لَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ ، وَتَارَةً يَكُونُ مِمَّا
يُمْكِنُ نَزْحُهُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُمَكِّنُ نَزْحَهُ ، فَتَطْهِيرُهُ بِإِضَافَةٍ مَا لَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ إِلَيْهِ ،
أَوْ بِنَزْحِ بَقِيٍّ بَعْدَهُ مَا لَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ عُيَيْنَانَ وَغَيْرُهُ . فَإِنْ أَضْيِفَ إِلَيْهِ
مَا يُمْكِنُ نَزْحُهُ لَمْ يُطَهَّرْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُطَهَّرُ . وَأُطْلِقَهُمَا
فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . فَإِنْ زَالَ تَغْيِرُهُ بِمُكْنِهِ طَهَّرَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .
جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَا
يُطَهَّرُ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُمَكِّنُ نَزْحَهُ ، فَتَطْهِيرُهُ بِإِضَافَةٍ مَا لَا

بالنجاسة ، فتطهيره بالمكاثرة المذكورة ، وإن كان متغيراً بها فتطهيره بالمكاثرة المذكورة إذا أزال التغير ، وبزوال تغيره بنفسه ؛ لأنَّ علَّة التنجيس زالت ، وهى التغير ، أشبه الخمرة إذا انقلبت بنفسها حلاً . وقال ابن عقيل : يحتمل أن لا يطهر إذا زال تغيره بنفسه ، بناءً على أن النجاسة لا تطهر بالاستحالة . القسم الثالث ، الزائد على القلتين ، فإن

يمكن نثره عرفاً ، كمصانع مكة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : كثير بضاعة . وإن زال تغيره بطهور يمكن نثره فلم يمكن نثره^(١) ، لم يطهر ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يطهر . وإن كان متنجساً بنجاسة غير البول والعذرة ، فالصحيح من المذهب أنه يطهر بزوال تغيره بنفسه . وقطع به جمهور الأصحاب ؛ منهم صاحب « الهداية » ، و « المذهب » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « الكافي » ، و « المحرر » ، و « الوجيز » ، و « النظم » ، و « الفائق » ، وغيرهم . قال فى « الفروع » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » : ويطهر الكثير النجس بزوال تغيره بنفسه على الأصح . وقال ابن تميم : أظهرهما يطهر . وقال ابن عبيدان : الأولى يطهر . وقدمه فى « الشرح » وغيره . وقال ابن عقيل : هل المكث يكون طريقاً إلى التطهير ؟ على وجهين . وصح أنه يكون طريقاً إليه . وعنه ، لا يطهر بمكثه بحال . قال ابن عقيل : يحتمل أن لا يطهر إذا زال تغيره بنفسه ، بناءً على أن النجاسة لا تطهر بالاستحالة . وأطلقهما فى « التلخيص » ، و « البلغة » .

تبيينان ؛ أحدهما ، قوله : طهر . يعنى صار طهوراً . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وقال فى « الرعاية الكبرى » : ما طهر من الماء بالمكاثرة أو بمكثه

(١) فى الأصل : « نرحهما » .

كان غير متغيّر فتطهيره بالمكاثرة لا غير ، وإن كان متغيّراً ، فتطهيره بما ذكرنا من الأمرين ، وبأمرٍ ثالثٍ ، وهو أن يُنَزَّحَ منه حتى يزول التغيّر ، ويَقْبَى بعد النَّزْحِ قُلَّتَانِ ، فَإِنْ نَقَصَ عن القُلَّتَيْنِ قبل زوالِ تغيّره ، ثم زال تغيّره ، لم يَطْهَرْ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ التَّنْجِيسِ في «مَا دُونَ الْقُلَّتَيْنِ» مُجَرَّدُ مِلَاقَةِ النِّجَاسَةِ ، فلم تَزُلْ العِلَّةُ بزوالِ التَّغْيِيرِ ، ولا يُعْتَبَرُ في المُكَاثَرَةِ صَبُّ الْمَاءِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ ، لَكِنْ يُوصِلُهُ عَلَى حَسَبِ الْإِمْكَانِ فِي الْمُتَابَعَةِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

طَهُورٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ طَاهِرٌ ؛ لِزَوَالِ النِّجَاسَةِ بِهِ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : أَوْ يَنْزَحْ يَنْقَى بَعْدَهُ كَثِيرٌ . أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ بَعْدَهُ قَلِيلٌ ، أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَقِيلَ : يَطْهَرُ . قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : قُلْتُ : تَطْهِيرُ الْمَاءِ بِالنَّزْحِ لَا يَزِيدُ عَلَى تَحْوِيلِهِ ؛ لِأَنَّ التَّنْقِيسَ وَالتَّقْلِيلَ يُنَافِي مَا اعْتَبَرَهُ الشَّرْعُ فِي دَفْعِ النِّجَاسَةِ مِنَ الْكَثْرَةِ ، وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حُرِّكَ فزال تغيّره ، طَهَّرَ لو كان به قائلٌ ، لَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا زال التَّغْيِيرُ بِمَاءٍ يَسِيرٍ ، أَوْ غَيْرِهِ مِنْ تَرَابٍ وَنَحْوِهِ ، طَهَّرَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ؛ لِاتِّصَافِهِ بِأَصْلِ التَّطْهِيرِ . انْتَهَى .

فَانْدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْمَاءُ الْمَنْزُوحُ طَهُورٌ ، مَا لَمْ تَكُنْ عَيْنُ النِّجَاسَةِ فِيهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : طَاهِرٌ ؛ لِزَوَالِ النِّجَاسَةِ بِهِ . الثَّانِيَةُ ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَفِي غَسْلِ جَوَانِبِ بَيْتٍ نَزَحَتْ وَأَرْضُهَا ، رِوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«شَرْحِ ابْنِ عُيَيْنَانَ» ، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجِبُ [١/١٤] غَسْلُ ذَلِكَ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» : هَذَا الصَّحِيحُ ، دَفْعًا لِلحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ . وَصَحَّحَهُ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» . وَالثَّانِيَةُ ، يَجِبُ غَسْلُ ذَلِكَ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» ،

وَإِنْ كُوْثِرَ بِمَاءٍ يَسِيرٍ ، أَوْ بَغِيرِ الْمَاءِ ، فَازَالَ التَّغْيِيرَ ، لَمْ يَطْهَرْ ، ^{المقنع} وَيَتَخَرَّجُ أَنَّهُ يَطْهَرُ .

الشرح الكبير

٢٠ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ كُوْثِرَ بِمَاءٍ يَسِيرٍ ، أَوْ بَغِيرِ الْمَاءِ كَالثَّرَابِ وَنَحْوِهِ ، فَازَالَ التَّغْيِيرَ ، لَمْ يَطْهَرْ) فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَدْفَعُ النِّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ ، فَعِنِ غَيْرِهِ أَوْلَى . وَالثَّانِي ، يَطْهَرُ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ النِّجَاسَةِ زَالَتْ ، وَهُوَ التَّغْيِيرُ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ . وَلِأَنَّ الْمَاءَ الْيَسِيرَ إِذَا لَمْ يُؤَثِّرْ فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ ، وَيَحْتَمِلُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْمُكَاثَرَةِ بِالْمَاءِ الْيَسِيرِ وَغَيْرِهِ ، فَإِذَا كُوْثِرَ بِالْمَاءِ الْيَسِيرِ طَهَّرَ ؛ لَمَا ذَكَّرْنَا ، وَإِذَا كُوْثِرَ بِالثَّرَابِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَطْهَرْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رُبَّمَا سَتَرَ التَّغْيِيرَ الْحَادِثَ مِنَ النِّجَاسَةِ ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ قَدْ زَالَ ، وَلَمْ يُزَلْ .

و « الْحَاوِثَيْنِ » : وَيَجِبُ غَسْلُ الْبِرِّ النَّجِسَةِ الضَّيِّقَةِ وَجَوَانِبِهَا وَحِيطَانِهَا . وَعَنْهُ ، ^{الإنصاف} وَالْوَاسِعَةِ أَيْضًا . انْتَهَى . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ الْكَبِيرِ » : الرَّوَايَتَانِ فِي الْبِرِّ الْوَاسِعَةِ وَالضَّيِّقَةِ يَجِبُ غَسْلُهَا ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .
قَوْلُهُ : وَإِنْ كُوْثِرَ بِمَاءٍ يَسِيرٍ أَوْ بَغِيرِ الْمَاءِ ، فَإِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ ، لَمْ يَطْهَرْ . اعْلَمْ أَنَّ الْمَاءَ الْمُتَنَجِّسَ ، تَارَةً يَكُونُ كَثِيرًا ، وَتَارَةً يَكُونُ يَسِيرًا ؛ فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا وَكُوْثِرَ بِمَاءٍ يَسِيرٍ أَوْ بَغِيرِ الْمَاءِ ، لَمْ يَطْهَرْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْإِعْنَايَةِ » ، وَ « إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَنَصَرَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُمَا . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : لَمْ يَطْهَرْ فِي أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنَّ

فصل : فأما الماء الذي يقع فيه بول الآدمي ، إذا قلنا بنجاسته ، فلا يطهر بالمكاثرة بقلتين ؛ لأن القلتين بالنسبة إلى البول ، كما دونهما بالنسبة إلى غيره ، لكن يطهر بأحد ثلاثة أشياء ؛ أحدها ^(١) المكاثرة بما لا يمكن نزعها . الثاني ، أن ينزح منه حتى يزول تغيره ، ويبقى ما لا يمكن نزعها . الثالث ، أن يزول تغيره بنفسه إن كان كذلك [٩/١ ظ] . ذكره ابن عقيل .

فصل : فأما غير الماء من المائعات إذا وقعت فيه نجاسة ، ففيه ثلاث روايات : إحداهن ، أنه يتنجس وإن كثر ، وهو الصحيح ، إن شاء الله ؛ لأن النبي ﷺ سئل عن الفأرة تموت في السمن ، فقال : « إن كان جامدا فآلقوها وما حولها ، وإن كان مائعا فلا تقرّبوه » . رواه الإمام أحمد ^(٢) .

يطهر . وهو وجه لبعض الأصحاب ، حكاه في « المغني » ، و « الشرح » ، و « ابن تيم » . وجزم به في « المستوعب » ، وغيره . واختاره في « مجمع البحرين » . وعلله في « المستوعب » بأنه لو زال بطول المكث طهر ، فأولى أن يطهر ^(٣) إذا كان يطهر ^(٤) بمخالطته لما دون القلتين . قال في « النكت » : فخالف في هذه الصورة أكثر الأصحاب . وأطلق الوجهين في « المغني » ، و « الشرح » . وقيل : يطهر بالمكاثرة بالماء اليسير دون غيره . وهو الصواب . وأطلق في « الإيضاح » روايتين في التراب . وإن كان الماء المتنجس دون القلتين ،

(١) سقط من : « م » .

(٢) في : المسند ٢/٢٣٣ ، ٢٦٥ ، ٤٩٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الفأرة تقع في السمن ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢/٣٢٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣٠٣/٧ . والنسائي ، في : باب الفأرة تقع في السمن ، من كتاب الفرع والعترة . المجتبى ١٥٧/٧ .

(٣ - ٣) زيادة من : « ش » .

وَنَهَى عَنْهُ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ . وَلَأَنَّهَا لَا تُطَهَّرُ غَيْرَهَا ، فَلَا تُدْفَعُ النَجَاسَةُ عَنْ نَفْسِهَا كَالْيَسِيرِ . وَالثَّانِيَةِ ، أَنَّهَا كَالْمَاءِ ، لَا يَنْجُسُ مِنْهَا مَا بَلَغَ قُلْتَيْنِ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ، قِيَاسًا عَلَى الْمَاءِ ، قَالَ حَرْبٌ^(١) : سَأَلْتُ أَحْمَدَ ، قُلْتُ : كَلْبٌ وَلَغٌ فِي سَمْنٍ وَزَيْتٍ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ فِي آنِيَةٍ كَبِيرَةٍ ، مِثْلَ حُبٍّ^(٢) أَوْ نَحْوِهِ ، رَجَوْتُ أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ ، يُؤْكَلُ ، وَإِنْ كَانَ فِي آنِيَةٍ صَغِيرَةٍ فَلَا يُعْجِبُنِي . وَالثَّلَاثَةَ ، أَنَّ مَا أَصْلُهُ الْمَاءُ ، كَالْحَلِّ التَّمْرِ يَدْفَعُ النَجَاسَةَ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ الْمَاءُ ، وَمَا لَا فَلَا .

فصل : وَإِذَا قُلْنَا : إِنَّ غَيْرَ الْمَاءِ مِنَ الْمَائِعَاتِ ، كَالْحَلِّ وَنَحْوِهِ يُزِيلُ النَجَاسَةَ ، أَتَبْنَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْهُ لَا يَنْجُسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ، لَكُونَ حُكْمُهُ فِي دَفْعِ النَجَاسَةِ حُكْمَ الْمَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأُضِيفَ إِلَيْهِ مَاءٌ طَهُورٌ دُونَ الْقُلْتَيْنِ ، وَبَلَغَ الْجَمْعُ قُلْتَيْنِ ، فَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، الْإِنْصَافِ ، مِمَّنْ خَرَجَ فِي الصُّورَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، جَزَمَ هُنَا بَعْدَ التَّطْهِيرِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَحَكَى بَعْضُهُمْ وَجْهًا هُنَا ، وَبَعْضُهُمْ تَخْرِيجًا ، أَنَّهُ يَطْهَرُ إِنْ حَاقَا ، وَجَعَلَا لِلْكَثِيرِ بِالْأَنْضِمَامِ كَالْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِ أَنْضِمَامٍ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ تَخْرِيجِ « الْمُحَرَّرِ » . فَعَلَى هَذَا خَرَجَ بَعْضُهُمْ طَهَارَةَ قُلَّةٍ نَجَسَتْ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى قُلَّةٍ نَجَسَتْ ، وَزَالَ التَّغْيِيرُ وَلَمْ يُكْمَلْ بَيُّوْلٌ أَوْ نَجَاسَةٌ أُخْرَى . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفَرَّقَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بَيْنَهَا . وَنَصَّ أَحْمَدُ : لَا يَطْهَرُ . وَخَرَجَ فِي « الْكَافِي » طَهَارَةَ قُلَّةٍ نَجَسَتْ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مِثْلِهَا ، قَالَ : لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْقَلِيلِ

(١) أَبُو مُحَمَّدٍ حَرْبٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ خَلْفِ الْخَنْظَلِيِّ الْكِرْمَانِي ، رَجُلٌ جَلِيلٌ ، كَانَ يَكْتُبُ بِخَطِّهِ مَسَائِلَ سَمِعَهَا مِنْ

الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الْقُرُونِ الثَّلَاثِ . طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ ١/١٤٥ ، ١٤٦ .

(٢) الْحُبُّ : الْجَرَّةُ أَوْ الضَّخْمَةُ مِنْهَا .

فصل : فأما الماء المُستعمل في رَفْعِ الحدث ، وما كان طاهراً غير مُطَهَّرٍ ، ففيه احتمالان ؛ أحدهما ، أَنَّهُ يَذْفَعُ النجاسةَ عن نفسه إذا كَثُرَ ؛ لحديثِ القُلْتَيْنِ . والثاني ، أَنَّهُ يَنْجُسُ ؛ لأنَّهُ لا يَطْهَرُ ، أَشْبَهَ الحَلَّ .

فصل : ولا فَرْقَ بين يسيرِ النجاسةِ وكثيرِها ، ما أَدْرَكَه الطَّرْفُ وما لم يُدْرِكْهُ ، إِلَّا أَنَّ ما يُعْفَى عن يسيره كالدم ، حُكِمَ الماءِ الذي يَتَنَجَّسُ به حَكْمُهُ في العَفْوِ عن يسيره . وكذلك كُلُّ نجاسةٍ نَجَسَتْ الماءَ ، حَكْمُهُ حَكْمُهَا ؛ لأنَّ نجاسةَ الماءِ ناشئةٌ عن نجاسةِ الواقعِ ، وَفَرَعٌ عليها ، والْفَرْعُ يَثْبُتُ له حَكْمُ أَصْلِهِ . وَرَوَى عن الشافعي أَنَّ ما لا يُدْرِكْهُ الطَّرْفُ مِنَ النجاسةِ مَعْفُوٌّ عنه ؛ لِلْمَشَقَّةِ اللاحقةِ به . وَنَصَّ في موضعٍ أَنَّ الدُّبَابَ إِذَا وَقَعَ على خِلاءٍ رقيقٍ ، أو بَوْلٍ ، ثم وقع على الثَّوبِ ، غُسِلَ مَوْضِعُهُ ، وَنجاسةُ الدُّبَابِ مما لا يُدْرِكُها الطَّرْفُ . وَلَنَا ، أَنَّ دَلِيلَ التَّنَجِّيسِ لا يَفْرُقُ بين قليلِ النجاسةِ وكثيرِها ، ولا بين ما يُدْرِكْهُ الطرفُ وما لا يدركُهُ ، فَالتَّفْرِيقُ تَحَكُّمٌ ، وما ذكروه مِنَ الْمَشَقَّةِ مَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَحْكُمُ بالنجاسةِ إِذَا عَلِمْنَا وَصُولَهَا ، ومع العلمِ لا يَفْتَرِقُ القليلُ والكثيرُ في المشقة ، ثم إِنَّ الْمَشَقَّةَ بِمُجَرِّدِهَا حَكْمَةٌ لا يَجُوزُ تَعَلُّقُ الحُكْمِ بِهَا بِمُجَرِّدِهَا ، وَجَعَلُ ما لا يدركُهُ الطَّرْفُ ضابطاً لها إِنَّمَا يَصِحُّ بِالتَّوْقِيفِ ، أو باعتبارِ الشَّرْعِ له في مَوْضِعٍ ، ولم يُوجَدْ واحدٌ منهما .

المُطَهَّرُ إِذَا أَضِيفَ إِلَى كَثِيرٍ نَجَسَ . قال في « التُّكْتُ » : وكلامُهُ في « الكافي » فيه نظر .

تبيين ؛ أَحَدُهُما ، يَخْرُجُ الْمُصَنَّفُ وَغَيْرُهُ مِنْ مَسْأَلَةِ زَوَالِ التَّغْيِيرِ بِنَفْسِهِ . قاله الشَّارِحُ ، وابنُ عُيَيْنَانَ ، وابنُ مُنْجَى في « شَرْحِهِ » ، وَالْمُصَنَّفُ في « الكافي » ،

وَالْكَثِيرُ مَا بَلَغَ قُلْتَيْنِ ، وَالْيَسِيرُ مَا [١٣] دُونَهُمَا ، المقنع

الشرح الكبير

٢١ - مسألة ؛ قال : (والكثير ما بَلَغَ قُلْتَيْنِ ، واليسير ما دُونَهُمَا)
القُلَّةُ : الجَرَّةُ ، سُمِّيَتْ قُلَّةً لَأَنَّهَا ثَقُلَ بِالْأَيْدَى ، والمراد ههنا بالقُلَّةِ قِلَالُ
[١٠/١] هَجَرَ^(١) ؛ لما يَأْتِي ، وإنما جعلنا القُلَّتَيْنِ حدًّا للكثير ؛ لأنَّ حديثَ

وغيرهم . الثاني ، قوله : أو بغير الماء . مراده غير المُسَكَّر وما لَهُ رائحةٌ تُعْطَى الإِنصاف
رائحةُ النَّجَاسَةِ ، كالزَّعْفَرَانِ ونحوه . قاله الأصحاب .

فوائد ؛ إحداها ، لو اجتمعَ مِنْ نَجَسٍ وطاهرٍ وطهورٍ قُلْتَانِ بلا تَغْيِيرٍ ، فكلُّهُ
نَجَسٌ ، على الصَّحِيحِ مِنْ المذهبِ . وقيل : طاهرٌ . وقيل : طهورٌ . وهو
الصَّوَابُ . الثانيةُ ، إذا لاقَتِ النجاسةُ مائِعًا غيرَ الماءِ تَنَجَّسَ ، قليلًا كان أو كثيرًا ،
على الصَّحِيحِ مِنْ المذهبِ . وعليه الأصحابُ . ونقله الجماعةُ . وعنه ، حُكْمُهُ
حُكْمُ الماءِ . اختاره الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وعنه ، حُكْمُهُ حُكْمُ الماءِ بِشَرْطِ كَوْنِ الماءِ
أَصْلًا لَهُ ، كالحَلِّ التَّمْرِ ونحوه ؛ لأنَّ الغالبَ فِيهِ الماءُ . وأطلقَهُ ابنُ تَمِيمٍ .
والبَّوْلُ هنا كغيره . وقال في « الرَّعَابَتَيْنِ » : قلتُ : بل أَشَدُّ . الثالثةُ ، لو وَقَعَ فِي
الماءِ المُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ^(٢) « وَقُلْنَا : إِنَّهُ طاهرٌ^(٣) » أو : طاهرٌ غَيْرُهُ مِنَ الماءِ نَجَاسَةٌ ،
لم يَنْجُسْ إذا كان كثيرًا على الصَّحِيحِ مِنْ المذهبِ . قدَّمَهُ^(٤) فِي « الْمُغْنَى » ،
و « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » ، و^(٥) « ابْنِ عُيَيْدَانَ »^(٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ مُنْجَى فِي « نَهَائِهِ »
وغيره^(٧) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْجُسَ . وقدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وقال عن الأوَّلِ :
فيه نظرٌ . وهو كما قال . وأطلقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » .

(١) هجر : مدينة ، وهى قاعدة البحرين ، وقال أبو الحسن الماوردى : الذى جاء فى الحديث ذكر
القلال المجرية ، قيل : إنها كانت تجلب من هجر إلى المدينة ، ثم انقطع ذلك فعدمت . وقيل : هجر قرية
قرب المدينة ، وقيل : بل عملت بالمدينة على مثل قلال هجر . معجم البلدان ٤ / ٩٥٣ . وذكر ياقوت
مواضع أخرى سميت بهجر .

(٢ - ٢) زيادة من : « ش » .

وَهُمَا خَمْسُمِائَةِ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ . وَعَنْهُ ، أَرْبَعُمِائَةٍ..... المقنع

الشرح الكبير
الْقُلَّتَيْنِ دَلَّ عَلَى نَجَاسَةٍ مَا لَمْ يُنَلَّغُهُمَا بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ ، وَعَلَى دَفْعِهِمَا لِلنَّجَاسَةِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا ، فَلِذَلِكَ جَعَلْنَاهُمَا حَدًّا لِلْكَثِيرِ ، فَمَتَى جَاءَ لَفْظُ الْكَثِيرِ هَاهُنَا فَلَمَرَأْدُ بِهِ الْقُلَّتَانِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٢ - مسألة ؛ قال : (وَهُمَا خَمْسُمِائَةِ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ) فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ^(١) أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ قِلَالَ هَجَرَ ، فَرَأَيْتُ الْقَلَّةَ تَسْعُ قَرَبَتَيْنِ أَوْ قَرَبَتَيْنِ وَشَيْئًا . وَالْقَرَبَةُ مِائَةُ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ بِاتِّفَاقِ الْقَائِلِينَ بِتَحْدِيدِ الْمَاءِ بِالْقَرَبِ ، وَالِاحْتِيَاطُ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ نِصْفًا ، فَكَانَتِ الْقُلَّتَانِ بِمَا ^(٢) ذَكَرْنَا خَمْسُمِائَةِ رَطْلٍ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الْقُلَّتَيْنِ أَرْبَعُمِائَةِ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ . رَوَاهُ عَنْهُ الْأَثَرُمُ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ

الإنصاف
قوله : وَهُمَا خَمْسُمِائَةِ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَ « الْهَيْدِيَّةُ » ، وَ « الْإِيضَاحُ » ، وَ « الْمَذْهَبُ » ، وَ « التَّلْخِيسُ » ، وَ « الْبُلْعَةُ » ، وَ « الْخُلَاصَةُ » ، وَ « الْوَجِيزُ » ، وَ « الْمُنَوَّرُ » ، وَ « الْمُنتَخَبُ » ، وَ « الْمَذْهَبُ الْأَحْمَدُ » ، وَ « إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَقَالَ : إِنَّهُ أَوَّلَى . وَابْنُ رَزِينٍ ، وَقَالَ : إِنَّهُ أَصَحُّ . وَ « الْمُسْتَوْعِبُ » ، وَقَالَ : إِنَّهُ أَظْهَرُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكِيرَتِهِ » . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ

(١) فِي م « جَرِير » . وَهُوَ أَبُو الْوَلِيدِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَرِيرٍ الرَّومِيُّ ، فَقِيهِ الْحَرَمِ الْمَكِّي ، وَإِمَامُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي عَصْرِهِ ، مَوْلَدُهُ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَوَفَاتَهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ . تَارِيخُ بَغْدَادَ ٤٠٠/١٠ ، الْعَبَرِ ٢١٣/١ ، ٢١٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مَا » .

سعيد^(١) . وحكاه ابن المُنْذِر ؛ لما رَوَى الْجَوْزْجَانِيُّ^(٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَحْيَى
ابن عُقَيْلٍ^(٣) ، قَالَ : رَأَيْتُ قِلَالَ هَجَرَ ، وَأَظُنُّ كُلَّ قَلَّةٍ تَأْخُذُ قُرْبَتَيْنِ .
وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . وَإِنَّمَا خَصَصْنَا الْقَلَّةَ بِقِلَالِ هَجَرَ ؛
لَوَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا رَوَى الْحَطَّابِيُّ^(٤) بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا : « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ بِقِلَالِ هَجَرَ »^(٥) . وَالثَّانِي ، أَنَّ
قِلَالَ هَجَرَ أَكْبَرُ مَا يَكُونُ مِنَ الْقِلَالِ ، وَأَشْهَرُهَا فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ . ذَكَرَهُ
الْحَطَّابِيُّ ، فَقَالَ : هِيَ مَشْهُورَةُ الصَّنْعَةِ ، مَعْلُومَةُ الْمِقْدَارِ ، لَا تَخْتَلِفُ كَمَا
لَا تَخْتَلِفُ الصَّيَّعَانُ وَالْمَكَايِيلُ . فَلِذَلِكَ حَمَلْنَا الْحَدِيثَ عَلَيْهَا ، وَعَمِلْنَا
بِالِاحْتِيَاظِ ، فَإِذَا قُلْنَا : هُمَا خَمْسُمِائَةِ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ ، فَذَلِكَ بِالرَّطْلِ
الدَّمَشَقِيِّ ، الَّذِي هُوَ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ ، مِائَةٌ وَسَبْعَةُ أَرْطَالٍ وَسَبْعُ رَطْلٍ .

وَالْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، أَرْبَعُمِائَةٍ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ
« الْفَائِقِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْكَافِي » . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَحُكِيَ عَنْهُ
مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُلَّتَيْنِ سِتُّمِائَةُ رَطْلٍ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَيُؤْخَذُ مِنْ رَوَايَةِ نَقْلِهَا ابْنُ
تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَغَيْرُهُمَا ، أَنَّ الْقُلَّتَيْنِ أَرْبَعُمِائَةُ رَطْلٍ ، وَسِتَّةٌ وَسِتُّونَ رَطْلًا ،

(١) أَبُو إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ الشَّالَنْجِي ، رَوَى الْكَثِيرَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَكَانَ عَلَمًا بِالرَّأْيِ كَبِيرَ الْقَدْرِ
عِنْدَ الْحَفَظَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَقِيلَ : سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ . الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ ١/ ٤٠٦ ،
٤٠٧ ، طَبَقَاتُ الْخِثَابَةِ ١/ ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزْجَانِي ، عَنْهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ جُزْأَانُ مَسَائِلَ ، وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ
يُكَاتِبُهُ وَيَكْرُمُهُ إِكْرَامًا شَدِيدًا ، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ . طَبَقَاتُ الْخِثَابَةِ ١/ ٩٨ ، ٩٩ .

(٣) يَحْيَى بْنُ عُقَيْلٍ (بِالنَّصْفِ) الْخَزَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ نَزِيلُ مَرُو ، يَرَوِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ . انْظُرْ :
تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١١/ ٢٥٩ .

(٤) أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ عَمَدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَطَّابِيُّ الْبَسْتِيُّ ، الْفَقِيهُ الْمحدثُ الْأَدِيبُ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ
وَعِشْرِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ . يَتِيْمَةُ الدَّهْرِ ٤/ ٢٣٤ - ٣٣٦ ، وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢/ ٢١٤ - ٢١٦ ، الْعَبَرُ ٣/ ٣٩ .

(٥) مَعَالِمُ السَّنَنِ ٩ ، وَانْظُرْ نَصَبُ الرِّايَةِ ١/ ١١٠ - ١١٢ .

المقنع وَهَلْ ذَلِكَ تَقْرِيْبٌ أَوْ تَحْدِيْدٌ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير

٢٣ - مسألة ؛ قال : (وهل ذلك تَقْرِيْبٌ أَوْ تَحْدِيْدٌ ؟ على وجهين) ؛ أحدهما ، أنه تحديّد ، وهو اختيار أبي الحسن الأَمِيْدِيّ ، وظاهر قول القاضي ، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعيّ ؛ لأنّ اعتبار ذلك احتياطٌ ،

الإنصاف

وثُلثا رطل ؛ فإنَّهُمْ قالوا : القُلَّةُ تَسَعُ قَرِيْبَتَيْنِ . وعنه ، ونصف . وثُلث . والقُرْبَةُ تَسَعُ مِائَةَ رَطْلٍ عِنْدَ الْقَائِلِيْنَ بِهَا . فعلى الرواية الثالثة ، يكون [١٤/١٥] القُلَّتَانِ ما قُلْنَا ، ولم أَجِدْ مَنْ صرَّحَ بِهِ ، وإنما يذكرون الروايات فيما تَسَعُ القُلَّةُ ، وما قُلْنَاهُ لازم ذلك .

فائدتان ؛ إحداهما ، مساحة القُلَّتَيْنِ ، إذا قُلْنَا : إِنَّهُمَا خَمْسُمِائَةِ رَطْلٍ . ذراعٌ ورُبْعٌ طَوْلًا وعَرْضًا وعُمُقًا . قاله في « الرّعاية » وغيره . الثانية ، الصّحِيْحُ من المذهب أن الرّطْلَ العراقيّ مِائَةُ دِرْهَمٍ وثمانٍ وعِشْرُونَ دِرْهَمًا وأَرْبَعَةُ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٍ ، فهو سِتْعُ الرّطْلِ الدَّمَشْقِيّ ونصفُ سُبْعِهِ . وعلى هذا جمهور الأصحاب . وقيل : هو مِائَةُ وثمانيةٌ وعِشْرُونَ وثلاثةٌ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٍ . نقله الزّركشيّ عن صاحب « التّلخيص » فيه . ولم أَجِدْ في النُّسخَةِ التي عِنْدِي إلّا كالمذهب المُتَقَدِّم . وقيل : هو مِائَةُ وثمانيةٌ وعِشْرُونَ دِرْهَمًا . وهو في « المُعْنَى » القديم . وقيل : مِائَةُ وثلاثون دِرْهَمًا . وقال في « الرّعاية » في صِفَةِ العُسْلِ : والرّطْلُ العراقيّ الآن مِائَةُ وثلاثون دِرْهَمًا ، وهو أَحَدٌ وتسعون مِثْقَالًا ، وكان قَبْلَ ذلك تِسْعُونَ مِثْقَالًا ، زَيْتُهَا مِائَةُ وثمانيةٌ وعِشْرُونَ وأَرْبَعَةُ أَصْبَاعٍ ، فزَيْدٌ فِيهَا مِثْقَالٌ لِيَزُولَ الكَسْرُ . وقال غيرُه ذلك . فعلى المذهب ، تكون القُلَّتَانِ بالدَّمَشْقِيّ مِائَةَ رَطْلٍ وَسَبْعَةَ أَرْطَالٍ وَسَبْعَ رَطْلٍ .

قوله : وهل ذلك تَقْرِيْبٌ أَوْ تَحْدِيْدٌ ؟ على وَجْهَيْنِ . وأُطْلَقَهُمَا في « المذهب » ، و « التّلخيص » ، و « البُلْعَةُ » ، و « النّظْم » ، وابنُ مُنَجِّى في

وما اعتُبر احتياطاً كان واجباً ، كغسلِ جزءٍ من الرأس مع الوجه . ولأنه قدّر
يُدفعُ النجاسة ^(١) عن نفسه ، فاعتُبر تحقيقه كالعَدَدِ في العَسَلاتِ . والثاني ،
هو تقريبٌ ، وهو الصحيح ؛ لأنَّ الذين نَقَلُوا تقديرَ القِلَالِ لم يَضْبِطُوهَا
بحدٍّ ، إنما قال ابنُ جُرَيْجٍ : القِلَّةُ تَسَعُ قَرَبَتَيْنِ ، أو قَرَبَتَيْنِ وشيئاً . ويحيى بنُ
عُقَيْلٍ قال : أَظْنَهَا تَسَعُ قَرَبَتَيْنِ . وهذا لتحديدُ فيه ، وتقديرُ القِرْبَةِ بمائةِ رطلٍ
تقريبٌ . ولأنَّ الزائدَ على القُلَّتَيْنِ ، وهو الشيءُ ، مشكوكٌ فيه ^(٢) ، والظاهرُ
استعمالُهُ فيما دونَ النصفِ ، والقِرْبُ تَحْتَلِفُ غالباً . وكذلك لو اشترى
شيئاً ، أو أسلمَ في شيءٍ ، وقدره بها ، لم يصحَّ ، وقد عَلِمَ النبيُّ ﷺ أَنَّ
النَّاسَ لَا يَكِيلُونَ الْمَاءَ ، وَلَا يَزِنُونَهُ ، فالظاهرُ أَنَّهُ رَدَّهُمْ إِلَى التَّقْرِيبِ ، فعلى
هذا مَنْ وَجَدَ [١٠/١ ظ] نجاسةً في ماءٍ فَعَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مُقَارِبٌ لِلْقُلَّتَيْنِ
تَوْضِئاً مِنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا . وفائدةُ الخلافِ أَنَّ مَنْ اعتَبَرَ التحديدَ ، قال : لو نَقَصَ
الماءُ نَقْصاً يسيراً ، لم يُعَفَّ عَنْهُ . والقائلون بالتقريبِ يَعْفُونَ عَنِ النِّقْصِ
اليسيرِ . وإنْ شَكَّ فِي بُلُوغِ الْمَاءِ قَدْرًا يَدْفَعُ النِّجَاسَةَ ، ففيه وجهان ؛
أحدهما ، يُحْكَمُ بطهارته ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُ مُتَيَقِّنةٌ قَبْلَ وَقُوعِ النِّجَاسَةِ فِيهِ ، فلا
يُزُولُ عَنِ اليقينِ بِالشَّكِّ . والثاني ، هو نَجَسٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ قِلَّةُ الْمَاءِ ، فَيُنْبَنَى
عَلَيْهِ ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ النِّجَاسَةُ .

« شَرْحُهُ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ تَقْرِيبٌ . وهو المذهبُ . جَزَمَ بِهِ فِي
« الْعُمْدَةِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « التَّسْهِيلِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ
فِي « الْفُرُوعِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَغَيْرِهِمْ .

(١-١) سقط من : « م » .

(٢) سقطت من : « م » .

فصل في الماء الجارى : نُقِلَ عن أحمد ما يدلُّ على التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَاقِفِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي حَوْضِ الْحَمَّامِ : قَدْ قِيلَ : إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي . وَقَالَ فِي الْبَيْرِ يَكُونُ لَهَا مَادَّةٌ وَهُوَ وَاقِفٌ : لَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي . فَعَلَى هَذَا لَا يَتَنَجَّسُ الْجَارِي إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَتُهُ ، وَلَمْ نَعْلَمْ فِي تَنْجِيسِهِ نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا ، فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ » ^(١) . وَقَالَ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثَ » ^(٢) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْجُسُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَجْمُوعِهِ يَزِيدُ عَلَى الْقُلَّتَيْنِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَالْجَرِيَّةُ مِنْهُ لَا تَبْلُغُ قُلَّتَيْنِ ، فَتَنْجُسُ ؛ لِحَدِيثِ الْقُلَّتَيْنِ . قُلْنَا : تَخْصِيصُ الْجَرِيَّةِ بِهَذَا التَّقْدِيرِ تَحْكُمٌ ؛ وَ^(٣) لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الرَّائِدِ ، لِقُوَّتِهِ بِجَرْيَانِهِ وَاتِّصَالِهِ بِمَادَّتِهِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ شَيْخِنَا ^(٤) ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ

وَصَحَّحَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « ابْنُ عُيَيْنَانَ » ، وَ « شَرْحُ ابْنِ رَزِينَ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الْكَافِي » : أَظْهَرُهَا أَنَّهُ تَقْرِيْبٌ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » وَغَيْرِهِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّهُ تَحْدِيدٌ . اخْتَارَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَمْدِيُّ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي . قَالَ الشَّارِحُ : وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْقَاضِي . وَقَدَّمَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » إِذَا قُلْنَا : هُمَا خَمْسِمِائَةٍ . يَكُونُ تَقْرِيْبًا . وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ إِذَا قُلْنَا : هُمَا أَرْبَعُمِائَةٍ . وَاخْتَارَ أَنَّ الْأَرْبَعُمِائَةَ تَحْدِيدٌ ، وَالْخَمْسِمِائَةُ تَقْرِيْبٌ . وَقَدَّمَ فِي « الْمُحَرَّرِ » أَنَّ الْخَمْسِمِائَةَ تَقْرِيْبٌ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٩٤ .

(٣) سقطت الواو من : « م » .

(٤) انظر المغنى ٤٨/١ .

الله تعالى . وقال القاضي وأصحابه : كل جِرْيَةٍ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي مُعْتَبَرَةٌ
بِنَفْسِهَا ، فَإِذَا كَانَتِ النِّجَاسَةُ جَارِيَةً مَعَ الْمَاءِ ، فَمَا أَمَامَهَا طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ
تَصِلْ إِلَيْهِ ، وَمَا وَرَاءَهَا طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا ، وَالْجِرْيَةُ إِنْ بَلَغَتْ قُلَّتَيْنِ ،
وَلَمْ تَتَغَيَّرْ ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ ؛ وَإِلَّا فَهِيَ نَجِسَةٌ ، وَإِنْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ وَاقِفَةً فِي
النَّهْرِ ، فَكُلُّ جِرْيَةٍ تَمُرُّ عَلَيْهَا إِنْ بَلَغَتْ قُلَّتَيْنِ فَهِيَ طَاهِرَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا . قَالُوا :
وَالْجِرْيَةُ هِيَ الْمَاءُ الَّذِي فِيهِ النِّجَاسَةُ ، وَمَا قَرَّبَ مِنْهَا مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا ، مِمَّا
الْعَادَةُ اتِّشَارُهَا إِلَيْهِ ، إِنْ كَانَتْ مِمَّا تَنْتَشِرُ ، مَعَ مَا يُحَادِثُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ
طَرَفِي النَّهْرِ ، فَإِنْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ مُتَمَدَّةً ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا
مِثْلُ تِلْكَ الْجِرْيَةِ الْمُعْتَبَرَةِ لِلنِّجَاسَةِ الْقَلِيلَةِ ؛ لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا جَمِيعَ مَا حَادَى
النِّجَاسَةَ الْكَثِيرَةَ جِرْيَةً ، أَفْضَى إِلَى تَنْجِيسِ النَّهْرِ الْكَبِيرِ بِالنِّجَاسَةِ الْقَلِيلَةِ ،
دُونَ الْكَثِيرَةِ ؛ لِأَنَّ مَا يُحَادِثُ الْقَلِيلَةَ قَلِيلٌ ، فَيَنْجُسُ ، وَمَا يُحَادِثُ الْكَثِيرَةَ
كَثِيرٌ ، فَلَا يَنْجُسُ ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْفَسَادِ .

تنبيهان ؛ أحدهما ، فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ فِي التَّقْرِيبِ وَالتَّحْدِيدِ لِلْأَصْحَابِ طُرُقٌ ؛
أَصَحُّهَا أَنَّهُ جَارٍ ، سِوَاءَ قُلْنَا : هُمَا خَمْسُمِائَةٍ أَوْ أَرْبَعُمِائَةٍ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ
الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ،
وَ« الْفَاتِقِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الشَّرْحِ » وَ« النَّظْمِ » وَغَيْرِهِمْ . الطَّرِيقَةُ
الثَّانِيَةُ ، أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِذَا قُلْنَا : هُمَا خَمْسُمِائَةٍ . وَهِيَ طَرِيقَتُهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ،
وَ« الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْمَعْنَى » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : اخْتَلَفَ
أَصْحَابُنَا ؛ هَلْ هُمَا خَمْسُمِائَةٌ رَطْلٍ تَقْرِيئًا أَوْ تَحْدِيدًا ؟ قَالَ ابْنُ مُنْجِي فِي
« شَرْحِهِ » : وَهُوَ الْأَشْبَهُ . الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ ، فِي الْخَمْسِمِائَةِ رِوَايَتَانِ ، وَفِي
الْأَرْبَعِمِائَةِ وَجْهَانِ . وَهِيَ الْمُقَدِّمَةُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ
الرَّوْجُ هَانِ إِذَا قُلْنَا : هُمَا خَمْسُمِائَةٍ . وَهُوَ أَظْهَرُ . انْتَهَى . الثَّانِي ، حَكَى الْمُصَنِّفُ

فصل : فَإِنْ كَانَ فِي جَانِبِ النَّهْرِ ، أَوْ فِي وَهْدَةٍ مِنْهُ مَاءٌ وَاقِفٌ مَائِلٌ عَنْ سَنَنِ الْمَاءِ ، مُتَّصِلٌ بِالْجَارِي ، وَكَانَ ذَلِكَ مَعَ الْجَرِيَةِ الْمُقَابِلَةِ لَهُ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ ، فَالْجَمِيعُ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ يَسِيرُ مُتَّصِلٌ ، فَيَنْجُسُ بِالنَّجَاسَةِ ، كَالرَّاكِدِ . فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قُلَّتَيْنِ ، لَمْ يَنْجُسْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، مَا دَامَا

الْخِلَافَ هُنَا وَجْهَيْنِ ، وَكَذَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَابْنُ مُنَجَّى ، وَابْنُ رَزِينِ ، فِي « شَرْحَيْهِمَا » . وَحَكَى الْخِلَافَ رِوَايَتَيْنِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمَجْدِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ ، فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : الرِّوَايَتَانِ فِي الْخَمْسِمَائَةِ ، وَالْوَجْهَانِ فِي الْأَرْبَعِمَائَةِ . وَقَدَّمَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » أَنَّ الْخِلَافَ وَجْهَانِ . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَنْ اعْتَبَرَ التَّحْدِيدَ لَمْ يَغْفُ عَنِ النِّقْصِ الْيَسِيرِ ، وَالْقَائِلُونَ بِالتَّقْرِيبِ يَغْفُونَ عَنْ ذَلِكَ .

فَوَائِدُ : إِحْدَاهَا ، لَوْ شَكَّ فِي بُلُوغِ الْمَاءِ قَدْرًا يَذْفَعُ النَّجَاسَةَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ نَجِسٌ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَه الْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهُدَايَةِ » . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : هَذَا الْمُرْجُحُ عِنْدَ صَاحِبِ « الْمُعْنَى » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ طَاهِرٌ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » ^(١) : وَهُوَ أَظْهَرُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ ، قَبْلَ قَوْلِهِ إِنَّ عَيْنَ السَّبَبِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقِيلَ : يَقْبَلُ مُطْلَقًا . وَمَشْهُورُ الْحَالِ كَالْعَدْلِ عَلَى الصَّحِيحِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ ، وَصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقِيلَ : لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَيُشْتَرَطُ بُلُوغُهُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ

(١) زيادة من : « ش » .

الشرح الكبير

[١١/١ و] مُتَلَاقِيَيْنِ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ . فَإِنْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ فِي الْجَارِي ، وَهُوَ قُلْتَان ، فَهُوَ طَاهِرٌ بِكُلِّ حَالٍ ، وَكَذَلِكَ الْوَاقِفُ . وَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ قُلْتَيْنِ ، وَالْجَارِي دُونَ الْقُلْتَيْنِ وَالنِّجَاسَةُ فِيهِ ، فَهُوَ نَجِسٌ قَبْلَ مُلَاقَاتِهِ لِلوَاقِفِ ، وَبَعْدَ مُفَارَقَتِهِ لَهُ ، وَطَاهِرٌ فِي حَالِ اتِّصَالِهِ بِهِ . وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاقِفِ ، وَهُوَ قُلْتَان ، لَمْ يَنْجُسْ بِحَالٍ هُوَ وَلَا الْجَارِي . وَإِنْ كَانَ دُونَ الْقُلْتَيْنِ وَالْجَارِي كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُمَا بِمَجْمُوعِهِمَا قُلْتَانِ فَصَاعِدًا ، وَكَانَتِ النِّجَاسَةُ فِي الْوَاقِفِ ، لَمْ يَنْجُسْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ الَّذِي فِيهِ النِّجَاسَةُ مَعَ مَا يُلَاقِيهِ لَا يَزَالُ كَثِيرًا . وَإِنْ كَانَتْ فِي الْجَارِي ، فَقِيَاسُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْجَمِيعَ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّ الْجَارِيَّ يَنْجُسُ قَبْلَ مُلَاقَاتِهِ لِلوَاقِفِ ، وَمَرَّ عَلَى الْوَاقِفِ وَهُوَ يَسِيرُ فَتَنَجَّسَ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ لَا يَذْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَعَنْ غَيْرِهِ أَوْلَى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْكَمَ بِطَهَارَةِ الْجَارِي حَالَ مُلَاقَاتِهِ لِلوَاقِفِ . وَلَا يَتَنَجَّسُ بِهِ الْوَاقِفُ ؛ لِحَدِيثِ الْقُلْتَيْنِ ،

« الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ؛ فَإِنَّهُمَا قِيَدَاهُ بِالْبُلُوغِ . وَقِيلَ : يَقْبَلُ قَوْلُ الْمُؤَمِّرِ . الْإِنْصَافِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَلَا يَلْزَمُ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِقِ » . وَقِيلَ : يَلْزَمُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . الثَّالِثَةُ ، لَوْ أَصَابَهُ مَاءُ مِيزَابٍ ^(١) وَلَا أَمَارَةً ، كُرِّهَ سُؤَالُهُ عَنْهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَهُ صَالِحٌ . فَلَا يَلْزَمُ الْجَوَابُ . وَقِيلَ : بَلَى ، كَمَا لَوْ سَأَلَ عَنِ الْقِبْلَةِ . وَقِيلَ : الْأَوَّلَى السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ . وَقِيلَ : يَلْزَمُ مِمَّا . وَأَوْجَبَ الْأَرْجَى إِجَابَتَهُ إِنْ عَلِمَ نَجَاسَتَهُ ، وَإِلَّا فَلَا . [١١/٥ و] قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : إِنْ كَانَ نَجِسًا لَزِمَهُ الْجَوَابُ وَإِلَّا فَلَا . نَقَلَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ .

(١) الميزاب : قناة أو أنبوبة يُصرف بها الماء من سطح بناء أو موضع عالٍ ، أجمع مَازِبٍ .

وَإِذَا شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمَاءِ ، أَوْ كَانَ نَجِسًا ، فَشَكَّ فِي طَهَارَتِهِ ،
بَنَى عَلَى الْيَقِينِ .

وهو مذهب الشافعي . هذا كله إذا لم يتغير ، فإن تغير فهو نجس ، فإن كان
الجارى متغيرا ، والواقف كثيرا ، فهو طاهر إن لم يتغير ، فإن تغير تنجس .
وكذلك الحكم في الجارى إن كان الواقف متغيرا . وإن كان بعض الواقف
متغيرا ، وبعضه غير متغير ، وكان غير المتغير مع الجرية الملاقية له قلتين ،
لم يتنجس . وإن كان المتغير من الواقف يلي الجارى ، وغير المتغير لا يليه ولا
يتصل به أصلا ، وكان كل واحد منهما يسيرا ، فينبغي أن يكون الكل
نجسا ؛ لأن كل ما يلاقى الماء النجس يسير . وإن اتصل به من ناحية ، فكل
ما لم يتغير طاهر إذا كان كثيرا ، كالعديرين إذا كان بينهما ماء متصل بهما ،
فإن شك في ذلك فالماء طاهر بالأصل ، ويحتمل أن يكون نجسا . وإن كان
في الماء قلتان طاهرتان متصلتان سابقة أو لاحقة ، فالمجتمع كله طاهر ، ما لم
يتغير بالنجاسة ؛ لأن القلتين تدفع النجاسة عن نفسها وعمّا اجتمع إليها ،
وإلا فالجميع نجس في ظاهر المذهب . والله أعلم .

٢٤ - مسألة ؛ قال : (وإذا شك في نجاسة الماء ، أو كان نجسا
فشك في طهارته ، بنى على اليقين) إذا شك في نجاسة الماء فهو طاهر ؛ لأن
الأصل الطهارة ، فلا تزول بالشك ، وإن وجدته متغيرا ؛ لأن التغير
يحتمل أن يكون بمكثه ، أو بما لا يمنعه ، فلا تزول بالشك . وإن تبين
نجاسته ، وشك في طهارته ، فهو نجس ؛ لما ذكرنا . وإن أخبره بنجاسته
صبي ، أو كافر ، أو فاسق ، لم يلزمه قبول خبره ؛ لأنه ليس من أهل

وإن اشْتَبَهَ الْمَاءُ الطَّاهِرُ بِالنَّجَسِ ، لَمْ يَتَحَرَّ فِيهِمَا عَلَى الصَّحِيحِ .
مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَيَتَيَمَّمُ .

الشرح الكبير

الشَّهَادَةُ وَلَا الرَّوَايَةَ ، أَشْبَهَ الْطِفْلَ ، وَالْمَجْنُونُ . وَإِنْ كَانَ بِالْعَا عَاقِلًا مُسْلِمًا
مُسْتَوْرَ الْحَالِ ، وَعَيْنٌ سَبَبَ النِّجَاسَةِ ، لَزِمَ قَبُولُ خَبَرِهِ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ
[١١/١] ط [امرأةً ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، بَصِيرًا أَوْ ضَرِيرًا ؛ لِأَنَّ لِلْأَعْمَى طَرِيقًا إِلَى
الْعِلْمِ بِالْحِسِّ وَالْخَبَرِ ، كَمَا لَوْ أَخْبَرَ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ . وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ
سَبَبُهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَلْزَمُ قَبُولُ خَبَرِهِ ؛ لِاحْتِمَالِ اعْتِقَادِهِ نَجَاسَةَ الْمَاءِ
بِسَبَبٍ لَا يَعْتَقِدُهُ الْمُخْبِرُ ، كَمَوْتِ ذُبَابَةٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَالْحَنْفِيُّ يَرَى
نَجَاسَةَ الْمَاءِ الْكَثِيرِ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَالْمُؤَسَّسُ يَعْتَقِدُ نَجَاسَتَهُ بِمَا لَا يَنْجُسُهُ ،
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَ قَبُولُ خَبَرِهِ إِذَا انْتَفَتْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ فِي حَقِّهِ .

فصل : فَإِنْ أَخْبَرَهُ أَنَّ كَلْبًا وَلَعَ فِي هَذَا الْإِنَاءِ ، وَلَمْ يَلْعَ فِي هَذَا . وَقَالَ
آخَرُ : إِنَّمَا وَلَعَ فِي هَذَا . حُكِمَ بِنَجَاسَتِهِمَا ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ صِدْقَهُمَا ؛
لَكَوْنَهُمَا فِي وَقْتَيْنِ ، أَوْ كَانَا كَلْبَيْنِ ، فَخَفِيَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا ظَهَرَ
لِلْآخَرِ . وَإِنْ عَيْنَا كَلْبًا وَوَقْتًا يَضِيقُ الْوَقْتُ فِيهِ عَنْ شُرْبِهِ مِنْهُمَا ، تَعَارَضَ
قَوْلُهُمَا ، وَلَمْ يَنْجُسْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا . وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا : وَلَعَ فِي هَذَا الْإِنَاءِ .
وَقَالَ الْآخَرُ : نَزَلَ وَلَمْ يَشْرَبْ . قُدِّمَ قَوْلُ الْمُثَبِّتِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُثَبِّتُ لَمْ
يَتَحَقَّقْ شُرْبُهُ ، مَثَلُ الضَّرِيرِ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْ حِسِّ ، فَيُقَدِّمُ قَوْلَ الْبَصِيرِ عَلَيْهِ .
٢٥ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِنْ اشْتَبَهَ الْمَاءُ الطَّاهِرُ بِالنَّجَسِ ، لَمْ يَتَحَرَّ

قوله : وَإِنْ اشْتَبَهَ الطَّاهِرُ بِالنَّجَسِ ، لَمْ يَتَحَرَّ فِيهِمَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ
الْمَذْهَبِ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » . وَهُوَ كَمَا قَالُوا ، وَعَلَيْهِ
جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ »

فيهما ، على الصحيح من المذهب ، ويتيمم (وجملة أنه إذا اشتبهت الآنية الطاهرة بالنجسة ، لم يخل من حالين ؛ أحدهما ، أن يستوى عدد الطاهر والنجس ، فلا يجوز التحري ، بغير خلاف في المذهب فيما علمنا . الثاني ، أن يكثر عدد الطاهر ، فقال أبو علي النجاشي^(١) ، من أصحابنا : يجوز التحري فيها . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأن الظاهر إصابة الطاهر . ولأن جهة الإباحة ترجحت ، أشبه ما لو اشتبهت عليه أخته في نساء بلد . وظاهر كلام أحمد أنه لا يجوز التحري فيها بحال ، وهو قول

الأحمد ، و « الإفادات » ، و « المنتخب » ، و « التسهيل » ، وغيرهم . وقدمه في « المذهب » ، و « المستوعب » ، و « الكافي » ، و « المغني » ، و « الشرح » ، و « التلخيص » ، و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « النظم » ، و « مجمع البحرين » ، و « الحاوين » ، و « ابن رزين » ، و « ابن عبيدان » ، و « ابن تميم » ، وغيرهم . قال الرزكشي : وهو المختار للأكثرين . وهو من مفردات المذهب . وعنه ، يتحرى إذا كثر عدد الطاهر . اختارها أبو بكر ، وابن شاقلا^(٢) ، وأبو علي النجاشي . قال ابن رجب ، في « القواعد » : وصححه ابن عقيل .

تنبيهان ؛ أحدهما ، إذا قلنا : يتحرى إذا كثر عدد الطاهر . فهل يكفي مطلق

(١) الحسين بن عبد الله النجاد الصغير البغدادي ، أبو علي ، كان فقيها معظما ، إماما في أصول الدين وفروعه . توفي سنة ستين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢/ ١٤٠ - ١٤٢ ، العبر ٢/ ٣٢١ .

(٢) إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا ، البزار ، أبو إسحاق ، كان كثير الرواية ، حسن الكلام . توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة . الطبقات ٢/ ١٢٨ ، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٩٢ .

أكثر الأصحاب ، وقول المُرْنِي^(١) ، وأبي ثور^(٢) . وقال الشافعي :
يَتَحَرَّى فِي الْحَالَيْن ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ لِلصَّلَاةِ ، فَجَازَ التَّحَرُّى فِيهِ ، كَمَا لَوْ
اشْتَبَهَتْ الْقِبْلَةُ وَالْثِّيَابُ . وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ تُؤَدَّى بِالْيَقِينِ تَارَةً ، وَبِالظَّنِّ
أُخْرَى ، كَمَا قُلْنَا بِجَوَازِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ سَبَبُ تَغْيِيرِهِ^(٣) .
وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ^(٤) : يَتَوَضَّأُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَضُوءًا وَيُصَلِّي بِهِ .
وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ^(٥) ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بِغَسْلِ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ

الرِّيَادَةُ وَلَوْ بِوَاحِدٍ ، أَوْ لِأَبَدٍ مِنَ الْكَثْرَةِ عُرْفًا ، أَوْ لِأَبَدٍ أَنْ تَكُونَ تِسْعَةُ طَاهِرَةٍ وَوَاحِدٍ
نَجِسٍ ، أَوْ لِأَبَدٍ أَنْ تَكُونَ عَشْرَةَ طَاهِرَةٍ وَوَاحِدٍ نَجِسٍ ؟ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ . قَدَّمَ فِي
« الْفُرُوعِ » ، أَنَّهُ يَكْفِي مُطْلَقُ الزِّيَادَةِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَقَدَّمَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ،
و « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، الْعُرْفَ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيْقِ » ، فَقَالَ : يَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ
بِمَا كَثُرَ عَادَةً ، عُرْفًا . وَاخْتَارَهُ النَّجَّادُ . وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ : الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْقَائِلِ
بِالتَّحَرُّى ، إِذَا كَانَ النَّجِسُ عَشْرَ الطَّاهِرِ يَتَحَرَّى . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ،
و « التَّلْخِصِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « جَامِعِهِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا ،
اعْتِبَارُ ذَلِكَ بِعَشْرَةِ طَاهِرَةٍ وَوَاحِدٍ نَجِسٍ . وَأُطْلِقَهُنَّ ابْنُ ثَمِيمٍ . وَأُطْلِقَ الْأَوْجَهَ

(١) أَبُو إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُرْنِيُّ ، صَاحِبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، وَنَاصِرُ مَذْهَبِهِ ، وَصَاحِبُ
الْمُخْتَصَرِ ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِينَ وَمِائَتَيْنِ . طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى ٩٣/٢ - ١٠٩ .

(٢) أَبُو ثَوْرٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدِ بْنِ أَبِي الْيَمَانِ الْكَلْبِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْفَقِيهَ ، ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ أَنَّهُ بَرَعَ فِي الْعِلْمِ وَلَمْ يَقْلُدْ
أَحَدًا ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ . طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى ٧٤/٢ - ٨٠ ، الْعَبَرُ ٤٣١/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « تَغْيِيرُهُ » .

(٤) أَبُو مَرْوَانَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ ، مُوَلَّاهُ ، الْفَقِيهَ الْمَالِكِيَّ ، كَانَ عَلَيْهِ مَدَارُ الْفَتَوَى
فِي زَمَانِهِ ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ . الدِّيَاجِ الْمَذْهَبِ ٦/٢ ، ٧ .

(٥) أَبُو هِشَامٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَحَدُ قَهَّاءِ الْمَدِينَةِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، ثَقَّةٌ مَأْمُونٌ حُجَّةٌ فِي
الْعِلْمِ ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ . الدِّيَاجِ الْمَذْهَبِ ١٥٦/٢ .

أَمْكَنَهُ أَدَاءُ فَرَضِهِ بَيَقِينٍ ، أَشْبَهَ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنُهَا ، وَكَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ الثِّيَابُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ اشْتَبَهَ الْمُبَاحُ بِالْمَحْظُورِ فِيمَا لَا تُبَيِّحُهُ الضَّرُورَةُ ، فَلَمْ يَجْزِ التَّحَرُّي ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ بِأُجْنَبِيَّاتٍ ، أَوْ كَمَا لَوْ اسْتَوَى الْعَدْدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ كَانَ أَحَدُ الْإِنَاءَيْنِ بَوْلًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَاعْتَذَرَ أَصْحَابُهُ بِأَنَّ الْبَوْلَ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الطَّهَارَةِ . قُلْنَا : وَهَذَا الْمَاءُ قَدْ زَالَ عَنْهُ أَصْلُ^(١) الطَّهَارَةِ ، وَعَلَى [١٢/١] أَنَّ الْبَوْلَ قَدْ كَانَ مَاءً ، فَلَهُ أَصْلٌ فِي الطَّهَارَةِ ، فَهُوَ كَالْمَاءِ النَّجَسِ . وَقَوْلُهُمْ : إِذَا كَثُرَ عَدْدُ الطَّاهِرِ تَرَجَّحَتْ الْإِبَاحَةُ^(٢) . يَبْطُلُ بِمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ بِمِائَةِ أُجْنَبِيَّةٍ ، وَأَمَّا إِذَا اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ فِي

الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ « الزَّرْكَشِيُّ » ، وَ « الْفَائِقُ » . الثَّانِي ، قَوْلُهُ : لَمْ يَتَحَرَّ فِيهِمَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . يُشْعِرُ أَنَّ لَهُ أَنْ يَتَحَرَّى فِي غَيْرِ الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، سَوَاءً كَثُرَ عَدْدُ النَّجَسِ أَوْ الطَّاهِرِ ، أَوْ تَسَاوَيَا . وَلَا قَائِلَ بِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ ، لَكِنْ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » أَجْرَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَقَالَ : أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ ، وَفَاقًا لِدَاوُدَ^(٣) ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَالْمُزَنِّيَّ ، وَسَحْنُونَ^(٤) مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ . قُلْتُ : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يُرِدْ هَذَا ، وَأَنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَذَا الْقَوْلِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . فَدَلَّ أَنَّ فِي الْمَذْهَبِ خِلَافًا^(٥) مَوْجُودًا قَبْلَهُ غَيْرَ ذَلِكَ^(٥) ، وَإِنَّمَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « اسْم » .

(٢) فِي م : « الطَّهَارَةُ » .

(٣) دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفِ الْأَصْبَهَانِيِّ الظَّاهِرِيِّ ، أَبُو سَلِيمَانَ ، الْفَقِيهُ الزَّاهِدُ ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاةُ الْعِلْمِ بَيْغَادَ . وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ أَبِي ٩٢ .

(٤) عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَبِيبٍ ، سَحْنُونٌ ، التَّنُوخِيُّ ، أَبُو حَبِيبٍ ، قَاضِي إِفْرِيقِيَّةٍ ، فَقِيهُ أَهْلِ زَمَانِهِ ، صَاحِبُ الْمَدُونَةِ ، وَلَدَ سَنَةَ سِتِينَ وَمِائَةٍ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ . تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ٥٨٥/٢ ، الدِّيَاغِ الْمَذْهَبِ ٣٠/٢ .

(٥ - ٥) فِي الْأَصْلِ : « ذَلِكَ غَيْرَ مَوْجُودًا قَبْلَهُ » .

نِسَاءٍ مِصْرٍ ، فَإِنَّهُ يَشْتُقُّ اجْتِنَابُهُنَّ جَمِيعًا ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ النِّكَاحُ مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ ، بِخِلَافِ هَذَا . وَأَمَّا الْقِبْلَةُ فَيُبَاحُ تَرْكُهَا لِلضَّرُورَةِ ، وَفِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . وَأَمَّا الثِّيَابُ فَلَا يَجُوزُ التَّحَرُّى فِيهَا عِنْدَنَا ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَأَمَّا الْمُتَغَيَّرُ فَيَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ ، اسْتِنَادًا إِلَى أَصْلِ الطَّهَارَةِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحَرٍّ . وَفِي مَسْأَلَتِنَا عَارِضَ يَقِينِ الطَّهَارَةِ يَقِينِ النِّجَاسَةِ ، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ حُكْمٌ ، وَلِهَذَا احْتَاجَ إِلَى التَّحَرُّى ، وَمَا قَالَهُ ابْنُ الْمَاجِشُونِ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَجَّسُ يَقِينًا ، وَمَا قَالَهُ ابْنُ مُسْلِمَةَ فِيهِ حَرَجٌ ، وَيَنْطَلُ بِالْقِبْلَةِ حَيْثُ لَمْ يُوجِبَا الصَّلَاةَ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الْإِنْصَافُ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا كَثُرَ عَدَدُ الطَّاهِرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، أَمَّا إِذَا تَسَاوَى ، أَوْ كَانَ عَدَدُ النَّجِسِ أَكْثَرَ ، فَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ التَّحَرُّى ، إِلَّا تَوْجِيهًا لِصَاحِبِ « الْفَائِقِ » ، مَعَ التَّسَاوَى رَدًّا إِلَى الْأَصْلِ ، فَيَحْتَاجُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ إِلَى جَوَابٍ لِتَصْحِيحِهِ . فَأَجَابَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، بِأَنْ قَالَ : هَذَا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ الْمُتَوَاطِئِ ، إِذَا أُريدَ بِهِ بَعْضُ مَحَالِّهِ ، وَهُوَ مَجَازٌ سَائِغٌ . قُلْتُ : وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الْإِشْكَالَ إِنَّمَا هُوَ فِي مَفْهُومِ كَلَامِهِ ، وَالْمَفْهُومُ لَا عُمُومَ لَهُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَالشَّيْخُ تَقَى الدِّينِ ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ ، وَأَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ ، كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ ، وَهَذَا مِثْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامٍ غَيْرِ الشَّارِعِ : ثُمَّ ظَهَرَ لِي جَوَابُ آخَرٍ أَوَّلَى مِنَ الْجَوَابَيْنِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَهُوَ أَنَّ الْإِشْكَالَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْقَوْلِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ ، وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ لَقِيَدَهُ ، وَلَهُ فِي كِتَابِهِ مَسَائِلُ كَذَلِكَ ، تَبَهُّتُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْخُطْبَةِ .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ الْقَائِلِينَ بِالتَّحَرُّى ، أَنَّهُ لَا يَتَيَّمُّ مَعَهُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَاخْتَارَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، أَنَّهُ يَتَيَّمُّ مَعَهُ . فَقَدْ يُعَايَى بِهَا .

الثَّانِيَّةُ ، حَيْثُ أَجَزْنَا لَهُ التَّحَرَّى ، فَتَحَرَّى فَلَمْ يَظُنَّ شَيْئًا ، قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : أَرَأَيْتُمَا أَوْ خَلَطْتُمَا بِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ . انْتَهَى . قُلْتُ : فَلَوْ قِيلَ بِالتَّيْمَمِ مِنْ غَيْرِ إِرَاقَةٍ وَلَا خَلْطٍ لَكَانَ أَوْجَهُ ، بَلْ هُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْمَاءِ الْمُشْتَبِّهِ هُنَا كَعَدَمِهِ .

تَنْبِيهِ : مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ طَهُورٌ بَيِّنٌ ، أَمَّا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ طَهُورٌ بَيِّنٌ فَإِنَّهُ لَا يَتَحَرَّى ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَمَحَلُّ الْخِلَافِ أَيْضًا ، إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ تَطْهِيرُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ ، فَإِنْ أَمَكَّنْ تَطْهِيرُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ ، امْتَنَعَ مِنَ التَّيْمَمِ . قَالَه الْأَصْحَابُ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَجَازُوا التَّيْمَمَ هُنَا بِشَرْطِ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الطَّهْوَرِ ، وَهُنَا هُوَ قَادِرٌ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ ، مِثَالُهُ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ النَّجِسُ دُونَ الْقُلْتَيْنِ بَيِّسِيرٍ ، وَالطَّهْوَرُ قُلْتَانِ فَأَكْثَرُ بَيِّسِيرٍ ، أَوْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ قُلْتَيْنِ فَأَكْثَرُ ، وَيَشْتَبِهُ . وَمَحَلُّ الْخِلَافِ أَيْضًا ، إِذَا كَانَ النَّجِسُ غَيْرَ بَوِّلٍ ، فَإِنْ كَانَ بَوِّلًا لَمْ يَتَحَرَّ ، وَجْهًا وَاحِدًا . قَالَه فِي « الْكَافِي » ، وَ « ابْنِ رَزِين » ، وَغَيْرُهُمَا . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ أَيْتَمَّ وَصَلَّى ، ثُمَّ عَلِمَ النَّجِسَ ، لَمْ تَلْزَمْهُ الْإِعَادَةُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : تَلْزَمُهُ . وَلَوْ تَوَضَّأَ مِنْ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَحَرُّ ، فَإِنْ أَنَّهُ طَهُورٌ ، لَمْ يَصِحَّ وَضُوؤُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَصِحُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . الرَّابِعَةُ ، لَوْ اخْتِاجَ إِلَى الشُّرْبِ ، لَمْ يَجْزُ مِنْ غَيْرِ تَحَرُّ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . [١٥/١٧] وَمَتَى شَرِبَ ثُمَّ وَجَدَ مَاءً طَاهِرًا ، فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ فَمِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ جَزَمَ فِي « الْفَائِقِ » بِعَدَمِ الْوُجُوبِ . وَصَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَقَدَّمَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَجُوبَ الْعَسَلِ . وَأُطْلِقَهُمَا « ابْنُ تَيْمٍ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . الْخَامِسَةُ ، الْمَاءُ الْمُحَرَّمُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ كَالْمَاءِ النَّجِسِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَتَحَرَّى هُنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ إِنَاءٍ وَضُوًّا ، وَيُصَلِّيَ بِهِمَا مَا شَاءَ . ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » .

وَهَلْ يُشْتَرَطُ إِراقَتُهُمَا ، أَوْ خَلَطُهُمَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

٢٦ - مسألة ؛ قال : (وهل يُشْتَرَطُ إِراقَتُهُمَا أَوْ خَلَطُهُمَا ؟ فيه رِوَايَتَانِ) إحداهما ، يُشْتَرَطُ ، ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ؛ لِأَنَّ مَعَهُ مَاءً طَاهِرًا بَيِّقِينَ ، فَلَمْ يَجْزُ لَهُ التَّيَّمُّ مَعَ وَجُودِهِ ، فَإِذَا خَلَطَهُمَا أَوْ أَرَقَهُمَا جَازَ لَهُ التَّيَّمُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مَعَهُ مَاءً طَاهِرٌ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ التَّيَّمُّ قَبْلَ ذَلِكَ ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الطَّاهِرِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ فِي بَغْرٍ لَا يُمَكِّنُهُ الْوَصُولُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ اخْتِاجَ إِلَيْهِمَا لِلشُّرْبِ ،

الإيضاح

قوله : وهل يُشْتَرَطُ إِراقَتُهُمَا ، أَوْ خَلَطُهُمَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلَقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَابْنُ مُنَجَّجٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُشْتَرَطُ الْإِعْدَامُ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : هَذَا أَقْوَى الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ النَّاطِمُ : هَذَا أَوْلَى . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، وَ« التَّسْهِيلِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ^(١) وَ« الْعُمْدَةِ » ^(٢) ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« الْمُتَنَحَّبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يُشْتَرَطُ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَتَبِعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« ابْنِ رَزِينٍ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَبْعُدَ عَنْهُمَا بَحِثٌ لَا يُمَكِّنُ الطَّلَبُ . وَقَالَ فِي

(١-١) زيادة من : « ش » .

لم تَجِبْ إِرَاقَتُهُمَا ، بغيرِ خِلافٍ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ لو كانا طاهِرَيْنِ ، فَهَهُنَا أَوَّلَى ، فَإِذَا أَرَادَ الشُّرْبَ تَحَرَّى وَشَرِبَ مِنَ الذِي يَظُنُّ طَهَارَتَهُ ، فَإِنْ لم يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ شَيْءٌ ، شَرِبَ مِنْ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ حَالُ ضَرُورَةٍ ، فَإِذَا شَرِبَ مِنْ أَحَدِهِمَا ، أَوْ أَكَلَ مِنَ الْمُشْتَبِهَةِ بِالْمَيِّتَةِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ غَسْلُ فِيهِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ . وَالثَّانِي ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ مُنِيعٌ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ لِأَجْلِ النِّجَاسَةِ ، فَلَزِمَهُ غَسْلُ أَثَرِهِ ، كَالْمُتَيَقِّنِ . فَإِنْ عَلِمَ عَيْنَ النَّجَسِ اسْتِحْبَابَ إِرَاقَتِهِ لِيُزِيلَ الشَّكَّ . فَإِنْ احتَاجَ إِلَى الشُّرْبِ شَرِبَ مِنَ الطَّاهِرِ وَتَيَمَّمَ . وَإِنْ خَافَ الْعَطَشَ فِي ثَانِي الْحَالِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَتَوَضَّأُ بِالطَّاهِرِ ، وَيَحْبِسُ النَّجَسَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى شُرْبِهِ فِي الْحَالِ ، فَلَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ مَعَ وُجُودِهِ . قَالَ شَيْخُنَا : وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّهُ يَحْبِسُ الطَّاهِرَ وَيَتَيَمَّمُ ؛ لِأَنَّ وُجُودَ النَّجَسِ كَعَدَمِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الشُّرْبِ فِي الْحَالِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْمَالِ ، وَخَوْفُ الْعَطَشِ فِي إِبَاحَةِ التَّيَمُّمِ كَحَقِيقَتِهِ^(١) .

« الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى » : أَرَاقَهُمَا . وَعَنهُ ، أَوْ خَلَطَهُمَا . وَقَالَ فِي « الْكُبْرَى » : خَلَطَهُمَا أَوْ أَرَاقَهُمَا . وَعَنهُ ، تَتَعَيَّنُ الْإِرَاقَةُ . وَقَطَعَ الزَّرْكَشِيُّ ، أَنَّ حُكْمَ الْخَلْطِ حُكْمُ الْإِرَاقَةِ . وَهُوَ كَذَلِكَ . فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لو عَلِمَ أَحَدُ النَّجَسِ فَأَرَادَ غَيْرَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ ، لَزِمَهُ إِعْلَامُهُ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » فِي بَابِ النِّجَاسَةِ . وَقَرَضَهُ فِي إِرَادَةِ التَّطَهُّرِ بِهِ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ ؛ إِنْ قِيلَ : إِنَّ إِزَالَتَهَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ . وَهُوَ احْتِمَالٌ لِصَاحِبِ « الرَّعَايَةِ » . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . الثَّانِيَةُ ، لو تَوَضَّأَ بِمَاءٍ ثُمَّ عَلِمَ

وَإِنْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِظُهُورٍ ، تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَصَلَّى الْمَنَعِ صَلَاةً وَاحِدَةً .

٢٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِطَاهِرٍ ، تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَصَلَّى صَلَاةً وَاحِدَةً) لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ أَدَاءُ فَرَضِهِ بَيِّقِينَ مِنْ غَيْرِ خَرَجٍ ، فَلَزِمَهُ ^(١) ذَلِكَ ، كَمَا لَوْ كَانَا طَهُورَيْنِ فَلَمْ

نَجَاسَتُهُ ، أَعَادَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ ، الْإِنْصَافِ خِلَافًا « لِلرَّعَايَةِ » ، إِنْ لَمْ تُقَلْ : إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ طَاهِرٌ بِنَجَسٍ غَيْرِ الْمَاءِ ، كَالْمَائِعَاتِ وَنَحْوِهَا ، فَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : حُرْمُ التَّحَرِّيِ بِلا ضَرُورَةٍ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » كَمَا تَقَدَّمَ .

تَنْبِيْهَاتٍ ؛ أَحَدُهَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَإِنْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِظُهُورٍ ، تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَيْنِ كَامِلَيْنِ ؛ مِنْ هَذَا وَضُوءًا كَامِلًا مُتَّفِرِّدًا ، وَمِنْ الْآخِرِ كَذَلِكَ . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . وَصَرَّحَ بِذَلِكَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْوَجِيز » ، وَ « ابْنِ رَزِينٍ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرَ » ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرَ » ، وَ « النَّظْمِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ ^(٢) فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ^(٣) ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَابْنُ مُنَجِّى فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَلَزِمَ » .

(٢ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : « ش » .

يَكْفِيهِ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَى أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ لِلشُّرْبِ تَحَرَّى وَتَوَضَّأَ
بِالطَّهْرِ عِنْدَهُ ، وَتَيَمَّمَ لِيَحْصَلَ لَهُ الْيَقِينُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . ذَكَرَهُ آخِرَ الْبَابِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّهُ
يَتَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا ؛ مِنْ هَذَا غَرْفَةً ، وَمِنْ هَذَا غَرْفَةً . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ ابْنُ
تَمِيمٍ : هَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : يَتَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا فِي
الْأَظْهَرِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » ، فِي الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ عَشْرَةَ : مَذْهَبُنَا
يَتَوَضَّأُ مِنْهَا وَضُوءًا وَاحِدًا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » .
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » فِي مَوْضِعٍ آخَرَ . وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ
عِنْدَهُ طَهْرٌ يَبْقِيَانِ ، فَمَنْ يَقُولُ : يَتَوَضَّأُ وَضُوءَيْنِ . لَا يُصَحِّحُ الْوَضُوءَ مِنْهُمَا ، وَمَنْ
يَقُولُ : وَضُوءًا وَاحِدًا ؛ مِنْ هَذَا غَرْفَةً ، وَمِنْ هَذَا غَرْفَةً . يُصَحِّحُ الْوَضُوءَ كَذَلِكَ مَعَ
الطَّهْرِ الْمُتَيَقَّنِ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : تَوَضَّأَ . أَنَّهُ لَا يَتَحَرَّى . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ
الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَذَكَرَ فِي « الرَّعَايَةِ » قَوْلًا بِالَّتَحَرِّيِّ ، إِذَا اشْتَبَهَ الطَّهْرُ
بِمَائِعِ طَاهِرٍ غَيْرِ الْمَاءِ .

فَائِدَةٌ : لَوْ تَرَكَ فَرْضَهُ وَتَوَضَّأَ مِنْ وَاحِدٍ فَقَطْ ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ مُصِيبٌ ، فَعَلَيْهِ
الْإِعَادَةُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ : لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ .
الثَّالِثُ ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَيَتَخَرَّجُ فِي هَذَا الْمَاءِ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِأَيِّهِمَا
شَاءَ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ : إِنَّهُ طَهُورٌ . وَيَتَخَرَّجُ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ بِنَجَاسَتِهِ ،
أَنَّهُ لَا يَتَحَرَّى . انْتَهَى . قُلْتُ : هَذَا مُتَعَيَّنٌ ، وَهُوَ مُرَادُ الْأَصْحَابِ . وَمَتَى حَكَمْنَا
بِنَجَاسَتِهِ أَوْ بِطَهْوَرِيَّتِهِ ، فَمَا اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِطَهُورٍ ، وَإِنَّمَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِنَجَسٍ ، أَوْ
بَطَهُورٍ مِثْلِهِ ، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى [١٦/١] التَّخْرِيجِ . وَمُرَادُ ابْنِ
عَقِيلٍ إِذَا كَانَ الطَّاهِرُ مُسْتَعْمَلًا فِي رَفْعِ الْحَدَثِ ، وَالْمَسْأَلَةُ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ .
قَوْلُهُ : وَصَلَّى صَلَاةً وَاحِدَةً . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، سِوَاءَ قُلْنَا : يَتَوَضَّأُ وَضُوءَيْنِ ،

وَإِنْ اشْتَبَهَتِ الثِّيَابُ الطَّاهِرَةَ بِالنَّجِسَةِ ، صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً ، ^{المنع}
بَعْدَ النَّجَسِ ، وَزَادَ صَلَاةً .

٢٨ - مسألة؛ قال: (وَإِنْ اشْتَبَهَتْ ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ بِنَجِسَةٍ، [١٢/١ ط]
صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً بَعْدَ النَّجَسِ ، وَزَادَ صَلَاةً) وَلَمْ يَجْزِ التَّحَرُّى ، وَهَذَا
قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكْنَهُ أَدَاءُ فَرَضِهِ بِيَقِينٍ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ فَلَزِمَهُ ، كَمَا
لَوْ اشْتَبَهَ الطَّاهِرُ بِالطَّهَوْرِ ، وَكَأَنَّ لَوْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنُهَا . وَقَالَ
أَبُو ثَوْرٍ ، وَالْمُزْنِيُّ : لَا يُصَلَّى فِي شَيْءٍ مِنْهَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ :
يَتَحَرَّى . كَقَوْلِهِمَا فِي الْأَوَانِي وَالْقِبْلَةِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . وَالْفَرْقُ بَيْنَ الثِّيَابِ
وَالْأَوَانِي النَّجِسَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ اسْتِعْمَالَ النَّجَسِ فِي الْأَوَانِي

أَوْ وَضُوءًا وَاحِدًا . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَالَ ابْنُ
عَقِيلٍ : يُصَلَّى صَلَاتَيْنِ إِذَا قُلْنَا : يَتَوَضَّأُ وَضُوءَيْنِ . قَالَ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ،
و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمَا : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَهُوَ
مُفَضَّلٌ إِلَى تَرْكِ الْجُزْمِ بِالنِّيَّةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ .

فائدة : لَوْ احتَاجَ إِلَى شُرْبٍ تَحَرَّى وَشَرِبَ الْمَاءَ الطَّاهِرَ عِنْدَهُ ، وَتَوَضَّأَ بِالطَّهَوْرِ
ثُمَّ تَيَمَّمَ مَعَهُ احتِطَاءً ، إِنْ لَمْ يَجِدْ طَهَوْرًا غَيْرَ مُشْتَبِهٍ .

قوله : وَإِنْ اشْتَبَهَتِ الثِّيَابُ الطَّاهِرَةَ بِالنَّجِسَةِ ، صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً بَعْدَ
النَّجَسِ ، وَزَادَ صَلَاةً . يَعْنِي ، إِذَا عَلِمَ عَدَدَ الثِّيَابِ النَّجِسَةِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا .
نَصُّ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجُزِمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ،
و « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ مُنَجِّجٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ فِي « شُرُوحِهِمْ » ،
و « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،
و « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « التَّسْهِيلِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَ فِي
« الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ،

يَتَنَجَّسُ بِهِ ، وَيَمْنَعُ صِحَّةَ صَلَاتِهِ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ ، بخلاف الثَّيَابِ .
 الثاني ، أَنَّ الثَّوْبَ النَّجِسَ يُبَاحُ لَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، بخلاف الْمَاءِ
 النَّجِسِ ، والفرقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ الْقِبْلَةَ يَكْثُرُ
 فِيهَا الْاِشْتِبَاهُ . الثاني ، أَنَّ الْاِشْتِبَاهَ هُنَا حَصَلَ بِتَفْرِيطِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ
 تَعْلِيمُ النَّجِسِ ، بخلافِ الْقِبْلَةِ . الثالث ، أَنَّ الْقِبْلَةَ عَلَيْهَا أدِلَّةٌ مِنَ النُّجُومِ
 وَغَيْرِهَا ، فَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَعَ الْاجْتِهَادِ فِيهَا الْإِصَابَةُ ، بَحَيْثُ يَبْقَى احْتِمَالُ
 الْخَطَأِ وَهَمًّا ضَعِيفًا ، بخلافِ الثَّيَابِ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ عَدَدَ النَّجَسِ ، صَلَّى حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ
 طَاهِرٍ ، فَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ وَشَقَّ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَتَحَرَّى فِي أَصَحِّ
 الْوَجْهَيْنِ ؛ دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ . والثاني ، لَا يَتَحَرَّى ؛ لِأَنَّ هَذَا يَنْدُرُ جَدًّا ،
 فَأُلْحِقَ بِالْغَالِبِ ^(١) .

و « الْفَائِقِ » ، و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ :
 يَتَحَرَّى مَعَ كَثْرَةِ الثَّيَابِ النَّجِسَةِ لِلْمَشَقَّةِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ؛ قَالَ فِي « الْكَافِي » :
 وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُ النَّجَسِ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَصَلِّي فِي أَحَدِهَا بِالتَّحَرِّيِ . انْتَهَى .
 وَقِيلَ : يَتَحَرَّى سَوَاءً قَلَّتِ الثَّيَابُ أَوْ كَثُرَتْ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي « فُنُونِهِ » ،
 وَ « مُنَازَرَاتِهِ » . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقِيلَ : يَصَلِّي فِي وَاحِدٍ بَلَا تَحَرٍّ ،
 وَفِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ هَذَا فِيمَا إِذَا بَانَ طَاهِرًا .
 وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَقِيلَ : يَكْرُرُ فِعْلُ الصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ ، كُلَّ مَرَّةٍ فِي
 ثَوْبٍ مِنْهَا بَعْدَ النَّجَسِ ، وَيَزِيدُ صَلَاةً . وَفَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِي « الْكَافِي » ، فِيمَا إِذَا
 أَمَكَّنَهُ الصَّلَاةُ فِي عَدَدِ النَّجَسِ .

فصل : فَإِنْ سَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ مِنْ طَرِيقِ مَاءٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ السُّؤَالُ عَنْهُ ، قَالَ صَالِح^(١) : سَأَلْتُ أَبَى عَنْ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِمَوْضِعٍ فَيَقْطُرُ عَلَيْهِ قَطْرَةٌ أَوْ قَطْرَتَانِ ؟ فَقَالَ : إِنْ كَانَ مَخْرُجًا - يَعْنِي خَلَاءً - فَاغْسِلْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

فوائد : إِحْدَاهَا ، لَوْ كَثُرَ عَدَدُ الثِّيَابِ النَّجِسَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ عَدَدَهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَصْلَى حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ . وَنَقَلَ فِي « الْمُغْنَى » وَغَيْرِهِ ، أَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ قَالَ : يَتَحَرَّى فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ .

تنبيه : مَحَلُّ الْخِلَافِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ثَوْبٌ طَاهِرٌ يَبْقَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ ذَلِكَ ، لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ فِي الثِّيَابِ الْمُشْتَبِهَةِ . قَالَهُ الْأَصْحَابُ . وَكَذَا الْأَمْكِنَةُ . الثَّانِيَةُ ، قَالَ الْأَصْحَابُ : لَا تَصِحُّ إِمَامَةٌ مَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الثِّيَابُ الطَّاهِرَةُ بِالنَّجِسَةِ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ بِأَجْنَبِيَّةٍ ، لَمْ يَتَحَرَّ لِلنِّكَاحِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَتَحَرَّى فِي عَشْرَةٍ . وَلَهُ النِّكَاحُ مِنْ قَبِيلَةٍ كَبِيرَةٍ وَبَلَدَةٍ . وَفِي لُزُومِ التَّحَرُّي وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِي » وَالصَّغِيرِ ، وَ« الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » ؛ ^(٢) أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ رَزِينِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَقَدَّمَ ابْنُ عُيَيْدَانَ ، وَ^(٣) قَالَ فِي « الْفَاتِي » : لَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ بِنِسَاءِ بَلَدٍ ، لَمْ يُمْنَعْ مِنْ نِكَاحِهَا ، وَيُمْنَعُ فِي عَشْرِ . وَفِي مِائَةِ وَجْهَانِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » : وَقِيلَ : يَتَحَرَّى فِي مِائَةٍ . وَهُوَ بَعِيدٌ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ : إِذَا اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ بِنِسَاءِ أَهْلِ مِصْرٍ ، جَازَ لَهُ

(١) أَبُو الْفَضْلِ صَالِحُ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ هُوَ أَكْبَرُ أَوْلَادِهِ ، وَكَانَ سَخِيًّا ، سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ مَسَائِلَ كَثِيرَةً ، وَوَلَّى الْقَضَاءَ ، مَوْلَدَهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ ، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١٧٣/١ - ١٧٦ .

(٢-٣) سَقَطَ مِنْ : « ط » ، « ش » .

مَخْرَجًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْهُ ؛ فَإِنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَرَّ هُوَ وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ عَلَى حَوْضٍ ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ ، أَتَرُدُّ عَلَى حَوْضِكَ السَّبَاعُ ؟ فَقَالَ عُمَرُ : يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ لَا تُخْبِرُنَا ، فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَيْهَا ، وَتَرُدُّ عَلَيْنَا . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ » ^(١) . فَإِنْ سَأَلَ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يُلْزَمُ الْمَسْئُولُ رَدُّ الْجَوَابِ ؛ لَخَبَرِ عُمَرَ . قَالَ شَيْخُنَا : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ ؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَرْطِ الصَّلَاةِ ، فَلَزِمَهُ الْجَوَابُ ، كَمَا لَوْ سُئِلَ عَنِ الْقِبْلَةِ . وَخَبَرُ عُمَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سُورَ السَّبَاعِ طَاهِرٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢) .

الإقدام على النكاح ، ولا يحتاج إلى التحرر ، على أصح الوجهين ، وكذا لو اشْتَبَهَتْ مَيْتَةٌ بِلَحْمِ أَهْلِ مِصْرٍ أَوْ قَرْيَةٍ . وَقَالَ فِي الْقَاعِدَةِ التَّاسِعَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ : لَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتَهُ بَعْدَ مَحْصُورٍ مِنَ الْأَجْنَبِيَّاتِ ، مُنِعَ مِنَ التَّزْوِجِ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ، حَتَّى يَعْلَمَ أُخْتَهُ مِنْ غَيْرِهَا . انْتَهَى . وَقَدَّمَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَتَحَرَّى . وَلَوْ اشْتَبَهَتْ مَيْتَةٌ بِمَذْكَاةٍ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهَا ، وَلَمْ يَتَحَرَّ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ . وَالْحَرَامُ بَاطِنُ الْمَيْتَةِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، هُمَا . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ مِنْ جَوَازِ التَّحَرُّي فِي اشْتِبَاهِ أُخْتِهِ بِأَجْنَبِيَّاتٍ مِثْلُهُ فِي الْمَيْتَةِ بِالْمَذْكَاةِ . قَالَ أَحْمَدُ : أَمَّا شَاتَانِ لَا يَجُوزُ التَّحَرُّي ، فَأَمَّا إِذَا كَثُرْنَ ، فَهَذَا غَيْرُ هَذَا . وَنَقَلَ الْأَثَرُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : فثَلَاثَةٌ ؟ قَالَ : لَا أَذْهَبُ . الرَّابِعَةُ ، لَا مَدْخَلَ لِلتَّحَرُّي فِي الْعِتْقِ وَالصَّلَاةِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ .

(١) فِي بَابِ الطَّهُّورِ لِلزُّوْعِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ . الْمَوْطَأُ ٢٣/١ ، ٢٤ ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي :

بَابِ الْمَاءِ الْمَتَغَيَّرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٣٢/١ .

(٢) الْمَغْنَى ٨٨/١ .

بَابُ الْآنِيَةِ

كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ ، وَلَوْ كَانَ ثَمِينًا ؛
كَالْجَوْهَرِ ، وَنَحْوِهِ ،
.....

الشرح الكبير

بَابُ الْآنِيَةِ

قال ، رحمه الله : (كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ وَلَوْ ^(١) كَانَ ثَمِينًا ، كَالْجَوْهَرِ وَنَحْوِهِ) وَجَمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ الْآنِيَةِ الطَّاهِرَةِ مُبَاحٌ اتِّخَاذُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا ، سَوَاءٌ كَانَ ثَمِينًا ؛ كَالْبِلُّورِ ^(٢) وَالْيَاقُوتِ وَالزُّمُرُّدِ ، أَوْ لَيْسَ بِثَمِينٍ ؛ كَالْعَقِيقِ وَالْحَشَبِ وَالْخَزَفِ وَالْحِجَارَةِ وَالصُّفْرِ ^(٣) وَالْحَدِيدِ وَالْأَدَمِ وَنَحْوِهِ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا

الإنصاف

بَابُ الْآنِيَةِ

تنبيه : يُسْتَنْتَى مِنْ قَوْلِهِ : كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ . عَظُمَ الْآدَمِيُّ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَيُسْتَنْتَى الْمَغْصُوبُ ، لَكِنْ لَيْسَ بِوَارِدٍ عَلَى الْمُصَنِّفِ ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ مُبَاحٌ مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ ، وَلَكِنْ عَرَضَ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ عَنْ أَصْلِهِ ، وَهُوَ الْعَصَبُ .

قوله : يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا الْفَرَجِ الْمَقْدِسِيَّ كَرِهَ الْوُضُوءَ مِنْ إِنَاءٍ نُحَاسٍ وَرِصَاصٍ وَصُفْرٍ . وَالنَّصُّ عَدَمُهُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَلَا عِبْرَةَ بِمَا قَالَهُ . وَأَبَا الْوَقْتِ الدِّينَوْرِيَّ كَرِهَ الْوُضُوءَ مِنْ

(١) سقطت الواو من : « م » .

(٢) في البلور لغتان : كسر الباء مع فتح اللام مثل سنور ، وفتح الباء مع ضم اللام وهي مشدودة فهما مثل

تنور .
(٣) الصفر : النحاس .

[١٣/١] أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَرِهَ الْوُضُوءَ فِي الصُّفْرِ وَالنُّحَاسِ وَالرَّصَاصِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ . وَاخْتَارَ ذَلِكَ أَبُو الْفَرَجِ الْمَقْدِسِيُّ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَتَغَيَّرُ فِيهَا ، وَقَالَ : وَرُوِيَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَكْرَهُ رِيحَ النُّحَاسِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : مَا كَانَ ثَمِينًا ، لِنَفَاسَةِ جَوْهَرِهِ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ سَرَفًا وَخِيَلَاءً ، وَكَسَرَ قُلُوبَ الْفُقَرَاءِ ، أَشْبَهَ الْأَثْمَانَ ، وَلِأَنَّ تَحْرِيمَ آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ تَنْبِيْةٌ عَلَى تَحْرِيمِ مَا هُوَ أَنْفَسُ مِنْهُمَا . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ ^(١) مِنْ صُفْرِ فَتَوَضَّأَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢) . وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَوْرٍ مِنْ شَبِّهِ ^(٣) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٤) . وَأَمَّا آيَةُ الْجَوَاهِرِ فَلَا يَصَحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الْأَثْمَانِ لَوْجَهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ هَذَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا خَوَاصُّ النَّاسِ ، فَلَا تَنْكَسِرُ قُلُوبُ الْفُقَرَاءِ لَكَوْنِهِمْ لَا يَعْرِفُونَهُ . الثَّانِي ، أَنَّ هَذِهِ

إِنَاءٌ ثَمِينٌ ، كِبَلُورٌ ، وَيَأْقُوتٌ . ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ الصَّرِّفِيِّ ^(٥) . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : يَخْتَمِلُ الْحَدِيدُ وَجْهَيْنِ .

(١) لتور : إناء يشرب فيه .

(٢) في : باب الغسل والوضوء في المخضب والقدر والخشب والحجارة ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٦١/١ . كما أخرجه مسلم ، في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة ، عن عبد الله بن زيد ، ولم يذكر فيه توراً من صفر . صحيح مسلم ٢١٠/١ ، ٢١١ . وأبو داود ، في : باب الوضوء في آية الصفر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٣/١ . وابن ماجه ، في : باب الوضوء بالصفر ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٥٩/١ .

(٣) الشبه من المعادن : ما يشبه الذهب في لونه ، وهو أرفع الصفر .

(٤) في : باب الوضوء في آية الصفر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٢/١ .

(٥) يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي بن إبراهيم ، الحراني ، ابن الصيرفي ، أبو زكريا ، ويعرف بابن الجيشي ، برع في المذهب ودرس وناظر وأفتى ، له تصانيف عدة ، ولد سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة ، وتوفي سنة ثمان وسبعين وستائة . ذيل طبقات الحنابلة ٢٩٥/٢ .

إِلَّا آيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْمُضَبَّبَ بِهِمَا ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا ^{المقنع}
وَاسْتِعْمَالُهَا عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ .

الجواهر لِقَلَّتْهَا ، لَا يَحْصُلُ اتِّخَاذُ الْآيَةِ مِنْهَا إِلَّا نَادِرًا ، وَلَوْ اتَّخَذَتْ كَانَتْ
مَصُونَةً ، لَا تُسْتَعْمَلُ وَلَا تَظْهَرُ غَالِبًا ، فَلَا تُفْضَى إِبَاحَتُهَا إِلَى اسْتِعْمَالِهَا ،
بِخِلَافِ آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، فَإِنَّهَا فِي مِظَنَّةِ الْكَثْرَةِ ، فَكَانَ التَّحْرِيمُ مُتَعَلِّقًا
بِالْمِظَنَّةِ ، فَلَمْ يَتَجَاوَزْهُ ، كَمَا تَعَلَّقَ حُكْمُ التَّحْرِيمِ فِي اللِّبَاسِ بِالْحَرِيرِ ،
وَجَازَ اسْتِعْمَالُ الْقَصَبِ مِنَ الثِّيَابِ وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَلَى قِيَمَةِ الْحَرِيرِ ، وَلَوْ
جَعَلَ فَصَّ خَاتَمِهِ جَوْهَرَةً ثَمِينَةً ، جَازَ ، وَلَوْ جَعَلَهُ ذَهَبًا ، لَمْ يَجُزْ .

٢٩ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا آيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْمُضَبَّبَ بِهِمَا ،
فَإِنَّهُ يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ) قال شيخنا ، رحمه
الله^(١) : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ ، فِيمَا عَلِمْنَا ، فِي تَحْرِيمِ اتِّخَاذِ آيَةِ الذَّهَبِ

قوله : إِلَّا آيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْمُضَبَّبَ بِهِمَا ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا . وهذا
المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم ؛ منهم الخرقى ، وصاحب
«الهداية» ، و«الخصال» ، و«المستوعب» ، و«المعنى» ، و«الوجيز» ،
و«المنور» ، وابن عبدوس في «تذكيره» ، وابن رزين ، وابن منجى
في «شرحهما» ، وغيرهم . قال المصنف : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ ، [١٦/١ ظ]
فِيمَا عَلِمْنَا ، فِي تَحْرِيمِ اتِّخَاذِ آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ،
و«المحرر» ، و«النظم» ، و«الرعايتين» ، و«الفائق» ، و«مجمع
البحرين» ، و«الشرح» ، و«ابن عبيدان» ، وغيرهم . وعنه ، يجوز
اتِّخَاذُهَا . وَذَكَرَهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ وَجْهًا فِي الْمَذْهَبِ . وَأُطْلِقَ هُمَا فِي

(١) انظر : المغنى ١٠٣/١ .

والفضة ، وحكى عن الشافعي إباحته ؛ لتخصيص النهي بالاستعمال ،
ولأنه لا يلزم من تحريم الاستعمال تحريم الاتخاذ ، كما لو اتخذ الرجل
ثياب الحرير ، وذكره بعض أصحابنا وجهاً في المذهب . ولنا ، أن ما حرم
استعماله مطلقاً ، حرم اتخاذه على هيئة الاستعمال كالملاهي ، وأما ثياب
الحرير ، فإنها تباح للنساء ، وتباح التجارة فيها ، فحصل الفرق ، وأما
تحريم استعمالها فهو قول أكثر أهل العلم ؛ منهم أبو حنيفة ، ومالك .
وعن معاوية بن قرة^(١) ، أنه قال : لا بأس بالشرب من قدح فضة . وعن
الشافعي قول ، أنه مكروه غير مُحَرَّم ؛ لأن النهي لما فيه من التشبه
بالأعاجم ، فلا يقتضي التحريم . ولنا ، ما روى حذيفة أن النبي ﷺ
قال : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها ،
فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » . وعن أم سلمة ، قالت : قال

« الحاوئين » . وحكى ابن عقيل في « الفصول » عن أبي الحسن التميمي ، أنه قال :
إذا اتخذ مسعطاً^(٢) ، أو قنديلاً ، أو نعلين ، أو مجمرَةً ، أو مدخنةً ، ذهباً أو
فضةً ، كرهه ولم يحرم . ويحرم سرير وكُرسي . ويكره عمل خفين من فضة ولا
يحرم كالتعلين . ومنع من الشرية والملعقة . قال في « الفروع » : كذا حكاه ،
وهو غريب . قلت : هذا بعيد جداً ، والنفس تأبى صحة هذا .

قوله : واستعمالها . يعني ، يحرم استعمالها . وهذا المذهب . نص عليه ،
وعليه الأصحاب ، وأكثرهم قطع به . وقيل : لا يحرم استعمالها ، بل يكره .

(١) معاوية بن قرة بن إياس ، المزني ، البصري ، أبو إياس . تابعي ثقة ، توفي سنة ثلاث عشرة ومائة . تهذيب
التهذيب ٢١٦/١٠ ، ٢١٧ .

(٢) المسعط : وعاء السعوط ، وهو الدواء يدخل في الأنف .

الشرح الكبير

[١٣/١ ط] رسول الله ﷺ : « الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(١) . فَتَوَعَّدُ عَلَيْهِ بِالنَّارِ ، فَدَلَّ عَلَى تَحْرِيمِهِ . وَلَأنَّ فِي ذَلِكَ سَرَفًا وَخِيَلَاءً وَكَسَرَ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ . دَلَّ الْحَدِيثَانِ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ، فَكَذَلِكَ الطَّهَارَةُ وَسَائِرُ الْأَسْتِعْمَالِ ^(٢) . وَلَأنَّهُ إِذَا حُرِّمَ فِي غَيْرِ الْعِبَادَةِ فَفِيهَا أَوْلَى ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ؛ لِعُمُومِ النَّصِّ وَالْمَعْنَى فِيهِمَا ، وَإِنَّمَا أُبَيِّحُ التَّحَلِّيَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ لِحَاجَتِهَا إِلَى التَّزَيُّنِ لِلزَّوْجِ ، وَهَذَا يَخْتَصُّ الْحَلْيَ ، فَاخْتَصَّتِ الْإِبَاحَةُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَيَّبُ ^(٣) بِهِمَا ، فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَهُوَ مُحَرَّمٌ بِكُلِّ حَالٍ ، ذَهَبًا كَانَ أَوْ فِضَّةً ، لِحَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ مُبَاحٌ ؛ لِأنَّهُ تَابِعٌ لِلْمُبَاحِ ، أَشْبَهُهُ الْيَسِيرَ . وَلَنَا مَا رَوَى ابْنُ

قُلْتُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ الْكَبِيرِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِنصَافِ الْحَرَقَمِيِّ ، أَنَّ النَّهْيَ عَنْ اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ نَهْيٌ تَنْزِيهِي ، لَا تَحْرِيمِي . وَجَزَمَ فِي « الْوَجِيزِ » بِصِحَّةِ الطَّهَارَةِ مِنْهُمَا مَعَ قَوْلِهِ بِالْكَرَاهَةِ .

(١) أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَكْلِ فِي إِنْاءٍ مَفْضُضٍ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ ، وَفِي : بَابِ الشَّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ ، وَبَابِ آنِيَةِ الْفِضَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ ، وَفِي : بَابِ لِبْسِ الْحَرِيرِ وَافْتِرَاشِهِ لِلرِّجَالِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩٩/٧ ، ١٤٦ ، ١٩٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ .. إلخ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٣٤/٣ ، ١٦٣٥ ، وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ لِبْسِ الدِّيَاجِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمَجْتَبَى ١٧٥/٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الشَّرْبِ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١١٣٠/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الشَّرْبِ فِي الْمَفْضُضِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٢١/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الشَّرْبِ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ وَالنَّفْخِ فِي الشَّرَابِ ، مِنْ كِتَابِ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ . الْمَوْطَأُ ٩٢٤/٢ ، ٩٢٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : ٣٢١/١ ، ٩٨/٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « الْأَعْمَالُ » .

(٣) الْمُضَيَّبُ : مَا صُنِعَتْ لَهُ ضَبَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ صُفْرٍ أَوْ غَيْرِهَا يُشْتَبُّ بِهِ .

فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْهُمَا ، فَهَلْ تَصِحُّ طَهَارَتُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ،

الشرح الكبير

عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ » . رواه الدَّارَقُطْنِيُّ^(١) . ولأنَّ فيه سَرَفًا وَخِيَلَاءَ ، أَشْبَهَ الصُّفْرَ الْخَالِصَ ، وفَارَقَ الْيَسِيرَ ، فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ فِيهِ الْمَعْنَى الْمُحَرَّمُ .

٣٠ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْهُمَا أَوْ اغْتَسَلَ ، فَهَلْ تَصِحُّ طَهَارَتُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) أَحَدُهُمَا ، تَصِحُّ طَهَارَتُهُ ، اخْتَارَهُ الْخَرَقِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّدِ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الطَّهَارَةِ وَمَاءَهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، أَشْبَهَ الطَّهَارَةَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ . وَالثَّانِي ، لَا تَصِحُّ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْمُحَرَّمَ فِي الْعِبَادَةِ ، فَلَمْ تَصِحَّ ، كَمَا لَوْ صَلَّى فِي دَارِ مَغْصُوبَةٍ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَيُفَارِقُ هَذَا الصَّلَاةَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ مُحَرَّمٌ ، وَهِيَ أَفْعَالُ الصَّلَاةِ ، وَأَفْعَالُ الْوُضُوءِ مِنَ الْعَسَلِ

الإيضاح

قوله : فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْهُمَا فَهَلْ تَصِحُّ طَهَارَتُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وهما روايتان . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« حِصَالِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِي » ، وَ« ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَصِحُّ الطَّهَارَةُ مِنْهَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَطَعَ بِهِ الْخَرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« الْمُتَنَحِّبِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ

(١) في : باب أواني الذهب والفضة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٤٠/١ .

والمسح ليس بمحرم ؛ إذ ليس هو استعمالاً للإناء ، وإنما يقع ذلك بعد رفع الماء من الإناء وفصله عنه ، فهو كما لو اغترف بإناء فضة في إناء غيره وتوضأ منه . ولأن المكان شرط في الصلاة لا يمكن وجودها إلا به ، والإناء ليس بشرط ، فهو كما لو صلى وفي يده خاتم ذهب . فإن جعل آنية الذهب مصباً لماء الوضوء والغسل ، يقع فيه الماء المنفصل عن العضو ، صح الوضوء ؛ لأن المنفصل الذي يقع في الآنية قد رفع الحدث ، فلم ينطّل بوقوعه في الإناء ، ويحتمل أن تكون كالتى قبلها ، ذكره ابن عقيل ؛ لأن الفخر والخلاء وكسر قلوب الفقراء حاصل ههنا ، كحصوله فى التى قبلها ، بل هو ههنا أبلغ ، وفعل الطهارة يحصل ههنا قبل وصول الماء إلى الإناء ، وفى التى قبلها بعد فصله عنه ، فهى مثلها فى المعنى ، وإن اختلفا فى الصورة .

فصل : فإن توضأ بماء معصوب ، فهو كما لو صلى فى ثوب معصوب ، لا تصح فى أصح^(١) الوجهين ، ووجهه ما يأتى فى بابيه .

عبيدان ، و « تجريد العناية » ، وابن منجى فى « شرحه » ، والحارثى ذكره فى الإنصاف العصب ، وغيرهم . وقدمه فى « الفروع » ، و « الرعاية » ، و « الحاوتين » ، وابن رزين فى « شرحه » . ولكن صاحب « الوجيز » جزم بالصحة مع القول بالكراهة ، كما تقدم . والوجه الثانى ، لا تصح الطهارة منها . جزم به ناظم « المفردات » . وهو منها . واختاره أبو بكر ، والقاضى أبو الحسين ، والشيخ تقي الدين . قاله الزركشى . قال فى « مجمع البحرين » : لا تصح الطهارة منها فى أصح الوجهين . وصححه ابن عقيل فى « تذكيرته » .

(١) فى الأصل : « أحد » .

إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّبَّةُ يَسِيرَةً مِنَ الْفِضَّةِ ؛ كَتَشْعِيبِ الْقَدَحِ ، وَنَحْوِهِ ،
فَلَا بَأْسَ بِهَا ، إِذَا لَمْ يُيَاسِرْهَا بِالِاسْتِعْمَالِ .

٣١ - مسألة؛ قال: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّبَّةُ [١٤/١] يَسِيرَةً مِنَ الْفِضَّةِ ،
كَتَشْعِيبِ الْقَدَحِ ، فَلَا بَأْسَ بِهَا إِذَا لَمْ يُيَاسِرْهَا بِالِاسْتِعْمَالِ) وَمِمَّنْ رَخَّصَ
فِي ضَبَّةِ الْفِضَّةِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ^(١) ، وَمَيْسَرَةُ ^(٢) ، وَطَاوُسُ ^(٣) ، وَالشَّافِعِيُّ ،

فائدة : الوضوء فيها كالوضوء منها ، ولو جعلها مَصْبًا لِفَضْلِ طَهَارَتِهِ ، فهو
كالوضوء منها ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَالرَّوَايَتَيْنِ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،
وغيره . وعنه ، لَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ هُنَا .

فائدتان ؛ إحداهما ، حُكْمُ الْمُمُوِّهِ وَالْمَطْلِيِّ وَالْمُطْعَمِ وَالْمُكَفِّفِ ، وَنَحْوِهِ
بِأَحَدِهِمَا كَالْمُصْنَمِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا . وَقِيلَ : إِنْ بَقِيَ
لَوْ الذَّهَبُ أَوْ الْفِضَّةُ . وَقِيلَ : وَاجْتَمَعَ مِنْهُ شَيْءٌ إِذَا حُلَّ ، حَرَمٌ ، وَإِلَّا فَلَا . قَالَ
أَحْمَدُ : لَا يُعْجِبُنِي الْحَلُّ . وعنه ، هِيَ مِنَ الْآيَةِ . وعنه ، أَكْرَهُهَا . وَعِنْدَ الْقَاضِي
وغيره هِيَ كَالضَّبَّةِ . الثَّانِيَةُ ، حُكْمُ الطَّهَارَةِ مِنَ الْإِنَاءِ الْمَغْصُوبِ حُكْمُ الْوُضُوءِ مِنْ
آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا ، وَعَدَمُ الصَّحَّةِ مِنْهُ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . قَالَ
نَازِمٌ « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَغيره : وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى إِنَاءً بِثَمَنِ مُحَرَّمٍ .

قوله : إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّبَّةُ يَسِيرَةً مِنَ الْفِضَّةِ . اسْتَشْنَى لِلِإِبَاحَةِ مَسْأَلَةً وَاحِدَةً
لَكِنْ بِشُرُوطٍ ؛ مِنْهَا ، أَنْ تَكُونَ ضَبَّةً ، وَأَنْ تَكُونَ يَسِيرَةً ، وَأَنْ تَكُونَ لِحَاجَةٍ . وَلَمْ
يَسْتَشْنِهَا الْمُصَنِّفُ لَكِنْ فِي كَلَامِهِ أَوْمَأَ إِلَيْهَا . وَأَنْ تَكُونَ مِنَ الْفِضَّةِ . وَلَا خِلَافَ فِي
جَوَازِ ذَلِكَ ، بَلْ هُوَ إِجْمَاعٌ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ ، وَلَا يُكْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ الْوَالِئِيُّ ، مَوْلَاهُمْ ، التَّابِعِيُّ الْفَقِيهَ الْمَقْسَرُ ، قَتَلَهُ الْحِجَابُ سَنَةَ خَمْسٍ
وَتِسْعِينَ . الْعَبْرُ ١١٢/١ .

(٢) أَبُو جَمِيلَةَ مَيْسَرَةُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّهَوِيُّ الْكُوفِيُّ صَاحِبُ رَايَةٍ عَلَى ، ثَقَّةٌ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٠ / ٣٨٧ .

(٣) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيُّ الْجَنْدِيُّ ، مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ ، وَكَانَ جَلِيلًا ، تَوَفَّى بِمَكَّةَ حَاجَا
سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ ، لِلشَّيْزَاوِيِّ ٧٣ ، الْعَبْرُ ١٣٠/١ ، ١٣١ .

وأبو ثور، وابن المنذر، وأصحاب الرأي، وإسحاق، وقال: قد وضع عمر بن عبد العزيز فاه بين ضبتي. وكان ابن عمر لا يشرب من قدح فيه فضة ولا ضبة. وكرة الشرب في الإتياء المفضض على بن الحسين^(١)، وعطاء، وسالم^(٢)، والمطلب بن حنطب^(٣). ونهت عائشة أن يضرب وعطاء.

وقيل: يُكره. وأما ما يباح من الفضة والذهب فيأتي بيانه في باب زكاة الأثمان. الإنصاف
فائدة: في الضبة أربع مسائل، كلها داخله في كلام المصنف في المستثنى والمستثنى منه؛ سيرة بالشروط المتقدمة، فتباح. وكثيرة لغير حاجة، فلا تباح مطلقاً، على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب، وجزم به. واختار الشيخ تقي الدين الإباحة إذا كانت أقل مما هي فيه. وكثيرة لحاجة، فلا تباح على الصحيح من المذهب، وعليه الجمهور، وهو ظاهر «المحرر»، و«الوجيز»، و«المنور»، و«المنتخب»، وغيرهم. قال الزركشي: هذا المذهب. وجزم به في «الهداية»، و«المذهب»، و«المستوعب»، و«الكافي»، و«المعنى»، و«الهادي»، والمصنف هنا، و«فروع أبي الحسين»، و«خصال ابن البنا»، وابن رزين، وابن منجي في «شرحهما»، و«المخلاصة»، و«النظم»، وغيرهم. وقدمه في «الرعايتين»، و«الحاويتين»، و«الفائق»، و«مجمع البحرين»، و«ابن عبيدان»،

(١) يعني على بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين، روى عن أبيه وعمه الحسن، وأرسل عن جده عليه السلام. تهذيب التهذيب ٣٠٥/٧ - ٣٠٧.

(٢) أبو عمر سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. من فقهاء التابعين في المدينة، كان إليه الأمر بعد سعيد بن المسيب، توفي سنة ست ومائة. طبقات الفقهاء، للشيروازي ٦٢.

(٣) المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب الخزومي، تابعي. انظر الكلام في توثيقه في: تهذيب التهذيب ١٧٨، ١٧٩.

الآيَةِ ، أَوْ يُحَلِّقَهَا بِالْفِضَّةِ ، وَنَحْوَهُ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَلَعَلَّهُمْ كَرِهُوا مَا قَصَدَ بِهِ الزَّيْنَةُ ، أَوْ كَانَ كَثِيرًا ، فَيَكُونُ قَوْلُهُمْ وَقَوْلُ الْأَوَّلِينَ وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ . فَأَمَّا الْيَسِيرُ كَتَشْعِيبِ الْقَدَحِ وَنَحْوِهِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لَمَّا رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١) . قَالَ الْقَاضِي : يُبَاحُ يَسِيرُ الْفِضَّةِ مَعَ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا . لَمَّا ذَكَرْنَا ، وَلَأنَّهُ لَيْسَ فِيهِ

وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : لَا يَحْرُمُ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَهُوَ مُقْتَضَى اخْتِيَارِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَيَسِيرَةُ لِحَاجَةٍ ، فَلَا تُبَاحُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَقَطَعَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « فُرُوعِ أَبِي الْحَسَنِ » ، وَ « خِصَالِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَ ابْنُ رَزِينٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ « مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرَ » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُنتَحَبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » : وَإِنْ كَانَ التَّضْيِيبُ بِالْفِضَّةِ ، وَكَانَ يَسِيرًا عَلَى قَدَرِ حَاجَةِ الْكَسْرِ فَمُبَاحٌ . قَالَ النَّاطِمُ : وَهُوَ الْأَقْوَى . [١٧/١] قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : لَا تُبَاحُ الْيَسِيرَةُ لَزِينَةٍ فِي الْأَطْهَرِ . وَقِيلَ : لَا يَحْرُمُ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، قَالَهُ الزُّرْكَشِيُّ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : وَتُبَاحُ الْيَسِيرَةِ لغيرِهَا فِي

(١) فِي : بَابِ مَا ذَكَرَ مِنْ دَرَعِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَصَاهُ . إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْحَمْسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠١/٤ . وَانْظُرْ : بَابِ الشَّرْبِ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْتِنِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٧/٧ .

سَرَفٌ وَلَا خِيَلَاءُ ، أَشْبَهَ الصُّفْرَ ، إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَ الْحَلَقَةَ ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ .
وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا تَبَاحُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي تَشْعِيبِ
الْقَدَحِ ، وَهُوَ لِلْحَاجَةِ . وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى فِعْلِهِ ، وَلَيْسَ
مَعْنَاهُ أَنْ لَا يَنْدَفِعَ بغيره . وَيُكْرَهُ مُبَاشَرَةُ مَوْضِعِ الْفِضَّةِ ^(١) بِالْإِسْتِعْمَالِ ؛
لِقَلِّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا لِلْفِضَّةِ الَّتِي جَاءَ الْوَعِيدُ فِي اسْتِعْمَالِهَا .

الْمَنْصُوصُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي »
الصَّغِيرِ ، وَابْنُ مُنَجِّبٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي الْمُسْتَشْنَى .
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ،
وَ « التَّشْرِيحِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ؛ فَقَالَ : فِي الْيَسِيرِ ، لغير حَاجَةٍ أَوْ لِلْحَاجَةِ ، أَوْجَةٌ ؛
التَّحْرِيمُ ، وَالْكَرَاهَةُ ، وَالْإِبَاحَةُ . وَقِيلَ : فَرَقَ بَيْنَ الْحَلَقَةِ وَنَحْوِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ ،
فَيَحْرُمُ فِي الْحَلَقَةِ وَنَحْوِهَا دُونَ غَيْرِهَا . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي أَيْضًا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ، وَتَقَدَّمَ
النَّصُّ فِي الْحَلَقَةِ .

تَنْبِيهِ : فَعَلِيَ الْقَوْلُ بَعْدَ التَّحْرِيمِ يُبَاحُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ
الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالشَّيْزَارِيُّ ،
وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرُهُمْ .
وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي « تَعْلِيلِهِ » .
فَائِدَةٌ : حَدُّ الْكَثِيرِ مَا عُدَّ كَثِيرًا غَرَفًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : مَا
اسْتَوْعَبَ أَحَدٌ جَوَانِبَ الْإِنَاءِ . وَقِيلَ : مَا لَاحَ عَلَى بُعْدٍ .

تَنْبِيهِ : شَمِلَ قَوْلُهُ : وَالْمُضْطَبَّبُ بِهِمَا . الضَّبَّةُ مِنَ الذَّهَبِ ، فَلَا تَبَاحُ مُطْلَقًا .
وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « الضَّبَّة » .

وقدّمه في « الفروع » ، و « الكافي » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوئين » ، و « الفائق » ، وغيرهم . وقيل : يُباح يسيرُ الذهب . قال أبو بكرٍ : يُباح يسيرُ الذهب . وقد ذكره المُصنّف في بابِ زكاةِ الأثمان . وقيل : يُباح لحاجة . واختاره الشيخُ تقيُّ الدين ، وصاحبُ « الرعاية » . وأطلق ابنُ تميمٍ في الضبّةِ اليسيرة من الذهبِ الوجهين . قال الشيخُ تقيُّ الدين : وقد غلطَ طائفةٌ من الأصحاب ؛ حيثُ حكّت قولاً بإباحةِ يسيرِ الذهبِ ، تبعاً في الآنية عن أبي بكرٍ ، وأبو بكرٍ إنما قال ذلك في بابِ اللباسِ والتحلّي ، وهما أوسعُ . وقال الشيخُ تقيُّ الدين أيضاً : يُباح الاحتحالُ بميلِ الذهبِ والفضّة ؛ لأنّها حاجةٌ ، ويُباحان لها . وقاله أبو المعالي ابنُ منجّي أيضاً .

قوله : فلا بأسُ بها إذا لم يُباشِرْها بالاستِعمال . المباشرةُ تارةً تكونُ حاجةً ، وتارةً تكونُ لغيرِ حاجةٍ ؛ فإن كانت حاجةً أُبيحتْ بلا خلافٍ ، وإن كانت لغيرِ حاجةٍ فظاهرُ كلامِ المُصنّف هنا التّحريمُ ، وهو ظاهرُ كلامِ الإمامِ أحمد . قال في « الوجيز » ، و « الرعاية الصّغرى » ، و « الحاوئين » ، و « الخلاصة » ، وغيرهم : ولا تُباشِرُ بالاستِعمالِ . قال في « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » : فحرامٌ في أصحِّ الوجهين . واختاره ابنُ عَقِيلٍ ، والمُصنّف . انتهى . ولعلّه أرادَ في « المقنع » . قال الرّزّكشيُّ : اختاره ابنُ عَبْدوسٍ . يعني المُتقدّم . وقيل : يُكره . وحملَ ابنُ منجّي كلامَ المُصنّف عليه . قلتُ : وهو بعيدٌ . وهو المذهبُ . جَزَمَ به في « المُعْنَى » ، و « الشّرح » ، و « الكافي » ، و « الهداية » ، و « المذهب » ، و « المُستَوْعَب » ، و « التلخيص » ، و « الخصال » لابنِ البَنا ، و « تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدوسٍ » . وقدّمه في « الرعاية الكبرى » . وقيل : يُباح . وأطلقه في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « ابن عُبيدان » .

فائدة : الحاجةُ هنا أن يتعلّقَ بها غرضٌ غيرُ الرّيّةِ ، وإن كان غيره يقومُ مقامه ، على الصّحيح من المذهبِ . جَزَمَ به في « المُعْنَى » ، و « الشّرح » ،

وَثِيَابُ الْكُفَّارِ وَأَوَانِيَهُمْ طَاهِرَةٌ مُبَاحَةٌ [ط ٣] الإِسْتِعْمَالِ ، مَا لَمْ تُعْلَمْ
نَجَاسَتُهَا .

الشرح الكبير

٣٢ - مسألة ؛ قال : (وَثِيَابُ الْكُفَّارِ وَأَوَانِيَهُمْ طَاهِرَةٌ مُبَاحَةٌ
الِإِسْتِعْمَالِ ، مَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا) وَالْكَفَّارُ عَلَى ضَرِيْنَيْنِ ؛ أَهْلُ الْكِتَابِ ،
وغيرهم ، فَمَا أَهْلُ الْكِتَابِ ، فَيُبَاحُ أَكْلُ طَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ ، وَاسْتِعْمَالُ
آبِنِيَتِهِمْ ، مَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِي أَنَّهُ لَا
يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِيَتِهِمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ
لَكُمْ ﴾ (١) . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ ، قَالَ : دُلِّي جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ يَوْمَ

الإنصاف

و « الرِّزْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ « ابْنُ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْكَافِي » ،
و « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذِبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ،
و « الْخِصَالِ » لابْنِ الْبَنَّا ، وَ « تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدِوسٍ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ
الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : يُبَاحُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : فِي ظَاهِرِ كَلَامِ
بَعْضِهِمْ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : مُرَادُهُمْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى تِلْكَ الصُّورَةِ ، لَا إِلَى كَوْنِهَا
مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ، فَإِنَّ هَذِهِ ضَرُورَةٌ وَهِيَ تُبَيِّحُ الْمُفْرَدَ . انْتَهَى . وَقِيلَ : مَتَى قَدَّرَ
عَلَى التَّضْيِيبِ بغيرها لَمْ يَجْزُ أَنْ يُضَيَّبَ بِهَا . وَهُوَ اخْتِمَالٌ لِصَاحِبِ « النَّهَايَةِ » .
وَقِيلَ : الْحَاجَةُ عَجْزُهُ عَنْ إِنَاءٍ آخَرَ وَاضْطِرَّارُهُ إِلَيْهِ .

قوله : وَثِيَابُ الْكُفَّارِ وَأَوَانِيَهُمْ طَاهِرَةٌ ، مُبَاحَةُ الْاسْتِعْمَالِ ، مَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا .
هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » :
هَذَا أَظْهَرُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَصَحَّحَهُ فِي « نَظْمِهِ » . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : هَذَا
الْأَظْهَرُ . قَالَ نَاطِلُ « الْمُفْرَدَاتِ » : عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ
« الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،

(١) سورة المائدة ٥ .

حَبِيرَ ، فَالْتَزَمْتُهُ ، وَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أُعْطِي أَحَدًا مِنْهُ شَيْئًا . فَالْتَفَتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَسَّمُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَضَافَهُ يَهُودِيٌّ بِحُبْزٍ وَإِهَالَةٍ سَنِحَةٍ ^(٢) . مِنَ الْمُسْنَدِ ^(٣) . وَتَوْضُأً عَمْرُ مِنْ جَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ ^(٤) . وَهَلْ يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِيهِمْ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا

و « الشَّرْح » ، و « النَّظْم » ، و « الْهِدَايَةُ » ، و « الْخُلَاصَةُ » ، و « الْحَاوِثَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، فِي الْآيَةِ . وَعَنْهُ ، كَرَاهَةُ اسْتِعْمَالِهَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَقَدَّمَ نَازِمًا « الْآدَابِ » فِيهَا إِبَاحَةَ الثِّيَابِ ، وَقَطَعَ بِكَرَاهَةِ اسْتِعْمَالِ الْأَوَانِي الَّتِي قَدْ اسْتَعْمَلُوهَا . وَعَنْهُ ، الْمَنْعُ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا مُطْلَقًا . وَعَنْهُ ، مَا وَلَّى عَوْرَاتِهِمْ ، كَالسَّرَاوِيلِ وَنَحْوِهِ لَا يُصَلِّي فِيهِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَقَدَّمَهُ نَازِمًا « الْمُفْرَدَاتِ » فِي الْكِتَابِي ، فِي غَيْرِهِ أَوَّلَى . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » فِيهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » . وَعَنْهُ ، أَنَّ مَنْ لَا تَحِلُّ ذَيْبَتُهُمْ ؛ كَالْمَجُوسِ وَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ ، وَنَحْوِهِمْ ، لَا يُسْتَعْمَلُ مَا اسْتَعْمَلُوهُ مِنْ آيَتِهِمْ إِلَّا بَعْدَ غَسْلِهِ ، وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ طَعَامِهِمْ إِلَّا الْفَاكْهَةُ وَنَحْوُهَا . اخْتَارَهُ الْقَاضِي أَيْضًا ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » . وَصَحَّحَهُ

(١) فِي : بَابِ جَوَازِ الْأَكْلِ مِنْ طَعَامِ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ١٣٩٣/٣ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ ، فِي : بَابِ مَا يَصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ مِنْ كِتَابِ الْخُمْسِ ، وَفِي : بَابِ غَزْوَةِ حَبِيرَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَشَحْمَتِهَا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهِمْ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٦/٤ ، ٧٢/٥ ، ١٢٠/٧ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٦٠/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذَبَائِحِ الْيَهُودِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمَجْتَبَى ٢٠٩/٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ تَقْسَمَ الْغَنِيمَةُ ، مِنْ كِتَابِ السِّيرِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢٣٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٦/٥ ، ٨٦/٤ .

(٢) الْإِهَالَةُ : الدُّكُ الْمَذَابِ ، وَالسَّنْحَةُ : الْمَتَغَيَّرَةُ الرِّيحَ .

(٣) ٢١١/٣ .

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ الْوَضُوءِ بِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٣٢/١ .

يُكْرَهُ ؛ لما ذكرنا . والثانية ، يُكْرَهُ ؛ لما رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيُّ ، قَالَ :
 قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا بَارِضُ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ ؟
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا ، وَإِنْ لَمْ
 تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا » . مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَأَقْلُّ أَحْوَالِ
 النَّهْيِ الْكَرَاهَةُ . وَلَأَنَّهُمْ لَا يَتَوَرَّغُونَ عَنِ النَّجَاسَةِ ، وَلَا تَسْلُمُ آيَتُهُمْ مِنْهَا ،
 وَأَذْنَى مَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ الْكَرَاهَةُ [١٤/١ ظ] . وَأَمَّا ثِيَابُهُمْ فَمَا لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ ، أَوْ

الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَتَبِعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَأَطْلَقَهُمَا
 ابْنُ تَيْمِيٍّ بَعْنَهُ ، وَعَنْهُ . وَأَمَّا ثِيَابُهُمْ فَكُتِيَابُ أَهْلِ الْكِتَابِ . صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ،
 [١٧/١ ظ] وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَأُدْخَلَ
 الثِّيَابَ فِي الرِّوَايَةِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَالظَّاهِرُ ، أَنَّهُمَا
 رَوَايَتَانِ . وَمَنْعَ ابْنَ أَبِي مُوسَى مِنْ اسْتِعْمَالِ ثِيَابِهِمْ قَبْلَ غَسْلِهَا . وَكَذَا مَا سَقَلَ مِنْ
 ثِيَابِ أَهْلِ الْكِتَابِ . قَالَ الْقَاضِي : وَكَذَا مَنْ يَأْكُلُ لَحْمَ الْخَنَزِيرِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ،
 فِي مَوْضِعٍ يُمْكِنُهُمْ أَكْلُهُ ، أَوْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ ، أَوْ يَذْبَحُ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ ، فَقَالَ : أَوَانِهِمْ
 نَجِسَةٌ ، لَا يَسْتَعْمَلُ مَا اسْتَعْمَلُوهُ إِلَّا بَعْدَ غَسْلِهِ . قَالَ الشَّارِحُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ
 أَحْمَدَ . قَالَ الْخَرَقِيُّ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ قُدُورِ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب صيد القوس ، وباب ما جاء في الصيد ، وباب آنية الجوس
 والميتة ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١١١/٧ ، ١١٤ ، ١١٧ . ومسلم ، في : باب الصيد
 بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ١٥٣٢/٣ . وأبو داود ، في : باب الأكل في آنية أهل
 الكتاب ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٧/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء مأكلاً من صيد
 الكلب . ومالا يؤكل ، من أبواب الصيد ، وفي : باب ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين ، من أبواب
 السير ، وفي : باب ما جاء في آنية الكفار ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٥٥٢/٦ ، ٥١/٧ ،
 ٢٩٩ . وابن ماجه ، في : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٦٩/٢ ، ١٠٧٠ .
 والدارمي ، في : باب الشرب في آنية المشركين ، من كتاب السير ، سنن الدارمي ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤ .
 والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٤/٢ ، ١٩٣/٤ ، ١٩٥ .

المقنع وعنه ، مَا وَلِيَ عَوْرَاتِهِمْ ؛ كَالسَّرَاوِيلِ وَنَحْوِهِ ، لَا يُصَلِّي فِيهِ .

الشرح الكبير

علامها ، كالإِعمامة ، والثوبِ الفوقاني ، فهو طاهرٌ لا بأسَ بلبسه ، وما لاقى عَوْرَاتِهِمْ ، كَالسَّرَاوِيلِ ، وَنَحْوِهِ ، فَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ إِذَا صَلَّى فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ الْقَاضِي . وَكَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ لُبْسَ الْأُزُرِ وَالسَّرَاوِيلَاتِ ، وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يُعِيدُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ ، فَلَا تَزُولُ ^(١) بِالشَّكِّ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، غَيْرُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَهُمْ الْمَجُوسُ ، وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ ، وَنَحْوُهُمْ ، وَمَنْ يَأْكُلُ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي مَوْضِعٍ يُمَكِّنُهُمْ أَكْلَهُ ، أَوْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ ، أَوْ يَذْبَحُ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ ، فَحُكْمُ ثِيَابِهِمْ حُكْمُ ثِيَابِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، عَمَلًا بِالْأَصْلِ ، وَأَمَّا أَوَانِيهِمْ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : حُكْمُهَا حُكْمُ أَوَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ ، يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهَا مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ نَجَاسَتُهَا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّعُوا مِنْ مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ .

الإنصاف

النَّصَارَى حَتَّى تُغَسَّلَ . وَزَادَ الْخِرَقِيُّ ، وَلَا أَوَانِي طَبَخِهِمْ ، دُونَ أَوْعِيَةِ الْمَاءِ ، وَنَحْوِهَا . انْتَهَى . وَقِيلَ : لَا يُسْتَعْمَلُ قَلْدَرُ كِتَابِيٍّ قَبْلَ عَسَلِهَا .

فَوَائِدُ ؛ إِخْدَاها ، حُكْمُ أَوَانِي مُدْمِنِي الْخَمْرِ وَمَلَاقِي التَّجَاسَاتِ غَالِبًا وَثِيَابِهِمْ ، كَمَنْ لَا تَجِلُّ ذَبَائِحُهُمْ . وَحُكْمُ مَا صَبَّغَهُ الْكُفَّارُ حُكْمُ ثِيَابِهِمْ وَأَوَانِيهِمْ . الثَّانِيَةُ ، بَدَنُ الْكَافِرِ طَاهِرٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : وَكَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَزَالُ » .

(٢) انْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ وَضُوءِ الْمُسْلِمِ بِكَفَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ عَلَامَاتِ النَّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩٣/١ ، ٢٣٢/٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٧٤/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ . ٤٣٤/٤ ، ٤٣٥ .

وَعَنْهُ ، أَنَّ مَنْ لَا تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُمْ ، لَا يُسْتَعْمَلُ مَا اسْتَعْمَلُوهُ مِنْ آئِنَتِهِمْ
إِلَّا بَعْدَ غَسْلِهِ ، وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ طَعَامِهِمْ إِلَّا الْفَاكِهَةُ وَنَحْوُهَا .

الشرح الكبير

وقال القاضى : هى نجسة ، لا يُسْتَعْمَلُ مَا اسْتَعْمَلُوهُ مِنْهَا إِلَّا بَعْدَ غَسْلِهِ ؛
لحديث أبى ثعلبة ، ولأنَّ أَوَانِيَهُمْ لَا تَحْلُو مِنْ أَطْعَمَتِهِمْ ، وَذَبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ ،
فَتَنْجَسُ بِهَا . وهذا ظاهرُ كلامِ أحمد ، فإنه قال فى المَجُوسِ : لَا يُؤْكَلُ مِنْ
طَعَامِهِمْ إِلَّا الْفَاكِهَةُ ؛ لأنَّ الظاهرَ نجاسةَ آئِنَتِهِمُ الْمُسْتَعْمَلَةِ فى أَطْعَمَتِهِمْ .
ومتى شَكَّ فى الإِنَاءِ ، هل اسْتَعْمَلُوهُ ، أم لا ؟ فهو طاهرٌ ؛ لأنَّ الْأَصْلَ
طهارته ، ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم فى إِبَاحَةِ لُبْسِ الثَّوبِ الَّذِى نَسَجَهُ
الْكُفَّارُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ إِنَّمَا كَانَ لِبَاسُهُمْ مِنْ نَسَجِ الْكُفَّارِ ، إِلَّا
أَنَّ ابْنَ أَبِي مُوسَى ذَكَرَ فى « الْإِرْشَادِ » فى وَجوبِ غَسْلِهَا قَبْلَ لُبْسِهَا
رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجِبُ ، وهو الصحيح ؛ لما ذكرنا . والثانية ،
يَجِبُ ؛ لَتَيْقِنِ^(١) الطَّهَّارَةَ . فَأَمَّا ثِيَابُهُمُ الَّتِى يَلْبَسُونَهَا ، فَأَبَاحَ الصَّلَاةَ فِيهَا
الثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ فى ثوبِ الْكَافِرِ : إِنْ صَلَّى فِيهِ
يُعِيدُ ، مَا دَامَ فى الْوَقْتِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَّارَةُ ، وَلَمْ يَتَرَجَّحِ التَّنَجِّيسُ
فِيهِ ، أَشْبَهَ مَا نَسَجَهُ الْكُفَّارُ^(٢) .

طَعَامُهُ وَمَاؤُهُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ فى « تَمَامِهِ » ، وَالْأَمْدِيُّ : أَبْدَانُ
الْكُفَّارِ وَثِيَابُهُمْ وَمِيَاهُهُمْ فى الْحُكْمِ وَاحِدٌ ، وَهُوَ نَصُّ أَحْمَدَ . وَزَادَ أَبُو الْحُسَيْنِ :
وَطَعَامُهُمْ . الثَّلَاثَةُ ، تَصِحُّ الصَّلَاةُ فى ثِيَابِ الْمَرْضِعَةِ وَالْحَائِضِ وَالصَّبِيِّ مَعَ
الْكَرَاهَةِ . قَدَّمَهُ فى « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَعَنْهُ ، لَا يُكْرَهُ . وَهِيَ تَخْرِيجٌ فى

(١) فى م : « لَتَيْقِنَ » .

(٢) فى الْأَصْلِ : « الْكَافِرِ » .

فصل : وثبأح الصلاة في ثياب الصبيان والمُريَّيات ، وفي ثوب المرأة الذي تحيض فيه إذا لم تتحقق نجاسته ، وهو قول الثوري ، وأصحاب الرأي ؛ لأن النبي ﷺ صلى وهو حامل أمامة بنت أبي العاص بن الربيع . متفق عليه^(١) . وكان النبي ﷺ يصلي ، فإذا سجد وثب الحسن على ظهره^(٢) . قال أصحابنا : والتوقي لذلك أولى ؛ لاحتمال النجاسة فيه . وقد روى أبو داود^(٣) عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ لا يصلي في شعرنا ولحفنا . ولعب الصبيان طاهر ، وقد روى أبو هريرة ، قال : رأيت النبي ﷺ حامل الحسين بن علي على عاتقه [١٥/١ و] ، ولعبه يسيل عليه^(٤) .

« مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَمَالَ إِلَيْهِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَالْحَقُّ ابْنُ أَبِي مُوسَى ثَوْبَ الصَّبِيِّ بِثَوْبِ الْمَجْرُوسِيِّ فِي مَنَعِ الصَّلَاةِ فِيهِ قَبْلَ غَسْلِهِ . وَحَكَى فِي « الْقَوَاعِدِ » فِي

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب رحمة الولد وتقيله ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٣٧/١ ، ٨/٨ . ومسلم ، في : باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨٥/١ . وأبو داود ، في : باب العمل في الصلاة ، من كتاب الصلاة ، سنن أبي داود ٢١٠/١ ، ٢١١ . والنسائي ، في : باب حمل الصبايا في الصلاة ووضعهن في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٠/٣ . والإمام مالك ، في : باب جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ ١٧٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٤/٥ .

(٢) انظر : باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة ، من كتاب الصلاة ، في سنن النسائي . المجتبى ١٨٢/٢ ، والمسند ، للإمام أحمد ٤٩٤/٣ ، ٤٦٧/٦ .

(٣) في : باب الصلاة في شعر النساء ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الصلاة في شعر النساء ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٨٨/١ ، ١٥٠ . وأخرج نحوه الترمذي ، في : باب كراهية الصلاة في لحف النساء ، من أبواب الجمعة وبقية أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٨٠/٣ .

(٤) أخرجه ابن ماجه ، في : باب اللعب يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٩/٢ ، ٤٠٦ ، ٤٦٧ .

وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ الْمَيْتَةِ بِالذَّبَاغِ ، المنع

الشرح الكبير

فصل : وَلَا يَجِبُ غَسْلُ الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ فِي حُبِّ الصَّبَاغِ ^(١) ،
مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كِتَابِيًّا ، أَوْ كَافِرًا ^(٢) . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، عَمَلًا بِالْأَصْلِ ، فَإِنْ
عُلِمَتْ نَجَاسَتُهُ طَهَّرَ بِالْعَسَلِ ، وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ ؛ لِقَوْلِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي
الدَّمِ : « الْمَاءُ يَكْفِيكَ ، وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ تَحْمِيرُ الْأَوَانِي وَإِيكَاءُ الْأَسْفِيَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو
هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعْطِيَ الْإِنَاءَ ، وَنُوكِيَ السَّقَاءَ ^(٤) .

٣٣ - مسألة ؛ قَالَ : (وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ الْمَيْتَةِ بِالذَّبَاغِ) هَذَا هُوَ
الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ
عُمَرَ وَابْنِهِ ، وَعَائِشَةَ ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ عُكَيْمٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ : « إِنِّي كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ
فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ ، فَإِذَا جَاءَ كُمْ كِتَابِي هَذَا فَلَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا

الإنصاف

ثِيَابِ الصَّبِيَّانِ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ ؛ الْكَرَاهَةُ ، وَعَدَمُهَا ، وَالْمَنْعُ .
قَوْلُهُ : وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ الْمَيْتَةِ ، يَعْنِي النَّجَسَةَ ، بِالذَّبَاغِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ
عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَهُوَ

(١) حُبِّ الصَّبَاغِ : الْوَعَاءُ الَّذِي يَصْبِغُ فِيهِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ « م » .

(٣) فِي : بَابِ الْمَرْأَةِ تَغْسِلُ ثَوْبَهَا الَّذِي تَلْبِسُهُ فِي حَيْضِهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ٨٨/١ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ تَحْمِيرِ الْإِنَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَةَ ١١٢٩/٢ . وَوَرَدَ الْأَمْرُ
بِذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ . صَحِيحُ
الْبُخَارِيِّ ١٤٤/٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِتَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ ،... مِنْ كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ
١٥٩٤/٣ - ١٥٩٦ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي إِيكَاءِ الْآنِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ٣٠٤/٢ .
وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

عَصَبٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) . «وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : « كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ »^(٢) . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٣) ، وَقَالَ : إِسْنَادٌ جَيِّدٌ ، يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ . وَفِي لَفْظٍ : أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ^(٤) . وَهُوَ نَاسِخٌ لِمَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي آخِرِ عُمَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَفْظُهُ دَالٌّ عَلَى سَبْقِ الرُّخْصَةِ ، وَأَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِهِ : « كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ » . وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَإِنْ قِيلَ : هَذَا مُرْسَلٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كِتَابٍ لَا يُعْرَفُ حَامِلُهُ . قُلْنَا : كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ كَلَفْظُهُ ، وَلِذَلِكَ لَزِمَتْ

مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَطْهَرُ مِنْهَا جِلْدٌ مَا كَانَ طَاهِرًا فِي حَالِ الْحَيَاةِ . نَقَلَهَا عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً . وَاخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ حَمْدَانَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَابْنُ رَزِينَ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَإِلَيْهَا مِثْلُ الْمَجْدِ فِي « الْمُتَنَقَّى » . وَصَحَّحَهُ فِي « شَرْحِهِ » .

(١) فِي : بَابٍ مِنْ رَوَى أَنْ لَا يَنْتَفِعَ بِإِهَابِ الْمَيْتَةِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٨٧/٢ . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ ، مِنْ أَبْوَابِ اللَّبَاسِ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٢٣٤/٧ ، ٢٣٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَدْبِغُ بِهِ جُلُودُ الْمَيْتَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفِرْعِ وَالْعَتِيرَةِ الْمُجْتَبَى ١٥٥/٧ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ لَا يَنْتَفِعُ مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ١١٩٤/٢ .
(٢) (٢-٢) بَعْدَ هَذَا فِي حَاشِيَةِ ش : « وَلَا عِنْدَ أَحْمَدَ ؛ بَلْ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ وَالدَّارِقُطْنِيِّ » . وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ قَوْلِهِ : « عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ » .
(٣) فِي الْمُسْنَدِ : ٣١٠/٤ ، ٣١١ .

(٤) انْظُرْ مَا مَرَّ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ .
قَالَ التِّرْمِذِيُّ : وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ : كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ؛ لِمَا ذَكَرَ فِيهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ ، وَكَانَ يَقُولُ : هَذَا آخِرُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ . ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْحَدِيثَ لِمَا اضْطُرُّوا فِي إِسْنَادِهِ ؛ حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ فَقَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ عَنْ أَشْيَاحَ لَهُمْ مِنْ جِهْنَةَ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٢٣٥/٧ ، ٢٣٦ .

الْحُجَّةُ مَنْ كَتَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَحَصَلَ لَهُ الْبَلَاغُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً ، لَمْ تَلْزَمُهُمُ الْإِجَابَةُ ، وَلَكَانَ لَهُمْ عُذْرٌ فِي تَرْكِ الْإِجَابَةِ ؛ لِجَهْلِهِمْ بِحَامِلِ الْكِتَابِ ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ . وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيِّتَةِ بِشَيْءٍ » ^(١) . وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، وَلِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَيِّتَةِ ، فَحَرَّمَ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ كَسَائِرِهَا ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ ﴾ ^(٢) .

وَاخْتَارَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَعَنْهُ ، يَطْهَرُ جِلْدُ مَا كَانَ مَأْكُولًا فِي حَالِ الْحَيَاةِ . وَاخْتَارَهَا أَيْضًا جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ رَزِينٍ أَيْضًا فِي « شَرْحِهِ » . وَرَجَّحَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي « الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ » . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : رَجَعَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنِ الرَّوَايَةِ الْأُولَى فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ ^(٣) ، وَعَبْدِ اللَّهِ ^(٤) ، وَالصَّاعِقَانِي ^(٥) . وَرَدَّهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا هُوَ رَوَايَةٌ أُخْرَى . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَعَنْهُ ، الدَّبَاغُ مُطَهَّرٌ . فَعَلَيْهَا ، هَلْ يُصَيِّرُهُ الدَّبَاغُ كَالْحَيَاةِ ؟ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي مُحَمَّدٍ ، وَصَاحِبِ « التَّلْخِصِ » ، فَيَطْهَرُ جِلْدُ كُلِّ مَا حُكِمَ بِطَهَارَتِهِ فِي الْحَيَاةِ ، أَوْ كَالذَّكَاةِ ؟ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْبَرَكَاتِ ، فَلَا يَطْهَرُ إِلَّا مَا تُطَهَّرُهُ الذَّكَاةُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . انْتَهَى .

(١) جمع الجوامع ، للسيوطي ٩٠٧/١ .

(٢) سورة المائدة ٣ .

(٣) أحمد بن الحسن بن جُنَيْدٍ الترمذی ، أبو الحسن ، تفقه بأحمد بن حنبل ، وكان بصيرًا بالعلل والرجال ، توفي سنة بضع وأربعين ومائتين . سير النبلاء ١٥٦/١٢ ، تذكرة الحفاظ ٥٣٦/٢ .

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي البغدادي ، أبو عبد الرحمن . الإمام الحافظ الناقد ، محدث بغداد ، سمع من أبيه ، وروى عنه « المستند » ، و « الزهد » وغيرهما . توفي سنة تسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٥١٦/١٣ - ٥٢٦ .

(٥) محمد بن إسحاق بن جعفر البغدادي ، الصاغاني ، أبو بكر . الإمام الحافظ المجود الحجة ، كان ذا معرفة واسعة ، ورحلة شاسعة . توفي سنة سبعين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٥٩٢/١٢ - ٥٩٤ .

وَهَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْيَابِسَاتِ بَعْدَ الدَّبْغِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

٣٤ - مسألة؛ قال: (وهل يجوز استعماله في اليابسات بعد الدبغ؟ على رِوَايَتَيْنِ) إحداهما، لا يجوز؛ لحديث عبد الله بن عُكَيْمٍ . والثانية، يجوز الانتفاع بجلد ما كان طاهراً حال الحياة إذا دُبِغَ؛ لأنَّ النبي ﷺ وَجَدَ شاةً مَيِّتَةً أُعْطِيَتْهَا^(١) مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فقال رسول الله

الإنصاف

^(٢) تنبيه: إذا قلنا: يَطْهَرُ جِلْدُ الْمَيِّتَةِ بِالدَّبَاغِ . فهل ذلك مخصوصٌ بما كان مأكولاً في حال الحياة، أو يشمل جميع ما كان طاهراً في حال الحياة؟ فيه للأصحاب وجهان، وحكاهما في «الفروع» رِوَايَتَيْنِ . وأطلقهما ابنُ عُيَيْنَانَ، والزُّرْكَشِيُّ وصاحبُ «الفائق»، وغيرهم؛ أحدهما، يشمل جميع ما كان طاهراً في حال الحياة . وهو الصحيح . اختاره المصنّف، وصاحبُ «التلخيص»، و«الشرح»، وابنُ حَمْدَانَ في «رعايته»، والشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ . والوجهُ الثَّانِي، لا يَطْهَرُ إِلَّا الْمَأْكُولُ . اختاره المَجْدُ، وابنُ رَزِينٍ، وابنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ في «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، والشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ، في «الفتاوى المِصْرِيَّةِ»، وغيرهم^(٣) . قوله: وهل يجوز استعماله في اليابسات بعد الدبغ؟ على رِوَايَتَيْنِ . أطلقهما في «الفصول»، و«المُسْتَوْعِبِ»، و«المُعْنَى»، و«الشرح»، و«التلخيص»، و«ابن تميم»، وابنُ عُيَيْنَانَ وابنُ مُنَجِّجٍ في «شرحهما»، و«الحاوئين»، و«الرُّعَايَةُ الْكُبْرَى» في هذا الباب، و«الزُّرْكَشِيُّ»؛ إحداهما، يجوزُ . وهو المذهب . قال في «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»: أصحُّهما الجوازُ . وصَحَّحَهُ في «نَظْمِهِ» . قال في «الفروع»: ويجوزُ استعماله في يابسٍ على الأصَحِّ . وقَدَّمَهُ في «الفائق». والرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ، لا يجوزُ استعماله . قال الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ:

(١) في الأصل: «أعطتها» .

(٢-٣) زيادة من: «ش» .

عليه السلام : « أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَّعُوهُ فَانْتَفَعُوا بِهِ » . رواه مسلم^(١) . ولأن الصحابة ، رضى الله عنهم ، لما فتحوا فارس ، انتفعوا بسروجهم وأسليحتهم ، وذبائحهم ميتة ، ونجاسته لا تمنع الانتفاع به ، كالأصطياد [١٥/١ ط] بالكلب ، وركوب البغل والحمار .

هذا أظهر . وجزم به في « الوجيز » . وقدمه في « الرعايتين » ، في باب من الإنصاف النجاسات . وابن رزين في « شرحه » .

تبيين ؛ أحدهما ، قوله : بعد الدبغ . هي من زوائد الشارح ، وعليها شرح ابن عبيدان ، وابن منجى ، و « مجمع البحرين » . وجزم به ابن عقيل في « الفصول » ، و « ابن تميم » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويين » ، و « الشرح » . قال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » : ويباح استعماله في الياسات ، مع القول بنجاسته في إحدى الروايتين . وفي الأخرى ، لا يباح . وهو أظهر ؛ لنهي عن ذلك . فأما قبل الدبغ فلا ينتفع به قولاً واحداً . انتهى . وقدم هذا الوجه الزركشي . والوجه الثاني ، أن الحكم قبل الدبغ وبعده سواء . وهو ظاهر كلامه في « المغنى » ، و « النظم » ، و « مجمع البحرين » ، لكن تعليله

(١) في : باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ . كما أخرجه البخارى ، في : باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب جلود الميتة قبل أن تدبغ ، من كتاب البيوع ، وفي : باب جلود الميتة ، من كتاب الذبائح . صحيح البخارى ١٥٨/٢ ، ١٠٧/٣ ، ١٢٤/٧ . وأبو داود ، في : باب في أهب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٣٨٦/٢ ، ٣٨٧ . والترمذى ، في : باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٣٤/٧ . والنسائى ، في : باب جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعنزة . المجتبى ١٥١/٧ ، ١٥٢ . وابن ماجه ، في : باب ليس جلود الميتة إذا دبغت ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٣/٣ . والدارمى ، في : باب الاستمتاع بجلود الميتة ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى ٨٦/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في جلود الميتة ، من كتاب الصيد . الموطأ ٤٩٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٢/١ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٦٥ ، ٣٢٩/٦ . وانظره أيضاً في : ٢٢٧/١ ، ٢٧٧ ، ٣٢٧ ، ٣٧٢ ، ٣٣٤/٦ .

وَعَنَّهُ ، يَطْهَرُ مِنْهَا جِلْدُ مَا كَانَ طَاهِرًا فِي الْحَيَاةِ ،

٣٥ - مسألة ؛ قال : (وعنه : يَطْهَرُ مِنْهَا جِلْدُ مَا كَانَ طَاهِرًا حَالِ الْحَيَاةِ) نصَّ أحمدُ على ذلك ، قال بعضُ أصحابنا : إِنَّمَا يَطْهَرُ جِلْدُ مَا كَانَ مَأْكُولَ اللَّحْمِ . وهو مذهبُ الأوزاعي^(١) ، وأبي ثورٍ ، وإسحاق ؛ لَأَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « ذَكَاةُ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ » . رواه الإمام

يُدُلُّ عَلَى الْأَوَّلِ . قال في « الفائق » : وَيُباحُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِي الْيَابِسَاتِ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . انتهى . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قال أَبُو الْخَطَّابِ : يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِجُلُودِ الْكِلَابِ فِي الْيَابِسَاتِ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . انتهى . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِجُلُودِ الْكِلَابِ فِي الْيَابِسِ ، وَسَدَّ الْبُثُوقِ بِهَا وَنَحْوِهِ . انتهى . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » بِقِيلٍ ، وَقِيلَ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ الْيَابِسَاتِ ؛ كَالْمَائِعَاتِ وَنَحْوِهَا . وهو كذلك ؛ فَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : لَا يَنْتَفَعُ بِهَا فِيهِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . قال ابْنُ عَقِيلٍ : وَلَوْ لَمْ يَنْجُسِ الْمَاءُ ؛ بَأَنَّ كَانَ يَسَعُ قُلْتَيْنِ فَأَكْثَرَ . قال : لِأَنَّهَا نَجَسَةُ الْعَيْنِ ، أَشْبَهَتْ [١٨/١ و] جِلْدَ الْخَنْزِيرِ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي « فِتَاوَاهِ » : يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِي ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَنْجُسِ الْعَيْنُ .

فائدة : فعلى القول بجواز استعماله يُباحُ دُبْغُهُ ، وعلى المنع ؛ هل يُباحُ دُبْغُهُ أَمْ لَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَ « الرَّعَايَةُ الْكُبْرَى » ، وَالزَّرْكَشِيُّ . قال فِي « الْفُرُوعِ » : فَإِنْ جَازَ أُبِيحَ الدَّبْغُ ، وَإِلَّا اخْتَمَلَ التَّحْرِيمُ وَاحْتَمَلَ الْإِبَاحَةُ ، كَقَسْلِ نَجَاسَةِ بَمَائِعِ وَمَاءٍ مُسْتَعْمِلٍ ، وَإِنْ لَمْ يَطْهَرْ ، كَذَا قَالَ الْقَاضِي ، وَكَلَامُ غَيْرِهِ ، خِلَافُهُ ، وَهُوَ أَظْهَرُ . انتهى .

(١) أَبُو عمرو عبد الرحمن بن عمر بن محمد الأوزاعي ، إمام الشاميين وفقههم ، وأحد الزهاد والكتّاب المرسلين ، توفي سنة سبع وخمسين ومائة . وفیات الأعيان ٣ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، العبر ١ / ٢٢٧ .

أحمد ، وأبو داود ^(١) . فَشَبَّهَ الدَّبَاغَ بِالذَّكَاءِ ؛ وَالذَّكَاءُ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي مَأْكُولِ اللَّحْمِ ، وَلِأَنَّهُ أَحَدُ الْمُطَهِّرِينَ لِلْجِلْدِ ، فَلَمْ يُؤَثَّرْ فِي غَيْرِ مَأْكُولٍ كَالذَّبْحِ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِعُمُومِ لَفْظِهِ فِي ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ » ^(٢) . يَتَنَاوَلُ الْمَأْكُولَ وَغَيْرَهُ ، وَخَرَجَ مِنْهُ مَا كَانَ نَجِسًا فِي الْحَيَاةِ ؛ لَكَوْنِ الدَّبْغِ إِنَّمَا يُؤَثَّرُ فِي رَفْعِ نَجَاسَةٍ حَادِثَةٍ بِالْمَوْتِ ، فَتَبْقَى فِيهَا عَدَاهُ عَلَى قَضِيَّةِ الْعُمُومِ . وَحَدِيثُهُمْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالذَّكَاءِ التَّطْيِيبَ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : رَائِحَةُ ذَكِيَّةٌ . أَيْ : طَيِّبَةٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالذَّكَاءِ الطَّهَارَةَ ، فَعَلَى هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ يَكُونُ اللَّفْظُ عَامًّا فِي كُلِّ جِلْدٍ ، فَيَتَنَاوَلُ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا ؛ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِالذَّكَاءِ الذَّبْحَ لَأَضَافَهُ إِلَى الْحَيَوَانِ كُلِّهِ ، لَا إِلَى الْجِلْدِ .

فصل : فَاَمَّا جُلُودُ السَّبَاعِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجُوزُ الْاِثْتِفَاعُ بِهَا قَبْلَ الدَّبَاغِ وَلَا بَعْدَهُ . وَبِذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ^(٣) ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، كَرَاهَةً

(١) لم يخرج به هذا اللفظ إلا الإمام أحمد في : المسند ٤٧٦/٣ ، ٦/٥ .
وأخرجه النسائي بنحوه ، في : باب جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعترة . المجتبى ١٥٣/٧ ، ١٥٤ .
(٢) رواه الترمذي ، في : بَرِيَابٍ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ إِذَا دُبِغَتْ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِلَاسِ ، عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٣٢/٧ ، ٢٣٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : باب جلود الميتة ، مِنْ كِتَابِ الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ . المجتبى ١٥٣/٧ .
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : باب الاستمتاع بجلود الميتة ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَاحِيِّ . سنن الدارمي ٨٥/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : المسند ٢١٩/١ ، ٢٧٠ ، ٣٤٣ .

(٣) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمُرُوزِيُّ الْحَنْظَلِيُّ ، الْإِمَامُ الزَّاهِدُ ، جَمَعَ الْعِلْمَ وَالْفَقْهَ وَالْأَدَبَ ، تُوْفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةً . الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ٣٢٤/٢ - ٣٢٦ .

الصلاة في جُلُودِ الثَّعَالِبِ . ^(١) وأَبَاحَ الحَسَنُ ، والشَّعْبِيُّ ، وأَصْحَابُ الرَّأْيِ الصلاةَ في جُلُودِ الثَّعَالِبِ ؛ لِأَنَّ الثَّعَالِبَ تُفَدَى فِي الإِحْرَامِ ، فَكَانَتْ مُبَاحَةً ، وَلَمَّا ثَبَتَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى طَهَارَةِ جُلُودِ المَيِّتَةِ بالدَّبَاغِ . وَجُلُودُ الثَّعَالِبِ يُنْنَى حُكْمُهَا عَلَى حِلِّهَا ، وَفِيهَا رِوَايَتَانِ ، فَكَذَلِكَ يُخْرَجُ فِي جُلُودِهَا ، فَإِنْ قُلْنَا بِتَحْرِيمِهَا ، فَحُكْمُ جُلُودِهَا حُكْمُ بَقِيَّةِ جُلُودِ السَّبَاعِ ، وَكَذَلِكَ السَّنَانِيرُ البَرِّيَّةُ ، فَأَمَّا الْأَهْلِيَّةُ فَمُحَرَّمَةٌ . وَهَلْ تَطْهَرُ جُلُودُهَا بالدَّبَاغِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ^(٢) . وَرَخَّصَ فِي جُلُودِ السَّبَاعِ جَابِرٌ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، وَعُرْوَةَ ^(٣) ، ^(٤) أَنَّهُمَا رَخَّصَا ^(٥) فِي الرُّكُوبِ عَلَى جُلُودِ الثُّمُورِ . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ طَهَارَةُ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخِنْزِيرَ ؛ لِأَنَّهُ يَرَى طَهَارَتَهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ ، وَلَهُ فِي جِلْدِ الْآدَمِيِّ وَجْهَانِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَطْهَرُ كُلُّ جِلْدٍ إِلَّا جِلْدَ الْخِنْزِيرِ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي يُونُسَ طَهَارَةُ كُلِّ جِلْدٍ . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ . وَمَذْهَبُ مَنْ حَكَّمَ بِطَهَارَةِ جُلُودِ ^(٦) الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو رِيحَانَةَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رُكُوبِ الثُّمُورِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(٧) . وَعَنْ

(١ - ١) سقط من : « م » .

(٢) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ ، مِنْ فَقْهَاءِ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ زَايٍ ٥٨ ، ٥٩ .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَنَّهُمْ رَخَّصُوا » .

(٤) سقط من : « م » .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي جُلُودِ الثُّمُورِ وَالسَّبَاعِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيَاسِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الذَّهَبِ

لِلنِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْخَتَامِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٨٨/٢ ، ٤١٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّنْفِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ .

الْمُجْتَبَى ١٢٣/٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ رُكُوبِ الثُّمُورِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيَاسِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٢٠٥/٢ . =

مُعَاوِيَةَ ، وَالْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى [١٦/١] عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ ^(١) وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ^(٢) . مَعَ ^(٣) مَا ذَكَرْنَا مِنْ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَيِّتَةِ ، فَجَمَعْنَا بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَبَيْنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ بِحَمْلِهَا عَلَى مَا كَانَ طَاهِرًا حَالَ الْحَيَاةِ ، وَحَمْلِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ طَاهِرًا ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أُمِكنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ ، كَانَ أَوْلَى مِنَ التَّعَارُضِ بَيْنَهَا ، يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنَّ الدَّبْعَ إِنَّمَا يُزِيلُ النِّجَاسَةَ الْحَادِثَةَ بِالمَوْتِ ، وَيُرَدُّ الْجِلْدُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَالَ الْحَيَاةِ ، فَإِذَا كَانَ فِي الْحَيَاةِ نَجِسًا لَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ الدَّبَاغُ شَيْئًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَإِذَا قُلْنَا بِطَهَارَةِ الْجِلْدِ بِالدَّبَاغِ ، لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ أَنَّهُ يَحِلُّ . وَهُوَ وَجْهٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « ذِكَاةُ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ » . وَلِأَنَّهُ مَعْنَى يُفِيدُ الطَّهَارَةَ فِي الْجِلْدِ ، أَشْبَهَ الدَّبْعَ . وَظَاهِرُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ حَيَوَانٍ مَأْكُولٍ ، جَازَ أَكْلُهُ ؛ لِأَنَّ الدَّبَاغَ بِمَنْزِلَةِ الذَّكَاءِ ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ

= وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٢/٤ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٣٤ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « نَهَى عَنْ اقْتِرَاشِ جُلُودِ السَّبَاعِ » .

(٢) فِي : بَابِ فِي جُلُودِ التَّمُورِ وَالسَّبَاعِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٨٨/٢ . كَرَاهَاهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ ، مِنْ كِتَابِ الْفِرْعِ وَالْعَتِيرَةِ . الْمُجْتَبَى ١٥٦/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠١/٤ .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « ذَكَرْنَاهُ ، وَنَهَى النَّبِيُّ » .

الذَّكَاءَ لَا تُبَيِّحُهُ ، فَالِدِّبَاغُ أَوَّلَى . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾^(١) . وَالْجِلْدُ مِنْهَا . وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) . وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الطَّهَارَةِ إِبَاحَةُ الْأَكْلِ ؛ بِدَلِيلِ تَحْرِيمِ الْخَبَائِثِ مِمَّا لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ، وَقِيَاسُهُمْ لَا يَقْبَلُ مَعَ مُعَارَضَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

فصل : ويجوز بيعه ، وإجارته ، والانتفاع به في كل ما يمكن ، سِوَى الْأَكْلِ ، وهو قول الشافعي في الجديد . ولا يجوز بيعه قبل الدِّبَغِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ ، أَشْبَهَ الْخَزِيرَ ، وَيَقْتَضِي مَا يُدْبَغُ بِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُنْتَشِفًا لِلرُّطُوبَةِ ، مُتَّقِيًا لِلْحَبَثِ ، كَالشَّبِّ^(٣) وَالْقَرْطِ^(٤) . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مِنْ نَجَاسَةٍ ، فَلَمْ

(١) سورة المائدة ٣ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب جلود الميتة قبل أن تدبغ ، من كتاب البيوع ، وفي : باب جلود الميتة ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١٥٨/٢ ، ١٠٧/٣ ، ١٢٤/٧ . ومسلم ، في : باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ . وأبو داود ، في : باب في أهب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٨٦/٢ ، ٣٨٧ . والترمذي ، في : باب ماجاء في جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٣٤/٧ . والنسائي ، في : باب جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعيرة . المجتبى ١٥١/٧ ، ١٥٢ . وابن ماجه ، في : باب ليس جلود الميتة إذا دبغت ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٣/٢ والدارمي ، في : باب الاستمتاع بجلود الميتة ، من كتاب الأضاحي . بهنن الدارمي ٨٦/٢ . والإمام مالك ، في : باب ماجاء في جلود الميتة ، من كتاب الصيد . الموطأ ٤٩٨/٢ . والإمام أحمد ، في المسند : ٢٦٢/١ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٢٩/٦ . وانظره أيضا في : ٢٢٧/١ ، ٢٧٧ ، ٣٢٧ ، ٣٧٢ ، ٣٣٤/٦ .

(٣) ألشب : من الجواهر التي أنبتها الله تعالى في الأرض ، يدبغ به ، يشبه الزاج .

(٤) القروط : حب يخرج في غلف كالعدس من شجر العضاة ، يدبغ به .

وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ بِالذِّكَاةِ .

الشرح الكبير

تَطْهَرُ بِنَجَسٍ ، كَالاسْتِجْمَارِ . وَهَلْ يَطْهَرُ الْجِلْدُ بِمُجَرَّدِ الدَّبْغِ قَبْلَ غَسْلِهِ بِالماءِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَحْصُلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « يَطْهَرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْظُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَلِأَنَّ مَا يُدْبَغُ بِهِ نَجَسٌ بِمُلَاقَاةِ الْجِلْدِ ، فَإِذَا انْدَبَغَ الْجِلْدُ بَقِيَّتِ الْآلَةُ نَجَسَةً ، فَتَبْقَى نَجَاسَةُ الْجِلْدِ لِمُلَاقَاتِهَا لَهُ ، فَلَا تَزُولُ إِلَّا بِالْعَسَلِ . وَالثَّانِي ، يَطْهَرُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ » . وَلِأَنَّهُ طَهَرَ بِانْقِلَابِهِ ، فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ، كَالْحَمْرَةِ إِذَا انْقَلَبَتْ . وَرَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « طَهُورُ كُلِّ أَدِيمٍ دِبَاغُهُ » ^(٢) . قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي ، فَإِنَّ الْمَعْنَى وَالْخَبَرَ إِنَّمَا يَدُلُّانِ عَلَى طَهَارَةِ عَيْنِهِ ، وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ وُجُوبِ غَسْلِهِ مِنْ [١٦/١ ظ] نَجَاسَةِ ثَلَاثِيهِ ، كَمَا لَوْ أَصَابَتْهُ نَجَاسَةُ سِوَى آلَةِ الدَّبْغِ ، أَوْ أَصَابَتْهُ آلَةُ الدَّبْغِ بَعْدَ فَصْلِهِ عَنْهَا ^(٣) . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَٰذَيْنِ .

فصل : وَلَا يَفْتَقِرُ الدَّبْغُ إِلَى فِعْلٍ ، فَلَوْ وَقَعَ جِلْدٌ فِي مَدْبَغَةٍ فَانْدَبَغَ ، طَهَرَ ؛ لِأَنَّهَا إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ ، فَهُوَ كَالْمَطَرِ يَطْهَرُ الْأَرْضَ النَّجَسَةَ .

٣٦ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ بِالذِّكَاةِ) وَهَذَا

الإنصاف

تنبيه : قَوْلُهُ : وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ بِالذِّكَاةِ . يَعْنِي ، إِذَا ذُبِغَ ذَلِكَ . وَهُوَ

(١) فِي : نَاب فِي أَهْبِ الْمَيْتَةِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيَاسِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٧/٢ . كَمَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَدْبِغُ بِهِ مِنْ جُلُودِ الْمَيْتَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفِرْعِ وَالْعَتِيرَةِ . الْمُجْتَبَى ١٥٤/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٣٤/٦ .
(٢) أَوْرَدَهُ صَاحِبُ كَنْزِ الْعَمَالِ وَعَزَاهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فِي الْغِيلَانِيَّاتِ . كَنْزُ الْعَمَالِ ٤١٨/٩ . وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظٍ : « طَهُورُ كُلِّ إِهَابٍ دِبَاغُهُ » . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٢١/١ .
(٣) انْظُرْ : الْمَغْنَى ٩٦/١ .

قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : يَطْهَرُ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « ذَكَاةُ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ » ^(١) . شَبَّهَ الدَّبْعَ بِالذَّكَاءِ ، وَالدَّبْعُ يُطَهَّرُ الْجِلْدَ عَلَى مَا مَضَى ، كَذَلِكَ الذَّكَاءُ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ اقْتِرَاشِ جُلُودِ

صَحِيحٌ ، بَلْ لَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَا لِغَيْرِهِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَلَوْ كَانَ فِي التَّنَزُّعِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَلَوْ كَانَ جِلْدُ آدَمِيٍّ وَقُلْنَا : يَنْجَسُ بِمَوْتِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقَالَ الشَّارِحُ : وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ ، ^(٢) وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ : وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ جِلْدِ الْآدَمِيِّ إجماعًا . قَالَ فِي « التَّعْلِيلِ » ، وَغَيْرِهِ : وَلَا يَطْهَرُ بِدَبِغِهِ . وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ . انْتَهَى ^(٣) قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَفِي اغْتِبَارِ كَوْنِهِ مَأْكُولًا وَغَيْرِ آدَمِيٍّ وَجْهَانِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَفِي جِلْدِ الْآدَمِيِّ وَجْهَانِ ؛ أَنَّهُ نَجَسٌ بِمَوْتِهِ .

فَوَائِدُ ؛ مَا يَطْهَرُ بِدَبِغِهِ انْتَفَعَ بِهِ وَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَجُوزُ . وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ : وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ جِلْدِ الْآدَمِيِّ إجماعًا . قَالَ فِي « التَّعْلِيلِ » ، وَغَيْرِهِ : وَلَا يَطْهَرُ بِدَبِغِهِ ، وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ . انْتَهَى ^(٤) . وَفِيهِ رَوَايَةٌ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقَالَ الشَّارِحُ : وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ ^(٥) . وَيَجُوزُ بَيْعُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلٌ فِي « الرَّعَايَةِ » ، كَمَا لَوْ لَمْ يَطْهَرُ بِدَبِغِهِ ، وَكَمَا لَوْ بَاعَهُ قَبْلَ الدَّبْعِ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . وَأُطْلِقَ الرَّوَّائِثُ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، فِي الْبُيُوعِ ، وَأُطْلِقَ أَبُو الْحَطَّابِ

(١) تقدم صفحة ١٦٦ .

(٢ - ٣) زيادة من : « ش » .

السَّبَاعِ ، وَرُكُوبِ الثُّمُورِ ، وَهُوَ عَامٌّ فِي الْمَذَكِّي وَغَيْرِهِ . وَلَأَنَّهُ ذَبَحَ لَا يُبَيِّحُ اللَّحْمَ ، فَلَمْ يُطَهِّرِ الْجِلْدَ ، كَذَبَحِ الْمَجُوسِيِّ ، وَالْخَبْرُ قَدْ أَجَبَنَا عَنْهُ

جَوَازُ بَيْعِهِ مَعَ نَجَاسَتِهِ ؛ كَتُوبِ نَجَسٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ بَيْعُ نَجَاسَةٍ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا . وَلَا فَرْقٌ وَلَا إِجْمَاعٌ كَمَا قِيلَ . قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ الْمَالِكِيُّ ^(١) : لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الزَّبْلِ . قَالَ اللَّخْمِيُّ ^(٢) : هَذَا مِنْ قَوْلِهِ يَذُلُّ عَلَى بَيْعِ الْعَذْرَةِ . وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ : لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْعَذْرَةِ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ مَنَافِعِ النَّاسِ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، يُبَاحُ لُبْسُ جِلْدِ الثَّعَالِبِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فِيهِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وَعَنْهُ ، يُبَاحُ لُبْسُهُ ، وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَعَنْهُ ، تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ . وَعَنْهُ ، يَحْرُمُ لُبْسُهُ . اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ . ذَكَرَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَأَطْلَقَهُنَّ . وَأَطْلَقَ الْخِلَافَ ابْنُ تَمِيمٍ . ^(٣) قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : يُبَاحُ لُبْسُهُ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَفِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَجْهَانِ . انْتَهَى . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ^(٤) ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُمْ : الْخِلَافُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي جِلِّهَا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي لُبْسِ جِلْدِ الثَّعَالِبِ رَوَايَتَانِ . وَيَأْتِي حَكْمُ جِلِّهَا فِي بَابِ الْأَطْعِمَةِ ، وَيَأْتِي آخِرُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ . وَهَلْ يُكْرَهُ لُبْسُهُ وَافْتِرَاشُهُ جِلْدًا مُخْتَلَفًا فِي نَجَاسَتِهِ ؟ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُبَاحُ افْتِرَاشُ جُلُودِ السَّبَاعِ مَعَ الْحُكْمِ بِنَجَاسَتِهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُمْ . وَعَنْهُ ، يُبَاحُ . اخْتَارَهُ أَبُو

(١) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جُنَادَةَ ، الْعُتْقِي ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، مِنْ كِبَارِ الْمَصْرِيِّينَ وَفَقَهَائِهِمْ ، رَجُلٌ صَالِحٌ مُقْبَلٌ مَتَقِنٌ حَسَنُ الضَّبْطِ ، مَوْلَاهُ سَنَةٌ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً ، وَوَفَاتَهُ سَنَةٌ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَةً . الدِّيَاغِ الْمَذْهَبِ ٤٦٥/١ ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ٤٣٣/٢ .

(٢) بدر بن الهيثم بن خلف ، الْقَاضِي الْفَقِيهُ الصَّدُوقُ الْمَعْرُومُ اللَّخْمِيُّ الْكُوفِيُّ نَزِيلُ بَغْدَادَ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، كَانَ ثِقَةً نَبِيلًا . وَلَدَ سَنَةَ مِائَتَيْنِ أَوْ بَعْدَهَا بَعَامَ . وَتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ . سِيرُ أَعْلَامِ النَبَلَاءِ ٥٣٠/١٤ ، ٥٣١ .

(٣ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : « ش » .

فيما مضى . وأما قياس الذكاة على الذبغ فلا يصح ، فإن الذبغ أقوى ؛ لأنه يُزيل الحَبَثَ والرُّطوباتَ كُلَّها ، ويُطَيِّبُ الجلدَ ، على وجهٍ يَتَهَيَّأُ به

الْحَطَّابِ ، وبالعَ حَتَّى قال : يجوزُ الاتِّفَاعُ بجلودِ الكلابِ في اليابسِ ، وسَدُّ الثُّبُوقِ ونحوه . ولم يشترطْ دِباغًا . وأطلقَهما في « الفروع » ، و « الفائق » ، و « الرِّعَايَةِ الكبرى » ، وحكاهما وَجْهَيْنِ . والثَّالِثَةُ ، في الحُرْرِ بِشَعْرِ الخَنْزِيرِ رواياتٌ ؛ الجوازِ . وعَدَمُهُ . صَحَّحَهُ في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وقَدَّمَهُ ابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِهِ » . وأطلقَهما « ابنُ تَمِيمٍ » ، و « الْمُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » . والكَرَاهَةُ ، وقَدَّمَهُ في « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وصَحَّحَهُ في « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَجَزَمَ بِهِ في « الْمُنَوَّرِ » . وأطلقَهُنَّ في « الفروع » . وأطلقَ الْكَرَاهَةَ والجوازَ في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » . وَيَجِبُ غَسْلُ مَا نُحِرَ بِهِ رَطْبًا ، على الصَّحِيحِ من المذهبِ . قَدَّمَهُ في « الفروع » ، و « ابنُ تَمِيمٍ » ، و « ابنُ عُيَيْدَانَ » . قال في « الرِّعَايَةِ » : هذا الْأَقْيَسُ . وعنه ، لا يَجِبُ ؛ لِإِفْسَادِ الْمُغْسُولِ . والرَّابِعَةُ ، نَصُّ أَحْمَدَ على جوازِ الْمُنْحَلِّ مِنْ شَعْرِ نَجَسٍ . واقتصرَ عليه ابنُ تَمِيمٍ ، وَجَزَمَ بِهِ في « الفائق » ، و « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، ثم قال : وقلتُ : يُكْرَهُ .

فوائد ؛ منها ، جَعَلَ الْمُصْرَانِ وَثَرًا دِباغًا ، وكذلك الْكَرِشُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالَى . قال في « الفروع » : وَيَتَوَجَّهُ لَا . ومنها ، يُشْتَرَطُ فيما يُدْبَغُ به أَنْ يَكُونَ مُنْشَقًّا لِلرُّطُوبَةِ ، مُتَقَيًّا لِلْحَبَثِ ، بحيثُ لو نُقِعَ الْجِلْدُ بَعْدَهُ في الماءِ لم يَفْسُدْ . وزاد ابنُ عَقِيلٍ ، وَأَنْ يَكُونَ قَاطِعًا لِلرَّائِحَةِ وَالسُّهُوكَةِ^(١) ، ولا يَظْهَرُ منه رائحةٌ ، ولا طَعْمٌ ، ولا لَوْنٌ خَبِيثٌ ، إذا انْتَفَعَ بِهِ بَعْدَ دَبْغِهِ في المائعاتِ . ومنها ، يُشْتَرَطُ غَسْلُ الْمَذْبُوغِ ، على الصَّحِيحِ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » . وقَدَّمَهُ ابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِهِ » . قال في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : يُشْتَرَطُ غَسْلُهُ في أَظْهَرِ

(١) السهوكة : الرائحة الكريهة .

وَلَبِنُ الْمَيْتَةِ وَإِنْفَحْتُهَا نَجَسٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، المنع

للبقاء على وجه لا يتغير ، والدَّكَاةُ لا يحصل بها ذلك ، ولا يُستعنى بها عن الدَّبغ ، فدلَّ على أنه أقوى .

٣٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَبِنُ الْمَيْتَةِ نَجَسٌ ؛ لَأَنَّهُ مَائِعٌ فِي وَعَاءٍ نَجَسٍ فَتَنَجَسَ بِهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْفَحْتُهَا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ) ؛ لِمَا ذَكَرْنَا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى أَنَّهَا طَاهِرَةٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ،

الْوَجْهَيْنِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْحَوَاشِي » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : اشْتَرِطَ الْعَسَلُ أَظْهَرَ . وَقِيلَ : لَا يُشْتَرِطُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَمِنْهَا ، لَا يَحْصُلُ الدَّبْغُ بِنَجَسٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : يَحْصُلُ بِهِ ، وَيُقَسَّلُ بَعْدَهُ . قُلْتُ [١٨/١] : فَيُعَالَى بِهَا . وَمِنْهَا ، لَوْ شُمِسَ أَوْ تَرَبَّ مِنْ غَيْرِ دَبْغٍ لَمْ يَطْهَرْ . قَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « حَوَاشِي الْمُحَرَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، فِي التَّشْمِيسِ . وَقِيلَ : يَطْهَرُ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِيهِمَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي التَّشْمِيسِ ، فِي « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَيَتَوَجَّهَانِ فِي تَثْرِيهِ ، أَوْ رِيحٍ . فَكَأَنَّهُ مَا أُطْلِعَ عَلَى الْخِلَافِ فِي التَّثْرِبِ . وَمِنْهَا ، لَا يَفْتَقِرُ الدَّبْغُ إِلَى فِعْلٍ ، فَلَوْ وَقَعَ جِلْدٌ فِي مَذْبَعَةٍ فَانْدَبَعَ طَهَرَ . قَوْلُهُ : وَلَبِنُ الْمَيْتَةِ وَإِنْفَحْتُهَا نَجَسٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ طَاهِرٌ مُبَاحٌ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « نَهَايَةِ ابْنِ رَزِينٍ » . وَصَحَّحَهُ فِي « نَظْمِهَا » ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » .

فَائِدَةٌ : حُكْمُ جِلْدَةِ الْإِنْفَحَةِ حُكْمُ الْإِنْفَحَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

وداود ؛ لأن الصحابة ، رضى الله عنهم ، أكلوا الجبن لما دخلوا المدائن^(١) ، وهو يعمل بالإنفحة^(٢) ، وذبايحهم ميتة ؛ لأنهم مجوس . والأول أولى ؛ لأنه مائع في وعاء^(٣) نجس ، أشبه ما لو حلب في إناء نجس . وأما المجوس فقد قيل : إنهم ما كانوا يذبحون بأنفسهم ، وكان جزأروهم اليهود والنصارى ، ولو لم يتنقل ذلك عنهم ، كان الاحتمال باقيا^(٤) ، فإنه قد كان فيهم اليهود والنصارى ، والأصل الجبل ، فلا يزول بالشك ، وقد روى أن الصحابة ، رضى الله عنهم ، لما قدموا العراق كسروا جيشا من أهل فارس ، بعد أن وضعوا طعامهم ليأكلوه ، فلما فرغ المسلمون منهم جلسوا فأكلوا الطعام ، وهو لا يخلو من اللحم ظاهرا ، فلو حكم بنجاسة ما ذبح في بلدهم لما أكلوا من لحيمهم ، وإذا حكمنا بطهارة اللحم ، فالجبن أولى ، وعلى هذا لو دخل الإنسان أرضا فيها مجوس وأهل كتاب ، كان له أكل جبنهم ولحيمهم ؛ لما ذكرنا .

وقدّمه في « الفروع » ، وغيره . وجرّم جماعة بنجاسة الجلدقة . وذكره القاضى في « الخلاف » اتفاقا . وقال في « الفائق » : والنزاع في الإنفحة دون جلدتها . وقيل : فيهما .

(١) المدائن : مدن مجتمعة بناها الفرس بين الفرات ودجلة ، توسطوا بها مصب الفرات في دجلة ، ثم تحول عنها الناس إلى الكوفة والبصرة وواسط وبغداد ، وذكر ياقوت أن المسمى بهذا الاسم في زمانه بليدة شبيهة بالقرية ، بينها وبين بغداد ستة فراسخ . معجم البلدان ٤/٤٤٥ - ٤٤٧ .

(٢) الإنفحة ، بكسر الهمزة وفتح الفاء وتثقيب الحاء أكثر من تخفيفها . وهى لكل ذى كرش شئ يستخرج من بطنه أصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبين . المصباح المنير .

(٣) م : « إناء » .

(٤) م : « كافيا » .

وَعَظْمُهَا وَقَرْنُهَا وَظَفَرُهَا نَجِسٌ ، المقنع

فصل : وإن ماتت الدجاجة ، وفيها بيضة قد صلب قشرها ، فهي طاهرة . وهو قول أبي حنيفة ، وبعض الشافعية ، وابن المنذر . وكرهها علي بن أبي طالب ، وابن عمر ، ومالك ، والليث^(١) ، وبعض الشافعية ؛ لأنها جزء من الميتة . ولنا ، أنها [١٧/١] بيضة صلبة القشرة ، منفصلة عن الميتة ، أشبهت الولد إذا خرج حياً من الميتة ، وكرهية الصحابة محمولة على التنزيه ، استقذاراً لها . وإن لم تكمل البيضة ، فقال بعض أصحابنا : ما كان قشرها أبيض فهو طاهر ، وما لم يبيض فهو نجس ؛ لأنه ليس عليه حائل حصين . واختار ابن عقيل أنها لا تتنجس ؛ لأن البيضة عليها غاشية رقيقة ، كالجلد ، وهو القشر قبل أن يقوى ، فلا يتنجس منها إلا ما لاقى النجاسة ، كالسمن الجامد إذا ماتت فيه فأرة ، إلا أن هذه تطهر إذا غسلت ؛ لأن لها من القوة ما يمنع دخول أجزاء النجاسة فيها ، بخلاف السمن . والله أعلم .

٣٨ - مسألة ؛ قال : (وعظمها وقرنها وظفرها نجس) عظام الميتة النجسة نجسة ، مأكولة اللحم ، أو غيرها كالفيلة ، لا تطهر

الإنصاف قوله : وعظمها ، وقرنها ، وظفرها ، نجس . وكذا عصبها وحافرها ، يعني التي تنجس بموتها . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، طاهر . ذكرها في « الفروع » ، وغيره . قال في « الفائق » : وخرج أبو الخطاب الطهارة ، واختاره شيخنا . يعني به الشيخ تقي الدين . قال : وهو المختار . انتهى . قال بعض

(١) أبو الحارث الليث بن سعد القهقي ، شيخ الديار المصرية وعالمها ، الإمام الثقة الحجة ، المتوفى سنة خمس وسبعين ومائة . وفیات الأعيان ٤ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، المعبر ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

بحال . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وإسحاق . ورخص في الانتفاع
بعظام الفيلة محمد بن سيرين ، وابن جريج ؛ لما روى أبو داود^(١)
« بإسناده عن ثوبان » ، أن رسول الله ﷺ قال : « اشتر^(٢) لفاطمة
قِلادة من عَصَب^(٣) ، وسوارين من عاج » . وقال مالك : إن الفيل إن
ذُكِيَ فعظمه طاهر ، وإلا فهو نجس . لأن الفيل مأكول عنده . وقال
الثوري ، وأبو حنيفة : عظام الميتات طاهرة ؛ لأن الموت لا يحلها ، فلا
تنجس به ، كالشعر . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
الْمَيْتَةُ ﴾ . والعظم من جملتها ، فيكون محرماً ، والفيل لا يؤكل لحمه ،
فيكون نجساً على كل حال ، والدليل على تحريمه نهى النبي ﷺ عن كل
ذی ناب من السباع . متفق عليه^(٥) ، والفيل أعظمها ناباً . وحديث

الأصحاب : فعلي هذا يجوز بيعه . قال في « الفروع » : فقيل : لأنه لا حياة فيه .

(١) في : باب ماجاء في الانتفاع بالعاج ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٤/٢ ، ٤٠٥ .

ورواه أيضاً الإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٥/٥ .

(٢-٣) سقط من : (٢٠) .

(٣-٣) في الأصل ، م : « اشترى » .

(٤) ذكرها ابن الأثير بسكون الصاد ، ثم نقل عن الخطابي في المعالم قوله : إن لم تكن الثياب الجانية فلا أدرى ما هي ، وما أرى أن القِلادة تكون منها . ونقل عن أبي موسى : يحتمل عندى أن الرواية إنما هي العصب ، بفتح الصاد ، وهي أطناب مفاصل الحيوانات ، وهو شيء مدور ، فيحتمل أنهم كانوا يأخذون عصب بعض الحيوانات الطاهرة فيقطعونه ويجعلونه شبه الخرز ، فإذا ييس يتخذون منه القِلائد . ونقل عنه أيضاً ، عن بعض أهل اليمن ، أن العصب سن دابة بحرية تسمى فرس فرعون ، يتخذ منها الخرز وغير الخرز من نصاب سكين وغيره ، ويكون أبيض . النهاية ٢٤٥/٣ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب ألبان الأئمن ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٧ / ١٨١ . ومسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ٣ / ١٥٣٣ . وأبو داود ، في : باب النهي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩ / ٢ ، ٣٢٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة ، من أبواب الصيد ، =

الشرح الكبير

ثَوْبَانَ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ ، عَنْ الْأَصْمَعِيِّ ^(١) : الْعَاجُ : الذَّبْلُ ^(٢) .
ويقال : هو عَظْمٌ ظَهَرَ السَّلْحَفَةُ الْبَحْرِيَّةُ ^(٣) . وقولهم : إِنَّ الْعِظَامَ لَا
يُحِلُّهَا الْمَوْتُ . مَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ تُحِلُّهَا ، وَكُلُّ مَا تُحِلُّهُ الْحَيَاةُ يُحِلُّهُ
الْمَوْتُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ
يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ^(٤) . وَلِأَنَّ دَلِيلَ الْحَيَاةِ الْإِحْسَاسُ
وَالْأَلَمُ ، وَهُوَ فِي الْعِظَمِ أَشَدُّ مِنْهُ فِي اللَّحْمِ ، وَالضَّرْسُ يَأْلَمُ ، وَيَلْحَقُهُ
الضَّرْسُ ^(٥) ، وَيُحْسُ بَيْرِدِ الْمَاءِ وَحَرَارَتِهِ ، وَمَا يُحِلُّهُ الْمَوْتُ يَنْجُسُ ، وَالْقَرْنُ
وَالظَّفَرُ وَالْحَافِرُ كَالْعِظَمِ ؛ إِنْ أُخِذَ مِنْ مُذَكِّي فَهُوَ طَاهِرٌ ، وَإِنْ أُخِذَ مِنْ
حَيٍّ فَهُوَ نَجِسٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا يَقْطَعُ مِنَ الْبَيْهَمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ

وقيل ، وهو الْأَصْحُ : لِانْتِفَاءِ سَبَبِ التَّنَجِيسِ ، وَهُوَ الرُّطُوبَةُ . انْتَهَى . وَفِي أَصْلِ
السَّأَلَةِ وَجْهٌ ؛ أَنَّ مَا سَقَطَ عَادَةً مِثْلُ قُرُونِ الْوُعُولِ ، طَاهِرٌ وَغَيْرُهُ نَجِسٌ .

= وفي : باب ماجاء في الانتفاع بآنية المشركين ، من أبواب السر ، وفي : باب ماجاء في الأكل في آنية
الكفار ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٢٦٦/٦ ، ٥٠/٧ ، ٢٩٨ . والنسائي ، في : باب تحريم
أكل السباع ، وباب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية ، وباب إباحة أكل لحوم الدجاج ، من كتاب الصيد . المجتبى
١٧٧/٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ . وابن ماجه ، في : باب أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد . سنن
ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يؤكل من السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي
٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٧/١ ، ١٩٣/٤ ، ١٩٤ .

(١) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي ، الراوية ، اللغوي ، كان الرشيد يسميه شيطان
الشعر ، توفي سنة ست عشرة ومائتين . تاريخ العلماء النحويين ٢١٨-٢٢٤ .
(٢) في القاموس : والذبل : جلد السلحفاة البحرية أو البرية ، أو عظام ظهر دابة بحرية تتخذ منها
الأسورة والأمشاط .

(٣) معالم السنن ٢١٢/٤ . وفيه بعد هذا : « وأما العاج الذي تعرفه العامة فهو عظم أنياب الفيلة ،
وهو ميتة لا يجوز استعماله » .

(٤) سورة يس ٧٨ ، ٧٩ .

(٥) الضرس ، بالتحريك : خور وكرال يصيب الضرس أو السن عند أكل الشيء الحامض . (اللسان) .

وَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا وَرِيشُهَا طَاهِرٌ .

مَيْتَةٌ . رواه الترمذي^(١) ، وقال : حديث حسن غريب . وكذلك ما يَتَسَاقَطُ مِنْ قُرُونِ الْوُغُولِ فِي حَيَاتِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ مُتَّصِلًا مَعَ عَدَمِ الْحَيَاةِ فِيهِ ، فَلَمْ يَنْجُسْ بِفَصْلِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ كَالشَّعْرِ . وَالْخَبَرُ أَرِيدَ بِهِ مَا يُقَطَّعُ [١٧/١ ظ] مِنَ الْبَهِيمَةِ مِمَّا فِيهِ حَيَاةٌ فَيَمُوتُ بِفَصْلِهِ ، بِدَلِيلِ الشَّعْرِ ، فَأَمَّا مَا لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ كَالسَّمَكِ ، فَلَا بَأْسَ بِعِظَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ^(٢) لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ، فَهُوَ كَالْمَذَكِّي .

٣٩ - مسألة ؛ قال : (وَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا وَرِيشُهَا طَاهِرٌ) يَعْنِي : شَعْرَ مَا كَانَ طَاهِرًا فِي حَيَاتِهِ وَصُوفَهُ . رَوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَابْنِ

قوله : وَصُوفُهَا ، وَشَعْرُهَا ، وَرِيشُهَا ، طَاهِرٌ . وَكَذَلِكَ الْوَبَرُ ، يَعْنِي ، الطَّاهِرَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . نَقَلَ الْمَيِّمُونُ : صُوفَ الْمَيْتَةِ مَا أَعْلَمَ أَحَدًا كَرِهَهُ . وَعَنْهُ ، أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ نَجِسٌ . اخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ ، قَالَ : لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ . وَقِيلَ : يَنْجُسُ شَعْرُ الْهَرِّ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ بِالْمَوْتِ ؛ لِزَوَالِ عِلَّةِ الطَّوَافِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ .

فائدة : فِي الصُّوفِ وَالشَّعْرِ وَالرِّيشِ الْمُتَفَصِّلِ مِنَ الْحَيَوَانِ الْحَيِّ الَّذِي لَا يُؤْكَلُ ، غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَدَمِيِّ ، ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ النَّجَاسَةُ ، وَالطَّهَارَةُ ، وَالنَّجَاسَةُ مِنَ النَّجَسِ ، وَالطَّهَارَةُ مِنَ الطَّاهِرِ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي

(١) فِي : بَابِ مَا قَطَعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٧٣/٦ . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي صَيْدٍ قَطَعَ مِنْهُ قِطْعَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٠٠/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَطَعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٧٢/٢ ، وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الصَّيْدِ يَبِينُ مِنْهُ الْمَعْنَى ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٩٣/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢١٨/٥ . (٢) فِي م : ١ : فَإِنَّهُ .

سيرين . وبه قال مالك ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأي . ورؤى عن أحمد ما يدل على أنه نجس . وهو قول الشافعي ؛ لأنه ينمى من الحيوان ، فنجس بموته ، كأعضائه . ولنا ، ما رؤى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا بأس بمسك^(١) الميتة إذا دُبِعَ ، وصوفها وشعرها إذا غسل » . رواه الدارقطني^(٢) ، وقال : لم يأت به إلا يوسف بن السفر ، وهو ضعيف . ولأنه لا تقتقر طهارة منفصله إلى ذكاة أصله ، فلم ينجس بموته ، كأجزاء السمك والجراد . ولأنه لا حياة فيه ، وما لا تحله الحياة لا يموت ، والدليل على أنه لا حياة فيه ، أنه لو كان فيه حياة لنجس بفصله من الحيوان ، في حال حياته ، لقول النبي ﷺ : « ما أئين من حى فهو ميت » . رواه أبو داود^(٣) بمعناه . وما ذكروه ينتقض بالبيض ، ويفارق الأعضاء ؛ لأن فيها حياة ، ولذلك^(٤) تنجس بفصلها من الحيوان حال حياته ، والتمو لا يدل على الحياة ، بدليل نمو الشجر ، والریش كالشعر ؛ لأنه في معناه ، فأما أصول الریش والشعر ، إذا نبت من الميتة وهو رطب ، فهو نجس برطوبة الميتة ، وهل يطهر بالعسل ؟ على

« المغنى » ، والشارح ، وابن تميم ، و « مجمع البحرين » : وكل حيوان فحكم شعره حكم بقية أجزائه ؛ ما كان طاهراً فشعره طاهر حياً وميتاً ، وما كان نجساً فشعره كذلك ، لا فرق بين حالة الحياة وحالة الموت . قال ابن عبيدان :

(١) المسك : الجلد أو خاص السخلة . (القاموس) .

(٢) فى : باب الدباغ ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٤٧/١ .

(٣) انظر ما تقدم فى صفحة ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٤) فى الأصل : « وكذلك » .

وَجَهَيْنَ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَطْهَرُ كَرُءُوسِ الشَّعْرِ إِذَا تَنَجَّسَ . والثاني ، لَا يَطْهَرُ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ اللَّحْمِ . لَمْ يَكْمُلْ شَعْرًا وَلَا رِيشًا .

فصل : وشعر آدمي طاهر ؛ مُتَفَصِّلًا وَمُتَّصِلًا ، فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ .
وقال الشافعي فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : يَنْجُسُ بِفَصْلِهِ . (١) وَلَهُمْ فِي شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ نَجَسٌ كَعْضُوهُ (٢) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ شَعْرَهُ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ، قَالَ أَنَسٌ : لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحَرَ نُسْكُهُ ، نَاولَ الْحَالِقَ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ، فَحَلَقَهُ ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، ثُمَّ نَاولَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ ، فَقَالَ : « اخلِقْ » . فَحَلَقَهُ ، وَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ ، فَقَالَ : « أَقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣) . وَرَوَى أَنَّ مُعَاوِيَةَ أَوْصَى

وَالضَّابِطُ أَنَّ كُلَّ صُوفٍ ، أَوْ شَعْرٍ ، أَوْ وَبَرٍ ، أَوْ رِيشٍ ، فَإِنَّهُ تَابِعٌ لِأَصْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ وَالتَّنَاجُسَةِ ، وَمَا كَانَ أَصْلُهُ مُخْتَلَفًا فِيهِ ، خُرُجٌ عَلَى الْخِلَافِ . انتهى . وقال فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » : وَشَعْرُهَا وَصُوفُهَا وَوَبَرُهَا وَرِيشُهَا ، طَاهِرٌ . وَعَنهُ ، نَجَسٌ . وَكَذَلِكَ كُلُّ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ لَا يُؤْكَلُ . وقال فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، بَعْدَ أَنْ حَكَى الْخِلَافَ فِي الصُّوفِ ، وَنَحْوِهِ : وَمُتَفَصِّلُهُ فِي الْحَيَاةِ طَاهِرٌ ، وَقِيلَ : لَا . وَهُوَ بَعِيدٌ . انتهى . وقال فِي « الْفُرُوعِ » ، بَعْدَ أَنْ حَكَى الْخِلَافَ فِي الشَّعْرِ ، وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ مَ أَنَّهُ طَاهِرٌ : وَكَذَلِكَ مِنْ حَيَوَانٍ حَتَّى لَا يُؤْكَلُ . وَعَنهُ ، مِنْ طَاهِرٍ ، طَاهِرٌ . انتهى . فَظَاهِرٌ كَلَامُهُ ، أَنَّ تِلْكَ الْأَجْزَاءَ مِنَ الْحَيَوَانِ الْحَيِّ الَّذِي لَا يُؤْكَلُ ، طَاهِرَةٌ ، عَلَى الْمُقَدِّمِ ، سِوَاءَ كَانَتْ مِنْ طَاهِرٍ أَوْ نَجَسٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

(١ - ٢) سقط من : « ٢ » .

(٢) فِي : بَابِ بَيَانِ أَنَّ السَّنَةَ يَوْمَ النُّحْرِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٤٨/٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٥٧/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ الْحَلْقَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٦/٤ .

الشرح الكبير

أَنْ يُجْعَلَ نَصِيْبُهُ مِنْهُ فِي إِذَا مَاتَ . وَكَانَ فِي قَلَنْسُوَةِ خَالِدٍ شَعْرَاتٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَوْ كَانَ نَجَسًا لَمَا سَاغَ ذَلِكَ ، وَلَمَّا فَرَّقَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ يَتَبَرَّكُونَ بِهِ ^(١) ، وَمَا كَانَ طَاهِرًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ طَاهِرًا مِنْ سِوَاهُ ، كَسَائِرِهِ . وَلَأَنَّهُ [١٨/١] شَعْرٌ مُتَّصِلُهُ طَاهِرٌ ، فَكَذَلِكَ مُتَّفَصِلُهُ ، كَشَعْرِ الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَةِ ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي أَعْضَاءِ الْآدَمِيِّ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا نَجَاسَتَهَا ، فَإِنَّهَا تَنْجُسُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ بِفَصْلِهَا فِي الْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ الشَّعْرِ ، فَحَصَلَ الْفَرْقُ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ شَعْرِ الْآدَمِيِّ وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا ؛ لِحُرْمَتِهِ لَا لِنَجَاسَتِهِ ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . فَأَمَّا الصَّلَاةُ فِيهِ فَصَحِيحَةٌ .

وظَاهِرُ كَلَامِهِ إِذْ خَالَ شَعْرَ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ ، وَأَنَّ الْمُقَدَّمَ أَنَّهُ طَاهِرٌ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ قَدَّمَ فِي بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ أَنَّ شَعْرَهُمَا نَجِسٌ ، وَقَطَعَ بِهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَهُمَا . وَأُطْلِقَ الرُّوَايَاتِ الثَّلَاثُ ابْنُ تَمِيمٍ فِي آخِرِ بَابِ اللَّبَاسِ : وَأَمَّا شَعْرُ الْآدَمِيِّ الْمُتَّفَصِلُ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، طَهَارَتُهُ . قَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، نَجَاسَتُهُ ، غَيْرَ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ . وَعَنْهُ ، نَجَاسَتُهُ مِنْ كَافِرٍ . وَهُوَ قَوْلٌ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، طَهَارَةُ ظَفَرِهِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَفِيهِ اخْتِمَالٌ بِنَجَاسَتِهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي « الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ » ، وَغَيْرُهُ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَهُمَا وَجْهَانِ مُطْلَقًا فِي بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ ، مِنْ « الرَّعَايَةِ » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » . وَيَأْتِي فِي ذَلِكَ الْبَابِ حُكْمُ الْآدَمِيِّ وَأَبْعَاضِهِ .

(١) هذا خاص بآثار الرسول ﷺ المنفصلة من جسمه؛ كشعره، وماء وضوئه، وعرقه، ولا يجوز فعله مع غير الرسول ﷺ، فلا يجوز التبرك بآثار الصالحين، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه مع غير الرسول ﷺ. والله أعلم.

فصل : وكل حيوان فحكم شعره حكم يقية أجزائه في النجاسة والطهارة ، لا فرق بين حالة الحياة والموت ، إلا أن الحيوانات التي حكمنا بطهارتها لمشقة التحرز ، كالهر وما دونها ، فيها بعد الموت وجهان ؛ أحدهما ، نجاستها ؛ لأنها كانت طاهرة في الحياة ، مع وجود علة التنجيس لمعارض ، وهو عدم إمكان التحرز عنها ، وقد زال ذلك بالموت ، فتشفي الطهارة . والثاني ، هي طاهرة . وهو أصح ؛ لأنها كانت طاهرة في الحياة ، والموت لا يقتضي تنجيسها ، فتبقى طاهرة . وما ذكر للوجه الأول لا يصح ، ولا تسلم وجود علة التنجيس ، وإن سلمناه غير أن الشرع ألغاه ، ولم يعتبره في موضع ، فليس لنا اعتباره بالتحكم .

فصل : وهل يجوز الحرز بشعر الخنزير ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، كراهته . حكى ذلك عن الحسن ، وابن سيرين ، وإسحاق ، والشافعي ؛ لأنه استعمال للعن النجسة ، ولا يسلم من التنجيس بها ، فحرّم الاتِّفَاعُ بها ، كجلده . والثانية ، يجوز الحرز به . قال : وبالليف أحب إلينا . ورخص فيه الحسن ، ومالك ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ؛ لأن الحاجة

فائدتان ؛ إحداهما ، إذا صلب قشر بيضة الميتة من الطير المأكول ، فباظنها طاهر بلا نزاع ، ونص عليه . وإن لم يصلب فهو نجس ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . جزم به أبو الحسن في « فروعه » ، وغيره . وقدمه في « الكافي » ، و « الحاوي الكبير » ، و « الفائق » ، و « شرح ابن رزين » . وقيل : طاهر . واختاره ابن عقيل . وأطلقهما في « الفروع » ، و « الرعايتين » ، و « ابن تميم » ، و « المذهب » ، و « الحاوي الصغير » . والثانية ، لو سلقت البيضة في نجاسة لم تحرم . نص عليه ، وعليه الأصحاب [١ / ١٩] .

تَدْعُو إِلَيْهِ . فَإِذَا حَرَزَ بِهِ شَيْئًا رَطْبًا ، أَوْ كَانَتِ الشَّعْرَةُ رَطْبَةً نَجَسَ ، وَيَطْهَرُ
 بِالْعَسَلِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ . وَلَعَلَّهُ قَالَ
 ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ النَّاسُ مِنْهُ ، وَفِي تَكْلِيفِ غَسْلِهِ إِتْلَافُ أَمْوَالِ النَّاسِ . قَالَ
 شَيْخُنَا : وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا عَنَى : لَا بَأْسَ بِالْحَرَزِ . فَأَمَّا الطَّهَارَةُ فَلَا بُدَّ
 مِنْهَا ^(١) .

(١) انظر المغنى ١ / ١٠٩ .

بَابُ الْإِسْتِجَاءِ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ الْخَلَاءِ أَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ، وَمِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ .

باب الاستجاء

الشرح الكبير

الاستِجَاءُ اسْتِفْعَالٌ ، مِنْ نَجَوْتُ الشَّجَرَةَ ، أَيْ : قَطَعْتُهَا ، فَكَأَنَّهُ قَطَعَ الْأَذَى عَنْهُ . وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ ^(١) : هُوَ مَا أُخُوذُ مِنَ النَّجْوَةِ ، وَهِيَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ اسْتَتَرَّ بِهَا . فَأَمَّا الْإِسْتِجْمَارُ : فَهُوَ اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْجِمَارِ ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الصُّغَارُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمِلُهَا فِي اسْتِجْمَارِهِ .

٤٠ - مسألة ؛ قَالَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ الْخَلَاءِ ، أَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ) لِمَا رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « سَتَرُ مَا بَيْنَ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ » [١٨/١ ظ] الْكَنِيفُ أَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) . وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ^(٣) ،

الإنصاف

(١) غريب الحديث ، لابن قتيبة ١٥٩/١ ، ١٦٠ .
(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما ذكر من التسمية عند دخول الخلاء ، من كتاب الجمعة . غارضة الأحوذى ٨٥/٣ . وابن ماجه ، في : باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٩/١ .
(٣) في القاموس : أَيْ مِنْ ذِكُورِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَائِهَا .
ونقل السيوطي عن الخطاطي ، أَنَّ الْخُبْثَ ، بضم الباء جمع خبيث . قَالَ : وَغَامَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ : الْخُبْثُ . سَاكِنَةُ الْبَاءِ ، وَهُوَ غُلَطٌ ، وَالصَّوَابُ : الْخَيْثُ مضمومة الْبَاءِ . قَالَ : وَأَمَّا الْخَيْثُ بِالسُّكُونِ فَهُوَ الشَّرُّ . ثُمَّ أورد السيوطي الرد عليه . زهر الرى ٢٣/١ . وانظر ما يأتي من قول المصنف بعد قليل .

وَلَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ ،
المقنع

الشرح الكبير
وَمِنَ الرَّجْسِ النَّجَسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . لما رَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وعن أبي أمامة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مِرْفَقَهُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجَسِ الْخُبْثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » . رواه ابنُ ماجه ^(٢) . قال أبو عُبَيْدٍ ^(٣) : الْخُبْثُ بِسُكُونِ الْبَاءِ : الشَّرُّ . وَالْخُبْثُ ، بَضْمُ الْخَاءِ وَالْبَاءِ : جَمْعُ خَبِيثٍ . وَالْخَبَائِثُ : جَمْعُ خَبِيثَةٍ . اسْتِعَاذَ مِنْ ذُكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَائِهِمْ ^(٤) .
٤١ - مسألة ؛ قال ، رحمه الله : (وَلَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ

بَابُ الاسْتِجَاءِ

الإنصاف

قوله : وَلَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَرَاهَةُ دُخُولِهِ الْخَلَاءَ شَيْءٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَّةً . جَزَمَ بِهِ فِي

(١) أخرجه البخاري ، في : باب ما يقول عند الخلاء ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب الدعاء عند الخلاء ، من كتاب الدعوات . صحيح البخاري ٤٨/١ ، ٨٨/٨ . ومسلم ، في : باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٨٣/١ . وأبو داود ، في : باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢/١ . والترمذي ، في : باب ما يقول إذا دخل الخلاء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢١/١ . والنسائي ، في : باب القول عند دخول الخلاء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٢٢/١ . وابن ماجه ، في : باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٩/١ . والدارمي ، في : باب ما يقول إذا دخل الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٩/٣ ، ٢٨٢ ، ١٠١ .

(٢) انظر رواية ابن ماجه للحدِيث قبل السابق .

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام الخزاعي اللغوي صاحب المصنفات في فنون شتى ، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين . تاريخ العلماء النحويين ١٩٧ - ٢٠٠ . وانظر حواشيه .

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ١٩٢/٢

الشرح الكبير

تعالى) لما روى أنس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمته. رواه ابن ماجه، والترمذي^(١)، وقال: حديث حسن صحيح غريب. وقيل: إنما كان النبي ﷺ يضعه؛ لأن فيه: «محمد رسول الله». فإن احتفظ بما معه مما فيه ذكر الله، واحترز عليه من السقوط، وأدار فص الخاتم إلى كفه، فلا بأس. قال أحمد: الخاتم إذا كان فيه اسم الله يجعله في باطن كفه، ويدخل الخلاء. وبه قال إسحاق، ورخص فيه ابن المسيب^(٢)، والحسن، وابن سيرين. قال أحمد في الرجل يدخل الخلاء ومعه الدراهم: أرجو أن لا يكون به بأس.

الإصناف

«الوجيز»، و«مجمع البحرين»، و«الحاوي الكبير». وقدمه المنجد في «شرحه»، وابن تميم، وابن عبيدان، و«النظم»، و«الفروع»، و«الرعايتين»، وغيرهم. وعنه، لا يكره. قال ابن رجب في كتاب «الخواتم»: والرواية الثانية، لا يكره. وهي اختيار علي بن أبي موسى، والسماعى، وصاحب «المعنى». انتهى. قال في «الرعاية»: وقيل: يجوز استئصحاب ما فيه ذكر الله تعالى مطلقاً. وهو بعيد. انتهى. وقال في «المستوعب»: تركه أولى. قال في «النكت»: ولعله أقرب. انتهى. وقطع ابن عبلوس في «تذكيره» بالتحريم، وما هو بعيد. قال في «الفروع»:

(١) أخرجه ابن ماجه، في: باب ذكر الله عز وجل غل الخلاء والخاتم في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. والترمذي، في: باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمن، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢٥٠/٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥/١. والنسائي، في: باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء، من كتاب الزينة. المجتبى ١٥٥/٨.

(٢) أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن الخزومي المدنى الفقيه، أحد الأعلام، توفي سنة أربع وتسعين. طبقات الفقهاء، للشيرازى ٥٧، ٥٨، العبر ١/١١٠.

وَيُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ ، وَالْيُمْنَى فِي الْخُرُوجِ ، وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ ،
المقنع

٤٢ - مسألة ؛ قال : (وَيُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ ، وَالْيُمْنَى فِي الْخُرُوجِ) لِأَنَّ الْيُسْرَى لِلأَدَى ، وَالْيُمْنَى لِمَا سِوَاهُ . (وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ) ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ . وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَسْتَرُّ لَهُ .
الشرح الكبير

وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِتَحْرِيمِهِ كُمُصْنَفٍ . وَفِي نُسَخٍ : لِمُصْنَفٍ . . قُلْتُ : أَمَّا دُخُولُ الْخَلَاءِ بِمُصْنَفٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فَلَا شَكَّ فِي تَحْرِيمِهِ قَطْعًا ، وَلَا يَتَوَقَّفُ فِي هَذَا عَاقِلٌ . تَبَيَّنَ : حَيْثُ دَخَلَ الْخَلَاءُ بِخَاتَمٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، جَعَلَ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي يَسَارِهِ أَدَارَهُ إِلَى يَمِينِهِ ؛ لِأَجْلِ الْاسْتِنْجَاءِ .
الإنصاف

فَائِدَةٌ : لَا بَأْسَ بِحَمْلِ الدَّرَاهِمِ ، وَنَحْوِهَا فِيهِ . نَصَّ عَلَيْهِمَا ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي حَمْلِ الْجِرْزِ مِثْلَ حَمْلِ الدَّرَاهِمِ . قَالَ النَّاطِلُ : بَلِ أَوَّلَى بِالرُّخْصَةِ مِنْ حَمْلِهَا . قُلْتُ : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ حَمْلَ الدَّرَاهِمِ فِي الْخَلَاءِ كَغَيْرِهَا فِي الْكَرَاهَةِ وَعَدَمِهَا . ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ رَجَبٍ ذَكَرَ فِي كِتَابِ « الْخَوَاتِمِ » ، أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَى كَرَاهَةِ ذَلِكَ ، فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ هَاشِمٍ ^(٢) ، فَقَالَ فِي الدَّرَاهِمِ ، إِذَا كَانَ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ ، أَوْ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » : يُكْرَهُ أَنْ يُدْخَلَ اسْمُ اللَّهِ الْخَلَاءَ . انْتَهَى .
قوله : وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ . إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً يَحْتَمِلُ

(١) في : باب كيف التكشف عند الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤/١ . وأخرجه أيضا الترمذي ، في : باب في الاستار عند الحاجة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٣١/١ .
(٢) إسحاق بن إبراهيم بن هاشم ، النيسابوري ، أبو يعقوب ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة ، وكان ذا دين وورع ، ولد سنة ثمان عشرة ومائتين ، وتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين . طبقات الخنابلة ١٠٨/١ .

وَيَعْتَمِدُ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى ، وَلَا يَتَكَلَّمُ ، المقنع

الشرح الكبير

٤٣ - مسألة : (وَيَعْتَمِدُ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى) لِمَا رَوَى سُراقَةُ بْنُ مَالِكٍ ، قال : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَوَكَّأَ عَلَى الْيُسْرَى ، وَأَنْ نَنْصِبَ الْيُمْنَى . رواه الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْمُعْجَمِ » ^(١) .

٤٤ - مسألة : قال ، رحمه الله : (وَلَا يَتَكَلَّمُ) لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، قال : مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ يَتَوَلَّى ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ . رواه مسلم ^(٢) . وَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَاجَتِهِ بِلِسَانِهِ . رَوَى كَرَاهَةً ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ ، وَالنَّخَعِيُّ : لَا

الإِنْصَافُ

الْكِرَاهَةُ . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَهِيَ الصَّحِيحَةُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَنَبِّهِ » . وَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ . وَهِيَ رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

تنبيه : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَلَا يَتَكَلَّمُ . الْإِطْلَاقُ ، فَشَمِلَ رَدَّ السَّلَامِ ، وَحَمْدَ الْعَاطِسِ ، وَإِجَابَةَ الْمُؤَذِّنِ ، وَالْقِرَاءَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ . وَكَرِهَهُ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأَمَّا رَدُّ السَّلَامِ فَيُكْرَهُ ، بَلَا خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ ، حَكَاهُ فِي « الرُّعَايَةِ » ، مِنْ عَدَمِ الْكِرَاهَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ سَهْوٌ . وَأَمَّا حَمْدُ الْعَاطِسِ ، وَإِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ ، فَيَحْمَدُ ، وَيَجِبُ بَقَلْبِهِ ، وَيُكْرَهُ بِلَفْظِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ

(١) المعجم الكبير ١٦١/٧ .

(٢) في : باب التيمم ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٨١/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب أبرد السلام وهو يقول ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤/١ . والترمذي ، في : باب في كراهة رد السلام غير متوضئ ، من أبواب الطهارة . وفي : باب كراهية التسليم على من يقول ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذى ١٣٢/١ ، ١٨٧/١٠ ، ١٨٨ . والنسائي ، في : باب السلام على من يقول ، من أبواب الطهارة . المجتبى ٣٤/١ .

بأس به . ولنا ، أن النبي ﷺ لم يردّ السلام الذي يجبُ رده ، فذكر الله أولى . فإن عطس حمد الله بقلبه ، ولم يتكلم . وقال ابن عقيل : فيه رواية أخرى ، أن يحمد الله بلسانه . والأول أولى ؛ لما ذكرناه . وروى أبو سعيد الخدري ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ [١٩/١] قال : « لا يخرج الرجلان يضربان العائط كاشفين عن عورتيهما يتحدثان ، فإن الله يمقتُ على ذلك » . رواه أبو داود^(١) ، وابن ماجه^(٢) .

الأصحاب . وعنه ، لا يُكره . قال الشيخ تقي الدين : يُجيب المؤذن في الخلاء . ويأتى ذلك أيضًا في باب الأذان . وأما القراءة ، فجزم صاحب « النظم » بتحريمها فيه ، وعلى سطحه . قال في « الفروع » : وهو مُتجه على حاجته . قلت : الصواب تحريمه في نفس الخلاء . وظاهر كلام المجتهد وغيره يُكره . وقال في « الغنية » : لا يتكلم ولا يذكر الله ، ولا يزيد على التسمية والتعوذ . وقال ابن عبيدان : ومنع صاحب « المستوعب » من الجميع ، فقال : ولا يتكلم برّد سلام ، ولا غيره . وكذلك قال صاحب « النهاية » . قال ابن عبيدان : وظاهر كلام أصحابنا تحريم الجميع ؛ لحديث أبي سعيد ، فإنه يقتضي المنع مطلقًا . انتهى . قال في « التكت » : دليل الأصحاب يقتضي التحريم ، وعن أحمد ما يدل عليه . انتهى . وقول ابن عبيدان : إن ظاهر كلام الأصحاب تحريم الجميع . فيه نظر ؛ إذ قد صرح أكثر الأصحاب بالكراهة فقط في ذلك ، وتقدم نقل صاحب « الفروع » ، وليس في كلامه في « المستوعب » ، وغيره تصريح في ذلك ، بل كلاهما مُحتمل كلام غيرهما .

(١) في : باب كراهية الكلام عند الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٦ .

(٢) في : باب النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/٢٢٣ .

وَلَا يَلْبَثُ [ر٤] فَوْقَ حَاجَتِهِ ، المقتنع

٤٥ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَلْبَثُ فَوْقَ حَاجَتِهِ) لِأَنَّهُ يُقَالُ : إِنَّ ذَلِكَ يُؤْذِي^(١) الْكَيْدَ ، وَيَأْخُذُ مِنْهُ الْبَاسُورُ .

قوله : وَلَا يَلْبَثُ فَوْقَ حَاجَتِهِ . يَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةَ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ .
وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،
وَ « حَوَاشِي ابْنِ مُفْلِحٍ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَخَبِّ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ،
وغيره . وَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ . وَهُوَ رَوَايَةٌ ثَانِيَّةٌ . اخْتَارَهَا الْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُ . وَأُطْلِقَهُمَا
فِي « الْفُرُوعِ » .

تنبيه : هذه المسألة ، هِيَ مَسْأَلَةٌ سَتَرِهَا عَنْ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي ،
وَمَعْنَاهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَيُؤَافِقُهُ كَلَامُ الْمَجْدِ فِي ذِكْرِ الْمَلَائِكَةِ ، قَالَ فِي
« الْفُرُوعِ » .

فائدة : لَبِثُهُ فَوْقَ حَاجَتِهِ مُضِرٌّ عِنْدَ الْأَطْبَاءِ . وَيُقَالُ : إِنَّهُ يُدْمِي الْكَيْدَ وَيَأْخُذُ مِنْهُ
الْبَاسُورُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الثُّكَّتِ » : وَهُوَ أَيْضًا كَشَفُ لَعَوْرَتِهِ فِي خُلُوعِ
بِلَا حَاجَةٍ . وَفِي تَحْرِيمِهِ وَكَرَاهَتِهِ ، رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ،
وَ « الثُّكَّتِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . قُلْتُ : ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عُيَيْنَانَ ، وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ ،
وغيرهما ، أَنَّ اللَّبْثَ فَوْقَ الْحَاجَةِ ، أَخْفُ مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ؛
فَإِنَّهُمَا جَزَمَا هُنَا بِالْكَرَاهَةِ ، وَصَحَّحَ ابْنُ عُيَيْنَانَ التَّحْرِيمَ فِي كَشْفِهَا ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ
حَاجَةٍ ، وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ فِيهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي أَوَّلِ بَابِ سَتْرِ الْعَوْرَةِ .

تنبيه : حَيْثُ قُلْنَا : لَمْ يَحْرُمْ . فِيمَا تَقَدَّمَ ، فَيُكْرَهُ . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : جَازَ . وَعَنْهُ ،
يُكْرَهُ . [١٩/١ ظ] قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَلِكَ قَالَ .

فائدة : يُسْتَحَبُّ تَغْطِيَةُ رَأْسِهِ حَالَ التَّحَلُّي . ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، نَقَلَهُ

(١) فِي م : يَدْمِي .

وَإِذَا خَرَجَ قَالَ : غُفْرَانُكَ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى ، وَعَافَانِي .

٤٦ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا خَرَجَ قَالَ : غُفْرَانُكَ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي) لما رَوَتْ عائشةُ ، قالت : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ : « غُفْرَانُكَ » . رواه الترمذي^(١) ، وقال : حديثٌ حسنٌ . وعن أنس بن مالكٍ ، قال : كان النبيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي » . رواه ابنُ ماجه^(٢) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْطَى رَأْسُهُ ؛ لما رَوَتْ عائشةُ ، قالت : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ غَطَّى رَأْسَهُ ، وَإِذَا أَتَى أَهْلَهُ غَطَّى رَأْسَهُ . رواه البيهقي^(٣) . من رواية محمد بن يونس الكندي ، وكان يَتَّهَمُ بوضع الحديث . ولا بأس أن يُقُولَ في الإِنَاءِ ، قَالَتْ^(٤) أُمَيَّةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ^(٥) : كان

عنهم في « الفروع » ، في بابِ عِشْرَةِ النِّسَاءِ . قلتُ : منهم ابنُ حَمْدَانَ في « رِعَايَتِهِ » ، وابنُ تميمٍ ، وابنُ عُبيدَانَ ، والمُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ ، وغيرُهم .

(١) في : باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢١/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧/١ . وابن ماجه ، في : باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٠/١ . والدارمي ، في : باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٥/٦ .

(٢) في : باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٠/١ .

(٣) في : باب تغطية الرأس عند دخول الخلاء ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ٢٤/١ .

(٤-٥) في م : « أُمَيَّةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ » .

وَأِنْ كَانَ فِي الْفَضَاءِ أَبْعَدَ ، وَاسْتَتَرَ ، وَارْتَادَ مَكَانًا رِخْوًا .

المقنع

لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدْ حُ مِنْ عَيْدَانِ^(١) يُؤُولُ فِيهِ ، وَيَضَعُهُ تَحْتَ السَّرِيرِ . رواه أبو داود ، والنسائي^(٢) .

٤٧ - مسألة ؛ قال : (وَأِنْ كَانَ فِي الْفَضَاءِ أَبْعَدَ) لما رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَّازَ^(٣) انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ . رواه أبو داود^(٤) .

٤٨ - مسألة ؛ قال : (وَاسْتَتَرَ وَارْتَادَ مَكَانًا رِخْوًا) لما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَتَى الْعَائِطَ فَلَيْسَتْ تَرْتَرُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ رَمْلٍ فَلَيْسَتْ دَبْرُهُ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ » . رواه أبو داود^(٥) . وَيَرْتَادُ مَكَانًا رِخْوًا ؛ لما رَوَى أَبُو مُوسَى ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَأَرَادَ أَنْ يُؤُولَ ، فَأَتَى دَمًّا^(٦) فِي أَصْلِ جِدَارٍ ، فَبَالَ ، ثُمَّ قَالَ : « إِذَا أَرَادَ

الإصناف

(١) عِيدَانِ ، بفتح العين : جمع عيدانة ، بفتح العين ، وهي النخلة الطويلة المتجردة . وبكسر العين : جمع عود . ونقل السيوطي عن كتاب تنقيف اللسان : من كسر العين فقد أخطأ . يعني لأنه أراد جمع عود ، وإذا اجتمعت العيدان لا يتأتى منها قدح يحفظ الماء ، بخلاف من فتح العين فإنه يريد قدحا من خشب هذه صفته ينقر ليحفظ ما يجعل فيه . زهر الرقي ٣١/١ . ولم نجد هذا في تنقيف اللسان المطبوع .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يبول بالليل في الإناء ، ثم يضعه عنده ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦/١ . والنسائي ، في : باب البول في الإناء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٣١/١ .

(٣) البراز : الموضع البارز ؛ سمي قضاء الحاجة به لأنها تقضى فيه .

(٤) في : باب التخلي عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب التباعد للبراز في الفضاء . سنن ابن ماجه ١٢١/١ .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب الاستنار في الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٨/١ . وابن ماجه ،

في : باب الارتداد للعائط والبول ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٢٢/١ . والدارمي ، في : باب التستر

عند الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧١/٢ .

(٦) الدمث : السهل اللين .

أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ ، فَلْيَرْتَدِّ لِبَوْلِهِ » . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود^(١) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي التَّيَّاحِ ، عَنْ رَجُلٍ كَانَ يَصْحَبُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، لَمْ يُسَمِّهِ ، عَنْ أَبِي مُوسَى . وَلَهُمَا يَتَرَشَّشٌ عَلَيْهِ الْبَوْلُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبُولَ قَاعِدًا ؛ لِئَلَّا يَتَرَشَّشَ عَلَيْهِ ، وَلأنَّهُ أَسْتَرُّ وَأَحْسَنُ . قَالَ بَنُ مَسْعُودٍ : مِنَ الْحَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ . قَالَتْ عَائِشَةُ : مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا^(٢) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ . وَقَدْ رُوِيَ الرُّخْصَةُ فِيهِ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ لَمَّا رَوَى حُذَيْفَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا . رواه الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ^(٣) . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى [١٩/١ ط] ؛ لَمَّا رَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا ، فَقَالَ : « يَا عُمَرُ ، لَا تَبُلْ قَائِمًا » . فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ . رواه ابْنُ مَاجَهَ^(٤) . وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ :

- (١) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يتبوأ لبوله ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٦/٤ ، ٣٩٩ .
- (٢) أخرجه الترمذی ، في : باب النبي عن البول قائما ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢٧/١ . والنسائي ، في : باب البول في البيت جالسا ، من كتاب الطهارة . المجتبى من السنن ٢٧/١ . وابن ماجه ، في : باب في البول قاعدا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٦/٦ ، ٢١٣ ، ١٩٢ .
- (٣) أخرجه البخاري ، في : باب البول قائما وقاعدا ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٦٦/١ . ومسلم ، في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٨/١ . وأبو داود ، في : باب البول قائما ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦/١ . والترمذی ، في : باب الرخصة في البول قائما ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٣٠/١ . والنسائي ، في : باب الرخصة في الاقتراب عند الحاجة ، وباب الرخصة في البول في الصحراء قائما ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٢١/١ ، ٢٦ . وابن ماجه ، في : باب ماجاء في البول قائما ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١١/١ . والدارمي ، في : باب في البول قائما ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٢/٥ ، ٤٠٢ .
- (٤) في : باب في البول قاعدا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٢/١ .

وَلَا يُبُولُ فِي شَقٍّ، وَلَا سَرَبٍ، وَلَا طَرِيقٍ، وَلَا ظِلٍّ نَافِعٍ، وَلَا تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ،.....
 المقنع

الشرح الكبير
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبُولَ قَائِمًا . رواه ابن ماجه^(١) . وَأَمَّا حَدِيثُ خُذِيفَةَ ، فَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ لِيُبَيِّنَ الْجَوَازَ ، أَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْجُلُوسِ فِيهِ . وَقِيلَ : فَعَلَ ذَلِكَ لِغِلَّةٍ كَانَتْ بِمَا بِيْضِهِ لِيَسْتَشْفِيَ بِهِ . وَالْمَآبِضُ مَا تَحْتَ الرُّكْبَةِ مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ .

٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُبُولُ فِي شَقٍّ ، وَلَا سَرَبٍ ، وَلَا طَرِيقٍ ، وَلَا ظِلٍّ نَافِعٍ ، وَلَا تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ) الْبَوْلُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا مَكْرُوهٌ مِنْهُ عِنْدَهُ ، وَمِثْلُهَا مَوَارِدُ الْمَاءِ ؛ لَمَّا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرْجِسَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ . رواه أبو داود^(٢) . قَالُوا لَقَتَادَةَ^(٣) : مَا يُكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ ؟ قَالَ : كَانَ يُقَالُ : إِنَّهَا مَسَاكِينُ الْجِنِّ . رواه الإمام أحمد^(٤) . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ^(٥) أَنَّهُ بَالَ فِي جُحْرٍ ، ثُمَّ اسْتَلْقَى مِيْتًا ، فَسَمِعَتْ الْجِنُّ تَقُولُ :

تنبيه : قوله : وَلَا يُبُولُ فِي شَقٍّ وَلَا سَرَبٍ . يعنى ، يُكْرَهُ ، بلا نزاعٍ أَعْلَمَهُ . وقوله : وَلَا طَرِيقٍ . يَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الْإِنْصَافِ »

(١) في : باب في البول قاعدا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٢/١ .

(٢) في : باب النهى عن البول في الجحر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧/١ . وأخرجه النسائي ، في :

باب كراهية البول في الجحر ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٣٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٢/٥ .

(٣) أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي ، حافظ العصر ، وقدوة المفسرين والمحدثين ، توفي سنة سبع عشرة ومائة . سير أعلام النبلاء ٢٦٩/٥ - ٢٨٣ .

(٤) في : المسند ٨٢/٥ .

(٥) ذكر القصة المهيمن ، في : باب البول قائما ، من كتاب الطهارة . مجمع الزوائد ٢٠٦/١ ، وعزاها إلى الطبراني في الكبير ، وهى فيه ١٩/٦ . كما ذكرها ابن حجر ، في : باب الاستطابة ، من كتاب الطهارة . المطالب العالمة ١٨/١ .

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزَرَجِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ
وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْهِ — مِنْ فَلَم نَحْطِ فُؤَادَهُ

ولأنه لا يأمن أن يكون فيه حيوان يلسعه . وروى معاذ أن النبي ﷺ قال : « اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ ؛ الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ ، وَالظِّلَّ » . رواه أبو داود ، وابن ماجه ^(١) . والبول تحت الشجرة المثمرة يُنَجِّسُ الثَّمَرَةَ ، فتؤذى ^(٢) مَنْ يَأْكُلُهَا .

فصل : ويكره البول في الماء الراكد ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن البول في الماء الراكد . متفق عليه ^(٣) . فأما الجاري فلا يجوز التغوط فيه ؛ لأنه

الذَّهَبِ ، و « الكافي » ، و « الشَّرح » . وهو الصحيح . ويَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، و « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، و ابن عبدوس في « تَذَكُّرِيهِ » ، و « الْمُنَوِّرِ » ، و « الْمُتَنَحَّبِ » .

تنبيه : مراده بالطريق هنا ، الطريق المسلول . قاله الأصحاب . وقوله : ولا ظل نافع . يَحْتَمِلُ الْكِرَاهَةَ ، وهو الصحيح . جَزَمَ بِهِ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الكافي » ، و « الشَّرح » . وَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب المواضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦/١ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٩/١ . وروى الإمام أحمد نحوه عن ابن عباس . انظر : المسند ٢٢٩/١ .
(٢) في م : « فيؤذى » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الماء الدائم ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٦٩/١ . ومسلم ، في : باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٣٥/١ ، ٢٣٦ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب البول في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٧/١ . والنسائي ، في : باب النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم ، وباب النهي عن البول في الراكد والاعتسال منه ، من كتاب الطهارة ، وباب ذكر نهى الجنب عن الاغتسال في الماء الدائم ، من كتاب الغسل والتيمم . المجتبى ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ١٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٣/٢ .

يُؤْذَى مَنْ مَرَّ بِهِ ، فَأَمَّا الْبَوْلُ فِيهِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ
النَّهْيِ بِالْمَاءِ الرَّائِدِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَارِيَ بِخِلَافِهِ . وَلَا يُبُولُ فِي الْمُغْتَسِلِ ؛
لَمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(١) ، عَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ ،
قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمْتَشِطَ أَحَدُنَا كُلَّ يَوْمٍ ، أَوْ يُبُولَ فِي
مُغْتَسِلِهِ . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ
مَاجَهَ ^(٢) ، وَقَالَ ^(٣) : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ ^(٤) ، يَقُولُ : إِنَّمَا هَذَا فِي
الْحَفِيرَةِ ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَمُغْتَسِلَاتُهُمُ الْجِصُّ وَالصَّارُوجُ وَالْقِيرُ ^(٥) ، فَإِذَا

و «ابن تميم» ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» ، وَ «الْمُنَوِّرُ» ،
و «الْمُنْتَحَبُ» . وَقَوْلُهُ : وَلَا تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ ، وَكَذَا مَوْرِدُ الْمَاءِ . فَيَحْتَمِلُ
الْكِرَاهَةَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . جَزَمَ بِهِ فِي «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ «الْكَافِي» ،
وَ «الشَّرْحِ» ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» ، وَ «الْمُنَوِّرُ» ،
و «الْمُنْتَحَبِ» . وَيَحْتَمِلُ التَّخْرِيمَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ «ابن تميم» ،
و «ابن رَزِينٍ» . وَقَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : إِنْ كَانَتِ الثَّمَرَةُ لَهُ كَرَةً ، وَإِنْ
كَانَتْ لغيرِهِ حَرَمٌ . انْتَهَى . وَهُمَا وَجْهَانِ فِي الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي

(١) أخرجه الإمام أحمد في : المسند ١١١/٤ . وأبو داود ، في : باب في البول في المستحم ، من كتاب
الطهارة . سنن أبي داود ٧/١ .

(٢) رواه أبو داود ، في : باب البول في المستحم ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧/١ . وابن ماجه ، في :
باب كراهية البول في الغتسل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١١/١ . كما رواه الترمذی ، في : باب
ما جاء في كراهية البول في الغتسل ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذی ٣٨/١ . والنسائي ، في : باب كراهية
البول في المستحم ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٣٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٦/٥ .

(٣) أي : ابن ماجه .

(٤) أي : الطنافسي .

(٥) الجص : ما تظلي به البيوت من الكلس . والصاروج : النورة وأختلطها التي تصرج بها الحياض
والحمامات . والقير : الزفت ، وهو مادة سوداء تظلي بها السفن والإبل وغيرها .

بَالَ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنْ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، وَجَرَى فِي الْبَالُوْعَةِ ، فَلَا بَأْسَ . وَقَدْ قِيلَ : إِنْ الْبُصَاقُ عَلَى الْبَوْلِ يُورِثُ الْوَسْوَاسَ ، وَإِنَّ الْبَوْلَ عَلَى النَّارِ يُورِثُ السُّقْمَ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَلَى مَوْضِعِ بَوْلِهِ ، أَوْ يَسْتَنْجِيَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَجَّسَ بِهِ . وَتَوَقَّى ذَلِكَ كُلَّهُ أَوَّلَى .

« الْفُرُوعِ » . وَعِبَارَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، كِعِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِيهَا الْكَرَاهَةُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ . وَقَوْلُهُ : قِيلَ : وَلَا يَبُولُ فِي شَقٍّ وَلَا سَرَبٍ . فَإِنَّهُ يُكْرَهُ بِلَا نِزَاعٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ . تَنْبِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، قَوْلُهُ : مُثْمِرَةٌ . يَعْنِي ، عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ . قَالَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ أَصْلُ الْمَذْهَبِ ، مِنْ أَنَّ النَّجَاسَةَ لَا يُطَهِّرُهَا رِيحٌ وَلَا شَمْسٌ ، أَنَّهُ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ مَجِيءُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ مَطَرٍ أَوْ سَقْيٍ يُطَهِّرُهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ ، لَا سِيَّمَا فِيمَا تُجْمَعُ ثَمَرَتُهُ مِنْ تَحْتِهِ كَالزَّيْتُونِ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَفِيهِ نَظَرٌ ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ رَطْبَةً بَحِثُ يَتَحَلَّلُ مِنْهَا شَيْءٌ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : مُثْمِرَةٌ . أَنَّ لَهُ أَنْ يَبُولَ تَحْتَ غَيْرِ الْمُثْمِرَةِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ فِي « تَذْكِرَةِ ابْنِ عَقِيلٍ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « النَّهَائَةِ » ، أَنَّهُ لَا يَبُولُ تَحْتَ مُثْمِرَةٍ وَلَا غَيْرِ مُثْمِرَةٍ . فَوَائِدُ ؛ يُكْرَهُ بَوْلُهُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَأُطْلِقَ الْأَدَمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ فِي « مُنْتَحَبِهِ » تَحْرِيمَهُ فِيهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مُنَوَّرِهِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَفِي « النَّهَائَةِ » : يُكْرَهُ تَعَوُّطُهُ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ . انْتَهَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » أَيْضًا ، فَقَالَ : يُكْرَهُ الْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، وَكَذَا التَّعَوُّطُ فِيهِ . وَيُكْرَهُ بَوْلُهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ جَارٍ وَلَا يُكْرَهُ فِي الْكَثِيرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » الْكَرَاهَةَ . انْتَهَى . وَيَحْرُمُ التَّعَوُّطُ فِي الْمَاءِ

الجاري ، على الصحيح . جَزَمَ به في « الْمُغْنَى » ، أو « الشَّرْح » . وعنه ، يُكْرَهُ . جَزَمَ به المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وابنُ تَيْمِيَّةٍ ، وصاحبُ « الحَاوِي الكبير » ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وتَقَدَّمَ كَلَامُهُ في « الْفُصُول » ، و « النِّهَايَةِ » . وأُطْلِقَهُمَا في « الْفُرُوع » . وقال في « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : ولا يُوَلُّ في ماءٍ واقِفٍ ، ولا يَتَغَوَّطُ في ماءٍ جارٍ . قُلْتُ : إِنْ تَجُسَّأَ بِهِمَا . انتهى . وَيُكْرَهُ في إِنَاءٍ بِلَا حَاجَةٍ . على الصحيح من المذهب . نصُّ عليه . وقيل : لا يُكْرَهُ . وقَدَّمَهُ ابنُ تَيْمِيَّةٍ ، وابنُ عُيَيْنَانَ . وَيُكْرَهُ في مُسْتَحَمٍّ غَيْرِ مُبْلِطٍ ، ولا يُكْرَهُ في الْمُبْلِطِ . على الصحيح من المذهب . وعنه ، يُكْرَهُ . ولا يُكْرَهُ الْبَوْلُ في الْمَقْبَرَةِ ، على الصحيح من المذهب . جَزَمَ به المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وابنُ عُيَيْنَانَ ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وعنه ، يُكْرَهُ . وأُطْلِقَهُمَا في « الْفُرُوع » ، و « ابنُ تَيْمِيَّةٍ » ، وابنُ حَمْدَانَ . وذكرَ جماعةٌ ؛ منهم ابنُ عَقِيلٍ في « الْفُصُول » ، وابنُ الْجَوَازِيِّ ، وابنُ تَيْمِيَّةٍ ، وابنُ حَمْدَانَ ، وغيرُهُمْ ، كراهَةَ الْبَوْلِ في نَارٍ . قال ابنُ عَقِيلٍ ، والمُصَنِّفُ ، والشارِحُ : يُقَالُ : يُورِثُ السَّقَمَ . زَادَ في « الْفُصُول » ، وَيُؤْذِي بَرَائِثَهُ . زَادَ في « الرِّعَايَةِ » ، وَرَمَادٍ . قال القاضي في « الْجَامِعِ الْكَبِيرِ » ، وابنُ عَقِيلٍ في « الْفُصُول » ، والسَّامُرِيُّ ، وابنُ حَمْدَانَ ، وغيرُهُمْ : وَقَرَعَ . وهو الْمَوْضِعُ الْمُتَجَرِّدُ عَنِ النَّبْتِ مع بَقَايَا مِنْهُ . ولا يُكْرَهُ الْبَوْلُ قَائِمًا بِلَا حَاجَةٍ ، على الصحيح من المذهب . نصُّ عليه . إِنْ أَمِنَ ثَلَاثًا وَنَظَرًا . وعنه ، يُكْرَهُ . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وَتَبِعَهُ في « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وغيرُهُ : وهو الْأَقْوَى عِنْدِي . وَيَحْرُمُ تَغَوُّطُهُ على مَا نُهِىَ عَنِ الْاسْتِجْمَارِ بِهِ ، كَرَوْثٍ وَعَظْمٍ ، ونَحْوِهِمَا ، وعلى مَا يَتَّصِلُ بِحَيَوَانٍ ، كَذَنْبِهِ وَيَدِهِ وَرِجْلِهِ . وقال في « الرِّعَايَةِ » : ولا يَتَغَوَّطُ على مَا لَهُ حُرْمَةٌ ، كَمَطْعُومٍ وَعَلَفٍ بِهَيْمَةٍ ، وغيرِهِمَا . وقال في « النِّهَايَةِ » : يُكْرَهُ تَغَوُّطُهُ على الطَّعَامِ ، كَعَلَفٍ دَائِيَةٍ . قال في « الْفُرُوع » : وهو سَهْوٌ . وَيُكْرَهُ الْبَوْلُ والتَّغَوُّطُ على الْقُبُورِ . قاله في « النِّهَايَةِ » لِأَبِي الْمَعَالِي . قُلْتُ : لو قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ لَكَانَ أَوَّلَى .

الشرح الكبير

الإنصاف

فائدة : يُكرهُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الرِّيحَ دُونَ حَائِلٍ يَمْنَعُ .

(١) إبراهيم بن الحارث بن إسماعيل البغدادي ، أبو إسحاق ، حافظ ثقة ، توفي سنة خمس وستين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٢٣/١٣ .

(٢) حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني ، أبو علي ابن عم الإمام أحمد ، كان ثقة ثبتا صدوقا . توفي سنة ثلاث ومبشرين ومائتين . طبقات الحنابلة ١٤٣/١ - ١٤٥ ، المعبر ٥١/٢ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فِي الْفَضَاءِ،

الشرح الكبير

٥١ - مسألة ؛ قال : (ولا يجوز أن يستقبل القبلة في الفضاء) وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ لما روى أبو أيوب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا أَتَيْتُمُ الْعَائِطَ ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بَيُولَ وَلَا غَائِطَ ، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ عَرَّبُوا » . قال أبو أيوب : فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِصَصَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ ، فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا ، وَنَسْتَعْفِرُ اللَّهَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . ولم يَقُلْ الْبُخَارِيُّ : « بَيُولَ وَلَا غَائِطَ » . وعن أبي هُرَيْرَةَ ، عن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ ، وَلَا

الإنصاف

قوله : ولا يجوز أن يستقبل القبلة في الفضاء ، وفي استدبارها فيه ، واستقبالها في البنيان ، روايتان . اعلم أن في هذه المسألة روايات ؛ إحداهن ، جواز الاستقبال والاستدبار في البنيان دون الفضاء . وهي المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . قال الشيخ تقي الدين : هذا المنصور عند الأصحاب . قال في « الفروع » : اختاره الأكثر . وجزم به في « الإيضاح » ، و « تذكرة ابن عقيل » ، و « الطريق الأقرب » ، و « العمدة » ، و « المنور » ، و « التسهيل » ، وغيرهم . وقدمه في « المحرر » ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء ، من كتاب الرضوء ، وفي : باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبلة ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ٤٨/١ ، ١٠٩ . ومسلم ، في : باب الاستطابة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٤/١ . وأبو داود ، في : باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣/١ . والترمذي ، في : باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢٣/١ . والنسائي ، في : باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة ، وباب النهي عن استدبار القبلة عند الحاجة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٢٣/١ ، ٢٤ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢١/٥ .

المقنع وفي استدبارها فيه، واستقبالها في البنيان روايتان .

الشرح الكبير

يَسْتَدْبِرُهَا . رواه مسلم^(١) . وقال عُرْوَةُ ، وداودُ ، ورَبِيعَةُ^(٢) : يجوزُ اسْتِقْبَالُهَا واستدبارُها ؛ لما رَوَى جَابِرٌ ، قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِيَوَلٍ ، فرأيتُه قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بَعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا^(٣) . قال التِّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ . وهذا دليلٌ على النَّسْخِ . ولنا ، أَحَادِيثُ النَّهْيِ ، وهى صَحِيحَةٌ ، وحديثُ جَابِرٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رآه فى البُنيانِ ، أو مُسْتَتِرًا بِشَيْءٍ ، فلا يَثْبُتُ النَّسْخُ بِالاحْتِمَالِ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ على ما ذَكَرْنَا ، ليكونُ مُوَافِقًا لما ذُكِرَ مِنَ الأحاديثِ .

٥٢ - مسألة : (وفى : استدبارها فيه ، واستقبالها فى البنيان ، روايتان) وجملة ذلك أن استدبار الكعبة بالبول والغائط ، فيه ثلاث روايات ؛ إحداهما ، يجوزُ فى الفضاءِ والبنيانِ جميعًا ؛ لما رَوَى ابنُ عمرَ ، قال : رَقِيتُ يومًا على بيتِ حَفْصَةَ ، فرأيتُ النَّبِيَّ ﷺ على حاجَتِهِ ،

الإنصاف

و « الخُلَاصَةُ » ، و « الحاوِثِينَ » ، و « الفائق » ، و « النُّظْم » ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وقال : هذا تَفْصِيلُ المذهبِ . واختاره ابنُ عَبْدِوسٍ فى « تَذْكِيرَتِهِ » . وَصَحَّحَهُ ابنُ عُيَيْنَةَ ، وغيره . والثَّانِيَةُ ، يَحْرُمُ الاسْتِقْبَالُ والاستدبارُ فى الفضاءِ والبنيانِ . جَزَمَ به فى « الوَجِيزِ » ، و « الْمُنتَحَبِ » . وقَدَّمَهُ فى « الرَّعَايَتَيْنِ » .

(١) فى : باب الاستطابة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٤/١ .

(٢) أبو عثمان ربيعة بن فروخ (أبى عبدالرحمن) المدنى ، ربيعة الرأى ، أدرك الصحابة ، وعنه أخذ مالك ابن أنس ، وتوفى سنة ست وثلاثين ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازى ٦٥ ، العبر ١٨٣/١ .

(٣) أخرجه أبو داود ، فى : باب الرخصة فى استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٣/١ . والتِّرْمِذِيُّ ، فى : باب الرخصة فى استقبال القبلة بغائط أو بول ، من أبواب الطهارة . عارضة الأُحُوذِى ٢٦/١ . وابن ماجه ، فى : باب الرخصة فى استقبال القبلة فى الكنيف ، وإباحته دون الصحارى ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٧/١ .

الشرح الكبير

مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ ، مُسْتَدِيرَ الكَعْبَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . والثانية ، لا يجوز ذلك فيهما ؛ لحديث أبي أيوب ، ولما رَوَى أبو هريرة ، عن رسول الله ﷺ : « إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَدِيرُهَا » . رواه مسلم ^(٢) . والثالثة ، يجوز ذلك في البنيان ، ولا يجوز في القضاء ، وهو الصحيح . رَوَى جَوَازُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ واسْتِدْبَارَهَا في البنيان عن ابن عباس ، وابن عمر ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ . وبه قال مالك ، والشافعي ، وابن المنذر ؛ لحديث جابر ، ولما رَوَتْ عائشة ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ أَنَّ قَوْمًا يَكْرَهُونَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِفُرُوجِهِمْ ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « أَوْ قَدْ

واختاره أبو بكر عبد العزيز ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب « الهدى » ، والإنصاف و « الفائق » وغيرهم . والثالثة ، يجوزان فيهما . والرابعة ، يجوز الاستدبار في القضاء والبنيان ، ولا يجوز الاستقبال فيهما . والخامسة ، يجوز الاستدبار في البنيان فقط . وحكاها ابن البناء في « كامله » وجها ، وهو ظاهر ما جزم به المصنف هنا . وأطلقهن في « الفروع » . وقال في « المنهج » : يجوز استقبال القبلة إذا كان الريح في غير جهتها . وقال الشريف أبو جعفر ، في « رُغُوسِ المسائل » : يُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ في الصَّحَارَى ، ولا يُمنع في البنيان . وقال في « الهداية » ، و « المذهب الأحمد » : لا يجوز لمن أراد قضاء الحاجة استقبال القبلة واستدبارها في القضاء ، وإن كان بين البنيان جاز ، في إحدى الروايتين . والأخرى ، لا يجوز في الموضعين . وقال في « المذهب » : يحرم استقبال القبلة إذا كان في القضاء ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب التبرز في البيوت ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٤٩/١ . ومسلم ،

في : باب الاستطابة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٥/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب الرخصة في استقبال القبلة بغطاء أو بول ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣/٢ .

(٢) تقدم في صفحة ٢٠٣ .

فَعَلَوْهَا ؟ اسْتَقْبَلُوا بِمَقْعَدَتِي الْقِبْلَةَ » . رواه أصحاب السنن^(١) . قال أبو عبد الله : أَحْسَنُ مَا رَوَى فِي الرُّخْصَةِ حَدِيثُ عَائِشَةَ ، فَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا ؛ فَإِنَّ مَخْرَجَهُ حَسَنٌ . إِنَّمَا سَمَّاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُرْسَلًا ؛ لِأَنَّ عِرَاكَ بْنَ مَالِكٍ رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا . وَرَوَى مَرْوَانُ الْأَصْفَرُ ، قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عَمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا . فَقُلْتُ : أبا عبد الرحمن ، أليس قد نُهِىَ عَنْ هَذَا ؟ قَالَ : بَلَى ، إِنَّمَا نُهِىَ عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ [٢٠/١ ط] ، فَلَا بَأْسَ . رواه أبو داود^(٢) . وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَامِّ ، وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِحَمْلِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَلَى الْفَضَاءِ ، وَأَحَادِيثِ الرُّخْصَةِ عَلَى الْبُنْيَانِ ، فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ . وَأَمَّا اسْتِقْبَالُهَا فِي الْبُنْيَانِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَالثَّانِيَةِ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ ؛ لِعُمُومِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .

رواية واحدة ، وفي الاستدبار روايتان ؛ فَإِنْ كَانَ فِي الْبُنْيَانِ ، فَقَدْ جَوَّازَ الْاسْتِقْبَالَ وَالْاسْتِدْبَارَ رَوَايَتَانِ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » : لَا يَسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةَ ، وَفِي الْاسْتِدْبَارِ رَوَايَتَانِ ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْبُنْيَانِ فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ . فَاتَّذَنَّا ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَكْفِي أَنْجِرَاهُ عَنْ الْجَهَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَمَعْنَاهُ فِي الْخِلَافِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ

(١) أخرجه ابن ماجه، في: باب الرخصة في استقبال القبلة في الكيف، وإباحته دون الصحارى، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٧/٦، ٢٢٧، ٢٣٩.

(٢) في باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣/١.

فَإِذَا فَرَّغَ ، مَسَحَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى مِنْ أَصْلٍ ذَكَرَهُ إِلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ يَنْتَرُهُ
ثَلَاثًا ،

الشرح الكبير

٥٣ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا فَرَّغَ مَسَحَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى مِنْ أَصْلٍ ذَكَرَهُ
إِلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ يَنْتَرُهُ ثَلَاثًا) فَيَجْعَلُ يَدَهُ عَلَى أَصْلِ الذَّكَرِ مِنْ تَحْتِ الْأُنْثَيْنِ ،
ثُمَّ يَسْلُتُهُ إِلَى رَأْسِهِ فَيَنْتَرُهُ^(١) ثَلَاثًا بِرَفِيقٍ ؛ لَمَا رَوَى يَزَادُ النِّيمَانِيُّ ، قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ ، فَلْيَنْتَرِ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » .
رواه أحمد^(٢) .

الإصناف

صاحب « الْمُحَرَّرِ » وَحَفِيدُهُ ، لَا يَكْفِي . وَيَكْفِي الْاسْتِئْثَارُ بِدَائِيَّةٍ وَجِدَارٍ وَجَبَلٍ
وَنَحْوِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَكْفِي . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :
وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يُعْتَبَرُ قُرْبُهُ مِنْهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي بَيْتٍ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ وَجْهَهُ ،
كَسْتِرَةِ صَلَاةٍ . وَمَالَ إِلَيْهِ . الثَّانِيَةُ ، يُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهَا فِي فِضَاءٍ بِاسْتِئْجَاءٍ وَاسْتِجْمَارٍ ،
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ . ذَكَرَهُ فِي
« الرُّعَايَةِ » . قُلْتُ : وَيَتَوَجَّهُ التَّخْرِيمُ .

قوله : فَإِذَا فَرَّغَ مَسَحَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى مِنْ أَصْلٍ ذَكَرَهُ إِلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ يَنْتَرُهُ ثَلَاثًا .
نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ . وَظَاهِرُهُ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ كُلُّهُ ثَلَاثًا . وَقَالَ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي
« الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يُكْرَهُ فِي السَّلَتِ^(٣) وَالتَّنَرِ . قَالَ ابْنُ أَبِي
الْفَتْحِ فِي « مُطْلَعِهِ » : قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : ثَلَاثًا . عَائِدٌ إِلَى مَسْحِهِ وَنَتْرِهِ . أَيْ
يَمْسَحُهُ ثَلَاثًا ، وَيَنْتَرُهُ ثَلَاثًا ، صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » . انْتَهَى . وَهُوَ
فِي بَعْضِ نُسَخِهَا ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي بَعْضِهَا . وَقَوْلُهُ : مِنْ أَصْلٍ ذَكَرَهُ . هُوَ الدَّرْزُ ، أَيْ

(١) فِي م : « فَيَنْتَرِ ذَكَرَهُ » .

(٢) فِي : الْمُسْنَدُ ٣٤٧/٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْاسْتِئْثَارِ بَعْدَ الْبَوْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ
ابْنُ مَاجَهَ ١١٨/١ .

(٣) السَّلَتُ : قَبْضُكَ عَلَى الشَّيْءِ أَصَابَهُ قَنْزٌ وَلَطَخَ ، فَسَلَّتْهُ عَنْهُ سَلَتًا .

وَلَا يَمَسُّ فَرْجَهُ يَمِينِهِ ، وَلَا يَسْتَجِمِرُ بِهَا ، فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُهُ ، ...

٥٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ ، وَلَا يَسْتَجِمِرُ بِهَا)
لما رَوَى أَبُو قَتَادَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يُمَسِّكُنْ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ
يَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . فَإِنْ

مِنْ حَلَقَةِ الدُّبُرِ .

تبيينه : ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ وكثير من الأصحاب ، أَنَّهُ لَا يَتَنَحَّنُحُ ، وَلَا يَمْشِي
بَعْدَ فِرَاقِهِ وَقَبْلَ الاسْتِنْجَاءِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : كُلُّ ذَلِكَ
بِدَعَةٍ ، وَلَا يَجِبُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ . وَذَكَرَ فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » قَوْلًا ، يُكْرَهُ نَحْنَحَةُ
وَمَشْيُ ، وَلَوْ احتَاجَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ وَسْوَسةٌ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ
صَاحِبُ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِير » ، وَغَيْرُهُمْ : يَتَنَحَّنُحُ . زَادَ فِي
« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَيَمْشِي خُطَوَاتٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوَ ذَلِكَ . وَقَالَ
المُصَنِّفُ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْكُثَ بَعْدَ بَوْلِهِ قَلِيلًا .

فائدة : يُكْرَهُ بَصْنُقه عَلَى بَوْلِهِ ؛ لِلْوَسْوَاسِ . قَالَ المُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ وَغَيْرُهُمَا :
يَقَالُ : يورثُ الْوَسْوَاسَ .
قوله : وَلَا يَمَسُّ فَرْجَهُ يَمِينِهِ ، وَلَا يَسْتَجِمِرُ بِهَا . وَكَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ ، فَيَحْتَمِلُ
الْكِرَاهَةَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي

(١) أخرجه البخاري، في: باب النہی عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٠/١. ومسلم،
في: باب النہی عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٥/١. كما أخرجه أبو داود، في:
باب كراهية مس الذكر باليمين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨/١. والترمذي، في: باب في الاستنجاء
باليمين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣٢/١. والنسائي، في: باب النہی عن مس الذكر باليمين عند
الحاجة، وباب النہی عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٦/١، ٣٩، ٤٠. وابن ماجه، في:
باب كراهية مس الذكر باليمين والاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٣/١. والدارمي،
في: باب النہی عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٢/١. والإمام أحمد، في: المسند
٢٩٥/٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١١.

الشرح الكبير

كَانَ يَسْتَجِيرُ مِنْ غَائِطٍ أَخَذَ الْحَجَرَ بِيَسَارِهِ ، فَمَسَحَ بِهِ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الْبَوْلِ أَمْسَكَ ذَكَرَهُ بِشِمَالِهِ ، وَمَسَحَهُ عَلَى الْحَجَرِ ، فَإِنْ كَانَ الْحَجَرُ صَغِيرًا ، وَضَعَهُ بَيْنَ عَقِبَيْهِ أَوْ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَمَسَحَ عَلَيْهِ إِنْ أَمَكَّنَهُ ، وَإِلَّا أَمْسَكَ الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ وَمَسَحَ بِيَسَارِهِ الذَّكَرَ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يُمَسِّكُ الذَّكَرَ بِيَمِينِهِ وَيَمْسَحُهُ بِيَسَارِهِ ^(١) . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهُ

الإنصاف

« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « تَذَكِيرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَهَذَا وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ .

قوله : فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُهُ . [٢٠/١] ظَلَمْنَا بِالْكَرَاهَةِ أَجْزَأُهُ الْاسْتِنْجَاءُ وَالْاسْتِنْجَامُ ، وَإِنْ قُلْنَا بِالتَّحْرِيمِ أَجْزَأُهُ أَيْضًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يُجْزَى . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : قُلْتُ : قِيَاسُ قَوْلِهِمْ فِي الْوُضُوءِ فِي الْفِضَّةِ ، أَنَّهُ لَا يُجْزَى هُنَا . انْتَهَى . وَقِيلَ : يُجْزَى الْاسْتِنْجَاءُ دُونَ الْاسْتِنْجَامِ . وَجَزَمَ ابْنُ تَمِيمٍ بِصِحَّةِ الْاسْتِنْجَاءِ ، وَأُطْلِقَ الْوَجْهَيْنِ فِي الْاسْتِنْجَامِ .

فائدة : قيل : كراهةُ مَسِّ الْفَرْجِ مُطْلَقًا . أَيْ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقْلًا صَالِحٌ ؛ قَالَ فِي رِوَايَتِهِ : أَكْرَهُ أَنْ يَمَسَّ فَرْجَهُ بِيَمِينِهِ . وَذَكَرَهُ الْمَجْدُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الشَّيْخِ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَقِيلَ : الْكَرَاهَةُ مَخْصُوصَةٌ بِحَالَةِ التَّخَلِّي . وَحَمَلُ ابْنِ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ . وَتَرْجَمَ الْخُلَّالَ رِوَايَةَ صَالِحٍ كَذَلِكَ . وَيَأْتِي فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ النِّكَاحِ ؛ هَلْ يُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى عَوْرَةِ نَفْسِهِ أَمْ لَا ؟ .

(١) فِي شَيْءٍ بَعْدَ هَذَا : « وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ » .

إذا أَمَسَكَ الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ ، وَمَسَحَ بِيَسَارِهِ ، لَمْ يَكُنْ مَاسِحًا بِيَمِينِهِ ، وَلَا مُمَسِّكًا لِلذِّكْرِ بِهَا . فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيُسْرَى أَوْ بِهَا مَرَضٌ ، اسْتَجْمَرَ بِيَمِينِهِ لِلْحَاجَةِ . فَأَمَّا الِاسْتِعَانَةُ بِهَا فِي الْمَاءِ ، فَلَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ ، فَإِنْ اسْتَجْمَرَ بِيَمِينِهِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ أَجْزَأَهُ ؛ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَنَهِيٌّ عَنْهُ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَنْجَى

تَنِيهِهِ : مَحَلُّ الْخِلَافِ ، أَغْنَى الْكَرَاهَةُ وَالتَّخْرِيمُ فِي مَسِّ الْفَرْجِ وَالِاسْتِجْمَارِ بِهَا ، إِذَا لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةً ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ ضَرُورَةٌ ، جَازَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ .

فائدة : إِذَا اسْتَجْمَرَ مِنَ الْغَائِطِ ، أَخَذَ الْحَجَرَ بِشِمَالِهِ فَمَسَحَ بِهِ ، وَإِنْ اسْتَجْمَرَ مِنَ الْبَوْلِ ، فَإِنْ كَانَ الْحَجَرُ كَبِيرًا ، أَخَذَ ذَكَرَهُ بِشِمَالِهِ فَمَسَحَ بِهِ . وَقَالَ الْمَجْدُ : يَتَوَخَّى الِاسْتِجْمَارُ بِجِدَارٍ ، أَوْ مَوْضِعٍ ثَانِيٍّ مِنَ الْأَرْضِ ، أَوْ حَجَرٍ ضَخْمٍ لَا يَخْتَاجُ إِلَى إِمْسَاكِهِ ، فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى الْحِجَارَةِ الصَّغِيرِ ، جَعَلَ الْحَجَرَ بَيْنَ عَقْبَيْهِ أَوْ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، وَتَنَاوَلَ ذَكَرَهُ بِشِمَالِهِ فَمَسَحَهُ بِهَا ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ أَمْسَكَ الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ وَمَسَحَ بِشِمَالِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيُّ » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَيَمْسَحُ بِشِمَالِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ يَكُونُ الْمَسْحُ بِشِمَالِهِ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيُسْرَى أَوْ بِهَا مَرَضٌ ، فَفِي صِفَةِ اسْتِجْمَارِهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَيَمْسَحُ بِشِمَالِهِ . وَالثَّانِي ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، قَالَهُ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » : يُمَسِّكُ الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ ، وَذَكَرَهُ بِشِمَالِهِ وَيَمْسَحُهُ بِهِ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَفِي هَذَا نَظَرٌ ظَاهِرٌ ، بَلْ هُوَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، غَلَطَ فِي التَّنْقِيلِ ، أَوْ سَبَقَهُ قَلَمٌ ؛ فَإِنْ أَقْطَعَ الْيُسْرَى لَا يُمْكِنُ الْمَسْحُ بِشِمَالِهِ ، وَلَا الْمَسْكُ بِهَا ، وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَقْطَعَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي قِطْعِ كُلِّ مِنْهُمَا وَاحِدٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ

ثُمَّ يَتَحَوَّلُ عَنْ مَوْضِعِهِ ، ثُمَّ يَسْتَجِمِرُ ، ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالمَاءِ ، المقنع

الشرح الكبير

بالرُّوثِ والرِّمَّةِ . والأوَّلُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الرُّوثَ آلَةٌ الاسْتِجْمَارِ الْمُبَاشِرَةِ لِلْمَحَلِّ وَشَرْطُهُ ، فَلَمْ يَجْزِ اسْتِعْمَالُ الآلَةِ الْمَنْهِيَّةِ عَنْهَا فِيهِ ، وَالْيَدُ لَيْسَتْ الْمُبَاشِرَةَ لِلْمَحَلِّ ، وَلَا شَرْطًا فِيهِ ، إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ بِهَا الْحَجَرَ الْمُلاقِيَّ لِلْمَحَلِّ ، فَصَارَ النَّهْيُ عَنْهَا نَهْيَ تَأْدِيبٍ لَا يَمْنَعُ الْإِجْرَاءَ .

٥٥ - مسألة : (ثُمَّ يَتَحَوَّلُ عَنْ مَوْضِعِهِ ؛ لِئَلَّا يَتَنَجَّسَ بِالْخَارِجِ مِنْهُ ، ثُمَّ يَسْتَجِمِرُ ، ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالمَاءِ) الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَجَرِ وَالمَاءِ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ يُزِيلُ مَا غَلِظَ مِنَ النَّجَاسَةِ ، فَلَا تُبَاشِرُهَا يَدُهُ ، وَالمَاءُ يُزِيلُ مَا بَقِيَ ، قَالَ أَحْمَدُ : إِنْ جَمَعَهُمَا فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ لِلنِّسَاءِ : مُرْنَ أَرْوَاجَكُنَّ أَنْ يُتْبِعُوا الْحِجَارَةَ المَاءَ مِنْ أَثَرِ الْغَائِطِ وَالبَوْلِ ، فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ ^(١) ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ ^(٢) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

الإنصاف

الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ، وَالْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا هُوَ نَفْسُ الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ ، فَهَذَا سَقَطٌ ، وَالتَّنْصِيفُ بِحُطِّ الْمُصَنِّفِ ، وَالْحُكْمُ فِي أَقْطَعِ الْيُسْرَى وَمَرِيضِهَا جَوَازُ الاسْتِجْمَارِ بِالْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ نِزَاعٍ ، صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ ، كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا .

تَنْبِيْهُ : قَوْلُهُ : ثُمَّ يَتَحَوَّلُ عَنْ مَوْضِعِهِ . مُرَادُهُ ، إِذَا خَافَ التَّلَوِثَ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَخَفِ التَّلَوِثَ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَحَوَّلُ . قَالَه الْأَصْحَابُ .

(١) ف م : استحيهما .

(٢) أخرجه الترمذی ، في : باب الاستنجاء بالماء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذی ٣٧/١ . والنسائي ،

في : باب الاستنجاء بالماء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٣٩/١ .

وَيُجْزِئُهُ أَحَدُهُمَا ،

٥٦ - مسألة ؛ قال : (وَيُجْزِئُهُ أَحَدُهُمَا) في قول أكثر أهل العلم .
وحكى عن سعد بن أبي وقاص ، وابن الزبير^(١) [٢١/١ و] ، أَنَّهُمَا أَنْكَرَا
الاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ . قال سعيد بن المسيب : وهل يفعل ذلك إِلَّا النِّسَاءُ ؟
وقال عطاء : غَسَلَ الدُّبْرَ مُحَدِّثٌ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لما روى أنس ، قال :

قوله : ثم يَسْتَنْجِي ، ثم يَسْتَنْجِي بالماء . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ جَمْعَهُمَا
مُطْلَقًا أَفْضَلُ ، وعليه الأصحاب . وظاهر كلام ابن أبي موسى أَنَّ الْجَمْعَ فِي مَحَلِّ
الْعَائِطِ فَقَطْ أَفْضَلُ . وَالسُّنَّةُ أَنَّ يَدَا الْحَجَرِ ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَاءِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُكْرَهُ .
وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَنْجِي فِي أَحَدِهِمَا وَيَسْتَجِمِرَ فِي الْآخِرِ . نصُّ عليه .

فائدة : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَخْجَارِ عِنْدَ الْإِثْرَادِ . وعليه
جمهور الأصحاب . وعنه ، الحَجَرُ أَفْضَلُ مِنْهُ . اختاره ابن حامد ، والخَلَّالُ ، وأبو
خَفَصٍ الْعُكْبَرِيُّ . وعنه ، يُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَاءِ . ذَكَرَهَا فِي « الرَّعَايَةِ » ،
وَاخْتَارَهَا ابْنُ حَامِدٍ أَيْضًا .

قوله : وَيُجْزِئُهُ أَحَدُهُمَا ، إِلَّا أَنْ يَغْدُوَ الْخَارِجُ مَوْضِعَ الْعَادَةِ ، فَلَا يُجْزِئُ إِلَّا
الْمَاءُ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير ؛ منهم
صاحبُ « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمُعْنَى » ، و
« الْكَافِي » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ،
و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُتَوَرِّ » ، و « الْمُتَنَبِّ » ، وغيرهم .
وقدَّمه في « الْفُرُوعِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، و « مَجْمَعِ

(١) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ، ولد عام الهجرة ، أحد
العبادلة ، وأحد شجعان الصحابة ، بويح بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية ، وقتله الحجاج سنة ثلاث
وسبعين . الإصابة ٨٩/٤ - ٩٥ .

كان النبي ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأُحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً^(١) مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً^(٢) ، فَيَسْتَنْجِي بِالماءِ . مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . ولما ذَكَّرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ : ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾^(٤) » . قَالَ : « كَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالماءِ فَنَزَلَتْ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ » . رواه أَبُو دَاوُدَ^(٥) . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ ، ثُمَّ فَعَلَهُ ، وَقَالَ لِنَافِعٍ : إِنَّا جَرَّبْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ صَالِحًا . وَلَئِنَّهُ يُطَهِّرُ النِّجَاسَةَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الاسْتِنْجَاءِ ، فَجَازَ فِي مَحَلِّ الاسْتِنْجَاءِ قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَأَمَّا الْاِقْتِصَارُ عَلَى الاسْتِجْمَارِ ، فَهُوَ جَائِزٌ بغيرِ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لَمَّا يُذَكَّرُ مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَمَتَى أَرَادَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا فَالماءُ أَفْضَلُ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَلَئِنَّهُ يُزِيلُ الْعَيْنَ وَالْأَثَرَ ، وَيُطَهِّرُ الْمَحَلَّ ، وَأَبْلَغُ فِي التَّنْظِيفِ .

الْبَحْرَيْنِ ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : إِذَا تَعَدَّى الْخَارِجُ مَوْضِعَ الْعَادَةِ ، وَجَبَ المَاءُ عَلَى الرَّجُلِ دُونَ الْمَرَأَةِ .

- (١) الْإِدَاوَةُ : الْمَطْهَرَةُ .
- (٢) الْعَنْزَةُ ؛ بِالتَّحْرِيكِ : عَصَا طَوِيلَةٌ فِي أَسْفَلِهَا زَجٌّ ، وَيُقَالُ رِمَحٌ صَغِيرٌ ..
- (٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَمْلِ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْاسْتِنْجَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٠/١ .
- وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالماءِ مِنَ التَّبَرُّزِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٧/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالماءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ٣٩/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالماءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٧٣/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٧١/٣ ، ٢٠٣ .
- (٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ ١٠٨ .
- (٥) فِي : بَابِ فِي الْاسْتِنْجَاءِ بِالماءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١١/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالماءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٢٨/١ .
- (٦) سَقَطَ مِنْ : « الْأَصْلِ » .

إِلَّا أَنْ يَغْدُوَ الْخَارِجُ مَوْضِعَ الْعَادَةِ ، فَلَا يُجْزَى إِلَّا الْمَاءُ .

٥٧ - مسألة ، قال : (إِلَّا أَنْ يَغْدُوَ الْخَارِجُ مَوْضِعَ الْعَادَةِ ، فلا يُجْزَى إِلَّا الْمَاءُ) مِثْلُ أَنْ يَنْتَشِرَ إِلَى الصَّفْحَتَيْنِ ، أَوْ يَمْتَدَّ فِي الْحَشْفَةِ كَثِيرًا . وبهذا قال الشافعي ، وإسحاق ، وابن المنذر ؛ لِأَنَّ الاسْتِجْمَارَ فِي الْمَحَلِّ الْمُعْتَادِ رُخْصَةً لِأَجْلِ الْمَشَقَّةِ فِي غَسْلِهِ ، لِتَكَرُّرِ النَجَاسَةِ فِيهِ ، فَمَا لَا يَتَكَرَّرُ لَا يُجْزَى فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ كَسَاقِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَبْعُرُونَ بَعْرًا ، وَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَتَلْطُونَ ثَلْطًا ، فَأَتْبِعُوا الْمَاءَ الْأَحْجَارَ^(١) . فَأَمَّا قَوْلُهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : « يَكْفِي أَحَدَكُمْ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ »^(٢) . يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ مَوْضِعَ الْعَادَةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

فائدة : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَسْتَجْمِرُ فِي غَيْرِ الْمَخْرَجِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَدْ مَهِيَ « الْفُرُوعُ » ، وَ « الرَّعَايَةُ » . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالشَّيْزَارِيُّ : لَا يَسْتَجْمِرُ فِي غَيْرِ الْمَخْرَجِ . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : وَحَدَّ الْمَخْرَجِ نَفْسُ الثَّقَبِ . انْتَهَى . وَاعْتَزَّ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، وَالسَّامُرِيُّ ، وَجَمْهُورُ الْأَصْحَابِ ، مَا تَجَاوَزَهُ تَجَاوَزًا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ . وَقِيلَ : يَسْتَجْمِرُ فِي الصَّفْحَتَيْنِ وَالْحَشْفَةِ . حَكَاهُ الشَّيْزَارِيُّ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّهُ يَسْتَجْمِرُ فِي الصَّفْحَتَيْنِ وَالْحَشْفَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِلْعُمُومِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَحَدَّ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ،

(١) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٢٢٠/١ . وَلَفْظُهُ فِيهَا : « كَانُوا يَعْرِوْنَ بَعْرًا ، وَأَنْتُمْ تَتَلْطُونَ ثَلْطًا » . أَيْ كَانُوا يَتَغَوَّطُونَ بِأَبْسَا كَالْبَعْرِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَلِيلِي الْأَكْلِ وَالْمَأْكَلِ ، وَأَنْتُمْ تَتَلْطُونَ رَقِيقًا ، وَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى كَثَرَةِ الْمَأْكَلِ وَتَنَوُّعِهَا .

(٢) أَخْرَجَ مَعْنَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الاسْتِجْمَاءِ بِالْأَحْجَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٠/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الاجْتِزَاءِ فِي الاسْتِطَابَةِ بِالْحِجَارَةِ دُونَ غَيْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ٣٨/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الاسْتِطَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٧٢/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٣٣/٦ .

فصل : والمرأة البكر كالرجل ؛ لأن عذرتها تمنع انتشار البول . فأما الثيب ، فإن خرج البول بحدّة ولم ينتشر ، فكذلك ، وإن تعدّى إلى مخرج الحيض ، فقال أصحابنا : يجب غسله ؛ لأن مخرج الحيض غير مخرج البول . قال شيخنا : ويحتمل أن لا يجب ؛ لأن هذا عادة في حقها ، فكفى فيه الاستجمار ، كالمعتاد في غيرها ، ولأن الغسل لو لم يلزمها لبينه النبي ﷺ لأزواجه ؛ لكونه مما يحتاج إلى معرفته . وإن شك في انتشار الخارج لم يجب الغسل ؛ لأن الأصل عدمه ، والأولى الغسل احتياطاً^(١) .

في « شرح العمدة » ما يتجاوز موضع العادة ، بأن ينتشر الغائط إلى نصف باطن الآلية فأكثر ، والبول إلى نصف الحشفة فأكثر ، فإذا يتعين الماء . قال الزركشي : وهو ظاهر [٢١/١] كلام أبي الخطاب ، في « الهداية » . وقال ابن عقيل : إن خرجت أجزاء الحفنة فهي نجسة ، ولا يجرى فيها الاستجمار . وتابعه جماعة ؛ منهم ابن تميم ، وابن حمدان ، وابن عبيدان ، والزركشي ، وغيرهم . قلت : فيعاني بها .

تنبيه : شمل كلام المصنف الذكر والأنثى ، الثيب والبكر ؛ أمّا البكر فهي كالرجل ؛ لأن عذرتها تمنع انتشار البول في الفرج ، وأمّا الثيب فإن خرج بولها بحدّة ولم ينتشر ، فكذلك ، وإن تعدّى إلى مخرج الحيض ، فقال أصحابنا : يجب غسله كالمنتشر عن المخرج . ويحتمل أن يجرى فيه الحجر . قال المجذ في « شرح الهداية » : وهو الصحيح ، فإنه معتاد كثيراً والعمومات تعضد ذلك . واختاره في « مجمع البحرين » ، و « الحاوي الكبير » . وقال هو وغيره : هذا

فصل : والأَقْلَفُ إن كانت بَشَرَتُهُ لَا تَخْرُجُ مِنْ قُلْفَتِهِ فهو كَالْمُحْتَنِينَ ، وإن كان يُمكنُهُ كَشْفُهَا كَشَفَهَا ، فإذا بَالٌ وَاسْتَجَمَرَ أَعَادَهَا ، وإن تَنَجَّسَتْ بِالْبَوْلِ لَزِمَهُ غَسْلُهَا ، كما لو انتشر إلى مُعْظَمِ الْحَشْفَةِ .

إِنْ قُلْنَا : يَجِبُ تَطْهِيرُ بَاطِنِ فَرْجِهَا . على ما اختاره القاضي ، والمنصوصُ عن أحمدَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ، فتكونُ كَالْيَكْرِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ .

فائدة : لَا يَجِبُ الْمَاءُ لغيرِ الْمُتَعَدِّي ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : هَذَا أَشْهَرُ الرَّوْجَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَقِيلَ : يَجِبُ الْمَاءُ لِلْمُتَعَدِّي وَلِغَيْرِهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَقَالَ : غَسِلًا . وَقَطَعَ بِهِ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ ^(١) . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَالْمَجْدِ ، فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَحَكَى ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ فِي « وَجِيزِهِ » ، الْخِلَافَ رِوَايَتَيْنِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ الْوُجُوبُ لِلْمُتَعَدِّي وَلِغَيْرِهِ ، مَعَ الْإِتِّصَالِ دُونَ غَيْرِهِ .

فائدة : لَوْ تَنَجَّسَ الْمَخْرُجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ الْخَارِجِ ، وَلَوْ بِاسْتِجْمَارٍ بَنَجَسَ ، وَجَبَ الْمَاءُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَفِي « الْمُعْنَى » اِحْتِمَالٌ بِأَجْزَاءِ الْحَجَرِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهُوَ وَهَمٌ ^(٢) . وَتَقَدَّمَ كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي الْحَقِيقَةِ . وَقَالَ فِي

(١) محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد ابن الفراء ، القاضي أبو يعلى الصغير ، عماد الدين ، ابن القاضي الكبير أبي يعلى ، شيخ المذهب في وقته ، سمع الحديث وتفقه ، وبرع في المذهب والخلاف والمناظرة ، وأقضى ودرس وناظر في شيبته ، صنف تصانيف كثيرة ؛ منها « التعليقة » . ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة ، وتوفي سنة ستين وخمسمائة . ذيل طبقات الحنابلة ٢٤٤/١ .

(٢) الوهم ، بالتحريك ، الفلظ .

فصل : وإن انسَدَّ المَخْرَجُ الْمُعْتَادُ وانْفَتَحَ آخَرُ ، لم يَجْزُ فيه الاستِجْمَارُ ، وحكى عن بعض أصحابنا ، أنه يُجْزِئُهُ ؛ لأنه صار مُعْتَادًا . ولنا ، أن هذا نادِرٌ بالنِّسْبَةِ إلى [٢١/١ ط] سائر الناس ، فلم يَثْبُت فيه أحكامُ الفَرَجِ ، ولأنَّ لَمْسَهُ لا يَنْقُضُ الوُضُوءَ ، ولا يَتَعَلَّقُ بالإيلاج فيه شيءٌ من أحكامِ الوُطْءِ ، أشَبَهَ سائرَ البدَنِ .

« الرِّعَايَتَيْنِ » : وفي أجزاءِ الاستِجْمَارِ عن العَسَلِ الواجبِ فيهما وجهان .
 فوائد ؛ منها ، يَبْدَأُ الرَّجُلُ بِالْبِكْرِ بِالقُبُلِ على الصَّحِيحِ من المذهب . قدَّمه في « الفروع » . وقيل : يَتَخَيَّرَان . وقيل : الْبِكْرُ كَالثَّيِّبِ . وقدَّمه جماعة . وأما الثَّيِّبُ ، فالصَّحِيحُ من المذهب أَنَّهَا مُخَيَّرَةٌ . قدَّمه في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، وغيرهما . وجَزَمَ به في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْح » ، و « الْمَذْهَب » . واختاره ابنُ عَقِيلٍ ، وغيره . وقيل : يَبْدَأُ بِالذُّبْرِ . وقدَّمه في « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرُ » . وقطَعَ به الشَّيرَازِيُّ ، وابنُ عَبْدِوسٍ المتقدم . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وابنُ عُيَيْنَانَ ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الْكَبِيرُ » ، و « الزُّرْكَشِيُّ » : الْأَوَّلَى بَدَءَةُ الرَّجُلِ فِي الاستِجْمَاعِ بِالقُبُلِ ، وأما المرأةُ ففيها وجهان ؛ أحدهما ، التَّخْيِيرُ . والثَّانِي ، الْبَدَءَةُ بِالذُّبْرِ . وأُطْلِقُوا الْخِلَافَ ، وصَرَّحُوا بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْبِكْرِ وَالثَّيِّبِ . وقال ابنُ تميمٍ : يَبْدَأُ الرَّجُلُ بِقُبُلِهِ ، والمرأةُ بأيُّهما شَاءَتْ . وفيه وَجْهٌ ؛ تَبْدَأُ المرأةُ بِالذُّبْرِ . وقال في « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرُ » : وَيَبْدَأُ الرَّجُلُ بِقُبُلِهِ ، والمرأةُ بِذُبْرِهَا . وقيل : يَتَخَيَّرَان بَيْنَهُمَا . زَادَ فِي « الْكُبْرَى » ، وقيل : الْبِكْرُ تَتَخَيَّرُ وَالثَّيِّبُ تَبْدَأُ بِالذُّبْرِ . ومنها ، لو انسَدَّ المَخْرَجُ وانْفَتَحَ غَيْرُهُ ، لم يَجْزُ فيه الاستِجْمَارُ ، على الصَّحِيحِ من المذهب . اختاره ابنُ حَامِدٍ ، والمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وابنُ

فصل : والأولى أن يبدأ الرجل بالاستنجاء في القبل ؛ لئلا تتلوث يده
إذا شرع في الدُّبْرِ ، لأنَّ قبله بارزٌ . فأما المرأة فهي مُخَيَّرَةٌ في البداية بأيِّهما
شاءت ؛ لعدم ذلك فيها . وإذا استنجى بالماء ثم فرغ ، استحبَّ له ذلك
يده بالأرض ؛ لما روث ميمونة ، أنَّ النبي ﷺ فعل ذلك . رواه
البُخَارِيُّ^(١) . ويُستحبُّ أن يَمُكِّثَ قليلاً قبل الاستنجاء ، حتَّى ينقطع أثر
البول ، فإن استنجى عَقِيبَ انقطاعه جاز ؛ لأنَّ الظاهر انقطاعه ، وقد

عُبَيْدَان . ^(٢) «المذهب» . وقدمه في «النظم» ، و «ابن
رزيق» ، ونصره . وفيه وَجْهٌ آخَرٌ ؛ يُجْزَى الاستجمارُ فيه . اختاره القاضي ،
والشَّيرَازِيُّ ، وقدمه في «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «الحاوي الكبير» . وأطلقهما في
«الفروع» ، وابنُ تَمِيمٍ ، والزَّركَشِيُّ ، وصاحبُ «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» .
وقيل : لا يُجْزَى مع بقاء المَخْرَجِ المعتاد . قال ابنُ تَمِيمٍ : ظاهرُ كلامِ
الأصحابِ إجزاء الوجهين ، مع بقاء المَخْرَجِ أيضاً .

تنبيه : هذا الحكمُ سواء كان المَخْرَجُ فوق المَعْدَةِ أو أسفلَ منها ، على الصَّحيحِ
من المذهب . وصرَّح به الشَّيرَازِيُّ ، وقدمه في «الفروع» ، و «الرَّعَايَتَيْنِ» ،
و «الحاوي الكبير» ، و «الزَّركَشِيُّ» ، وغيرهم . وقال ابنُ عَقِيلٍ : الحكمُ
مُنَوِّطٌ بما إذا انفتح المَخْرَجُ تحت المَعْدَةِ . وتبعه المَجْدُ وجماعةٌ ؛ منهم صاحبُ
«مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» . قال في «المذهب» : إذا انسَدَّ المَخْرَجُ وانفتح أسفلُ
المَعْدَةِ ، فخرج منه البول والغائطُ ، لم يُجْزَ فيه الاستجمارُ ، في أصحِّ الوجهين .
ومنها ، إذا خرج من أحدِ قُرَجِي الخُنْثَى نجاسةٌ ، لم يُجْزَ الاستجمارُ . قاله في

(١) في : باب الغسل مرة واحدة . وباب المضضة والاستنشاق في الجنابة ، وباب مسح اليد بالتراب ليكون
أقنى ، من كتاب الغسل . صحيح البخاري ٧٣/١ ، ٧٤ .

(٢-٢) زيادة من : «ش»

قيل : إِنَّ الْمَاءَ يَقْطَعُ الْبَوْلَ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْاسْتِنْجَاءُ انْتِقَاصَ ^(١) الْمَاءِ .
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْضَحَ عَلَى فَرْجِهِ وَسَرَاوِيلِهِ بَعْدَ الْاسْتِنْجَاءِ ، لِيُزِيلَ عَنْهُ
الْوَسْوَاسَ . قَالَ حَنْبَلٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ ، قُلْتُ : أَتَوَضَّأُ وَأُسْتَبْرِئُ ،
وَأَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي قَدْ أَحْدَثْتُ بَعْدُ ؟ قَالَ : إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاسْتَبْرِئُ ، ثُمَّ خُذْ
كَفًّا مِنْ مَاءٍ ، فَرُشَّهُ فِي فَرْجِكَ لَا ^(٢) تَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « جَاءَنِي جَبْرِيلُ ، فَقَالَ : يَا
مُحَمَّدُ ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَضِحْ » . حَدِيثٌ غَرِيبٌ ^(٣) .

« النَّهْيَةُ » . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، ذَكَرَهُ فِي بَابِ نَوَاقِضِ
الْوُضُوءِ . وَقِيلَ : يُعْزَى الْاسْتِنْجَاءُ ، سِوَاءَ كَانَ مُشْكِلًا أَوْ غَيْرَهُ ، إِذَا خَرَجَ مِنْ
ذَكَرِهِ وَفَرْجِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ . يَعْنِي بِالْأَجْزَاءِ . وَمِنْهَا ، لَا
يَجِبُ غَسْلُ مَا أَمْكَنَ مِنْ دَاخِلِ فَرْجِ نَيْبٍ فِي نَجَاسَةٍ وَجَنَابَةٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ
الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ ، وَحَفِيدُهُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ،
وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقُ » . وَقِيلَ : يَجِبُ . اخْتَارَهُ
الْقَاضِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا
فِي آخِرِ الْغُسْلِ . فَعَلَى الْأَوَّلِ ، لَا تُدْخِلُ يَدَهَا وَلِصْبَعِهَا [٢١/١] ط ، بَلْ تَغْسِلُ مَا ظَهَرَ .
نَقَلَ أَبُو جَعْفَرٍ : إِذَا اغْتَسَلْتَ فَلَا تُدْخِلْ يَدَهَا فِي فَرْجِهَا . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » :
أَرَادَ أَحْمَدُ مَا غَمَضَ فِي الْفَرْجِ ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تُلْحَقُ بِهِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُ : هُوَ
فِي حُكْمِ الْبَاطِلِ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي ، وَصَاحِبُ « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرُهُمَا : هُوَ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « اسْتِنْقَاصَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَلَا » .

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي النُّضْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦٥/١ .

وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَاجَهَ فِي النُّضْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٥٧/١ .

فصل : وَإِذَا اسْتَنْجَى بِالماءِ لم يَحْتَجْ إلى التُّرابِ ؛ لِأنَّه لم يُنْقَلْ عن النَّبيِّ ﷺ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ التُّرابَ مع الماءِ في الاستنجاءِ ، ولا أَمَرَ به .

حُكْمُ الظَّاهِر . وذكره في « المُطْلَع » عن أصحابنا . واختلفَ كلامُ القاضى . قال في « الفروع » : وعلى ذلك يُخْرَجُ إِذَا خَرَجَ مَا اخْتَبَشْتَهُ بِلَالٍ ، هل ينقضُ أم لا ؟ قال في « الرِّعَايَةِ » : لا ينقضُ ؛ لِأنَّه في حُكْمِ الظَّاهِر . وقال أبو المَعَالِي : إِنْ ابْتَلَّ ولم يَخْرُجْ مِنْ مَكَانِهِ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الشُّفْرَيْنِ نَقْصٌ ، وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا لم ينقضُ . قال في « الفروع » : وَيُخْرَجُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا فَسَادُ الصَّوْمِ بِدُخُولِ إصْبَعِهَا أَوْ حَيْضٍ إِلَيْهِ . وَالْوَجْهَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ فِي حَشْفَةِ الْأَقْلَفِ فِي وَجُوبِ غَسْلِهَا . وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ حُكْمَ طَرَفِ الْعُلْفَةِ كَرَأْسِ الذَّكَرِ . وقيل : حَشْفَةُ الْأَقْلَفِ الْمُفْتَوَقِ أَظْهَرُ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » . وَمِنْهَا ، الدُّبُرُ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ؛ لِإِفْسَادِ الصَّوْمِ بِنَحْوِ الْحَقْنَةِ ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَتِهِ . وَمِنْهَا ، الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ أَثَرَ الاسْتِجْمَارِ نَجِسٌ ، يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الفروع » ، وَغَيْرِهِ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : هَذَا اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، طَاهِرٌ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ حَامِدٍ ، ^(١) وَابْنُ رَزِينَ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِ شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا الدَّمُ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ مِنَ الْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ ، وَأَثَرُ الاسْتِجْمَارِ . وَمِنْهَا ، يُسْتَحَبُّ لِمَنْ اسْتَنْجَى أَنْ يَنْضَحَ فَرْجَهُ وَسَرَاوِيلَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ كَمَنْ اسْتَجْمَرَ .

(١ - ١) زيادة من : « ش » .

وَيَجُوزُ الْإِسْتِجْمَارُ بِكُلِّ طَاهِرٍ يُنْقَى ؛ كَالْحَجَرِ ، وَالْحَشَبِ ،
وَالْخِرْقِ ،

الشرح الكبير

٥٨ - مسألة ؛ قال : (ويجوز الاستجمار بكل طاهر ينقى ،
كالحجر ، ونحوه الحشب والخرق) أما الاستجمار بالأحجار ، فلا
خلاف فيه ، فيما علمنا ، وذلك لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إِذَا
ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْعَائِطِ ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَإِنَّهَا تُجْزِي »
عنه . رواه أبو داود^(١) . فأما الاستجمار بما سواها ، كالخشب
والخرق وما في معناها مما ينقى ، فهو جائز في الصحيح من المذهب ،
وقول أكثر أهل العلم . وعنه ، لا يجزئ إلا الأحجار . اختارها أبو
بكر ، وهو مذهب داود ؛ لأن النبي ﷺ أمر بالأحجار ، وأمره يقتضي
الوجوب . ولأنه موضع رخصة ، ورد الشرع فيها بآلة مخصوصة ،
فوجب الإقتصار عليها ، كالتراب في التيمم ، وقياساً على رمي الجمار .

الإنصاف

قوله : ويجوز الاستجمار بكل طاهر ينقى ، كالحجر والخشب والخرق .
وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وعنه ، يختص
الاستجمار بالأحجار . واختارها أبو بكر . وهو من المفردات .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف جواز الاستجمار بالمغصوب ونحوه . وهو قول في
« الرعاية » ، ورواية مخرجة . واختار الشيخ تقي الدين في « قواعده » ، على
الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، اشتراط إباحة المستجمر به . وهو من

(١) في : باب الاستنجاء بالأحجار ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٠/١ .
كما أخرجه النسائي ، في : باب الاجتزاء في الاستطابة بالحجارة دون غيرها ، من كتاب الطهارة . المجتبى
٣٨/١ . والدارمي ، في : باب الاستطابة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧٢/١ . والإمام أحمد ، في :
المسند ١٣٣/٦ .

ولنا ، ماروى طاؤس ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْبَرَّازَ ، فَلْيَنْزِعْ قِبْلَةَ اللَّهِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ، وَلْيَسْتَطْبِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ ثَلَاثَةِ أَغْوَادٍ ، أَوْ ثَلَاثِ حَيَّاتٍ مِنْ ثَرَابٍ » . رواه الدارقطني^(١) ، قال : وقد روى عن ابن عباس مرفوعاً ، والصحيح أنه مرسَل . وفي حديث سلمان ، عن النبي ﷺ : إِنَّهُ لَيَنْهَانَا أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَأَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ . رواه مسلم^(٢) . وتخصيص هذين بالنهي يدل على أنه أراد الحجارة وما قام [٢٢/١] مقامها ، وإلا لم يكن بتخصيص هذين بالنهي معنى . ولأنه متى ورد النص بشئ لمعنى معقول ، وجب تعديته إلى ما وجد فيه المعنى ، والمعنى ههنا إزالة عين النجاسة ، وهذا يحصل بغير الأحجار كحصوله بها ، فأما التيمم فإنه غير معقول .

فصل : ويشتراط فيما يستجمر به أن يكون طاهراً ، كما ذكر ، فإن كان نجساً لم يُجزئه الاستجمار به . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُجزئه ؛ لأنه يُجفّفه كالطاهر . ولنا ، أن ابن مسعود جاء إلى النبي ﷺ بحجرين وروثة ليستجمر بها ، فأخذ الحجرين^(٣) وألقى الروثة ،

المفردات : تنبيه : حدّ الإنقاء بالأحجار بقاء أثر لا يُزيله إلا الماء . جزم به في « التلخيص » ، و « الرعاية » ، و « الرزكشي » . وقدمه في « الفروع » . وقال المصنّف ، والشارح ، وابن عُيَيدان ، وغيرهم : هو إزالة عين النجاسة

(١) في : باب الاستنجاء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٥٧/١ .

(٢) في : باب الاستطابة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٣/١ .

(٣) في م : « الحجر » .

وقال : « هَذَا رِكَسٌ » . يعنى نَجَسًا . رواه الترمذى^(١) . وهذا تعليلٌ من النبي ﷺ يَجِبُ المَصِيرُ إليه : ولأنَّه إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ ، فلا تَحْصُلُ بالنَّجَسِ كَالْعَسَلِ . فإن اسْتَجَمَرَ بَنَجَسٍ ، احْتَمَلُ أَنْ لَا يُجْزِيَهُ الاسْتِجْمَارُ بَعْدَهُ ؛ لَأَنَّهَا نَجَاسَةٌ مِنْ خَارِجٍ ، فلم يَجْزُ فيها غَيْرُ المَاءِ ، كما لو تَنَجَّسَ المَحَلُّ بها ابتداءً ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِيَهُ ؛ لأنَّ هذه النجاسة تَابِعَةٌ لِنَجَاسَةِ المَحَلِّ ، فزالَتْ بِزَوَالِهَا . ويُسْتَرْطُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُنْقَى ؛ لأنَّ الإِنْقَاءَ شَرْطٌ فِي الاسْتِجْمَاءِ ، فإن كَانَ زَلْجًا ، كالزُّجَاجِ ، والفَخْمِ الرُّخْوِ وشِبْهِهِمَا مِمَّا^(٢) لَا يُنْقَى أَوْ نَدِيًّا^(٣) ، لم يَجْزُ فِي الاسْتِجْمَارِ ؛ لأنَّه لَا يَحْصُلُ بِهِ المَقْصُودُ .

الإنصاف

وَبَلَّتْهَا ، بحيثُ يَخْرُجُ الحَجَرُ نَقِيًّا لَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرٌ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا ، فلو بَقِيَ ما يَزُولُ بِالْحَرِّ لَا بِالْحَجَرِ ، أزيلَ على ظاهِرِ الأوَّلِ ، لا الثَّانِي . والإِنْقَاءُ بِالمَاءِ حُشُونَةُ المَحَلِّ كما كَانَ . قال الشَّارِحُ ، وغيره : هو ذهابُ لُزُوجَةِ النَّجَاسَةِ وآثَارِهَا . وهو مَعْنَى الأوَّلِ .

فائدة : لو أتى بالعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ اكْتَفَى فِي زَوَالِهَا بِغَلَبَةِ الطَّنِّ . ذكره ابنُ الجَوْزِيِّ ، فِي « المَذْهَبِ » . وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « القَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » . وقال فِي « النِّهَايَةِ » : لَا بُدَّ مِنَ العِلْمِ فِي ذَلِكَ .

(١) فِي : باب الاسْتِجْمَاءِ بالحَجَرَيْنِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِ ٣٤/١ . كما أَخْرَجَهُ البخاري ، فِي : باب لَا يَسْتَحْيِي بَرُوثٌ ، مِنْ كِتَابِ الوُضُوءِ . صَحِيحُ البخاري ٥١/١ . والنسائي ، فِي : باب الرِّخْصَةِ فِي الاسْتِطَابَةِ بِحَجَرَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . المَجْنَبِ ٣٧/١ . والإمامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٤/١ ، ٣٣٨ ، ٤٢٧ ، ٤٥٠ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « أَوْ نَدِيًّا لَا يَنْقَى » .

إِلَّا الرُّوثَ ، وَالْعِظَامَ ، وَالطَّعَامَ ، وَمَالَهُ حُرْمَةً ، وَمَا يَتَّصِلُ بِحَيَوَانٍ .

٥٩ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا الرُّوثَ وَالْعِظَامَ وَالطَّعَامَ ، وَمَالَهُ حُرْمَةً ، وَمَا يَتَّصِلُ بِحَيَوَانٍ) وجمله ذلك أنه لا يجوز الاستجمار بالرُّوثِ ولا العظامِ ولا يُجزئُ في قول أكثر أهل العلم . وبهذا قال الثوري ، والشافعي ، وإسحاق . وقال أبو حنيفة : يجوز الاستجمار^(١) بهما ؛ لأنهما يُجفَّفانِ النَّجَاسَةَ ، وَيُنْتَقِيانِ الْمَحَلَّ ، فهما كالْحَجَرِ . وأباح مالكُ الاستنجاءَ بالطَّاهِرِ منهما . ولنا ، ما رَوَى مسلم^(٢) ، عن ابن مسعود ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ ؛ فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ » . وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ^(٣) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِرُوثٍ أَوْ عَظْمٍ ، وَقَالَ : « إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ » . وقال : إسناده صحيح . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٤) ، عَنْهُ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ لِرُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ : « أَخْبِرِ النَّاسَ ، أَنَّهُ مَنِ اسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ ، فَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ مُحَمَّدٍ » . وَهَذَا عَامٌّ فِي الطَّاهِرِ مِنْهُمَا وَغَيْرِهِ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ

قوله : إِلَّا الرُّوثَ وَالْعِظَامَ . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . واختار الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ الإجزاءَ بهما . قال في « الفروع » : وظاهرُ كلامِ الشيخِ تَقِيِّ الدِّينِ ؛ وبما نَهَى عَنْهُ . قال : لَأَنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ لِكَوْنِهِ لَا يُنْقَى ، بَلْ لِإِفْسَادِهِ . فإذا

(١) في الأصل : « الاستنجاء » .

(٢) بنحوه ، في : باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٣٢ . وبلغظه ، أخرجه الترمذي ، في : باب كراهية ما يستنجى به ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٣٦ ، ١٤٣/١٢ .

(٣) في : باب الاستنجاء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١/٥٦ .

(٤) في : باب ما نهى عنه أن يستنجى به ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٩/١ . وأخرجه الإمام أحمد ، في المسند ١٠٨/٤ ، ١٠٩ .

وَعَدَمَ الْإِجْزَاءِ . وَكَذَلِكَ الطَّعَامُ يَحْرُمُ الاسْتِجْزَاءُ بِهِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ النَّهْيَ عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ بِكَوْنِهِ زَادَ الْجَنِّ ، فَزَادَنَا أَوَّلَى ، لِكَوْنِهِ أَعْظَمَ حُرْمَةً . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ نَهَى عَنِ الاسْتِجْزَاءِ بِالْيَمِينِ ، كُنْهِهِ عَنِ الاسْتِجْزَاءِ بِهِذَيْنِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْإِجْزَاءَ . فَعَنَى جَوَابَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ . الثَّانِي ، الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ أَنَّ النَّهْيَ هُنَا لِمَعْنَى فِي شَرْطِ الْفِعْلِ ، فَمَنْعَ صِحَّتِهِ ، كَالنَّهْيِ عَنِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ النَّجَسِ ، وَتَمَّ لِمَعْنَى فِي آلَةِ الشَّرْطِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ [٢٢/١ ط] ، كَالْوُضُوءِ مِنْ إِنَاءٍ مُحَرَّمٍ . وَكَذَلِكَ مَا لَهُ حُرْمَةٌ ؛ مِثْلُ كُتُبِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ هَتَكِ الشَّرِيعَةِ وَالِاسْتِخْفَافِ بِحُرْمَتِهَا ، فَهُوَ فِي الْحُرْمَةِ أَعْظَمُ مِنَ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ ، وَكَذَلِكَ مَا يَتَّصِلُ بِحَيَوَانٍ كَعَقَبِهِ وَيَدِهِ وَذَنْبِ الْبَهِيمَةِ وَصُوفِهَا الْمُتَّصِلِ بِهَا ؛ لِأَنَّ لَهُ حُرْمَةً ، فَهُوَ كَالطَّعَامِ « وَقَدْ يُنَجَّسُ الْغَيْرُ » .

قِيلَ : يَزُولُ بِطَعَامِنَا مَعَ التَّحْرِيمِ . فَهَذَا أَوَّلَى .
قَوْلُهُ : وَالطَّعَامَ . دَخَلَ فِي عُمُومِهِ طَعَامُ الْآدَمِيِّ وَطَعَامُ الْبَهِيمَةِ ؛ أَمَّا طَعَامُ الْآدَمِيِّ فَصَرَّحَ بِالْمَنْعِ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَأَمَّا طَعَامُ الْبَهِيمَةِ فَصَرَّحَ جَمَاعَةً أَنَّهُ كَطَّعَامِ الْآدَمِيِّ ؛ مِنْهُمْ أَبُو الْفَرَجِ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « رِيَاضَتِهِ » ، وَالزَّرْكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي « قَوَاعِدِهِ » الْإِجْزَاءَ بِالْمَطْعُومِ وَنَحْوِهِ . ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ .

قَوْلُهُ : وَمَالَهُ حُرْمَةٌ . كَمَا فِيهِ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى . قَالَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : وَكُتِبَ حَدِيثٌ وَفَقِهِ . قُلْتُ : وَهَذَا لَاشْكَ فِيهِ ، وَلَا نَعْلَمُ مَا يُخَالِفُهُ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَكُتِبَ مَبَاحٍ . وَقَالَ فِي « النَّهَايَةِ » : وَذَهَبَ وَفَضِيَّةٌ . قَالَ فِي

« الفروع » : ولعلّه مُرادٌ غيره ؛ لتَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِهِ . وقال في « النّهاية » أيضاً :
وَحِجَارَةُ الْحَرَمِ . قال في « الفروع » : وهو سَهْوٌ . انتهى . ولعلّه أرادَ حَرَمَ
المسجد ، وإلا فالإجماعُ خلافه .

قوله : وما يَتَّصِلُ بحيوانٍ . هذا المذهب ، وعليه جماهيرُ الأصحاب ، وقطعوا
به ، وجوّزَ الأَرَجِيُّ الاستنجمارَ بذلك .

فوائد ؛ إحداها ، لو استَجَمَرَ بما لا يجوزُ الاستنجمارُ به لم يُجْزِهِ ، على الصحيح
من المذهب . وتقدّم الخلافُ في المعصوبِ ونحوه . وتقدّم اختيارُ الشيخ تقيّ الدين
في غيرِ المباحِ والرّوثِ والعظامِ [٢٢/١] والطّعامِ . فعلى هذا المذهبِ ، إن استنجى
بعده بالماءِ ، أَجْزَأُ بِلَا نِزَاعٍ ، وإن استَجَمَرَ بعده بمُباحٍ ، فقال في « الفروع » : فقليل :
لا يُجْزِئُ . وقيل : يُجْزِئُ إن أزال شيئاً . وأُطلقَ الإجزاءُ وعَدَمُه ابنُ تيميمٍ ،
و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وابنُ عُيَيْنَةَ ، واختارَ في « الرّعاية الكُبرى » الثّالثُ .
قلتُ : الصّوابُ عَدَمُ الإجزاءِ مُطلقاً ، وهو ظاهرٌ ما قدّمه في « الرّعاية الكُبرى » ،
وإطلاقُ الوَجْهَيْنِ حكاةً طَريقَةً . وقال الزّرْكَشِيُّ : إذا استنجى بمائعٍ غيرِ الماءِ تَعَيَّنَ
الاستنجاءُ بالماءِ الطّهورِ ، وإن استَجَمَرَ بغيرِ الطّاهرِ ؛ فقطعَ المَجْدُ ، والمُصَنِّفُ في
« الكافي » بتعيينِ الاستنجاءِ بالماءِ ، وفي « المُعْنَى » احتمالُ إجزاءِ الحجرِ ، وهو
وَهَمٌ . وإن استَجَمَرَ بغيرِ المُنْقَى ، جازَ الاستنجمارُ بعده بمُنْقٍ ، وإن استَجَمَرَ
بمُحَرَّمٍ أو مُخْتَرَمٍ ، فهل يُجْزِئُ الحجرُ أو يتعيّنُ الماءُ ؟ على وَجْهَيْنِ . وتقدّم ، إذا
تَنَجَّسَ المَخْرُجَانِ أو أَحَدُهُما بغيرِ الخارجِ . الثّانيةُ ، يَحْرُمُ الاستنجمارُ بِجِلْدِ
السَّمَكِ ، وجِلْدِ الحيوانِ المُذَكِّي مُطلقاً . على الصحيح من المذهبِ . صحّحه في
« الفروع » ، وغيره ، وقطعَ به ابنُ أبي موسى ، وغيره . وقيل : يَحْرُمُ بالمَذْبُوغِ
منها . وقيل : لا يَحْرُمُ مُطلقاً . ويَحْرُمُ الاستنجمارُ بِحَشِيشِ رَطْبٍ . على الصحيح
من المذهبِ . وقال القاضي في « شَرْحِ الْمُذْهَبِ » : يجوزُ . وأُطلقَ في « الرّعاية »

وَلَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ ، إِمَّا بِحَجَرٍ ذِي شُعْبٍ ، أَوْ الْمَقْنَعِ بِثَلَاثَةٍ .

٦٠ - مسألة : (وَلَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ ، إِمَّا بِحَجَرٍ ذِي شُعْبٍ أَوْ بِثَلَاثَةٍ) أما الاستجمار بثلاثة أحجار ، فيُجْزَى إذا حَصَلَ بها الإِنْقَاءُ ، بغيرِ خلافٍ علمناه ، لما ذكرنا مِنَ النَّصِّ والإِجماعِ . فأما الحَجَرُ الذى له ثلاثُ شُعَبٍ ، فيُجْزَى^(١) الاستجمارُ به فى ظاهرِ المذهبِ . وهو اختيارُ الخِرَقِيِّ ، ومذهبُ الشافعى ، وإسحاق ، وأبى ثورٍ . وعن أحمد روايةٌ أخرى ، لَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ . وهو قولُ أبى بكرٍ ، وابنِ المُنْذِرِ ؛ لقوله ﷺ : « لَا يَسْتَنْجِ أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » . رواه مسلم^(٢) و « لَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ دُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ »^(٣) . ولأنَّه إذا استجمَرَ بالحَجَرِ تَنَجَّسَ ، فلم يَجْزِ الاستجمارُ به ثانياً ، كالصَّغِيرِ . ولنا ، أَنَّهُ استجمَرَ ثلاثاً مُتَقِيَةً بما وَجَدَ فيه شُرُوطُ الاستجمارِ ، فأجزأه ، كما لو فَصَّلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ ، واستجمَرَ بها ، فَإِنَّه لا فرقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فَصْلُهُ ، ولا أثرَ لذلك

فى الحَشِيشِ الْوَجْهَيْنِ . الثالثة ، قوله : لَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ . بلا نزاعٍ ، وكيفما حَصَلَ الإِنْقَاءُ فى الاستجمارِ أَجْزَأً . وقال القاضى ، وغيره : الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُمَرَّ الْحَجَرُ الْأَوَّلُ مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الْيُمْنَى إِلَى مُؤَخَّرِهَا ، ثُمَّ يُدِيرُهُ عَلَى الْيُسْرَى حَتَّى يَرْجِعَ بِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِى بَدَأَ مِنْهُ ، ثُمَّ يُمَرُّ الثَّانِي مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ ، ثُمَّ يُمَرُّ الثَّالِثُ عَلَى الْمُسْرَى وَالصَّفْحَتَيْنِ ، فَيَسْتَوْعِبُ الْمَحَلَّ فى كُلِّ مَرَّةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فى « الْمَذْهَبِ » وغيره . الرَّابِعَةُ ، لو أَفْرَدَ كُلَّ جِهَةٍ بِحَجَرٍ لَمْ يُجْزِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وابنُ

(١) فى م : (فيجوز) .

(٢) تقدم فى صفحة ٢٢٢ بنحوه .

(٣) تقدم فى صفحة ٢١٤ بمعناه .

في التَّطْهِيرِ ، والحديثُ يَقْتَضِي ثَلَاثَ مَسَاحَاتٍ بِحَجَرٍ ، كما يُقَالُ : ضَرَبْتُهُ ثَلَاثَةَ أَسْوَاطٍ . أَيْ ثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ بِسَوْطٍ ، وذلك لَأَنَّ معناه معقولٌ ، ومُرَادُهُ معلومٌ ، والحاصلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ حَاصِلٌ مِنْ ثَلَاثِ شُعَبٍ ، وَمِنْ مَسْحِهِ ذَكَرَهُ فِي صَخْرَةٍ عَظِيمَةٍ ، بِثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ مِنْهَا ، فلا معنى لِلْجُمُودِ عَلَى اللَّفْظِ مع وجودِ ما يُساوِيهِ . وقولُهُمْ : إِنَّ الْحَجَرَ يَتَنَجَّسُ . قلْنَا : إِنَّمَا يَمْسَحُ بِالْمَوْضِعِ الطَّاهِرِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَنَجَّسَ جَانِبُهُ بغيرِ الاسْتِجْمَارِ . ولأنَّهُ لَوْ اسْتَجْمَرَ بِهِ ثَلَاثَةً ، لَحَصَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَسْحَةٌ ، وقَامَ مَقَامُ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فكذلك إذا اسْتَجْمَرَ بِهِ الْوَاحِدُ .

فصل : ولو اسْتَجْمَرَ ثَلَاثَةً بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، لِكُلِّ حَجَرٍ ثَلَاثُ شُعَبٍ ، اسْتَجْمَرَ كُلُّ وَاحِدٍ بِشُعْبَةٍ مِنْ كُلِّ^(١) حَجَرٍ ، أَوْ اسْتَجْمَرَ بِحَجَرٍ ثُمَّ غَسَلَهُ ، أَوْ^(٢) كَسَرَ مَا تَنَجَّسَ مِنْهُ ، ثُمَّ اسْتَجْمَرَ بِهِ ثَانِيًا ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ وَاسْتَجْمَرَ بِهِ ثَلَاثًا ، أَجْزَأُهُ ؛ لِحُصُولِ الْمَعْنَى وَالْإِنْقَاءِ . وَيَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ ، جُمُودًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَهُوَ بَعِيدٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإنصاف . عَقِيلٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَقِيلَ : يُجْزِئُ . إِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ لِكُلِّ جِهَةٍ مَسْحَةٌ ؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ . وَذَكَرَهُ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَيُسَنُّ أَنْ يُعْمَ الْمَحَلُّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ بِحَجَرٍ مَرَّةً . وَعَنْهُ ، بَلْ كُلُّ جَانِبٍ مِنْهُ بِحَجَرٍ مَرَّةً ، وَالْوَسْطُ بِحَجَرٍ مَرَّةً . وَقِيلَ : يَكْفِي كُلُّ جِهَةٍ مَسْحُهَا ثَلَاثًا بِحَجَرٍ ، وَالْوَسْطُ مَسْحُهُ ثَلَاثًا بِحَجَرٍ . انْتَهَى .

(١) سَقَطَ مِنْ : (٢١) .

(٢) فِي م : (١٠) .

فصل : وَيُشْتَرَطُ لِلِاسْتِجْمَارِ الْإِنْتِقاءُ ، وَكُلُّ الْعَدَدِ . وَمَعْنَى الْإِنْتِقاءِ فِي الْاسْتِجْمَارِ : إِزَالَةُ عَيْنِ النِّجَاسَةِ وَبَلَلُهَا ، بِحَيْثُ «يَرْجِعُ الْحَجَرُ» نَقِيًّا ، لَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرٌ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا . وَمَعْنَى الْإِنْتِقاءِ فِي الْاسْتِجْمَارِ ذَهَابُ لُزُوجَةِ النِّجَاسَةِ وَآثَارِهَا . فَإِنْ وُجِدَ الْإِنْتِقاءُ ، وَلَمْ يَكْمُلِ الْعَدَدُ ، لَمْ يُجْزِئ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُجْزِئُ . وَبِهِ قَالَ دَاوُدُ ؛ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ ، وَهُوَ الْإِنْتِقاءُ ، وَلَقَوْلُهُ ﷺ : « مَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ » (١) . وَلَنَا ، قَوْلُ سَلْمَانَ : لَقَدْ نَهَانَا - يَعْنِي [٢٣/١] النَّبِيُّ ﷺ - أَنْ نَسْتَجْمِرَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ (٢) . فَأَمَّا قَوْلُهُ : « فَلَا حَرَجَ » . فِي حَدِيثِهِمْ ، يَعْنِي فِي تَرْكِ الْوِتْرِ ، لَا فِي تَرْكِ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الْحَبْرِ الْوِتْرِ ، فَيَعُودُ نَفْيُ الْحَرَجِ إِلَيْهِ .

قوله : إِمَّا بِحَجَرٍ ذِي شُعْبٍ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يُجْزِئُ فِي الْاسْتِجْمَارِ الْإِنْصَافُ الْحَجَرُ الْوَاحِدُ ، إِذَا كَانَ لَهُ ثَلَاثُ شُعْبٍ فَصَاعِدًا . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ .

(١ - ١) فِي م : « يَخْرُجُ » .

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْاسْتِجْمَارِ فِي الْخَلَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٨/١ .

كَمَا أَخْرَجَ نَحْوَهُ فِي الْاسْتِجْمَارِ وَتَرَا الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْاسْتِجْمَارِ فِي الْوُضُوءِ ، وَبَابِ الْاسْتِجْمَارِ وَتَرَا ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٢/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَضْمُوعَةِ وَالِاسْتِشْقِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤٤/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ فِي الْاسْتِطَابَةِ بِحَجَرٍ وَاحِدٍ ، وَبَابِ الْأَمْرِ بِالِاسْتِجْمَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ٣٨/١ ، ٥٧ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْاسْتِجْمَارِ بِالْحِجَارَةِ ، وَبَابِ الْارْتِيَادِ لِلْبَوْلِ وَالْعَاطِئِ ، وَبَابِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاسْتِشْقِ وَالِاسْتِجْمَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١١٤/١ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّسْتَرِّعِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَبَابِ فِي الْاسْتِشْقِ وَالِاسْتِجْمَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٦٩/١ ، ١٧٨ . وَالإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُوطَأُ ١٩/١ . وَالإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢٣٦/٢ ، ٢٥٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٣٠٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٧١ ، ٣٨٧ ، ٤٠١ ، ٤٦٣ ، ٣١٣/٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ . (٣) تَقْدِمْ صَفْحَةَ ٢٢٢ .

فَإِنْ لَمْ يُنَقِّ بِهَا ، زَادَ حَتَّى يُنَقِّيَ . وَيَقْطَعُ عَلَى وَثْرٍ .

٦١ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ لَمْ يُنَقِّ بِهَا ، زَادَ حَتَّى يُنَقِّيَ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِزَالَةَ آثَارِ النِّجَاسَةِ ، فَإِذَا لَمْ يُنَقِّ لَمْ يَحْصُلْ مَقْصُودُ الاسْتِجْمَارِ .

٦٢ - مسألة ؛ قال : (وَيَقْطَعُ عَلَى وَثْرٍ) لَمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ وَاجِبٍ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنِ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ . فَيَسْتَجِمِرُ ^(٢) ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ تِسْعًا ، فَإِنْ أَتَقَّى بِشَفْعِ أَجْزَأَ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا .

فصل : وَكَيْفَمَا حَصَلَ الْإِنْقَاءُ فِي الاسْتِجْمَارِ أَجْزَأَ ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُمَرَّ الْحَجَرُ الْأَوَّلَ ، مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الْيُمْنَى إِلَى مُؤَخَّرِهَا ، ثُمَّ يُدِيرُهُ عَلَى الْيُسْرَى ، حَتَّى يَصِلَ بِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ، ثُمَّ يُمَرُّ الثَّانِي مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ ، ثُمَّ يُمَرُّ الثَّالِثُ عَلَى الْمَسْرِيَّةِ وَالصَّفْحَتَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَوَّلَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ حَجَرَيْنِ لِلصَّفْحَتَيْنِ ، وَحَجَرًا لِلْمَسْرِيَّةِ » . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ^(٣) ، وَقَالَ : إِسْنَادٌ حَسَنٌ . وَذَكَرَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَعُمَّ الْمَحَلَّ

وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزَى إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالشَّيْخُ الرَّازِيُّ .

(١) تقدم في المسألة قبل السابقة .

(٢) في م : « فليستجمر » .

(٣) في : باب الاستنجاء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٥٦/١ .

بكل واحدٍ من الأحجار؛ لأنه إذا لم يُعمَّ به^(١) كان تَلْفِيقًا، وتَكُونُ^(٢) مَسْحَةً واحدةً . وقالوا : معنى الحديث البداية بهذه المواضع . قال شيخنا : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ لِكُلِّ جِهَةٍ مَسْحَةٌ ؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣) .

فصل : وَيُجْزِئُ الاسْتِجْمَارُ فِي النَّادِرِ ، كاجْزائِهِ فِي الْمُعْتَادِ . ولأصحاب الشافعي وجهٌ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ فِي النَّادِرِ . قال ابنُ عبدِ البرِّ^(٤) : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ الذِّكْرِ مِنَ الْمَذْيِ ، وَظَاهَرُ الْأَمْرِ الْوَجُوبُ ، وَلِأَنَّ النَّادِرَ لَا يَتَكَرَّرُ ، فَلَا يَشُقُّ اِغْتِبَارُ الْمَاءِ فِيهِ ، فَوَجَبَ كَغَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ . وَلَنَا ، أَنَّ الْخَبَرَ عَامٌّ فِي الْكُلِّ . وَلِأَنَّ الاسْتِجْمَارَ فِي النَّادِرِ إِنَّمَا وَجَبَ لِمَا صَحَّحَهُ مِنْ بِلَّةِ الْمُعْتَادِ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَشُقَّ فَهُوَ فِي مَحَلِّ الْمَشَقَّةِ ، فَيُعْتَبَرُ مِطْنَةُ الْمَشَقَّةِ دُونَ حَقِيقَتِهَا ، كَمَا جازَ الاسْتِجْمَارُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ . وَأَمَّا الْمَذْيُ فَمُعْتَادٌ كَثِيرٌ ، وَرُبَّمَا كَانَ فِي بَعْضِ النَّاسِ أَكْثَرَ مِنَ الْبَوْلِ ، وَلِهَذَا أَوْجَبَ مَالِكٌ مِنْهُ الْوُضُوءَ ، وَهُوَ لَا يُوجِبُهُ مِنَ النَّادِرِ ، فَيُجْزِئُ فِيهِ الاسْتِجْمَارُ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْمُعْتَادِ ، وَالْأَمْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الاسْتِجْبَابِ ، جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرْنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ساقطة من : « م » .

(٢) في م : « فيكون » .

(٣) المغنى ٢١٠/١ .

(٤) أبو عمر يوسف بن عبد البر بن عبد الله الحمري القرطبي ، شيخ علماء الأندلس ، وكبير محدثيها في وقته ، توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة . الديباج المذهب ٣٦٧/٢ - ٣٧٠ .

وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ ، إِلَّا الرِّيحَ ، للمقنع

الشرح الكبير

٦٣ - مسألة ؛ قال : (وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ إِلَّا الرِّيحَ) سَوَاءٌ كَانَ مُعْتَادًا ، كَالْبَوْلِ وَالْعَائِطِ ، أَوْ نَادِرًا كَالْحَصَا وَالذُّودِ وَالشَّعْرِ ، رَطْبًا كَانَ أَوْ يَابِسًا ، فَلَوْ وَطِئَ امْرَأَتُهُ دُونَ الْفَرْجِ ، فَدَبَّ مَأْوُهُ إِلَى فَرْجِهَا [٢٣/١ ط] ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ ، فَعَلَيْهَا ^(١) الاسْتِنْجَاءُ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَصَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَلَوْ أَدْخَلَ الْمِيلَ فِي ذَكَرِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ ، لَزِمَهُ الاسْتِنْجَاءُ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ ، فَأَشْبَهَ الْغَائِطَ الْمُسْتَحْجَرَ . وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجِبَ الاسْتِنْجَاءُ مِنْ نَاشِئٍ لَا يُنْجَسُ الْمَحَلُّ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَهَكَذَا ^(٢) الْحُكْمُ فِي الطَّاهِرِ ، وَهُوَ الْمَنِيُّ إِذَا حَكَمْنَا بَطَهَارَتِهِ ، لِأَنَّ الاسْتِنْجَاءَ إِنَّمَا شَرِعَ لِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ، وَلَا نَجَاسَةَ هُنَا ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِهِ نَصٌّ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ . وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ الاسْتِنْجَاءِ فِي الْجُمْلَةِ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، فِي مَنْ صَلَّى بِقَوْمٍ وَلَمْ يَسْتَنْجِ : لَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا . وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَنْ لَمْ يَلْزِمَهُ الاسْتِنْجَاءُ ، كَمَنْ تَوَضَّأَ مِنْ تَوَمٍّ أَوْ خُرُوجِ

الإنصاف

قوله : وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ إِلَّا الرِّيحَ . شَمِلَ كَلَامُهُ الْمُلَوَّثَ وَغَيْرَهُ ، وَالطَّاهِرَ وَالنَّجِسَ ؛ أَمَّا النَّجَسُ الْمُلَوَّثُ ، فَلَا نِزَاعَ فِي وُجُوبِ الاسْتِنْجَاءِ مِنْهُ ، وَأَمَّا النَّجَسُ غَيْرُ الْمُلَوَّثِ وَالطَّاهِرُ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَوُجُوبُ الاسْتِنْجَاءِ مِنْهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَ « الْهَدَايَةُ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ، وَابْنُ عُيْدَانَ ، وَغَيْرُهُمَا : بَلْ هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ أَكْثَرِ

(١) فِي م : « وَجِبَ عَلَيْهِمَا » .

(٢) فِي م : « وَهَذَا » .

رِيحٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْجُوبَ الاسْتِنْجَاءِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَلَئِنَّهَا نَجَاسَةٌ يُجْزَى الْمَسْحُ فِيهَا ، فَلَمْ يَجِبْ إِزَالَتُهَا كَيْسِيرَ الدَّمِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْعَائِطِ ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَإِنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) . وَقَالَ ﷺ : « لَا يَسْتَنْجِ أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣) . أَمْرٌ ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ . وَقَالَ : « فَإِنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ » . وَالْإِجْزَاءُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْوَاجِبِ ، وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ . وَإِذَا حَرَّمَ تَرَكُّ بَعْضِ النَّجَاسَةِ ، فَالْجَمِيعُ أَوَّلَى ، فَأَمَّا قَوْلُهُ : « لَا حَرَجَ » . يَعْنِي فِي تَرَكِّ الْوُتْرِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَأَمَّا الْاجْتِزَاءُ بِالْمَسْحِ فِيهِ ، فَلَمْ شَقَّةَ الْعَسَلِ ؛ لِتَكَرُّرِ النَّجَاسَةِ فِي مَحَلِّ الاسْتِنْجَاءِ . فَأَمَّا الرِّيحُ فَلَا يَجِبُ لَهَا اسْتِنْجَاءٌ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَيْسَ فِي الرِّيحِ اسْتِنْجَاءٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ اسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ فَلَيْسَ مِنَّا » . رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، فِي « الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ » ^(٤) . وَعَنْ زَيْدِ بْنِ

أَصْحَابِنَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، الْإِنْصَافِ وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الزُّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . قُلْتُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ لِلخَارِجِ الطَّاهِرِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْمُنُورِ » ،

(١) تقدم في صفحة ٢٢٩ .

(٢) تقدم في صفحة ٢٢٢ من حديث سلمان .

(٣) تقدم في صفحة ٢٢٢ .

(٤) انظر : الكامل في الضعفاء لابن عدى ١٣٥٢/٤ .

أَسْلَمَ^(١) ، في قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ :
 إِذَا قُمْتُمْ مِنَ النَّوْمِ^(٢) . ولم يَأْمُرْ بغيره ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ ، وَلَأنَّ
 الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ .
 وَلأنَّهَا لَيْسَتْ نَجِسَةً ، وَلَا تَصْحَبُهَا نَجَاسَةٌ ، فَلَا يَجِبُ غَسْلُ الْمَحَلِّ
 مِنْهَا ، كَسَائِرِ الْمَحَالِّ الطَّاهِرَةِ .

و « الْمُتَّخَبِ » ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : وَهُوَ وَاجِبٌ لِكُلِّ نَجَاسَةٍ مِنَ السَّبِيلِ .^(٣) وَكَذَا
 قِيَدُهُ الْمَجْدُ ، فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » . قَالَ ابْنُ عَبْدِوسٍ ، فِي « تَذَكُّرَتِهِ » : وَيُجْزَى
 أَحَدُهُمَا لِسَبِيلٍ^(٤) تَجَسُّ بِخَارِجِهِ . قَالَ فِي « التَّسْهِيلِ » : وَمُوجِبُهُ خَارِجٌ مِنْ سَبِيلٍ
 سَوَى طَاهِرٍ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ لِلخَارِجِ الطَّاهِرِ ، وَلَا لِلتَّجَسُّسِ غَيْرِ الْمُلَوِّثِ . قَالَ
 الْمُصَنِّفُ ، وَتَبَعَهُ الشَّارِحُ : وَالْقِيَاسُ لَا يَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ مِنْ نَاشِئٍ لَا يُنَجِّسُ
 الْمَحَلَّ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخَارِجُ طَاهِرًا ، كَالْمَنِيِّ إِذَا حَكَمْنَا بِطَهَارَتِهِ ؛ لِأنَّ
 الْاسْتِنْجَاءَ إِنَّمَا شَرَعَ لِإِزَالَةِ النَجَاسَةِ ، وَلَا نَجَاسَةَ هُنَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ
 أَظْهَرُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَهُوَ أَصَحُّ قِيَاسًا . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ،
 وَكَيْفَ يُسْتَنْجَى أَوْ يُسْتَجْمَرُ مِنْ طَاهِرٍ ! أَمْ كَيْفَ يَحْصُلُ الْإِنْتِفَاءُ بِالْأَحْجَارِ فِي
 الْخَارِجِ غَيْرِ الْمُلَوِّثِ ! وَهَلْ هَذَا إِلَّا شَيْءٌ بِالْعَبَثِ ! وَهَذَا مِنْ أَشْكَالِ مَا يَكُونُ . فَعَلَى
 الْمَذْهَبِ يُعَايَى بِهَا . وَأُطْلِقَ الْوُجُوبَ وَعَدَمَهُ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفَائِقُ » .
 قَوْلُهُ : إِلَّا الرِّيحَ . يَعْنِي لَا يَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ لَهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .
 وَقِيلَ : يَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ لَهُ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » . وَأَوْجِبُهُ حَنَابِلَةُ الشَّامِ . ذَكَرَهُ ابْنُ
 الصَّبْرِ فِي . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقِيلَ : الْاسْتِنْجَاءُ مِنْ نَوْمٍ وَرِيحٍ ، وَإِنَّ أَصْحَابَنَا

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ الْعُمَرِيُّ مَوْلَاهُمْ ، كَانَ لَهُ حَلَقَةٌ لِلْعِلْمِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ

« تَفْسِيرٌ » . تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً . سِرَ أَعْلَامُ الْبِلَاءِ ٣١٦/٥ .

(٢) انْظُرْ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ١١٢/٦ ، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٨٢/٦ .

(٣-٤) زِيَادَةٌ مِنْ : « ش » .

فَإِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَهُ [٤٤ ط] فَهَلْ يَصِحُّ وُضُوئُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .
المفنع

٦٤ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَهُ ، فَهَلْ يَصِحُّ وُضُوئُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) يَعْنِي : إِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الاسْتِنْجَاءِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ يُبْطِلُهَا الْحَدَثُ ، فَاشْتَرَطَ تَقْدِيمُ الاسْتِنْجَاءِ عَلَيْهَا ، كَالْتِمَامِ .
الشرح الكبير

بِالشَّامِ قَالَتْ : الْفَرْجُ تَرْمَصُ ^(١) ، كَمَا تَرْمَصُ الْعَيْنُ . وَأَوْجِبَتْ غَسْلَهُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْوَقْتِ الدِّينُورِيُّ ، ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ الصَّرِفِيِّ . قُلْتُ : لَمْ تَطَّلِعْ عَلَى كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ بِعَيْنِهِ مِمَّنْ سَكَنَ الشَّامَ وَبِلَادَهَا قَالَ ذَلِكَ . وَقَوْلُهُ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقِيلَ : الاسْتِنْجَاءُ . صَوَابُهُ وَقِيْدٌ بِالْاسْتِنْجَاءِ .
الإنصاف

تنبيه : عَدَمُ وَجُوبِ الاسْتِنْجَاءِ مِنْهَا لِمَنْعِ الشَّارِعِ مِنْهُ . قَالَ فِي « الْاِئْتِصَارِ » .
[٢٢/١ ط] وَقَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : لِأَنَّهَا عَرَضٌ بِإِجْمَاعِ الْأَصُولِيِّينَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَأَمَّا حُكْمُهَا فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا طَاهِرَةٌ . وَقَالَ فِي « النَّهَايَةِ » : هِيَ نَجِسَةٌ فَتُنَجَّسُ مَاءٌ يَسِيرًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ إِنْ تَغَيَّرَ بِهَا . وَقَالَ فِي « الْاِئْتِصَارِ » : هِيَ طَاهِرَةٌ لَا تُنْقَضُ بِنَفْسِهَا ، بَلْ بِمَا يَتَّبِعُهَا مِنَ النَّجَاسَةِ ، فَتُنَجَّسُ مَاءٌ يَسِيرًا ، وَيُعْفَى عَنْ خَلْعِ السَّرَاوِيلِ لِلْمَشَقَّةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَفِي الْمَذْهَبِ وَجْهٌ بَعِيدٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ بِتَنْجِيسِهَا .

قوله : فَإِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَهُ ، فَهَلْ يَصِحُّ وُضُوئُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، وَ « الْإِيضَاحِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَابْنُ مُنَجِّجٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « تَجْرِيدُ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرُهُمْ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمَجْدُ ، فِي « شَرْحِ

(١) رمصت العين : اجتمع في موقعها وسخ أبيض .

المقنع وَإِنْ تَيَمَّمَ قَبْلَهُ ، خُرَجَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ ، وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

الشرح الكبير والثانية ، يَصِحُّ . وهى أَصَحُّ ، وهى مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لأنها إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ ، فلم تُشْتَرَطْ لَصِحَّةِ الطَّهَارَةِ ، كالتى على غيرِ الْفَرَجِ . فعلى هذه الرَّوَايَةِ إِنْ قَدَّمَ التَّيَمُّمَ خُرَجَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ إحداهما ، [٢٤/١] يَصِحُّ ، قياسًا على الوُضُوءِ . والثانية ، لَا يَصِحُّ ؛ لأنه لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ ، وإنَّما تُسْتَبَاحُ بِهِ الصَّلَاةُ ، فلا (١) تُبَاحُ مَعَ قِيَامِ الْمَانِعِ ، كما لو تَيَمَّمَ قَبْلَ الْوَقْتِ ،

الإصناف الهداية : هذا اختيارُ أصحابنا . قال الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فى « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » : هذا أشهرُ . قال الزُّرْكَشِيُّ : هذا اختيارُ الخِرَقِيِّ والجمهورِ . قال فى « الحاوى الصغير » : لم يَصِحَّ فى أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . وصَحَّحَهُ الصَّرْصَرِيُّ ، فى « نَظْمِ زَوَائِدِ الْكَافِي » . وهو ظاهرُ ما جَزَمَ بِهِ الخِرَقِيُّ . وجَزَمَ بِهِ فى « الإِفَادَاتِ » ، و « التَّسْهِيلِ » . وقَدَّمَهُ فى « الفُرُوعِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الحاوى الكبير » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، وابنُ رَزِينٍ فى « شَرْحِهِ » ، وغيرهم . والرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ . جَزَمَ بِهِ فى « الْوَجِيزِ » ، و « نَهَايَةِ ابْنِ رَزِينٍ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْمُتَتَحَبِّ » ، وصَحَّحَهُ فى « النَّظْمِ » ، و « التَّصْحِيحِ » . قال فى « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هذا أَقْوَى الرَّوَايَتَيْنِ . واختارها الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالْمَجْدُ ، وابنُ عَبْدِوسٍ فى « تَذَكُّرَتِهِ » ، والقاضى ، وابنُ عَقِيلٍ . وقَدَّمَهَا فى « الْمُحَرَّرِ » .

فائدة : لو كانتِ النَّجَاسَةُ على غيرِ السَّبِيلَيْنِ ، أو على السَّبِيلَيْنِ غيرِ خَارِجَةٍ مِنْهُمَا ، صَحَّ الوُضُوءُ قَبْلَ زَوَالِهَا . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وعليه جماهيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وقيل : لَا يَصِحُّ . قاله القاضى فى بعضِ كلامِهِ .

(١) فى م : « ولا » .

وقيل في التَّيْمُمِ : لا يَصِحُّ . وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لما ذَكَّرْنَا . وإن كانت النجاسة على غير الفَرْج ، فهو كما لو كانت على الفرج ، ذَكَرَهَا ابنُ عَقِيل ؛ لما ذَكَّرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ . قال شيخُنا : والأشْبَهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، كما افْتَرَقَا فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ ، وَلأنَّ نَجَاسَةَ الْفَرْجِ سَبَبٌ وَجوبِ التَّيْمُمِ ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ بَقَاؤُهَا مانِعًا مِنْهُ ، بخلافِ سائرِ النِّجَاسَاتِ ^(١) . واللهُ أَعْلَمُ .

قال ابنُ رَزِينِ : ليس بشيء .

قوله : وإن تَيَمَّمَ قَبْلَهُ خُرُجٌ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ . وهو الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . يَعْنِي تَخْرِيجَ التَّيْمُمِ قَبْلَ الاسْتِنْجَاءِ ، عَلَى رَوَاتِبَيْ تَقْدِيمِ الْوُضُوءِ عَلَى الاسْتِنْجَاءِ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . قال في « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : ولا فَرْقَ بَيْنَ التَّيْمُمِ وَالْوُضُوءِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » ، و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وقيل : لا يَصِحُّ ، وَجْهًا وَاحِدًا . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَالْمَجْدُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِيضَاحِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « الْإِفَادَاتِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْمُتَنَحَّبِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينِ فِي « شَرْحِهِ » ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْهَادِي » ، و « النَّظْمِ » ، و « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَطَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ فِي « الْكَافِي » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمَا . أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِصِحَّةِ الْوُضُوءِ ؛ فَقِي التَّيْمُمُ رَوَاتِبَانِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْبُطْلَانِ ، فَهَذَا أَوْلَى . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَفِي صِحَّةِ تَيَمُّمِهِ قَبْلَ الاسْتِنْجَاءِ وَالاسْتِجْمَارِ وَجْهَانِ ، وَقِيلَ : رَوَاتِبَانِ ، أَظْهَرُهُمَا بُطْلَانُهُ . وَقِيلَ : يُجْزِي الْوُضُوءُ قَبْلَهُ لَا التَّيْمُمُ . وَقِيلَ : لَا يُجْزِي التَّيْمُمُ قَبْلَهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الصُّغْرَى » ، بَعْدَ أَنْ قَدَّمَ

عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي الْوُضُوءِ : وَفِي صِحَّةِ تَيْمُمِهِ وَجْهَانِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » ،
و « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » : فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِصِحَّةِ
الْوُضُوءِ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ ، هَلْ يَصِحُّ التَّيْمُمُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . انْتَهَى . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِعَدَمِ
الصَّحَّةِ فِي التَّيْمُمِ ، لَوْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ فِي غَيْرِ السَّيْلَيْنِ ، صَحَّ تَقْدِيمُ التَّيْمُمِ عَلَى
غَسْلِهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » . قَالَ
الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَتَبِعَهُ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : وَالْأَشْبَهُ الْجَوَازُ .
وَصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا يَضُحُّ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَنَقَلَ
الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ حُكْمَ النَّجَاسَةِ
عَلَى غَيْرِ الْفَرْجِ حُكْمُهَا عَلَى الْفَرْجِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي
« شَرْحِهِ » ، وَالزَّرْكَشِيُّ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : لَمْ يَصِحَّ التَّيْمُمُ عَلَى قَوْلِ
أَصْحَابِنَا . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . ^(١) وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي « الْفُصُولِ » الْقَطْعُ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ ^(٢) فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ ، مَعَ حِكَايَتِهِ لِلْخِلَافِ ، وَأَطْلَقَهُ فِي مَسْأَلَةِ صِحَّةِ التَّيْمُمِ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ ^(٣) .
وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ،
وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْحَوَاشِي » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،
وَ « الزَّرْكَشِيُّ » .

فَائِدَةٌ : إِذَا قُلْنَا : يَصِحُّ الْوُضُوءُ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ . فَإِنَّهُ يَسْتَفِيدُ فِي الْحَالِ مَسَّ
الْمُصْحَفِ ، وَلُبْسَ الْخُفَيْنِ عِنْدَ عَجْزِهِ عَمَّا يَسْتَنْجِي بِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ ، وَتَسْتِمِرُّ
الصَّحَّةُ إِلَى مَا بَعْدَ الْاسْتِنْجَاءِ ، مَا لَمْ يَمَسَّ فَرْجَهُ ؛ بَأَن يَسْتَجِمِرَ بِحَجَرٍ أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ
يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ وَعَلَى يَدِهِ خِرْقَةً ، فَإِنْ مَسَّ فَرْجَهُ ، خُرَجَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي نَقْضِ
الْوُضُوءِ بِهِ . عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من الأصل ، أ .

بَابُ السَّوَاكِ ، وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ

السَّوَاكُ مَسْنُونٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ ،

الشرح الكبير

باب السَّوَاكِ وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ

٦٥ - مسألة ؛ قال : (والسَّوَاكُ مَسْنُونٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي اسْتِحْبَابِهِ وَتَأْكِيدِهِ ، وَذَلِكَ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(١) . وَعَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ بَدَأَ بِالسَّوَاكِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢) . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ ^(٣) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي لَأَسْتَاكُ ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُحْفَى مَقَادِمُ فَمِي » .

الإصناف

باب السَّوَاكِ وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ

قوله : السَّوَاكُ مَسْنُونٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ ، إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ . صَرَّحَ بِاسْتِحْبَابِ السَّوَاكِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ [٢٣/١ و] ، أَمَّا غَيْرُ الصَّائِمِ ، فَلَا نِزَاعَ فِي اسْتِحْبَابِ السَّوَاكِ لَهُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَأَمَّا الصَّائِمُ قَبْلَ الزَّوَالِ ، فَإِنْ كَانَ بِسِوَاكِ غَيْرِ رَطْبٍ اسْتَحَبَّ لَهُ . قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ

(١) في : المسند ٣/١ ، ١٠ .

(٢) في : باب السَّوَاكِ ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٠/١ . وأخرجه النسائي ، في : باب السَّوَاكِ فِي كُلِّ حِينٍ ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١٧/١ . وابن ماجه ، في : باب السَّوَاكِ ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤١/٦ ، ٤٢ ، ١١٠ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٣٧ .

(٣) في : باب السَّوَاكِ ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٦/١ .

وروى الإمام أحمد نحوه ، في : المسند ٢٦٣/٥ .

إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، فَلَا يُسْتَحَبُّ ،

٦٦ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، فَلَا يُسْتَحَبُّ) قال ابن عَقِيل : لا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ ، أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ السَّوَاكُ بَعْدَ

في « حواشي الفروع » : يَتَوَجَّهُ هَذَا فِي غَيْرِ الْمَوَاصِلِ ، أَمَّا الْمَوَاصِلُ فَتَتَوَجَّهُ كِرَاهَتُهُ لَهُ مُطْلَقًا . انتهى . الذي يَظْهَرُ أَنَّهُ مُرَادُهُمْ ، وَتَعْلِيلُهُمْ بِدُلُّ عَلَيْهِ . قُلْتُ : فِيهِ نَظَرٌ ؛ إِذِ الْوَصَالُ إِمَّا مَكْرُوهٌ أَوْ مُحَرَّمٌ ، فَلَا يَرْفَعُ الِاسْتِحْبَابُ . وَإِنْ كَانَ رَطْبًا فَيُباحُ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ أَوْ الرَّوَايَاتِ . وَاخْتَارَهَا الْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْدَانَ ، وَابْنُ أَبِي الْمَجْدِ ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ فِي « النَّهَائَةِ » : الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . قَطَعَ بِهِ الْحَلَوَائِيُّ ، وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَوَرِّ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، فِي الصِّيَامِ ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الرَّزْكَاشِيِّ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ . تَقَلَّهَا سَلِيمُ الرَّزَيْ . قَالَ ابْنُ أَبِي الْمَجْدِ فِي « مُصَنَّفِهِ » . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ : لَا يُعْجِزُنِي السَّوَاكُ الرَّطْبُ . وَقِيلَ : يُباحُ فِي صَوْمِ النَّفْلِ . قُلْتُ : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، بَلْ هُوَ كَالصَّرِيحِ ، اسْتِحْبَابُهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، وَلَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ .

قوله : إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ ، فَلَا يُسْتَحَبُّ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » . يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الْكَرَاهَةَ . وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « التَّلْخِيسِ » وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : يُكْرَهُ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ مُنَجَّبٍ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا أَصَحُّ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : يُكْرَهُ فِي أَظْهَرِ

الزَّوَالِ ؛ لَمَا تَذْكُرُهُ . وهل يُكْرَهُ ؟ على رِوَايَتَيْنِ ؛ إحداهما ، يُكْرَهُ . وهو قولُ الشافعيِّ ، وإسحاق ، وأبي ثورٍ ؛ لما رَوَى عن عُمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أَنَّهُ قالَ : يَسْتَأْذِنُ ما بَيْنَهُ وبينَ الظُّهْرِ ، ولا يَسْتَأْذِنُ بَعْدَ ذلكَ . ولأنَّ السَّوَأَكُ إِنَّمَا اسْتُحِبَّ لِإِزَالَةِ رَائِحَةِ الفَمِ ، وقد قالَ ﷺ : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » . رواه الترمذِيُّ ^(١) ، وقال :

الرَّوَايَتَيْنِ . ونَصَرَهُ المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وابنُ عُيَيْدَانَ ، وغيرُهُما . واختارَهُ ابنُ عَبْدِوسٍ في « تَذْكِرَتِهِ » ، وغيرُهُ . وجَزَمَ بِهِ في « البُلْغَةِ » ، و « المُنَوَّرِ » . وقَدَّمَهُ في « الهِدَايَةِ » ، و « الخُلَاصَةِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الفُرُوعِ » ، و « التَّنْظِيمِ » ، و « الفَائِقِ » . وَيَحْتَمِلُ الإِبَاحَةَ ، وهى رِوَايَةٌ عن أَحْمَدَ . وقَدَّمَهُ ابنُ تَيْمِيَّةٍ . وقولُهُ في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : لا قَائِلَ بِهِ . غَيْرُ مُسْلَمٍ ؛ إِذِ الْخِلَافُ في إِبَاحَتِهِ مَشْهُورٌ ، لَكِنْ عَذْرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ . وأُطْلِقَ الكَرَاهَةُ وَعَدَمُهَا في « الفُصُولِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الكافي » ، و « المُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » .

(١) في : باب ما جاء في فضل الصوم ، من أبواب الصوم . عارضة الأخوذى ٢٩٤/٣ . كما أخرجه البخارى ، في : باب فضل الصوم ، وباب هل يقول إني صائم إذا شتم ، من كتاب الصوم ، وفي : باب ما يذكر في المسك ، من كتاب اللباس ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ يريدون أن يدلوا كلام الله ﴾ وباب حدثني محمد بن عبد الرحيم ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ٣١/٣ ، ٣٤ ، ٢١١/٧ ، ١٧٥/٨ ، ١٩٢ . ومسلم ، في : باب فضل الصيام ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨٠٦/٢ ، ٨٠٧ . وأبو داود ، في : باب في فضل الصيام ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ٢٤/٢ . والنسائي ، في : باب فضل الصيام ، وباب الاختلاف على أبي صالح ، وباب الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٣٢/٤ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في فضل الصيام ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٢٥/١ . والدارمي ، في : باب في فضل الصيام ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢٤/٢ . والإمام مالك ، في : باب جامع الصيام ، من كتاب الصيام . الموطأ ٣١٠/١ . والإمام أحمد ، في المسند ٤٤٦/١ ، ٢٣٢/٢ ، ٢٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣٤٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٤٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ ، ٥٣٢ ، ٢٤٠/٦ ، ٢٠٢ ، ١٣٠/٤ ، ٤٠ ، ٥/٣ ، ٥٣٢ .

حديث حسن . وإزالة المستطاب عند الله مكروه ، كدم الشهداء وشعث الإخرام . والثانية ، لا يُكره . وهو قول النخعي ، وابن سيرين ، وعروة ، ومالك ، وأصحاب الرأي . وروى ذلك عن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، رضى الله عنهم ؛ لعموم الأحاديث المروية في السواك ، ولقول رسول الله ﷺ : « مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ » . رواه ابن ماجه ^(١) . وقال عامر بن ربيعة : رأيت النبي ﷺ ، ما لا أحصى ، يتسوك وهو صائم . رواه الترمذي ^(٢) ، وقال : حديث حسن .

فصل : أكثر أهل العلم يرون السواك سنة ، غير واجب ، ولا نعلم أحدا قال بوجوبه إلا إسحاق ، وداود ؛ لأنه مأثور به ، والأمر يقتضى الوجوب . وروى أبو داود ، أن النبي ﷺ أمر بالوضوء عند كل صلاة ، طاهرا وغير طاهر ، فلما شق ذلك عليه ، أمر بالسواك عند كل صلاة ^(٣) . ووجه الأول قول النبي ﷺ : « لَوْلا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي

و « المُحَرَّرِ » ، وابن رزين في « شرحه » ، والزركشي . وقيل : يُباح في النفل . وعنه ، يُستحب . اختارها الشيخ تقي الدين . قال في « الفروع » ، و « الزركشي » : وهى أظهر . واختارها في « الفائق » . وإليها ميله في « مجمع البحرين » . وقدمها

(١) في : باب ما جاء في السواك والكحل للصائم ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٣٦/١ .
(٢) في : باب ما جاء في السواك للصائم ، من أبواب الصيام . عارضة الأحوذى ٢٥٥/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب السواك للصائم ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ٥٥٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٥/٣ .
(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب السواك ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٢/١ . والدارمي ، في : باب قوله « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » الآية ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١٦٨/١ ، ١٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٥/٥ .

الشرح الكبير

لَأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي [٢٤/١ ط] لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَاكَ ، كَمَا فَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الْوُضُوءَ » ^(٢) . وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ إِنَّمَا تُلْحَقُ بِالْوَاجِبِ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي حَدِيثِهِمْ أَمْرٌ نَذْبٍ وَاسْتِعْجَابٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ ، عَلَى الْخُصُوصِ ، جَمْعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ .

الإنصاف

فِي « نِهَايَةِ ابْنِ رَزِين » ، وَ « نَظْمِهَا » . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ بَغَيْرِ عُودٍ رَطْبٍ . قَالَ فِي « الْحَاوِي » : وَإِذَا أَبْخُنَا لِلصَّائِمِ السَّوَاكَ ، فَهَلْ يُكْرَهُ بَعْدُ رَطْبٍ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَاكَ بِالْعَشِيِّ .

فائدة : مَنْ سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ اسْتَاكَ عَلَى لِسَانِهِ وَلِسَانِهِ . ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَقَالَ فِي أَوَّلِهِ : يُسَنُّ كُلُّ وَقْتٍ عَلَى أَسْنَانِهِ وَلِسَانِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، وَفِي : بَابِ سَوَاكِ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّائِمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيَامِ . وَفِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوْ ، مِنْ كِتَابِ التَّحْنِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٠/٢ ، ٤٠ ، ١٠٦/٩ . وَلَيْسَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٠/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١١/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣٨/١ ، ٣٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ فِي السَّوَاكِ بِالْعَشِيِّ لِلصَّائِمِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١٦/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٥/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٧٤/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُوطَأُ ٦٦/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨٠/١ ، ١٢٠ ، ٢٤٥/٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٩ ، ٢٨٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٢٩ ، ٤٣٣ ، ٤٦٠ ، ٥٠٩ ، ٥١٧ ، ٥٣١ ، ١١٤/٤ ، ١١٦ ، ١٩٣/٥ ، ٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٣٢٥/٦ .

(٢) الْمُسْنَدُ ٢١٤/١ ، ٤٤٢/٣ .

وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ عِنْدَ الصَّلَاةِ ، وَالْإِثْبَاهِ مِنَ النَّوْمِ ،

٦٧ - مسألة ؛ قال : (وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ عِنْدَ الصَّلَاةِ) لِلخَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَلَمَّا رَوَى زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » ^(١) . قَالَ : فَكَانَ خَالِدٌ يَضَعُ السَّوَاكَ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أَذِنِ الْكَاتِبِ ، كُلَّمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اسْتَاكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ ^(٢) صَحِيحٌ . (وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ) لَمَّا رَوَى حُذَيْفَةُ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . يَعْنِي : يَغْسِلُهُ ، يَقَالُ :

قوله : وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ عِنْدَ الصَّلَاةِ ، وَالْإِثْبَاهِ مِنَ النَّوْمِ ، وَتَغْيِيرُ رَاتِحَةِ النَّفْسِ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، وَ« الْعُمْدَةِ » ، وَزَادَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« الْمُتَنَحِّبِ » : وَعِنْدَ الْوُضُوءِ . وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ ، فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ،

(١) تقدم في المسألة السابقة .

(٢) سقط من : الأصل ، م . وأخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في السواك ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذی ٤٠/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب السواك ، من كتاب الطهارة ١١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٤/٤ ، ١٩٣/٥ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب السواك ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب السواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب طول القيام في صلاة الليل ، من كتاب التهجد . صحيح البخاري ٧٠/١ ، ٥/٢ ، ٦٤ . ومسلم ، في : باب السواك ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٠/١ ، ٢٢١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب السواك لمن قام من الليل ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٤/١ . والنسائي ، في : باب السواك إذا قام من الليل ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب ما يفعل إذا قام من الليل من السواك ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ١٣/١ ، ١٧٢/٣ . وابن ماجه ، في : باب السواك ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٥/١ ، والدارمي ، في : باب السواك عند التهجد ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١٧٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٢/٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ .

الشرح الكبير

شَاصَهُ ، وَمَاصَهُ : إِذَا غَسَلَهُ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، فَيَسْتَنْقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(١) . وَلَأنَّهُ إِذَا نَامَ يَنْطَبِقُ فُوهَ فَتَغْيِيرِ رَائِحَتِهِ . (وَعِنْدَ تَغْيِيرِ رَائِحَةِ الْفَمِ) بِمَا كُؤِلَ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ السَّوَاكَ مَشْرُوعٌ لِتَطْيِيبِ الْفَمِ ، وَإِزَالَةِ رَائِحَتِهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ الْمَقْدِسِيُّ ^(٢) : يَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَالِاتِّبَاهِ مِنَ النَّوْمِ ، وَتَغْيِيرِ رَائِحَةِ الْفَمِ .

فصل : وَيَسْتَاكُ عَلَى أَسْنَانِهِ وَلِسَانِهِ . قَالَ أَبُو مُوسَى : أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ ، فَرَأَيْنَاهُ يَسْتَاكُ عَلَى لِسَانِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) .

الإنصاف

و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ، وَغَيْرِهِمْ : وَعِنْدَ الْقِرَاءَةِ . وَزَادَ فِي « التَّسْهِيلِ » عَلَى ذَلِكَ : وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَنْزِلِ . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » . وَزَادَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » عَلَى ذَلِكَ : وَعِنْدَ الْغُسْلِ . وَقِيلَ : وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ . وَجَزَمَ بِهِ الزُّرْكَشِيُّ . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَيَتَأَكَّدُ عِنْدَ الصَّلَاةِ ، وَدُخُولِ الْمَنْزِلِ ، وَالْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ ، وَأَكْلِ مَا يُغْيِّرُ رَائِحَةَ الْفَمِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : يَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ ، وَالْقِيَامِ مِنَ نَوْمِ اللَّيْلِ ، وَدُخُولِ الْمَنْزِلِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَإِطَالَةِ السُّكُوتِ ، وَخُلُوعِ الْمَعْدَةِ مِنَ الطَّعَامِ ،

(١) فِي : الْمُسْنَدِ ١٢١/٦ ، ١٦٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ لِمَنْ قَامَ بِاللَّيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٤/١ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : « م » .

(٣) بِهَذَا اللَّفْظَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَيْفِ يَسْتَاكُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٢/١ . وَبَنَحُوهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٠/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفِ يَسْتَاكُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١٤/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤١٧/٤ . أَمَّا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ ، فَهُوَ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى : أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْنَاهُ يَسْتُنُّ بِسَوَاكِ يَبْدُو بِقَوْلِ أَغْ أُغْ ، وَالسَّوَاكُ فِي فِيهِ كَأَنَّهُ يَنْهَوُّ . حَيْثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٠/١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٠/١ .

وَيَسْتَاكُ بَعُودٍ لَّيْنٍ يُنْقَى الْفَمَ وَلَا يَجْرَحُهُ وَلَا يَضُرُّهُ وَلَا يَتَفَتَّتُ فِيهِ ،

الشرح الكبير

٦٨ - مسألة : (وَيَسْتَاكُ بَعُودٍ لَّيْنٍ يُنْقَى الْفَمَ ، وَلَا يَجْرَحُهُ ، وَلَا يَضُرُّهُ ، وَلَا يَتَفَتَّتُ فِيهِ) كَالْأَرَاكِ وَالْعُرْجُونِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : كُنْتُ أَجْتَنِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِوَاكَ مِنْ أَرَاكِ . رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ^(١) . وَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكَ مِنَ الْأَرَاكِ . وَلَا يَسْتَاكُ بَعُودُ الرُّمَّانِ ، وَلَا الْآسِ ، وَلَا الْأَعْوَادِ الذَّكِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَخْلُلُوا بَعُودَ الرِّيْحَانِ ، وَلَا الرُّمَّانِ ؛ فَإِنَّهُمَا يُحَرِّكَانِ عِرْقَ الْجَذَامِ » . رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَزْدِيُّ الْحَافِظُ بِإِسْنَادِهِ^(٣) ؛ وَقِيلَ : السَّوَاكُ بَعُودُ الرِّيْحَانِ يَضُرُّ بِلَحْمِ الْفَمِ .

الإنصاف

وَاصْفَرَارِ الْأَسْنَانِ ، وَتَغْيِيرِ رَائِحَةِ الْفَمِ . وَقَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : وَيُسْتَحَبُّ عِنْدَ قِيَامِهِ مِنْ نَوْمِهِ ، وَعِنْدَ تَغْيِيرِ رَائِحَةِ فِيهِ . وَهُوَ مَعْنَى مَا فِي « الْهِدَايَةِ » .
تنبیه : ظاهرُ قوله : وَيَسْتَاكُ بَعُودٍ لَّيْنٍ . التَّسَاوَى بَيْنَ جَمِيعِ مَا يَسْتَاكُ بِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ أَنَّ الْأَرَاكَ أَوَّلَى . انْتَهَى . قُلْتُ : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ أَرَاكَ الْبَرِّ . وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ أَنَّهُ لَا يَعْدِلُ عَنِ الْأَرَاكِ ، وَالزَّيْتُونِ ، وَالْعُرْجُونِ ، إِلَّا لِتَعَذُّرِهِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : مِنْ أَرَاكِ ، وَزَيْتُونِ ، أَوْ عُرْجُونِ . وَقِيلَ : أَوْ قَتَادٍ . وَاقْتَصَرَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ .

(١) مسند أبي يعلى ٢٠٩/٩ ، ٢١٠ . وانظر : كشف الأستار عن زوائد البرار ٢٤٨/٣ .

(٢) في : المسند ٤٢٠/١ .

(٣) أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصل ، نزل بغداد ، وحدث بها ، وكان حافظاً ، صنف كتباً في علوم الحديث ، في حديثه غرائب ومناكير . توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة ، وقيل : سنة أربع وسبعين وثلاثمائة بالموصل . تاريخ بغداد ٢/٢٤٣ ، ٢٤٤ ، تذكرة الحفاظ ٣/٩٦٧ ، العبر ٢/٣٦٧ ، ٣٦٨ . والحديث أورده ابن عساكر في تاريخه . انظر تهذيب تاريخ دمشق ٢/٢٤٧ .

فَإِنْ اسْتَاكَ بِأَصْبُعِهِ أَوْ خَرَقَهُ ، فَهَلْ يُصِيبُ السُّنَّةُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . المنع

الشرح الكبير

٦٩ - مسألة : (فَإِنْ اسْتَاكَ بِأَصْبُعِهِ ، أَوْ خَرَقَهُ ، فَهَلْ يُصِيبُ السُّنَّةُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) أَحَدُهُمَا ، لَا يُصِيبُ السُّنَّةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْإِنْقَاءُ بِهِ حُصُولُهُ بِالْعُودِ . وَالثَّانِي ، يُصِيبُ مِنَ السُّنَّةِ بِقَدَرِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْإِنْقَاءِ . وَلَا يَتْرُكُ الْقَلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ لِلْعَجْزِ عَنْ كَثِيرِهَا . وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لَمَا رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : [٢٥/١ و] « يُجْزَى مِنْ السُّوَالِكِ الْأَصَابِعُ » . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ^(١) ، قَالَ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيُّ : هَذَا إِسْنَادٌ لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا .

الإنصاف

قوله : وَلَا يَجْرَحُهُ وَلَا يَضُرُّهُ . كَالرِّيحَانِ ، وَالرُّمَّانِ ، وَالْعُودِ الرَّزْكِىِّ الرَّائِحَةِ ، وَالطَّرْفَاءِ ، وَالْآسِ ، وَالْقَصَبِ ، وَنَحْوِهِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ كَرَاهَةُ التَّسْوُوكِ بِذَلِكَ . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، كَالْتَحُلُّلِ بِهِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ بِالْقَصَبِ دُونَ غَيْرِهِ . ذَكَرَهُ فِي « الرِّعَايَةِ » ، وَ « الْفَائِقِ » .
قوله : فَإِنْ اسْتَاكَ بِأَصْبُعِهِ أَوْ بِخَرَقَةٍ فَهَلْ يُصِيبُ السُّنَّةُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عَيْنِدَانَ » ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » فِي الْإِصْبَعِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُصِيبُ السُّنَّةُ بِذَلِكَ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَطَعَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فِي « الشَّافِيِّ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » [٢٣/١ ط] ، وَ « الْبُلْغَةِ » : لَمْ يُصِيبِ السُّنَّةُ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يُصِيبُ السُّنَّةُ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ سُرٍّ فِي « تَذَكُّرِهِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » . قَالَ فِي

(١) فِي : بَابِ الْاسْتِيَاكِ بِالْأَصَابِعِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤٠/١ ، ٤١ .

المقنع وَيَسْتَاكَ عَرْضًا ، وَيَدَّهْنُ غَبًّا ، وَيَكْتَحِلُ وَثْرًا .

الشرح الكبير

٧٠ - مسألة : (وَيَسْتَاكَ عَرْضًا ، وَيَدَّهْنُ غَبًّا ، وَيَكْتَحِلُ وَثْرًا) لما رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « اسْتَاكُوا عَرْضًا ، وَادَّهِنُوا غَبًّا ، وَاكْتَحِلُوا

الإنصاف

« تَجْرِيدُ الْعِنَايَةِ » : السَّوَاكُ سُنَّةٌ بَارَكَ لَا خِرْقَةٍ وَإِصْبَعٌ ، فِي وَجْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَّخَبِ » . وَقِيلَ : يُصِيبُ بِقَدَرِ إِزَالَتِهِ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَقِيلَ : يُصِيبُ السُّنَّةَ عِنْدَ عَدَمِ السَّوَاكِ . وَمَا هُوَ بَعِيدٌ . وَقِيلَ : لَا يُصِيبُ بِالْإِصْبَعِ مَعَ وُجُودِ الْخِرْقَةِ ، وَلَا يُصِيبُ بِالْخِرْقَةِ مَعَ وُجُودِ السَّوَاكِ . وَقِيلَ : يُصِيبُ السُّنَّةَ بِالْإِصْبَعِ فِي مَوْضِعِ الْمَضْمَضَةِ فِي الْوُضُوءِ خَاصَّةً . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ إِصَابَةُ السُّنَّةِ بِالْخِرْقَةِ ، وَعِنْدَ الْوُضُوءِ بِالْإِصْبَعِ . فَرَادَنَا وَجْهًا ، وَهُوَ إِصَابَةُ السُّنَّةِ بِالْخِرْقَةِ مُطْلَقًا دُونَ الْإِصْبَعِ ، فِي غَيْرِ وَضُوءٍ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْوَاوُزَائِدَةُ . وَظَاهِرُ « الْوَجِيزِ » إِصَابَةُ السُّنَّةِ بِالْإِصْبَعِ فَقَطْ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : بِإِصْبَعٍ أَوْ عَوْدٍ لَيْنٍ . وَقَالَ ابْنُ الْبَنَّا ، فِي « الْعُقُودِ » : وَلَا يُجْزَى بِالْإِصْبَعِ . وَقِيلَ : الْخِرْقَةُ وَالْمِسْوَاكُ سَوَاءٌ فِي الْفَضْلِ ، ثُمَّ الْإِصْبَعُ .

قوله : وَيَسْتَاكَ عَرْضًا . يَعْنِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَسْنَانِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ نَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : طَوَّلًا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِيضَاحِ » ، وَ « الْمُنْهَجِ » . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : فَيُحْمَلُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَمِ ، فَيَكُونُ مُوَافِقًا لِقَوْلِ الْجَمَاعَةِ ، لَكِنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى الْمَغَايِرَةِ . وَقَالَ فِي « الْفَائِقِ » : طَوَّلًا . وَقَالَ الشَّيْخُ ، وَالشَّيْزَارِيُّ : عَرْضًا . وَمُرَادُهُ بِالشَّيْخِ الْمُصَنِّفُ ، وَفِي هَذَا الثَّقَلِ نَظَرٌ بَيِّنٌ .

وَتَرَا»^(١) . وَلَأَن السَّوَاكَ طَوَّلًا رُبَّمَا أَذْمَى اللُّغَةَ وَأَفْسَدَ الْأَسْنَانَ . وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ^(٢) بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ بَهْزٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَاكُ عَرْضًا . فَإِنْ اسْتَاكَ عَلَى لِسَانِهِ أَوْ حَلَقِهِ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَاكَ طَوَّلًا ؛ لَمَا رَوَى أَبُو مُوسَى ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ يَسْتَاكُ ، وَهُوَ وَاضِعُ طَرَفٍ

قوله : وَيَدَّهْنُ غَبًّا . يَعْنِي يَوْمًا وَيَوْمًا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيْدُهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ، فَقَالَ : مَا لَمْ يَجِفَّ الْأَوَّلُ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِعْلَ الْأَصْلَحِ بِالْبَلَدِ ، كَالْعُسْلِ بِمَاءٍ حَارٍّ يَبْلَدُ رَطْبٌ .
فَائِدَةٌ : قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَفْعَلُهُ لِحَاجَةٍ ؛ لِلخَبَرِ . وَقَالَ : احْتَجُّوا عَلَى أَنْ الْإِذْهَانَ يَكُونُ غَبًّا بِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ نَهَى عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَبًّا ، وَنَهَى أَنْ يَمْتَشِطَ أَحَدُهُمْ كُلَّ يَوْمٍ ، فَذَلَّ أَنَّهُ يُكْرَهُ غَيْرُ غَبٍّ .
تَنْبِيْهِ : فِي صِفَةِ قَوْلِهِ : يَكْتَحِلُ وَتَرَا . ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ ؛ أَحَدُهَا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ

(١) قَالَ الزَّرْقَانِيُّ : لَا أَصْلَ لَهُ فِي هَذَا اللَّفْظِ . نَعَمْ وَرَدَ مَعْنَاهُ فِي أَحَادِيثٍ . مَخْتَصَرُ الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ ٥٦ .
وَقَالَ ابْنُ الدَّبِيْعِ : قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : بَحِثْ عَنْهُ فَلَمْ أَجِدْ لَهُ أَصْلًا ، وَلَا ذَكَرَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ ، وَالْجُمْلَةِ الْأُولَى مِنْهُ رَوَاهَا أَبُو نَعِيمٍ فِي كِتَابِ السُّؤَالِ ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ عَرْضًا ، وَلَا يَسْتَاكُ طَوَّلًا . وَفِي مُسْنَدِهِ ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَكِيمٍ ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ ، وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ صَحَّحَهَا التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَانَ ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَبًّا . وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَفَعَهُ : « مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ » . تَمَيِّزُ الطَّيِّبِ مِنَ الْخَبِيثِ ٢٢٢ .
وَقَدْ مَرَّتْ أَحَادِيثُ السَّوَاكِ . وَانْظُرْ لِلتَّرْجُلِ غَبًّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ التَّرْجُلِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٣٩٤/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَبًّا ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ . غَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٨/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّرْجُلِ غَبًّا ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُجْتَبَى ١١٤/٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨٦/٤ . وَعَنِ الْاِكْتِحَالِ وَتَرَا ، مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْاِسْتِزَارِ فِي الْخُلَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٨/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْاِرْتِيَادِ لِلْبَوْلِ وَالْغَائِطِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ اِكْتَحَلَ وَتَرَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِيبِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَةَ ١٢٢/١ ، ١١٥٧/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّسْتَرِّ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ١٦٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٦/٢ ، ٣٧١ ، ١٥٦/٤ .
(٢) (المعجم الكبير ٤٧/١ ، ٤٨ .

السَّوَالِكِ عَلَى لِسَانِهِ ، يَسْتَنُّ إِلَى فَوْقَ . فَوَصَفَ حَمَّادٌ كَأَنَّهُ يَرْفَعُ سِوَاكَهَ ، قَالَ حَمَّادٌ : وَوَصَفَهُ لَنَا غِيلَانُ ، قَالَ : كَأَنَّهُ يَسْتَاكُ طُولًا . رواه الإمام أحمد^(١) . وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غَبَا^(٢) . قَالَ أَحْمَدُ : مَعْنَاهُ ، يَدَّهْنُ يَوْمًا وَيَوْمًا . وَرَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَلَيكُمْ

الشرح الكبير

المذهب ، وعليه الجمهور ، يكون في كلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةٌ . قَالَ فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِي » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : وَصِفَتْهُ أَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ عَيْنٍ وَتَرًا ؛ كَوَاحِدٍ ، وَثَلَاثٍ ، وَخَمْسٍ . انْتَهَى . وَالثَّانِي ، فِي الْيُمْنَى ثَلَاثَةٌ ، وَفِي الْيُسْرَى اثْنَانِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ . وَقَالَ السَّامُرِيُّ : رَوَى ، يَقْسِمُ الْخَامِسَ فِي الْعَيْنَيْنِ .

الإنصاف

فَوَالِدَةٌ جَمَّةٌ ؛ يُسْتَحَبُّ اتِّخَاذُ الشَّعْرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » اخْتِمَالًا بِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ شَقَّ إِكْرَامَهُ . وَيُسْنُ أَنْ يَغْسِلَهُ ، وَيُسَرِّحَهُ ، وَيَفْرِقَهُ ، وَيَكُونَ إِلَى أُذُنَيْهِ ، وَيَنْتَهِيَ إِلَى مَنْكِبَيْهِ ، وَجَعَلَهُ ذُؤَابَةً . وَيُعْفَى لِحْيَتَهُ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، فِي « الْمَذْهَبِ » : مَا لَمْ يُسْتَهْجَنَ طَوْلُهَا . وَيَحْرُمُ حَلْقُهَا . ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَلَا يُكْرَهُ أَخْذُ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ . وَنَصُّهُ : لَا بِأَسَ بِأَخْذِ ذَلِكَ ، وَأَخْذِ مَا تَحْتَ حَلْقِهِ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَتَرَكُهُ أَوْلَى . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَأَخْذَ أَحْمَدُ مِنْ حَاجِبَيْهِ وَعَارِضِيهِ . وَيَحْفُ شَارِبَهُ ، أَوْ يَقْصُ طَرَفَهُ ، وَحَقَّهُ أَوْلَى . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَيُسْنُ حَفَّهُ ، وَهُوَ طَرَفُ الشَّعْرِ

(١) فِي الْمُسْنَدِ ٤/١٧٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ التَّرَجُّلِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢/٣٩٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غَبَا ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧/٢٥٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّرَجُّلِ غَبَا ، مِنْ كِتَابِ الزِّينَةِ . الْمَجْتَبَى ٨/١١٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/٨٦ .

بِالْإِنْمِد ، فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ ^(١) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « مَنِ اكْتَحَلَ فُلْيُوتِرَ ، مَنِ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ » ^(٢) . وَالْوِثْرُ ثَلَاثٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ ، وَقِيلَ : ثَلَاثٌ فِي الْيُمْنَى ، وَاثْنَانِ فِي الْيُسْرَى ؛ لِيَكُونَ الْوِثْرُ حَاصِلًا فِي الْعَيْنَيْنِ مَعًا .

المُسْتَدِيرُ عَلَى الشَّقَةِ . وَاخْتَارَ ابْنُ أَبِي مُوسَى غَيْرَهُ إِخْفَاءً مِنْ أَصْلِهِ . انْتَهَى . وَيُقْلَمُ أَظْفَارُهُ مُخَالِفًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . فَعَلِيهِ ، يَبْدَأُ بِخَنْصَرِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ الْوُسْطَى ، ثُمَّ الْإِبْهَامِ ، ثُمَّ الْبَنْصِرِ ، ثُمَّ السَّبَّابَةِ ، ثُمَّ إِبْهَامِ الْيُسْرَى ، ثُمَّ الْوُسْطَى ، ثُمَّ الْخَنْصَرَ ، ثُمَّ السَّبَّابَةِ ، ثُمَّ الْبَنْصِرِ . اخْتَارَهُ ابْنُ بَطَّةَ ^(٣) وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيمٍ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ الْكحل بِالْإِنْمِد ، مِنْ كِتَابِ الطَّب . سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ١١٥٦/٢ . وَذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَاجَه فِي الْاِكْتِحَالِ ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٩/٧ . وَمُظَلَّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ الْكحل بِالْإِنْمِد ، مِنْ كِتَابِ الطَّب ١١٥٦/٢ . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ غَيَّرَ أَحَدُكُمْ الْإِنْمِدَ ، يَجْلُو الْبَصَرَ ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْأَمْرِ بِالْكَحْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّب ، وَفِي : بَابِ فِي الْبَيَاضِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٣٦/٢ ، ٣٧٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَاجَه فِي الْاِكْتِحَالِ ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ ، وَفِي : بَابِ مَاجَه فِي السَّعُوطِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّب . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٩/٧ ، ٢٠٥/٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْكحل ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُجْتَبَى ١٢٩/٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٣١/١ ، ٢٤٧ ، ٢٧٤ ، ٣٢٨ ، ٣٦٣ . وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ مَعْبُدِ بْنِ هُوْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ نَحْوِهِ ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْكحل عِنْدَ النَّوْمِ لِلصَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٥٥٤/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْكحل لِلصَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٥/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٧٦/٣ ، ٥٠٠ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْاِسْتِارَ فِي الْخَلَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٨/١ . وَابْنُ مَاجَه ، فِي : بَابِ الْاِرْتِيَادِ لِلْغَائِطِ وَالْبَوْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ اِكْتَحَلَ وَتَرَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّب . سَنَنَ ابْنُ مَاجَه ١٢١/١ ، ١١٥٧/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّسْتَرِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٦٩/١ ، ١٧٠ . وَأَخْرَجَ صَدْرُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥١/١ ، ٣٥٦ . وَنَحْوُهُ فِي : ١٥٦/٤ .

(٣) عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَكْبَرِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، ابْنُ بَطَّةَ ، صَنَفَ كِتَابًا كَثِيرًا فِي السَّنَةِ ، =

فصول في الفطرة : روى أبو هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الفطرة خمس : الختان ، والاستحذاء ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وتنف الإبط » . متفق عليه^(١) . وروى عبد الله بن الزبير ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإغفاء اللحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، وتنف الإبط ، وحلق العانة ، وإتيان الماء » . قال بعض الرواة : ونسيت العاشرة ، إلا أن تكون المضمضة .

وغيره . وجزم به في « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « التلخيص » ، وغيرهم . وقيل : يبدأ فيهما بالوسطى ، ثم الخنصر ، ثم الإبهام ، ثم البنصر ، ثم السبابة . وقال الأمدى : يبدأ بإبهام اليمنى ، ثم الوسطى ، ثم الخنصر ، ثم السبابة ، ثم البنصر ، ثم كذلك اليسرى . وقيل : يبدأ بسبابة يمينه بلا مخالفة إلى خنصرها ، ثم بخنصر اليسرى ، ويختم بإبهام اليمنى ، ويبدأ بخنصر رجله

الإصناف

= وكان مستجاب الدعوة . توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ١٤٤/٢ - ١٥٣ ، العبر ٥٣/٣ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب قص الشارب ، وباب تقليم الأظفار ، من كتاب اللباس ، وفي : باب الختان بعد الكبر وتنف الإبط ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ٢٠٦/٧ ، ٨١/٨ . ومسلم ، في : باب خصال الفطرة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢١/١ ، ٢٢٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أخذ الشارب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تقليم الأظفار ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢١٥/١٠ . والنسائي ، في : باب ذكر الفطرة ، الاختان ، تقليم الأظفار ، تنف الإبط ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب من السنن الفطرة ، وباب ذكر الفطرة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٧/١ ، ١٨ ، ١١١/٨ ، ١٥٨ . وابن ماجه ، في : باب الفطرة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٧/١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في السنة من الفطرة ، من كتاب صفة النبي ﷺ . الموطأ ٩٢١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٩/٢ ، ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٤١٠ ، ٤٨٩ . وانظره أيضا في ١١٨/٢ ، ٢٦٤/٤ .

قال وَكَيْعٌ : انْتِقَاصُ الْمَاءِ يَعْنِي الْاسْتِنْجَاءَ . رواه مسلم^(١) . الْاسْتِحْدَادُ : حَلَقُ الْعَائَةِ ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ ، وَيَفْحُشُ بِتَرْكِه ، وَبَأَى شَيْءٍ أزاله فلا بَأْسَ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِزَالَتَهُ . قِيلَ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ : تَرَى أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ سِفْلَتَهُ بِالْمِقْرَاضِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْصِرْ ؟ قَالَ : أَرْجُو أَنْ يُجْزَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ . قِيلَ لَهُ^(٢) : مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَنَفَّ عَائَتَهُ ؟ قَالَ : وَهَلْ يَقْوَى عَلَى هَذَا أَحَدٌ ؟ وَإِنْ أَطْلَى بِالنُّورَةِ^(٣) فلا بَأْسَ ، وَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَلِي عَوْرَتَهُ ، إِلَّا مَنْ يَحُلُّ لَهُ الْإِطْلَافُ عَلَيْهَا ؛ لَمَا رَوَى الْحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : كُنْتُ أَطْلِي ابْنَ عُمَرَ ، فَإِذَا بَلَغَ عَائَتَهُ نَوَّرَهَا هُوَ بِيَدِهِ . وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ^(٤) [٢٥/١ ظ] عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٥) . وَالْحَلَقُ أَفْضَلُ ؛ لِمُوَافَقَتِهِ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ .

الْيَمْنَى ، وَيَحْتِمُ بِخَنْصَرِ الْيُسْرَى . وَيُسْتَحَبُّ غَسْلُهَا بَعْدَ قَصِّهَا تَكْمِيلًا لِلنَّظَافَةِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » : وَقِيلَ : إِنَّ حَكَّ الْجَسَدِ بِهَا قَبْلَ الْغُسْلِ يَضُرُّهُ . وَيَكُونُ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ . قُلْتُ : قَبْلَ الصَّلَاةِ . وَهُوَ مُرَادُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَهَذَا الصَّحِيحُ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيسِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَوْمَ الْخَمِيسِ . وَقِيلَ :

(١) فِي : بَابِ خِصَالِ الْفِطْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٣/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ السُّوَالِ مِنَ الْفِطْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٣/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مِنَ السَّنَنِ الْفِطْرَةَ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمَجْتَبَى ١٠٩/٨ ، ١١٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيمِ الْأَطْفَالِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَدَبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢١٦/١٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٣٧/٦ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ : م .

(٣) النُّورَةُ : حَجَرُ الْكَلَسِ ، ثُمَّ غَلِبَتْ عَلَى أَخْلَاطٍ تُضَافُ إِلَى الْكَلَسِ مِنْ زَرْيَخٍ وَغَيْرِهِ ، وَتُسْتَعْمَلُ لِإِزَالَةِ الشَّعْرِ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْإِطْلَافِ بِالنُّورَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَاتِ . الْمَصْنَفِ ١١١/١ . وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ٣٦٠/١ .

فصل : وَتُتْفُ الإِبْطُ سُنَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ ، وَيَفْحَشُ بِتَرْكِهِ . وَإِنْ أزالَ الشَّعْرَ بِالتَّوْرَةِ أَوْ الْحَلْقِ ، جازَ ، وَالتَّتْفُ أَفْضَلُ ؛ لِمُوافَقَتِهِ الْحَبَرَ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ؛ لما ذَكَرْنَا ، وَلأنَّها تَتَفاحَشُ بِتَرْكِها ، وَرُبَّمَا «حَلَّتْ بِها» الْوَسَخُ ، فَيَجْتَمِعُ تَحْتِها مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُنتَنَةِ ، فَيَصِيرُ رَائِحَةً ذَلِكُ فِي رُغُوسِ أَصَابِعِهِ ، وَرُبَّمَا مَنَعَ وَصُولَ الْماءِ فِي الطَّهارةِ إلى ما تَحْتَهُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْلَمَها يَوْمَ الْخَميسِ ؛ لما رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْلَمُ أَظْفارَهُ يَوْمَ الْخَميسِ ، ثُمَّ قال : « يَا عَلِيُّ ، قَصِّ الظُّفْرَ وَتَتْفُ الإِبْطِ وَحَلِّقِ الْعائَةَ يَوْمَ الْخَميسِ ، وَالْعُسْلُ وَالطَّيِّبُ وَاللِّبَاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ^(١) . وَروَى فِي حَدِيثٍ : « مَنْ قَصَّ أَظْفارَهُ مُخالِفاً ، لَمْ يَرَفَّ فِي عَيْنَيْهِ رَمَداً » ^(٢) . وَفَسَّرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ بِأَنْ يَبْدَأَ بِخِنْصَرِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْإِبْهَامِ ثُمَّ الْبَنْصِيرِ ثُمَّ السَّبَّابَةِ ، ثُمَّ الْإِبْهَامِ الْيُسْرَى ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْخِنْصَرِ ثُمَّ السَّبَّابَةِ ثُمَّ الْبَنْصِيرِ . وَيُسْتَحَبُّ غَسْلُ رُغُوسِ الْأَصَابِعِ بَعْدَ قَصِّ الْأَظْفَارِ ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ : إِنَّ الْحَلْقَ

يُحَيَّرُ . وَجَزَمَ بِهِ «ابْنُ تَمِيمٍ» ، وَ«الْحَاوِثِينَ» . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ . قال فِي «الْمُسْتَوْعَبِ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِثِينَ» : إِذا قُلْنَا : يَفْعَلُ يَوْمَ الْخَميسِ . فَيَكُونُ بَعْدَ الْعَصْرِ . وَيُسْنُ أَنْ لَا يَحْيِفَ عَلَيْها فِي الْقَصِّ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَيَتَتَفَّ إِبطُهُ ، وَيَخْلُقُ [٢٤/١] عَائَتَهُ ، وَلَهُ قَصُّهُ وَإِزالَتُهُ بما شاءَ . وَالتَّنْوِيرُ فِي الْعائَةِ وَغَيرِها فَعَلَهُ أَحْمَدُ . وَقال فِي «الْعُنْيَةِ» : يَجوزُ حَلْقُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِزالَتُهُ كَالْتَّوْرَةِ . وَكَرِهَ الْأَمِدِيُّ كَثْرَةَ التَّنْوِيرِ . وَيَذْفَنُ ذَلِكُ كُلَّهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَيَفْعَلُهُ كُلُّ

(١ - ١) فِي م : « مَكْتُ » .

(٢) كَنَزُ الْعَمالِ ٦/٦٥٨ ، ٦٨١ . وَنَسَبَهُ لِلدَّيْلَمِيِّ . وَهُوَ فِي : كِتابِ فَرْدوسِ الْأَخيارِ ، لِلدَّيْلَمِيِّ ٥/٤١٥ .

(٣) انْظُرْ : تَمييزَ الطَّيِّبِ مِنَ الْحَبِيثِ ٢١١ ، ٢١٢ .

بالأظفار قبل غسلها يضرُّ بالجسد . ويُستحبُّ دفنُ ما قلَّم من أظفاره أو أزال من شعره ؛ لما رَوَى الحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مَيْلٍ^(١) بِنْتِ مِشْرِحِ الْأَشْعَرِيَّةِ ، قَالَتْ : رَأَيْتُ أُمِّي يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ ، وَيَدْفِنُهَا ، وَيَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ^(٢) . وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : كَانَ يُعْجِبُهُ دَفْنُ الدَّمِ . قَالَ مُهَنَّأٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ ، عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ ، أَيَدْفِنُهُ أَوْ يُلْقِيهِ ؟ قَالَ : يَدْفِنُهُ . قُلْتُ : بَلَعَكَ فِيهِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَدْفِنُهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ قَصُّ الشَّارِبِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ ، وَيَنْفَحُشُ إِذَا طَالَ ، وَلِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَيُسْتَحَبُّ إِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، وَهَلْ يُكْرَهُ أَخْذُ مَا زَادَ

أُسْبُوعٍ ، وَلَا يَتْرُكُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا . نَصَّ عَلَيْهِ . فَإِنْ فَعَلَ كُرْهًا . صَرَّحَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَقِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ : خَلَقَ الْعَائِدَةَ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، كَمْ يَتْرُكُ ؟ قَالَ : أَرْبَعِينَ . فَأَمَّا الشَّارِبُ فَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ . وَقِيلَ :

(١) فِي ٣ : « ثَمِيل » . وَانْظُرْ : الْإِكْمَالُ لِابْنِ مَكُولَا ٧٩/٧ ، ٢٥٢ .

(٢) بَعْدَ هَذَا فِي ٣ : وَخَرَجَهُ عَنْهَا الْبَزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي الشَّعْرِ كَذَلِكَ وَالْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسْرِ . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَرَبٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، يَعْنِي مَشْرُوعِيَّةَ الدَّفْنِ .

وَانْظُرْ : جَمْعُ الزَّوَائِدِ ١٦٨/٥ . وَالْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ ، لِلطَّبْرَانِيِّ ٢٢٢/٢٠ . وَالْكَامِلُ لِابْنِ عَدَى ٢٢١٤/٦ .

(٣) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي قِصِّ الشَّارِبِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَدَبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢١٩/١٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ قِصِّ الشَّارِبِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١٩/١ . الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٦٨ ، ٣٦٦/٤ .

على القَبْضَةِ ؟ فيه وَجْهان ؛ أَحَدُهُما ، يُكْرَهُ . لِما رَوَى ابنُ عُمَرَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ ؛ أَخْفُوا الشُّوَارِبَ ، وَأَعْفُوا ^(١) اللَّحَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . والثاني ، لا يُكْرَهُ . يَرَوَى ذلك عن عبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ . فروى ^(٣) البخاريُّ ، قال : كان عبدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ ، إِذا حَجَّ أو اعْتَمَرَ ، قَبَضَ على لِحْيَتِهِ ، فما فَضَلَ أَحَدَهُ ^(٤) . ولا يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَها أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ؛ لما رَوَى أَنَسُ بْنُ مالِكٍ ، قال : « وَقَتَ لَنَا » في قَصِّ الشَّارِبِ ، وتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَتَتِفِ الْإِبْطِ ، وَحَلَقِ الْعَائَةِ ، أَنْ لا تُتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ . رواه مسلم ^(٥) [٢٦/١] .

عَشْرِينَ . وقيل : لِلْمُقِيمِ . قال في « الرَّعَايَةِ » : وقيل لِلْمُسافِرِ أَرْبَعِينَ ، وَلِلْمُقِيمِ عَشْرِينَ . وقيل فيهما عَكْسُهُ . قال : وهو أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ . وليسَ كذلك . وَيُكْرَهُ نَتْفُ الشَّيْبِ . وَوَجَّهَ في « الْفُرُوعِ » اِخْتِمَالًا بِالتَّحْرِيمِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ . وَيَحْتَضِبُ ، وَيُسْتَحَبُّ بِحِئَاءٍ وَكَتَمٍ . قال القاضي في « الْمُجَرَّدِ » ، وَالْمُصَنَّفِ في « الْمُعْنَى » ، وَالْفَحْرُ في « التَّلْخِصِ » ، وَغَيْرُهُمْ : ولا بِأَسْ بَوَازِ وَزَعْفَرَانٍ . وقال المَجْدُ ، وَغَيْرُهُ : خِضابُهُ بِغَيْرِ سَوَادٍ مِنْ صُفْرَةٍ أو حُمْرَةٍ سَنَةً .

(١) في الأصل : « وَأَوْفُوا » .

(٢) أخرجه البخاريُّ ، في : باب تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٠٦/٧ . ومسلم ، في : باب خِصَالِ الْفِطْرَةِ ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢١/١ . كما أخرجه الترمذِيُّ ، في : باب ما جاء في إِعفاءِ اللحية ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٢١/١٠ . والنسائيُّ ، في : باب إِعفاءِ الشَّوَارِبِ ، وإِعفاءِ اللحي ، من كتاب الطهارة . وفي : باب إِعفاءِ الشَّارِبِ ، وباب إِعفاءِ الشَّوَارِبِ ، وإِعفاءِ اللحية ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٩/١ ، ١١٢/٨ ، ١٥٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦/٢ ، ٥٢ ، ١٥٦ .

(٣) في م : « وروى » .

(٤) في : باب تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٠٦/٧ .

(٥ - ٥) في الأصل : « وَقَتَ لَنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ » .

(٦) في : باب خِصَالِ الْفِطْرَةِ ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٢/١ .

فصل : واتخاذ الشعر أفضل من إزالته . قال إسحاق : سئل أبو عبد الله ، عن الرجل يتخذ الشعر ، قال : سنة حسنة ، لو أمكننا اتخاذها وقال : كان للنبي ﷺ جمعة^(١) . وقال في بعض الحديث : إن شعر النبي ﷺ كان إلى شحمة أذنيه^(٢) . وفي بعض الحديث : إلى منكبيه . وروى البراء بن عازب ، قال : ما رأيت من ذى لمة ، في حلة حمراء ، أحسن من النبي ﷺ له شعر يضرب منكبيه . متفق عليه^(٣) . ويستحب أن

نص عليه . ويكره بسواد . نص عليه . وقال في « المستوعب » ، و « الغنية » ، و « التلخيص » : يكره بسواد في غير حرب ، ولا يحرّم . فظاهر كلام أبي

(١) انظر : باب في صفة النبي ﷺ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١٨/٤ . و : باب اتخاذ الشعر ، وباب اتخاذ الجمعة ، من كتاب الزينة . المجتبى من السنن ، للنسائي ١١٥/٨ ، ١٥٩ . والمسند ، للإمام أحمد ٢٨١/٤ ، ٢٩٥ .

(٢) وورد أيضا : « إلى أنصاف أذنيه » و « لا يجاوز أذنيه » و « لا يجاوز شعره شحمة أذنيه » . انظر : باب صفة النبي ﷺ ، من كتاب المناقب ، وباب الجعد ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٢٨/٤ ، ٢٠٧/٧ . وباب في صفة النبي ﷺ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١٨/٤ . وباب الرخصة في الحلة الحمراء ، من كتاب اللباس ، وباب ماجاء في الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٣٧٤/٢ ، ٣٩٩ . وباب اتخاذ الشعر ، وباب اتخاذ الجمعة ، من كتاب الزينة . المجتبى من السنن ، للنسائي ١٥٨/٨ - ١٦٠ . والمسند ١١٣/٣ ، ١٣٥ ، ١٥٧ ، ٢٠٣ ، ٢٤٩ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الجعد ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٠٧/٧ ، ٢٠٨ . ومسلم ، في : باب في صفة النبي ﷺ ، وباب صفة شعر النبي ﷺ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١٨/٤ ، ١٨١٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ماجاء في الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٣٩٩/٢ . والنسائي ، في باب اتخاذ الشعر ، وباب اتخاذ الجمعة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٥/٨ ، ١١٦ ، ١٦٠ . والترمذي ، في باب ماجاء في الرخصة في الثوب الأحمر للرجال ، من أبواب اللباس ، وفي : باب ماجاء في صفة النبي ﷺ ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ٢٢٨/٧ ، ١١٦/١٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٠/٤ ، ٣٠٠ .

وفي الباب عن أنس رضي الله عنه ، أخرجه البخاري ، في : باب الجعد ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٠٧/٧ ، ٢٠٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٨/٣ ، ١٢٥ ، ٢٤٥ ، ٢٦٩ .

يكونَ شَعْرُ الْإِنْسَانِ عَلَى صِفَةِ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ إِذَا طَالَ فَأِلَى الْمَنَكِبِ ، وَإِذَا قَصُرَ فَأِلَى شَحْمَةِ الْأُذُنِ ، وَإِنْ طَوَّلَهُ ، فَلَا بَأْسَ ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١) : كَانَ لَهُ عَقِصَتَانِ^(٢) ، وَعُثْمَانُ كَانَ لَهُ عَقِصَتَانِ . وَيُسْتَحَبُّ تَرْجِيلُ الشَّعْرِ وَإِكْرَامُهُ ؛ لَمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) . وَيُسْتَحَبُّ فَرْقُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَارَقَ شَعْرَهُ ، وَذَكَرَهُ فِي الْفِطْرَةِ^(٤) .

فصل : وهل يُكْرَهُ حَلْقُ الرَّأْسِ فِي غَيْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكْرَهُ ؛ لَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ فِي الْخَوَارِجِ :

الْمَعَالِي يَحْرُمُ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَهُوَ مُتَّجَةٌ . وَيَنْظُرُ فِي الْمِرَآةِ ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ . وَيَتَطَيَّبُ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ بِمَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ ، وَعَكْسُهُ لِلْمَرْأَةِ . وَلَا يُكْرَهُ حَلْقُ الرَّأْسِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ لَغَيْرِ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ حَاجَةٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِثَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ فِي « نَهَائِهِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَيُكْرَهُ حَلْقُ رَأْسِ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : يُكْرَهُ الْحَلْقُ وَالْقَصُّ لَهُنَّ بِلَا عَذْرِ . وَقِيلَ : يَحْرُمَانِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ حَلْقُهُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ . وَيَأْتِي حُكْمُ حَلْقِ الْقَفَا

الإنصاف

(١) أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التِّيمِيُّ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ ، أَوْسَعُ النَّاسِ عِلْمًا بِأَخْبَارِ الْعَرَبِ وَأَيَّامِهَا ، لَهُ تَصْنِيفٌ كَثِيرٌ ، تَوَفَّى سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَتَيْنِ وَيُقَالُ إِحْدَى عَشْرَةَ . إِنْيَاهُ الرِّوَاةُ ٢٧٦/٣ - ٢٨٧ ، تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النَّحْوِيِّينَ ٢١١ - ٢١٣ .

(٢) الْعَقِصَةُ : الشَّعْرُ الْمَقْصُوفُ ، وَهُوَ نَحْوُ مِنَ الْمَضْفُورِ ، وَأَصْلُ الْعَقَصِ : اللَّيْ ، وَإِدْخَالُ أَطْرَافِ الشَّعْرِ فِي أَصُولِهِ . النَّهَايَةُ ٢٧٥/٣ .

(٣) فِي : بَابِ إِصْلَاحِ الشَّعْرِ ، مِنْ كِتَابِ التَّرْجِيلِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٩٥/٢ .

(٤) أَخْرَجَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي : بَابِ السَّوَاكِ مِنَ الْفِطْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٣/١ .

« سِيَمَاهُمُ التَّحْلِيقُ »^(١) . وقال عُمَرُ لَصَبِيغٍ^(٢) : لو وَجَدْتُكَ مَحْلُوقًا ، لَضَرَبْتُ الذِي فِيهِ عَيْنَاكَ بِالسَّيْفِ^(٣) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تُوضِعُ النَّوَاصِي إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ » . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي « الْأَفْرَادِ »^(٤) . وَالثَّانِيَةِ ، لَا يُكْرَهُ لَكِنْ تَرْكُهُ أَفْضَلُ . قَالَ حَنْبَلٌ : كُنْتُ أَنَا وَأَبِي نَحْلِقُ رُءُوسَنَا فِي حَيَاةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، فَبَرَانَا وَنَحْنُ نَحْلِقُ فَلَا يَنْهَانَا . وَذَلِكَ لَمَّا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ ، أَمْهَلَ آلَ جَعْفَرٍ ثَلَاثًا أَنْ يَأْتِيَهُمْ ، ثُمَّ أَتَاهُمْ ، قَالَ : « لَا تَبْكُوا عَلَيَّ أُخِي بَعْدَ الْيَوْمِ » . ثُمَّ قَالَ : « اذْعُوا بَنِي أُخِي » . فَجِئْنَا بِنَا ، قَالَ : « اذْعُوا لِي الْحَلَاقَ » . فَأَمَرَ بِنَا فَحَلَقَ رُءُوسَنَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) . وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ ، وَقَالَ : « اخْلِقْهُ كُلَّهُ ، أَوْ دَعْهُ كُلَّهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ^(٦) . وَلِأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ اسْتِفْصَالُ

عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْقَزَعِ .

الإنصاف

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قِرَاءَةِ الْفَاجِرِ وَالْمُنَافِقِ وَأَصْوَاتِهِمْ وَتَلَاوِثِهِمْ لَا تَجَاوِزُ حُنَاجِرَهُمْ ، مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٩٨/٩ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي قِتَالِ الْخَوَارِجِ ، مِنْ كِتَابِ السِّنَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٤٤/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مِنْ شَهْرِ سَيْفِهِ ثُمَّ وَضَعَهُ فِي النَّاسِ ، مِنْ كِتَابِ تَحْرِيمِ الدَّمِ . الْمَجْتَبَى ١١٠/٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي ذِكْرِ الْخَوَارِجِ ، مِنْ الْمَقْدِمَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٦٢/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥/٣ ، ٦٤ ، ١٩٧ ، ٢٢٤ ، ٤٢٢/٤ ، ٤٢٥ ، ١٧٦/٥ .
(٢) هُوَ صَبِيغُ بْنُ عِثْلٍ ، وَيُقَالُ ابْنُ سَهْلٍ الْحَنْظَلِيُّ ، لَهُ إِدْرَاكٌ ، وَقَصَتْهُ مَعَ عُمَرَ مَشْهُورَةٌ . قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ : اتَّهَمَهُ عُمَرُ بِرَأْيِ الْخَوَارِجِ . الْإِصَابَةُ : ٤٥٨/٣ - ٤٦٠ .
(٣) انْظُرْ : تَارِيخُ ابْنِ عَسَاكِرَ ٢٢٣/٨ (مَخْطُوطٌ) .

(٤) أَيْ : « الْفَوَائِدُ الْأَفْرَادُ » . انْظُرْ : تَارِيخُ الْتَرَاثِ الْعَرَبِيِّ ٤٢٢/١ .
(٥) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ » . وَفِي ش : « مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ » . وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ ، مِنْ كِتَابِ التَّرَجُّلِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٠١/٢ .
(٦) أَخْرَجَ مُسْلِمُ النَّبِيِّ عَنِ الْقَزَعِ ، فِي : بَابِ كِرَاهَةِ الْقَزَعِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ١٦٧٥/٣ . وَأَخْرَجَ بَقِيَّتُهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الذُّوَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ التَّرَجُّلِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٠١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨٨/٢ =

الشَّعَرِ بِالْمِقْرَاضِ ، وهذا في معناه ، قال ابنُ عبدِ البرِّ : أَجْمَعَ العلماءُ في جميعِ الأمصارِ على إباحَةِ الحَلْقِ ، وَكَفَى بِهَذَا حُجَّةً . فَأَمَّا أَخْذُهُ بِالْمِقْرَاضِ وَاسْتِئْصَالُهُ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . قال أحمدُ : إِنَّمَا كَرِهُوا الحَلْقَ بِالمُوسَى ، وَأَمَّا بِالْمِقْرَاضِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ؛ لِأَنَّ أدِلَّةَ الكَرَاهَةِ تَخْتَصُّ الحَلْقَ .

فصل : وَحَلْقُ المَرَأَةِ رَأْسَهَا مَكْرُوهٌ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ؛ لِمَا رَوَى الحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَحْلُقَ المَرَأَةُ رَأْسَهَا^(١) . فَإِنْ كَانَ لَضَرُورَةٍ [٢٦/١ ظ] ، جَازَ . قال الأثرُمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، يُسْأَلُ عَنِ المَرَأَةِ تَعَجُّزُ عَنْ شَعْرِهَا ، وَعَنْ مُعَالَجَتِهِ ، أَتَأْخُذُهُ عَلَى حَدِيثِ مَيْمُونَةَ ؟ فَقَالَ : لَأَيِّ شَيْءٍ تَأْخُذُهُ ؟ قِيلَ لَهُ : لَا تَقْدِرُ عَلَى الدَّهْنِ وَمَا يُصْلِحُهُ ، تَقَعُ فِيهِ الدَّوَابُّ . فَقَالَ : إِذَا كَانَ لَضَرُورَةٍ ، فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ .

فصل : وَيُكْرَهُ تَتْفُ الشَّيْبِ ، لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَتْفِ الشَّيْبِ ، وَقَالَ : « إِنَّهُ

= وفي الباب أحاديث أخرجه البخاري ، في : باب القزع ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢١٠/٧ . ومسلم ، في : باب كراهة القزع ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٧٥/٣ . والنسائي ، في : باب النهي عن القزع ، وباب النهي عن أن يخلق بعض شعر الصبي ويترك بعضه ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٣/٨ ، ١٥٩ . وابن ماجه ، في : النهي عن القزع ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١٢٠١/٢ . والإمام أحمد ، في المسند : ٤/٢ ، ٣٩ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٠١ ، ١١٨ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٥٤ .

(١) أخرجه الترمذي ، في : باب ماجاء في كراهية الخلق للنساء ، من أبواب الحج . عارضه الأحمدي ١٤٧/٤ . والنسائي ، في : باب النهي عن حلق المرأة رأسها ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٣ ، ١١٢/٨ .

نُورُ الْإِسْلَامِ»^(١) . رواه الحَلَّالُ في «جامعِهِ» .

فصل : وَيُكْرَهُ حَلْقُ الْقَفَا ، لِمَنْ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ . قال المُرُودِيُّ^(٢) : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ حَلْقِ الْقَفَا . قال : هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمَجُوسِ ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ . وقال : لَا بَأْسَ أَنْ يَخْلُقَ قَفَاهُ فِي الْحِجَامَةِ . فَأَمَّا حَفُّ الْوَجْهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ لِلنِّسَاءِ ، وَأَكْرَهُهُ لِلرِّجَالِ .

فصل : وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ ، وَالتَّامِصَةَ وَالْمُتَمَمِّصَةَ ، وَالْوَاشِرَةَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ^(٣) . فهذه الخِصَالُ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب تنف الشيب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٢/٢ .
والترمذى ، في : باب ماجاء في النهي عن تنف الشيب ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٦٠/١ ، ٢٦١ . والنسائي ، في : باب النهي عن تنف الشيب ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٨/٨ .
وابن ماجه ، في : باب تنف الشيب ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٢٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧٩/٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١٢ .
(٢) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذى ، كان من أجل أصحاب الإمام أحمد ، وهو الذى تولى إغماضه لما مات وغسله ، وروى عنه مسائل كثيرة ، توفى سنة خمس وسبعين ومائتين . طبقات الحنابلة ١/٥٦-٦٣ ، العبر ٥٤/٢ .

(٣) أخرجه البخارى ، في : باب المتفلجات للحسن وباب المتمصات ، وباب الوضل في الشعر ، وباب الموصولة ، وباب المستوشمة ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢١٢/٧ - ٢١٤ .
ومسلم ، في : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٧٦/٣ - ١٦٧٨ . وأبو داود ، في : باب في صلة الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٣٩٦/٢ . والترمذى ، في : باب ماجاء في مواصلة الشعر ، من أبواب اللباس ، وفي : باب ماجاء في الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٦٢/٧ ، ٢٣٣/١٠ .
والنسائي ، في : باب الواصلة ، وباب المستوصلة ، وباب المتمصات ، وباب الواشمت ، وباب المتفلجات ، وباب لعن الواصلة والمستوصلة ، وباب لعن الواشمة والمتوشمة ، وباب لعن المتمصات والمتفلجات ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٢٥/٨ - ١٢٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤ . وابن ماجه ، في : باب الواصلة والواشمة ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٣٩/١ ، ٦٤٠ . والدارمى ، في : باب في =

مُحَرَّمَةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ فَاعِلَهَا ، وَفَاعِلُ الْمُبَاحِ لَا تَجُوزُ لَعْنَتُهُ .
وَالْوَاصِلَةُ : هِيَ الَّتِي تَصِلُ شَعْرَهَا ، أَوْ شَعَرَ غَيْرِهَا بِغَيْرِهِ . وَالْمُسْتَوْصِلَةُ :
الْمَوْصُولُ شَعْرُهَا بِإِذْنِهَا ^(١) . فَوْصَلُهُ بِالشَّعْرِ مُحَرَّمٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فَأَمَّا
وَصَلُّهُ بِغَيْرِ الشَّعْرِ ، فَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ مَا تُشَدُّ بِهِ رَأْسُهَا ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِلْحَاجَةِ ،
وِإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ مَكْرُوهٌ غَيْرُ
مُحَرَّمٍ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ ، أَنَّهُ أَخْرَجَ كَبَّةً ^(٢) مِنْ شَعْرِ ، وَقَالَ :
سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا ، وَقَالَ : « إِنَّمَا هَلَكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ
حِينَ اتَّخَذَ هَذَا نِسَاؤُهُمْ » ^(٣) . فَخَصَّ الَّتِي تَصِلُهُ بِالشَّعْرِ ، فَيُمْكِنُ جَعْلُ
ذَلِكَ تَفْسِيرًا لِلْفِطْرِ الْعَامِّ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَلِأَنَّ وَصَلَهُ بِالشَّعْرِ فِيهِ
تَذْلِيلٌ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تَصِلُ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا الشَّعَرَ
وَلَا الْقَرَائِمَ ^(٤) وَلَا الصُّوْفَ ، وَذَلِكَ لِمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي

= الوصلة والمستوصلة ، من كتاب الاستئذان ، سنن الدارمي ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ . والإمام أحمد ، في :
المسند ١/٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٣٤ ، ٤٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٥ ، ٣٣٩/٢ ، ١١١/٦ ، ٢٢٨ ، ٢٥٠ ،
٢٥٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ .

(١) / م : « بأمرها » .

(٢) الكبة من الشعر : ما جُمع منه .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الوصل في الشعر ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري
٧/٢١٢ ، ٢١٣ . ومسلم ، في : باب تحريم فعل الوصلة والمستوصلة . صحيح مسلم ٣/١٦٧٩ .
وأبو داود ، في : باب في صلة الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٢/٣٩٥ ، ٣٩٦
والترمذي ، في : باب مجاء في كراهية اتخاذ القصة ، من أبواب الأدب : عارضة الأحوذى ١٠/٢٣٢ .
والنسائي ، في : باب الوصل في الشعر ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨/١٦٢ . والإمام مالك ، في : باب
السنة في الشعر ، من كتاب الشعر . الموطأ ٢/٩٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٩٨ .

(٤) الْقَرَائِمُ : ضفائر من شعر أو صوف أو إبريسم ، تصل به المرأة شعرها . النهاية ٤ / ٥١ .

« مُسْنَدُهُ »^(١) ، عن جابر ، قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا . قال شيخنا : وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُحَرَّمَ إِنَّمَا هُوَ وَصْلُ الشَّعْرِ بِالشَّعْرِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ وَاسْتِعْمَالِ الشَّعْرِ الْمُخْتَلَفِ فِي نَجَاسَتِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا يَحْرُمُ ؛ لَعَدَمِ ذَلِكَ فِيهِ ، وَحُصُولِ الْمَصْلَحَةِ مِنْ تَحْسِينِ الْمَرْأَةِ لِرَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ^(٢) . وَتُحْمَلُ أَحَادِيثُ النَّهْيِ عَلَى الْكَرَاهَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . فَأَمَّا النَّامِصَةُ : فَهِيَ الَّتِي تُنْتَفِ الشَّعْرَ مِنَ الْوَجْهِ . وَالْمُتَمَنِّصَةُ : الْمَتَّوْفُ شَعْرُهَا بِأَمْرِهَا . فَلَا يَجُوزُ ؛ لِلْحَبْرِ . وَإِنْ حُلِقَ الشَّعْرُ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ الْحَبْرَ وَرَدَ فِي النَّتْفِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَأَمَّا الْوَاشِرَةُ : فَهِيَ الَّتِي تَبْرُدُ الْأَسْنَانَ ، لِتُحَدِّدَهَا وَتُقَلِّجَهَا وَتُحَسِّنَهَا . وَالْمُسْتَوْشِرَةُ : الْمَفْعُولُ بِهَا ذَلِكَ بِإِذْنِهَا . وَفِي خَبَرٍ آخَرَ : « لَعَنَ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ »^(٣) .

- (١) ٢٩٦/٣ . كما أخرجه مسلم ، في : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ... إلخ ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٧٩/٣ .
(٢) المغنى ١/١٣١ .
(٣) أخرجه البخارى ، في : باب ثمن الكلب ، من كتاب البيوع ، وفي : تفسير سورة الحشر ، من كتاب التفسير ، وفي : باب مهر البغي والنكاح الفاسد ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب المتفلجات للحسن ، وباب الوصل في الشعر ، وباب المتنصات ، وباب الموصولة ، وباب الواشمة ، وباب المستوشمة ، وباب من لعن المصور ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ١١١/٣ ، ١٨٤/٦ ، ٧٩/٧ ، ٢١٢ - ٢١٤ ، ٢١٧ . ومسلم ، في : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ... إلخ ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٧٧/٣ . وأبو داود ، في : باب صلة الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٣٩٦/٢ . والترمذى ، في : باب ماجاء في مواصلة الشعر ، من أبواب اللباس ، وفي : باب ماجاء في الواصلة والمستوصلة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٦٢/٧ ، ٢٣٣/١٠ . والنسائى ، في : باب إحلال المطلقة ثلاثا وما فيه من التغليظ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب الواصلة ، وباب المستوصلة ، وباب الموتشمت ، وباب لعن الواشمة والموتشمة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٢١/٦ ، ١٢٥/٨ - ١٢٧ ، ١٦٤ . وابن ماجه ، في : باب الواصلة والواشمة ، من كتاب النكاح =

والواشمة : التي تَعْرِزُ جِلْدَهَا أو جِلْدَ غَيْرِهَا [٢٧/١] بِإِبْرَةٍ ، ثم تَحْشُوهُ كَحُلَا . وَالْمُسْتَوْشِمَةُ : التي يُفَعَّلُ بِهَا ذَلِكَ بِإِذْنِهَا .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ التَّطْيِبُ ^(١) ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ الطَّيْبُ ، وَيَتَطَيَّبُ كَثِيرًا . وَيُسْتَحَبُّ النَّظَرُ فِي الْمِرْآةِ ، قَالَ حَنْبَلٌ : رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، وَكَانَتْ لَهُ صَيْنِيَّةٌ فِيهَا مِرْآةٌ وَمُكْحَلَةٌ وَمِشْطٌ ، فِإِذَا فَرَّغَ مِنْ قِرَاءَةِ حِزْبِهِ ، نَظَرَ فِي الْمِرْآةِ وَاسْتَحْلَلَ وَامْتَشَطَ . وَرَوَى أَبُو أَيُّوبَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ ؛ الْحِنَاءُ ^(٢) ، وَالتَّعَطُّرُ ، وَالسَّوَاكُ ، وَالتَّكَاحُ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٣) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ خِضَابُ الشَّيْبِ بِغَيْرِ السَّوَادِ ، قَالَ أَحْمَدُ : إِنِّي لَأَرَى الشَّيْخَ الْمَحْضُوبَ فَأَفْرَحُ بِهِ . وَذَلِكَ لِمَا رَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ جَاءَ بِأَيِّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ ^(٤) بَيَاضًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « غَيِّرُوهُمَا وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ » ^(٥) . وَيُسْتَحَبُّ بِالْحِنَاءِ

= سنن ابن ماجه ٦٣٩/١ . والدارمي ، في : باب الواصلة والمستوصلة ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٣/١ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٥٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٣٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٣٣٩/٢ ، ٣٠٩/٤ ، ٢٥٠/٦ .

(١) في م : « الطيب » .

(٢) في م ، والمسند : « الحياء » .

(٣) في : المسند ٤٢١/٥ .

(٤) الثغامة : شجرة بيضاء الثمر والزهر ، تنبت بالجبال غالبا .

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب استحباب خضاب الشيء بصفرة أو حمرة وتحريمه السواد ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٦٣/٣ . وأبو داود ، في : باب في الخضاب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٣/٢ . والنسائي ، في : باب النهي عن الخضاب بالسواد ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٩/٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٠/٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٣٨ .

والكتم^(١)؛ لما رَوَى الحَلَّالُ، وابنُ ماجَه، بإسْنَادِهِمَا، عن تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قال: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا شَعْرًا مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَخْضُوبًا بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ^(٢). وَخَضَبَ أَبُو بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ. وَلَا بَأْسَ بِالْوَرَسِ وَالزَّرْعَفَرَانِ؛ لِأَنَّ أَبَا مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ قَالَ: كَانَ خِضَابُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَرَسُ^(٣) وَالزَّرْعَفَرَانُ^(٤). وَيُكْرَهُ الْخِضَابُ بِالسَّوَادِ. قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: تَكْرَهُ الْخِضَابَ بِالسَّوَادِ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَجَنَّبُوهُ السَّوَادَ». فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ، وَلِمَارْوِيِّ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ^(٥) الْحَمَامِ، لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»^(٦). وَرَخَّصَ فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ لِلْمَرْأَةِ، تَتَزَيَّنُ بِهِ لِرُؤُوسِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- (١) الكتم . نبت فيه حمرة يخلط بالوسمة . ويختضب به للسواد .
 (٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يذكر من الشيب ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢٠٧/٧ ، ووقف به عند قولها : « مخضوبا » . وابن ماجه ، فى : باب الخضاب بالحناء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٦/٢ ، ١١٩٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٦/٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ .
 (٣) الورس : نبت أصفر ، يزرع باليمن ، ويصبغ به .
 (٤) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٤٧٢/٣ .
 (٥) حواصل الحمام : صدورها . ويقلب عليها السواد ، وفى مسند أحمد أن قوله « كحواصل الحمام » من لفظ حسين بن محمد بن بهرام ، أحد رجال السند .
 (٦) أخرجه أبو داود ، فى : باب ماجاء فى خضاب السواد ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٤٠٤/٢ . والنسائى ، فى : باب النهى عن الخضاب بالسواد ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٩/٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٧٣/١ .

وَيَجِبُ الْخِتَانُ مَا لَمْ يَخْفِهْ عَلَى نَفْسِهِ . وَيُكْرَهُ الْقَزَعُ .

الشرح الكبير

٧١ - مسألة : (وَيُكْرَهُ الْقَزَعُ ، وهو حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ) لما رَوَى ابنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ ، وقال : « اَحْلِقْهُ كُلَّهُ ، أو دَعَهُ كُلَّهُ » . رواه أبو داود^(١) . وفي شُرُوطِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، على أَهْلِ الذِّمَّةِ ، أَنْ يَحْلِقُوا مَقَادِمَ رُءُوسِهِمْ ؛ لِيَتَمَيَّزُوا عَنِ الْمُسْلِمِينَ . فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَشَبَّهَ بِهِمْ ، وقد نُهِيَ عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ .

٧٢ - مسألة ؛ قال : (وَيَجِبُ الْخِتَانُ ، ما لم يَخْفِهْ على نَفْسِهِ) وجملة ذلك أَنَّ الْخِتَانَ واجبٌ على الرِّجَالِ ، ومَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ ، وليس بواجبٍ عَلَيَّهِنَّ . وهذا قولٌ كثيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . قال أحمدُ : والرجُل أشدُّ ؛ وذلك أَنَّهُ إِذَا لم يَخْتَتِنْ ، فتلك الْجِلْدَةُ مُدْلَلَةٌ على الْكَمَرَةِ ، فلا يُنْقَى مائِثٌ ، والمرأةُ أَهْوَنُ . وفيه روايةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَجِبُ على المرأةِ كالرجُلِ . قال أبو عبد الله : وكان ابنُ عباسٍ يُشَدِّدُ في أَمْرِهِ ، ورُوِيَ عَنْهُ ، لا حَجَّ لَهُ ، ولا صَلَاةَ . يَعْنِي : إِذَا لم يَخْتَتِنْ . ورَخَّصَ الْحَسَنُ في تَرْكِهِ ، وقال :

الإنصاف

قوله : وَيَجِبُ الْخِتَانُ . هذا المذهبُ مُطْلَقًا ، وعليه جماهيرُ الْأَصْحَابِ . وجَزَمَ بِهِ في « الْهَدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْمُتَنَحَّبِ » ، وغيرهم . وقَدَّمَ في « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وغيرهم . قال في « النَّظْمِ » : هذا أَوْلَى . ونَصَرَهُ الْمَجْدُ في « شَرْحِ الْهَدَايَةِ » ، وغيره . وعنه ، يَجِبُ على الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ . قال ابنُ مُنَجِّى ، في « شَرْحِهِ » : وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ

(١) تقدم في صفحة ٢٥٩ .

قد أسلمَ النَّاسُ ؛ الْأَسْوَدُ ، وَالْأَبْيَضُ ، وَلَمْ يُفْتَشْ أَحَدٌ مِنْهُمْ ، وَلَمْ يَحْتَنُوا . وَالدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهِ مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ أَسْلَمَ : « أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ » [٢٧/١ ظ] وَاحْتَنَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَفِي الْحَدِيثِ : « اخْتَنَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ بَعْدَمَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٣) . وَلَآئِهِ مِنْ شِعَارِ ^(٤) الْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ وَاجِبًا ، كَسَائِرِ شَعَائِرِهِمْ . وَلَآئِهِ يَجُوزُ كَشْفُ الْعَوْرَةِ وَالنَّظَرُ إِلَيْهَا ^(٥) لِأَجَلِهِ ^(٦) لَغَيْرِ التَّداوِي ^(٧) ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا ، لَمَا جَازَ النَّظَرُ إِلَى الْعَوْرَةِ مِنْ أَجَلِهِ ، وَهَذَا يَنْتَفِضُ بِالْمَرَاةِ إِذَا قُلْنَا : لَا يَجِبُ عَلَيْهَا . فَإِنَّهُ لَيْسَ وَاجِبًا عَلَيْهَا ، وَيَجُوزُ كَشْفُ عَوْرَتِهَا مِنْ أَجَلِهِ . فَأَمَّا إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ ، سَقَطَ ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ وَالْوُضُوءَ ، وَمَا هُوَ آكَدُ مِنْهُ يَسْقُطُ بِذَلِكَ . فَهَذَا أَوَّلَى .

الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : هُوَ سُنَّةٌ لِلذَّكُورِ .

(١) في: باب في الرجل يسلم فيؤمر بالفصل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٨٦. والإمام أحمد، في: ٤١٥/٣ .
(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب المختار بعد الكبر وتنف الإبط ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ٤/١٧٠ ، ٨/٨١ . ومسلم ، في : باب فضائل إبراهيم الخليل ﷺ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤/١٨٣٩ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢/٣٢٢ ، ٤١٨ ، ٤٣٥ .

(٣) سورة النحل : ١٢٣ .

(٤) في م : « شعائر » .

(٥) في م : « إليهم » .

(٦ - ٦) سقط من : « م » .

فصل : وَيُشْرَعُ الْخِتَانُ فِي حَقِّ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ » ^(١) . فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَخْتَنْنَ . وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ ، وَمَكْرَمَةٌ لِلنِّسَاءِ » ^(٢) .

قوله : مَا لَمْ يَخَفْهُ عَلَى نَفْسِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ لَا بَأْسَ أَنْ لَا يَخْتَنَ . وَقَالَ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ أَحْمَدُ ، وَغَيْرُهُ ، مَعَ أَنَّ الْأَصْحَابَ اعْتَبَرُوهُ بِفَرْضِ طَهَارَةٍ وَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ ، مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : يَجِبُ إِذَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ التَّلَفُ ، فَإِنْ خِيفَ ، فَتَقَلَّ حَبْلٌ ، يُخْتَنُ . فَظَاهِرُهُ يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ قُلٌّ مَنْ يَتَلَفُ مِنْهُ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَالْعَمَلُ عَلَى مَا نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَأَنَّهُ مَتَى تُخَشِيَ عَلَيْهِ لَمْ يُخْتَنَ . وَمَنْعَهُ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » .

فوائد : مِنْهَا ، مَحَلُّ وَجُوبِهِ عِنْدَ الْبُلُوغِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقَى الدِّينِ : يَجِبُ الْخِتَانُ إِذَا وَجَبَتِ الطَّهَارَةُ وَالصَّلَاةُ . وَقَالَ فِي « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبِ » : وَيَجِبُ خِتَانُ الْبَالِغِ آمِنٍ . وَمِنْهَا ، يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْتَنَ نَفْسَهُ إِنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَأَحْسَنَهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، ذَكَرَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي بَابِ اسْتِيفَاءِ الْقَوْدِ . وَمِنْهَا ، أَنَّ الْخِتَانَ زَمَنَ الصَّغَرِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٠/١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ نَسْخِ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ وَوَجُوبِ الْغُسْلِ بِالتَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٧١/١ ، ٢٧٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْإِكْسَالِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٩/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٦٤/١ ، ١٦٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ٩٢/١ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١٩٩/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ وَاجِبِ الْغُسْلِ إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمَوْطَأُ ٤٥/١ - ٤٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٧٨/٢ ، ١١٥/٥ ، ٤٧/٦ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٦١ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩ ، ٢٦٥ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٧٥/٥ . وَانْظُرْ : الْجَامِعُ الْكَبِيرُ لِلْسِّيُوطِيِّ ٤٠٩/١ .

فصل : اختلف العلماء في وقت الختان ، فقال مالك : يُخْتَنُ يَوْمَ أُسْبُوعِهِ . وهو قول الحسن . وقال أحمد : لم أسمع في ذلك شيئا . وقال

أفضل ، على الصحيح من المذهب . زاد جماعة كثيرة من الأصحاب ، إلى التمييز . وقال الشيخ تقي الدين : هذا المشهور . وقال في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » : يُخْتَنُ ما بين سبعة إلى عشرة . قال في « التلخيص » : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْتَنَ قَبْلَ مُجَاوِزَةِ الْعَشْرِ سَنِينَ ، إِذَا بَلَغَ سِنًا يُؤْمَنُ فِيهِ ضَرَرُهُ . قال في « المُستوعِب » ، في العقيقة : والأفضل أن يُخْتَنَ يَوْمَ حَادِي عَشْرِينَ ، فَإِنْ فَاتَ تَرَكَ حَتَّى يَشْتَدَّ وَيَقْوَى . وعن أحمد ، لم أسمع فيه شيئا . وقال : التأخير أفضل . واختاره المجتهد في « شرحه » . ومنها ، يُكْرَهُ الْخِتَانُ يَوْمَ السَّابِعِ ، على الصحيح من المذهب . وعنه ، لَا يُكْرَهُ . قال الحلال : العمل عليه . وأطلقهما في « مجمع البحرين » ، و « شرح ابن عبيدان » ، و « الفائق » . وكذا الحكم من ولادته إلى يوم السَّابِعِ . قاله في « الفروع » . قال : ولم يذكر كراهية الأكثر . ومنها ، يُؤْخَذُ فِي خِتَانِ الرَّجُلِ جِلْدَةُ الْحَشْفَةِ . ذكره جماعة من الأصحاب . وقدمه في « الفروع » . وجزم به في « الرعاية الكبرى » ، وغيره . ونقل الميموني ، أو أكثرها . وجزم به المجتهد وغيره . قال في « مجمع البحرين » ، و « شرح ابن عبيدان » ، و « الفائق » ، وغيرهم : فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَكْثَرِهَا جَازَ . وَيُؤْخَذُ فِي خِتَانِ الْأُنْثَى جِلْدَةُ فَوْقَ مَحَلِّ الْإِيلَاجِ تُشْبِهُ عُرْفَ الدِّيكِ ، وَيُسْتَحَبُّ [٢٤/١ ظ] أَنْ لَا تُؤْخَذَ كُلُّهَا لِلْخَبَرِ . نص عليه . ومنها ، أَنَّ الْخُنْثَى الْمُشْكِلَ فِي الْخِتَانِ كَالرَّجُلِ ، فَيُخْتَنُ ذَكَرُهُ ، وَإِنْ لَزِمَ الْأُنْثَى خِتَنُ قَرْجِهِ أَيْضًا . قاله في « الرعاية » ، و « مجمع البحرين » .

فوائد : منها ، لَا تُقَطَّعُ الْإِصْبَعُ الرَّائِدَةُ . نقله عبد الله عن أحمد . ويُكْرَهُ ثَقُبُ أُذُنِ الصَّبِيِّ ، إِلَّا الْجَارِيَةَ ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه ، وجزم به في « الرعاية الكبرى » ، وغيرها . وقيل : يَحْرُمُ فِي حَقِّهَا . اختاره ابن الجوزي .

الليث : الختان للغلام ما بين سبع سنين إلى العشرة . وروى مكحول ، وغيره ، أن إبراهيم ، عليه السلام ، حتن إسحاق لسبعة أيام ، وإسماعيل لثلاث عشرة سنة . وروى عن أبي جعفر أن فاطمة ، عليها السلام ، كانت

قلت : وهو بعيد في حق الجارية . وقال ابن عقيل : هو كالوشم . وقيل : يحرم على الذكر . وقال في « الفصول » : يُفسق به في الذكر ، وفي النساء يحتمل المنع . ولم يذكر غيره . ويحرم نمص ، ووشر ، ووشم ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يحرم . ويحرم وصل شعر بشعر ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يجوز مع الكراهة . جزم به في « المستوعب » ، و « التلخيص » ، و « الحاويين » ، و « الرعاية الصغرى » ، وغيرهم . وقدمه في « الرعايتين » . قيل : يجوز بإذن الزوج . وفي تحريم نظر شعر أجنبية ، زاد في « التلخيص » ، ولو كان بائنا . وجهان . وأطلقهما في « الرعاية الكبرى » ، و « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « التلخيص » . وظاهر كلام أبي الخطاب في « الاقتصار » الجواز . ذكره عنه ابن رجب . وقيل : لا يحرم مطلقا . ويحرم وصله بشعر بيمية . وقيل : يكره . وهو ظاهر كلامه في « المستوعب » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الحاويين » ، وغيرهم . وظاهر ما قدمه في « الرعاية » . وأطلقهما في « الفروع » . فعلى القول بتحريم وصل الشعر ، في صحة الصلاة معه وجهان : الأول ، الصحة . وجزم به في « الفصول » ، فيما إذا وصلته بشعر ذميمة . ولو قلنا : ينجس الآدمي بالموت . وقيل : تصيح ولو كان نجسا . حكاه في « الرعاية » . وتبعه في « الفروع » . قلت : وفيه نظر ظاهر . ولا بأس بالقرايل ، وتركها أفضل . وعنه ، هي كالوصل بالشعر إن أشبهه ، كصوف . وقيل : يكره . ولا بأس بما يحتاج إليه لشد الشعر . وأباح ابن الجوزي النمص وحده ، وحمل النهي على التدليس ، أو أنه شعار الفاجرات . وفي « الغنية » وجه : يجوز النمص بطلب

تَحْتِنُ وَلَدَهَا يَوْمَ السَّابِعِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَيْسَ فِي بَابِ الْخِتَانِ خَبَرٌ حَتَّى يُرْجَعَ إِلَيْهِ ، وَلَا سُنَّةٌ تُتَّبَعُ ، وَالْأَشْيَاءُ عَلَى الْإِبَاحَةِ . قُلْتُ : وَلَا يَثْبُتُ فِي

الزَّوْجِ . وَلَهَا حَلْقُهُ وَحَفُّهُ . نَصَّ عَلَيْهِمَا ، وَتَحْسِينُهُ بِتَحْمِيرِ وَنَحْوِهِ . وَكَرِهَ ابْنُ عَقِيلٍ حَفَّهُ كَالرَّجُلِ ؛ فَإِنْ أَحَدَ كَرِهَهُ لَهُ ، وَالتَّتَفُّ بِمُقَاشَرِهَا . وَيُكْرَهُ التَّحْذِيفُ وَهُوَ إِرْسَالُ الشَّعْرِ الَّذِي بَيْنَ الْعِدَارِ وَالنَّرْعَةِ . قُلْتُ : وَيَتَوَجَّهُ التَّخْرِيمُ لِلتَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ ، وَلَا يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ . وَيُكْرَهُ النَّقْشُ وَالتَّطْرِيفُ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ . قَالَ أَحْمَدُ : لَتَغْمِسَ يَدَهَا غَمْسًا . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» ، فِي بَابِ مَا يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ يُكْرَهُ : قُلْتُ : وَيُكْرَهُ التَّكْتِيبُ وَنَحْوُهُ ، وَوَجَّهَ فِي «الْفُرُوعِ» وَجْهًا بِإِبَاحَةِ تَحْمِيرِ وَنَقْشِ وَتَطْرِيفِ بِإِذْنِ زَوْجٍ فَقَطْ . انْتَهَى . وَعَمِلَ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيرٍ . وَيُكْرَهُ كَسْبُ الْمَاشِيطَةِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ : وَالْمَنْقُولُ عَنْهُ أَنَّ مَاشِيطَةً قَالَتْ : إِنِّي أَصِلُ رَأْسَ الْمَرْأَةِ بِقَرَامِلٍ وَأَمْشُطُهَا ، أَفَأُحِجُّ مِنْهُ ؟ قَالَ : لَا . وَكَرِهَ كَسْبُهَا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْرُمُ التَّلْدِيسُ وَالتَّشْبِيهُ بِالْمُرْدَانِ . وَكَذَا عَنْهُ يَحْرُمُ تَحْمِيرُ الْوَجْهِ وَنَحْوُهُ . وَقَالَ فِي «الْفُنُونِ» : يُكْرَهُ كَسْبُهَا .

فائدة : كَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْحِجَامَةَ يَوْمَ السَّبْتِ وَالْأَرْبَعَاءِ . نَقَلَهُ حَرْبٌ ، وَأَبُو طَالِبٍ^(١) . وَعَنْهُ ، الْوُقُوفُ فِي الْجُمُعَةِ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ مِنْهُمْ صَاحِبُ «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ «الرَّعَايَةِ» ، يُكْرَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَالمُرَادُ بِهَا حَاجِيَةٌ . قَالَ حَنْبَلٌ : كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَخْتَجِمُ أَيَّ وَقْتٍ هَاجَ بِهِ الدَّمُ ، وَأَيَّ سَاعَةٍ كَانَتْ . ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ . وَالْفَصْدُ فِي مَعْنَى الْحِجَامَةِ ، وَالْحِجَامَةُ أَنْفَعُ مِنْهُ فِي بَلَدٍ حَارٍّ ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ ، وَالْفَصْدُ بِالْعَكْسِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» :

(١) أحمد بن حنبل المشكلى ، أبو طالب المخصص بصحبة الإمام أحمد ، روى عنه مسائل كثيرة . توفي سنة أربع وأربعين ومائتين . طبقات الحنابلة ٣٩/١ ، ٤٠ .

وَيَتَيَّمَنُ فِي سِوَاكِهِ وَطَهْرِهِ وَائْتَعَالِهِ وَدُخُولِهِ الْمَسْجِدَ .

الشرح الكبير

ذلك تَوْقِيتٌ ، فمتى خَتَنَ قَبْلَ الْبُلُوغِ كَانَ مُصَيَّبًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (١) وَإِنْ أَخْرَدَ حَتَّى يُذْرِكَ ، جَازَ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَكَانُوا لَا يَخْتَتِنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُذْرِكَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢) .

٧٣ - مسألة : (وَيَتَيَّمَنُ فِي سِوَاكِهِ وَطَهْرِهِ وَائْتَعَالِهِ ، وَدُخُولِهِ الْمَسْجِدَ) لَمَّا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ فِي تَنْعُلِهِ ،

الإصناف

وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالًا ، تُكْرَهُ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ ؛ لَخَبَرِ أَبِي بَكْرَةَ (٣) ، وَفِيهِ ضَعْفٌ . قَالَ : وَلَعَلَّهُ اخْتِيَارُ أَبِي دَاوُدَ ؛ لِإِقْتِصَارِهِ عَلَى رِوَايَتِهِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ تَرْكُهَا فِيهِ أَوْلَى ، وَيَحْتَمِلُ مِثْلُهُ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ .

قوله : وَيُكْرَهُ الْفَزَعُ . بِلَا نِزَاعٍ . وَهُوَ أَخْذُ بَعْضِ الرَّأْسِ ، وَتَرْكُ بَعْضِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : بَلْ هُوَ حَلْقُ وَسْطِ الرَّأْسِ . وَقِيلَ : بَلْ هُوَ حَلْقُ بَقْعٍ مِنْهُ .

فائدة : يُكْرَهُ حَلْقُ الْقَفَا مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . زَادَ فِيهِ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، لِمَنْ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسَهُ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ لِحِجَامَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَيْضًا : هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمَجُوسِ ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ .

قوله : وَيَتَيَّمَنُ فِي سِوَاكِهِ . أَمَّا الْبِدَاءَةُ بِالْجَانِبِ الْأَيْمَنِ مِنَ الْقَمِّ ، فَمُسْتَحَبٌّ بِلَا نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ ، وَأَمَّا أَخْذُ السَّوَاكِ بِالْيَدِ ؛ فَقَالَ الْمَجْدُ فِي

(١-١) سقط من : م . وأخرجه البخاري ، في : باب الختان بعد الكبر وتنف الإبط ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ٨١/٨ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب متى تستحب الحجامة ، من كتاب الطب . سنن أبي داود ٣٣٢/٢ . ولفظه : عن كبشة بنت أبي بكر : أن أباهما كان ينهى أهله عن الحجامة يوم الثلاثاء ، ويزعم عن رسول الله ﷺ أن يوم الثلاثاء يوم الدم ، وفيه ساعة لا يرقأ .

وَسُنُّنُ الْوُضُوءِ عَشْرٌ ؛ السَّوَالُكُ ، وَالتَّسْمِيَةُ ،

الشرح الكبير

وَتَرْجُلُهُ ، وَطُهُورُهُ ، وَفِي شَأْنِهِ كُلُّهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمَنِ ، وَإِذَا خَلَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالْيُسْرَى » . رواه الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ » ^(٢) ، ^(٣) وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ ^(٤) . وَلَأَنَّ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَصَفَا وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَبَدَأَ بِالْيَمَنِ قَبْلَ الْيُسْرَى . رواه أَبُو دَاوُدَ ^(٥) .

٧٤ - مسألة : (وَسُنُّنُ الْوُضُوءِ عَشْرٌ ؛ السَّوَالُكُ) لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا أَنِ اشْتُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ

الإنصاف

« شَرَحَهُ » : السُّنَّةُ إِزْصَادُ الْيَمَنِ لِلْوُضُوءِ وَالسَّوَالُكُ وَالْأَكْلُ وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَقَدَّمَهُ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ بَطَّةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ [٢٥٠/١] ، وَصَرَّحَ بِهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَمَالَ إِلَيْهِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَسْتَأْذِنُ بِيَسَارِهِ . نَقَلَهُ حَرْبٌ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفَائِقِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنُ عُيَيْنَانَ » ، وَصَحَّحَهُ ، وَقَالَ : نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا مَا خَالَفَ فِيهِ ، كَأَنِّي بَارَهُ . وَرَدَّ ابْنُ رَجَبٍ فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » « الرِّوَايَةَ الْمُنْسُوبَةَ إِلَى حَرْبٍ ، وَقَالَ : هِيَ تَصْنِيفٌ مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ بِالْأَسْتِثْنَاءِ .

قوله : وَسُنُّنُ الْوُضُوءِ عَشْرٌ ؛ السَّوَالُكُ بِلَا نِزَاعٍ ، وَالتَّسْمِيَةُ . وَهَذَا إِحْدَى الرِّوَايَاتِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْخُلَّالُ : الَّذِي

(١) تقدم في صفحة ٧٢ .

(٢) ٢٥٠/١ .

(٣ - ٣) سقط من : « م » . أخرجه البخاري . في : باب ينزع نعله اليسرى ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٩٩/٧ .

(٤) في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٤١/١ - ٢٦ .

مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِسَوَالِكٍ . رواه الإمام أحمد^(١) . (وَالتَّسْمِيَةُ ، وَعنه أَنَّهَا وَاجِبَةٌ مَعَ الذِّكْرِ) وجملة أنه التَّسْمِيَةُ فِيهَا رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي طَهَارَاتِ الْحَدَثِ كُلِّهَا ؛ الْغُسْلُ ، وَالْوُضُوءُ ، وَالتَّيْمُمُ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَمَذْهَبُ الْحَسَنِ ، وَإِسْحَاقَ [٢٨/١] ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » . رواه أبو داود ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢) . وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو سَعِيدٍ . قَالَ أَحْمَدُ : حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَحْسَنُ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ . وَهَذَا نَفْيٌ فِي تَكْرِيرٍ ، يَقْتَضِي أَنْ لَا يَصِحَّ وُضُوءُهُ بِدُونِ التَّسْمِيَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهَا سُنَّةٌ . وَهَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْحَلَّالُ : الَّذِي اسْتَقَرَّتِ الرُّوَايَاتُ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ . يَعْنِي : إِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ،

اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ الرُّوَايَاتُ عَنْهُ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ إِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ . قَالَ ابْنُ رَزِينٍ ، فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ قَوْلُ أَحْمَدَ . وَاخْتَارَهَا الْخِرَقِيُّ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ ، فِي « تَذَكُّرِهِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهَا فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« النُّظْمِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَخَبِّ » . وَعنه ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْفُصُولِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« النَّهْيَةِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : التَّسْمِيَةُ وَاجِبَةٌ ، فِي أَصَحِّ

(١) في : المسند ٢/٢٥٠ ، ٤٣٣ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في التسمية على الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٣/١ . والتِّرْمِذِيُّ ،

في : باب في التسمية عند الوضوء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٤٣/١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ماجاء في التسمية في الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٠/١ .

والدارمي ، في : باب التسمية في الوضوء ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١٧٦/١ . والإمام أحمد ، في :

المسند ٢/٤١٨ ، ٤١٣ ، ٧٠/٤ ، ٣٨٢/٥ ، ٣٨٢/٦ .

وَعَنْهُ ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ مَعَ الذِّكْرِ .

المقنع

الشرح الكبير

ومالك ، والشافعي ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأي . واختيار الخرقى ؛ لأنها طهارة فلا تفتقر إلى التسمية ، كالطهارة من النجاسة ، أو عبادة ، فلا تجب فيها التسمية كسائر العبادات . والأحاديث ، قال أحمد : ليس يثبت في هذا حديث ، ولا أعلم فيها حديثاً له إسناد جيد . وإن صح ذلك فيحمل على تأكيد الاستحباب ، ونفي الكمال بدونها ، كقوله : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد »^(١) .

فصل : فإذا قلنا بوجوبها فتركها عمداً ، لم تصح طهارته ، قياساً على سائر الواجبات . وإن نسيها ، فقال بعض أصحابنا : لا تسقط ، قياساً لها

الإنصاف

الروايتين ، في طهارة الحدث كلها ؛ الوضوء ، والغسل ، والتيمم . اختارها الخلأل ، وأبو بكر عبد العزيز ، وأبو إسحاق ابن شاقلاً ، والقاضي ، والشريف أبو جعفر ، والقاضي أبو الحسين ، وابن البنا ، وأبو الخطاب . قال الشيخ تقي الدين : اختارها القاضي وأصحابه ، وكثير من أصحابنا ، بل أكثرهم . وجزم به في « التذكرة » لابن عقييل ، و « العقود » لابن البنا ، و « مسبوك الذهب » ، و « المنور » ، و « ناظم المفردات » ، وغيرهم ، وقدمه في « الفروع » ، و « المحرر » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الفائق » ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب . وأطلقهما في « المستوعب » ، و « الكافي » ، و « شرح ابن عبيدان » . فعلى المذهب ، هل هي فرض لا تسقط سهواً؟ اختاره أبو الخطاب ، والمجد ، وابن عبدوس المتقدم ، وصاحب « مجمع البحرين » ، وجزم به في « المنور » . وقدمه في « المحرر » . أو

(١) يأتي في باب الإمامة .

على سائر الواجبات . والصحيح أنها تسقط بالسَّهْوِ . نصَّ عليه أحمدُ في رواية أبي داودَ ، فإنه قال : سألتُ أحمدَ : إذا نسيَ التَّسْمِيَةَ في الوُضوءِ ؟ قال : أَرَجُو أن لا يَكُونَ عليه شيءٌ . وهذا قولُ إسحاقَ . ووجهُ ذلك قوله ﷺ : « غُفِيَ لَأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا والنِّسْيَانِ »^(١) . ولأنَّ الوُضوءَ عِبَادَةٌ تَتَعَايَرُ أفعالُها ، فكانَ في واجباتِها ما يَسْقُطُ بالسَّهْوِ كالصلاة ، ولا يَصِحُّ قياسُها على سائرِ واجباتِ الطَّهَّارَةِ ؛ لتَأَكُّدِ وجوبِها ، بخلافِ التَّسْمِيَةِ . فعلى هذا إذا ذَكَرَها في أَثناءِ طَهَّارَتِهِ ، سَمَّى حيثُ ذَكَرَ ؛ لأنَّهُ إذا غُفِيَ عنها مع السَّهْوِ في جُمْلَةِ الوُضوءِ ، ففي البَعْضِ أَوَّلَى . وإن تَرَكَها عَمْدًا حتى غَسَلَ غُضُوًّا لم يُعْتَدَ بَعْسِلِهِ ؛ لأنَّهُ لم يَذْكُرْ اسمَ اللَّهِ عليه . وقال الشيخُ أبو الفَرَجِ : إذا سَمَّى في أَثناءِ الوُضوءِ أَجْزَاءَهُ . يَعْنِي على كُلِّ جِائِلٍ ؛ لأنَّهُ قد ذَكَرَ اسمَ اللَّهِ على وُضُوئِهِ . والتَّسْمِيَةُ قولُ « بِسْمِ اللَّهِ » ، لا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَها ، كالتَّسْمِيَةِ المَشْرُوعَةِ على الذَّيْحَةِ ، وعند الأَكْلِ والشُّربِ ، ومَوْضِعُها بعدَ النِّيَّةِ ، لتَكُونَ شَامِلَةً لجميعِ أفعالِ الوُضوءِ ، ولتَكُونَ النِّيَّةُ شَامِلَةً لَهَا ، كما يُسَمَّى على الذَّيْحَةِ قَبْلَ ذَبْحِها .

واجِبَةٌ تَسْقُطُ سَهْوًا ؟ اختارَه القاضي في « التَّعْلِيْقِ » ، وابنُ عَقِيلٍ ، والمُصَنِّفُ ، والشارِحُ ، وابنُ عُيَيْدَانَ . وجَزَمَ به في « المَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الإِفَادَاتِ » ، وغيرهم . وقَدَّمَهُ في « التَّلْخِيصِ » ، و « ابنِ تَمِيمٍ » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، و « ابنِ رَزِينٍ » ، وغيرهم . وهو المَذْهَبُ . فيه روايتان . وأُطْلِقَها في « الفُرُوعِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » . فعلى الثَّانِيَةِ ، لو

(١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب طلاق المكره والناسي . من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ٦٥٩/١ . وقد بين الزيلعي طرقه ، ومن أخرجه ، بتفصيل واف ، في : نصب الراية ٦٤٢/٢ - ٦٦ .

وَعَسَلُ الْكَفَّيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، فَفِي وَجُوبِهِ
رَوَاتَانِ .

الشرح الكبير

٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَعَسَلُ الْكَفَّيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا مِنْ نَوْمِ
اللَّيْلِ ، فَفِي وَجُوبِهِ رَوَاتَانِ) وجملته ذلك أَنَّ عَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ سُنَّةٌ

الإنصاف

ذَكَرَهَا فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ الْوُضُوءَ . قَدَّمَهُ فِي
« الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يُسَمَّى وَيُنْبِئُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ،
وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقَطَعُوا بِهِ . وَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا حَتَّى غَسَلَ عُضْوًا ، لَمْ يُعْتَدَ بِغَسَلِهِ ،
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ
الْمَقْدِسِيُّ : إِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا حَتَّى غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى وَيُنْبِئُ ؛
لأنَّه قَدْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى وَضُوئِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِوسٍ الْمُتَقَدِّمُ .

فائدة : صِفَةُ التَّسْمِيَةِ أَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ . فَلَوْ قَالَ : بِسْمِ الرَّحْمَنِ . أَوْ :
بِسْمِ الْقُدُّوسِ . أَوْ نَحْوِهِ ، فَوُجَّهَانِ . ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ « التَّجْرِيدِ » ، وَتَبِعَهُ ابْنُ
تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « رِعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : لَمْ يُجْزِهِ عَلَى
الْأَشْهَرِ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، وَابْنُ الْبَنَّا فِي
« الْعُقُودِ » ، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » . قُلْتُ : الْأَوَّلَى الْإِجْرَاءُ ، وَتَكْفِي
الْإِشَارَةُ مِنَ الْأَخْرَسِ وَنَحْوِهِ .

قوله : وَعَسَلُ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ . غَسَلَ الْيَدَيْنِ
عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ لَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ نَوْمٍ ، أَوْ عَنْ غَيْرِ نَوْمٍ ، فَإِنْ كَانَ عَنْ
غَيْرِ نَوْمٍ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ،
اسْتِحْبَابُ غَسْلِهِمَا مُطْلَقًا . وَقِيلَ : لَا يَغْسِلُهُمَا إِذَا تَيَقَّنَ طَهَارَتَهُمَا ، بَلْ يُكْرَهُ .
ذَكَرَهُ فِي « الرِّعَايَةِ » . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ شَكَّ فِيهِمَا سُنَّ غَسْلُهُمَا ، وَإِنْ تَحَقَّقَ
طَهَارَتُهُمَا خَيْرٌ . وَإِنْ كَانَ عَنْ نَوْمٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، أَوْ

في الوضوء ، سواء قام من «نوم الليل» أو لم يقم ؛ لأن عثمان وعليًا ، وعبد الله بن زيد وصفوا وضوء رسول الله ﷺ ، وذكروا أنه غسل كفيه ثلاثًا . ولأنهما آله نقل الماء إلى الأعضاء ، ففي غسلهما [٢٨/١ ط] احتياط لجميع الوضوء . وليس بواجب إذا لم يقم من النوم ، بغير خلاف علمناه ، فأما عند القيام من نوم الليل فاختلفت الرواية عن أحمد في وجوبه ؛ فروى عنه وجوبه ، وهو الظاهر عنه ، واختيار أبي بكر . وهو مذهب ابن عمر ، وأبي هريرة والحسن ؛ لقول النبي ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فليغسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء ثلاثًا ، فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده » . متفق عليه (١) . والأمر يقتضي

عن نوم النهار ، فإن كان عن نوم النهار ، فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، استحباب غسلهما . وعنه ، يجب غسلهما . واختاره بعض الأصحاب . وهو من المفردات . وجكاها في « الفروع » هنا

(١-١) في م : « النوم » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الاستجمار وترا ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٥٢/١ . ومسلم ، في : باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثًا ثلاثًا ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٣٣/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٣/١ ، ٢٤ . والترمذي ، في : باب إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ، من أبواب الطهارة . عارضة الأخوذى ٤١/١ ، ٤٢ . والنسائي ، في : باب تأويل قوله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) ، وباب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة ، وباب الأمر بالوضوء من النوم ، من كتاب الغسل . المجتبى ١٢/١ ، ٨٣ ، ١٧٦ . وابن ماجه ، في : باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٣٨/١ ، ١٣٩ . والدارمي ، في : باب إذا استيقظ أحدكم من منامه ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١٩٦/١ . والإمام مالك ، في : باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٢١/١ . والإمام أحمد ، في المسند ٢٤١/٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٨٤ ، ٣١٦ ، ٣٤٨ ، ٤٠٣ ، ٤٥٥ ، ٤٦٥ ، ٤٧١ ، ٥٠٠ ، ٥٠٧ .

الْوُجُوبَ . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخِرْقَى ، وَقَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ الْآيَةُ ^(١) . وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ فِي تَفْسِيرِهَا : إِذَا قُمْتُمْ مِنْ نَوْمٍ ^(٢) . أَمَرَ بِغَسْلِ الْوَجْهِ عَقِيبَ الْقِيَامِ إِلَى الْوُضُوءِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَ الْكَفَّيْنِ ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ يَقْتَضِي حُصُولَ الْإِجْزَاءِ بِهِ . وَلَأَنَّهُ قَائِمٌ مِنْ نَوْمٍ ، أَشْبَهَ الْقِيَامَ ^(٣) مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ بِهِمُ النَّجَاسَةَ ، وَطَرَيَانُ الشُّكِّ عَلَى يَقِينِ الطَّهَارَةِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا ، كَمَا لَوْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلًا . وَإِنْ كَانَ عَنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، فَأُطْلِقَ الْمُصَنَّفُ فِي وَجُوبِ غَسْلِهِمَا رِوَايَتَيْنِ ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْفَاتِقِ » ، وَابْنِ تَمِيمٍ ، وَابْنِ رَزِينَ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَالزَّرْكَشِيُّ ، فِي « شُرُوحِهِمْ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجِبُ غَسْلُهُمَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« نَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » : وَيَجِبُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ، وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ ، بَلْ وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَاخْتَارَهُ أَيْضًا ابْنُ حَامِدٍ [٢٥٠/١] ، وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُنَادِي ^(٤) . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَجِبُ غَسْلُهُمَا ، بَلْ يُسْتَحَبُّ . وَجَزَمَ بِهِ « الْخِرْقَى » ،

(١) سورة المائدة : ٦ .

(٢) إِتْقَادٌ فِي صَفْحَةِ ٢٣٤ .

(٣) فِي : م « الْقَائِمِ » .

(٤) أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ بْنِ الْمُنَادِي ، أَبُو الْحُسَيْنِ ، صَنَفَ كُتُبًا كَثِيرَةً ،

وَلَدَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثُمِائَةً . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٣/٢ .

و « العُمْدَةُ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُنُورِ » ، و « الْمُتَّخِبِ » ، وغيرهم .
وقدّمه في « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وغيرهم . واختاره الْمُصَنِّفُ ،
والشَّارِحُ ، وابنُ عَبْدِوسٍ ، في « تَذَكُّرَتِهِ » . وصَحَّحَهُ الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ،
و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، و « النَّظْمِ » . وصَحَّحَهُ في « التَّصْحِيحِ » . قال الشيخُ
تَقَى الدِّينُ : اختاره الْخِرَقِيُّ وجماعةٌ . انتهى . فعلى المذهب ، قال ابنُ تيمٍ : قال
« صَاحِبُ النُّكْتِ » : وحيثُ وَجِبَ الْعَسَلُ فَإِنَّهُ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ . قلتُ : وقاله ابنُ
عَبْدُوسٍ الْمُتَقَدِّمُ وغيره ، واقتصرَ عليه الزَّرْكَشِيُّ . وقدّمَ في « الرَّعَايَةِ » سقوطَ
غَسْلِهِمَا بِالنِّسْيَانِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُفْرَدَةٌ ، على ما يَأْتِي ، وهو الصَّحِيحُ .

فوائد ؛ إحداهما ، يتعلّقُ الْوُجُوبُ بالنومِ النَّاقِضِ للوضوءِ ، على الصَّحِيحِ من
المذهب ، وعليه جمهورُ الأصحاب . وقيل : يتعلّقُ بالنومِ الرَّائِدِ على النَّصْفِ .
اختاره ابنُ عَقِيلٍ ، كما تقدّم . الثانيةُ ، غَسْلُهُمَا تَعَبُّدٌ لَا يُعْقَلُ معناه ، على الصَّحِيحِ
من المذهب ، كغَسَلِ الْمَيِّتِ . فعلى هذا تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ وَالتَّسْمِيَةُ في أَصَحِّ الْأَوْجُهِ .
وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يُعْتَبَرَانِ . وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ ، يُعْتَبَرَانِ إِنْ وَجِبَ غَسْلُهُمَا ، وَإِلَّا
فَلَا . وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ ، تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ دُونَ التَّسْمِيَةِ . ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ . وعلى
الصَّحِيحِ ، لَا تُجْزِئُ نِيَّةُ الْوُضُوءِ عَنْ نِيَّةِ غَسْلِهِمَا ، على المذهب المشهور ، وَأَنَّهَا
طَهَارَةٌ مُفْرَدَةٌ لَا مِنَ الْوُضُوءِ . وقيل : تُجْزِئُ . وقيل : غَسْلُهُمَا مُعَلَّلٌ بِوَهْمِ
النَّجَاسَةِ ، كَجَعْلِ الْعِلَّةِ فِي النَّوْمِ اسْتِطْلَاقِ الْوَكَاةِ بِالْحَدَثِ ، وهو مشكوكٌ فيه .
وقيل : غَسْلُهُمَا مُعَلَّلٌ بِمَيِّتِ يَدِهِ مُلَابِسَةً لِلشَّيْطَانِ . الثَّالِثَةُ ، إِنَّمَا يُغْسَلَانِ لِمَعْنَى
فِيهِمَا . على الصَّحِيحِ من المذهب . قدّمه في « الْفُرُوعِ » . فلو اسْتَعْمَلَ الْمَاءُ ، ولم
يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، لم يَصِحَّ وُضُوؤُهُ ، وَفَسَدَ الْمَاءُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا ؛ إِنَّمَا
يُغْسَلَانِ لِأَجْلِ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ . ذَكَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ رَوَايَةً ، فَيَصِحُّ وُضُوؤُهُ ، ولم
يَفْسُدِ الْمَاءُ إِذَا اسْتَعْمَلَهُ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالٍ .

وَالْبِدَايَةُ بِالْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا .

٧٦ - مسألة ؛ قال : (والبداية بالمضمضة والاستنشاق ، والمبالغة فيهما ، إلا أن يكون صائماً) البداية بالمضمضة والاستنشاق قبل غسل الوجه مستحب ؛ لأن عثمان وعلياً وعبد الله بن زيد ذكروا ذلك في صفة وضوء النبي ﷺ ، والمبالغة فيهما سنة ، والمبالغة في المضمضة : إدارة الماء في أعماق الفم وأقاصيه ، ولا يجعله وجوراً^(١) ثم يمجه ، وإن ابتلعه جاز ؛ لأن الغسل قد حصل . ومعنى المبالغة في الاستنشاق : اجتذاب الماء بالنفس إلى أقصى الأنف ، ولا يجعله سعوطاً^(٢) ، وذلك لما روى لقيط بن صبرة ، قال : قلت : يا رسول الله ،

قوله : والبداءة بالمضمضة والاستنشاق . الصحيح من المذهب ؛ أن البداءة بهما قبل الوجه سنة ، وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : يجب . وهو احتمال في « الرعاية » وبعده . ويأتى في باب الوضوء هل يتمضمض ويستنشق يمينه ؟ .

فائدتان ؛ إحداهما ، يجب الترتيب والمؤالاة بين المضمضة والاستنشاق ، وبين سائر الأعضاء ، على الصحيح من المذهب . وهو إحدى الروايات ، وقدمه في « الفروع » ، و « ابن تميم » . وهو ظاهر كلام الخرقى . قال في « مجمع البحرين » ، و « ابن عبيدان » تبعاً للمجد : والأقيس وجوب ترتيبهما ، كسائر أجزاء الوجه . وعنه ، لا يجبان بينهما . اختاره المجد . وقال في « مجمع البحرين » : لا يجب ذلك في أصح الروايتين . نص عليه تصريحاً ، وفي رواية كثير

(١) الوجور : الدواء يوجر في الفم .

(٢) السعوط : اسم الدواء يُصب في الأنف .

أَخْبَرَنِي عَنْ الْوُضُوءِ . قَالَ : « أَسْبَغِ الْوُضُوءَ ، وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ ، وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا » . رواه أبو داود ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . ثَبَتَ بِذَلِكَ اسْتِحْبَابُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاسْتِنْشَاقِ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ الْمَضْمُضَةَ ، وَلِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ : هِيَ وَاجِبَةٌ فِي الْاسْتِنْشَاقِ عَلَى غَيْرِ الصَّائِمِ ؛ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ . فَأَمَّا الصَّائِمُ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ .

مِنْ أَصْحَابِهِ : فَعَلَى هَذَا لَوْ تَرَكَهُمَا حَتَّى صَلَّى أَبَى بِهِمَا ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ دُونَ الْوُضُوءِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَمَبْنَاهُ عَلَى أَنَّ وَجُوبَهُمَا بِالسَّنَةِ ، وَالتَّرْتِيبُ إِنَّمَا وَجَبَ بِدَلَالَةِ الْقُرْآنِ مُعْتَصِدًا بِالسَّنَةِ ، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فِيهِمَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » . وَعَنْهُ ، تَجِبُ الْمُوَالَاةُ وَحَدَّهَا . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْمَضْمُضَةِ عَلَى الْاسْتِنْشَاقِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ : وَالْاسْتِنْشَاقِ . لِلتَّرْتِيبِ ، كُتِّمَ . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » وَجُوبَهُ عَلَى قَوْلِنَا : لَمْ يَدُلَّ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا . الصَّحِيحُ ، أَنَّ الْمُبَالَغَةَ فِي الْمَضْمُضَةِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْاسْتِنْشَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي بَابِ الصَّائِمِ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ مِنَ الْعَطَشِ وَيَبَالِغُ فِي الْاسْتِنْشَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣١/١ ، ٥٥٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ مِبَالَغَةِ الْاسْتِنْشَاقِ لِلصَّائِمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥٦/١ ، ٣١٢/٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاسْتِنْشَاقِ ، وَبَابِ الْأَمْرِ بِتَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَمِعِ ٥٧/١ ، ٦٧ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْاسْتِنْشَاقِ وَالْاسْتِنْشَاقِ ، وَبَابِ تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٤٢/١ ، ١٥٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٣/٤ ، ٢١١ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ الْمُبَالَغَةُ فِي غَسْلِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ بِالتَّخْلِيلِ ، وَذَلِكَ الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَنْبُو عَنْهَا الْمَاءُ ، وَيُسْتَحَبُّ مُجَاوَزَةُ مَوْضِعِ الْوُجُوبِ بِالْغَسْلِ ؛ لِمَا رَوَى نُعَيْمُ الْمُجِمِرُ ، أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ [٢٩/١] وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغَ الْمَنْكِبَيْنِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنْ أُمِّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وَلِمُسْلِمٍ^(٢) عَنْهُ ، سَمِعْتُ خَلِيلَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ » .

والاستنشاق سنة ، إلا ما استثنى . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال الزركشي : وعليه عامة المتأخرين ، وهو المشهور . وجزم به في « المحرر » ، و « الوجيز » ، و « الهداية » ، وغيرهم . وقدمه في « المعنى » ، و « الشرح » ، و « الفروع » ، وغيرهم . وظاهر كلام الخرقى استحباب المبالغة في الاستنشاق وحده . واختاره ابن الزاغوني . وعنه ، تجب المبالغة . وقيل : تجب المبالغة في الاستنشاق وحده . اختارها ابن شاقلا . ويحكى رواية . ذكره الزركشي . واختاره أبو حفص العكبري أيضا . قاله الشارح . قال ابن تميم : وقال بعض أصحابنا : تجب المبالغة فيهما في الطهارة الكبرى . وعنه ، تجب المبالغة فيهما في الوضوء . ذكرها ابن عقيل في « فنونه » . فائدتان ؛ إحداهما ، المبالغة في المضمضة ، إدارة الماء في الفم ، على الصحيح

(١) أخرجه البخارى ، في : باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ٤٦/١ . ومسلم ، في : باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٦/١ .

(٢) في : باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٩/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب حلية الوضوء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٧٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧١/٢ .

وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكُثَّةِ

٧٧ - مسألة ؛ قال : (وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ ، وَهُوَ سُنَّةٌ) وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ . وَوَجْهُهُ مَا رَوَى عُمَانُ عَنْ

مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ كُلُّهُ أَوْ أَكْثَرُهُ . فَوَازِدٌ ، أَكْثَرُهُ . وَلَا يَجْعَلُهُ وَجُوبًا . وَالْمُبَالَعَةُ فِي الْاسْتِنْشَاقِ جَذْبُ الْمَاءِ بِالنَّفْسِ إِلَى أَقْصَى الْأَنْفِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : أَوْ أَكْثَرُهُ . كَمَا قَالَ فِي الْمَضْمُضَةِ . وَلَا يَجْعَلُهُ سَعُوطًا . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَمَنْ تَابَعَهُ : لَا تَجِبُ الْإِدَارَةُ فِي جَمِيعِ الْفَمِ ، وَلَا الْإِثْبَالُ إِلَى جَمِيعِ بَاطِنِ الْأَنْفِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَكْفِي وَضْعُ الْمَاءِ فِي فَمِهِ مِنْ غَيْرِ إِدَارَتِهِ . قَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَقَدَّمَهُ الزُّرْكَشِيُّ . وَقِيلَ : يَكْفِي . قَالَ فِي « الْمُطْلَعِ » : الْمَضْمُضَةُ فِي الشَّرْعِ ، وَضْعُ الْمَاءِ فِي فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يُحَرِّكْهُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ [٢٦١/١] : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

قوله : إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا . يَعْنِي فَلَا تَكُونُ الْمُبَالَعَةُ سُنَّةً ، بَلْ تُكْرَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ : تَحْرُمُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ قَوْلُهُ بِصَوْمِ الْفَرَضِ . قوله : وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ . إِنْ كَانَتْ خَفِيفَةً وَجَبَ غَسْلُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ ، فَالصَّخِيقُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، اسْتِخْبَابُ تَخْلِيلِهَا . وَقِيلَ : لَا يُسْتَحَبُّ كَالْتِّيمِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ لِلْأَثَرِ . وَهُوَ كَمَا قَالَ . وَقِيلَ : يَجِبُ التَّخْلِيلُ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِوَسَرَ الْمُتَقَدِّمُ .

فَالثَّانِي ؛ إِحْدَاهُمَا ، شَعْرٌ غَيْرُ اللَّحْيَةِ ؛ كَالْحَاجِبَيْنِ ، وَالشَّارِبِ ، وَالْعَنْقَقَةِ ،

النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُحَلِّلُ لِحْيَتَهُ . رواه ابنُ ماجه ، والترمذى^(١) ، وقال : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وعن أنسِ بنِ مالكٍ ، أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ ، أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ، فَجَعَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ وَحَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ ، وقال : « هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي » . رواه أبو داود^(٢) . وَصِفَةُ التَّحْلِيلِ أَنَّ تُشَبِّكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ وَيَعْرَكَهَا ، وَلَمَّا^(٣) رَوَى ابنُ عمرَ ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ عَرَكَ عَارِضِيهِ بَعْضَ الْعَرَكِ ، ثُمَّ شَبَّكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِهَا . رواه الدارقطني^(٤) ، وقال : الصَّوَابُ أَنَّهُ مُوقِفٌ عَلَى ابْنِ عمرَ . قال يعقوبُ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ التَّحْلِيلِ ، فَأَرَانِي مِنْ تَحْتِ لِحْيَتِهِ ، فَحَلَّلَ بِالأَصَابِعِ . وقال حَنْبَلٌ : مِنْ تَحْتِ دَقْنِهِ مِنْ أَسْفَلِ الدَّقَنِ ، يُحَلِّلُ جَانِبِي لِحْيَتِهِ جَمِيعًا بِالماءِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَهَّدَ بَقِيَّةَ شُعُورِ وَجْهِهِ ، وَيَمْسَحَ مَا قَبْلَهُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٥) ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ الْمَاقِنَ .

وَلِحْيَةِ الْمَرْأَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، مِثْلُ اللَّحْيَةِ فِي الْحُكْمِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ » فِي لِحْيَةِ الْمَرْأَةِ . وَقِيلَ : يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ ذَلِكَ كُلِّهِ مُطْلَقًا . وَالثَّانِيَةُ ، صِفَةُ تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ ؛ أَنَّ يَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَيَضَعُهُ مِنْ تَحْتِهَا ، أَوْ مِنْ جَانِبَيْهَا بِأَصَابِعِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . مُشَبَّكَةٌ فِيهَا . قَالَه جَمَاعَةٌ مِنْ

(١) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى تحليل اللحية ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٤٩/١ .

وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى تحليل اللحية ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٨/١ .

(٢) فى : باب تحليل اللحية ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٣٢/١ .

(٣) فى م : « وكا » .

(٤) فى : باب فى الوضوء من الخارج من البدن ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطنى ١٥٢/١ . كما أخرجه

ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى تحليل اللحية ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٩/١ .

(٥) فى : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٢٩/١ .

٧٨ - مسألة : (وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ) تَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ مَسْنُونٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ : « وَخَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ » ^(١) . وهو في الرَّجْلَيْنِ آكُذ . قال الْمُسْتَوْرِدُ بْنُ شَدَّادٍ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرِهِ . رواه أَبُو دَاوُدَ ^(٢) . وَيَبْدَأُ فِي تَخْلِيلِ الْيُمْنَى مِنْ خَنْصَرِهَا إِلَى إِبْهَامِهَا ، وَفِي الْيُسْرَى مِنْ إِبْهَامِهَا إِلَى خَنْصَرِهَا ؛ لِيَحْصُلَ لَهُ التَّيَامُنُ فِي التَّخْلِيلِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي اسْتِحْبَابِ تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسْتَحَبُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ » . رواه التِّرْمِذِيُّ ^(٣) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَالثَّانِيَةِ ، لَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّ تَفْرِيقَهَا يُغْنِي عَنْ التَّخْلِيلِ ، وَالْأُولَى أَوْلَى .

الأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » . زَادَ فِي « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِ ، وَيَعْرُكُهَا . وَقِيلَ : يُخَلَّلُهَا مِنْ مَاءِ الْوَجْهِ ، وَلَا يُفْرَدُ لَذَلِكَ مَاءً . قَالَهُ الْقَاضِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَائِقِ » . وَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ غَسْلِهِمَا ، وَإِنْ شَاءَ إِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ . نَصُّ عَلَيْهِ .

قوله : وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ . يُسْتَحَبُّ تَخْلِيلُ أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ ، بِلَا نِزَاعٍ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، اسْتِحْبَابُ تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَيْضًا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِيَيْنِ » .

(١) تقدم في صفحة ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٢) في : باب غسل الرجلين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٢/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب في تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٥٧/١ . وابن ماجه ، في : باب تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٥٢/١ .

(٣) في : باب في تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٥٧/١ .

٧٩ - مسألة ؛ قال : (والتَّيْمُنُ) لا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِيمَا عَلَّمْنَا ، فِي اسْتِحْبَابِ الْبِدَايَةِ بِالْيَمَنِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ بَدَأَ بَيْسَارَهُ قَبْلَ يَمِينِهِ . وَوَجْهُ اسْتِحْبَابِهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيْمَانُ فِي تَنْعُلِهِ ، وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) [٢٩/١ ظ] . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدَعُوا بِيَمَانِكُمْ » . رواه ابن ماجه ^(٢) .

فائدتان ؛ إحداهما ، قال جماعة من الأصحاب ؛ منهم القاضي ، والمُصَنِّفُ ، والشارحُ ، وصاحبُ « التَّلْخِصِ » ، وغيرهم : يُحْلَلُ رِجْلُهُ بِخَنْصَرِهِ ، وَيَبْدَأُ مِنَ الرَّجْلِ الْيُمْنَى بِخَنْصَرِهَا ، وَالْيُسْرَى بِالْعَكْسِ . زَادَ الْقَاضِي ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، يُحْلَلُ بِخَنْصَرِ يَدِهِ الْيُسْرَى . زَادَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الزَّرْكَشِيُّ » ، مِنْ أَسْفَلِ الرَّجْلِ . قَالَ الْأَرْجُفِيُّ فِي « نَهَائِهِ » : يُحْلَلُ بِخَنْصَرِ يَدِهِ الْيُمْنَى .. وَالثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ الْمُبَالَعَةُ فِي غَسْلِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ ، وَذَلِكَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَنْبُو عَنْهَا الْمَاءُ وَعَرُكُهَا .

قوله : وَالتَّيْمُنُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، اسْتِحْبَابُ التَّيْمَانِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَى الْفَخْرُ الرَّازِيُّ ^(٣) رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، بِوُجُوبِهِ . وَشَدَّذَهُ الزَّرْكَشِيُّ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ تَرْكُهُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِوَسْرٍ الْمُتَقَدِّمُ هُنَا فِي حُكْمِ الْيَدِ الْوَاحِدَةِ : حَتَّى إِذَا بَجُوزَ غَسْلُ إِحْدَاهُمَا بِمَاءِ الْأُخْرَى .

(١) تقدم في صفحة ٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) في : باب التيمن في الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤١/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الانتعال ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٩٠/٢ .

(٣) محمد بن عمر بن الحسين ، فخر الدين ، الرازي ، البكري ، الطبرستاني ، الأصولي ، المفسر ، ولد سنة أربع وأربعين ومئتمائة ، وتوفي سنة ست وستائة . سير أعلام النبلاء ٥٠٠/٢١ .

٨٠ - مسألة ؛ قال : (وَأَخَذُ مَاءٍ جَدِيدٍ لِلْأَذْنَيْنِ) يَعْنِي أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ ، قَالَ أَحْمَدُ : أَنَا أَسْتَحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ لِأَذْنِهِ مَاءً جَدِيدًا . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَيْسَ بِمَسْتَوْنٍ . وَحَكَاهُ أَبُو الْخَطَّابِ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَالُوهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْأَخْبَارِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١) . وَرَوَتْ الرُّبَيْعُ بِنْتُ مُعَوِّذٍ ، وَالْمِقْدَامُ بْنُ مَعَدٍ يَكْرِبُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً . يَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَقَدْ ذَهَبَ الزُّهْرِيُّ إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْوَجْهِ .

قوله : وَأَخَذُ مَاءٍ جَدِيدٍ لِلْأَذْنَيْنِ . إِنْ قُلْنَا : هُمَا مِنَ الرَّأْسِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، فَالصَّحِيحُ اسْتِحْبَابُ أَخْذِ مَاءٍ جَدِيدٍ لهما . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَالشَّيْخُ الرَّازِيُّ ، وَابْنُ الْبَنَّا ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي « تَذَكِيرِهِ » . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : يُسْتَحَبُّ عَلَى الْأَصَحِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّذَكِيرَةِ » لِابْنِ عَقِيلٍ ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » فِي مَوْضِعٍ ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَّحَبِّ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » . وَعَنْهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ ، بَلْ يُمَسَّحَانِ بِمَاءِ الرَّأْسِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « تَعْلِيْقِهِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « خِلَافِهِ الصَّغِيرِ » ،

(١) فِي: بَابِ الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٥٢/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ أَبُو دَاوُدَ ، فِي: بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٩/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥٤/١ .

(٢) فِي: بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٧/١ - ٢٩ .

وقال الشَّعْبِيُّ^(١) : مَا أَقْبَلَ مِنْهُمَا مِنَ الْوَجْهِ ، وَظَاهِرُهُمَا مِنَ الرَّأْسِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ : لَيْسَتْ مِنَ الرَّأْسِ ، وَلَا مِنَ الْوَجْهِ . فَقِي إِفْرَادُهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ خُرُوجٍ مِنَ الْخِلَافِ ، فَكَانَ أَوَّلَى . فَإِنْ مَسَحَهُمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ أَجْزَأُ ؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ .

وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » ، وَالشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » ، وَابْنُ عُيَيْدَانَ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ »^(٢) ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي « الطَّبَقَاتِ » : ذَكَرَ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » ، أَنَّ أَبَا الْفَتْحِ ابْنَ جَلْبَةَ^(٣) ، قَاضِيَ حَرَّانَ ، كَانَ يَخْتَارُ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ، بَعْدَ مَسْحِهِمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ : وَهُوَ غَرِيبٌ جَدًّا ، وَالَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » ، أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ ، وَابْنُ حَامِدٍ ، أَنَّهُمَا يُنَسِّحَانِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ بَعْدَ أَنْ يُنَسِّحَا بِمَاءِ الرَّأْسِ . قَالَ : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . فَرَادَ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَاضِيَّ عَبْدَ الْوَهَّابِ هُوَ ابْنُ جَلْبَةَ قَاضِي حَرَّانَ .

فَالْقَائِدُ : يُسْتَحَبُّ مَسْحُهُمَا بَعْدَ مَسْحِ الرَّأْسِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ وَاحْتِمَالٍ . وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ ، يَمَسْحُهُمَا مَعًا . وَلَمْ يُصَرِّحِ الْأَصْحَابُ بِخِلَافِ ذَلِكَ . قُلْتُ : صَرَّحَ الزُّرْكَشِيُّ بِاسْتِغْبَابِ مَسْحِ الْأُذُنِ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى .

تَبَيَّنَاتُ ؛ الْأَوَّلُ ، هَذِهِ الْأَحْكَامُ إِذَا قُلْنَا : هُمَا مِنَ الرَّأْسِ . فَأَمَّا إِذَا قُلْنَا : هُمَا

(١) أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيُّ الْخَبِيرُ الْعَلَامَةُ ، وَكَانَ صَاحِبَ آثَارٍ ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبِلَاءِ ٢٩٤/٤ - ٣١٩ .

(٢) يَعْلَمُهُ فِي ١ : « فِي السَّنَنِ » .

(٣) عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ ابْنَ جَلْبَةَ ، الْحَرَّانِيُّ ، الْقَاضِي أَبُو الْفَتْحِ ، أَفْقَى وَوَعَظَ وَخَطَبَ وَدَرَسَ وَتَفَقَّهَ . امْتَشَهَدَ سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٢٤٥/٢ .

المقنع . وَالْعَسَلَةُ الثَّانِيَّةُ ، وَالثَّالِثَةُ .

الشرح الكبير

٨١ - مسألة ؛ قال : (وَالْعَسَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّالِثَةُ) وذلك لما رَوَى عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا . رواه الإمام أحمد ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١) ، وقال : هذا أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَصَحُّ . وليس ذلك

الإنصاف

عُضْوَانُ مُسْتَقْلَلَانِ . وهو رواية عن أحمد ، ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ ، فَيَجِبُ لِهَما ماءً جَدِيدٌ فِي وَجْهِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ ، يَجِبُ التَّرْتِيبُ . الثَّانِي ، تَقَدَّمَ أَنَّ الْأُذَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَتَقَدَّمَ رَوَايَةً ، أَنَّهُمَا عُضْوَانُ مُسْتَقْلَلَانِ . وَذَكَرَ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، فِي بَابِ الْوُضُوءِ ، أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ : رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : مَا أَقْبَلَ مِنْهُمَا مِنَ الْوَجْهِ يُغَسَّلُ مَعَهُ ، وَمَا أَذْبَرَ مِنَ الرَّأْسِ . كَمَذْهَبِ الشَّعْبِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَمَالَ إِلَيْهِ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ . الثَّلَاثُ [٢٦/١ ظ] ، قَوْلُهُ : وَالْعَسَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّالِثَةُ . بَلَا نِزَاعٍ . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » : حَتَّى لَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، يَعْمَلُ فِي عَدَدِ الْعَسَلَاتِ بِالْأَقْلِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ فِي « النَّهَائَةِ » : يَعْمَلُ بِالْأَكْثَرِ . الثَّانِيَّةُ ، تُكْرَهُ الزِّيَادَةُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : تَحْرُمُ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا لِلْوَجْهِ غَسْلَةً رَابِعَةً تُصَبُّ مِنْ أَعْلَاهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَزِيدُ فِي الرَّجُلَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا . وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْعَسَلَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَالثَّنَائِيَّةِ أَفْضَلُ ، وَالثَّلَاثَةُ أَفْضَلُ مِنْهُمَا . قَالَ الْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَغَيْرُهُ : الْأَوَّلَى فَرِيضَةٌ ، وَالثَّانِيَّةُ فَضِيلَةٌ ، وَالثَّلَاثَةُ سُنَّةٌ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعَبِ » : وَإِذَا قِيلَ لَكَ : أَيُّ مَوْضِعٍ تَقْدِّمُ فِيهِ الْفَضِيلَةَ عَلَى السُّنَّةِ ؟ فَقُلْ : هُنَا . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ غَسَلَ

(١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١١٤/١ - ١١٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٦١/١ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٤/١ .

بواجب ؛ لما رَوَى ابنُ عباسٍ ، قال : تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً . رواه البخاري^(١) . وعن أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِمَاءٍ ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ، فَقَالَ : « هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ » . أو قال : « وَضُوءٌ ، مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْهُ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً » . ثم تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، ثم قال : « هَذَا وَضُوءٌ ، مَنْ تَوَضَّأَهُ أَعْطَاهُ اللَّهُ كِفْلَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ » . ثم تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، فقال : « هَذَا وَضُوءِي ، وَوُضُوءُ الْمُرْسَلِينَ مِنْ قَبْلِي » . رواه ابنُ ماجه^(٢) .

بعض أعضاء الوضوء أكثر من بعض ، لم يُكره ، على الصحيح من المذهب . وعنه ، يُكره . الرابعة ، ظاهر كلام المصنّف ، أنّه لا يُسنُّ مسحُ العنق ، وهو الصحيح من المذهب ، وهو ظاهر كلامه في « الوجيز » وغيره . وقدمه في « الفروع » ، وغيره . وجزم به في « المتور » ، وغيره . قال في « مجمع البحرين » : لا يُستحبُّ مسحُ العنق ، في أقوى الروايتين . قال الزركشي : هو الصحيح من الروايتين . قال في « الفائق » : لا يُسنُّ في أصحِّ الروايتين . وعنه ، يُستحبُّ . اختاره في « الغنية » ، وابنُ الجوزي في « أسباب الهداية » ، وأبو البقاء ، وابنُ الصيرفي ، وابنُ رزين في « شرحه » . قال في « الخلاصة » : ومسحُ العنق مُستحبٌّ على الأصحِّ . وجزم به ابنُ عَقِيلٍ في « تذكيرته » ، وابنُ البنا في « العقود » ، وابنُ حَمْدَانٍ في « الإفادات » ، والتناظم . وقدمه في « الهداية » ،

(١) حديث ابن عباس أخرجه البخاري ، في : باب الوضوء مرة مرة ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٥١/١ . والترمذي ، في : باب ماجاء في الوضوء مرة مرة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٥٩/١ . وأبو داود ، في : باب الوضوء مرة مرة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٠/١ . والنسائي ، في : باب الوضوء مرة مرة ، وباب مسح الأذنين ، وباب مسح الأذنين مع الرأس ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٥٤/١ ، ٦٣ . وابن ماجه ، في : باب ماجاء في الوضوء مرة مرة . سنن ابن ماجه ٥٩/١ . والدارمي ، في : باب الوضوء مرة مرة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧٧/١ . والإمام أحمد في المسند ٢٨/٢ ، ٣٩ .

(٢) في : باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٥/١ ، ١٤٦ .

و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ،
و « الْمُعْنَى » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « الشَّرْحِ » ،
و « الْمُحَرَّرِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، و « ابْنِ
تَمِيمٍ » ، و « ابْنِ عُيَيْدَانَ » . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا ، أَنَّهُ لَا يُسَنُّ الْكَلَامَ
عَلَى الْوُضُوءِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، بَلْ يُكْرَهُ . قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ .
قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ . كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ
« الرَّعَايَةِ » . وَالْمُرَادُ بِالكَرَاهَةِ تَرْكُ الْأَوَّلَى . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛
مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الرَّعَايَةِ » ، و « الْإِفَادَاتِ » ، يَقُولُ عِنْدَ كُلِّ
عُضْوٍ مَا وَرَدَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لَضَعْفِهِ جَدًّا ، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ : أَمَّا الْأَذْكَارُ الَّتِي
يَقُولُهَا الْعَامَّةُ عَلَى الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ ، فَلَا أَصْلَ لَهَا عَنْهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ
وَالسَّلَامِ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَفِيهِ حَدِيثٌ
كَذَبَ عَلَيْهِ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . انْتَهَى . قَالَ أَبُو الْفَرَجِ : يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى
الْمُتَوَضِّئِ . وَفِي « الرَّعَايَةِ » : وَرَدُّ السَّلَامِ أَيْضًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ
كَلَامِ الْأَكْثَرِ ، لَا يُكْرَهُ السَّلَامُ وَلَا الرَّدُّ ، وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ عَلَى طَهْرِ أَكْمَلِ .
الْحَامِسَةُ ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ مَا نَقَلَهُ بَعْضُهُمْ ، يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ . قَالَ :
وَلَا تَصْرِيحَ بِخِلَافِهِ ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ لِكُلِّ طَاعَةٍ إِلَّا لِلدَّلِيلِ . انْتَهَى .

بَابُ فَرَضِ الْوُضُوءِ ، وَصِفَتِهِ

وَفَرُوضُهُ سِتَّةٌ ؛ غَسْلُ الْوَجْهِ ، وَالْفَمِّ وَالْأَنْفِ مِنْهُ ، وَغَسْلُ
الْيَدَيْنِ ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ ،

بَابُ فَرَضِ الْوُضُوءِ وَصِفَتِهِ

(وَفَرُوضُهُ سِتَّةٌ ؛ غَسْلُ الْوَجْهِ) ، وَهُوَ فَرَضٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالْأَصْلُ
فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ ﴾ الْآيَةُ ^(١) .

٨٢ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَالْفَمُّ وَالْأَنْفُ مِنْهُ) لَدْخُولِهِمَا فِي حَدِّهِ عَلَى
مَا يَأْتِي .

٨٣ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ) وَهُوَ الْفَرَضُ الثَّانِي ؛ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(١) .

٨٤ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَمَسْحُ الرَّأْسِ) وَهُوَ الْفَرَضُ الثَّلَاثُ .
(وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ) وَهُوَ الْفَرَضُ الرَّابِعُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمْسَحُوا
بُرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ ^(١) . لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي
وُجُوبِ غَسْلِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ النَّصِّ ، وَكَذَلِكَ مَسْحُ الرَّأْسِ
وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْجُمْلَةِ ، مَعَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْهُ .
فَأَمَّا غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ ، فَهُوَ فَرَضٌ فِي [٣٠/١] قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ

عبد الرحمن بن أبي ليلى^(١) : أَجْمَعَ^(٢) أصحاب رسول الله ﷺ على غسل
الْقَدَمَيْنِ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ ، ثُمَّ دَخَلَ
الْمَسْجِدَ ، ثُمَّ خَلَعَ نَعْلَيْهِ ، ثُمَّ صَلَّى . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مَا
أَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا غَسَلَتَيْنِ وَمَسَحَتَيْنِ . وَحُكِيَ عَنْ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ :
الْوُضُوءُ مَمْسُوحَانِ وَمَغْسُولَانِ ؛ فَالْمَمْسُوحَانِ يَسْقُطَانِ فِي التَّيْمُمِ .
وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ الْحَجَّاجِ : اغْسِلُوا الْقَدَمَيْنِ
ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا ، وَخَلُّوا مَا^(٣) بَيْنَ الْأَصَابِعِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ابْنِ
آدَمَ أَقْرَبَ إِلَى الْحَبَثِ مِنْ قَدَمَيْهِ . فَقَالَ أَنَسٌ : صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ
الْحَجَّاجُ . وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ
جَرِيرٍ^(٤) ، أَنَّهُ قَالَ : هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْغَسْلِ^(٥) . وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا مِنْ

(١) أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي الإمام الحافظ ، كان أصحابه يعظمونه كأنه أمير ، توفي
سنة اثنتين وثمانين وقيل سنة ثلاث . سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٦٢ - ٢٦٧ .
(٢) في م : « اجتمع » .

(٣) سقطت من : « م » .

(٤) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، المفسر المورخ ، كان من أفراد الدهر ؛ علما ، وذكاء ، وكثرة
تصانيف ، وكان من كبار أئمة الاجتهاد ، توفي سنة عشر وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٧ - ٢٨٢ .
(٥) نص عبارة الطبري : « فإذا كان المسح المعنيان اللذان وصفنا : من عموم الرجلين بالماء ، وخصوص بعضهما
به ، وكان صحيحا بالأدلة الدالة التي سنذكرها بعد ، أن مراد الله من مسحهما العموم ، وكان لعمومهما بذلك
معنى الغسل والمسح ، فبيّن صواب قراءة القراءتين جميعا ، أعني النصب في الأرجل والخفض ؛ لأن في عموم
الرجلين بمسحهما بالماء غسلهما ، وفي إمرار اليد وما قام مقام اليد عليهما مسحهما ، فوجه صواب قراءة من قرأ
ذلك نصبا لما في ذلك من معنى عمومها بإمرار الماء عليهما . ووجه صواب قراءة من قرأه خفضا ، لما في ذلك من
إمرار اليد عليهما ، أو ما قام مقام اليد ، مسحها بهما .

تفسير الطبري (شاكر) ١٠/ ٦٣ .

ولعل نقل المؤلف عن ابن جرير في القسم المفقود من كتابه اختلاف الفقهاء .

أهل العلم قال بجواز مسح الرجلين غير من ذكرنا ، واحتجوا بظاهر الآية ، وبما روى ابن عباس ، قال : تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، فَتَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْشَقَ مَرَّةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ ، فَصَبَّ عَلَى وَجْهِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ مَرَّةً مَرَّةً ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً ، ثُمَّ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ، فَرَشَّ عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُوَ مُتَّعِلٌ ^(١) . رواه سعيد .

وَرَوَى سَعِيدٌ ، عَنْ هُشَيْمٍ ، أَنبَأَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ أَتَى كِطَامَةَ قَوْمٍ ^(٢) بِالطَّائِفِ ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى قَدَمَيْهِ ^(٣) . قَالَ هُشَيْمٌ : كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ . وَلَنَا ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ وَعُثْمَانَ وَصَفَا وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالَا : فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ . وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ : ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(٤) . وَحَكَى عَلِيُّ بْنُ وَضُوءٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : ثُمَّ غَسَلَ

(١) ذكر السيوطي في أول مسند ابن عباس حديثا مقاربا لهذا يختلف معه في بعض ألفاظه . الجامع الكبير ٤٤٤/٢ ، وذكر أن ابن أبي شيبة أخرجه ، وهو عنده في : باب في الوضوء كم هو مرة ، من كتاب الطهارات ٩/١ . وانظر : باب مسح الأذنين مع الرأس إلخ ، من كتاب الطهارة . المجتبى من سنن النسائي ٦٣/١ . وأخرج الحديث بنحو مما ورد هنا أبو داود ، في : باب الوضوء مرتين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٠/١ .

(٢) الكطامة : الميضأة ، وفم الوادي ، وبئر مجنب بئر بينهما مجرى يبطن الأرض .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب حدثنا مسدد وعبد بن موسى ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨/٤ .

(٤) حديث عبد الله بن زيد بروايته ، أخرجه البخاري ، في : باب مسح الرأس كله ، وباب غسل الرجلين إلى الكعبين ، وباب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة ، وباب مسح الرأس مرة واحدة ، وباب الغسل والوضوء في الخضب إلخ ، وباب الوضوء من التور ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٥٨/١ - ٦١ . ومسلم ، في : باب في وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٠/١ ، ٢١١ . وأبو داود ، في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٧/٢ . والترمذي ، في : باب المضمضة والاستنشاق من كف واحدة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٤٦/١ ، ٤٧ . والنسائي ، في : باب حد =

رَجُلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(١) . وعن عمر ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ ، فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظَفَرٍ مِنْ قَدَمِهِ ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « اَرْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ » . فَرَجَعَ ثُمَّ صَلَّى . رواه مسلم^(٢) . وعن عبد الله بن عمرو ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى قَوْمًا يَتَوَضَّئُونَ وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحُ^(٣) ، فَقَالَ : « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » . رواه مسلم^(٤) . وقد

الغسل ، وباب صفة مسح الرأس ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٦١/١ . وابن ماجه ، في : باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد ، وباب ماجاء في مسح الرأس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٩/١ ، والدارمي ، في : باب الوضوء مرتين ، وباب ماكان رسول الله ﷺ يأخذ لرأسه ماءً جديداً ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١٨٠/١ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨/٤ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ .

وحديث عثمان أخرجه البخاري ، في : باب الوضوء ثلاثاً ، وباب المضمضة في الوضوء ، من كتاب الوضوء . وفي : باب سواك الرطب واليابس للضائم ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٥١/١ ، ٥٣ ، ٤٠/٣ . ومسلم ، في : باب صفة الوضوء وكأله ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ . والنسائي ، في : باب المضمضة والاستنشاق ، وباب حد الغسل ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٥٦/١ ، ٥٧ ، ٦٨ . وابن ماجه ، في : باب ثواب الطهور ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٥/١ . والدارمي ، في : باب الوضوء ثلاثاً ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١٧٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٨/١ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٤ . (١) أخرجه النسائي ، في : باب صفة الوضوء ، من كتاب الطهارة ٦٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٠/١ .

(٢) في : باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٥/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب تفريق الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٩/١ . وابن ماجه ، في : باب من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١/١ ، ٢٣ . كما أخرجه أبو داود وابن ماجه ، عن أنس ، في الموضوعين السابقين . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٦/٣ .

(٣) تلوح : أي تلمع .

(٤) في : باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٤/١ . كما أخرجه البخاري ، في : باب رفع صوته بالعلم ، وباب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم ، من كتاب العلم ، وفي : باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٣٥/١ ، ٥٢ . وأبو داود ، في : باب في إسباغ الوضوء ، من كتاب الطهارة ، سنن أبي داود ٢٢/١ . والنسائي ، في : باب إيجاب غسل الرجلين ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٦٦/١ . وابن ماجه ، في : باب غسل العراقيب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن =

ذَكَرْنَا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّخْلِيلِ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَعْرُكُ أَصَابِعَهُ بِخِنْصِرِهِ بَعْضَ
الْعَرَكِ ، وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْعَسَلِ ؛ لِأَنَّ الْمَمْسُوحَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى
الاسْتِيعَابِ وَالْعَرَكِ . وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَقَدْ رَوَى عِكْرِمَةُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ
كَانَ يَقْرَأُ : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ ^(١) . قَالَ : عَادَ إِلَى الْعَسَلِ ^(٢) . وَرَوَى عَنْ
عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَالشَّعْبِيِّ قِرَاءَتُهَا [٣٠/١ ط] كَذَلِكَ . وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ
عَامِرٍ ، فَتَكُونُ مَعْطُوفَةً عَلَى الْيَدَيْنِ ، وَمَنْ قَرَأَ بِالْجَرِّ فَلِلْمُجَاوَرَةِ ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٣) . جَرَّ أَلِيمًا ، وَهُوَ
صِفَةٌ لِلْعَذَابِ عَلَى الْمُجَاوَرَةِ . وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٤) :

فَظَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضَجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
فَجَرَّ قَدِيرًا مَعَ الْعَظْفِ لِلْمُجَاوَرَةِ . وَإِذَا اخْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ وَجَبَ الرُّجُوعُ
إِلَى فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ مُبَيَّنٌّ ، يُبَيِّنُ بِفِعْلِهِ تَارَةً ، وَبَقَوْلِهِ أُخْرَى .
وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ ^(٥) :
« ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ » ^(٦) فَثَبَّتَ بِهَذَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَهُ

- = ماجه ١٥٤/١ . والدارمي ، في : باب ويل للأعقاب من النار ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧٩/١ .
والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٣/٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢٢٦ .
(١) بعد هذا في حاشية الأصل : « بالنصب » .
(٢) أى عاد الأمر إلى العسل . انظر : تفسير الطبرى ٥٥/١٠ .
(٣) سورة هود ٢٦ .
(٤) البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، وهو في ديوانه ٢٢ . وهو من الشواهد النحوية . انظر : معجم
شواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون ٣٠٥/١ .
(٥) عمرو بن عَبْسَةَ بن عامر السلمى ، أبو نجيح ، أسلم قديما بمكة ، وكان أخا أبى ذر لأمه ، توفى في أواخر
خلافة عثمان . تهذيب التهذيب ٦٩/٨ .
(٦) ذكر الحديث بطوله السيوطى ، في الجامع الكبير ٥٨٢/٢ . وقال : أخرجه سعيد بن منصور .

وَتَرْتِيبُهُ ، عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، المقنع

الشرح الكبير
بِالْعَسَلِ ، لَا بِالْمَسْحِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَسْحِ الْعَسْلَ الْخَفِيفَ . قَالَ
أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ^(١) : الْعَرَبُ تُسَمِّي الْخَفِيفَ الْعَسْلَ مَسْحًا ، فَيَقُولُونَ :
تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ . أَيْ تَوَضَّأْتُ . فَإِنْ قِيلَ : فَعَطْفُهُ عَلَى الرَّأْسِ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهُ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْمَسْحِ . قُلْنَا : قَدْ افْتَرَقَا مِنْ وُجُوهِ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ
الْمَسْحُوحَ فِي الرَّأْسِ شَعْرٌ يَشْقُوعُ غَسْلُهُ ، وَالرَّجُلَانِ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَهُمَا
أَشْبَهُ بِالْمَغْسُولَاتِ . الثَّانِي ، أَنَّهُمَا مَحْدُودَانِ بِحَدِّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ ، أَشْبَهَا
الْيَدَيْنِ . الثَّالِثُ ، أَنَّهُمَا مُعَرَّضَتَانِ لِلْحَبَثِ ، لَكَوْنُهُمَا يُوطَأُ بِهِمَا عَلَى
الْأَرْضِ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَوْسٍ بْنِ أَوْسٍ فَيَحْتَمِلُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْعَسْلَ
الْخَفِيفَ ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَذَلِكَ قَالَ : أَخَذَ مِلءَ كَفِّ
مِنْ مَاءٍ ، فَرَشَّ عَلَى قَدَمَيْهِ . وَالْمَسْحُ يَكُونُ بِالْبَلَلِ لَا بِرَشِّ الْمَاءِ . وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

٨٥ - مسألة ؛ قال : (والتَّرتيبُ على ما ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى) وهو الفرضُ
الخامسُ ، وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ التَّرتيبَ فِي الوُضوءِ ، كما ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَاجِبٌ

بَابُ فَرَضِ الوُضوءِ وَصِفَتِهِ

الإِنصاف

قوله : وَتَرْتِيبُهُ عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ التَّرتيبَ فَرَضٌ ،
وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ ، مُتَقَدِّمُهُمْ وَمُتَأَخَّرُهُمْ . وَعَنْ أَحْمَدَ
رَوَايَةٌ بَعْدَ وَجوبِ التَّرتيبِ بَيْنَ الْمَضْمُنَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ ، وَبَيْنَ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ
الْوُضوءِ . كما تَقَدَّمَ قَرِيبًا . فَأَخَذَ مِنْهَا أَبُو الْحَطَّابِ فِي « الْإِتِّصَارِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، أبو علي . عالم العربية ، صاحب التصانيف ، المتوفى سنة سبع
وسبعين وثلاثمائة . إنباه الرواة ٢٧٣/١ ، وفيات الأعيان ٨٠/٢ - ٨٢ .

في قول أحمد . قال شيخنا : لم أر عنه فيه اختلافاً . وهو مذهب الشافعي ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وإسحاق^(١) . وحكى أبو الخطاب ، عن أحمد رواية أخرى ، أنه غير واجب . وهو مذهب مالك ، والثوري ، وأصحاب الرأي . واختاره ابن المنذر ؛ لأن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء ، وعطف بعضها على بعض بواو الجمع ، وهي لا تقتضي الترتيب ، فكيفما غسل كان ممثلاً ، وروى عن علي ، أنه قال : ما أبالي إذا أتممت وضوئي بأى أعضائي بدأت^(٢) . وعن ابن مسعود : لا بأس أن تبدأ برجلك قبل يديك في الوضوء^(٣) . ووجه الأول أن في الآية قرينة تدل على الترتيب ، فإنه أدخل ممسوحاً بين مغسولين ، وقطع التطير عن تطيره ، والعرب لا تفعل ذلك إلا لفائدة ، والفائدة هي الترتيب . فإن قيل : فائدته استحباب الترتيب . قلنا : الآية ما سيقف إلا لبيان الواجب ،

« الفصول » رواية بعدم وجوب الترتيب رأساً ، وتبعهما بعض المتأخرين ؛ منهم صاحب « التلخيص » ، و « المخرر » ، و « الفروع » ، فيه ، وغيرهم . قال الزركشي : وأبى ذلك عامة الأصحاب ، متقدمهم ومتأخرهم ؛ منهم أبو محمد ، يعني به المصنف ، والمجد في « شرحه » . قال المصنف في « المغنى » : لم أر عنه فيه اختلافاً . قال في « الحاوي الكبير » : لا أعلم فيه خلافاً في المذهب ، إلا أبا الخطاب حكى رواية أحمد ، أنه غير واجب . انتهى . واختار أبو الخطاب في « الانصاف » عدم وجوب الترتيب في نفل الوضوء ، ومعناه للقاضي في « الخلاف » .

(١) المغنى ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ . ولم يردده وإسحاق في المغنى .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يتوضأ يبدأ برجليه قبل يديه ، من كتاب الطهارات . المصنف

ولهذا لم تُذكر السنن فيها ، ولأنه متى اقتضى اللفظ الترتيب ، كان مأموراً به . ولأن كل من حكى وضوء رسول الله ﷺ حكاه مرتباً [٣١/١ و] ، وهو مفسر لما في كتاب الله تعالى ، وتوضاً مرتباً ، وقال : « هذا وضوء ، لا يقبل الله الصلاة إلا به » ^(١) . أى : بمثله . وقولهم : إن الواو لا تقتضى الترتيب . ممنوع ، فقد اقتضت الترتيب في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آزَكُواْ وَاسْجُدُواْ ﴾ ^(٢) . وما روى عن علي ، قال أحمد : إنما عني به اليسرى قبل اليمنى ؛ لأن مخرجهما في الكتاب واحد . وروى الإمام أحمد بإسناده ، أن علياً سئل ، فقيل له : أحدنا يستعجل ، فيغسل شيئاً قبل شيء ؟ فقال : لا . حتى يكون كما أمر الله تعالى . وروايته ^(٣) عن ابن مسعود لا تعرف لها أصلاً ، فأما ترتيب اليمنى على اليسرى ، فلا يجب بالإجماع . حكاه ابن المنذر ؛ لأن الله تعالى ذكر مخرجهما ^(٤) واحداً ، فقال : ﴿ وَيَأْيِدَيْكُمْ ﴾ ، ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ ، وكذلك الترتيب بين المضمضة ، والاستنشاق ، والفقهاء يعدّون اليدين عضواً ، والرجلين عضواً ، ولا يجب الترتيب بين العضو الواحد . والله أعلم .

فائدة : أعلم أن الواجب عند الإمام أحمد والأصحاب ، الترتيب ، لا عدم التنكيس ، فلو وضأه أربعة في حالة واحدة ، لم يجزئه ، ولو انعمس في ماء جارٍ

(١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً ، من كتاب الطهارة ، عن ابن عمر ، قال : توضأ رسول الله ﷺ واحدة ، فقال : « هذا وضوء من لا يقبل الله منه صلاة إلا به » ... إلخ . سنن ابن ماجه ١/١٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٩٨ .

(٢) سورة الحج : ٧٧ .

(٣) في م : « وروايته » .

(٤) في م : « مخرجه » .

فصل : فَإِنْ نَكَّسَ وَضُوءَهُ ، فَبَدَأَ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ قَبْلَ وَجْهِهِ ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِمَا غَسَلَهُ قَبْلَهُ . وَإِنْ بَدَأَ بِرِجْلَيْهِ ، وَخَتَمَ بِوَجْهِهِ ، لَمْ يَصِحَّ إِلَّا غَسْلُ وَجْهِهِ . وَإِنْ تَوَضَّأَ مُنْكَسًّا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، صَحَّ وَضُوءُهُ إِذَا كَانَ مُتَقَارِبًا ، يَخْصُلُ لَهُ مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ غَسْلُ عُضْوٍ . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ يُجَوِّزُ^(١) هَذَا . وَلَوْ غَسَلَ أَعْضَاءَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَصِحَّ إِلَّا غَسْلُ وَجْهِهِ . وَإِنْ انْتَمَسَ فِي مَاءٍ جَارٍ ، فَلَمْ يَمُرَّ عَلَى أَعْضَائِهِ إِلَّا جَرِيَّةً وَاحِدَةً ، فَكَذَلِكَ . وَإِنْ مَرَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ جَرِيَّاتٍ ، وَقُلْنَا : الْغَسْلُ يُجْزِئُ عَنِ الْمَسْحِ . أَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ . وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ رَاكِدًا ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِذَا أَخْرَجَ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْمَاءِ ، أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِانْفِصَالِ الْمَاءِ عَنِ الْعُضْوِ . وَنَصُّ أَحْمَدُ ، فِي رَجُلٍ أَرَادَ الْوُضُوءَ فَانْتَمَسَ فِي الْمَاءِ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْمَاءِ ، فَعَلِيهِ مَسْحُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا كَانَ جَارِيًا ، فَمَرَّتْ عَلَيْهِ جَرِيَّةً وَاحِدَةً ، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ مَسْحُ رَأْسِهِ ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ . وَإِنْ اجْتَمَعَ الْحَدَّثَانِ ، سَقَطَ التَّرْتِيبُ وَالْمُوَالَاةُ ، عَلَى مَا سَنَدَّ كُرَّهُ "فِي مَوْضِعِهِ" ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

يَتَوَيَّرَفُ الْحَدَّثُ ، فَمَرَّتْ عَلَيْهِ أَرْبَعُ جَرِيَّاتٍ ، أَجْزَأُهُ إِنْ مَسَحَ رَأْسَهُ ، أَوْ قِيلَ بِأَجْزَاءِ الْغَسْلِ عَنِ الْمَسْحِ ، عَلَى مَا يَأْتِي ، وَلَوْ لَمْ يَمُرَّ عَلَيْهِ إِلَّا جَرِيَّةً وَاحِدَةً ، لَمْ يُجْزِئِهِ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَمَنْ تَبِعَهُ : وَنَصُّ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ أَرَادَ الْوُضُوءَ ، فَانْتَمَسَ فِي الْمَاءِ ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَعَلِيهِ مَسْحُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ قَدَمَيْهِ . قَالَ : وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا [٢٧/١] كَانَ جَارِيًا ، فَمَرَّتْ عَلَيْهِ جَرِيَّةً وَاحِدَةً ، أَنَّهُ

(١) فِي م : فَ نَحْوُهُ .

(٢-٢) سَقَطَ مِنْ : م .

المقنع وَالْمُؤَالَاةُ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ،

الشرح الكبير

٨٦ - مسألة ؛ قال : (وَالْمُؤَالَاةُ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ) الْمُؤَالَاةُ هِيَ الشَّرْطُ السَّادِسُ ، وَفِيهَا رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هِيَ وَاجِبَةٌ . نَصٌّ عَلَيْهَا أَحْمَدُ فِي مَوَاضِعَ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . قَالَ الْقَاضِي : وَفِيهَا رِوَايَةٌ أُخْرَى ؛ أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ النَّحْعِيِّ ، وَالْحَسَنِ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ ، فَكَيْفَمَا غَسَلَ فَقَدْ أَتَى بِالْمَأْمُورِ بِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ تَوَضَّأَ بِالسُّوقِ [٣١١/١ ط] فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ دُعِيَ لِحِنَازَةٍ ، فَمَسَحَ عَلَى خُفْيِهِ ، ثُمَّ صَلَّى

الإنصاف

يُجْزِئُهُ مَسْحُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ . انْتَهَى . وَإِنْ كَانَ انْفِغَاسُهُ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ رَاكِدٌ ، فَإِنْ أَخْرَجَ وَجْهَهُ ، ثُمَّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْمَاءِ مُرَاعِيًا لِلتَّرْتِيبِ ، أَجْزَأُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ« ابْنِ رَزِينٍ » ، وَ« ابْنِ عُبَيْدَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَتَقَدَّمَتِ الرَّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ . وَقِيلَ : إِنْ مَكَثَ فِيهِ قَدْرًا يَتَسَبَّحُ لِلتَّرْتِيبِ ، وَقُلْنَا : يُجْزِئُهُ غَسْلُ الرَّأْسِ عَنْ مَسْحِهِ . أَوْ مَسْحَهُ ، ثُمَّ مَكَثَ بِرِجْلَيْهِ قَدْرًا يَسْبَحُ غَسْلَهُمَا ، أَجْزَأُهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَهُوَ الْأَقْوَى عِنْدِي . وَقَالَ فِي « الْإِنْصَارِ » : لَمْ يُفَرِّقْ أَحْمَدُ بَيْنَ الْجَارِي وَالرَّائِدِ ، وَإِنْ تَحَرَّكَ فِي الرَّائِدِ يَصِيرُ كَالْجَارِي ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْتِيبِ .

قوله : وَالْمُؤَالَاةُ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، هِيَ فَرْضٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ .

عليها^(١) . ولأنها إحدَى الطَّهَارَتَيْنِ ، فلم تَجِبَ فيها المُوَالَاةُ كالكُبْرَى .
وقال مالكٌ : إِنْ تَعَمَّدَ التَّفْرِيقُ بَطَلَ ، وإِلَّا فلا . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى مَا رَوَى
عُمَرُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي ، وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُمْعَةٌ لَمْ يُصْبِحْهَا

وعليه الأصحابُ . قاله الزُّرْكَشِيُّ وغيره . وهو ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ؛ لقوله في
مسحِ الحُفْنَيْنِ : فَإِنْ خَلَعَ قَبْلَ ذَلِكَ ، أعَادَ الوضوءَ . وهو من مُفْرَدَاتِ المذهب .
والثانيةُ ، ليستْ بفَرْضٍ ، بل هي سُنَّةٌ . وقيل : إنها ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ؛ لأنه لم
يذكرْها في فُرُوضِ الوضوءِ . قال المُصَنِّفُ ، في « الْمُعْنَى » : ولم يذكِرِ الخِرَقِيُّ
المُوَالَاةَ .

تنبيه : الروايتان في كلامِ المُصَنِّفِ يُعَوِّدانِ إلى المُوَالَاةِ فقط ؛ لما تقدَّم عنه في
« الْمُعْنَى » أَنَّهُ لم يَرِ عنه فيه اخْتِلَافًا . وقال ابنُ مُنْجَى في « شَرْحِهِ » : الْخِلَافُ
رَاجِعٌ إِلَى التَّرْتِيبِ والمُوَالَاةِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ المُصَنِّفِ . قلتُ : صَرَّحَ به في
« الهَادِي » ، فقال : وَفِي الْمَضْمُونَةِ والاستِثْنَاءِ والتَّرْتِيبِ والمُوَالَاةِ روايتان .
وقال في « الكافي » : وَحُكِيَ عنه أَنَّ التَّرْتِيبَ ليس بواجبٍ .

فائدة : لا يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ والمُوَالَاةُ بالنِّسْبَانِ ، على الصَّحِيحِ مِنَ المذهبِ .
وعليه جمهورُ الأصحابِ . وَجَزَمَ به ناظِمُ « الْمُفْرَدَاتِ » وغيره ، وهو منها .
وقدَّمه ابنُ عُيَيْدَانَ وغيره . وقيل : يَسْقُطَانِ . وقيل : يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ وَحْدَهُ . قال
ابنُ تيميمٍ : قال بعضُ أصحابنا : تَسْقُطُ المُوَالَاةُ بِالْعُذْرِ ، وَالْجَهْلُ كَذَلِكَ فِي
الْحُكْمِ . قاله في « الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » . قال الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ : تَسْقُطُ المُوَالَاةُ
بِالْعُذْرِ . وقال : هو أَشْبَهُ بِأَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدِ أَحْمَدَ . وَقَوَّى ذَلِكَ وَطَرْدَهُ فِي
التَّرْتِيبِ ، وقال : لو قيل بسقوطه للعذر ، كما لو غسل وَجْهَهُ فقط لَمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ،

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب تفريق الوضوء ، من كتاب الطهارة ، وفيه : ثم دخل المسجد فمسح على خفيه
بعدهما جف وضوءه وصل . السنن الكبرى ١ / ٨٤ .

وَهِيَ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلُ عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ الَّذِي قَبْلَهُ ،.....

الماء ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ . رواه أبو داود^(١) . ولو لم تَجِبِ الْمُوَالَاةُ لِأَجْزَاءِ غَسْلِ اللَّمْعَةِ حَسْبُ . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا الْحَدَثُ ، فَاشْتَرَطَتْ لَهَا الْمُوَالَاةُ كَالصَّلَاةِ ، وَالْآيَةُ دَلَّتْ عَلَى وَجُوبِ الْعَسَلِ ، وَبَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَيْفِيَّتَهُ بِفِعْلِهِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ إِلَّا مُتَوَالِيًا ، وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ بِمَنْزِلَةِ الْعُضْوِ الْوَاحِدِ . وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِيهِ مَنَعًا . ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ . وَفَعَلَ ابْنُ عُمَرَ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَحَلَّ بِالْمُوَالَاةِ الْمُشْتَرَطَةَ .

٨٧ - مسألة ؛ قال : (وهو أن لا يؤخَّرَ غَسْلُ عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ الَّذِي قَبْلَهُ) فِي الزَّمَانِ الْمُعْتَدِلِ ، وَلَا اعْتِبَارَ بِالزَّمَنِ الْحَارِّ الَّذِي يُسْرِعُ فِيهِ النَّشَافُ ، وَلَا بِالزَّمَنِ الْبَارِدِ الَّذِي يُثَبِّتُ فِيهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ طَرَفَيْ الطَّهَارَةِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : التَّفْرِيقُ الْمُبْطَلُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ مَا يَفْحَشُ فِي الْعَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ فِي الشَّرْعِ ، فَرُجِعَ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ ، كَالْإِخْرَازِ وَالتَّفْرِيقِ فِي الْبَيْعِ .

ثُمَّ زَالَ قَبْلَ انْتِقَاضِ وُضُوئِهِ بِغَسْلِهِ لِتَوَجُّهِهِ . انْتَهَى .
قوله : وهو أن لا يؤخَّرَ غَسْلُ عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ الَّذِي قَبْلَهُ . مُرَادُهُ فِي الزَّمَانِ الْمُعْتَدِلِ . وَقَدَّرَهُ فِي غَيْرِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَنَصَّرَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرِهِ . قَالَ ابْنُ رَزِينٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ : هَذَا الْأَصَحُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » .

(١) انظر ماتقدم في صفحة ٢٩٦ . وهو عند أبي داود عن بعض أصحاب النبي ﷺ .

فصل : فَإِنْ نَشِيفَتْ أَعْضَاؤُهُ ؛ لَا شَتِغَالَهُ بِفَرْضٍ فِي الطَّهَارَةِ أَوْ سُنَّةٍ ،
لَمْ يَنْطَلِ ، كَمَا لَوْ طَوَّلَ أَرْكَانَ الصَّلَاةِ . وَإِنْ كَانَ لَوْ سَوَسَةٍ تَلَحُّقُهُ فَكَذَلِكَ ،
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْطَلِ الْوُضُوءُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَفْرُوضٍ وَلَا مَسْنُونٍ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ
لَعَبَثٍ أَوْ شَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى الْمَسْنُونِ وَأَشْبَاهِهِ ، عُدَّ تَفَرُّيقًا .

الْأَحْمَدُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ،
و « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « ابْنِ
عَبِيدَانَ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقِيلَ : هُوَ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلُ
عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ الْكُلُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » . وَقِيلَ : هُوَ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ
غَسْلُ عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ أَيْ عُضْوٍ كَانَ . حَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَعَنْهُ ، يُعْتَبَرُ طَوْلُ
الْمُكْتَبِ عُرْفًا . قَالَ الْخَلَّالُ : هُوَ الْأَشْبَهُ بِقَوْلِهِ ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ . قَالَ فِي
« الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » :
وَيُؤَالِي عُرْفًا . قَالَ ابْنُ رَزِينٍ : وَهَذَا أَقْبَسُ . قُلْتُ : يَحْتَمِلُ أَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ مُرَادٌ مَنْ
حَدَّثَهَا بِحَدِّ ، وَيَكُونُونَ مُفَسِّرِينَ لِلْعُرْفِ بِذَلِكَ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ مَعْنَاهُ .
قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغِيرَى » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : فِي زَمَنِ مُعْتَدِلٍ ، أَوْ طَالَ
عُرْفًا . قَالَ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ : وَهَلِ الْاِغْتِبَارُ بِالْعُرْفِ ، أَوْ بِحِفَافِ
الْأَعْضَاءِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، لَا يَضُرُّ اشْتِغَالُهُ فِي الْعُضْوِ الْآخِرِ بِسُنَّةٍ ؛ كَتَحْلِيلِ ، أَوْ إِسْبَاغِ ،
أَوْ إِزَالَةِ شَكٍّ ، وَيَضُرُّ إِسْرَافُ ، وَإِزَالَةُ وَسَخٍ وَنَحْوِهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ،
وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَأُطْلِقَا . وَلَعَلَّهُمَا أَرَادَا مَا جَزَمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ ، إِذَا كَانَ إِزَالَةُ
الْوَسَخِ لَغَيْرِ الطَّهَارَةِ . وَجَزَمَ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي
الصَّغِيرِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ عَبِيدَانَ ،
أَنَّهُ لَا يَضُرُّ إِزَالَةُ الْوَسَخِ ، وَأُطْلِقُوا . وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا إِذَا أَرَادُوا لِأَجْلِ الطَّهَارَةِ . وَلَا

وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ لِطَهَارَةِ الْحَدَثِ كُلِّهَا ؛ المقنع

الشرح الكبير ٨٨-مسألة ؛ قال : (وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ لِطَهَارَةِ الْحَدَثِ كُلِّهَا) الْغُسْلُ ، وَالْوُضُوءُ ، وَالتَّيْمُمُ . وَالنِّيَّةُ هِيَ الْقَصْدُ . يُقَالُ : نَوَاكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ . أَيْ

الإِنصاف تَضَرَّرُ الْإِطَالَةُ لَوْ سَوَسِيَّةٌ . صَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمَغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَقِيلَ : تَضَرَّرُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِيِ الْكَبِيرِ » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيِ الصَّغِيرِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الزَّرْكَشِيُّ » . وَتَضَرَّرُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ إِذَا طَالَتْ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا تَضَرَّرُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » [٢٧/١ ط] ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الزَّرْكَشِيُّ » . وَتَضَرَّرُ الْإِطَالَةُ فِي تَحْصِيلِ الْمَاءِ . قَدَّمَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، وَ « الرَّعَايَةِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَعَنْهُ ، لَا تَضَرَّرُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَمِنْهَا ، لَا يُشْتَرِطُ لِلْغُسْلِ مُوَالَاةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَى بَعْضُ الْأَصْحَابِ الْإِشْتِرَاطَ كَالْوُضُوءِ ، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْغُسْلِ . وَمِنْهَا ، إِذَا قُلْنَا : الْمُوَالَاةُ سُنَّةٌ . وَفَاتَتْ ، أَوْ فَرَّقَ الْغُسْلُ ، فَلَا بُدَّ لِإِتِمَامِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ مِنْ نِيَّةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ . قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمْ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ شَرْطَ النِّيَّةِ الْحُكْمِيَّةِ قُرْبُ الْفِعْلِ مِنْهَا ، كَحَالَةِ الْإِتْدَاءِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَدَلَّ عَلَى الْخِلَافِ . كَمَا يَأْتِي فِي نِيَّةِ الْحَجِّ فِي دُخُولِ مَكَّةَ ، وَنِيَّةِ الصَّلَاةِ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْغُسْلِ .

قوله : وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ لِطَهَارَةِ الْحَدَثِ كُلِّهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ الْمَجْزُومُ بِهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : النِّيَّةُ قَرَضٌ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الْفَائِزُ » . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : وَالنِّيَّةُ مِنْ فُرُوضِهَا . وَأَوَّلُوا كَلَامَهُ . وَقِيلَ : رُكْنٌ . ذَكَرَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قُلْتُ : لَا يَظْهَرُ التَّنَافِي بَيْنَ الْقَوْلِ بِفَرْضِيَّتِهَا وَرُكْنِيَّتِهَا ، فَلَعَلَّهُ حَكَى عِبَارَاتِ الْأَصْحَابِ . وَذَكَرَ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ وَجْهًا فِي الْمَذْهَبِ ، أَنَّ النِّيَّةَ لَا تُشْتَرِطُ فِي

قَصَدَكَ . وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْقَصْدِ الْقَلْبُ ، فَمَتَى اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ أَجْزَأً ، وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِلِسَانِهِ . وَإِنْ لَفَظَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِقَلْبِهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ . وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِ مَا اعْتَقَدَهُ ، لَمْ يَمْنَعْ صِحَّةَ مَا قَصَدَهُ بِقَلْبِهِ . وَلَا خِلَافٌ فِي الْمَذْهَبِ فِي اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَرَبِيعَةَ ، وَاللَّيْثِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ فِي التَّيْمُمِ دُونَ طَهَارَةِ الْمَاءِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ^(١) . الْآيَةُ ، وَلَمْ يَذْكُرِ النِّيَّةَ ، وَلَوْ كَانَتْ شَرْطًا لَذَكَرَهَا . وَلِأَنَّ مُقْتَضَى الْأَمْرِ حُصُولَ الْإِجْرَاءِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ

طَهَارَةُ الْحَدَثِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » : وَهُوَ شَاذٌ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ أَصْحَابِنَا وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ ، أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْعِبَادَةِ النِّيَّةُ . وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ : وَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْمَذْهَبِ صِحَّةُ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ . قَالَ : وَقَدْ بَنَى الْقَاضِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنَّ التَّجْدِيدَ ، هَلْ يَرْفَعُ الْحَدَثَ أَمْ لَا ؟ وَيَأْتِي فِي آخِرِ أَحْكَامِ النِّيَّةِ ، هَلْ يَحْتَاجُ غُسْلُ الذَّمِّمَةِ إِلَى النِّيَّةِ أَمْ لَا ؟

فَالِدَةٌ : لَا يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ الْمُتَصَوِّصُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَقَالَ : هُوَ الصَّوَابُ . الْوَجْهُ الثَّانِي ، يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِهَا سِرًّا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . بَابُ جَزَمَ بِهِ ابْنُ عُيَيْدَانَ ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَابْنُ رَزِينٍ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هُوَ الْأَوَّلَى عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ .

تَنْبِيهِ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ لَطَهَارَةِ الْحَدَثِ . أَنَّهَا لَا تُشْتَرَطُ لَطَهَارَةَ

[٣٢/١] ، فَتَقْتَضِي الْآيَةُ حُصُولَ الْإِجْزَاءِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ . وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ
بِالْمَاءِ ، فَلَمْ تُقْتَضِرْ إِلَى النِّيَّةِ كَغَسَلِ النَّجَاسَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا
الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) . فَتَقَى أَنْ
يَكُونَ لَهُ عَمَلٌ شَرْعِيٌّ بَدُونِ النِّيَّةِ . وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مِنَ الْحَدَثِ ، فَلَمْ تَصِحَّ
بِغَيْرِ نِيَّةٍ كَالْتِيْمِمْ ، فَأَمَّا الْآيَةُ فَهِيَ حُجَّةٌ لَنَا ؛ فَإِنْ قَوْلُهُ : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى
الصَّلَاةِ فَغَسِّلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ . أَيْ : لِلصَّلَاةِ ، كَمَا يُقَالُ : إِذَا لَقِيَْتَ الْأَمِيرَ
فَتَرَجَّلْ . أَيْ لَهُ . وَقَوْلُهُمْ : لَوْ كَانَتِ النِّيَّةُ شَرْطًا لَذَكَرَهَا . قُلْنَا : إِنَّمَا ذَكَرَ
الْأَرْكَانَ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّرَائِطَ كَأَيَّةِ التَّيْمِمْ . وَقَوْلُهُمْ : مُقْتَضَى الْأَمْرِ
حُصُولُ الْإِجْزَاءِ بِهِ . قُلْنَا : بَلْ مُقْتَضَاهُ وَجُوبُ الْفِعْلِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُشْتَرَطَ
لَهُ شَرْطٌ آخَرُ كَأَيَّةِ التَّيْمِمْ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهَا طَهَارَةٌ . قُلْنَا : إِلَّا أَنَّهَا عِبَادَةٌ ،

الْحَيْثُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ
مِنْهُمْ . وَقِيلَ : شَرْطُ كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ . وَحَكَى ابْنُ مُنْجَى فِي « النَّهَائَةِ » ، أَنَّ
الْأَصْحَابَ قَالُوهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ . وَقِيلَ : إِنْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ عَلَى الْبَدَنِ فَهِيَ
شَرْطٌ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ ، فِي « الْإِتِّصَارِ » : فِي طَهَارَةِ الْبَدَنِ بِصَوْبٍ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَفِي : بَابِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ ، مِنْ
كِتَابِ الْعَتَقِ ، وَفِي : بَابِ هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ
هَاجَرَ أَوْ عَمِلَ خَيْرًا أَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَهُ مَا نَوَى ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، وَفِي : بَابِ الطَّلَاقِ فِي الْإِعْلَاقِ (الترجمة) ،
مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ ، وَفِي : بَابِ النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ ، وَفِي : كِتَابِ الْإِكْرَاهِ (الترجمة) ، وَفِي :
بَابِ فِي تَرْكِ الْحَيْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/١ ، ٣/١٩١ ، ٥/٧٢ ، ٤/٧ ، ٥٨/١٧٥ ، ٩/٢٥ ، ٢٩ . وَمُسْلِمٌ .
فِي : بَابِ قَوْلِهِ ﷺ : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٥١٥ ، ١٥١٦ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ،
فِي : بَابِ فِيمَا عَنِيَ بِهِ الطَّلَاقُ وَالنِّيَّاتُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٥١٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النِّيَّةِ
فِي الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ الْكَلَامِ إِذَا قُصِدَ بِهِ فِيمَا يَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ ، وَفِي :
بَابِ النِّيَّةِ فِي الْيَمِينِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . الْمُجْتَبَى ١/٥١١ ، ٦/١٢٩ ، ٧/١٢ ، ١٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ النِّيَّةِ ، مِنْ
كِتَابِ الزَّهْدِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٢/١٤١٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ يُقَاتِلُ رِبَاةً وَلِلدُّنْيَا ، مِنْ أَبْوَابِ
فَضَائِلِ الْجِهَادِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧/١٥١ ، ١٥٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١/٢٥١ ، ٤٣ .

وَهِيَ أَنْ يَقْصِدَ رَفَعَ الْحَدَثِ ، أَوِ الطَّهَارَةَ لِمَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهَا .
المنع

والعبادة لا تكون إِلَّا مَنْوِيَّةً ، كالصلاة ؛ لأنها قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وطاعة ،
وامْتِثَالٌ أَمْرٌ ، وَلَا يَخْصُلُ ذَلِكَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ .

٨٩ - مسألة ؛ قال : (وَهِيَ أَنْ يَقْصِدَ رَفَعَ الْحَدَثِ أَوِ الطَّهَارَةَ لِمَا
لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهَا) مَتَى قَصَدَ بِطَهَارَتِهِ رَفَعَ الْحَدَثِ ، وَهُوَ إِزَالَةُ الْمَانِعِ مِمَّا
يَقْتَرِفُ إِلَى الطَّهَارَةِ ، أَوْ قَصَدَ بِطَهَارَتِهِ الصَّلَاةَ ، وَالطَّوَافَ ، وَمَسَّ
الْمَصْحَفَ ، أَوْ قَصَدَ الْجُنُبُ بِالْغُسْلِ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ ، صَحَّحَ طَهَارَتَهُ
عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ النِّيَّةِ ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ اخْتِلَافًا . فَإِنْ نَوَى التَّبَرُّدَ
وَمَا لَا تُشْرَعُ الطَّهَارَةُ لَهُ ؛ كَالْأَكْلِ وَالْبَيْعِ ، وَلَمْ يَنْوِ الطَّهَارَةَ الشَّرْعِيَّةَ ^(١)

غَمَامٍ ، أَوْ فَعَلَ مَجْنُونٌ أَوْ طِفْلٌ ، اخْتِلَافَانِ .
قوله : وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ رَفَعَ الْحَدَثِ أَوِ الطَّهَارَةَ لِمَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهَا . هَذَا
الْمَذْهَبُ . قَالَهُ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعَبِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،
وغيرهما : النِّيَّةُ هِيَ قَصْدُ الْمَنْوِيِّ . وَقِيلَ : الْعَزْمُ عَلَى الْمَنْوِيِّ . وَقِيلَ : إِنْ نَوَى مَعَ
الْحَدَثِ النَّجَاسَةَ لَمْ يُجْزِئْهُ . اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :
وَيَحْتَمِلُ إِنْ نَوَى مَعَ الْحَدَثِ التَّنَظُّفَ أَوِ التَّبَرُّدَ لَمْ يُجْزِئْهُ .

فائدة : يَنْوِي مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ الْاسْتِبَاحَةَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ
تَيْمِيَّةٍ : وَيَرْفَعُ حَدَثَهُ . وَلَعَلَّهُ سَهْوٌ . وَقِيلَ : أَوْ يَنْوِي رَفَعَ الْحَدَثِ . ^(٢) قَالَ
الْمَجْدُ : هِيَ كَالصَّحِيحِ فِي النِّيَّةِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقِيلَ : نِيَّتُهَا كُنْيَةُ
الصَّحِيحِ ، وَيَنْوِي رَفَعَهُ . انْتَهَى . وَقِيلَ : أَوْ يَنْوِي رَفَعَ الْحَدَثِ ^(٣) . وَقِيلَ : هُمَا .

(١) سقطت من : م .

(٢ - ٣) زيادة من : ش .

لم يَرْتَفِعْ حَدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الطَّهَّارَةَ ، وَلَا مَا يَتَضَمَّنُ نِيَّتَهَا ، فَأَشْبَهَ مَنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا . وَإِنْ نَوَى الطَّهَّارَةَ مَعَ ذَلِكَ ، صَحَّتِ الطَّهَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الطَّهَّارَةَ ، وَضَمَّ إِلَيْهَا مَا لَا يُنَافِيهِ ، فَلَمْ يُؤْثَرْ ، كَمَا لَوْ نَوَى بِالصَّلَاةِ الطَّاعَةَ وَالْخَلَّاصَ مِنْ خَصْمِهِ .

قال في « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » : وَجَمَعَهُمَا أَوَّلَى . « فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ نِيَّةِ الْفَرْضِ . قَطَعَ بِهِ ابْنُ مُنْجِيٍّ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ الْأَصْحَابِ . انْتَهَى . وَيَرْتَفِعُ حَدُّهُ أَيْضًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا قَطَعَ بِهِ فِي « شَرْحِهِ » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : هَذِهِ الطَّهَّارَةُ تَرْفَعُ الْحَدَّثَ . أَوْجَبَهَا . وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : طَهَّارَةُ الْمُسْتَحَاضَةِ لَا تَرْفَعُ الْحَدَّثَ . وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَيْهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » .^(١)

فائدة : لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، هُنَا مِنْ شُرُوطِ الْوُضُوءِ إِلَّا النِّيَّةَ ، وَلِلْوُضُوءِ شُرُوطٌ أُخْرَى ؛ مِنْهَا ، مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي آخِرِ بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ ، وَهُوَ إِزَالَةُ مَا عَلَى الْفَرْجَيْنِ مِنْ أَدَى الْمَاءِ أَوْ بِالْأَحْجَارِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَمِنْهَا ، إِزَالَةُ مَا عَلَى غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ مِنْ نَجَاسَةٍ ، عَلَى قَوْلِ تَقَدَّمَ هُنَاكَ . وَمِنْهَا ، دُخُولُ الْوَقْتِ عَلَى مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمًا ؛ كَالْمُسْتَحَاضَةِ ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ ، وَالْغَائِطُ ، وَنَحْوُهُمْ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ الْحَيْضِ . وَمِنْهَا ، التَّمْيِيزُ ، فَلَا وَضُوءَ لِمَنْ لَا تَمْيِيزَ لَهُ ؛ كَمَنْ لَهُ دُونَ سَبْعٍ . وَقِيلَ : سِتٌّ . أَوْ مَنْ لَا يَفْهَمُ الْخِطَابَ وَلَا يَرُدُّ الْجَوَابَ . عَلَى مَا يَأْتِي فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ . وَمِنْهَا ، إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وَضُوءَ الْمَاءِ إِلَى الْعُضْوِ . وَمِنْهَا ، الْعَقْلُ ، فَلَا وَضُوءَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ ، كَالْمَجْنُونِ وَنَحْوِهِ . وَمِنْهَا ، الطَّهَّارَةُ مِنَ الْحَيْضِ وَالتَّنَاسُلِ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ عُيَيْنَانَ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَلَا يَصِحُّ

فَإِنْ نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ أَوْ التَّجْدِيدَ ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

٩٠ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ، أَوْ التَّجْدِيدَ ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) وَجَمَلْتُهُ أَنَّهُ نَوَى مَا تُشَرِّعُ لَهُ الطَّهَارَةُ وَلَا تُشْتَرِطُ ؛ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْأَذَانِ وَالنُّومِ ، أَوْ نَوَى التَّجْدِيدَ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ مُخْذِئًا ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّ رَفَعَ الْحَدِّ ، وَلَا مَا يَتَضَمَّنُهُ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَى التَّبَرُّدَ . وَالثَّانِيَةُ ، تَصِحُّ

وَضُوءُ الْحَائِضِ . عَلَى مَا يَأْتِي أَوَّلَ الْحَيْضِ مُسْتَوْفَى . قُلْتُ : وَمِنَ الطَّهَارَةِ مِنَ الْبَوْلِ وَالغَائِطِ ، أَعْنَى انْقِطَاعَهُمَا ، وَالْفَرَاغَ مِنْ خُرُوجِهِمَا . وَمِنَ ، طَهُورِيَّةِ الْمَاءِ ، خِلَافًا لِأَيِّ الْخَطَإِ ، فِي « الْإِنْصَارِ » ، فِي تَجْوِيزِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي نَفْلِ الْوُضُوءِ ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ . وَمِنَ ، إِبَاحَةِ الْمَاءِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَمِنَ ، الْإِسْلَامِ . قَالَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ وَغَيْرُهُ . فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ شَرْطًا لِلْوُضُوءِ ، فِي بَعْضِهَا خِلَافٌ .

قوله : فَإِنْ نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ أَوْ التَّجْدِيدَ ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهُ ؟ رِوَايَتَيْنِ . إِذَا نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ، كَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهُ ؟ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ [٢٨/١] الْخِلَافَ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَرْتَفِعُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالشَّارِحُ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَتَابَعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَقْوَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ

طهارته ، وهى أصح ؛ لأنه نوى طهارة شرعية ، فينبغى أن تحصل له ؛
للخبر ، ولأنه يشرع له فعل هذا وهو غير مُحدث ، وقد نوى ذلك ، فينبغى
أن يحصل . ولأنه نوى شيئا من ضرورته صحة الطهارة ، وهو الفضيلة
الحاصلة لمن فعل ذلك على طهارة . فإن قيل : يبطل بما إذا نوى بطهارته
ما لا يشرع له الطهارة . قلنا : إن نوى طهارة شرعية ، مثل من قصد
الأكل ، وهو على طهارة شرعية ، أو قصد [٣٢/١ ط] أن لا يزال على
وضوء ، فهى كمسألتنا ، تصح طهارته . وإن قصد نظافة أعضائه من

رزين فى « شرحه » . والثانية ، لا يرتفع . اختاره ابن حامد ، والقاضى ،
والشيرازى ، وأبو الخطاب . قال ابن عقيل ، وصاحب « المستوعب » : هذا
أصح الوجهين . وصححه الناظم . وقدمه فى « المحرر » .

فائدة : ما تُسن له الطهارة ؛ الغُضْب ، والأذان ، ورفع الشك ، والنوم ،
وقراءة القرآن ، والذكر ، وجُلُوسه بالمسجد ، ونحوه . وقيل : ودخوله . قدمه فى
« الرعاية » . وقيل : وحديث ، وتدريس علم . وقدمه فى « الرعاية » أيضا .
وقيل : وكتابته . وقال فى « النهاية » : زيارة قبر النبى ﷺ . وقال فى
« المغنى » ، وغيره : وأكل . قال الأصحاب : ومن كل كلام مُحَرَّم ؛ كالغيبه
ونحوها . وقيل : لا . وكل ما مسسته النار ، والفقهه . وأطلقها ابن تميم ، وابن
حمدان ، وابن عيُيدان ، والزركشى ، و « الفروع » ، وكذا فى « مجمع
البحرين » فى القهقهة . وأما إذا نوى التجديد وهو ناسى حديثه ، ففيه ثلاث طرق ؛
أحدها ، أن حكمه حكم ما إذا نوى ما تُسن له الطهارة . وهى الصحيحة . جزم
به المصنف هنا ، وفى « المغنى » ، وصاحب « الهداية » ، و « الفصول » ،
و « المستوعب » ، و الخلاصة ، والشارح ، وابن عيُيدان ، وصاحب
« مجمع البحرين » ، وابن منجى فى « شرحه » ، وغيرهم . ففيه الخلاف

وَسَخِرَ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ تَصِحَّ طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهَا . وَإِنْ نَوَى وَضُوءًا مُطْلَقًا أَوْ طَهَارَةً مُطْلَقَةً ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْوَضُوءَ وَالطَّهَارَةَ ، عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، يَنْصَرِفَانِ إِلَى الْمَشْرُوعِ ، فَيَكُونُ نَاوِيًا لَطَهَارَةٍ شَرْعِيَّةٍ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَا يُبَاحُ «بِغَيْرِ الطَّهَارَةِ» ،

الْمُبْتَدَأُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَابْنُ مُنْجَى ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ فِي « شَرْحَيْهِمَا » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرُهُمَا ؛ لِأَحَدَاهُمَا ، يَرْتَفِعُ حَدُّهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ ، فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَصَحَّحَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، فِيمَا إِذَا نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ . وَجَعَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِثْلَهَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمَا . وَالثَّانِي ، لَا يَرْتَفِعُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَغَيْرُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَقَالَ : عَلَى الْأَقْيَسِ وَالْأَشْهَرِ . وَقَالَ فِي « الصَّغْرَى » : هَذَا أَصَحُّ . وَكَذَا قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « النَّهَائَةِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَمَحَلُّ الْخِلَافِ عَلَى الْقَوْلِ بِاسْتِحْبَابِ التَّجْدِيدِ عَلَى مَا يَأْتِي . الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَرْتَفِعُ هُنَا ، وَإِنْ أَرْتَفَعَ فِيمَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ حَمْدَانَ أَطْلَقَ الْخِلَافَ فِيمَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ، وَصَحَّحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَقَالَ : إِنَّ الْأَشْهَرَ لَا يَرْتَفِعُ . الطَّرِيقَةُ الثَّلَاثَةُ ، إِنْ لَمْ يَرْتَفِعْ فَقِيَ حُصُولُ التَّجْدِيدِ اخْتِمَالًا . قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

تَبْيِيهِ : قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُؤْهِمُ أَنَّ الرُّوَايَتَيْنِ فِيمَا إِذَا نَوَى مَا

أَشْبَهَ قَصْدَ الْأَكْلِ ، وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَشْرُوعٍ وَغَيْرِهِ ، فَلَمْ تَصِحَّ
مَعَ التَّرَدُّدِ ، وَالطَّهَارَةُ الْمُطْلَقَةُ مِنْهَا مَا لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ ، كَالطَّهَارَةِ مِنَ
النَّجَاسَةِ .

تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الرُّوَايَتَانِ فِي التَّجْدِيدِ ، وَأَمَّا مَا تُسَنُّ
لَهُ الطَّهَارَةُ ؛ فَفِيهِ وَجْهَانِ مُخْتَرَجَانِ عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي التَّجْدِيدِ ، صَرَّحَ بِذَلِكَ
الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي
« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : فِي الْكُلِّ رِوَايَتَانِ . وَقِيلَ : وَجْهَانِ . قُلْتُ : وَمِمَّنْ ذَكَرَ
الرُّوَايَتَيْنِ ، فِيمَا إِذَا نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ؛ فِي ^(١) « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْكَافِي » ،
وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ،
وغيرهم . وَمِمَّنْ ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ ؛ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،
وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنُ
تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنُ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرُهُمْ .

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَّثَ وَإِزَالَةَ النَّجَاسَةِ ، أَوْ التَّبَرُّدَ ، أَوْ تَعْلِيمَ
غَيْرِهِ ، ارْتَفَعَ حَدَّثُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : إِذَا
نَوَى النَّجَاسَةَ مَعَ الْحَدَّثِ ، لَمْ يُجْزِهِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ . الثَّانِيَةِ ، الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛
أَنَّهُ يُسَنُّ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ . وَعَنْهُ ، لَا يُسَنُّ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا . قَالَ
فِي « الْفُرُوعِ » . وَبِتَوَجُّهِ اخْتِمَالٍ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَفْعَلْ مَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْوُضُوءُ ،
وَكَتَيْبُكُمْ وَكَغُسْلٍ ، خِلَافًا لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ، فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » فِي الْغُسْلِ .
وَحُكِيَ عَنْهُ ، يُكْرَهُ الْوُضُوءُ . وَقِيلَ : لَا يُدَاوِمُ عَلَيْهِ .

(١) فِي : « صَاحِبِ » .

وَأِنْ تَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا ، فَهَلْ يُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .
المقنع

٩١ - مسألة : (وَإِنْ تَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا ، فَهَلْ يُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) مَضَى تَوْجِيهُهُمَا^(١) .
الشرح الكبير

قوله : وَإِنْ تَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا ، فَهَلْ يُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .
وقيل : رِوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ،
وَ « الرِّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْحُكْمَ
هُنَا كَالْحُكْمِ فِيمَا إِذَا تَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ .
وظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » مُخَالَفٌ لَذَلِكَ . وَعِنْدَ الْمَجْدِي فِي « شَرْحِهِ » لَا
يَرْتَفِعُ بِالْغُسْلِ الْمَسْنُونِ ، وَيَرْتَفِعُ بِالْوُضُوءِ الْمَسْنُونِ . وَتَبِعَهُ فِي « مَجْمَعِ
الْبَحْرَيْنِ » . وَاخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ . وَسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » كَالْأَكْثَرِ .

فوائد ؛ منها ، إِذَا قُلْنَا : لَا يَحْصُلُ الْوَاجِبُ . فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ حُصُولُ
الْمَسْنُونِ . وَقِيلَ : لَا يَحْصُلُ أَيْضًا . وَمِنْهَا ، وَكَذَا الْخِلَافُ وَالْحُكْمُ وَالْمَذْهَبُ ، لَوْ
تَطَهَّرَ عَنْ وَاجِبٍ ، هَلْ يُجْزَى عَنْ الْمَسْنُونِ ؟ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ .
وقيل : يُجْزَى هُنَا ، وَإِنْ مَتَعْنَا هُنَاكَ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى . وَلَوْ تَوَاهُمَا حَصَلًا ، عَلَى
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . وَمِنْهَا ، لَوْ تَوَى
طَهَارَةً مُطْلَقَةً ، أَوْ وُضُوءًا مُطْلَقًا^(٢) ، لَمْ [٢٨١ ط] يَصِحَّ عَلَى الصَّحِيحِ . وَجَزَمَ
بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » . وَرَجَّحَهُ فِي
« الْفُصُولِ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا : إِنْ قَالَ : هَذَا الْغُسْلُ لَطَهَّارَتِي . انْصَرَفَ إِلَى
إِزَالَةِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَدَثِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ ؛ وَقَعَتِ الطَّهَارَةُ نَافِلَةً ، وَنَافِلَةُ الطَّهَارَةِ
كَتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ ، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ . وَكَذَا يُخْرَجُ وَجْهَانِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ . وَقَالَ أَبُو
الْمَعَالِي ، فِي « النَّهَايَةِ » : وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْجُنُبَ إِذَا تَوَى الْغُسْلَ وَحْدَهُ ، لَمْ يُجْزَهِ ؛

(١) فِي صَفْحَةِ ٣١١ .

(٢) فِي طَبْعِ بَرْيَاةٍ : عَلَيْهِ .

المقنع وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ تُوجِبُ الْوُضُوءَ أَوْ الْغُسْلَ ، فَتَوَى بِطَهَارَتِهِ أَحَدَهَا ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ سَائِرُهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير

٩٢ - مسألة : (وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ تُوجِبُ الْوُضُوءَ أَوْ الْغُسْلَ ، فَتَوَى بِطَهَارَتِهِ أَحَدَهَا ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ سَائِرُهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) أَحَدُهُمَا ، لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا مَا نَوَاهُ . قَالَ أَبُو بَكْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّهْ ، أَشْبَهَ إِذَا لَمْ يَتَوَّهْ شَيْئًا . وَقَالَ الْقَاضِي : يَرْتَفِعُ ؛ لِأَنَّ الْأَحْدَاثَ تَتَدَاخَلُ ؛ فَإِذَا ارْتَفَعَ بَعْضُهَا ارْتَفَعَ

الإصناف

لِأَنَّهُ تَارَةً يَكُونُ عِبَادَةٌ ، وَتَارَةً يَكُونُ غَيْرَ عِبَادَةٍ ، فَلَا يَرْتَفِعُ حُكْمُ الْجَنَابَةِ . انْتَهَى . وَقِيلَ : يَصِحُّ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَمِنْهَا ، لَوْ تَوَى الْجُنُبُ الْغُسْلَ وَحْدَهُ ، أَوْ لَمُرُورَهُ فِي الْمَسْجِدِ ، لَمْ يَرْتَفِعْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ فِيهَا . وَتَقَدَّمَ كَلَامُ أَبِي الْمَعَالِي . وَقِيلَ : يَرْتَفِعُ . وَقِيلَ : يَرْتَفِعُ فِي الثَّانِيَةِ وَحْدَهَا . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : إِنْ تَوَى الْجُنُبُ بِغُسْلِهِ الْقِرَاءَةَ ، ارْتَفَعَ حَدُّهُ الْأَكْبَرُ ، وَفِي الْأَصْغَرِ وَجْهَانِ ، وَإِنْ تَوَى الْمُكْتَبُ^(١) فِي الْمَسْجِدِ . ارْتَفَعَ الْأَصْغَرُ ، وَفِي الْأَكْبَرِ وَجْهَانِ . وَقِيلَ : يَرْتَفِعُ الْأَكْبَرُ فِي الثَّانِيَةِ . ذِكْرُ الْقَاضِي . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ . وَمِنْهَا ، لَوْ تَوَى بِطَهَارَتِهِ صَلَاةً مُعَيَّنَةً لَا غَيْرَهَا ، ارْتَفَعَ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَجْهَيْنِ ، كَمُتَمِّمٍ نَوَى إِقَامَةَ فَرْضَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ .

قوله : وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ تُوجِبُ الْوُضُوءَ أَوْ الْغُسْلَ ، فَتَوَى بِطَهَارَتِهِ أَحَدَهَا ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ سَائِرُهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ مُتَجَّى ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ فِي « شَرْحِيهِمَا » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، يَرْتَفِعُ سَائِرُهَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ

(١) فِي ١ : (اللَّيْثُ) .

جَمِيعُهَا ، كَمَا لَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَثَ . وَإِنْ نَوَى صَلَاةً وَاحِدَةً نَفْلًا أَوْ فَرَضًا لَا يُصَلِّي غَيْرَهَا ، أَرْتَفَعَ حَدَّثُهُ ، وَيُصَلِّي مَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ إِذَا أَرْتَفَعَ لَمْ يَعُدْ إِلَّا بِسَبَبٍ جَدِيدٍ ، وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ تَضَمَّنَتْ رَفَعَ الْحَدَثَ .

الفِقْهِيَّةُ : هَذَا الْمَشْهُورُ . وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : هَذَا الصَّحِيحُ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : هَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ^(١) . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، فِي أَحْدَاثِ الْوُضُوءِ . وَالثَّانِي ، لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا مَا نَوَاهُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » فِي مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ . وَرَجَّحَهُ الْمَجْدُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ . وَقِيلَ : يَرْتَفِعُ الْجَمِيعُ ، وَإِنْ نَوَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ فَهُوَ مَا نَوَاهُ . وَقِيلَ : لَا تُجْزَى نِيَّةُ الْحَيْضِ عَنِ الْجَنَابَةِ ، وَلَا نِيَّةُ الْجَنَابَةِ عَنِ الْحَيْضِ ، وَتُجْزَى فِي غَيْرِهِمَا نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ . وَقِيلَ : تُجْزَى نِيَّةُ الْحَيْضِ عَنِ الْجَنَابَةِ ، وَلَا تُجْزَى نِيَّةُ الْجَنَابَةِ عَنِ الْحَيْضِ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ يَتَدَاخَلُ . وَقِيلَ : إِنْ نَسِيَتِ الْمَرْأَةُ حَالَهَا ، أَجْزَأُهَا نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ .

تَنْبِيهِ ^(٢) : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ . أَنَّهُ سِوَاءٌ كَانَ اجْتِمَاعُهَا مَعَ أَوْ مُتَّفَرِّقَةً إِذَا كَانَتْ مُتَّوَعَّةً . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَابْنُ مُنْجَى ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » وَغَيْرُهُمْ . وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ أَنْ يُوجَدَا مَعًا . قَالَ فِي

(١) فِي : « الْمُسْتَوْعِبِ » .

(٢) فِي زِيَادَةِ : « تَنْبِيْهَاتٍ ، الْأَوَّلُ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : فَيَنْوِي بَطْهَارَتَهُ أَحَدَهُمَا . لَوْ نَوَى - مَعَ ذَلِكَ - أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرَ مَا نَوَاهُ ، أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ ، وَقِيلَ : فِيهِ الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ فِيمَا إِذَا نَوَى بَطْهَارَتَهُ أَحَدَهُمَا فَقَط . الثَّانِي :

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى أَوَّلِ واجِبَاتِ الطَّهَارَةِ .

المقنع

٩٣ - مسألة : (وَيَجِبُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى أَوَّلِ واجِبَاتِ الطَّهَارَةِ) لِأَنَّهَا شَرْطٌ لَهَا ، فَيُعْتَبَرُ وُجُودُهَا فِي جَمِيعِهَا ، وَأَوَّلُ واجِبَاتِهَا ، الْمَضْمُضَةُ أَوْ

الشرح الكبير

« الرَّعَاتَيْنِ » : وَإِنْ نَوَى رَفَعَ بَعْضَ أَحْدَائِهِ الَّتِي تَقَضَّتْ وَضُوءَهُ مَعًا . زَادَ فِي « الْكُبْرَى » ، إِنْ أَمَكْنَ اجْتِمَاعُهَا : ارْتَفَعَتْ كُلُّهَا . وَقِيلَ : بَلْ مَا نَوَاهُ وَحْدَهُ . وَقِيلَ : وَغَيْرُهُ إِنْ سَبَقَ أَحَدُهَا ، وَنَوَاهُ . وَقِيلَ : إِنْ تَكَرَّرَتْ مِنْ جِنْسٍ أَوْ أَكْثَرَ ، فَاطْلَقَ النِّيَّةُ ، ارْتَفَعَ الْكُلُّ ، وَإِنْ عَيَّنَ فِي الْجِنْسِ أَوَّلَهَا ، أَوْ آخِرَهَا ، أَوْ أَحَدَ الْأَنْوَاعِ ، فَوَجَّهَانِ . انْتَهَى .

الإنصاف

تنبيه^(١) : تَظْهَرُ فَائِدَةُ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّهُ لَوْ نَوَى بَعْدَ ذَلِكَ رَفَعَ الْحَدَثَ عَنْ بَاقِي الْأَسْبَابِ ، ارْتَفَعَ حَدَثُهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ . قَالَه ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » وَغَيْرِهِ . وَأَيْضًا مِنْ فَوَائِدِهِ ؛ لَوْ اغْتَسَلَتِ الْحَائِضُ ، إِذَا كَانَتْ جُنُبًا ، لِلْحَيْضِ ، حَلَّ وَطَوَّاهَا دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِبَقَاءِ الْجَنَابَةِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَا يَمْنَعُ الْحَيْضُ صِحَّةَ الْغُسْلِ لِلْجَنَابَةِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ . قَالَ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : وَهُوَ الْأَقْوَى عِنْدِي . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَاتَيْنِ » . وَحَكَاهُمَا رِوَايَتَيْنِ . وَقَالَ : لَا تَمْنَعُ الْجَنَابَةُ غُسْلَ الْحَيْضِ ؛ مِثْلَ إِنْ أَجَنَّبَتْ فِي أَثْنَاءِ غُسْلِهَا مِنْهُ . انْتَهَى . وَيَأْتِي ذَلِكَ بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا فِي الْغُسْلِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَالْخَامِسُ الْحَيْضُ .

تنبيه^(٢) : قَوْلُهُ : وَيَجِبُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى أَوَّلِ واجِبَاتِ الطَّهَارَةِ . هَذَا صَحِيحٌ . وَأَوَّلُ واجِبَاتِهَا الْمَضْمُضَةُ وَالتَّسْمِيَةُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ . ذَكَرَهُ الشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُ . وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا بِزَمَنِ سَبْرِ بِلَا نِزَاعٍ ، وَلَا يَجُوزُ بِزَمَنِ طَوِيلٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : يَجُوزُ مَعَ ذِكْرِهَا وَبَقَاءِ حُكْمِهَا ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَقْطَعَهَا . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَجُوزَ الْآمِدِيُّ تَقْدِيمَ نِيَّةِ الصَّلَاةِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ ، مَا لَمْ يَفْسَحْهَا ،

(١) فِي ١ : « الثَّالِثُ » .

(٢) فِي ١ : « الرَّابِعُ » .

وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى مَسْنُونَاتِهَا ، وَاسْتِصْحَابُ ذِكْرِهَا فِي جَمِيعِهَا ، وَإِنْ اسْتِصْحَبَ حُكْمُهَا أَجْزَأُ .

التَّسْمِيَةُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ . فَإِنْ وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الطَّهَارَةِ قَبْلَ النِّيَّةِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ . فَإِنْ غَسَلَ الْكَفَّيْنِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَغْسِلْهُمَا . (وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى مَسْنُونَاتِهَا) فَيَقْدُمُهَا عَلَى غَسْلِ الْكَفَّيْنِ ، لِتَشْمَلَ مَفْرُوضَ الْوُضُوءِ وَمَسْنُونَهُ ، فَإِنْ غَسَلَ الْكَفَّيْنِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَغْسِلْهُمَا .

٩٤ - مسألة : (وَاسْتِصْحَابُ ذِكْرِهَا فِي جَمِيعِهَا ، وَإِنْ اسْتِصْحَبَ حُكْمُهَا أَجْزَأُ) وَجُمْلَتُهُ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ اسْتِصْحَابُ ذِكْرِ النِّيَّةِ إِلَى آخِرِ طَهَارَتِهِ ؛ لِتَكُونَ أَفْعَالُهُ مُقْتَرَنَةً بِالنِّيَّةِ ، فَإِنْ اسْتِصْحَبَ حُكْمُهَا أَجْزَأُ . وَمَعْنَى اسْتِصْحَابِ حُكْمِهَا : أَنْ لَا يَتَوَيَّ قَطْعُهَا . فَإِنْ عَزَبَتْ عَنْ خَاطِرِهِ ، لَمْ يُؤْثَرْ فِي قَطْعِهَا ، كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ . وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى الطَّهَارَةِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ ، قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ . فَإِنْ قَطَعَ النِّيَّةَ فِي أَثْنَاءِ طَهَارَتِهِ وَفَسَخَهَا ، مِثْلَ أَنْ يَتَوَيَّ أَنْ لَا يُتِمَّ طَهَارَتَهُ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : تَبْطُلُ

وَكَذَا يُخْرِجُ هُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْجَامِعِ الْكَبِيرِ » . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي « شَرْحِهِ الصَّغِيرِ » : إِذَا قَدَّمَ النِّيَّةَ [٢٩/١] وَاسْتِصْحَبَ ذِكْرَهَا حَتَّى يَشْرَعَ ^(١) فِي الطَّهَارَةِ ، جَازَ ، وَإِنْ نَسِيَهَا ، أَعَادَ . وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ : يَجُوزُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ مَا لَمْ يَغْرِضْ مَا يَقْطَعُهَا مِنْ اشْتِغَالٍ بِعَمَلٍ وَنَحْوِهِ . انْتَهَى .

فائدة : لَا يَبْطُلُهَا عَمَلٌ يَسِيرٌ ، فِي أَصَحِّ الرَّوْجَيْنِ .

قوله : وَإِنْ اسْتِصْحَبَ حُكْمُهَا أَجْزَأُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَرَعَ » .

طهارته^(١) من أصلها ؛ لأنها تبطل بالمبطلات ، أشبهت الصلاة . وقال شيخنا : لا يبطل ما مضى من طهارته ؛ لأنه وقع صحيحاً ، أشبه ما لو نوى قطعها بعد الفراغ من الوضوء ، وما غسله من أعضائه بعد قطع النية لا يعتد به . فإن أعاد غسله نية أخرى قبل طول الفصل ، صححت طهارته . وإن طال الفصل ، ائبني على وجوب الموالاة . فأما إن غسل [٣٣/١] بعض أعضائه نية الوضوء ، وبعضها نية التبرّد ، ثم أعاد غسل ما نوى به التبرّد نية الوضوء قبل طول الفصل ، أجزأه ، وإلا ائبني على وجوب الموالاة ، وجهاً واحداً^(٢) . فإن فسخ النية بعد الفراغ منها ، لم تبطل كالصلاة . ويحتمل أن تبطل ؛ لأن الطهارة تبطل بالحدث بعد فراغها ، بخلاف الصلاة .

وقال في « الرعاية » : ولا يبطل النية نسيانها ، في الأشهر ، ولا غفلة عنها مطلقاً . وقيل : بل بعد شروعه فيه .

فوائد ؛ منها ، لو أبطل الوضوء بعد فراغه منه ، لم يبطل ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يبطل . وأطلقهما ابن تميم . ومنها ، لو شك في الطهارة ، بعد فراغه منها ، لم يؤثر ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يبطل . وإن شك عقيب فراغه ، استأنف ، وإن طال الفصل ، فلا . ومنها ، لو أبطل النية في أثناء طهارته ، بطل ما مضى منها ، على الصحيح من المذهب . اختاره ابن عقيل ، والمجد في « شرحه » . وقدمه في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . وقيل : لا يبطل ما مضى منها . جزم به المصنف في « المعنى » ، لكن إن غسل الباقي نية أخرى قبل طول الفصل ، صححت طهارته ، وإن طال ،

(١) في م : « الطهارة » .

(٢) المعنى ١/ ١٥٩ ، ١٦٠ .

فصل : إذا شك في النية في أثناء الطهارة لزمه استئناؤها ، كما لو شك في نية الصلاة وهو فيها ؛ لأن النية هي القصد ، فمتى علم أنه جاء ليتوضأ ، أو أراد فعل الوضوء مقارنًا له ، أو سابقًا عليه قريبًا منه ، فقد وجدت النية ، ومن شك في وجود ذلك في أثناء طهارته ، لم يصح ما مضى منها . وهكذا إن شك في غسل عضو ، أو مسح رأسه ، حكمه حكم من لم يأت به ؛ لأن الأصل عدمه ، إلا أن يكون وهما كالوسواس ، فلا يلتفت إليه . وإن شك في شيء من ذلك بعد فراغه من الطهارة ، لم يلتفت إليه ؛ لأنه شك في العبادة بعد فراغه منها ، أشبه الشك في شرط الصلاة ، ويحتمل أن تبطل ؛ لأن حكمها باقي ، بدليل أنها تبطل بمبطلاتها بخلاف الصلاة . والأول أصح ؛ لأنها كانت محكوماً بصحتها ، فلا يزول ذلك بالشك ، كما لو شك في وجود الحدث . والله أعلم .

ابنني على وجوب الموالاة . قال في « التلخيص » : وهما الأقيس . وأطلقهما الشارح ، وابن عبيدان . وقال ابن تميم : وإن أبطل النية في أثناء طهارته ، بطل ما مضى منها ، في أحد الوجوه . والثاني ، لا يبطل . والثالث ، إن قلنا باعتبار الموالاة ، بطل ، وإلا فلا . انتهى . قلت : ظاهر القول الثاني مشكك جدًا ؛ إذ هو مفضل إلى صحته ، ولو قلنا باشتراط الموالاة وفائت ، وما أظن أحدًا يقول ذلك ، ولا بد في القول الثالث من إضمار ، وتقديره ، (الثالث إن قلنا باعتبار الموالاة فأحل بها ، بطل وإلا فلا . ومنها ، لو فرق النية على أعضاء الوضوء ، صح . جزم به في « التلخيص » وغيره . وقدمه ابن تميم . وقال : وحكى شيخنا أبو الفرج ، رحمه الله ، في ماء الوضوء ، هل يصير مستعملًا إذا انفصل عن العضو ، أو يكون موقوفًا ؟ إن أكمل طهارته صار مستعملًا ، وإن لم يكملها فلا تضره ، وفيه وجهان ؛ أحدهما ، يصير مستعملًا بمجرد انفصاله . والثاني ، هو موقوف .

فصل : وَصِفَةُ الْوُضُوءِ ، أَنْ يَتَوَيَّ ، ثُمَّ يُسَمِّي ، وَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ [هـ ظ] ثَلَاثًا مِنْ غَرَفَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَإِنْ شَاءَ مِنْ سِتٍّ ،

فصل : فَإِنْ وَضَّاهُ غَيْرُهُ أَوْ يَمَّمَهُ اعْتَبِرْتَ النِّيَّةَ مِنَ الْمُتَوَضَّئِ ، دُونَ الْمُتَوَضَّئِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُخَاطَبُ بِالْوُضُوءِ ، وَالْمُتَوَضَّئُ آلَةٌ لَهُ ، فَهُوَ كَحَامِلِ الْمَاءِ إِلَيْهِ . وَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى صَلَاةً ، ثُمَّ أَخَذَتْ وَتَوَضَّأَ وَصَلَّى أُخْرَى ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا فِي أَحَدِ الْوُضُوءَيْنِ ، لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاتَيْنِ .

فصل : (وَصِفَةُ الْوُضُوءِ أَنْ يَتَوَيَّ ، ثُمَّ يُسَمِّي ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا) . هَذِهِ صِفَةُ الْوُضُوءِ الْكَامِلِ ، وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرْنَا . (ثُمَّ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا مِنْ غَرَفَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَإِنْ شَاءَ مِنْ سِتٍّ) . الْمَضْمَضَةُ : إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ . وَالاسْتِنْشَاقُ : اجْتِدَابُ الْمَاءِ بِالنَّفْسِ إِلَى بَاطِنِ الْأَنْفِ . وَالاسْتِنْشَارُ مُسْتَحَبٌّ ، وَهُوَ : إِخْرَاجُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْفِ . وَقَدْ يُعْبَرُ بِالْاسْتِنْشَارِ عَنْ الْاسْتِنْشَاقِ ؛ لَكُونَهُ مِنْ لَوَازِمِهِ . وَلَا تَجِبُ إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي جَمِيعِ الْفَمِ ، وَلَا إِصَالُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ بَاطِنِ الْأَنْفِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مُبَالَعَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ ، وَقَدْ

قال : فعلى هذا لا يصح تفريق النية على أعضائه . انتهى . ومنها ، غُسلُ الذِّمَّةِ مِنَ الْحَيْضِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ . قَدَّمَهُ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَقَالَ : وَاعْتَبَرَ الدِّينُورِيُّ^(١) فِي تَكْفِيرِ الْكَافِرِ بِالْعِتْقِ وَالْإِطْعَامِ النِّيَّةَ ، وَكَذَلِكَ يُخْرِجُ هَاهُنَا . انتهى . قال في « الْقَوَاعِدِ » : وَيَحْسُنُ بِنَاؤُهُ عَلَى أَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ بِالْفُرُوعِ أَمْ لَا ؟

(١) أحمد بن محمد أبن الفتح بن أحمد ، الدينوري ، أبو بكر . الفقيه . من أئمة الحنابلة ببغداد ، برع في الفقه وتقدم في المناظرة ، صنف كتاب « التحقيق في مسائل التعليق » . توفي سنة ٥٣٢ هـ . ذيل الطبقات ١/١٩٠ ، ١٩١ ، شذرات الذهب ٤/٩٨ ، ٩٩ .

ذَكَرْنَاهَا . فَإِنْ جَعَلَ الْمَاءُ فِيهِ يَنْوِي رَفَعَ الْحَدِيثَ الْأَصْغَرَ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ ، فَتَوَيَّ رَفَعَ الْحَدِيثَيْنِ ، أَرْتَفَعَا ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ إِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْأِسْتِعْمَالِ بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ . وَلَوْ لَيْتَ الْمَاءُ فِيهِ حَتَّى تَغْيِّرَ بِمَا يَتَحَلَّلُ مِنْ رِيْقِهِ ، لَمْ يَمْنَعْ ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ فِي مَحَلِّ الْإِزَالَةِ لَا يَمْنَعُ ، كَمَا لَوْ تَغْيَّرَ الْمَاءُ عَلَى غُضُوهِ بِعَجِينٍ عَلَيْهِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ وَيَسْتَنْشِقَ بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يَسْتَنْشِرَ [٣٣/١ ط] بِيَسَارِهِ ؛ لِمَارُوِيٍّ عَنْ عَثْمَانَ ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَعَسَلَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ غَرَفَ بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ ، فَتَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ بِكَفِّ وَاحِدَةٍ ، وَاسْتَنْشَرَ بِيَسَارٍ ، فَعَلَّ ذَلِكَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ ذَكَرَ سَائِرَ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ لَنَا كَمَا تَوَضَّأْتُ لَكُمْ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(١) . وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ

تَنْبِيهِ: قَوْلُهُ: ثُمَّ يَتَمَضَّمَضُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا. بَلَا زِرَاعَ. وَيَكُونُ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَقِيلَ: بِيَسَارِهِ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ». وَذَكَرَهُ نَصُّ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ، «الاسْتِنْشَاقُ بِالشَّمَالِ».

قَوْلُهُ: مِنْ غَرْفَةٍ، وَإِنْ شَاءَ مِنْ ثَلَاثٍ، وَإِنْ شَاءَ مِنْ سِتٍّ. هَذِهِ الصِّفَاتُ كُلُّهَا جَائِزَةٌ، وَالْأَفْضَلُ جَمْعُهَا بِمَاءٍ وَاحِدٍ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. نَصٌّ عَلَيْهِ، يَتَمَضَّمَضُ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنَ الْغَرْفَةِ. قَدَّمَهُ فِي «الرُّعَايَةِ»، وَ«الْفَائِقِ»، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ»، وَ«مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، وَ«ابْنِ عُيَيْنَانَ»، وَغَيْرِهِمْ. وَعَنْهُ، بِغَرْفَتَيْنِ، لِكُلِّ غُضُوٍّ غَرْفَةٌ. حَكَاهَا الْأَمِيدِيُّ. وَعَنْهُ، بِثَلَاثٍ لِهَمَا مَعًا.

(١) أَبُو عَثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بَنَ شُعْبَةَ الْخُرَاسَانِيِّ الْحَافِظَ، صَاحِبَ «السَّنَنِ»، الْمُتَوَفَى سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ. سِرُّ أَعْلَامِ الْبُلَاءِ ١٠/ ٥٨٦ - ٥٩٠.

يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَشِقُّ عَرَفَةَ ، أَوْ ثَلَاثَ ، أَوْ بَسِئَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ
عَثَانَ . وَقَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ : أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ،
الْمَضْمَضَةُ وَالاسْتِشْقُاقُ بِعَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ ؟ قَالَ :
بِعَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : تَمَضَّمُ وَاسْتَشَرَّ ثَلَاثًا مِنْ عَرَفَةٍ
وَاحِدَةٍ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١) . وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَمَضَّمُ ^(٢)
ثَلَاثًا ، وَاسْتَشَقَّ ثَلَاثًا مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ ، وَقَالَ : هَذَا وَضُوءُ نَبِيِّكُمْ ﷺ .
مِنْ « الْمُسْنَدِ » ^(٣) . وَفِي لَفْظٍ : أَنَّهُ تَمَضَّمُ ^(٤) وَاسْتَشَقَّ وَاسْتَشَرَّ ثَلَاثًا ،
بِثَلَاثِ عَرَفَاتٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٥) . وَفِي حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ، عَنْ
أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ » أَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ

وَعَنْهُ ، بَسِئَ . ذَكَرَهَا ابْنُ الزَّاعُونِيِّ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، بَعْدَ ذَلِكَ : وَهَلْ يُكْمَلُ
الْمَضْمَضَةُ ، أَوْ يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » :
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَتَمَضَّمُ ، ثُمَّ يَسْتَشِقُّ مِنَ الْعَرَفَةِ ، ثُمَّ ثَانِيًا كَذَلِكَ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ عَرَفَةٍ
ثَالِثَةٍ ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ ثَالِثًا . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهَدَايَةِ » .

(١) سبق تخريجه في صفحة ٢٩٥ .

(٢) في م : « فمضض » .

(٣) المسند : ١/ ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٣ - ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٥٤ ،
١٥٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/
٢٥ ، ٢٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في وضوء النبي ﷺ كيف كان ، من أبواب الطهارة . عارضة
الأحوذ ١/ ٦٤ . والنسائي ، في : باب بأي اليدين يستنثر ، وباب غسل الوجه ، وباب عدد غسل الوجه ،
وباب غسل اليدين ، وباب عدد غسل الرجلين ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٥٨ - ٦٠ ، ٦٨ .

(٤) في م : « مضض » .

(٥) هذا من حديث عبد الله بن زيد المتقدم تخريجه في صفحة ٢٩٥ .

(٦-٦) سقط من : م .

وَهُمَا وَاجِبَانِ فِي الطَّهَارَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْإِسْتِنْشَاقَ وَحْدَهُ وَاجِبٌ ^{المنع} فِيهِمَا . وَعَنْهُ ، أَنَّهُمَا وَاجِبَانِ فِي الْكُبْرَى دُونَ الصُّغْرَى .

والاستنشاق . رواه أبو داود^(١) . ولأنَّ الكيفية في الغسل غير واجبة . ولا يَجِبُ التَّرتِيبُ بَيْنَ المَضْمُضَةِ والاستنشاقِ ، وَبَيْنَ الوَجْهِ ؛ لَأَنَّهُمَا مِنْ جُمْلَتِهِ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِهِمَا ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ وَصَّفُوا وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ ، ذَكَرُوا أَنَّهُ بَدَأَ بِهِمَا إِلَّا شَيْئًا نَادِرًا . وَهَلْ يَجِبُ التَّرتِيبُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ سَائِرِ الأَعْضَاءِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجِبُ ؛ لَأَنَّهُمَا مِنْ الوَجْهِ ، فَوَجِبَ غَسْلُهُمَا قَبْلَ اليَدَيْنِ ، كسائره . والثانية ، لَا يَجِبُ ، بَلْ لَوْ تَرَكَهُمَا وَصَلَّى ، تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ ، وَلَمْ يُعِدِ الوُضُوءَ ؛ لَمَا رَوَى المِقْدَامُ بْنُ مَعْدٍ يَكْرِبُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِوُضُوءٍ ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ . رواه أبو داود^(٢) . قال أصحابنا : وَهَلْ يُسَمَّيانِ فَرْضًا ، إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِهِمَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْوَاجِبِ ، هَلْ يُسَمَّى فَرْضًا أَمْ لَا ؟ وَالصَّحِيحُ : تَسْمِيَتُهُ فَرْضًا ، فَيُسَمَّيانِ فَرْضًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩٥ - مسألة ؛ قال : (وهما واجبان في الطهارتين . وعنه : أن

قوله : وهما واجبان في الطهارتين . يعنى المضمضة والاستنشاق . وهذا الإيناف المذهب مطلقا ، وعليه الأصحاب ، ونصروه . وهو من مفردات المذهب . وعنه ،

(١) في : باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٠/١ .
(٢) في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٧/١ . ووضع قوله «ثم تمضمض واستنشق ثلاثا» بين معقوفين ، وجاء بعد قوله : «فغسل كفيه ثلاثا» . ولعله تصرف من الناشر .

الاستنشاق وحده واجب . وعنه : أنَّهما واجبان في الكبرى دون الصغرى (وجملة ذلك أنَّ المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارةين ، الغسل والوضوء جميعاً ؛ لأنَّ غسل الوجه فيهما واجب ، وهما من الوجه . هذا المشهور في المذهب ، وهو قول ابن المبارك ، وابن أبي ليلى ، وإسحاق . وروى عن أحمد أنَّ الاستنشاق وحده واجب في الطهارةين . ذكر القاضي ذلك في [٣٤/١] «المجرد» ، رواية واحدة . وبه قال أبو عبيد ، وأبو ثور ، وابن المنذر ؛ لأنَّ النبي ﷺ قال : « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ

أَنَّ الاستنشاق وحده واجب . وعنه ، أنَّهما واجبان في الكبرى دون الصغرى . وعنه ، أنَّهما واجبان في الصغرى دون الكبرى . عكس التي قبلها . نقلها الميموني . وعنه ، يجب الاستنشاق في الوضوء وحده . ذكرها صاحب «الهداية» ، و «المحرر» وغيرهما . وعنه ، عكسها . ذكرها ابن الجوزي . وعنه ، هما سنة مطلقاً .

فائدة : هل يُسميان فرضاً أم لا ؟ وهل يسقطان سهواً أم لا ؟ على روايتين . وأطلقهما في «الفروع» فيهما . وأطلقهما في «الفائق» ، وابن تيمية في تسميتهما فرضاً . وأطلقهما في «الحاويين» في سقوطهما سهواً . وقال المصنف ، وتبعه الشارح : هذا الخلاف مبني على اختلاف الروايتين في الواجب ، هل يُسمى فرضاً أم لا ؟ والصحيح أنه يُسمى فرضاً ، فيسميان فرضاً . انتهى . وقال ابن عقييل ، في «الفصول» : هما واجبان لا فرضان . وقال الزركشي : حيث قيل بالوجوب ، فتركهما أو أحدهما ، ولو سهواً ، لم يصح وضوءه . قاله الجمهور . قال في «الرعاية الكبرى» [٢٩/١] : ولا يسقطان سهواً على الأشهر . وقدمه في «الصغرى» . وقال ابن الزاغوني : إن قيل : إن وجوبهما بالسنة . صح مع السهو . وحكى عن أحمد في ذلك روايتان ؛ إحداهما ، وجوبهما

فَلْيَجْعَلْ فِي أَثْفِهِ^(١) ثُمَّ لَيْتَنُرَ^(٢) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . ولمسلم : « مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ »^(٤) . أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولأن الأثف لا يزال مفتوحاً ، وليس له غطاء يستتره ، بخلاف الفم . وقال غير القاضي من أصحابنا ، عن أحمد رواية أخرى : أنهما واجبان في الكبرى ، دون الصغرى . وهذا مذهب الثوري ، وأصحاب الرأي ؛ لأن الكبرى يجب فيها غسل ما تحت الشعور الكثيفة ، ولا يمسح فيها على الخفين ، فوجباً

بالكتاب . والثانية ، بالسنة .

تنبيه : اختلف الأصحاب ، هل لهذا الخلاف فائدة أم لا ؟ فقال جماعة من الأصحاب : لا فائدة له . ومتى قلنا بوجوبهما ، لم يصح الوضوء بتركهما عمداً ، ولا سهواً . وقالت طائفة : إن قلنا : الموجب لهما الكتاب . لم يصح الوضوء بتركهما عمداً ولا سهواً . وإن قلنا : الموجب لهما السنة . صح وضوؤه مع السهو . وهذا اختيار ابن الراغوثي كما تقدم عنه .

فائدة : يستحب الإتيان ، على الصحيح من المذهب والروايتين ، وعليه الأصحاب . ويكون بيساره . وعنه ، يجب .

(١) في حاشية الأصل بعده « ماء » . وما هنا موافق لما في صحيح البخاري ، على حذف المفعول ، وانظر حاشية الصحيح .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الاستجمار وترأ ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٥٢/١ . ومسلم ، في : باب الإتيان في الاستنثار والاستجمار ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٢/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الاستنثار ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣١/١ . والنسائي ، في : باب اغتاض الاستنشاقي ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٥٧/١ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٢/٢ ، ٢٧٨ .

والذي ورد : « ثم ليتزر » و « ثم ليتزر » : و « ثم ليتزر » .

(٣) أخرجه مسلم ، في : باب الإتيان في الاستنثار والاستجمار ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٢/١ .

فيها ، بخلاف الصُّغْرَى . وقال مالكٌ ، والشافعيُّ : هما مَسْنُونَانِ في الطَّهَارَتَيْنِ . وَرَوَى ذلك عن الحسن ، والحَكَمِ^(١) ، وَرَبِيعَةَ ، وَاللَّيْثِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قال : « عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ » . وَذَكَرَ مِنْهَا الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ^(٢) . وَالْفِطْرَةُ : السُّنَّةُ . وَذَكَرَهُ لهُمَا مِنَ الْفِطْرَةِ يَدُلُّ عَلَى مُخَالَفَتِهِمَا لِسَائِرِ^(٣) الْوُضُوءِ . وَلَا تُهْمَا عُضْوَانِ بَاطِنَانِ ، فَلَمْ يَجِبْ غَسْلُهُمَا ، كِبَاطِنِ اللَّحْيَةِ وَدَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ . وَلِأَنَّ الْوَجْهَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْمُوَاجَهَةُ ، وَلَا تَحْصُلُ الْمُوَاجَهَةُ بِهِمَا . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنَ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا يَبْدُ مِنْهُ » . رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ فِي « الشَّافِيِّ » . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ . وَفِي حَدِيثِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ^(٤) : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمَضْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) ، وَأَخْرَجَهُمَا الدَّارِقُطْنِيُّ^(٦) . وَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَقْصَى ، ذَكَرَ أَنَّهُ تَمَضْمَضَ

(١) أَبُو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي الفقيه ، صاحب أبي حنيفة ، المتوفى سنة تسع وتسعين

ومائة . الجواهر المضية ٤ / ٨٧ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٣ .

(٣) في حاشية الأصل بعد هذا : « أعضاء »

(٤) لقيط بن صبرة بن عبد الله بن الْمُتَنَفِّقِ العامري ، أبو عاصم ، عده في أهل الحجاز روى عن النبي ﷺ ، روى عنه ، أبوه عاصم . أسد الغابة ٤ / ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، الإصابة ٥ / ٦٨٥ .

(٥) في : باب في الاستنثار ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٣٢ . وفيه : « فمضمض » .

(٦) في م : « وأخرجه » . وهو يعني حديث عائشة الذي رواه أبو بكر في « الشافى » ، وحديث أبي هريرة ، والأول أخرجه الدارقطني ، في : باب ما روى في الحث على المضمضة والاستنشاق والبداء بهما أول الوضوء ، من كتاب الطهارة . والثاني أخرجه الدارقطني في : باب ما روى في المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١ / ٨٤ ، ١١٦ .

ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ
وَالذَّقْنِ طَوْلًا ، مَعَ مَا اسْتَرَسَلَ مِنَ اللَّحْيَةِ ، وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ
عَرْضًا .

وَاسْتَنْشَقَ ، وَمُدَاوَمَتُهُ عَلَيْهِمَا تَذُلُّ عَلَى وَجُوبِهِمَا ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ
بَيَانًا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى . وَلِأَنَّهُمَا عُضْوَانِ مِنَ الْوَجْهِ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ ، لَا يَشُقُّ
غَسْلُهُمَا فَوْجَبَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ^(١) . وَالِدَلِيلُ
عَلَى أَنَّهُمَا فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ ، أَنَّ الصَّائِمَ لَا يُفْطِرُ بَوْضِعِ الطَّعَامِ فِيهِمَا ،
وَيُفْطِرُ بَوْضُوعِ الْقَنَى إِلَيْهِمَا ، وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ بِتَرْكِ الْحَمْرِ فِيهِمَا ، وَيَجِبُ
غَسْلُ النَّجَاسَةِ فِيهِمَا . فَأَمَّا كَوْنُهُمَا مِنَ الْفِطْرَةِ فَلَا يَنْفِي وَجُوبَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ
ذَكَرَ الْخِتَانُ فِي الْفِطْرَةِ وَهُوَ وَاجِبٌ . فَأَمَّا غَسْلُ دَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ ، فَلَنَا فِيهِ
مَنْعٌ ، وَبِاطْنُ اللَّحْيَةِ يَشُقُّ غَسْلُهُ ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ فِي الْوُضُوءِ ، وَيَجِبُ
فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩٦ - مسألة ؛ قال : (وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ^(٢)) ، مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ
الرَّأْسِ إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ طَوْلًا ، مَعَ مَا اسْتَرَسَلَ مِنَ اللَّحْيَةِ
وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا) غَسْلُ الْوَجْهِ ثَلَاثًا مُسْتَحَبٌّ ؛ [٣٤٤/١ ظ] لِمَا

تَنْبِيهِ : دَخَلَ فِي قَوْلِهِ : ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا انْحَدَرَ
مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ . الْعِدَارُ ، وَهُوَ الشَّعْرُ الثَّابِتُ عَلَى الْعِظْمِ النَّاتِيءُ الْمُسَامِتُ
لصِمَاخِ الْأُذُنِ إِلَى الصُّدْغِ . وَدَخَلَ أَيْضًا الْعَارِضُ ، وَهُوَ مَا تَحْتَ الْعِدَارِ إِلَى
الذَّقْنِ . وَدَخَلَ أَيْضًا الْمِفْصَلَانِ الْفَاصِلَانِ بَيْنَ اللَّحْيَةِ وَالْأُذُنَيْنِ ، وَهُمَا يَلَيَّانِ الْعِدَارَ
مِنْ تَحْتِهِمَا . وَقِيلَ : وَهُمَا شَعْرُ اللَّحْيَيْنِ . وَلَا تَدْخُلُ التَّرْعَتَانِ فِي الْوَجْهِ ، بَلْ هُمَا مِنْ

(١) سورة المائدة : ٦ .
(٢) بعد هذا في زيادة : وَحَدَّهُ . وَلَيْسَتْ فِي « الْمَقْنَعِ »

ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ^(١) وَغَيْرِهِ ، وَغَسَلَهُ مَرَّةً وَاجِبٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ ،
وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَقَوْلُهُ فِي حَدِّهِ : مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ . يَعْنِي فِي غَالِبِ
النَّاسِ ، وَلَا اغْتِبَارَ بِالْأَصْلَحِ الَّذِي يَنْحَسِرُ شَعْرُهُ عَنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، وَلَا
بِالْأَفْرَعِ^(٢) الَّذِي يَنْزِلُ شَعْرُهُ إِلَى وَجْهِهِ ، بَلْ بِغَالِبِ النَّاسِ ، فَلَا أُصْلَحُ
يَغْسِلُ إِلَى حَدِّ مَنَابِتِ الشَّعْرِ فِي غَالِبِ النَّاسِ ، وَالْأَفْرَعُ^(٣) يَغْسِلُ الشَّعْرَ
الَّذِي يَنْزِلُ عَنْ حَدِّ^(٤) الْوَجْهِ فِي الْغَالِبِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : الْأُذُنُ مِنَ
الْوَجْهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ
وَبَصَرَهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥) . أَضَافَ السَّمْعَ إِلَى الْوَجْهِ ، كَمَا أَضَافَ
الْبَصَرَ . وَقَالَ مَالِكٌ : مَا بَيْنَ اللَّحْيَةِ إِلَى الْأُذُنِ^(٦) لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا
يَجِبُ غَسْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْمُوَاجَهَةُ ، وَهَذَا لَا يُوَاجَهُ بِهِ .

الرَّأْسُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا
أَنْهُمَا مِنَ الرَّأْسِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : مِنَ الرَّأْسِ فِي الْأَصَحِّ . وَقَدَّمَهُ الزُّرْكَشِيُّ ،
وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : أَظْهَرَ الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُمَا مِنَ
الرَّأْسِ . وَصَحَّحَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ . وَقِيلَ : هُمَا مِنَ الْوَجْهِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ

(١) سبق تخريجه في صفحة ٢٩٠ .

(٢) في م : « بِالْأَفْرَعِ » .

(٣) في م : « وَالْأَفْرَعِ » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، من كتاب المسافرين وقصرها . صحيح مسلم ٥٣٥/١ . كما
أخرجه الترمذی ، في : باب ما يقول في سجود القرآن ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٦٠/٣ .
والنسائي ، في : باب نوع آخر من الدعاء في السجود ، من التطبيق . المجتبى ١٧٥/٢ ، ١٧٦ . وابن ماجه ،
في : باب سجود القرآن ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٣٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند
٢١٧ ، ٣١ ، ٣٠/٦ .

(٦) في م : « وَالْأُذُنُ » .

قال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا من فقهاء الأمصار قال بقول مالك هذا . ولنا على الزهري ، قول النبي ﷺ : « الأذنان من الرأس » . رواه ابن ماجه^(١) . ولم يحك أحد أنه غسلهما مع الوجه ، وإنما أضافهما إلى الوجه للمجاورة . وعلى مالك ، أن هذا من الوجه في حق من لا لحيه له ، فكذلك من له لحيه كسائر الوجه . وهذا تحصيل به المواجهة من الغلام . ويستحب تعاهد المفصل بالغسل ؛ وهو ما بين اللحية والأذن . نص عليه الإمام أحمد . ويدخل في الوجه العذار ، وهو الشعر الذي على العظم الثاني ، سمت صمخ الأذن . والعارض الذي تحت العذار ، وهو الشعر النابت على الحذ واللحيتين . قال الأصمعي : ما جاور وتد الأذن عارض ، والذقن : الشعر الذي على مجمع اللحيتين . فهذه الشعور الثلاثة من الوجه يجب غسلها معه . وكذلك الحاجبان ، وأهداب العينين ،

عقيل ، والشيرازي . وقطع به القاضي في « الجامع » . وأطلقهما « ابن تميم » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويين » .
فائدة : التزعتان ما انحسر عنه الشعر في قودي الرأس ، وهما جانبا مقدمه . وجزم به في « الفروع » ، و « المعنى » ، و « الشرح » ، وغيرهم . وقيل : هما بياض مقدم الرأس من جانبي ناصيته . قدمه في « الرعاية الكبرى » . وهو قريب من الأول . ولا يدخل الصدغ والتحفيف أيضا في الوجه ، بل هما من الرأس ، على الصحيح من المذهب . اختاره المصنف في « الكافي » ، والمجد . وقال : هو ظاهر كلام أحمد . قال في « الرعاية الكبرى » : أظهر أنهما من الرأس . قال في « مجمع البحرين » : هذا أصح الوجهين . وقدمه ابن رزين في الصدغ . وصححه الشارح . وقيل : هما من الوجه . اختاره ابن حامد . قاله القاضي

(١) في : باب الأذنان من الرأس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٥٢ .

والشَّارِبُ ، والعَنْقَقَةُ . فَأَمَّا الصُّدْغُ ، وهو الذى فوق العِذارِ ، وهو يُحاذِى رَأْسَ الأُذُنِ ، وَيَنْزِلُ عن رَأْسِهَا قَلِيلًا ، ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هو مِنَ الوجْهِ . اخْتَارَهُ ابنُ عَقِيلٍ ؛ لِحُصُولِ المُوَاجَهَةِ بِهِ واتِّصَالِهِ بالعِذارِ . والثَّانِى ، أَنَّهُ مِنَ الرَّأْسِ ، وهو الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ فى حَدِيثِ الرُّبَيْعِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَصُدْغَيْهِ ، وَأُذُنَيْهِ ، مَرَّةً وَاحِدَةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ أَنَّهُ غَسَلَهُ معَ الوجْهِ . وَلِأَنَّهُ شَعْرٌ يَتَّصِلُ بِشَعْرِ الرَّأْسِ ، وَيَنْبُتُ معه فى حَقِّ الصَّغِيرِ ، بخِلَافِ العِذارِ . فَأَمَّا التَّحْذِيفُ ، وهو الشَّعْرُ الدَّاخِلُ فى الوجْهِ مَا بَيْنَ انْتِهَاءِ العِذارِ والنَّزْعَةِ ، فَقَالَ ابنُ حَامِدٍ : هو مِنَ الوجْهِ ؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ بَيْنَ بَيَاضِ الوجْهِ ، أَشْبَهَ العِذارَ . وَقَالَ القَاضِى : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنَ الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ مُتَّصِلٌ بِهِ ، لَمْ يَخْرُجْ عن حَدِّهِ ، أَشْبَهَ الصُّدْغَ . قَالَ شَيْخُنَا : وَالأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ لو لم يَكُنْ عليه شَعْرٌ ، كَانَ مِنَ [٣٥/١] الوجْهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ عليه شَعْرٌ ، كَسَائِرِ الوجْهِ ^(٢) . وَأَمَّا النَّزْعَتَانِ ؛ وهما مَا انْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ مِنَ الرَّأْسِ مُتَّصِعًا فى جَانِبِى الرَّأْسِ ، فَقَالَ ابنُ عَقِيلٍ : هُمَا مِنَ الوجْهِ ؛ لقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٣) :

فَلَا تَنْكِحِى إِنْ فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَنَا أَعَمَّ القَفَا والوَجْهِ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

وغيرُهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فى « الفُرُوعِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « البُلْعَةِ » ، و « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، و « الهِدَايَةِ » ، و « المُنْذَهَبِ » ،

(١) فى : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٢٨/١ .

(٢) انظر : المغنى ١٦٣/١ .

(٣) هو هُذَيْبَةُ بنُ مُحَشَّرَمَ بنِ كُرْزٍ ، شاعر فصيح متقدم من بادية الحجاز ، يروى للحطيفة ، قتل قصاصا ، والبيت من قطعة له قبل قتلِهِ يخاطب امرأته ، وكانت جميلة . انظر خبره فى : الأغاني ٢٦٤/٢١ ، وما بعدها ، وخزانة الأدب ٣٣٤/٩ ، وعيون الأخبار ١٥/٤ .

وقال القاضي ، وشيخنا : هما من الرأس ^(١) . وهو الصحيح ، لأنه لا تحصل بهما المواجهة ، ولدخولهما في حد الرأس ، لأنه ما ترأس وعلا . وذكر ابن عقيل في الشعر المساميت للزعتين هل هو من الوجه أم لا ؟ على وجهين . ويجب غسل ما استرسل من اللحية ، في ظاهر

و « مسبوك الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « ابن عبيدان » . وحكى أبو الحسين في الصدغ روايتين . وقيل : التحذيف من الوجه ، دون الصدغ . اختاره ابن حامد . قاله جماعة . واختاره المصنف في « المعنى » . وأطلقهما ابن تميم ، والزركشي . وأطلقهما ابن رزين في التحذيف . وهو ظاهر كلام الشارح . وقال ابن عقيل : الصدغ من الوجه .
فائدة : الصدغ هو الشعر الذي بعد انتهاء العذار يحاذي رأس الأذن ، وينزل عن رأسها قليلا . جزم به في « المعنى » ، و « الشرح » ، و « ابن رزين » . وقيل : هو ما يحاذي رأس الأذن فقط . وهو ظاهر ما جزم به في « الحاوي الكبير » ، و « مجمع البحرين » ، و « ابن عبيدان » . ولعلمهم تابعوا المجد في « شرحه » . وأطلقهما في « الفروع » في باب محظورات الإحرام . وأما التحذيف فهو الشعر الخارج إلى طرفي الجبين في جانبي الوجه ، ومنتهى العارض .
^(٢) قاله الزركشي . وقال في « المعنى » وغيره : والشعر الداخل في الوجه ما بين انتهاء العذار والتزعة . وفي « الفروع » : هو الشعر الخارج إلى طرف الجبين في جانبي الوجه بين التزعة ومنتهى العذار . وكذا قال غيره ، ولعل ما في الزركشي ، ومنتهى العارض . سبقه قلم ، وإنما هو منتهى العذار كما قال غيره ، والجس يصدق ^(٢) .

(١) انظر : المعنى ١/١٦٣ .

(٢) زيادة من : « ش » .

المذهب . وكذلك ما خرج عن حَدِّ الْوَجْهِ عَرْضًا . وهذا ظاهرُ مذهب الشافعي ؛ لأنها من الْوَجْهِ ، بدليل ما رُوِيَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رأى رجلاً قد غَطَّى لِحْيَتَهُ في الصلاة ، فقال : « اكْشِفْ لِحْيَتَكَ ، فَإِنَّ اللَّحْيَةَ مِنَ الْوَجْهِ » ^(١) . ولأنَّهُ نَابَتْ في مَحَلِّ الْفَرْضِ ، أَشْبَهَ الْيَدَ الزَّائِدَةَ ، ولأنَّهَا تَحْصُلُ بِهَا الْمُوَاجَهَةُ ، أَشْبَهَتْ سَائِرَ الْوَجْهِ . وقال أبو حنيفة ، والشافعي في أَحَدِ قَوْلَيْهِ : لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا نَزَلَ مِنْهَا عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ طَوْلًا ، وَلَا مَا خَرَجَ عَرْضًا ؛ لَأَنَّهُ شَعْرٌ خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ ، أَشْبَهَ مَا نَزَلَ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ ، وَمَا تَحْتَهَا مِنْ بَشْرَةِ الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ اسْمٌ لِلْبَشْرَةِ الَّتِي تَحْصُلُ بِهَا الْمُوَاجَهَةُ ،

فنبه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ ، وَجُوبُ غَسْلِ دَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ . وهو رواية عن أحمد ، بِشَرْطِ أَمْنِ الضَّرَرِ . واختاره في « التَّهْنِئَةِ » . وهو من الْمُفْرَدَاتِ . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُ دَاخِلِهِمَا مُطْلَقًا ، وَلَوْ لِلْجَنَانِيَةِ . وعنه ، يَجِبُ لِلطَّهَّارَةِ الْكُبْرَى . وهو من الْمُفْرَدَاتِ . فعلى المذهب ، لَا يُسْتَحَبُّ غَسْلُ دَاخِلِهِمَا ، وَلَوْ أَمِنَ الضَّرَرُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، بَلْ يُكْرَهُ . قال الْمُصَنِّفُ في « الْمُعْنَى » ، وابنُ عُيَيْدَانَ : الصَّحِيحُ أَنَّهُ غَيْرُ مَسْنُونٍ . وَصَحَّحَهُ في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ في « الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ في « الشَّرْحِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، و « حَوَاشِي الْمُقْنَعِ » ، و « الْفَاتِقِ » ، و « الرَّزْكَانِيِّ » . وقال : اخْتَارَهُ الْقَاضِي في « تَعْلِيْقِهِ » ، وَالشَّيْخَانِ . وَقَطَعَ في « الْهَدَايَةِ » ، و « الْفُصُولِ » ، و « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَقِيلٍ » ، و « عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ »

(١) حديث ضعيف ، وله إسناد مظلم . انظر تلخيص الحبير لابن حجر ٦٨/١ .

الشرح الكبير

ولم يُوجد ذلك في واحدةٍ منهما. وقال الحَلَّال: الذي ثَبَتَ عن أبي عبد الله في اللِّحْيَةِ ، أَنَّهُ لَا يَغْسِلُهَا ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْوَجْهِ . وَظَاهِرُ هَذَا كَمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ ، فِيمَا ذَكَرَ عَنْهُ آخِرًا ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَجُوبُ غَسْلِ رُبْعِ اللَّحْيَةِ ، كَقَوْلِهِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ . وَمَا رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مَا خَرَجَ عَنِ الْوَجْهِ مِنْهَا ، كَمَا ذَكَرْنَا عَنْ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، فَعَلَى هَذَا يَصِيرُ فِيهِ رِوَايَتَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ غَسْلَ بَاطِنِهَا ، فَيَكُونُ مُوَافِقًا لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقِيَاسُهُمْ عَلَى النَّازِلِ مِنَ شَعْرِ الرَّأْسِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الرَّأْسِ ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْوَجْهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، «وَلِحُصُولِ الْمُوَاجَهَةِ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ» .

الذَّهَبُ ، وَ «التَّلْخِصُ» ، وَ «البُلْعَةُ» ، وَ «النَّظْمُ» ، وَغَيْرُهُمْ ، بِالِاسْتِحْبَابِ إِذَا أَمِنَ الضَّرَرُ . وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ «الْحَاوِيَيْنِ» . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ فِي الْجَنَائَةِ دُونَ الْوُضُوءِ .

فَائِدَةٌ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا نَجَاسَةٌ ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قُلْتُ : فَيُعَانِي بِهَا . وَعَنْهُ ، يَجِبُ . وَأَمَّا مَا فِي الْوَجْهِ مِنَ الشَّعْرِ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي آخِرِ بَابِ السُّوَالِكِ فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ .

تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ . يَعْنِي الْمُعْتَادَ فِي الْغَالِبِ ، فَلَا عِبْرَةَ بِالْأَقْرَعِ ، بِالْفَاءِ ، الَّذِي يَنْبُتُ شَعْرُهُ فِي بَعْضِ جَنْهَتِهِ ، وَلَا بِأَجْلَحَ ، الَّذِي انْحَسَرَ شَعْرُهُ عَنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ . قَالَهُ الْأَصْحَابُ [٣٠/١] .

قَوْلُهُ : مَعَ مَا اسْتَرْسَلَ مِنَ اللَّحْيَةِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَ «الْمُحَرَّرِ» ، وَغَيْرَهُمَا . وَصَحَّحَهُ فِي

فَإِنْ كَانَ فِيهِ شَعْرٌ خَفِيفٌ يَصِفُ الْبَشْرَةَ وَجَبَ غَسْلُهَا مَعَهُ ، وَإِنْ كَانَ يَسْتُرُهَا أَجْزَاؤُهُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ . وَيُسْتَحَبُّ تَحْلِيلُهُ .

٩٧ - مسألة : (فَإِنْ كَانَ فِيهِ شَعْرٌ خَفِيفٌ يَصِفُ الْبَشْرَةَ ، وَجَبَ غَسْلُهَا مَعَهُ . وَإِنْ كَانَ يَسْتُرُهَا ، أَجْزَاؤُهُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ . وَيُسْتَحَبُّ تَحْلِيلُهُ)
أَمَّا إِذَا كَانَتْ الشُّعُورُ الَّتِي ^(١) فِي الْوَجْهِ تَصِفُ الْبَشْرَةَ ، وَجَبَ غَسْلُ الْبَشْرَةِ وَالشَّعْرِ ؛ لِأَنَّ الْبَشْرَةَ ظَاهِرَةٌ تَحْصُلُ بِهَا الْمُوَاجَهَةُ ، فَوَجَبَ غَسْلُهَا [٣٥٠/١ ط] كَالَّتِي لَا شَعْرَ عَلَيْهَا ، وَيَجِبُ غَسْلُ الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّهُ نَابِتٌ فِي مَحَلِّ الْفَرْصِ ، تَبَعَ لَهُ . وَإِنْ كَانَ كَثِيفًا يَسْتُرُ الْبَشْرَةَ ، أَجْزَاؤُهُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ ؛

« الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هِيَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ بِلَا رَيْبٍ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : هَذَا ظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « الْقَوَاعِدِ » : الصَّحِيحُ لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا اسْتَرْسَلَ مِنَ اللَّحْيَةِ . وَهُوَ مُقْتَضَى مَا نَصَّهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » مِنْ عَدَمِ وَجوبِ غَسْلِ الشَّعْرِ الْمُسْتَرْسِلِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » .

فائدة : يَجِبُ غَسْلُ اللَّحْيَةِ ؛ مَا فِي حَدِّ الْوَجْهِ ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ بَعْرَضًا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ غَسْلُ اللَّحْيَةِ بِحَالٍ . نَقَلَ بَكْرٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَأَلَ أَحْمَدَ ، أَيُّمَا أَعْجَبُ إِلَيْكَ ، غَسْلُ اللَّحْيَةِ أَوْ التَّحْلِيلُ ؟ فَقَالَ : غَسْلُهَا لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يُحْلَلْ أَجْزَاؤُهُ . فَأَخَذَ مِنْ ذَلِكَ الْحَلَالِ أَنَّهَا لَا تُغْسَلُ مُطْلَقًا ؛ فَقَالَ : الَّذِي ثَبَتَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ لَا يَغْسِلُهَا . وَلَيْسَتْ مِنَ الْوَجْهِ . وَرَدَّ ذَلِكَ الْقَاضِي ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَقَالُوا : مَعْنَى قَوْلِهِ : لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ . أَيْ غَسْلُ بَاطِنِهَا . وَرَدَّ أَبُو الْمَعَالِي عَلَى الْقَاضِي .

(١) سقطت من : م .

الشرح الكبير

لِحُصُولِ الْمُوَاجَهَةِ بِهِ ، وَلَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَسْتُورٌ ، أَشْبَهَ بَاطِنَ الْأَنْفِ . وَيُسْتَحَبُّ تَخْلِيلُهُ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا ذَلِكَ فِي سُنَّةِ الْوُضُوءِ ، وَلَا يَجِبُ التَّخْلِيلُ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا فِي الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغَسْلِ وَلَمْ يَذْكُرِ التَّخْلِيلَ . وَلَأنَّ أَكْثَرَ مَنْ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحْكِهِ ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا أَحَلَّ بِهِ ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَتَقَلَّه الَّذِينَ تَقَلَّوْا وَضُوءَهُ أَوْ أَكْثَرَهُمْ . وَتَرَكُّهُ لِذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ كَثِيفَ اللَّحْيَةِ ، فَلَا يَبْلُغُ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَ شَعْرِهَا إِلَّا بِالتَّخْلِيلِ ، وَفَعَلَهُ لِلتَّخْلِيلِ فِي بَعْضِ أَحْيَانِهِ يُدَلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِذَا تَرَكَ تَخْلِيلَ لِحْيَتِهِ عَامِدًا ، أَعَادَ الْوُضُوءَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ، فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ ، وَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ ، وَقَالَ : « هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَلِمَا ذَكَّرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَ الشُّعُورِ الْكَثِيفَةِ فِي الْوُضُوءِ ، قِيَاسًا عَلَى الْجَنَابَةِ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى . وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ ، أَنَّ غَسْلَ بَاطِنِ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ ، يَشْتَقُّ فِي الْوُضُوءِ ؛ لِتَكَرُّرِهِ ، بِخِلَافِ الْغُسْلِ . فَإِنْ كَانَ بَعْضُ الشَّعْرِ كَثِيفًا ، وَبَعْضُهُ خَفِيفًا ، وَجِبَ غَسْلُ بَشْرَةِ الْخَفِيفِ مَعَهُ ، وَظَاهِرِ الْكَثِيفِ . وَجَمِيعُ شُعُورِ الْوَجْهِ

تَنْبِيهِه ^(٢) : قَوْلُهُ : وَيُسْتَحَبُّ تَخْلِيلُهُ . تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَصِفَّتُهُ فِي بَابِ السَّوَاكِ الْإِنْصَافِ مُسْتَوْفَى .

(١) فِي : بَابِ تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٢/١ .

(٢) فِي ١ : « تَنْبِيْهَانِ أَحَدُهُمَا » .

في ذلك سَوَاءٌ ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الشَّارِبِ ، وَالْعَنْفَقَةِ ، وَالْحَاجِبِينَ ، وَأَهْدَابِ الْعَيْنَيْنِ ، وَلَحْيَةِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ كَثِيفَةً ، وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتُرُ عَادَةً ، وَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ فَهُوَ نَادِرٌ ، يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ حُكْمٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِي ، لَا يَجِبُ ، قِيَاسًا عَلَى لَحْيَةِ الرَّجُلِ ، وَدَعَاؤِ التُّدْرَةِ فِي غَيْرِ الْأَهْدَابِ مَمْنُوعٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَلَا يَجِبُ غَسْلُ دَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ ، لَا يُسْتَحَبُّ فِي وُضُوءٍ ، وَلَا غُسْلٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ . وَلَا أَمَرَ بِهِ ، وَفِيهِ ضَرَرٌ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » فِي وَجُوبِهِ ، رِوَايَتَيْنِ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنَّمَا الرَّوَايَتَانِ فِي وَجُوبِهِ فِي الْغُسْلِ ؛ فَأَمَّا فِي الْوُضُوءِ فَلَا يَجِبُ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . [١/٣٦٦] وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ فِي الْغُسْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَغُمُّ جَمِيعَ الْبَدَنِ ، وَيَجِبُ فِيهِ غَسْلُ مَا تَحْتَ الشُّعُورِ الْكَثِيفَةِ . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَنَّهُ عَمِيَ مِنْ كَثَرَةِ إِدْخَالِ الْمَاءِ فِي عَيْنَيْهِ . وَلِأَنَّهُمَا مِنْ جُمْلَةِ الْوَجْهِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا^(١) ، وَمَا ذَكَرَ عَنْ ابْنِ عُمرَ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَتِهِ ؛ لَكَوْنِهِ ذَهَبَ بَبَصَرِهِ ، وَفَعَلَ مَا يُخَافُ مِنْهُ ذَهَابُ الْبَصَرِ ، إِذْ لَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْعُ وَلَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا ، فَلَا أَقْلَ مِنَ الْكَرَاهَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تنبيه^(٢) ؛ مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَإِنْ كَانَ يَسْتُرُهَا أَجْزَاءُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ . أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ

(١) انظر : المغنى ١/١٥٢ .

(٢) في ١ : « الثاني » .

ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، وَيُدْخِلُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْعَسَلِ ، المتنع

فصل : وَيُسْتَحَبُّ التَّكْثِيرُ فِي مَاءِ الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ غُضُوءًا وَشُعُورًا وَدَوَاحِلَ وَخَوَارِجَ ، لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِهِ ، وَقَدْ رَوَى عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي صِفَةِ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ جَمِيعًا ، فَأَخَذَ بِهِمَا حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ ، فَضَرَبَ بِهِمَا عَلَى وَجْهِهِ ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ ، ثُمَّ الثَّلَاثَةَ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ الْيُمْنَى قَبْضَةً مِنْ مَاءٍ ، فَتَرَكَهَا تَسْتَنْ^(١) عَلَى وَجْهِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) . يَعْنِي : تَسِيلٌ وَتَنْصَبٌ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ : كَرِهَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ ، ثُمَّ يَصُبَّهُ ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ، وَقَالَ : هَذَا مَسْحٌ ، وَلَكِنَّهُ يَغْسِلُ غَسْلًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩٨ - مسألة : (ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ، وَيُدْخِلُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْعَسَلِ) غَسْلُ الْيَدَيْنِ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾^(٣) . وَيَجِبُ إِدْخَالُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْعَسَلِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ

الإِنْصَافِ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يَجِبُ . وَقِيلَ : فِي وَجوبِ غَسْلِ بَاطِنِ اللَّحْيَةِ رِوَايَتَانِ . وَقِيلَ : يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَ شَعْرِ غَيْرِ لَحْيَةِ الرَّجُلِ . ذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُكْرَهُ غَسْلُ بَاطِنِهَا عَلَى الصَّحِيحِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيُكْرَهُ غَسْلُ بَاطِنِهَا فِي الْأَشْهَرِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ .

قوله : وَيُدْخِلُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْعَسَلِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ إِدْخَالُهُمَا فِي الْعَسَلِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، مَنْ لَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « تَسِيلٌ » .

(٢) فِي : بَابِ صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٦ / ١ .
كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨٢ / ١ ، ٨٣ . وَابِيهَقِي ، فِي : بَابِ التَّكْرَارِ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥٣ / ٢ ، ٥٤ .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦ .

أَهْلُ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ^(١) ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ^(٢) وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ : لَا يَجِبُ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ زُفَرٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْعَسَلِ إِلَى^(٣) الْمَرَافِقِ ، وَجَعَلَهَا غَايَةً بِحَرْفِ ﴿إِلَى﴾ ، وَهُوَ لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ ، فَلَا يَدْخُلُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ فِيهِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٤) . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْقَئِهِ . أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٥) . وَهَذَا بَيَانٌ لِلْعَسَلِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الْآيَةِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ ﴿إِلَى﴾ لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ . قُلْنَا : قَدْ تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى «مَعَ» . كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٦) ، ﴿يَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾^(٧) ، وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ^(٨) . أَيْ : مَعَ أَمْوَالِكُمْ . وَقَالَ

مِرْقَقٌ لَهُ يَغْسِلُ إِلَى قَدْرِ الْمِرْقَقِ فِي غَالِبِ النَّاسِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُ .
فَوَائِدُ ؛ لَوْ كَانَ لَهُ يَدٌ زَائِدَةٌ ، أَوْ إصْبَعٌ أَصْلُهَا فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ ، وَجَبَ غَسْلُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ نَابِتَةً فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرَضِ ، كَالْعَضِيدِ وَالْمَنْكِبِ وَتَمَيَّزَتْ ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا ، سِوَاءَ كَانَتْ قَصِيرَةً أَوْ طَوِيلَةً ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ ابْنُ

(١) سقط من : م . وانظر : المغنى ١/١٧٢ .

(٢) أبو بكر محمد بن داود بن علي الظاهري ، الفقيه ، أحد أذكى العالم ، المتوفى سنة سبع وتسعين ومائتين . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ١٧٥ ، ١٧٦ ، المعبر ٢/١٠٨ .

(٣ - ٣) في الأصل : « المرفقين وجعلهما » .

(٤) سورة البقرة ١٨٧ .

(٥) في : باب وضوء رسول الله ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١/٨٣ .

(٦) سورة الصف ١٤ .

(٧) سورة هود ٥٢ .

(٨) سورة النساء ٢ .

المُبْرَدُ^(١) : إذا كان الحَدُّ مِنْ جِنْسِ الْمَحْدُودِ دَخَلَ فِيهِ ، كَقَوْلِهِمْ : بَعَثَ الثَّوْبَ مِنْ هَذَا الطَّرَفِ إِلَى هَذَا الطَّرَفِ .

فصل : وَيَجِبُ غَسْلُ أَظْفَارِهِ وَإِنْ طَالَتْ ، وَالْإِصْبَعُ ، وَالْيَدُ الزَّائِدَةُ ، وَالسَّلْعَةُ^(٢) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ ، كَالْتَوُّلُولِ^(٣) . وَإِنْ كَانَتْ نَابِتَةً فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ ، كَالْعَضِدِ ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا ، طَوِيلَةً كَانَتْ أَوْ قَصِيرَةً ، لِأَنَّهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ ، فَهِيَ كَالْقَصِيرَةِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ وَابْنِ عَقِيلٍ [٣٦/١ ظ] . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ غَسْلُ مَا حَاذَى مَحَلَّ الْفَرْضِ مِنْهُمَا . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ ، نَحْوًا مَذْكُرًا . وَإِنْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ ، وَلَمْ تُعْلَمْ الْأَصْلِيَّةُ مِنْهُمَا ، غَسَلَهُمَا جَمِيعًا ، لِيَخْرُجَ عَنِ الْعُهُدَةِ بَيِّقِينَ ، كَمَا لَوْ تَنَجَّسَتْ إِحْدَى يَدَيْهِ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ . وَإِنْ انْقَلَعَتْ^(٤) جِلْدَةٌ مِنَ الذَّرَاعِ ، فَتَدَلَّتْ مِنَ الْعَضِدِ ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا ؛

حَامِدٍ ، وَابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُمْ : هَذَا أَصَحُّ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَالشَّيْرَازِيُّ : يَجِبُ غَسْلُ مَا حَاذَى مَحَلَّ الْفَرْضِ مِنْهَا . وَيَأْتِي فِي « الرَّعَايَةِ » ، غَسْلُ مَا حَاذَى مَحَلَّ الْفَرْضِ فِي الْأَصَحِّ . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَتَمَيَّزْ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى ، فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُمَا بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعُوا بِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ،

(١) أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدَ بْنِ عَبْدِ الْكَبِيرِ الْعَالِمُ الشَّهِيرُ بِالنُّحُو وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ ، صَاحِبُ « الْمَقْتَضِبِ » ، وَ« الْكَامِلِ » ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ . تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النَّحْوِيِّينَ ٥٣-٦٥ .

(٢) السَّلْعَةُ : خَرَاغُ كَهَيْفَةِ الْغَدَةِ ، تَتَحَرَّكُ بِالتَّحْرِيكِ .

(٣) التَّوَلُّولُ : حَلَمَةُ الثَّدْيِ ، وَبَثْرٌ صَغِيرٌ صَلْبٌ مُسْتَدِيرٌ .

(٤) فِي م : « تَعَلَّقَتْ » .

لأنها صارت في غير محلِّ الفَرْضِ . وإن كانت بالعَكْسِ وَجِبَ غَسْلُهَا ؛
لأنها صارت في محلِّ الفَرْضِ ، أَشْبَهَتْ الإِصْبَعَ الرَّائِدَةَ . وإن
انْقَلَعَتْ مِنْ أَحَدِ الْمَحَلِّينِ ، فَالْتَحَمَ رَأْسُهَا فِي الْآخَرِ ، وَبَقِيَ وَسْطُهَا
مُتَجَافِيًا ، وَجِبَ غَسْلُ مَا حَازَى مَحَلَّ الْفَرْضِ مِنْ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا ، وَمَا
تَحْتَهَا .

فصل : إذا كان تحتَ أَظْفَارِهِ وَسَخٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ ، فَقَالَ
ابْنُ عَقِيلٍ : لَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ حَتَّى يُزِيلَهُ ؛ كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى يَدِهِ شَمْعٌ . قَالَ
شَيْخُنَا : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَسْتَتِرُ عَادَةً ، فَلَوْ كَانَ غَسْلُهُ
وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ ، وَقَدْ عَابَ
النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ كَوْنَهُمْ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ قُلُوحًا ^(١) ، وَرَفَعُ ^(٢) أَحَدِهِمْ بَيْنَ
أُظْفَارِهِ وَظَفَرِهِ ^(٣) . يَعْنِي أَنَّ وَسَخَ أَرْفَاعِهِمْ تَحْتَ أَظْفَارِهِمْ ، يَصِلُ إِلَيْهِ
رَائِحَةُ نَتْنِهَا ، وَلَمْ يَعْزُ بِطُلَانِ طَهَارَتِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ مُبْطِلًا لِلطَّهَارَةِ ، لَكَانَ
ذَلِكَ أَهَمًّا مِنْ نَتْنِ الرَّيْحِ ^(٤) .

فِي بَابِ دِيَاتِ الْأَعْضَاءِ وَمَنَافِعِهَا : وَمَنْ لَهُ يَدَانِ عَلَى كَوْعَيْهِ ، أَوْ يَدَانِ وَذِرَاعَانِ عَلَى
مِرْفَقَيْهِ وَتَسَاوَاتَا فَمَا يَدٌ . انْتَهَى . وَلَوْ كَانَ لَهُ يَدَانِ لَا مِرْفَقَ لهما غَسَلَ إِلَى قَدْرِ الْمِرْفَقِ

(١) القلق ، بالتحريك : صفرة تعلو الأسنان ، ووسخ يركبها . والرجل أفلح ، والجمع قُلَح . النهاية ٩٩/٤ .

(٢) أراد بالرفع هنا : وسخ الظفر . وأصل الرفع بالضم والفتح : واحد الأرفاغ ، وهي أصول
المغابن كالآباط والحوالب ، وغيرها من مطاوى الأعضاء وما يجتمع فيه من الوسخ والعرق . النهاية
٢٤٤/٢ .

(٣) قال الهيثمي : رواه الطبراني والبيهقي باختصار ، ورجال البيهقي ثقات ، وكذلك رجال الطبراني
إن شاء الله . مجمع الزوائد ١٦٨/٥ .

(٤) المغنى ١٧٤/١ .

فصل : وَمَنْ كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءٍ يَسِيرٍ يَعْتَرِفُ مِنْهُ ، فَاعْتَرَفَ ^(١) مِنْهُ بِيَدَيْهِ عِنْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ ، لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا بَعْرَفِهِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُوضِعُ غَسْلِ الْيَدِ ، وَهُوَ نَاقِلٌ لِلْوُضوءِ وَلِغَسْلِهَا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ غَمَسَهَا فِي الْمَاءِ يَتَوَضَّأُ غَسْلُهَا فِيهِ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي حَدِيثِ عَثْمَانَ : ثُمَّ غَرَفَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُمْنَى ، فَعَسَلَهَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَرَفَ بِيَمِينِهِ ، فَعَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٢) .

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ

فِي غَالِبِ عَادَاتِ النَّاسِ . وَتَقَدَّمَ كَمَا قُلْنَا فِي الرَّجوعِ إِلَى حَدِّ الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ ، فِي حَقِّ الْأَفْرَعِ وَالْأَصْلَعِ . فَإِنْ انْقَلَعَتْ جِلْدَةٌ مِنَ الْعَضْدِ حَتَّى تَذَلَّتْ مِنَ الذَّرَاعِ وَجَبَ غَسْلُهَا ، كَالْإِصْبَعِ الرَّائِدَةِ ، وَإِنْ تَقَلَّعَتْ مِنَ الذَّرَاعِ حَتَّى تَذَلَّتْ مِنَ الْعَضْدِ ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا وَإِنْ طَالَتْ ، وَإِنْ تَقَلَّعَتْ مِنْ أَحَدِ الْمَحْلَيْنِ وَالتَّحَمَّ رَأْسُهَا بِالْآخِرِ ، غَسَلَ مَا حَازَى مَحَلَّ الْفَرَضِ مِنْ ظَاهِرِهَا ، وَالْمُتَجَافِي مِنْهُ مِنْ بَاطِنِهَا وَمَا تَحْتَهُ ؛ لِأَنَّهَا كَالثَّابِتَةِ فِي الْمَحْلَيْنِ . قَطَعَ بِذَلِكَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَلَوْ تَذَلَّتْ جِلْدَةٌ مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ أَوْ الْيَدِ غُسِلَتْ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا . وَقِيلَ : إِنْ تَذَلَّتْ مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ غُسِلَتْ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقِيلَ عَكْسُهُ . وَإِنْ التَّحَمَّ رَأْسُهَا فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ ، غَسَلَ مَا فِيهِ مِنْهَا . وَقِيلَ : كَيْدُ زَائِدَةٍ . انْتَهَى . وَإِذَا انْكَشَطَتْ جِلْدَةٌ مِنَ الْيَدِ وَقَامَتْ ، وَجَبَ غَسْلُهَا وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ حَسَّاسَةٍ ، بَلْ يَسْتَوْزِلُ رُطُوبَةُ الْحَيَاةِ مِنْهَا .

فائدة : لَوْ كَانَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ يَسِيرٌ وَسَخٌ يَمْنَعُ وُصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ ، لَمْ تَصِحَّ

(١) فِي م : « فَعَرَفَ » .

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجه فِي صَفْحَةِ ٢٩٦ .

ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ ،
 مَرَّتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . ولو كان هذا يُفْسِدُ الوُضُوءَ ، لكان النبي ﷺ

أَحَقُّ بِمَعْرِفَتِهِ ، وَلَبَّيْتَهُ لَكَوْنِ الْحَاجَةِ مَاسَةً إِلَيْهِ ، إِذْ كَانَ لَا يُعْرِفُ بَدُونِ
 الْبَيَانِ ، وَلَا يَتَوَقَّاهُ إِلَّا مُتَحَذِّقٌ ، وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَرِفَ لَمْ
 يَقْصِدْ بَعْرِفَهُ إِلَّا الْإِغْتِرَافَ دُونَ الْغَسْلِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ يَغُوصُ فِي الْبُيْرِ لِتَرْقِيَةِ
 الدَّلْوِ ، وَهُوَ جُنُبٌ لَا يَتَوَى الْغُسْلَ ، وَنِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ صَرَفَتْ نِيَّةَ الطَّهَارَةِ .
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩٩ - مسألة : (ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ) وَمَسْحُ الرَّأْسِ فَرَضٌ بِالْإِجْمَاعِ ؛
 لِقَوْلِ اللَّهِ [٣٧/١] تَعَالَى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾^(٢) . وَهُوَ مَا يَنْبُتُ

طَهَارَتُهُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ . وَقَدِّمَهُ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ،
 وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَقِيلَ : تَصِحُّ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . صَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَةِ
 الْكُبْرَى » ، وَصَاحِبُ « حَوَاشِي الْمُقْنِعِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدِّمَهُ
 فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمُصَنِّفِ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ فِي
 « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفُ . وَنَصَرَهُ .
 وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقِيلَ : يَصِحُّ مِمَّنْ يَشُقُّ ثَحْرُزُهُ مِنْهُ ؛ كَأَرْبَابِ
 الصَّنَائِعِ وَالْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ مِنَ الزَّرَاعَةِ وَغَيْرِهَا . وَاخْتَارَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ،
 وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَالْحَقُّ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ كُلُّ يَسِيرٍ مَنَعَ حَيْثُ كَانَ مِنَ
 الْبَدَنِ . كَذِمٍ وَعَجِينٍ وَنَحْوِهَا ، وَاخْتَارَهُ .

قوله [٣٧/١] : ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الرَّأْسِ الْمَسْحُ ،
 أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يُجْزَى بَلُّ الرَّأْسِ مِنْ غَيْرِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٥ .

(٢) سورة المائدة ٦ .

فَيَبْدَأُ بِيَدَيْهِ مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ يُمِرُّهُمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَقْنَعِ مُقَدِّمِهِ .

الشرح الكبير
عليه الشَّعْرُ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يُعْتَبَرَ غَالِبُ النَّاسِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ الْأَفْرَعُ^(١) ، وَلَا الْأَجْلَحُ ، كَمَا قُلْنَا فِي حَدِّ الْوَجْهِ . وَالتَّرْعَتَانِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَكَذَلِكَ الصَّدَّغَانِ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا ذَلِكَ فِي الْوَجْهِ .
١٠٠ - مسألة : (فَيَبْدَأُ بِيَدَيْهِ مِنْ « مُقَدِّمِ رَأْسِهِ » ، ثُمَّ يُمِرُّهُمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى مُقَدِّمِهِ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَنْ

مَسَحَ .
فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ غَسَلَهُ عَوْضًا عَنْ مَسْحِهِ أَجْزَاءً ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، إِنْ أَمَرَ يَدَهُ . صَحَّحَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقِيلَ : لَا يُجْزَى . اخْتَارَهُ ابْنُ شَاقِلَا . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : وَلَا يُجْزَى غَسْلُهُ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . زَادَ فِي « الْكُبْرَى » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : بَلْ يُكْرَهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَعَنْهُ ، يُجْزَى . وَإِنْ لَمْ يُمِرَّ يَدَهُ ؛ وَأُطْلِقَ الرَّوَايَتَيْنِ ، فِيمَا إِذَا لَمْ يُمِرَّ يَدَهُ ، الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ . الثَّانِيَةِ ، لَوْ أَصَابَ الْمَاءُ رَأْسَهُ أَجْزَاءً إِنْ أَمَرَ يَدَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَقَدَّمَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ وَصَحَّحَهُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزَى حَتَّى يُمِرَّ يَدَهُ ، وَيَقْصِدَ وَقُوعَ الْمَاءِ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَلَا يُجْزَى وَقُوعُ الْمَطَرِ بِلا قَصْدٍ . وَقِيلَ : يُجْزَى إِنْ أَمَرَ يَدَهُ يَتَوَى بِهِ مَسْحَ الْوَضُوءِ . وَقَطَعَ بَعْدَ الْإِجْزَاءِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ .

(١) فِي م : « الْأَفْرَعُ » .

(٢ - ٢) فِي م : « مُقَدِّمِهِ » .

يُيْلُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَضَعُ طَرَفَ إِحْدَى سَبَابَتَيْهِ عَلَى طَرَفِ الْأُخْرَى ، وَيَضَعُهُمَا عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، وَيَضَعُ الْإِبْهَامَيْنِ عَلَى الصُّدْغَيْنِ ، ثُمَّ يُمِرُّ يَدَيْهِ إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فِي وَصْفِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : فَمَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ . وَفِي لَفْظٍ : بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ

فَإِنْ لَمْ يُمِرَّهَا وَلَمْ يَقْصِدْ فَعَكْسَهُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

تنبيه : قوله : فَيُنْذِرُ يَدَيْهِ . هَذَا الْأَوَّلَى وَالْكَامِلُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُجْزِئُ الْمَسْحَ بِيَعْضِ يَدِهِ . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُ إِذَا مَسَحَ بِأَكْثَرِ يَدِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لَا يُجْزِئُ مَسْحُهُ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ ، فِي الْأَصَحِّ فِيهِ . وَقِيلَ : عَلَى الْأَصَحِّ . وَقِيلَ : إِنْ وَجِبَ مَسْحُهُ كُلَّهُ ، وَإِلَّا أَجْزَأَهُ . انْتَهَى . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمَسْحَ بِحَائِلٍ يُجْزِئُ مُطْلَقًا ، فَيَدْخُلُ أَى الْمَسْحِ بِخَشْيَةٍ وَخِرْقَةٍ مَبْلُوتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا . وَقِيلَ : لَا يُجْزِئُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَلَا يُجْزِئُ مَسْحُهُ بغير يَدٍ ، كَخَشْيَةٍ وَخِرْقَةٍ مَبْلُوتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا ، وَقِيلَ : يُجْزِئُ . وَأُطْلِقَ الْوَجْهَيْنِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، فِي الْمَسْحِ بِالْخِرْقَةِ الْمَبْلُوتَةِ وَالْخَشْيَةِ . وَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ مَبْلُوتَةً عَلَى رَأْسِهِ وَلَمْ يُمِرَّهَا عَلَيْهِ ، أَوْ وَضَعَ عَلَيْهِ خِرْقَةً مَبْلُوتَةً ، أَوْ بَلَّهَا وَهِيَ عَلَيْهِ لَمْ يُجْزِئْهُ فِي الْأَصَحِّ . وَقَطَعَ بِهِ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ .

قوله : مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ يُمِرُّهُمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى مُقَدِّمِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يَرُدُّهُمَا مِنْ اتَّشَرَّ شَعْرُهُ ، وَيَرُدُّهُمَا مِنْ لَا شَعْرَ لَهُ أَوْ كَانَ مَضْفُورًا . وَعَنْهُ ، تَبْدَأُ الْمَرْأَةُ بِمُؤَخَّرِهِ وَتَخْتِمُ بِهِ . وَقِيلَ : مَا لَمْ تَكْشِفْهُ . وَعَنْهُ ، لَا تَرُدُّهُمَا إِلَيْهِ . وَعَنْهُ ، تَمْسَحُ الْمَرْأَةُ كُلَّ نَاحِيَةٍ لِمَصَبِّ الشَّعْرِ . وَهُوَ قَوْلُ فِي « الرَّعَايَةِ » .

تنبيه : ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بِمَاءٍ وَاحِدٍ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ،

الذى بدأ منه . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . فَإِنْ كَانَ ذَا شَعْرٍ يَخَافُ أَنْ يَنْتَفِشَ بِرَدِّ يَدَيْهِ ، لَمْ يُرَدِّهُمَا . نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ الرَّبِيعِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ عِنْدَهَا ، فَمَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ ، مِنْ فَرْقِ الشَّعْرِ ، كُلِّ نَاحِيَةٍ لِمَصَبِّ الشَّعْرِ ، لَا يُحَرِّكُ الشَّعْرَ عَنْ هَيْئَتِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) .

وَسُئِلَ أَحْمَدُ : كَيْفَ تُمَسِّحُ الْمَرْأَةُ ؟ فَقَالَ : هَكَذَا . وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ جَرَّهَا إِلَى مُقَدِّمِهِ ، ثُمَّ رَفَعَهَا فَوَضَعَهَا حَيْثُ مِنْهُ بَدَأُ ، ثُمَّ جَرَّهَا إِلَى مُؤَخَّرِهِ . وَكَيْفَ مَسَحَ بَعْدَ اسْتِيعَابِ قَدْرِ الْوَاجِبِ أَجْزَاءَهُ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَاءٍ جَدِيدٍ فِي رَدِّ يَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَأْخُذُ لِلرَّدَّةِ مَاءً جَدِيدًا ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ . قَالَ الْقَاضِي .

وعليه الأصحاب . وعنه ، يُرَدُّهُمَا إِلَى مُقَدِّمِهِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ .

فائدة : كَيْفَمَا مَسَحَهُ أَجْزَاءً ، وَالْمُسْتَحَبُّ عِنْدَ الْأَصْحَابِ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَالْأَوَّلَى أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ مُسَبِّحَتَيْهِ ، وَيَضَعَهُمَا عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، وَيَجْعَلَ إِبْهَامَيْهِ فِي صُدْغَيْهِ ، ثُمَّ يَمُرُّ بِيَدَيْهِ إِلَى مُؤَخَّرِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ يُعِيدُهُمَا إِلَى حَيْثُ بَدَأَ ، وَيُدْخِلُ مُسَبِّحَتَيْهِ فِي صِمَاحِي أُذُنَيْهِ ، وَيَجْعَلَ إِبْهَامَيْهِ لظَاهِرِهِمَا . وَقِيلَ : بَلْ يَغْمِسُ يَدَيْهِ فِي الْمَاءِ ثُمَّ يُرْسِلُهُمَا حَتَّى يَقَطُرَ الْمَاءُ ، ثُمَّ يَتْرُكُ طَرَفَ سَبَّابَتِهِ الْيُمْنَى عَلَى طَرَفِ سَبَّابَتِهِ الْيُسْرَى . انْتَهَى . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَصِفَةُ الْمَسْحِ أَنْ يَضَعَ أَحَدَ طَرَفَيْ سَبَّابَتَيْهِ عَلَى طَرَفِ الْأُخْرَى ، وَيَضَعَهُمَا عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، وَيَضَعَ الْإِبْهَامَيْنِ عَلَى الصُّدْغَيْنِ ، ثُمَّ يَمُرُّهُمَا إِلَى قَفَاةٍ ، ثُمَّ يُرَدُّهُمَا إِلَى مُقَدِّمِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمُخْتَارُ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٥ .

(٢) في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٨/١ .

وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ مَعَ الْأُذُنَيْنِ . وَعَنْهُ ، يُجْزَى مَسْحُ أَكْثَرِهِ ،

المقنع

١٠١ - مسألة : (وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ مَعَ الْأُذُنَيْنِ ، وَعَنْهُ : يُجْزَى مَسْحُ أَكْثَرِهِ) اِخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ ؛ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ ^(١) مَسْحُ جَمِيعِهِ فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ . وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٢) . الْبَاءُ لِلْإِنْصَاقِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَامْسَحُوا رُءُوسَكُمْ . وَصَارَ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي التَّيْمُمِ : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ ^(٣) . قَالَ ابْنُ بَرَهَانَ ^(٤) : مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبَعِيضِ ، فَقَدْ جَاءَ أَهْلُ اللَّغَةِ بِمَا لَا يَغْرِفُونَهُ ^(٥) . وَلِأَنَّ الَّذِينَ وَصَفُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرُوا أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ كُلَّهُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَحَدِيثَ الرَّبِيعِ ، وَهَذَا

الشرح الكبير

قوله : وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، مُتَقَدِّمُهُمْ وَمُتَأَخَّرُهُمْ ، وَعُفِيَ فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْمُتَرْجِمِ » ، عَنْ يَسِيرِهِ لِلْمَشَقَّةِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ بِخِلَافِهِ . وَعَنْهُ ، يُجْزَى مَسْحُ أَكْثَرِهِ . اخْتَارَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي « التَّغْلِيْقِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، فِي « خِلَافِهِ الصَّغِيرِ » : أَكْثَرُهُ الثَّلَاثَانِ فِصَاعِدًا ، وَالْيَسِيرُ الثَّلَاثُ فَمَا دُونَهُ . وَأَطْلَقَ الْأَكْثَرُ الْأَكْثَرَ ، فَشَمِلَ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ وَلَوْ يَسِيرٍ . وَعَنْهُ ، يُجْزَى مَسْحُ قَدْرِ النَّاصِيَةِ . وَأَطْلَقَ الْأَوَّلَى . وَهَذَا قَوْلُ

الإنصاف

(١) سقط من : « م » .

(٢) سورة المائدة ٦٠ .

(٣) أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري النحوي اللغوي ، المتوفى سنة ست وخمسين وأربعمائة .

إنباه الرواة ٢١٣/٢ - ٢١٥ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٤٣٦/٣ ، وإملاء ماقرن به الرحمن ٢٠٨/١ .

يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ نِيَانًا لِلْمَسْحِ الْمَأْمُورِ بِهِ . وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُجْزَى مَسْحُ بَعْضِهِ . نَقَلَهَا عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ . وَثِقَلْ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، أَنَّهُ كَانَ يَمَسْحُ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ^(١) ، وَابْنُ عُمَرَ مَسَحَ الْيَافُوخَ^(٢) . وَمِمَّنْ قَالَ بِمَسْحِ الْبَعْضِ الْحَسَنُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ [٣٧/١] الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . قَالَ شَيْخُنَا : إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الرَّجُلِ وَجُوبُ الاسْتِيعَابِ ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ يُجْزَى مَسْحُ مُقَدِّمِ رَأْسِهَا^(٣) . قَالَ الْخَلَّالُ : الْعَمَلُ فِي مَذْهَبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهَا إِنْ مَسَحَتْ مُقَدِّمَ رَأْسِهَا أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، كَانَتْ تَمَسَحُ مُقَدِّمَ

ابْنِ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، وَالْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » . فَعَلَيْهَا ، لَا تَتَعَيَّنُ النَّاصِيَةُ لِلْمَسْحِ عَلَى الصَّحِيحِ ، بَلْ لَوْ مَسَحَ قَدْرَهَا مِنْ وَسْطِهِ ، أَوْ مِنْ أَيْ جَانِبٍ مِنْهُ أَجْزَأُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، عَنْ أَحْمَدَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » ، وَ « ابْنِ رَزِينَ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : قَالَ الْقَاضِي ، وَعِائِمَةٌ مِنْ بَعْدِهِمْ : لَا تَتَعَيَّنُ النَّاصِيَةُ عَلَى الْمَعْرُوفِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَابْنُ حَمْدَانَ : هَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ تَتَعَيَّنَ النَّاصِيَةُ لِلْمَسْحِ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي [٣٠/١] فِي مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » .

تَنْبِيهِ : النَّاصِيَةُ مُقَدِّمُ الرَّأْسِ . قَالَهُ الْقَاضِي . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ كَيْفَ هُوَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَاتِ . الْمُصَنَّفُ ١٦/١ .
(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ كَمْ هُوَ مَرَّةً ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَاتِ . الْمُصَنَّفُ ١٥/١ .
وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ بِالْأَذْنَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُصَنَّفُ ١٢/١ ، ١٣ .
(٣) الْمُغْنَى ١٧٦ ، ١٧٥/١ .

رَأْسِهَا^(١) . وَاحْتَجَّ مَنْ أَجَارَ مَسَحَ الْبَعْضِ ، بِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخُفَّيْنِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢) . وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ ، فَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ ، وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ مَنْ مَسَحَ بَعْضَ الرَّأْسِ ، يُقَالُ : مَسَحَ بِرَأْسِهِ . كَمَا يَقَالُ : مَسَحَ بِرَأْسِ الْيَتِيمِ . وَإِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ مَسَحِ الْبَعْضِ ، فَأَيُّ مَوْضِعٍ مَسَحَ أَجْزَاءَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجْزَى مَسَحُ الْأُذُنَيْنِ عَنِ الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَبَعٌ ، وَلَا يُجْزَى مَسْحُهُمَا عَنِ الْأَصْلِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزَى إِلَّا مَسَحُ النَّاصِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ مَسَحَ

فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقِيلَ : هِيَ قِصَاصُ الشَّعْرِ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَقَالَ : ذَكَرَهُ شَيْخُنَا . وَعَنْهُ ، يُجْزَى مَسَحُ بَعْضِ الرَّأْسِ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ .^(٤) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَصَرَّحَ ابْنُ أَبِي مُوسَى بَعْدَ تَحْدِيدِ الرَّوَايَةِ ؛ فَقَالَ : وَعَنْهُ ، يَجِبُ مَسَحُ الْبَعْضِ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ^(٥) . وَذَكَرَ فِي الْإِتِّصَارِ احْتِمَالًا ؛ يُجْزَى مَسَحُ بَعْضِهِ فِي التَّجْدِيدِ ، دُونَ غَيْرِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » : يُجْزَى مَسَحُ بَعْضِهِ لِلْعُدْرِ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ بَقْيُ الدِّينِ ، أَنَّهُ يَمَسَحُ مَعَهُ الْعِمَامَةَ لِلْعُدْرِ ، كَالْتَّرْلَةِ وَنَحْوِهَا ، وَتَكُونُ كَالْجَبِيرَةِ ، فَلَا

(١) انظر: باب مسح المرأة رأسها، من كتاب الطهارة. المجتبى من سنن النسائي ٦٢/١.

(٢) في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة: صحيح مسلم ٢٣٠/١، ٢٣١. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في المسح على الجوربين والعمامة، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٠/١، والنسائي، في: باب صفة الوضوء - غسل الكفين، وباب المسح على العمامة مع الناصية، وباب كيف المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٥، ٥٥/١، ٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٥.

(٣) في: باب المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٢/١. والقطرية: تتخذ من نوع من البرود.

(٤ - ٥) زيادة من: « ش ».

بناصيته ، فَوَجَبَ الاقتداءُ به . واختلف العلماءُ في قَدْرِ البعضِ المُجْزِئِ ، فقال القاضي : قَدْرُ النَّاصِيَةِ ؛ لحديثِ المُغِيرَةِ . وحكى أبو الخطاب ، وبعضُ الشافعية : أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا مَسْحُ الْأَكْثَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمِيعِ . وقال أبو حنيفة : يُجْزِئُهُ مَسْحُ رُبْعِهِ . ورَوَى عنه ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِهِ . وهو قولُ زُفَرٍ . وقال الشافعي : يُجْزِئُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ «اسْمُ الْمَسْحِ»^(١) . حَكَى عنه : ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ . وحكى عنه : لو مَسَحَ شَعْرَةً ، أَجْزَأَهُ ، لَوْ قُوعَ اسْمِ الْبَعْضِ عَلَيْهِ .

تَوَقَّيْتُ . وعنه ، يُجْزِئُ مَسْحُ بَعْضِهِ لِلْمَرْأَةِ دُونَ غَيْرِهَا . قال الحَلَّالُ ، وَالْمُصَنِّفُ : هذه الروايةُ هِيَ الظَّاهِرَةُ عَنْ أَحْمَدَ . قال الحَلَّالُ : الْعَمَلُ فِي مَذْهَبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهَا إِنْ مَسَحَتْ مُقَدِّمَ رَأْسِهَا أَجْزَأَهَا .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، إِذَا قُلْنَا : يُجْزِئُ مَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ . لَمْ يَكْفِ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ عَنْهُ ، عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قال في « الْفُرُوعِ » : وَلَا يَكْفِي أُذُنَيْهِ فِي الْأَشْهَرِ . قال الزُّرْكَشِيُّ : وَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ عَنْ ذَلِكَ الْبَعْضِ . وَلِلْقَاضِي فِي « شَرْحِهِ الصَّغِيرِ » وَجْهٌ بِالْإِجْزَاءِ . قال في « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ . قال ابنُ تَيْمِيَّةٍ : وَقَطَعَ غَيْرُهُ بَعْدَ الْإِجْزَاءِ . وقال الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْبَيَاضِ الَّذِي فَوْقَ الْأُذُنَيْنِ دُونَ الشَّعْرِ ، إِذَا قُلْنَا : يُجْزِئُ مَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ كُلَّهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، وَقُلْنَا : الْفَرَضُ مِنْهُ قَدْرُ النَّاصِيَةِ . فَهَلِ الْكُلُّ فَرَضٌ أَوْ قَدْرُ النَّاصِيَةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُمَا أَنَّ الْوَاجِبَ قَدْرُ النَّاصِيَةِ^(٢) . قُلْتُ : وَلَهَا نَظَائِرٌ فِي الرِّكَاعَةِ وَالْهَدْيِ ؛ فِيمَا إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ شَاةٌ فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ ، أَوْ دَمٌّ فِي الْهَدْيِ ، فَأُخْرِجَ بَعِيرًا^(٣) .

(١ - ١) في م : « الاسم » .

(٢ - ٢) زيادة من « ش » .

فصل : وَيَجِبُ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ مَعَهُ ، لَأَنَّهُمَا مِنْهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ »^(١) . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ : أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَسْحُهُمَا . وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْحَلَالُ : كُلُّهُمَا حَكَوْا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي مَنْ تَرَكَ مَسْحَ أُذُنَيْهِ عَامِدًا ، أَوْ سَاهِيًا ، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ ، سَوَاءً قُلْنَا بِوُجُوبِ الاسْتِيعَابِ أَوْ لَا ؛ لَأَنَّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الرَّأْسِ دُخُولُهُمَا فِيهِ ، وَلَا يُشْهِانُ أَجْزَاءَ الرَّأْسِ ، وَلِذَلِكَ لَا يُجْزِئُ مَسْحُهُمَا عَنْهُ عِنْدَ مَنْ اجْتَرَأَ بِمَسْحِ الْبَعْضِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا^(٢) . وَالْأَوَّلَى مَسْحُهُمَا ،^(٣) فَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ^(٤) النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥) . وَرَوَى الرَّبِيعُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ عِنْدَهَا ، فَرَأَتْهُ مَسَحَ

قوله : وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ مَعَ الْأُذُنَيْنِ . إِذَا قُلْنَا : يَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهِ ، وَأَنََّّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ مَسَحَهُمَا وَجُوبًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُونَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ ، هُوَ وَالنَّاطِقُ ، وَغَيْرُهُمَا : وَالْأَوَّلَى مَسْحُهُمَا . وَجَزَمَ بِالْوُجُوبِ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَغَيْرِهِ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ مَسْحُهُمَا . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ :

الإنصاف

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣١ .

(٢) انظر المغنى ١/١٨٣ .

(٣-٣) في م : « لَأَنَّ » .

(٤) حديث ابن عباس في مسح النبي ﷺ رأسه في المسند ٤/١٣٢ . وأما حديثه في مسح الأذنين ، فقد أخرجه الترمذى عنه ، في : باب ما جاء في مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٥٤ .

(٥) حديث ابن عباس بتمامه أخرجه ابن حبان ، في : باب ذكر إباحة المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة للمتوضئ ، وفي : باب استحباب مسح المتوضئ ظاهر أذنيه في وضوئه ... ، من كتاب الطهارة . الإحسان ٣/٣٦٠ ، ٣٦٧ ، وانظر : تلخيص الحبير ١/٨٩ ، ٩٠ .

على رأسه مُحَاذِي الشَّعْرِ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ ، وَمَسَحَ صُدْغَيْهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَباطِنَهُمَا . رواهما التِّرْمِذِيُّ وأبو داود^(١) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُدْخَلَ سَبَابَتَيْهِ فِي [٣٨/١] صِمَاخَى أُذُنَيْهِ ، وَيَمْسَحَ ظَاهِرَهُمَا بِإِبْهَامَيْهِ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ حَدِيثِ الرُّبَيْعِ : فَأَدْخَلَ أُصْبُعِيهِ فِي جُحْرَى أُذُنَيْهِ . رواه أبو داود^(٢) . وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَا اسْتَتَرَ بِالْعَضَارِيفِ ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ لَا يَجِبُ مَسْحُ مَا اسْتَتَرَ مِنْهُ بِالشَّعْرِ ، فَلَاذَنْ أَوْلَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَا نَزَلَ عَنِ الرَّأْسِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَلَا يُجْزَى مَسْحُهُ عَنِ الرَّأْسِ ، سَوَاءَ رَدَّهُ فَعَقَلَهُ فَوْقَ رَأْسِهِ ، أَوْ لَمْ يَرُدَّهُ ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ مَا تَرَأَسَ وَعَلَا . فَإِنْ نَزَلَ الشَّعْرُ عَنْ مَنْبِتِهِ ، وَلَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ فَمَسَحَ عَلَيْهِ ، أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ عَلَى مَحَلِّ الْفَرْضِ ، أَشْبَهَ الْقَائِمَ عَلَى مَحَلِّهِ . وَلِأَنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ الْاِخْتِرَازَ مِنْهُ ، وَإِنْ خَضَبَ رَأْسَهُ بِمَا يَسْتُرُهُ ، لَمْ يُجْزِئْهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الْخِضَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْسَحْ عَلَى مَحَلِّ الْفَرْضِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ مَسَحَ عَلَى خِرْقَةٍ فَوْقَ رَأْسِهِ . وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ تَحْتَ الشَّعْرِ ، فَمَسَحَ الْبَشْرَةَ دُونَ الظَّاهِرِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِالشَّعْرِ ،

هِيَ الْأَشْهُرُ نَقْلًا . قَالَ الشَّارِحُ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : هَذَا أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَظْهَرُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَاخْتَارَاهَا الْحَلَّالُ ، وَالْمُصَنِّفُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْعُمْدَةِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » .

(١) حديث الربيع تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢) في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٩/١ .

فلم يُجْزِئْهُ مَسْحُ غَيْرِهِ ، كما لو أَوْصَلَ المَاءَ إِلَى باطِنِ اللِّحْيَةِ ، ولم يَغْسِلْ ظَاهِرَهَا . فَأَمَّا إِنْ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ ، أَوْ غَسَلَ عُضْوًا ، ثُمَّ قَطَعَ مِنْهُ جُزْءًا أَوْ جِلْدَةً ، لم يُؤَثِّرْ فِي طَهَارَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَدَلًا عَمَّا تَحْتَهُ . وَإِنْ أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ ، غَسَلَ مَا ظَهَرَ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ ظَاهِرًا ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ ، وَلَوْ حَصَلَ فِي بَعْضِ أَعْضَائِهِ شَقٌّ أَوْ ثَقَبٌ ، لَزِمَهُ غَسْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ ظَاهِرًا .

فصل : وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ بِمَاءٍ جَدِيدٍ غَيْرِ مَا فَضَّلَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١) . وَجَوَّزَ الْحَسَنُ ، وَعُرْوَةُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ مَسْحَهُ بِفَضْلِ مَاءٍ^(٢) ذِرَاعَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَثْمَانَ ، أَنَّهُ مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ بِيَدِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ لَهُ مَاءً جَدِيدًا ، حِينَ حَكَى وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ . رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٣) . وَيَتَخَرَّجُ لَنَا مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْمُسْتَعْمَلَ طَهُورٌ ، لَا سِيَّمَا الْعَسَلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ

وَحَكَى فِي «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» الْخِلَافَ وَجْهَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : وَحَكَاهُ رِوَايَتَيْنِ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ» ، وَ«الزَّرْكَشِيِّ» . وَهُوَ الصَّوَابُ .

فائدة : الْبَيَاضُ الَّذِي فَوْقَ الْأُذُنَيْنِ دُونَ الشَّعْرِ مِنَ الرَّأْسِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَجَمَاعَةٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْفُرُوعِ» ، فِي بَابِ الْوُضُوءِ ، وَقَدَّمَهُ فِي بَابِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ . قُلْتُ : وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ، أَنَّهُ لَيْسَ

(١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥٤/١ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : «م» .

(٣) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٩٦ .

ابن زيد ، قال : وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدَيْهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) . وفي حديثه الْمُتَّفَقُ عليه : ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ . وكذلك حُكِيَ عَنْ ^(٢) عَلِيٍّ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ^(٣) . وَلَآنَ الْبَلَلُ فِي يَدِهِ مُسْتَعْمَلٌ ، فَلَا يُجْزَى بِهِ الْمَسْحُ ، كَمَا لَوْ فَصَلَهُ فِي إِنَاءٍ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ .

فصل : فَإِنْ غَسَلَ رَأْسَهُ بَدَلَ مَسْحِهِ ، فَعَلَى وَجْهَيْهِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْمَسْحِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَسَحَ . وَلَآئِهِ أَحَدُ نَوْعِي الطَّهَارَةِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْآخَرِ ، كَالْمَسْحِ عَنِ الْعَسْلِ . وَالثَّانِي ، يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جُنُبًا فَانْتَعَمَسَ فِي مَاءٍ يَتَوَيَّ الطَّهَارَتَيْنِ ، أَجْزَأُ ، مَعَ [٣٨٨/١] أَنَّهُ لَمْ يَمْسَحْ ، فَكَذَلِكَ فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَحْدَهُ . وَلَآنَ فِي صِفَةِ غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ غَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْحًا . وَلَآنَ الْعَسْلُ أَبْلَغُ مِنَ الْمَسْحِ ، فَإِذَا أَتَى بِهِ يَتَّبِعِي أَنْ يُجْزِئَهُ ، وَهَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُمَرَّ يَدُهُ عَلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ أَمَرَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ ، مَعَ الْعَسْلِ أَوْ بَعْدَهُ ، أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِالْمَسْحِ ، وَذَلِكَ لِمَارُوِيٍّ عَنِ الْمُغِيرَةِ ^(٤) ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضُّأً ، فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ عَرَفَ غُرْفَةً مِنْ

مِنْ الرُّؤُوسِ إِجْمَاعًا . وَتَقَدَّمَ بَعْضُ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَوَاخِرِ بَابِ السَّوَاكِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَأَخَذَ مَاءً جَدِيدًا لِلأَذْنَيْنِ ^(٥) .

فائدة : الْوَاجِبُ مَسْحُ ظَاهِرِ الشَّعْرِ ، فَلَوْ مَسَحَ الْبَشْرَةَ لَمْ يُجْزِهِ ، كَمَا لَوْ غَسَلَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٥ .

(٢) سقط من : « م » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٤ .

(٤) في م : « معاوية » خطأ .

(٥) انظر : صفحة ٢٨٨ .

ماءٍ ، فَتَلَقَّاهُ بِشِمَالِهِ ، حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ ، حَتَّى قَطَرَ الْمَاءُ أَوْ كَادَ يَقْطُرُ ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدِّمِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَلَوْ حَصَلَ عَلَى رَأْسِهِ مَاءُ الْمَطَرِ ، أَوْ صَبَّ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَيْهِ ، يَقْصِدُ بِذَلِكَ الطَّهَارَةَ ، أَوْ كَانَ قَدْ صَمَدَ لِلْمَطَرِ ، أَجْزَأَهُ . وَإِنْ حَصَلَ الْمَاءُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، أَجْزَأَهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ بِغَيْرِ قَصْدٍ ، لَمْ يُوَثِّرْ فِي الْمَاءِ ، فَمَتَى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى ذَلِكَ الْبَلَلِ وَمَسَحَ بِهِ ، فَقَدْ مَسَحَ بِمَاءٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ ، فَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ ، كَمَا لَوْ حَصَلَ بِقَصْدِهِ . وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ : إِذَا أَصَابَ رَأْسَهُ ^(٢) مَاءُ السَّمَاءِ ، فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ ، لَمْ يُجْزِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ نِيَّةٌ لِدَلَالَةِ ذِكْرِهِ الْقَاضِي فِي «الْمَجَرَّدِ» . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَشْتَرِطُ أَنْ يَقْصِدَ حُصُولَ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ مَتَى صَمَدَ لِلْمَطَرِ وَمَسَحَ ، أَجْزَأَهُ ، وَمَتَى أَصَابَهُ الْمَطَرُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَلَا نِيَّةٍ ، لَمْ يُجْزِئَهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ يَتَوَضَّأُ ، فَصَبَّ إِنْسَانٌ عَلَى رَأْسِهِ مَاءً وَهُوَ لَا يَقْصِدُ ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ بِهِ ^(٣) ، فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ ، فَأَمَّا إِنْ حَصَلَ الْمَاءُ عَلَى رَأْسِهِ بِغَيْرِ قَصْدٍ ، وَلَمْ يَمْسَحْ بِيَدِهِ ، لَمْ يُجْزِئَهُ ، سِوَاءَ قُلْنَا : إِنَّ الْعَسْلَ يَقُومُ مَقَامَ الْمَسْحِ ، أَوْ لَا . وَإِنْ قَصَدَ وَجَرَى الْمَاءُ عَلَى رَأْسِهِ أَجْزَأَهُ ، إِذَا قُلْنَا : يُجْزِئُ الْعَسْلُ . وَإِلَّا فَلَا .

بِاطْنِ اللَّحْيَةِ . وَلَوْ حَلَقَ الْبَعْضُ فَتَزَلَّ عَلَيْهِ شَعْرٌ مَا لَمْ يَخْلُقْ ، أَجْزَأَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ .

(١) في : باب صفة وضوء رسول الله ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٨/١ .

(٢) في م : « برأسه » .

(٣) سقط من : « م » .

فصل : فَإِنْ مَسَحَ رَأْسَهُ بِخِرْقَةٍ مَبْلُوءَةٍ أَوْ خَشَبَةٍ ، أَجْزَأَهُ فِي أَحَدِ
الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْمَسْحِ ، وَقَدْ مَسَحَ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ مَسَحَ بِيَدِهِ .
وَلَأَنَّ مَسْحَهُ بِيَدِهِ غَيْرُ مُشْتَرِطٍ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ مَسَحَ بِيَدٍ غَيْرِهِ . وَالثَّانِي ،
لَا يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِيَدِهِ ، وَقَالَ : « هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ
الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ »^(١) . وَإِنْ وَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ خِرْقَةً مَبْلُوءَةً ، فَابْتَلَّ رَأْسَهُ بِهَا ،
أَوْ وَضَعَ خِرْقَةً ، ثُمَّ بَلَّهَا حَتَّى ابْتَلَّ شَعْرَهُ ، لَمْ يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ
بِمَسْحٍ ، وَلَا غَسْلٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزئَهُ ؛ لِأَنَّهُ بَلَّ شَعْرَهُ قَاصِدًا لِلْوُضُوءِ ،
فَأَجْزَأَهُ ، كَمَا لَوْ غَسَلَهُ . وَإِنْ مَسَحَ بِأَصْبُعٍ أَوْ أَصْبُعَيْنِ ، أَجْزَأَهُ إِذَا مَسَحَ
بِهِمَا مَا يَجِبُ مَسْحُهُ كُلَّهُ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ [٣٩١/١] ، وَالشَّافِعِيُّ .
وَنَقَلَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٢) ، عَنْ أَحْمَدَ : لَا يُجْزئُهُ الْمَسْحُ بِأَصْبُعٍ . قَالَ
الْقَاضِي : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تُوجِبُ الِاسْتِيعَابَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ
بِأَصْبُعٍ وَاحِدَةٍ . وَإِنْ حَلَقَ بَعْضَ رَأْسِهِ ، وَقَلْنَا بِوُجُوبِ الِاسْتِيعَابِ ، مَسَحَ
الْمَحْلُوقَ وَالشَّعْرَ . وَإِنْ قَلْنَا بِأَجْزَاءِ مَسْحِ الْبَعْضِ ، أَجْزَأَهُ مَسْحُ أَحَدِهِمَا .

فصل : وَهَلْ يُسْتَحَبُّ مَسْحُ الْعُنُقِ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،
يُسْتَحَبُّ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى بَلَغَ

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : فَإِنْ فَقَدَ شَعْرَهُ مَسَحَ بِشَرَّتِهِ ، وَإِنْ
فَقَدَ بَعْضَهُ مَسَحَهُمَا ، وَإِنْ انْعَطَفَ بَعْضُهُ عَلَى مَا عَلَا مِنْهُ ، أَجْزَأُ مَسْحُ بَعْضِ شَعْرِهِ
فَقَطْ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ .

(١) لَا أَصِلُ لَهُ هَذَا السِّيَاقَ ، انْظُرْ : تَلْخِصَ الْخَبِيرِ ٨٢/١ . إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ١٢٥/١ .

(٢) أَبُو أَحْمَدَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسَائِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَقْدَمُهُ وَيَكْرَمُهُ ، وَعِنْدَهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ سَمِعَهَا
مِنْهُ ، وَبَعْضُهَا عَنْ أَبِيهِ . انْظُرْ : طَبَقَاتُ الْخُتَابَةِ ١١٩/١ ، ١٢٠ .

المنع وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهُ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ .

الشرح الكبير القَدَال^(١) ، وما يليه من مُقَدِّمِ العُنُقِ . رواه أحمدُ في « المُسْنَدِ »^(٢) ، من رواية لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ، وهو مُتَكَلِّمٌ فِيهِ^(٣) . وَلِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « امْسَحُوا أَعْنَاقَكُمْ مَخَافَةَ الْعُلِّ »^(٤) . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ بِهِ . وَلِأَنَّ الَّذِينَ حَكَمُوا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَثْمَانَ ، وَعَلِيَّ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ ، وَابْنَ عَبَّاسٍ ، لَمْ يَذْكُرُوهُ ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ حَدِيثٌ .

١٠٢ - مسألة : (وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهُ ، وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ) الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ التَّكَرُّارُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ . وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ ، وَابْنِ سَالِمٍ ، وَالْحَسَنِ ،

الإيضاح قوله : وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قَالَ الشَّارِحُ : هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » : هَذَا أَصَحُّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ بِمَاءٍ جَدِيدٍ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » ،

(١) القَدَال : جَمَاعٌ مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ .

(٢) الْمُسْنَدُ ٤٨١/٣ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٩/١ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ . انْظُرْ تَلْخِصَ الْحَبِيرِ ٩٢/١ .

(٣) انْظُرْ : الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ ١٧٧/٢/٣ - ١٧٩ .

(٤) حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . انْظُرْ تَلْخِصَ الْحَبِيرِ ٩٢/١ .

وَمُجَاهِدٍ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(١) : وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ . يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ أَنَسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٢) ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ عَثْمَانَ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْعَلَ مِثْلَ هَذَا . وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ ، وَغَيْرُهُمْ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(٣) . وَفِي حَدِيثِ أَبِي ، قَالَ : « هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْمُرْسَلِينَ قَبْلِي » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٤) وَقِيَّاسًا عَلَى سَائِرِ الْأَعْضَاءِ . وَوَجْهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) . وَكَذَلِكَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، وَقَالَ : هَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى طُهُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٦) . وَكَذَلِكَ وَصَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ،

و « الْمُحَرَّر » ، و « الرُّعَايَتَيْن » ، و « الْحَاوِيَيْن » .

- (١) في : باب ما جاء أن مسح الرأس مرة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٥٢/١ ، ٥٣ .
 (٢) في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٥/١ . وانظر : باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٤/١ .
 (٣) أحاديث علي وابن عمر وأبي هريرة ؛ أخرجه ابن ماجه ، في : باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، من كتاب الطهارة وسنها . أما حديث أبي ، فقد أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا ، من كتاب الطهارة وسنها . سنن ابن ماجه ١٤٤/١ - ١٤٦ .
 (٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩١ .
 (٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٥ .
 (٦) عارضة الأحوذى ٦٥/١ .

وَسَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ ، وَالرَّبِيعُ^(١) ، كُلُّهُمْ قَالُوا : وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً . وَحِكَايَتُهُمْ لَوْضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْخِبَارٌ عَنِ الدَّوَامِ ، وَلَا يُدَاوِمُ إِلَّا عَلَى الْأَفْضَلِ . وَحِكَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٣٩/١ ط] فِي اللَّيْلِ حَالَ خَلْوَتِهِ ، وَلَا يَفْعَلُ فِي تِلْكَ الْحَالِ إِلَّا الْأَفْضَلَ . وَلِأَنَّهُ مَسَحَ فِي طَهَارَةٍ ، فَلَمْ يُسَنَّ تَكَرُّرَهُ ، كَالْمَسْحِ عَلَى الْجَبِيرَةِ وَالْخَفَيْنِ ، وَأَحَادِيثُهُمْ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ صَرِيحٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ^(٢) : أَحَادِيثُ عَثْمَانَ الصَّحَّاحُ كُلُّهَا ، تُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً ؛ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا الْوُضُوءَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، وَقَالُوا فِيهَا : وَمَسَحَ رَأْسَهُ . وَلَمْ يَذْكُرُوا عَدَدًا . وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ : مَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا . رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ آدَمَ^(٣) ، وَخَالَفَهُ وَكِيعٌ^(٤) ، فَقَالَ : تَوَضَّأَ ثَلَاثًا فَقَطْ . وَالصَّحِيحُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ عَنْ عَثْمَانَ ، أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ عَدَدًا . وَمَنْ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ سِوَى عَثْمَانَ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ رَوَوْا أَحَادِيثَنَا ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ ضَعْفُ مَا خَالَفَهَا ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرُوا فِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، أَرَادُوا بِهَا سِوَى الْمَسْحِ ؛ لِأَنَّهُمْ حِينَ فَصَّلُوا قَالُوا : وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً^(٥) . وَالتَّفْصِيلُ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْإِجْمَالِ ، وَيَكُونُ تَفْسِيرًا لَهُ^(٦) ، وَلَا يُعَارِضُهُ ، كَالْخَاصِّ

(١) أَحَادِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ وَالرَّبِيعِ ، سَبَقَ تَحْرِيجُهَا عَلَى التَّوَالِي فِي صَفَحَاتِ ٤٩ ، ٥٧ ، ٦٠ .

(٢) فِي : بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٤/١ ، ٢٥ .

(٣) يَحْيَى بْنُ آدَمَ الْكُوفِيُّ الْقُرَيْشِيُّ الْحَافِظُ الْفَقِيهُ ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ . الْعَبَرِ ٣٤٣/١ .

(٤) وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ بْنِ مَلِيحٍ ، الرَّوَاسِي ، أَبُو سَفْيَانَ الْكُوفِيُّ الْحَافِظُ . تَوَفَى سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً ، وَقِيلَ : سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٢٣/١ - ١٣١ .

(٥) فِي مِزْيَادَةٍ : « قَالُوا » .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ : « م » .

ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَيُدْخِلُهُمَا فِي الْغَسَلِ ، المُنْع

الشرح الكبير

مع العام ، وقياسهم منقوض بالتيمم . فإن قيل : يجوز أن يكون النبي ﷺ مسح مرةً لبيّن الجواز ، ومسح ثلاثاً لبيّن الأفضل ، كما فعل في الغسل ، فنقل الأمران من غير تعارض . قلنا : قول الراوى : هذا طهور رسول الله ﷺ . يدل على أنه كان يفعله على الدوام ؛ لأن الصحابة ، رضى الله عنهم ، إنما وصفوا وضوء رسول الله ﷺ ، ليعرفوا من سألهم وحضرهم صفة وضوئه في دوامه ، فلو شاهدوا وضوءه على صفة أخرى ، لم يطبقوا هذا الإطلاق ، الذى يفهم منه أنهم لم يشاهدوا سواه ؛ لأنه يكون تدليسا ، وإيهاما لغير الصواب ، فلا يظن ذلك بهم ، ويحمل حال الراوى لغير الصحيح على العَلَط لا غير . ولأن الحُفَاط إذا رَوَوْا حديثا واحداً عن شخص واحد على صفة ، وخالفهم فيها واحد ، حكموا عليه بالعلَط وإن كان ثقة حافظاً ، فكيف إذا لم يكن معروفاً بذلك . والله أعلم .

١٠٣ - مسألة : (ثم يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا ، وَيُدْخِلُهُمَا فِي الْغَسَلِ) وقد ذكرنا اختلاف العلماء في غسل الرجلين ، ويستحب غسلهما ثلاثاً ؛ لأن في حديث عثمان : ثم غسل كلتا رجليه ثلاثاً . متفق عليه^(١) . وعن علي ، رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ تَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا . رواه الترمذى ، وقال : هذا أحسنُ شيءٍ في الباب وأصحُّ^(٢) . ويدخل

قوله : وَيُدْخِلُهُمَا فِي الْغَسَلِ . يعنى الكعبين ، وهذا المذهب بلا ريب ، وعليه الإنصاف الأصحاب . وعنه ، لا يجب إدخالهما فيه .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٠ .

فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ ، غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ الْمَقْنَعُ شَيْءٌ سَقَطَ .

الشرح الكبير

١٠٥ - مسألة : (فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ ، غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ)
وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ «الْيَدَانِ وَالرِّجْلَانِ» ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَاتَّبِعُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (١) .

١٠٦ - مسألة : (فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ ، سَقَطَ) وَجُوبُ الْغَسْلِ ؛ لِعَدَمِ مَحَلِّهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمَسَّ مَحَلَّ الْقَطْعِ بِالْمَاءِ ؛ لِئَلَّا يَخْلُو الْعُضْوُ مِنْ

قوله : فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ ، غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ سَقَطَ . شَمِلَ كَلَامُهُ ثَلَاثَ مَسَائِلَ ؛ الْأُولَى ، أَنْ يَبْقَى مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ شَيْءٌ ، فَيَجِبُ غَسْلُهُ بِلاِ نِزَاعٍ . الثَّانِيَةُ ، أَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ مِنْ فَوْقِ مَحَلِّ الْفَرْضِ ، فَلَا يَجِبُ الْغَسْلُ بِلاِ نِزَاعٍ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَمَسَّ مَحَلَّ الْقَطْعِ بِالْمَاءِ ؛ لِئَلَّا يَخْلُو الْعُضْوُ عَنْ طَهَارَةٍ . الثَّالِثَةُ ، أَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ مِنْ مَفْصِلِ الْمِرْفَقَيْنِ أَوْ الْكَعْبَيْنِ ، فَيَجِبُ غَسْلُ طَرَفِ السَّاقِ وَالْعَصْدِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي . وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَصَالِحٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِفَادَاتِ» ، وَ «الْمُسْتَوْعِبِ» . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» ، وَ «ابْنِ عُيَيْدَانَ» ، وَ «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» [٣١١/١ ط] . قَالَ فِي «الْقَوَاعِدِ» : أَشْهُرُ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ الْوُجُوبُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَظَاهِرُ مَا قَطَعَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» ، أَنَّهُ

(١ - ١) فِي م : «الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ» .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْاِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْاِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٧/٩ . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَرْضِ الْحَجِّ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٧٥/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ وَجوبِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٨٣/٥ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ اتِّبَاعِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ الْمَقْدَمَةِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٧/٢ ، ٢٥٨ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٥٥ ، ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٧ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٨ .

طهارة . فإن كان أقطع اليدين ، فوجد من يوضئه متبرعا ، لزمه ذلك ؛ لأنه قادر عليه ، وإن لم يجد من يوضئه إلا بأجر يقدر عليه ، لزمه ، كما يلزمه شراء الماء . وقال ابن عقيل : يحتمل أن لا يلزمه ، كما لو عجز عن

يسقط ؛ فإنه قال : فإن كان القطع من المرفقين ، سقط غسل اليدين . واختاره القاضي ، في كتاب الحج من « خلافه » ، وحمل كلام الإمام على الاستحباب ، ويحتمله كلام المصنف هنا . وصححه في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، لكن يستحب أن يمس رأس العضو بالماء ، كما قلنا في من قطع منه من فوق المرفق . وأطلقهما في « التلخيص » .

فائدة : وكذا حكم التيمم إذا قطعت اليد من الكف . على الصحيح من المذهب . نص عليه ، واختاره ابن عقيل ، وغيره ، وقدمه في « مجمع البحرين » ، و « ابن تميم » . وقال القاضي : يسقط التيمم . وقدمه ابن عبيدان . واختاره الآمدي . ويأتي ذلك في التيمم ، عند قوله : فيمسح وجهه بباطن أصابعه .

فائدة : لو وجد الأقطع من يوضئه بأجرة المثل ، وقدر عليه من غير إضرار ، لزمه ذلك . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وجوزه ابن عقيل وغيره ، وقدمه في « مجمع البحرين » ، وعليه الجمهور . وقيل : لا يلزمه ؛ لتكرار الضرر دوما . وقال في « المذهب » : يلزمه بأجرة مثله وزيادة لا تجحف ، في أحد الوجهين . وإن وجد من ييممه ، ولم يجد من يوضئه لزمه ذلك ، فإن لم يجد صلى على حسب حاله . وفي الإعادة وجهان ، كعدم الماء والتراب . قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب « الفروع » . وأطلقهما هو وصاحب « التلخيص » ، و « الرعايتين » . قال في « مجمع البحرين » : صلى ولم يعد ، في أقوى الوجهين . قال ابن تميم ، وابن رزين ، وغيرهما : صلى على حسب حاله . ولم يذكروا إعادة . فالذهب أنه لا يعيد من عدم

ثُمَّ يَرْفَعُ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ [١٠٦] لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

الشرح الكبير

القيام في الصلاة ، لم ^(١) يلزمه استئجار مَنْ يُقِيمُهُ وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ . وَإِنْ
عَجَزَ عَنِ الْأَجْرِ ، أَوْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، كَعَادِمِ
الْمَاءِ وَالتُّرَابِ . وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يُمِمُّهُ ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُوضِّئُهُ ، لَزِمَهُ التَّيَمُّمُ ،
كَعَادِمِ الْمَاءِ إِذَا وَجَدَ التُّرَابَ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

١٠٧ - مسألة : (ثُمَّ يَرْفَعُ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) لِمَا
رَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « مَا
مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبَلِّغُ - أَوْ فَيُسْبِغُ - الْوُضُوءَ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .
إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » . رَوَاهُ

الماء والتُّرَابَ ، كَمَا يَأْتِي ، فَكَذَا هُنَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي اسْتِئْجَاءِ
مِثْلِهِ . قُلْتُ : صَرَّحَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . فَقَالَ : إِذَا عَجَزَ الْأَقْطَعُ عَنْ أَفْعَالِ
الطَّهَارَةِ ، وَوَجَدَ مَنْ يُنَجِّيه وَيُوضِّئُهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ ، وَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْأَحْكَامِ . انْتَهَى .
فَإِنْ تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِتَطْهِيرِهِ لَزِمَهُ ذَلِكَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ لَا يَلْزِمُهُ
وَيَتَيَمَّمُ .

قوله : ثُمَّ يَرْفَعُ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . قَالَ فِي « الْفَاتِحِ » : قُلْتُ : وَكَذَا
يَقُولُهُ بَعْدَ الْعُسْلِ . انْتَهَى . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَهُ سُورَةَ

مسلم^(١) . ورواه الترمذی ، وزاد فيه : « اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ »^(٢) . ورواه الإمام أحمد^(٣) ، وأبو داود^(٤) ، وفي بعض رواياته : « فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ » . وعن أبي سعيد الخدري ، قال : مَنْ تَوَضَّأَ ، فَفَرَّغَ مِنْ وُضُوئِهِ ، وَقَالَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . [١/ ٤٠ ظ] طَبِعَ عَلَيْهَا بِطَابَعٍ ، ثُمَّ رُفِعَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ ، فَلَمْ تُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . رواه النسائي^(٥) .

فصل : والوضوء مرة مرة يجزئ ، والثلاث أفضل ؛ لما روى ابن عباس ، قال : تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً . رواه البخاري^(٦) . وروى ابن عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِمَاءٍ ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ ، وَضُوءٌ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ » . ثُمَّ تَحَدَّثَ سَاعَةً ، ثُمَّ دَعَا بِوُضُوءٍ ، فَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، فَقَالَ : « هَذَا وَضُوءٌ ، مَنْ تَوَضَّأَهُ ،

الْقَدْرُ ثَلَاثًا . وَأَمَّا مَا يَقُولُهُ عَلَى كُلِّ عُضْوٍ ، وَرَدُّ السَّلَامِ وَغَيْرُهُ ، فَتَقَدَّمَ فِي بَابِ السُّوَالِ^(٧) .

- (١) في : باب الذكر المستحب عقب الوضوء ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢١٠/١ .
وأخرجه أيضا : أبو داود ، في : باب ما يقول الرجل إذا تَوَضَّأَ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٨/١ .
والنسائي ، في : باب القول بعد الفراغ من الوضوء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٧٨/١ . وابن ماجه ، في : باب ما يقال بعد الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٩٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٦/٤ ، ١٥٣ .
(٢) انظر : باب ما يقال بعد الوضوء ، من أبواب الطهارة ، عند الترمذی . عارضة الأحوذى ٧١/١ .
(٣) في : المسند ١٤٦/٤ ، ١٥٣ .
(٤) لم يرد في الأصل . وانظر تخریج حديث مسلم السابق .
(٥) في : باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه ، من كتاب عمل اليوم والليلة . السنن الكبرى ٢٥/٦ .
(٦) تقدم تخریجه في صفحة ٢٩١ .
(٧) انظر : صفحة ٢٤٤ - ٢٤٦ .

ضَاعَفَ اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ ». ثُمَّ تَحَدَّثَ سَاعَةً ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ ، فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا
ثَلَاثًا ، فَقَالَ : « هَذَا وَضُوءِي ، وَوُضُوءُ النَّبِيِّينَ مِنْ قَبْلِي ». رَوَاهُ
سَعِيدٌ ^(١) . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ بِنَحْوِ هَذَا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ
أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا لَمْ يُوقِفْ مَرَّةً وَلَا ثَلَاثًا . قَالَ : إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(٢) . وَقَالَ
الْأَوْزَاعِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ^(٣) : الْوُضُوءُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، إِلَّا غَسَلَ
الرَّجْلَيْنِ ، فَإِنَّهُ يُنْقِيهِمَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَقَدْ
ذَكَرْنَا اخْتِلَافَهُمْ فِي تَكَرُّارِ مَسْحِ الرَّأْسِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَإِنْ غَسَلَ بَعْضُ
أَعْضَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ ، فَحَسَنٌ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ،
وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) .

فصل : وتكرره الزيادة على الثلاث ، قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا يَزِيدُ
عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلَى . وَذَلِكَ لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ
عَنِ الْوُضُوءِ ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا الْوُضُوءُ ، فَمَنْ زَادَ ^(٥)
عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ » ^(٦) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ ، وَابْنُ

(١) وأخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه
١٤٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٨/٢ .

(٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي ، فقيه الشام بعد الأوزاعي ، وكان صالحا قانتا ، توفي سنة سبع وستين
ومائة . العبر ٢٥٠/١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٥ .

(٥) عند أبي داود زيادة : « أو نقص » .

(٦) عند النسائي زيادة : « وتعدى » . وعند ابن ماجه : « فقد أساء أو تعدى أو ظلم » .

المفنع وَتُبَاحُ مَعُونَتُهُ فِي الْوُضُوءِ.....

الشرح الكبير ماجه^(١) . وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ ، فَقَالَ : « لَا تُسْرِفْ » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فِي الْمَاءِ إِسْرَافٌ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢) .

١٠٨ - مسألة : (وَتُبَاحُ مَعُونَتِهِ) لِمَارَوِي الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، أَنَّهُ أَقْرَعَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي وُضُوءِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣) . وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ ، قَالَ : صَبَبْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَاءَ فِي الْحَضَرِ ، وَالسَّقَرِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٤) . وَرَوَى أَنَسٌ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْطَلِقُ لِحَاجَتِهِ ،

الإنصاف قوله : وَتُبَاحُ مَعُونَتِهِ ، وَلَا تُسْتَحَبُّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَتُبَاحُ إِعَانَتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : وَتُبَاحُ مَعُونَتِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَحَبِّ » ، وَ « ابْنِ رَزِينِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الوضوء ثلاثاً ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٠/١ . والنسائي ، في : باب الاعتداء في الوضوء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٧٥/١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدى فيه ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٠/٢ .

(٢) في : باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدى فيه ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٧/١ .

(٣) في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٩/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب صفة الوضوء - غسل الكفين ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٥٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٤/٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ .

(٤) في : باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٣٨/١ .

وَتَنْشِيفُ أَعْضَائِهِ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ .

المقنع

الشرح الكبير

فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً^(١) مِنْ مَاءٍ ، وَعَنْزَةً^(٢) ، فَيَسْتَنْجِي بالماءِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَلَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَكِيلُ طُهُورَهُ إِلَى أَحَدٍ ، وَلَا صَدَقَتَهُ الَّتِي يَتَصَدَّقُ بِهَا ، يَكُونُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّاهَا بِنَفْسِهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٤) . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ يُعِينَنِي عَلَى وُضُوئِي أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَالَ ذَلِكَ^(٥) .

[٤١/١ و] .

١٠٩ - مسألة ؛ قَالَ : (وَيُباحُ تَنْشِيفُ أَعْضَائِهِ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ)
قَالَ الْخَلَّالُ : الْمَنْقُولُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالتَّنْشِيفِ بَعْدَ الْوُضُوءِ .

و « شرح ابن عبيدان » ، وغيرهم . وعنه ، يُكْرَهُ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَائِيتَيْنِ » ،
و « الْحَاوِيَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ،
و « الْكَافِي » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « نَهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي » ،
و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْفَاتِيحِ » وغيرهم .

قوله : وَيُباحُ تَنْشِيفُ أَعْضَائِهِ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ . وهو المذهبُ . قَالَهُ فِي
« الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وعنه ، يُباحُ تَنْشِيفُهَا . وهى أَصَحُّ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ

(١) الإداوة: المطهرة.

(٢) العنزة؛ بالتحريك: عصا طويلة في أسفلها زج، ويقال رمح صغير.

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٥٠/١ . ومسلم ، في : باب الاستنجاء بالماء من التبرز ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٧/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الاستنجاء بالماء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٣٩/١ . والدارمي ، في : باب الاستنجاء بالماء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧١/٣ ، ٢٠٣ .

(٤) في : باب تغطية الإناء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٢٩/١ .

(٥) انظر ما أورده الهيثمي ، في : باب في الاستعانة على الوضوء ، من كتاب الطهارة . مجمع الزوائد ٢٣٢/١ .

وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ أَخَذَ الْمُنْدِيلُ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، عَثَانُ ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ،
وَأَنَسٌ ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِيهِ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ،
وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ أَحْمَدَ ؛
لِمَارْوَى سَلْمَانَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَلَبَ جَبَّةً كَانَتْ عَلَيْهِ ، فَمَسَحَ
بِهَا وَجْهَهُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ » ^(١) . وَذَكَرَ
ابْنُ حَامِدٍ فِي كِرَاهَتِهِ رَوَائِيتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَّةُ ،
يُكْرَهُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَسَعِيدِ بْنِ

الْعِنَايَةِ : وَيُباحُ مَسْحُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ . وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ
عُبَيْدَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ،
وَالْمُنَوِّرِ ، وَ « الْمُتَخَبِّرِ » ، وَ « ابْنِ رَزِينِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي
« الْفُرُوعِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « مَجْمَعِ
الْبَحْرَيْنِ » . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَأَطْلَقَهُمَا
فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ،
وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « نِهَايَةِ أَبِي يَعْلَى » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ،
وغيرهم .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الْمُعِينُ عَنْ يَسَارِ الْمُتَوَضِّئِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ
الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « شَرْحِ
ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَقِيلَ : يَقِفُ عَنْ يَمِينِهِ . اخْتَارَهُ الْآمِدِيُّ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » :
وَيَقِفُ الْمُعِينُ عَنْ يَمِينِهِ ، فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي
« رِعَايَتِهِ الْكُبْرَى » . وَمِنْهَا ، يَضَعُ مَنْ يَضُبُّ عَلَى نَفْسِهِ إِثَاءَهُ عَنْ يَسَارِهِ ، إِنْ كَانَ ضَيْقُ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، وَبَعْدَ الْغُسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ
١٥٨/١ . وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ ١٢/١ .

المُسَيَّبِ ، والنَّحْيِ ، ومُجَاهِدٍ ؛ وذلك لِإِمَارَاتِ مَيْمُونَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ ، قَالَتْ : فَأَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ ، فَلَمْ يُرْدهَا ، وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَرِهَهُ فِي الْوُضُوءِ ، وَلَمْ يَكْرَهُهُ فِي الْجَنَابَةِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ ، فَتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتْرُكُ الْمُبَاحَ . وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَ تِلْكَ الْمِنْدِيلَ لِأَمْرِ يَخْتَصُّ بِهَا . وَلَأنَّهُ إِزَالَةُ لِلْمَاءِ عَنْ بَدَنِهِ ، أَشْبَهَ نَفْضَهُ بِيَدَيْهِ ، وَلَا يُكْرَهُ نَفْضُ الْمَاءِ عَنْ بَدَنِهِ بِيَدَيْهِ ؛ لِحَدِيثِ مَيْمُونَةَ ، وَيُكْرَهُ نَفْضُ يَدَيْهِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ .

الرَّأْسِ ، وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا يَعْتَرِفُ مِنْهُ بِالْيَدِ ، وَضَعَهُ عَنْ يَمِينِهِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » وَغَيْرِهِمَا . وَمِنْهَا ، لَوْ وَضَّاهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ وَتَوَاهِ الْمُتَوَضِّئِ فَقَطْ ، صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ أَيْضًا نِيَّةٌ مَنْ يُوضِّئُهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا . وَعَنْهُ ، لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَمِنْهَا ، لَوْ يَمَّمَهُ مُسْلِمٌ بِإِذْنِهِ صَحَّ . وَمَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَيْضًا . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » ، فِي التَّيْمُنِ : إِنْ عَجَزَ عَنْهُ صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ، أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مَنْ يُوضِّئُهُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا . وَقِيلَ : بَلْ مُسْلِمٌ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَمِنْهَا ، لَوْ أَكْرَهَ مَنْ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ أَوْ يُوضِّئُهُ عَلَى وَضُوئِهِ ، لَمْ يَصِحَّ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقِيلَ : يَصِحُّ فِي صَبِّ الْمَاءِ فَقَطْ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حُكْمَ مَنْ [٣٧١/١] يُوضِّئُهُ : وَإِنْ أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ . فَفَهَّمُ صَاحِبُ « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » أَنَّ الْمُكْرَهَ ، بَفَتْحِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ نَفْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغَسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْغَسْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٧/١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ صِفَةِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْخِيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٥٤/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٦/١ . وَالتَّسْنَائِي ، فِي : بَابِ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ الَّذِي يَغْتَسِلُ فِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١١٣/١ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ مُوسَى ابْنِ عِيسَى ^(١) ، وَذَلِكَ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ . قُلْتُ : وَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ ؟ قَالَ : يُجْزِئُ أَحَدَنَا الْوُضُوءُ ، مَا لَمْ يُحْدِثْ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢) . وَقَدْ نَقَلَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ ^(٣) عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا فَضْلَ فِيهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ ^(٤)

الرَّاءِ ، هُوَ الْمُتَوَضَّئُ ، فَقَالَ بَعْدَ أَنْ حَكَى ذَلِكَ : كَذَا ذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ . قَالَ : وَمَحَلُّ النَّزَاعِ مُشْكِلٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ، فَإِنَّهُ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْوُضُوءِ وَتَوَضَّأَ لِنَفْسِهِ ، صَحَّ بِلَا تَرَدُّدٍ . قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَغَيْرُهُ : إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْعِبَادَةِ وَفَعَلَهَا لِذَاعِي الشَّرِّعِ ، لَا لِلذَّاعِي الْإِكْرَاهِ صَحَّتْ ، وَإِنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ لَمْ يَصِحَّ ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ شَاذٍّ ؛ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَطَهَارَةُ الْحَدَثِ نِيَّةً . وَقَدْ يَقَالُ : لَا يَصِحُّ وَلَا يَتَوَضَّأُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُنْسَبُ إِلَى الْغَيْرِ ، فَبَقِيَتِ النَّيَّةُ مُجَرَّدَةً عَنْ فِعْلٍ ، فَلَا تَصِحُّ . وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْإِيمَانِ أَنَّ الْمُكْرَهَ بِالْتَهْدِيدِ إِذَا فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَى تَرْكِهِ

(١) موسى بن عيسى الجصاص البغدادي ، كان لا يحدث إلا بمسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل ، وشيء سمعه من أبي سليمان الداراني في الزهد والورع ، وكانت عنده مسائل كثيرة عن الإمام أحمد . تاريخ بغداد ٤٢/١٣ ، طبقات الحنابلة ٣٣٣/١ ، ٣٣٤ .

(٢) في : باب الوضوء من غير حدث ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٦٤/١ .
كما أخرجه أبو داود ، بلفظ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَكُنَّا نَصَلِّي الصَّلَوَاتِ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ .
في : باب الرجل يصلّي الصَّلوات بوضوء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٨/١ . والترمذي ، في : باب الوضوء لكل صلاة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٧٧/١ . والنسائي ، في : باب الوضوء لكل صلاة ، من كتاب الطهارة . المجتبى من السنن ٧٣/١ . وابن ماجه ، في : باب الوضوء لكل صلاة ، والصلوات كلها بوضوء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٧٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٢/٣ ، ١٩٤ ، ٢٦٠ .

(٣) أبو الحسن علي بن سعيد بن جرير النسوي ، كبير القدر ، صاحب حديث ، كان ينظر الإمام أحمد مناظرة شافية ، روى عنه جزأين مسائل . طبقات الحنابلة ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ .

(٤) سقط من : ٤٥٥ .

بِالْوُضُوءِ الْوَاحِدِ مَا لَمْ يُحْدِثْ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ ، وَلِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ ، قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنِّي رَأَيْتُكَ صَنَعْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ . فَقَالَ : « عَمْدًا صَنَعْتُهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) .

لَا يَخْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُنْسَبُ إِلَى الْغَيْرِ . انْتَهَى . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ صَاحِبِ « الْفُرُوعِ » بِالْإِكْرَاهِ ، إِكْرَاهُ مَنْ يَصُبُّ الْمَاءَ أَوْ يُوضِّئُهُ ، بِدَلِيلِ السِّيَاقِ وَالسَّبَاقِ ، وَمُوَافَقَةِ صَاحِبِ « الرَّعَايَةِ » وَغَيْرِهِ ، فَتَقْدِيرُ كَلَامِهِ ، وَإِنْ أَكْرَهَ الْمُتَوَضِّئُ لِمَنْ يُوضِّئُهُ ، فَعَلَى هَذَا يَزُولُ الْإِشْكَالُ الَّذِي أوردَهُ . وَمِنْهَا ، يُكْرَهُ نَفْضُ الْمَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » : كَرِهَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : قَالَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَوَاشِي » : هَذَا الْأَشْهُرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الدِّهَانِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ وَغَيْرُهُمَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : وَالْأَقْوَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ . وَكَذَا قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَمِنْهَا ، يُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى الْفَرْضِ ، كإِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ ، عَلَى

(١) في: باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، من كتاب الطهارة، صحيح مسلم ٢٣٢/١. وأخرجه أيضا أبو داود، في: باب الرجل يصل الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة، سنن أبي داود ٣٩/١. والترمذي، في: باب ما جاء أنه يصل الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة، عارضة الأحوذى ٧٩/١. والنسائي، في: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب الطهارة، المجتبى ٧٣/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء لكل صلاة، والصلوات كلها بوضوء واحد، سنن ابن ماجه ١٧٠/١. والدارمي، في: باب قوله: ﴿إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، من كتاب الطهارة، سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٨، ٣٥١/٥.

فصل : ولا بأس بالوضوء في المسجد إذا لم يؤذ أحدًا بوضوئه ، ولم يؤذ المسجد . قال ابن المنذر : أباح ذلك كل من تحفظ عنه من علماء الأمصار . وذلك لما روى أبو العالِيَّة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، قال : حَفِظْتُ لك أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ في المسجد . رواه الإمام [١/٤١٠ ظ] أحمد^(١) . وروى عن أحمد أنه كرهه ؛ صيانةً للمسجد عن البُصاق وما يخرج من فضلات الوضوء . والله أعلم .

الصَّحيح من المذهب . وَجَزَمَ به في « الْمُغْنَى » ، و « الشَّرْح » ، و « ابن رزِين » وغيرهم ، وَقَدَّمَهُ في « الفُرُوع » ، و « الرُّعَايَة » ، و « ابن تَمِيم » ، وغيرهم . وعنه ، لا يُسْتَحَبُّ . قال الإمام أحمد : لا يُغَسِّلُ ما فوقَ المِرْفَقِ . قال في « الفَائِقِ » : ولا يُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ على محلِّ الفَرْضِ في نَصِّ « الرُّوَايَتَيْنِ » . اخْتَارَهُ شيخُنَا . ومنها ، يُبَاحُ الوضوءُ والغُسْلُ في المسجدِ إن لم يؤذ به أحدًا ، على الصَّحيح من المذهب . وحكَاهُ ابنُ المُنْذِرِ إجماعًا . وعنه ، يُكْرَهُ . وأُطْلِقَهُمَا في « الرُّعَايَة » . وعنه ، لا يُكْرَهُ التَّجْدِيدُ . وإن قُلْنَا بِنَجَاسَتِهِ حَرَمٌ ، كاستِنجاءٍ أو رِيحٍ . وَيُكْرَهُ إِرَاقَةُ ماءِ الوضوءِ والغُسْلِ في المسجدِ . وَيُكْرَهُ أَيْضًا إِرَاقَتُهُ في مكانٍ يُدَاسُ فيه ، كالطَّرِيقِ ونحوها . اخْتَارَهُ في « الإيجازِ » . وَقَدَّمَهُ في « الرُّعَايَة » ، و « ابن تَمِيم » . ولم يَذْكُرِ القَاضِي في « الجامعِ » خِلافَهُ . وعنه ، لا يُكْرَهُ . وأُطْلِقَهُمَا في « الفُرُوع » ، و « ابن عُيَيْنَانَ » ، و « مُذْهَبِ » ابنِ الجَوْزِيِّ ، و « فُصُولِ » ابنِ عَقِيلٍ . فعلى المذهبِ ، الكراهَةُ تَنْزِيهًا للماءِ . جَزَمَ به في « الرُّعَايَة » . وقال ابنُ تَمِيمٍ وغيرُهُ : وهل ذلك تَنْزِيهًا للماءِ أو للطَّرِيقِ ؟ على وَجْهَيْنِ . وأُطْلِقَهُمَا ابنُ عَقِيلٍ في « الفُصُولِ » . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : ولا يُغَسَّلُ

(١) في : المسند ٥/٣٦٤ .

فصل : والمَفْرُوضُ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ ^(١) خَمْسَةٌ ؛
النِّيَّةُ ، وَغَسْلُ الْوَجْهِ ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ .
وخمسةٌ فيهما روايتان ؛ المَضْمَنَةُ ، والاستِنْشَاقُ ، والتَّسْمِيَةُ ، والترْتِيبُ ،
والمُوالاةُ . وقد ذَكَرْنَا عَدَدَ الْمَسْتُونِ فِيمَا مَضَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فِي الْمَسْجِدِ مَيِّتٌ . قَالَ : وَيَجُوزُ عَمَلُ مَكَانٍ فِيهِ لِلِوَضوءِ الْمُصَلِّينَ بِلَا مَحْذُورٍ .
وَيَأْتِي فِي الْاِعْتِكَافِ هَلْ يَحْرُمُ الْبَوْلُ فِي الْمَسْجِدِ فِي إِنَاءٍ أَمْ لَا ؟

(١) فِي م : « الْمَذَاهِب » .

بَابُ مَسْحِ الْخُفَّيْنِ

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

الشرح الكبير

الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ جَائِزٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : لَيْسَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ اخْتِلَافٌ أَنَّهُ جَائِزٌ . وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ : حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ ، فَقَالَ : « دَعُهُمَا ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ » . فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ . مُتَّفَقٌ

بَابُ مَسْحِ الْخُفَّيْنِ

الإنصاف

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا وَعَلَى شِبْهِهِمَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا يَرْفَعُهُ . وَمِنْهَا ، الْمَسْحُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَسَلِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قَالَ الْقَاضِي : لَمْ يَرِدِ الْمُدَاوِمَةُ عَلَى الْمَسْحِ . وَعَنْهُ ، الْعَسَلُ أَفْضَلُ . وَقِيلَ : إِنَّهُ آخِرُ أَقْوَالِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَعَنْهُ ، هُمَا سَوَاءٌ فِي الْفَضِيلَةِ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقِيلَ : إِنَّ لَمْ يُدَاوِمِ الْمَسْحَ فَهُوَ أَفْضَلُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَفَصَّلَ الْخِطَابُ أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مَا هُوَ الْمُوَافِقُ

(١) أخرجه البخاري، في: باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، من كتاب الوضوء، وفي: باب جبة الصوف في الغزو، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ١/٦٢، ١٨٦/٧. ومسلم، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٣٠. كما أخرجه أبو داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٣٣. والدارمي، في: باب في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/١٨١. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٥.

عليه^(١) . قال إبراهيم : كان يُعْجِبُهُمْ هذا الحديث ؛ لأنَّ إسلامَ جَرِيرٍ كان بعدَ نُزُولِ المائدة . قال الإمامُ أحمدُ : ليس في قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ ، فيه أربعون حديثًا عن رسول الله ﷺ .

الإصناف الحَالِ قَدَمِهِ ، فَالْأَفْضَلُ لِمَنْ قَدَمَاهُ مَكْشُوفَتَانِ غَسَلُهُمَا ، وَلَا يَتَحَرَّى لُبْسَ الْخُفِّ لِيَمْسَحَ عَلَيْهِ ، كَمَا كَانَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِذَا كَانَتْ مَكْشُوفَتَيْنِ ، وَيَمْسَحُ قَدَمَيْهِ إِذَا كَانَ لَا بَسًا لِلْخُفِّ . انتهى . ومنها ، لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ لِيَمْسَحَ ، كَالسَّفَرِ لِيُرْخَّصَ . ومنها ، الْمَسْحُ رُخْصَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وعنه ، عَزِيمَةٌ . قال في « الفروع » : وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِنْ فَوَائِدِ الْمَسْحِ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ ، وَتُعَيَّنَ الْمَسْحُ عَلَى لَا بَسِهِ . قال في « القواعد الأصولية » : وفيما قاله نظر . ومنها ، لُبْسُ الْخُفِّ مَعَ مُدَافَعَةِ أَحَدِ الْأُخْبَتَيْنِ مَكْرُوهٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نصٌّ عليه . وقيل : لَا يُكْرَهُ . ومنها ، يَجُوزُ الْمَسْحُ لِلْمُسْتَحَاضَةِ وَنَحْوِهَا كَغَيْرِهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نصٌّ عليه . وقيل : لَا يَجُوزُ . وقيل : يَتَوَقَّطُ الْمَسْحُ بِوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ . وَصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . واختاره القاضي في « الجامع » . ومتى انْقَطَعَ الدَّمُ اسْتَأْنَفَتِ الْوُضُوءَ ، وَجْهًا [٣٢٢/١] وَاحِدًا . ومنها ، لو غَسَلَ صَاحِبًا يَتِمُّ لُجْرُحٍ ، فَهَلْ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفِّ ؟ قال غير واحدٍ : هُوَ كَالْمُسْتَحَاضَةِ . قاله في « الفروع » . ومنها ، يَجُوزُ الْمَسْحُ لِلزَّيْمِ ، وَفِي رَجُلٍ وَاحِدَةٍ ، إِذَا لَمْ يَتَّقِ مِنْ قَرَضِ الْأُخْرَى شَيْءٌ . قاله في « الفروع » ، وَغَيْرِهِ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة في الخفاف ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٠٨/١ . ومسلم ، في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٨/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٤/١ . والترمذي ، في : باب المسح على الخفين ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٣٩/١ . والنسائي ، في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الصلاة في الخفين ، من كتاب القبلة . المجتبى ٧٩/١ ، ٥٧/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٨٠/١ ، ١٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٨/٤ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَالْجُرْمُوقَيْنِ ، وَالْجَوْرَيْنِ ، ... المقنع

الشرح الكبير

فصل : رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : الْمَسْحُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَسْلِ . لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ إِنَّمَا طَلَبُوا الْفَضْلَ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّعْبِيِّ ، وَالْحَكَمِ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخْصِهِ » ^(١) . وَلِأَنَّ فِيهِ مُخَالَفَةً أَهْلِ الْبِدْعِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيهِ رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْمَسْحُ أَفْضَلُ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، الْعَسْلُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْرُوضُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْمَسْحُ رُخْصَةٌ . وَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : كُلُّهُ جَائِزٌ ، الْمَسْحُ وَالْعَسْلُ ، مَا فِي قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ ، وَلَا مِنَ الْعَسْلِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُثَنِّ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى أَخْفَافِهِمْ ، وَخَلَعَ هُوَ خُفَّيْهِ ، وَتَوَضَّأَ ، وَقَالَ : حُبِّبَ إِلَيَّ الْوُضُوءَ . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنِّي لَمَوْلَعٌ بِعَسْلِ قَدَمَيَّ ، فَلَا تَقْتَدُوا ^(٢) بِي .

١١٠ - مسألة : (يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ) لِمَا ذَكَّرْنَا . (و) يَجُوزُ عَلَى (الْجُرْمُوقَيْنِ) . الْجُرْمُوقُ مِثَالُ الْخُفِّ ، إِلَّا أَنَّهُ يُلْبَسُ فَوْقَ الْخُفِّ فِي الْبِلَادِ

تنبيه : قوله : يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُرْمُوقَيْنِ . وَهُوَ خُفٌّ قَصِيرٌ . الْإِنْصَافُ وَالْجَوْرَيْنِ : بِلَا نِزَاعٍ إِنْ كَانَا مُنْعَلَيْنِ أَوْ مُجَلَّدَيْنِ ، وَكَذَا إِنْ كَانَا مِنْ خِرْقٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَالرَّوَاتَيْنِ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ

(١) أخرجه مسلم ، في : باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر إلخ ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٨٦/٢ . والنسائي ، في : باب العلة التي من أجلها قيل : ما يكره في الصيام في السفر ، وذكر الاختلاف ، وباب ذكر الاختلاف على علي بن المبارك في ما يكره في الصيام في السفر ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٤٧/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧١/٢ ، ١٠٨ ، ١٥٨/٤ .

(٢) زوى البيهقي نحوه عن أبي أيوب ، في : باب جواز نزع الخف وغسل الرجل إذا لم يكن فيه رغبة عن السنة ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ٢٩٣/١ .

الباردة ، فيجوز المسح عليه ، قياساً على الحف . وممن قال بجواز المسح عليه إذا كان فوق الحف ، الحسن بن صالح ، وأصحاب الرأي . وقال الشافعي في الجديد : لا يمسح عليه . وسند ذكر ذلك إن شاء الله ، فيما إذا لبس خفًا فوق خف آخر . والله [٢٠٤/١] أعلم . (والجورين) قال ابن المنذر : يروى إباحة المسح على الجورين عن تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ ؛ علي ، وعمار ، وابن مسعود ، وأنس ، وابن عمر ، والبراء ، وبلال ، وابن أبي أوفى ، وسهل بن سعد . وهو قول عطاء ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، والثوري ، وابن المبارك ، وإسحاق ، ويعقوب ، ومحمد . وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وغيرهم : لا يجوز المسح عليهما ، إلا أن يتعلا ؛ لأنه لا يمكن متابعة المشي فيهما ، فهما كالرقيقين . ولنا ، ما روى المغيرة بن شعبة ، أن النبي ﷺ مسح على الجورين والتعلين . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح^(١) . وهذا يدل على أنهما لم يكونا منعولين ؛ لأنه لو كان كذلك ، لم يذكر التعلين ، فإنه لا يقال مسح منعولين .

المسح . جزم به في « التلخيص » . وحيث قلنا بالصحة فيشترط أن يكون ضيقاً ، على ما يأتي . وجواز المسح على الجورين من المفردات . وجزم به ناظمها . وقال في « الفروع » : يجوز المسح على جورب ضيق ، خلافاً للمالك .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب المسح على الجورين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٥/١ . والترمذي ، في : باب في المسح على الجورين والتعلين ، من كتاب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٤٨/١ . وابن ماجه ، في : باب ماجاء في المسح على الجورين والتعلين ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٨٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٢/٤ .

الشرح الكبير

على الخُفِّ ونَعْلِهِ . ولأنَّ الصحابةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، مَسَحُوا على الجَوَارِبِ ، ولم يُعَرَفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ في عَصَرِهِمْ . والجَوْرُبُ في مَعْنَى الخُفِّ ؛ لَأَنَّهُ مَلْبُوسٌ سَاتِرٌ لِمَحَلِّ الْفَرْصِ ، يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ ، أَشْبَهَ الخُفَّ . وقولُهم : لا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِمَا . قلنا : إِنَّمَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عليهما إِذَا ثَبَتَ بِنَفْسِهِ ، وَأُمَكِّنَ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ ، وَإِلَّا فلا . فَأَمَّا الرَّقِيقُ فليس بساتِرٍ .

فصل : وسُئِلَ أَحْمَدُ عن جَوْرَبٍ انْخَرَقَ ، فَكَرِهَ الْمَسْحَ عَلَيْهِ ، وَلَعَلَّه إِنَّمَا كَرِهَهُ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ الْخِفَّةُ ، وَأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِنَفْسِهِ . فَإِنْ كَانَ مِثْلَ جَوْرَبِ الصُّوفِ فِي الصَّفَاقَةِ ، فَلَا فَرْقَ . فَإِنْ كَانَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالنَّعْلِ ، أُبِيحَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، مَا دَامَ النَّعْلُ عَلَيْهِ ؛ لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ . فَإِنْ خَلَعَ النَّعْلَ انْتَفَضَتِ الطَّهَارَةُ ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْجَوْرَبِ أَحَدُ شَرْطَيْ جَوَازِ الْمَسْحِ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ بِالنَّعْلِ ، فَإِذَا جَلَعَهَا ، زَالَ الشَّرْطُ الْمُبِيحُ لِلْمَسْحِ ، فَبَطَلَتِ الطَّهَارَةُ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَ الْقَدَمُ . قَالَ الْقَاضِي : يَمْسَحُ على الْجَوْرَبِ وَالنَّعْلِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، إِنَّمَا مَسَحَ على سَيُورِ النَّعْلِ الَّتِي على ظَاهِرِ الْقَدَمِ ، فَأَمَّا أَسْفَلُهُ وَعَقِبُهُ ، فَلَا يُسَنُّ مَسْحُهُ مِنَ الْخُفِّ ، فَكَذَلِكَ مِنَ النَّعْلِ .

١١١ - مسألة ؛ قَالَ : (وَالْعِمَامَةُ وَالْجَبَائِرُ) وَمِمَّنْ قَالَ بِجَوَازِ الْمَسْحِ على الْعِمَامَةِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ

الْحَطَّابِ ، وَأَنْسَ ، وَأَبُو أُمَامَةَ . وَرَوَى عَنْ سَعْدٍ ^(١) بِنِ مَالِكٍ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ عُرْوَةُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْقَاسِمُ ^(٢) ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يَمْسَحُ عَلَيْهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى [٤٢/١] : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٣) . وَلَأنَّهُ لَا تَلَحُّقَهُ الْمَشَقَّةُ بِنَزْعِهَا ، أَشْبَهَتْ الْكُمَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْمُغِيرَةُ ابْنُ شُعْبَةَ ، قَالَ : تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ ، وَالْعِمَامَةِ ^(٤) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى مُسْلِمٌ ^(٥) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْخِمَارِ . وَعَنْ عُمَرَو بْنِ

- (١) فِي الْأَصْلِ : « سَعِيد » .
 وَهُوَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ أَهْبَابِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، الْقُرَشِيُّ الْزُهْرِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ ، أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ ، وَأَوَّلُ مَنْ رُمِيَ بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهُوَ أَحَدُ السَّتَةِ أَهْلِ الشُّوْرَى . الْإِصَابَةُ ٧٣/٣ - ٧٧ .
 (٢) الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، الْقُرَشِيُّ التَّمِيمِيُّ ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ . كَانَ عَالِمًا وَرِعًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ ثِقَةً . تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَةٍ . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٥٣/٥ - ٦٠ .
 (٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦ .
 (٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٣٠/١ ، ٢٣١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٣/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورِيِّينَ وَالْعِمَامَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥٠/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ ، وَبَابِ كَيْفِ الْمَسْحِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ٦٥/١ ، ٦٦ . وَعَنْ غَيْرِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٢/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٨٦/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٨٠/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٧٩/٤ ، ٢٨١/٥ ، ٢٨٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .
 (٥) فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٣١/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورِيِّينَ وَالْعِمَامَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥١/١ .

أُمِّيَّة ، قال : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ . رواه البخارى^(١) . ولأنَّه قولٌ مَنْ سَمَّينا مِنَ الصَّحَابَةِ ، ولم يُعْرَفْ لَهُمْ مُخَالِفٌ فِي عَصْرِهِمْ . ولأنَّه عُضْوٌ يَسْقُطُ فَرْضُهُ فِي التَّيَمُّمِ ، فجازَ الْمَسْحُ عَلَى حَائِلِهِ ، كَالْقَدَمَيْنِ . والآيةُ لَا تُنْفِي مَا ذَكَرْنَاهُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُبَيَّنٌّ لِكَلَامِ اللَّهِ ، وَقَدْ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ، وَأَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ الْمَسْحُ عَلَى الرَّأْسِ وَحَائِلِهِ . وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْمَسْحَ فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الشَّعْرِ ، وَلَا يُصِيبُ الرَّأْسَ وَهُوَ حَائِلٌ ، كَذَلِكَ الْعِمَامَةُ ، فَإِنَّهُ يَقَالُ لِمَنْ لَمَسَ^(٢) عِمَامَةَ إِنْسَانٍ أَوْ قَبْلَهَا : قَبَّلَ رَأْسَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : « وَيَجُوزُ الْمَسْحُ^(٣) عَلَى الْجَبَائِرِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَاحِبِ الشَّجَّةِ : « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ ، وَيَعْصِبَ^(٤) أَوْ يَعْصِرَ^(٥) عَلَى جُرْجِهِ خِرْقَةً ، وَيَمْسَحَ عَلَيْهَا ، وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ » . رواه أبو داود^(٦) . وَلَمَّا رَوَى عَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : انْكَسَرَتْ إِحْدَى

= والنسائي ، في : باب مسح العمامة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٦٤/١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في المسح على العمامة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٨٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨١/٥ ، ٢٨٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ١٢/٦ - ١٥ .

- (١) في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ٦٢/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٦٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٩/٤ ، ١٧٩ .
(٢) في م : « مسح » .
(٣-٣) في م : « والمسح » .
(٤-٤) سقط من : الأصل . وسياق أبي داود : « ويعصر أو يعصب » .
(٥) في : باب [في] المجروح يتيمم ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٨٢/١ .

المقنع وَفِي الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ ، وَخُمْرِ النِّسَاءِ الْمُدَارَةِ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ رَوَاتِنَانِ .

الشرح الكبير زُنْدَى^(١) ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه^(٢) . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : يُعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغَسْلِ ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا ذَكَّرْنَا . وَلِأَنَّهُ مَسَحَ عَلَى حَائِلٍ أُبِيحَ لَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجِبْ مَعَهُ الْإِعَادَةُ كَالْحُفِّ .

١١٢ - مسألة : (وَفِي الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ ، وَخُمْرِ النِّسَاءِ الْمُدَارَةِ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ ، رَوَاتِنَانِ) أَرَادَ الْقَلَانِسَ الْمُبْطِنَاتِ ، كَدَثِيَّاتِ^(٣) الْقُضَاةِ ، وَالتَّوْمِيَّاتِ^(٤) ، فَأَمَّا الْكَلْتَةُ^(٥) فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتُرُ جَمِيعَ الرَّأْسِ عَادَةً ، وَلَا تَدُومُ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا الْقَلَانِسُ

الإنصاف قوله : وَفِي الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ وَخُمْرِ النِّسَاءِ الْمُدَارَةِ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ ، رَوَاتِنَانِ . وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْقَلَانِسِ ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْهَدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«مُسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْكَافِي» ، وَ«التَّلْخِيصِ» ، وَ«الْبُلْعَةِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَدِي » .

(٢) فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَه ٢١٥/١ .

(٣) دُنْيَا الْقَاضِي : قَلَنْسُوتُهُ ، شَبَّهَ بِالْدَنِّ .

(٤) فِي م : « وَالتَّوْمِنَاتِ » وَلَمْ نَعْرِفْ « التَّوْمِيَّاتِ » أَيْضًا . وَلَعَلَّ الصَّوَابَ « التَّوْنِيَّاتِ » تَشْبِيهًُا لِلْعِمَامَةِ بِرَسْمِ التَّوْنِ .

(٥) الْكَلْتَةُ أَوْ الْكَلُوتَةُ : غَطَاءٌ لِلرَّأْسِ ، وَلَهَا كَلَالِيْبٌ بَغِيرُ عِمَامَةٍ فَوْقَهَا ، يَلْبَسُهَا السُّلْطَانُ وَالْأُمَرَاءُ وَسَائِرُ الْعَسَاكِرِ . مَعْجَمُ دَوْرِي ٣٨٧ .

الشرح الكبير

التي ذكّرناها ، ففيها روايتان ؛ إحداهما ، لا يجوزُ المسحُ عليها . رواه عنه إسحاقُ بنُ إبراهيم . وهو قولُ الأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، ومالك ، والشافعي ، والنعمان^(١) ، وإسحاق . قال ابنُ المُنذِر : لا نَعْلَمُ أَحَدًا قال به ، إِلَّا أَنَّهُ يُرَوَى عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى قُلَنَسِيَّتِهِ^(٢) . لَأَنَّهُ لَا يَشُقُّ نَزْعُهَا ، أَشْبَهَتْ الْكَلْتَةَ ، وَلَأَنَّ الْعِمَامَةَ الَّتِي لَيْسَتْ مُحَنَكَةً وَلَا ذُؤَابَةَ لَهَا ، لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ،^(٣) وهذه أدنى منها . والروايةُ الثَّانِيَةُ ، يجوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا^(٤) . وهو اختيارُ الْحَلَالِ . قال : لَأَنَّهُ [٤٣/١] قد رَوَى عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَسَانِيدٍ صِحَاحٍ ، فَرَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ شَاءَ حَسَرَ عَنْ

الإنصاف

و « الشَّرح » ، و « ابنُ تميم » ، و « ابنُ عُبيدان » ، و « الرَّعائِيَتَيْنِ » ، و « الحَاوِيَتَيْنِ » ، و « الفَائِقِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْإِبَاحَةُ . وهو المذهبُ . اختاره أبو المعالي في « النَّهْيَةِ » . وقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يُبَاحُ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « نَظْمِهِ » : هَذَا الْمَنْصُورُ . وَاخْتَارَهُ الْحَلَالُ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكِيرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَنَاطَمَ « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ مِنْهَا . وَقَالَ صَاحِبُ « التَّبَصُّرَةِ » : يُبَاحُ إِذَا كَانَتْ مَحْبُوسَةً تَحْتَ حَلْقِهِ بِشَيْءٍ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَلَا

(١) أَى : أَبُو حَنِيْفَةَ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْقُلَنَسَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمَصْنُفُ ١٩٠/١ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْجُورِيِّينَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَاتِ . الْمَصْنُفُ ١٨٨/١ ، ١٨٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا وَرَدَ فِي الْجُورِيِّينَ وَالتَّعْلِينَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٨٥/١ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : « م » .

رَأْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ مَسَحَ عَلَى قُلَنْسِيَّتِهِ وَعِمَامَتِهِ . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي
مُوسَى ، أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ ، فَمَسَحَ عَلَى الْقُلَنْسُوءِ . وَلَأنَّهُ مَلْبُوسٌ مُعْتَادٌ
يَسْتُرُ الرَّأْسَ ، أَشْبَهَ الْعِمَامَةَ الْمُحَنَكَةَ ، وَفَارَقَ الْعِمَامَةَ الَّتِي قَاسُوا عَلَيْهَا ؛
لأنَّهَا مَنَهِيٌّ عَنْهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَفِي مَسَحِ الْمَرَأَةِ عَلَى خِمَارِهَا رِوَايَتَانِ ؛
إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَلَأنَّهُ
مَلْبُوسٌ لِلرَّأْسِ يَشَقُّ نَزْعُهُ ، أَشْبَهَ الْعِمَامَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ
نَافِعٍ ، وَالتَّحَعِّيِّ ، وَحَمَّادٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأنَّهُ
مَلْبُوسٌ يَخْتَصُّ الْمَرَأَةَ ، أَشْبَهَ الْوِقَايَةَ ، وَلَا يُجْزَى^(١) الْمَسْحُ عَلَى الْوِقَايَةِ ،
رِوَايَةً وَاحِدَةً . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأنَّهَا لَا يَشَقُّ نَزْعُهَا ، فَهِيَ كَطَاقِيَّةِ
الرَّجُلِ .

يُشْتَرَطُ لِلْقَلَانِسِ تَحْنِيكٌ . وَاشْتَرَطَهُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ .
فَائِدَةٌ : الْقَلَانِسُ^(٢) جَمْعُ قُلَنْسُوءٍ ، بَفَتْحِ الْقَافِ وَاللَّامِ وَسُكُونِ التَّوْنِ وَضَمِّ
الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْوَائِ . وَقَدْ تُبَدَّلُ مُثْنَةً مِنْ تَحْتِ . وَقَدْ تُبَدَّلُ أَلْفًا وَتُفْتَحُ السِّينُ ؛
فَيُقَالُ : قُلَنْسَاءُ . وَقَدْ تُحَذَفُ التَّوْنُ مِنْ هَذِهِ بَعْدَهَا هَاءُ تَأْنِيثٍ^(٣) ؛ مُبْطَنَاتٌ تُتَّخَذُ
لِلنُّومِ . وَالدَّيَّيَاتُ قَلَانِسُ كِبَارٍ أَيْضًا كَانَتْ الْقُضَاءُ تُلْبَسُهَا قَدِيمًا . قَالَ فِي « مَجْمَعِ
الْبَحْرَيْنِ » : هِيَ عَلَى هَيْئَةٍ مَا تُتَّخَذُ الصُّوفِيَّةُ الْآنَ^(٤) . وَجَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى

(١) فِي م : « يَجُوزُ » .

(٢ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « وَقَالَ الْخَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : الْقُلَنْسُوءُ غِشَاءٌ مَبْطُنٌ تَسْتُرُ بِهِ الرَّأْسَ ، قَالَ الْقَزَازِيُّ فِي « شَرْحِ
الْفَصِيحِ » . وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ : هِيَ الَّتِي يَقُولُهَا الْعَامَّةُ ، الشَّاشَةُ . وَفِي الْحَكَمِ : هِيَ مِنْ مَلَابِسِ الرِّعَاسِ مَعْرُوفَةٌ .
وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ : هِيَ الَّتِي تَغْطِي بِهَا الْعِمَامُ ، وَتَسْتُرُ مِنَ الشَّمْسِ وَالْمَطَرِ . كَأَنَّهَا عِنْدَهُ رَأْسُ الْبَرَنْسِ .
انْتَهَى » .

وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَلْبَسَ الْجَمِيعَ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَّارَةِ ، المقنع

الشرح الكبير

١١٣ - مسألة ؛ قال : (ومن شرطه أن يلبس الجميع بعد كمال الطهارة) لا نعلم في اشتراط تقدم الطهارة لكل ما يجوز المسح عليه خلافاً ، إلا الجبيرة ، وجهه ما روى المغيرة بن شعبة ، قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فأهويت لأنزع خفيه ، فقال : « دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين » . فمسح عليهما . متفق عليه^(١) . وعنه قال :

الإنصاف

دقائق القضاة من المفردات . وأما حُرُّ النساءِ المُدَارَةُ تحت حُلُوقِهِنَّ ، فأطلق المصنّف في جواز المسح عليها الخلاف ، وأطلقهما في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الكافي » ، و « الهادي » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الشرح » ، و « الخلاصة » ، و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفائق » ، و « ابن تميم » ، و « ابن عيّدان » ؛ إحداهما ، يجوز المسح عليها . وهو المذهب . صحّحه في « التصحيح » ، والمجد في شرح « الهداية » ، و « مجمع البحرين » ، و « الحاوي الكبير » . قال النّاطم : هذا المتصور . وجزم به في « الوجيز » ، و « الإفادات » ، و « نظم المفردات » ، وهو منها . وقدمه في « الفروع » ، و « ابن رزين » . والرواية الثانية ، لا يجوز المسح عليها . وهو ظاهر ما قدمه في « تجريد العناية » ، وهو ظاهر « العمدة » .

قوله : ومن شرطه أن يلبس الجميع بعد كمال الطهارة ، إلا الجبيرة على إحدى الروايتين . إن كان المسوح عليه غير جبيرة ، فالصحيح من المذهب أنه يشترط لجواز المسح عليه كمال الطهارة قبل لبسه . وعليه الأصحاب . وعنه ، لا يشترط

(١) تقدم تخريجه في أول الباب صفحة ٣٧٧ .

قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْمَسِّحُ أَحَدُنَا عَلَى خُفَّيْهِ . فَقَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ » . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ^(١) . فَأَمَّا إِنْ غَسَلَ أَحَدُ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ لَبَسَ الْخُفَّ ، ثُمَّ غَسَلَ الْأُخْرَى وَأَدْخَلَهَا الْخُفَّ ، لَمْ يَجُزِ الْمَسِّحُ أَيْضًا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَنَحْوُهُ عَنْ مَالِكٍ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَجُوزُ ، رَوَاهَا أَبُو طَالِبٍ عَنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدَثَ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ وَاللُّبْسِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ نَزَعَ الْخُفَّ الْأَوَّلَ ثُمَّ لَبَسَهُ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي مَنْ مَسَحَ رَأْسَهُ وَلَبَسَ الْعِمَامَةَ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ، قِيَاسًا عَلَى الْخُفِّ . وَقَدْ قِيلَ ، فِي مَنْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ ، ثُمَّ غَسَلَ بَقِيَّةَ أَعْضَائِهِ : إِذَا قُلْنَا : إِنَّ التَّرْتِيبَ لَيْسَ بِشَرْطٍ . جَازَ لَهُ الْمَسِّحُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى ، مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثَيْنِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الطَّهَارَةِ فِيهِمَا جَمِيعًا وَقَدْ إِدْخَالُهُمَا ، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ وَقْتُ لُبْسِ الْأَوَّلَى . وَلِأَنَّ مَا اعْتَبِرَ لَهُ الطَّهَارَةُ اعْتَبِرَ لَهُ جَمِيعُهَا ؛ كَالصَّلَاةِ . وَفَارَقَ مَا إِذَا نَزَعَ الْخُفَّ الْأَوَّلَ ، ثُمَّ لَبَسَهُ ، لِأَنَّهُ لَبَسَهُ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ .

كَمَا لَهَا . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » ، وَقَالَ : وَعَنْهُ ، لَا يُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ لِمَسْحِ الْعِمَامَةِ . ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ . فَعَلَى الرَّوَّائَتَيْنِ ، الْأَوَّلَى يُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ الطَّهَارَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ الْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَحَكَى أَبُو الْفَرَجِ رِوَايَةً بَعْدَ اشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الطَّهَارَةِ رَأْسًا . فَإِنْ لَبَسَ مُحْدَثًا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ ، جَازَ لَهُ الْمَسِّحُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ غَرِيبٌ بَعِيدٌ . قُلْتُ : اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقَالَ أَيْضًا : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْعِمَامَةَ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا ابْتِدَاءُ اللَّبْسِ عَلَى طَهَارَةٍ ، وَيَكْفِيهِ فِيهِمَا الطَّهَارَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ مَنْ

(١) فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ .. ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ ١٩٤/١ .

فصل : كره أحمد لبس الخف ، وهو يُدافع أحد الأخبثين ؛ لأن الصلاة مَكْرُوهَةٌ بهذه الطهارة ، فكذلك ^(١) اللبس الذي يُراد للصلاة . والأولى ، أن لا يُكره . وروى عن إبراهيم النخعي ، أنه كان إذا أراد أن يُوَلِّ ، لَيْسَ خُفِّهِ . ولأنها طهارة كاملة ، أشبه ما لو [٣/١ ط] لَيْسَهُمَا عند غلبة الثعاس . والصلاة إنما كُرِهَتْ للحاقين ؛ لأن اشتغال قلبه بمُدافعة الأخبثين ، يذهبُ بِخُشُوعِ الصلاة ، وَيَمْنَعُ الإتيان بها على الكمال ، وَيَحْمِلُهُ على العجلة ، ولا يضرُّ ذلك في اللبس .

فصل : فإن تطهر ، ثم لَيْسَ الخف ، فأحدث قبل بلوغ الرجل قدم الخف ، لم يَجْزُ له المَسْحُ ؛ لأنَّ الرجلَ حَصَلَتْ في مَقَرِّها وهو مُحْدَثٌ ، فصارَ كما لو بدأ اللبس وهو مُحْدَثٌ .

توضاً مسح رأسه ورفع العمامة ثم أعادها ، ولا يبقى مكشوف الرأس إلى آخر الموضوع . انتهى . وما قاله رواية عن أحمد حكاهما غير واحد .

تنبيه : من فوائد الروايتين ، لو غسل رجلاً ثم أدخلها الخف ، خلَعَ ثم لَيْسَ بعد غسل الأخرى ، ولو لَيْسَ الأولى طاهرة ثم لَيْسَ الثانية طاهرة ، خلَعَ الأولى فقط . وظاهر كلام أبي بكر ويخلع الثانية . وهذا مفرغ على المذهب . وعلى الثانية ، لا خلَعَ . ولو لَيْسَ الخف مُحْدَثًا وغسلهما فيه ، خلَعَ على الأولى ، ثم لَيْسَ قبل الحدث ، وإن لم يلبس حتى أحدث ، لم يَجْزُ له المَسْحُ . وعلى الثانية ، لا يخلعه ويمسح . قال في «الفروع» : وجزم الأكثر بالرواية الأولى في هذه المسألة ، وهي الطهارة لا ابتداء اللبس ، بخلاف المسألة قبلها وهي كمال الطهارة ، فذكروافيا الرواية الثانية . قلت : وقد تقدمت الرواية التي [٣/١ ط] نقلها أبو الفرج ، وأنه يجوز له

(١) فم : « وكذلك » .

فصل : فإن تَيَمَّمَ ، ثم لَيْسَ الحُفَّ ، لم يَكُنْ له المَسْحُ ؛ لأنه لَيْسَ
على طهارةٍ غيرِ كَامِلَةٍ . ولأنَّ طهارةَ ضُرُورَةٍ ، بَطَلَتْ مِنْ أَصْلِهَا ، فصارَ
كاللَّيْسِ له على غيرِ طهارةٍ . ولأنَّ التَّيَمُّمَ لا يَرْفَعُ الحَدَثَ ، فقد لَيْسَ وهو
مُحْدَثٌ . فأمَّا إن تَطَهَّرَتِ المُسْتَحَاضَةُ ، وَمَنْ به سَلَسُ البَوْلُ ،
وشَبَّهَهُمَا ، وَلَبَسُوا خِفَافًا ، فلهُم المَسْحُ عليها . نَصَّ عليه أَحْمَدُ ؛ لأنَّ
طَهَارَتَهُم كَامِلَةٌ فِي حَقِّهِمْ . قال ابنُ عَقِيلٍ : لأنَّها مُضْطَرَّةٌ إلى التَّرْخُصِ ،
وَأَحَقُّ مَنْ يَتَرَخَّصُ الْمُضْطَرُّ . فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ ، أَوْ زَالَتِ ^(١) الضَّرُورَةُ ،
بَطَلَتْ الطَّهَارَةُ مِنْ أَصْلِهَا ، ولم يَكُنْ لهما المَسْحُ ، كالتَّيَمُّمِ إِذَا وَجَدَ
الماءَ . وإن لَيْسَ الحُفَّ بعدَ طهارةٍ مَسَحَ فيها على العِمَامَةِ ، أو العِمَامَةَ بعدَ

المَسْحُ عليها في هذه المسألة . ولو نَوَى جُنُبٌ رَفَعَ حَدِيثَهُ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ وَأَدْخَلَهُمَا فِي
 الحُفَّ ، ثم تَمَّمَ طَهَارَتَهُ ، أو فَعَلَهُ مُحْدَثٌ ولم نَعْتَبِرِ التَّرْتِيبَ ، لم يَمْسَحْ على
 الأولى ، وَيَمْسَحْ على الثَّانِيَةِ . وكذا الحُكْمُ لو لَيْسَ عِمَامَةً قَبْلَ طَهَرٍ كَامِلٍ ؛ فلو
 مَسَحَ رَأْسَهُ ثم لَيْسَ بِهَا ، ثم غَسَلَ رِجْلَيْهِ ، خَلَعَ على الأولى ثم لَيْسَ ، وعلى الثَّانِيَةِ ،
 يَجُوزُ المَسْحُ . ولو لَيْسَ بِهَا مُحْدَثًا ثم تَوَضَّأَ وَمَسَحَ رَأْسَهُ ، وَرَفَعَهَا رَفْعًا فَاجِشًا
 فَكَذَلِكَ . قال الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ : كما لو لَيْسَ الحُفَّ مُحْدَثًا ، فَلَمَّا غَسَلَ رِجْلَيْهِ
 رَفَعَهَا إِلَى السَّاقِ ثم أَعَادَهَا ، وإن لم يَرْفَعَهَا رَفْعًا فَاجِشًا ، اخْتَمَلَ أَنَّهُ كَمَا لو غَسَلَ
 رِجْلَيْهِ فِي الحُفَّ ؛ لأنَّ الرُّفْعَ الِيسِيرَ لا يُخْرِجُهُ عَنْ حُكْمِ اللُّبْسِ ، ولهذا لا تَبْطُلُ
 الطَّهَارَةُ بِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَاِبْتِدَاءِ اللُّبْسِ ؛ لأنه إِنَّمَا عَفِيَ عَنْهُ هُنَاكَ لِلْمَشَقَّةِ . انتهى .
 وتَقَدَّمَ أَنَّ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ اخْتَارَ أَنَّ العِمَامَةَ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا ابْتِدَاءُ اللُّبْسِ على طهارةٍ ،
 وَيَكْفِي فِيهَا الطَّهَارَةُ المُسْتَدَامَةُ ، وقال أيضًا : يَتَوَجَّهُ أَنَّ لَا يَخْلَعُهَا بعدَ وُضُوئِهِ ثم
 يَلْبَسُهَا ، بِخِلَافِ الحُفَّ . وهذا مُرَادُ ابْنِ هُبَيْرَةَ فِي « الإِفْصَاحِ » ، فِي العِمَامَةِ هَلْ

طهارة مَسَحَ فيها على الخُفِّ ، فقال بعضُ أصحابنا : ظاهرُ كلامِ أحمد أنه لا يجوزُ المَسَحُ ؛ لأنه ليسَ على طهارةٍ مَمْسُوحٍ فيها على بَدَلٍ ، فلم يُسْتَبَحِ المَسَحُ باللُّبْسِ فيها ، كما لو ليسَ خُفًّا على طهارةٍ مَسَحَ فيها على خُفٍّ . وقال القاضي : يَحْتَمِلُ جَوَازُ المَسَحِ ؛ لأنها طهارةٌ كاملةٌ ، وكلُّ واحدٍ منهما ليسَ بِبَدَلٍ عن الآخرِ ، بخلافِ الخُفِّ الملبوسِ على خُفٍّ مَمْسُوحٍ عليه .

فصل : فإن ليسَ الجَبِيْرَةَ على طهارةٍ مَسَحَ فيها على خُفٍّ أو عِمَامَةٍ ، وقلنا : ليسَ مِن شَرْطِهَا الطهارةُ . جازَ المَسَحُ عليها . وإن اشترطنا الطهارةُ ، اِحْتَمَلُ أن يَكُونَ كالْعِمَامَةِ المَلْبُوسَةِ على طهارةٍ مَسَحَ فيها على الخُفِّ ، وَاِحْتَمَلُ جَوَازُ المَسَحِ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لأنَّ مَسَحَهَا عَزِيْمَةٌ . وإن لَيْسَ الخُفُّ على طهارةٍ مَسَحَ فيها على الجَبِيْرَةِ ، جازَ المَسَحُ عليه ؛ لأنها عَزِيْمَةٌ ، ولأنَّها إن كانت ناقِصَةً^(١) ، فهو لِنَقْصٍ لم يَزَلْ ، فلم يَمْنَعْ كطهارةٍ^(٢) المُسْتَحَاضَةِ . وإن لَيْسَ الجَبِيْرَةَ على طهارةٍ مَسَحَ فيها على الجَبِيْرَةِ ، جازَ المَسَحُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

يُشْتَرَطُ أن يَكُونَ لُبْسُهَا على طَهَارَةٍ ؟ عنه روايتان . أمَّا ما لا يُعْرَفُ عن أحمدَ وأصحابِهِ فَبَعِيدٌ إِرَادَتُهُ جَدًّا ، فلا يَنْبَغِي حَمْلُ الكَلَامِ الْمُحْتَمِلِ عليه . قاله في « الفروع » .

فائدة : لو أُحْدِثَ قَبْلَ وُصُولِ القَدَمِ مَحَلُّهَا لم يَمْسَحْ ، على الصَّحِيحِ مِن المَذْهَبِ . ولِهذا لَوْ غَسَلَهَا في هَذَا المَكَانِ ثُمَّ أَدْخَلَهَا مَحَلُّهَا مَسَحَ . وعنه ، يَمْسَحُ .

(١) في م : « ناقعة » .

(٢) في م « طهارة » .

١١٤ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا الْجَبِيرَةَ ، على إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ)
اختلفت الرواية عن أبي عبد الله ، رحمه الله ، في الجبيرة ، فروى أنه لا
يُشْتَرَطُ تَقْدِمُ الطَّهَارَةُ لها . اختاره الخلل ، وذلك لما ذكرنا من حديث
جابر في الذي أصابته ، الشَّجَّةُ ، فإنه قال : « إِنَّمَا كَانَ يُجْزئُهُ أَنْ يَعْصِبَ
عَلَى جُرْجِهِ [١/٤٤٤] خِرْقَةً ، وَيَمْسَحَ عَلَيْهَا » . ولم يذكر الطهارة .
وكذلك حديث علي ، لم يأمره بالطهارة^(١) . ولأن اشتراط الطهارة لها ، يغلط
على الناس ، ويشق عليهم . ولأن المنسح عليها إنما جاز لمسحة نزعها ،
وهو موجود إذا لبسها على غير طهارة . ويحتمل أن يشترط له التيمم عند
العجز عن الطهارة ، فإن في حديث جابر : « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَ ،
وَيَعْصِبَ ، أَوْ يَعْصِرَ عَلَى جُرْجِهِ ، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا » . ولأنها عبادة
اشتُرِطَتْ لها الطهارة ، فقام التيمم مقامها عند العجز عنها^(٢) كالصلاة .

قدمه في « الرعاية الصغرى » . وأما إذا كان الممسوح عليه جبيرة ، فالصحيح من
المذهب اشتراط تقدم الطهارة لجواز المسح عليها . قال في « المذهب » ،
و « مسبوک الذهب » : يُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ لها في أصح الروايتين . قال في
« الخلاصة » : يُشْتَرَطُ على الأصح . وقطع به الخرقى ، وصاحب
« الإيضاح » ، و « الإفادات » . واختاره القاضي في كتاب « الروايتين » ،
والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، في « خلاصتهما » ، وابن عبدوس ، وابن
البنّا . وقدمه في « الهداية » ، و « الرعاية الكبرى » ، و « الفروع » . والرواية
الثانية ، لا يُشْتَرَطُ لها الطهارة . قال في « مجمع البحرين » : هذا أقوى
الروايتين . وقواه أيضاً في « نظمه » . واختاره الخلل ، وصاحبه أبو بكر ، وابن

(١) تقدما في صفحة ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٢) سقط من : (م) .

وروى عنه أنه يَشْتَرِطُ تَقَدُّمَ الطَّهَارَةِ عَلَيْهَا ، وهو ظاهرُ قولِ الخَرَقِيِّ ؛ لأنَّه حَائِلٌ يُمْسَحُ عَلَيْهِ ، فَاشْتَرِطَ تَقَدُّمَ الطَّهَارَةِ عَلَى لُبْسِهِ ، كَسَائِرِ الْمَمْسُوحَاتِ . فعلى هذا ، إِذَا لَبَسَهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، ثُمَّ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا ، تَيَمَّمَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ مُوَضِّعٌ يَخَافُ الضَّرَرَ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ ، أَشْبَهَ الْجُرْحَ .

فصل : وَلَا يَحْتَاجُ مَعَ مَسْحِهَا إِلَى تَيَمُّمٍ . قَالَ شَيْخُنَا : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَيَمَّمَ مَعَ مَسْحِهَا فِيمَا إِذَا تَجَاوَزَ بِهَا مَوْضِعَ الْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّ مَا عَلَى مَوْضِعِ الْحَاجَةِ يَقْتَضِي الْمَسْحَ ، وَالزَّائِدُ يَقْتَضِي التَّيَمُّمَ ، وَكَذَلِكَ فِيمَا إِذَا شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَيْهَا ، فَإِذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا ، خَرَجَ مِنَ الْخِلَافِ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا قَوْلَانِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ لِحَدِيثِ صَاحِبِ الشَّجَّةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَحَلٌّ وَاحِدٌ ، فَلَا يَجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ بَدَلَيْنِ ، كَالْخُفِّ (١) .

عَقِيلٌ فِي « التَّذَكِيرَةِ » ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، فِيهِمَا ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكِيرَتِهِ » ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ ، وَالْمَجْدِدِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيٍّ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَأُطْلِقُهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » . فعلى المذهبِ ، إِنْ شَدَّ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، نَزَعَ ، فَإِنْ خَافَ تَيَمَّمَ فَقَطْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُمْسَحُ فَقَطْ . وَفِي الْإِعَادَةِ رَوَايَتَانِ تَخْرِيجًا . وَقِيلَ : يُمْسَحُ وَيَتَيَمَّمُ . وَحَيْثُ قُلْنَا : يَتَيَمَّمُ . لَوْ عَمَّتِ الْجَبِيرَةُ مَحَلَّ فَرَضِ التَّيَمُّمِ ضُرُورَةً ، كَفَى مَسْحُهُمَا بِالْمَاءِ وَلَا يُعِيدُ مَا صَلَّى بِلَا تَيَمُّمٍ ، فِي

(١) انظر : المغنى ١/٣٥٧

فصل : ولا فرق بين كَوْنِ الشَّدِّ على كَسْرِ أو جُرْح ؛ لحديث صاحب الشَّجَّة ، فَإِنَّهَا جُرْحُ الرَّأْسِ ، وقياساً على الكَسْرِ . وكذلك إن وُضِعَ على جُرْحِهِ دَوَاءً ، وخاف من نَزْعِهِ ، مَسَحَ عليه . نصَّ عليه في رواية الأثرم ؛ وذلك لما روى الأثرم بإسناده ، عن ابن عُمر ، أَنَّهُ خَرَجَتْ بَيْنَهُمَا قُرْحَةٌ ، فَأَلْقَمَهَا مَرَارَةً ، وَكَانَ يَتَوَضَّأُ ، وَيَمْسَحُ عَلَيْهَا . ولو انْقَلَعَ ظَفَرُ إِنْسَانٍ ، أَوْ كَانَ بِأَصْبُعِهِ جُرْحٌ يَخَافُ أَنْ أَصَابَهُ الْمَاءُ أَنْ يَزِرَّقَ الْجُرْحُ ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ فِي الْمَنْصُوصِ . وقال القاضي ، في اللُّصُوقِ عَلَى الْجُرُوحِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَزْعِهِ ضَرَرٌ ، نَزَعَهُ وَغَسَلَ الصَّحِيحَ ، وَتَيَمَّمَ لِلْجَرِيحِ ، وَيَمْسَحُ عَلَى مَوْضِعِ الْجُرْحِ ، وَإِنْ كَانَ فِي نَزْعِهِ ضَرَرٌ مَسَحَ عَلَيْهِ ، كَالْجَبِيرَةِ . فَإِنْ كَانَ فِي رِجْلِهِ شَقٌّ ، فَجَعَلَ فِيهِ قَيْرًا ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَنْزَعُهُ وَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ ، هَذَا أَهْوَنُ ، هَذَا لَا يَخَافُ مِنْهُ . ففعل له : متى يَسْعُ صَاحِبُ الْجُرْحِ

أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » . وَبَقِيَّةُ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيَمْسَحُ عَلَى جَمِيعِ الْجَبِيرَةِ إِذَا لَمْ تَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ .
تنبيه : الْخِلَافُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا عَدَا الْجَبِيرَةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْجَبِيرَةِ فَقَطْ ، قَالَ ابْنُ مُتَّجَى فِي « شَرْحِهِ » : يَنْعُدُّ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْجَبِيرَةِ وَإِنْ قَرَّبَ مِنْهَا الْوَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا لَيْسَ مُخْتَصًّا بِالْكَمَالِ . الثَّانِي ، أَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا عَدَاهَا أَشْهَرُ مِنَ الْخِلَافِ فِيهَا . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : الْخِلَافُ هُنَا فِي غَيْرِ الْجَبِيرَةِ . وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : قِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا عَدَا الْجَبِيرَةَ مِنَ الْمَسْحُوحِ ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْجَبِيرَةِ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِالْكَمَالِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي تَقْدِيمِ أَصْلِ الطَّهَارَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ الْخِلَافُ إِلَى الْجَبِيرَةِ لِقُرْبِهَا ، وَلِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا أَشْهَرُ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ

أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : إِذَا خَشِيَ أَنْ يَزْدَادَ وَجَعًا ، أَوْ شِدَّةً . وَتَعْلِيلُ أَحْمَدَ فِي الْقَبْرِ بِسُهُولَتِهِ ، يَفْتَضِي أَنَّهُ مَتَى كَانَ يُخَافُ مِنْهُ ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، كَالْأَصْبَحِ الْمَجْرُوحَةِ إِذَا أَلْقَمَهَا مَرَارَةً أَوْ عَصَبَهَا . قَالَ مَالِكٌ ، فِي الظُّفْرِ يَسْقُطُ [١/٤٤٤ ظ] : يَكْسُوهُ مَصْطَكًا^(١) ، وَيَمْسَحُ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ .

صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » ، فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » ، وَكَلَامُ الشَّيْخِ ، وَكَلَامُ أَيْ الْخَطَّابِ سَوَاءً فِي الْمَعْنَى ، قَالَ صَاحِبُ « الْمُحَرَّرِ » : وَلَابَدُّ مِنْ بَيَانِ مَوْضِعِ الرَّوَايَتَيْنِ ؛ فَإِنَّهُ فِي الْجَبْرِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا . وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي « شَرْحِ الْمُقْنِعِ » .

انتهى كلام ابن عبيدان .

فائدة : لو لیس خُفًا على طهارة مسح فيها على عمامة أو عكسه ، فهل يجوز المسح على الملبوس الثاني ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الزركشي » . قال ابن عبيدان : قال أصحابنا : ظاهر كلام الإمام أحمد لا يجوز المسح . قال في « الفصول » ، و « المعنى » ، و « الشرح » : قال بعض [١/٣٣ ظ] أصحابنا : ظاهر كلام أحمد لا يجوز المسح . قال القاضي : يَحْتَمِلُ جَوَازَ الْمَسْحِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : أَصَحُّهُمَا عِنْدَ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْجَوَازُ جَزْمًا ، عَلَى قَاعِدَتِهِ مِنْ أَنَّ الْمَسْحَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ . انتهى . قلت : المذهب الرفع ، كما تقدّم أوّل الباب ، ويأتى آخره . وكذا الحكم لو شدّ جبيرة على طهارة مسح فيها عمامة وخُفًا ، أو أحدهما ، وقلنا : يشترط لها الطهارة . قاله في « الفروع » ، و « ابن تميم » . وأطلق الخلاف في هذه المسألة صاحب « المعنى » ، و « الشرح » ، وابن عبيدان . وضعّف في « الرعاية الكبرى » جواز المسح في هذه المسألة . وقيل : يجوز المسح هنا وإن منعناه في

المقنع وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ، ..

الشرح الكبير

فصل : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْجُرْحِ عَصَابٌ ، غَسَلَ الصَّحِيحَ ، وَتَيَمَّمَ لِلْجَرِيحِ ، وَلَمْ يَمْسَحْ^(١) . وَقَدْ رَوَى حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْمَجْرُوحِ وَالْمَجْدُورِ يُخَافُ عَلَيْهِ : يَمْسَحُ مَوْضِعَ الْجُرْحِ ، وَيَغْسِلُ مَا حَوْلَهُ . يَعْنِي : يَمْسَحُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَابٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١١٥ - مسألة ؛ قال : (وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ) لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا فِي الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ ، وَعَلَى ،

الإنصاف

الأُولَى ؛ لِأَنَّ مَسْحَهُمَا عَزِيمَةٌ . وَجَزَمَ بِالْجَوَازِ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْهَدَايَةِ » . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ أَيْضًا . وَلَوْ شَدَّ جَبِيْرَةٌ عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا جَبِيْرَةٌ ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهَا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَلَوْ لَيْسَ خُفًّا أَوْ عِمَامَةً عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْجَبِيْرَةِ ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » . وَصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَتِ الْجَبِيْرَةُ فِي رِجْلِهِ وَقَدْ مَسَحَ عَلَيْهَا ثُمَّ لَيْسَ الْخُفُّ ، لَمْ يَمْسَحْ عَلَيْهِ .

فائدة : لَا يَمْسَحُ عَلَى خُفٍّ لَيْسَ عَلَيْهِ طَهَارَةٌ تَيَمَّمَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَقَالَ : هُوَ أَوَّلَى . وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ مَنِ قَالَ : لَا يَنْقُضُ طَهَارَتَهُ إِلَّا وُجُودُ الْمَاءِ . لَهُ أَنْ يَمْسَحَ . وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ إِذَا تَيَمَّمَ لَجُرْحٍ وَنَحْوِهِ .
قوله : وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ . وَهَذَا

(١) سقط من : « م » .

وابن مسعود ، وابن عباس ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم . وبه قال شُرَيْحٌ ^(١) ، وعطاء ، والثَّوْرِيُّ ، وإسحاق ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وهو ظاهرُ قول الشافعي . وقال اللَّيْثُ : يَمْسَحُ مَا بَدَّالَهُ . وهو قولُ أَكْثَرِ أَصْحَابِ مَالِكٍ . وكذلك قولُ مَالِكٍ فِي الْمُسَافِرِ . وعنه فِي الْمُقِيمِ رِوَايَتَانِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى أَبِي بَنْ عِمَارَةَ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَمْسَحُ ^(٢) عَلَى الْخُفَّيْنِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قُلْتُ : يَوْمًا ؟ قَالَ : « وَيَوْمَيْنِ » . قُلْتُ : وَثَلَاثَةً ؟ قَالَ : « وَمَا شِئْتَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) . وَلَأَنَّهُ مَسَحَ فِي طَهَارَةٍ ، فَلَمْ يَتَوَقَّتْ ، كَمَسَحِ الرَّأْسِ وَالْجَبْرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ قُلَيْبٍ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٤) . وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ ، وَيَوْمًا

المذهبُ بِلَارَبِّ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : يَمْسَحُ كَالْجَبْرِ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الْأَخْتِيَارِ » : وَلَا تَتَوَقَّتْ مُدَّةَ الْمَسْحِ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ الَّذِي يَشْتَقُّ اسْتِغَالَهُ بِالْحُلَعِ وَاللُّبْسِ ، كَالْبَرِيدِ الْمُجَهَّزِ فِي مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ .

(١) أَبُو أُمِيَّةٍ شَرِيحُ بْنُ الْحَارِثِ الْقَاضِي ، اسْتَقْضَاهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْكُوفَةِ ، وَبَقِيَ فِي الْقَضَاءِ خَمْسًا وَسَبْعِينَ سَنَةً ، ثُمَّ اسْتَعْفَى الْحِجَاجَ فَأَعْفَاهُ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ ، عَنْ مِائَةِ وَعَشْرِينَ سَنَةً . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ زُرَى ٨٠ .

(٢) فِي م : « مَسَحَ » . وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ : « أَمْسَحَ » .

(٣) فِي : بَابُ التَّوَقُّتِ فِي الْمَسْحِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٥/١ .

(٤) فِي : بَابُ التَّوَقُّتِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٣٢/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّوَقُّتِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُقِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ٧٢/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّوَقُّتِ فِي الْمَسْحِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٨١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٦/١ ، ١٠٠ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٩ .

وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ . رواه الإمام أحمد ، والدارقطني^(١) . قال الإمام أحمد : هذا أجود حديث في المَسْح ؛ لأنه في غَزْوَةِ ثُبُوك ، آخِرِ غَزْوَةِ غَزَاهَا النَّبِيُّ ﷺ . وحديثهم ليس بالقوي ، وقد اختلف في إسناده . قاله^(٢) أبو داود^(٣) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ، قال : « وَمَا شِئْتُ » مِنَ الْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَمْسَحُ مَا شَاءَ ، إِذَا نَزَعَهَا عِنْدَ انْتِهَاءِ مَدَّتِهِ ، ثُمَّ لَبَسَهَا . وقياسهم منقوض بالتيمم ، ومسح الجبيرة عندنا موقت بإمكان نزعها . والله أعلم .

فصل : وسفر المعصية كالخضر في مدة المسح ؛ لأن ما زاد على اليوم واللييلة رخصة ، والرخص لا تستباح بالمعصية . والله أعلم . وقال القاضي : يحتمل أن لا يباح له المسح أصلاً ؛ لكونه رخصة . والله أعلم .

تنبيه : مراده بقوله : والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن . غير العاصي بسفره ، فأما العاصي بسفره فحكمه حكم المقيم ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في « الفروع » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْسَحَ عَاصٍ بِسَفَرِهِ كغيره ، ذكره ابن شهاب . وقيل : لا يمسح مطلقاً ؛ عقوبة له .

فائدة : لو أقام وهو عاصٍ بإقامته ، كمن أمره سيده بسفر فأبى وأقام ، فله مسح مقيم ، على الصحيح من المذهب . وذكر أبو المعالي ، هل هو كعاصٍ بسفره في منع الترخص ؟ فيه وجهان . قلت : فعلى المنع يُعائى بها .

(١) أخرجه الإمام أحمد في : المسند ٢٧/٦ . والدارقطني ، في : باب الرخصة في المسح على الخفين ... ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١٩٧/١ .

(٢) في الأصل : « قال » .

(٣) في : باب التوقيت في المسح ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٥/١ .

إِلَّا الْجَبِيرَةَ ، فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَيْهَا إِلَى حَلِّهَا .

١١٦ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا الْجَبِيرَةَ ، فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَيْهَا إِلَى حَلِّهَا)
لأنَّ مَسْحَهَا لِلضَّرُورَةِ يُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا ، وَالضَّرُورَةُ تُدْعَوُ إِلَى مَسْحِهَا إِلَى
حَلِّهَا ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا .

فصل : وَيُفَارِقُ مَسْحُ الْجَبِيرَةِ الْحُفَّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ : الأول
والثاني ، أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ الطَّهَارَةِ لَهَا ، وَلَا يُتَقَدَّرُ مَسْحُهَا بِمُدَّةٍ . وقد
ذَكَرْنَاهَا . الثالث ، أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِيعَابُهَا بِالْمَسْحِ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي
تَعْمِيمِهَا ، بِخِلَافِ الْحُفِّ . [٤٥/١ و] الرابع ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا
إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ الضَّرَرِ بِنَزْعِهَا . الخامس ، أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَيْهَا فِي الطَّهَارَةِ
الْكُبْرَى ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ يَلْحُقُ بِنَزْعِهَا فِيهَا ، بِخِلَافِ الْحُفِّ .

تبيينه : قوله : إِلَّا الْجَبِيرَةَ ، فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَيْهَا إِلَى حَلِّهَا . بلا نزاع ولا تقييد
بوقت الصلاة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير
منهم . وعنه ، أَنَّ مَسْحَ الْجَبِيرَةِ كَالْتَّيْمِ يَتَقَيَّدُ بِوَقْتِ الصَّلَاةِ ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ ،
وَتَبْطُلُ بِخُرُوجِهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ
وَجْهًا .

فائدة : قال في « الرُّعَايَتَيْنِ » : يَمْسَحُ الْمُقِيمُ غَيْرَ الْجَبِيرَةِ ، وَقِيلَ : اللَّصُوقُ .
يَوْمًا وَلَيْلَةً . وقال في « الْحَاوِيَيْنِ » : وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ غَيْرَ اللَّصُوقِ وَالْجَبِيرَةِ يَوْمًا
وَلَيْلَةً . قلت : وهذا هو الصَّوَابُ ، وَأَنَّ اللَّصُوقَ حَيْثُ تَضَرَّرَ بَقْلُهُ يَمْسَحُ عَلَيْهِ إِلَى
حَلِّهِ كَالْجَبِيرَةِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا خِلَافٌ .

المقنع **وَإِبْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبْسِ . وَعَنْهُ ، مِنْ الْمَسْحِ بَعْدَهُ .**

الشرح الكبير

١١٧ - مسألة : (وَإِبْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبْسِ . وعنه ،
مِنَ الْمَسْحِ بَعْدَهُ) يَعْنِي : بَعْدَ الْحَدَثِ . ظاهرُ المذهبِ ، أَنَّ إِبْتِدَاءَ الْمُدَّةِ
مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبْسِ . وهذا قولُ الثَّوْرِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، وأصحابِ
الرَّأْيِ . وفيه روايةٌ أُخْرَى ، أَنَّ إِبْتِدَاءَهَا مِنَ الْمَسْحِ بَعْدَ الْحَدَثِ . يُرَوَّى
ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وهو اختيارُ ابنِ الْمُنْذِرِ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ :
« يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ »^(١) . وقال الشَّعْبِيُّ ،
وإِسْحَاقُ ، وأبو ثَوْرٍ : يَمْسَحُ الْمُقِيمُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا .
وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى ، مَا نَقَلَهُ الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمَطْرُزِيُّ^(٢) ، فِي حَدِيثِ
صَفْوَانَ : « مِنْ الْحَدَثِ إِلَى الْحَدَثِ » . وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُوقَّتَةٌ ، فَاعْتَبِرَ أَوَّلُ

الإنصاف

قوله : وَإِبْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبْسِ . هذا المذهبُ بلا رَيْبٍ ،
والمشهورُ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ . وعليه الأصحابُ . قال فِي « الْفُرُوعِ » : أَى مِنْ وَقْتِ
جَوَازِ مَسْحِهِ بَعْدَ حَدَثِهِ ، فَلَوْ مَضَى مِنَ الْحَدَثِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، أَوْ ثَلَاثَةٌ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا ،
وَلَمْ يَمْسَحْ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ ، وَمَا لَمْ يُحْدِثْ لَا يُحْتَسَبُ مِنَ الْمُدَّةِ ، فَلَوْ بَقِيَ بَعْدَ لَبْسِهِ
يَوْمًا عَلَى طَهَارَةِ اللَّبْسِ ، ثُمَّ أَحْدَثَ اسْتَبَاحَ بَعْدَ الْحَدَثِ الْمُدَّةُ ، وَانْقِضَاءُ الْمُدَّةِ
وَقْتُ جَوَازِ مَسْحِهِ بَعْدَ حَدَثِهِ . انتهى . وعنه ، إِبْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْمَسْحِ بَعْدَ
الْحَدَثِ . وهى مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وانتهأوها وَقْتُ الْمَسْحِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ .

فائدة : يُتَصَوَّرُ أَنْ يَصَلَّى الْمُقِيمُ بِالْمَسْحِ سَبْعَ صَلَوَاتٍ ، مِثْلُ أَنْ يُؤَخَّرَ صَلَاةُ
الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ؛ لِعُذْرِ يُبَيِّحُ الْجَمْعَ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، وَيَمْسَحُ مِنْ وَقْتِ

(١) أخرجه الإمام أحمد في : المسند ٥/٢١٣ .

(٢) أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي المطرز المقرئ المحدث الثقة ، صنف المسند والأبواب ،
وتصدر للإقراء ، وتوفي سنة خمس وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ١٤/١٤٩ ، ١٥٠ .

وَمَنْ مَسَحَ مُسَافِرًا ، ثُمَّ أَقَامَ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ .

المقنع

الشرح الكبير

وَقْتِهَا مِنْ حِينَ جَوَّازٍ فَعَلِهَا ، كَالصَّلَاةِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالْحَبْرِ اسْتِبَاحَةَ الْمَسْحِ ، دُونَ فِعْلِهِ . وَأَمَّا تَقْدِيرُهُ بِخُمْسِ صَلَوَاتٍ ، فَلَا يَصِحُّ ؛ لَكَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَدَرَهُ بِالْوَقْتِ دُونَ الْفِعْلِ ، فَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ الْمُقِيمُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالْمَسْحِ سِتَّ صَلَوَاتٍ ، يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ ، ثُمَّ يَمْسَحُ فِي الْيَوْمِ «الْأَوَّلِ» وَيُصَلِّيَهَا فِي الْيَوْمِ «الثَّانِي» فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ يُبِيحُ الْجَمْعَ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَمْكَنَهُ أَنْ يُصَلِّيَ سَبْعَ صَلَوَاتٍ ، وَيُمْكِنُ الْمُسَافِرُ أَنْ يُصَلِّيَ سِتَّ عَشْرَةَ صَلَاةً ، إِنْ لَمْ يَجْمَعْ ، وَسَبْعَ عَشْرَةَ صَلَاةً إِنْ جَمَعَ ، عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١١٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ مَسَحَ مُسَافِرًا ، ثُمَّ أَقَامَ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ) وهذا قول الشافعي ، وأصحاب الرأي . ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لَأَنَّهُ صَارَ مُقِيمًا ، فَلَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ مَسْحَ الْمُسَافِرِ . وَلَأَنَّهُمَا عِبَادَةٌ تَخْتَلِفُ بِالْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، فَإِذَا ابْتَدَأَهَا فِي السَّفَرِ ، ثُمَّ حَضَرَ فِي أَثْنَائِهَا ، غَلَبَ حُكْمُ

صَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ الْعِدِّ ، وَيُصَلِّيُ الْعَصْرَ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ ، فَتَمَّ لَهُ سَبْعُ صَلَوَاتٍ . وَيَتَصَوَّرُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمُسَافِرُ بِالْمَسْحِ سَبْعَ عَشْرَةَ صَلَاةً ، كَمَا قُلْنَا فِي الْمُقِيمِ .

قوله : وَإِنْ مَسَحَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : أَتَمَّ مَسْحَ مُسَافِرٍ إِنْ كَانَ مَسَحَ مُسَافِرًا فَوْقَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . وَشَدَّذَهُ الزَّرْكَشِيُّ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي « الطَّبَقَاتِ » : وَهُوَ غَرِيبٌ . وَنَقَلَهُ فِي « الْإِيضَاحِ » رِوَايَةً ، وَلَمْ أَرَهَا فِيهِ .

(١ - ١) سقط من : (م) .

وَإِنْ مَسَحَ مُقِيمًا ثُمَّ سَافَرَ ، أَوْ شَكَ فِي ابْتِدَائِهِ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ .
وَعَنَّهُ ، يُتِمُّ مَسْحَ مُسَافِرٍ .

الحَضَرِ ، كالصلاة . فَإِنْ كَانَ قَدْ مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، ثُمَّ أَقَامَ أَوْ قَدِمَ ، خَلَعَ .
وَإِنْ كَانَ مَسَحَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثُمَّ أَقَامَ أَوْ قَدِمَ ، أَتَمَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا .
وَلَوْ مَسَحَ فِي السَّفَرِ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ ، فَتَوَى الْإِقَامَةَ
فِي أَثْنَائِهَا ، بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ بَطَلَ فَبَطَلَتِ الطَّهَارَةُ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ لَصِحَّةِ
الصَّلَاةِ . وَلَوْ تَلَبَّسَ بِالصَّلَاةِ فِي سَفِينَةٍ ، فَدَخَلَتِ الْبَلَدَةَ فِي أَثْنَائِهَا ، بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ لِذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١١٩ - مسألة : (وَإِنْ مَسَحَ مُقِيمًا ، ثُمَّ سَافَرَ أَوْ شَكَ فِي ابْتِدَائِهِ ،
أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ . وَعَنَّهُ ، يُتِمُّ مَسْحَ مُسَافِرٍ [٤٥/١ ط]) اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ
عَنْ أَحْمَدَ ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يُتِمُّ مَسْحَ مُقِيمٍ . اِخْتَارَهُ

قوله : (وَإِنْ مَسَحَ مُقِيمًا ثُمَّ سَافَرَ ، [٣٤/١ ط]) أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ،
وَالصَّحِيحُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هِيَ
اِخْتِيَارُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اِخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قُلْتُ : مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي
مُوسَى ، وَالْقَاضِي ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ ؛ كَأَبِي الْخَطَّابِ فِي « خِلَافِهِ الصَّغِيرِ » ،
وغيره . وَاِخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَطَعَ بِهِ الْخَرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ
« الْإِيضَاحِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ،
وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوِّرِ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ،
وغيرهم . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « ابْنِ
تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ،
وَ « الْحَاوِشَيْنِ » ، وَغيرهم . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَغيره . وَعَنَّهُ ، يُتِمُّ مَسْحَ
مُسَافِرٍ . اِخْتَارَهُ الْخَلَّالُ ، وَأَبُو بَكْرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِتِّصَارِ » ،

الْخِرْقَى . وهو قول الثَّوْرِيِّ ، والشافعي ، وإسحاق ؛ لأنها عِبَادَةٌ تَخْتَلِفُ بِالْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، فإذا وَجَدَ أَحَدُ طَرَفَيْهَا فِي الْحَضَرِ ، غَلَبَ حُكْمُهُ ، كالصَّلَاةِ . وَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّهُ يُتِمُّ مَسْحَ مُسَافِرٍ ، سَوَاءً مَسَحَ فِي الْحَضَرِ لَصَلَاةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ لَا تَنْقُضِي مُدَّةَ الْمَسْحِ ، وهو حَاضِرٌ . وهذا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ » ^(١) . وهذا مُسَافِرٌ ، ولأنَّهُ سَافَرُ قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْمَسْحِ ، أَشْبَهَ مَنْ سَافَرَ بَعْدَ الْحَدَثِ وَقَبْلَ الْمَسْحِ . وهذا اخْتِيَارُ الْحَلَّالِ ، وصَاحِبِهِ . قال الْحَلَّالُ : رَجَعَ أَحْمَدُ عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ إِلَى هَذَا . وَإِنْ شَكَّ ، هل ابْتَدَأَ الْمَسْحَ فِي الْحَضَرِ أَوِ السَّفَرِ ؟ بَنَى عَلَى مَسْحِ حَاضِرٍ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ مَعَ الشَّكِّ فِي إِبَاحَتِهِ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْعَسْلُ ، وَالْمَسْحُ

وصَاحِبُ « الْفَائِقِ » ، فقال : هو النَّصُّ الْمُتَأَخَّرُ ، وهو الْمُخْتَارُ . انتهى . قال الْحَلَّالُ : نَقَلَهُ عَنْهُ أَحَدُ عَشَرَ نَفْسًا . قال الزُّرْكَشِيُّ : وَلَقَدْ غَالَى الْحَلَّالُ ؛ حَيْثُ جَعَلَ الْمَسْأَلَةَ رَوَايَةً وَاحِدَةً ، فقال : نَقَلَ عَنْهُ أَحَدُ عَشَرَ نَفْسًا أَنَّهُ يَمْسَحُ مُسَافِرٍ . وَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ : يُتِمُّ مَسْحَ مُقِيمٍ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » .
فائدة : قال الزُّرْكَشِيُّ : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرْقَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ صَلَّى فِي الْحَضَرِ أَوْ لَا . وقال أَبُو بَكْرٍ : وَيتَوَجَّهُ أَنْ يَقَالَ : إِنْ صَلَّى بِطَهَارَةٍ الْمَسْحِ فِي الْحَضَرِ ، غُلِبَ جَانِبُهُ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً .

قوله : أَوْ شَكَّ فِي ابْتِدَائِهِ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ . وهو المذهب . وعنه ، يُتِمُّ مَسْحَ مُسَافِرٍ . واعلم أَنَّ الْحُكْمَ هُنَا كَالْحُكْمِ فِي التِّي قَبْلَهَا خِلَافًا وَمَذْهَبًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٧ .

وَمَنْ أَحْدَثَ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْمَسْحِ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُسَافِرٍ .

المقنع

رُخْصَةً ، فَإِذَا شَكَّكُنَا فِي شَرْطِهَا ، رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ . فَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ ، أَنَّهُ كَانَ قَدْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ فِي السَّفَرِ ، جَازَ الْبِنَاءُ عَلَى مَسْحِ مُسَافِرٍ . وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى بَعْدَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَعَ الشَّكِّ ، ثُمَّ تَيَقَّنَ ، فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا صَلَّى مَعَ الشَّكِّ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى بِطَهَارَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهَا ، فَهُوَ كَمَا لَوْ صَلَّى يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ ، فَإِنَّ وُضُوْعَهُ صَحِيحٌ ، وَيَلْزَمُهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ . وَهَذَا التَّفْرِيعُ عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى . وَمَتَى شَكَّ الْمَاسِحُ فِي الْحَدَثِ ، بَنَى عَلَى الْأَحْوَطِ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ غَسْلُ الرَّجْلِ .

الشرح الكبير

فصل : فَإِنْ لَبِثَ وَأَحْدَثَ ، وَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ شَكَّ هَلْ مَسَحَ قَبْلَ الظُّهْرِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَقُلْنَا : ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ الْمَسْحِ . بَنَى الْأَمْرُ فِي الْمَسْحِ عَلَى أَنَّهُ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَفِي الصَّلَاةِ عَلَى أَنَّهُ مَسَحَ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الصَّلَاةِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَوُجُوبُ غَسْلِ الرَّجْلِ ، فَرَدَدْنَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى أَصْلِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٢٠ - مُسْأَلَةٌ : (وَإِنْ أَحْدَثَ ، ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْمَسْحِ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُسَافِرٍ) لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « يَمْسَحُ

الشَّكُّ حَضَرًا أَوْ سَفَرًا . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » . قُلْتُ : وَمَسْحُ مُسَافِرٍ مَعَ الشَّكِّ فِي أَوَّلِهِ غَرِيبٌ بَعِيدٌ .

الإنصاف

فائدة : لَوْ شَكَّ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ ، فَلَوْ خَالَفَ وَفَعَلَ ، قَبَانَ بِقَاوُهَا صَحَّ وَضُوْعُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ ، كَمَا يُعِيدُ مَا صَلَّى بِهِ مَعَ شَكِّهِ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ .

قوله : وَمَنْ أَحْدَثَ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْمَسْحِ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُسَافِرٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ،

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى مَا يَسْتُرُ مَحَلَّ الْفَرَضِ ، المضع

المُساْفِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ . وهذا حال ابتداء المسح كان مُساْفِرًا . الشرح الكبير
١٢١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى مَا يَسْتُرُ مَحَلَّ
الْفَرَضِ ، وَيُثْبِتُ بِنَفْسِهِ) متى كان الحُفُّ سَاتِرًا لِمَحَلِّ الْفَرَضِ ، لَا يَرَى
مِنَهُ الْكَعْبَانِ ؛ لَكَوْنِهِ ضَيْقًا أَوْ مَشْدُودًا ، جاز الْمَسْحُ عَلَيْهِ . فَأَمَّا الْمَقْطُوعُ
مِنْ دُونَ الْكَعْبَيْنِ ، فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، وهذا قول الشافعي وأبي ثور ،
وهو [١/٤٦١] الصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ ، جَوَازُ
الْمَسْحِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خُفٌّ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ ، أَشْبَهَ السَّاتِرَ . وَلَنَا ،
أَنَّهُ لَا يَسْتُرُ مَحَلَّ الْفَرَضِ ، أَشْبَهَ اللَّالِكَةَ^(١) وَالتَّغْلِينَ ، وَلِأَنَّهُ حُكْمٌ مَا
ظَهَرَ الْعَسَلُ ، وَحُكْمٌ مَا اسْتَرَّ الْمَسْحُ ، وَلَا سَبِيلٌ إِلَى الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ

وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وعنه ، يُتِمُّ مَسْحَ مُقِيمٍ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي
الْإِنْصَافُ فِي « الْخِلَافِ » وَغَيْرِهِ . وَهِيَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ أَيْضًا . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَهُوَ
غَرِيبٌ . وَقِيلَ : إِنْ مَضَى وَقْتُ صَلَاةٍ ثُمَّ سَافَرَ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ . وَهُوَ مِنَ
الْمُفْرَدَاتِ أَيْضًا .

قوله : وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى مَا يَسْتُرُ مَحَلَّ الْفَرَضِ . هذا المذهب ، وعليه
جماهير الأصحاب ، وَجَزَمَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى
الْحُفِّ الْمُخَرَّقِ ، إِلَّا إِنْ تَخَرَّقَ أَكْثَرُهُ . قَالَ فِي « الْاِخْتِيَارَاتِ » : وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى
الْحُفِّ الْمُخَرَّقِ مَا دَامَ اسْمُهُ بَاقِيًا وَالْمَشْيُ فِيهِ مُمْكِنًا . اخْتَارَهُ أَيْضًا جَدُّهُ الْمَجْدُ ،
وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، لَكِنْ مِنْ شَرَطِ الْخَرَقِ أَنْ لَا يَمْنَعَ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ
تَقِيُّ الدِّينِ أَيْضًا جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْمَلْبُوسِ ، وَلَوْ كَانَ دُونَ الْكَعْبِ .

(١) كذا أورده المؤلف كما يرد في النسبة، فيقال « اللالكاني » نسبة إلى بيع اللواك التي تلبس في الأرجل على غير قياس . ولعله المفرد . انظر : الباب في تهذيب الأنساب ٣/٣٠٠ ، وتاج العروس ٧/١٧٤ .

وَيُثْبِتُ بِنَفْسِهِ ،

الشرح الكبير

ضُرُورَةٌ ، فَعَلَبَ الْعَسْلُ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ ، وَلَوْ كَانَ لِلْخُفِّ قَدَمٌ ، وَلَهُ شَرْجٌ^(١) إِذَا شَدَّهُ يَسْتُرُّ مَحَلَّ الْفَرَضِ ، جازَ الْمَسْنُحُ عَلَيْهِ . وقال أبو الحسن الآمِدِيُّ : لَا يَجُوزُ الْمَسْنُحُ عَلَيْهِ كَاللَّفَائِفِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ خُفٌّ سَاتِرٌ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ ، أَشْبَهَ غَيْرَ ذِي الشَّرْجِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الْخُفُّ مُحَرَّمًا ، «كَالْعَصَبِ وَالْحَرِيرِ»^(٢) ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْنُحُ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْنُحَ رُخْصَةٌ ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِالْمَعْصِيَةِ ، كَمَا لَا يَسْتَبِيحُ الْمُسَافِرُ الرُّخْصَ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ .

فصل : وَيَجُوزُ الْمَسْنُحُ عَلَى كُلِّ خُفٍّ سَاتِرٍ لِمَحَلِّ الْفَرَضِ ، سَوَاءً كَانَ مِنْ جُلُودٍ ، أَوْ لُبُودٍ ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا^(٣) فَإِنْ كَانَ خَشَبًا أَوْ حَدِيدًا وَمَا أَشْبَهَهُمَا ، جازَ الْمَسْنُحُ عَلَيْهَا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ . قَالَ الْقَاضِي : وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ خُفٌّ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ ، سَاتِرٌ لِمَحَلِّ الْفَرَضِ ، أَشْبَهَ الْجُلُودَ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَجُوزُ الْمَسْنُحُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي الْخِيفَةِ الْمُتَعَارَفَةِ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى الْمَسْنَحِ عَلَى هَذِهِ فِي الْغَالِبِ .

١٢٢ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَيُثْبِتُ بِنَفْسِهِ) فَإِنْ كَانَ لَا يُثْبِتُ بِنَفْسِهِ ، بَحِثْ يَسْقُطُ مِنَ الْقَدَمِ إِذَا مَشَى فِيهِ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْنُحُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي

الإنصاف

تَنْبِيْهُ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَيُثْبِتُ بِنَفْسِهِ . أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يُثْبِتُ إِلَّا بِشَدِّهِ لَا يَجُوزُ الْمَسْنُحُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ . وَنَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقِيلَ :

(١) الشرح : غَرَى الْعَيَّةُ ، أَيْ عَمِلَ الرِّبْطَ مِنْهُ .

(٢ - ٢) فِي م : « كَالْعَصَبِ الْحَرِيرِ » .

(٣) فِي م : « أَشْبَهَهُمَا » .

تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى لُبْسِهِ ، هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ . فَأَمَّا مَا يَسْقُطُ إِذَا مَشَى فِيهِ ، فَلَا يَشُقُّ نَزْعُهُ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْحِ عَلَيْهِ .

يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ . فعلى المذهب ، لو ثَبَتَ الْجَوْرَانِ بِالتَّغْلِيلِ جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا مَا لَمْ يَخْلَعْ التَّغْلِيلُ . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به . قال الزَّرْكَشِيُّ : وَقَدْ يَتَخَرَّجُ الْمَنْعُ مِنْهُ . انتهى . وَيَجِبُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَسُورِ التَّغْلِيلِ قَدَرُ الْوَاجِبِ . قَالَ الْقَاضِي ، وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ فِي « الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : مَسَحَهُمَا . وَقِيلَ : يُجْزَى مَسْحُ الْجَوْرِ وَحْدَهُ . وَقِيلَ : أَوْ التَّغْلِيلُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَقِيلَ : يَجِبُ مَسْحُهُمَا : وَعَنْهُ ، أَوْ أَحَدُهُمَا . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ إِجْزَاءُ الْمَسْحِ عَلَى أَحَدِهِمَا قَدَرُ الْوَاجِبِ . قُلْتُ : يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الَّذِي يَثْبُتُ بِنَفْسِهِ ، وَلَكِنْ يَنْدُو بَعْضُهُ لَوْلَا شُدُّهُ أَوْ شَرْجُهُ ، كَالزَّرَبُولِ الَّذِي لَهُ سَاقٌ وَنَحْوُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ الْمُتَقَدِّمُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَتَحَبِّ » ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْآمِدِيُّ ، وَأُطْلِقَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ .

تَنْبِيهِ : ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هُنَا لَجَوَازِ الْمَسْحِ شَرْطَيْنِ ؛ سِتْرُ مَحَلِّ الْقَرَضِ ، وَثُبُوتُهُ بِنَفْسِهِ . وَثَمَّ شُرُوطٌ أُخْرَى مِنْهَا ، تَقْدُّمُ الطَّهَارَةِ كَامِلَةً . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَمِنْهَا ، إِبَاحَتُهُ ، فَلَوْ كَانَ مَعْصُوبًا أَوْ حَرِيرًا أَوْ نَحْوَهُ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَالرَّوَايَتَيْنِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : مُبَاحٌ عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » : هَذَا

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : يُشْتَرَطُ إِبَاحَتُهُ فِي الْأَصَحِّ .
 قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : هَذَا الْأَصَحُّ . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ
 [٢٤١/٣] الْمَسْحُ عَلَيْهِ . حَكَاهَا غَيْرُ وَاحِدٍ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَخَرَجَ الْقَاضِي ، وَابْنُ
 عَبْدِوسٍ ، وَالشَّيرَازِيُّ ، وَالسَّامَرِيُّ الصَّحَّةَ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَأَبَى ذَلِكَ الشَّيْخَانُ ،
 وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، وَقَالَ : إِنَّهُ وَهْمٌ ؛ فَإِنَّ الْمَسْحَ رُخْصَةٌ تَمْتَنِعُ بِالْمَعْصِيَةِ .
 أَنْتَهَى . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . وَقَالَ فِي
 « الْفُصُولِ » ، وَ « النَّهَائَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » : لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ إِلَّا
 لَضَرُورَةٍ ، كَمَنْ هُوَ فِي بَلَدٍ تَلَجَّ وَخَافَ سُقُوطَ أَصَابِعِهِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ الْأَصْلِيِّ ،
 أَعَادَ الطَّهَارَةَ وَالصَّلَاةَ لِرُومًا عَلَى الصَّحِيحِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ مَسَحَ عَلَى ذَلِكَ فَهَلْ
 يَصِحُّ ؟ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي الطَّهَارَةِ بِالمَاءِ الْمَغْصُوبِ ، وَالطَّهَارَةِ مِنْ أَوَانِي الذَّهَبِ
 وَالْفِضَّةِ ؟ أَصَحُّهُمَا ، لَا يَصِحُّ . قَالَ : فَإِنْ مَسَحَ ثُمَّ نَدِمَ ، فَخَلَعَ وَأَرَادَ أَنْ يَغْسِلَ
 رِجْلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَطَاوَلَ الزَّمَانُ ، انْتَبَهَى عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي خَلْعِ الْخُفِّ ، هَلْ تَبْطُلُ
 طَهَارَةُ الْقَدَمَيْنِ ؟ أَصَحُّهُمَا ، تَبْطُلُ مِنْ أَصْلِهَا . وَمِنْهَا ، إِمْكَانُ الْمَشْيِ فِيهِ مُطْلَقًا .
 عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمَجْدُ ، وَجَزَمَ بِهِ
 الزَّرْكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « مَجْمَعِ
 الْبَحْرَيْنِ » . فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الْجُلُودُ ، وَاللُّبُودُ ، وَالْخَشَبُ ، وَالزُّجَاجُ ، وَنَحْوُهَا .
 قَالَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ مَعَ إِمْكَانِ
 الْمَشْيِ فِيهِ كَوْنُهُ مُعْتَادًا . وَاخْتَارَهُ الشَّيرَازِيُّ . وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ كَلَّهُ كَوْنُهُ
 يَمْنَعُ نَفْوذَ الْمَاءِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي غَيْرِ الْمُعْتَادِ ، فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ،
 وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » .

تَبْيِيهِ : قَوْلِي : إِمْكَانُ الْمَشْيِ فِيهِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : يُمَكِّنُ الْمَشْيُ
 فِيهِ قَدْرَ مَا يَتَرَدَّدُ إِلَيْهِ الْمُسَافِرُ فِي حَاجَتِهِ فِي وَجْهِهِ . وَقِيلَ : ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلَّ . وَمِنْهَا ،

فَإِنْ كَانَ فِيهِ خَرَقٌ يَبْدُو مِنْهُ بَعْضُ الْقَدَمِ ، المقنع

١٢٣ - مسألة : (فَإِنْ كَانَ فِيهِ خَرَقٌ يَبْدُو مِنْهُ بَعْضُ الْقَدَمِ ، الشرح الكبير

طهارة عينه إن لم تكن ضرورة بلا نزاع ، فإن كان ثم ضرورة فيشترط طهارة عينه ، على الصحيح من المذهب ، فلا يصح المسح على جلد الكلب والخنزير والميتة قبل الدفن ، في بلاد التلوج إذا خشى سقوط أصابعه بخلعه ونحو ذلك ، بل يتيمم للرجلين . قال المجذ ، وتبعه ابن عبيدان : هذا الأظهر . واختاره ابن عقيل ، وابن عبدوس المتقدم ، وصححه في « حواشي الفروع » . وقيل : لا يشترط إباحته والحالة هذه ، فيجزيه المسح عليه . قال الرزكشي : وهو ظاهر كلام أبي محمد ؛ للإذن فيه إذن ، ونجاسة الماء حال المسح لا تضُر . قال في « مجمع البحرين » : ومفهوم كلام الشيخ ، يعني به المصنف ، اختيار عدم اشتراط إباحته . وأطلقهما في « الفصول » ، و « المستوعب » ، و « النهاية » ، و « الفروع » ، و « مجمع البحرين » ، و « ابن تميم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » . قال في « الرعاية الكبرى » : وفي التجسس العين ، وقيل : لضرورة برد أو غيره . وجهان . ومنها ، أن لا يصف القدم لصفائه ، فلو وصفه لم يصح ، على الصحيح من المذهب . كالزجاج الرقيق ونحوه . وقيل : يجوز المسح عليه .

قوله : فإن كان فيه خرق يبدو منه بعض القدم . لم يَجْزِ المسح عليه . وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وقيل : يجوز المسح عليه . واختاره الشيخ تقي الدين . وتقدم عنه قوله : ولا يجوز المسح إلا على ما يستتر محل الفرض .

فوائد ؛ منها ، موضع الخرز وغيره سواء . صرح به في « الرعاية » . ومنها ، لو كان فيه خرق ينضم بلبسه جاز المسح عليه ، على الصحيح من المذهب . نص

المقنع أو كَانَ وَاسِعًا يُرَى مِنْهُ الْكَعْبُ ، أَوِ الْجَوْرَبُ خَفِيفًا يَصِفُ الْقَدَمَ ،
أَوْ يَسْقُطُ مِنْهُ إِذَا مَشَى ، أَوْ شَدَّ لَفَائِفَ ، لَمْ [٥٦] يَجْزِ الْمَسْحُ
عَلَيْهِ .

الشرح الكبير أو كان واسِعًا يُرَى مِنْهُ الْكَعْبُ ، أَوِ الْجَوْرَبُ خَفِيفًا يَصِفُ الْقَدَمَ ، أَوْ يَسْقُطُ
منه «إِذَا مَشَى»^(١) أَوْ شَدَّ لَفَائِفَ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ (وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ،
أَنَّهُ إِذَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفِّ وَنَحْوِهِ ، إِذَا كَانَ سَاتِرًا لِمَحَلِّ الْفَرْصِ ؛
لِمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ كَانَ فِيهِ خَرَقٌ يَثُدُّ مِنْهُ بَعْضُ الْقَدَمِ ، أَوْ كَانَ وَاسِعًا يُرَى
مِنْهُ الْكَعْبُ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ ، سَوَاءً كَانَ الْخَرَقُ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا ، مِنْ
مَوْضِعِ الْخَرَزِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ الشَّقُّ يَنْضُمُ ، فَلَا يَثُدُّ مِنْهُ الْقَدَمُ ،

الإنصاف عليه . وقيل : لَا يَجُوزُ . وَمِنْهَا ، لَوْ كَانَ لَا يَنْضُمُ بِلُبْسِهِ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، عَلَى
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وقيل : يَجُوزُ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ،
وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » .

فائدة : لَوْ مَسَحَ عَلَى خُفِّ طَاهِرٍ الْعَيْنِ ، وَلَكِنْ بِيَاظِهِ أَوْ قَدَمِهِ نَجَاسَةً لَا يُمَكِّنُ
إِزَالَتَهَا إِلَّا بِنَزْعِهِ جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، وَيُسْتَبِيحُ بِذَلِكَ مَسُّ الْمُصْحَفِ وَالصَّلَاةِ ، إِذَا لَمْ
يَجِدْ مَا يُزِيلُ النِّجَاسَةَ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ . صَحَّحَهُ الْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَقَدَّمَهُ فِي
« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَقِيلَ : فِيهِ وَجْهَانِ أَصْلُهُمَا الرُّوَايَتَانِ فِي
صِحَّةِ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ ؛ لَكَوْنِهَا طَهَارَةً لَا يُمْكِنُ الصَّلَاةَ بِهَا غَالِبًا بِدُونِ
نَقْضِهَا ، فَجُعِلَتْ كَالْعَدَمِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِ . قَالَ الرَّزَّكَانِيُّ :
قَالَ كَثِيرُونَ : يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتِي الْوُضُوءِ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ . وَفَرَّقَ الْمَجْدُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ
نَجَاسَةَ الْمَحَلِّ هُنَاكَ لَمَّا أَوْجِبَتْ الطَّهَارَتَيْنِ جُعِلَتْ إِحْدَاهُمَا تَابِعَةً لِلْأُخْرَى ، وَهَذَا

(١ - ١) سقط من : « الأصل » .

لم يَمْنَعْ جَوَازَ الْمَسْحِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَعْمَرٍ ^(١) ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى كُلِّ خُفٍّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَمْسَحُ عَلَى الْخُفِّ الْمَخْرُوقِ ، وَعَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ رِجْلِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَ [٤٦/١ ط] أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثِ أَصَابِعَ ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَثُرَ وَتَفَاحَشَ ، لَمْ يَجْزِ ، وَإِلَّا جَازَ . وَتَعَلَّقُوا بِعُمُومِ الْحَدِيثِ ، وَبِأَنَّهُ خُفٌّ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ ، أَشْبَهَ الصَّحِيحَ . وَلِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى خِيفِ الْعَرَبِ ، كَوْنُهَا مُخَرَّقَةٌ ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَلْبُسِهَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْخِيفِ الْمَلْبُوسَةِ عِنْدَهُمْ غَالِبًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ غَيْرُ سَائِرِ الْقَدَمِ ، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ كَثُرَ وَتَفَاحَشَ . وَلِأَنَّ حُكْمَ مَا ظَهَرَ الْغَسْلُ ، وَحُكْمَ مَا اسْتَتَرَ الْمَسْحُ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا ، غَلَبَ الْغَسْلُ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ .

مغذومٌ هنا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » .

تبيينه : قَوْلُهُ : أَوْ الْجَوْرَبُ خَفِيفًا يَصِفُ الْقَدَمَ ، أَوْ يَسْقُطُ مِنْهُ إِذَا مَشَى . لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَى هَذَا بِلَا زَوَاعٍ .

قوله : أَوْ شَدَّ لِفَائِفَ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هُوَ الْمُتَنَصُّصُ الْمَجْزُومُ بِهِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ ، حَتَّى جَعَلَهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ إِجْمَاعًا . انْتَهَى . وَفِيهِ وَجْهٌ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا . ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَغَيْرُهُ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَحَكَى ابْنُ عَبْدِوسٍ رِوَايَةً بِالْجَوَازِ ، بِشَرْطِ قُوَّتِهَا وَشَدَّهَا . انْتَهَى . وَقِيلَ : يَجُوزُ

(١) أَبُو عُرْوَةَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، سَكَنَ الْيَمَنَ ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٢٤٣/١٠ - ٢٤٦ .

وَأِنْ لَيْسَ خُفًّا فَلَمْ يُحْدِثْ حَتَّى لَيْسَ عَلَيْهِ آخَرُ ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ .

فصل : وكذلك إن كان الجَوْرَبُ خَفِيفًا ، يَصِفُ الْقَدَمَ ، لم يَجْزِ الْمَسْحُ عليه ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ سَاتِرٍ لِمَحَلِّ الْقَرْصِ ، أَشْبَهَ النَّعْلَ . وكذلك إن كان يَسْقُطُ مِنَ الْقَدَمِ ، ولا يَثْبُتُ فيه ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . ولا يَجُوزُ الْمَسْحُ على اللَّفَافِيفِ وَالْخَرَقِ . نَصَّ عليه أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَثْبُتُ بِنَفْسِهَا ، إِنَّمَا تَثْبُتُ بِشَدِّهَا ، ولا نَعْلَمُ في هذا خِلَافًا .

١٢٤ - مسألة : (وَأِنْ لَيْسَ خُفًّا ، فَلَمْ يُحْدِثْ حَتَّى لَيْسَ عَلَيْهِ آخَرُ ، جَازَ الْمَسْحُ عليه) يَعْنِي على الْفُوقَانِيَّ ، سَوَاءً كَانَ التَّحْتَانِيَّ صَحِيحًا أَوْ مُخَرَّقًا . وهذا قولُ الثَّوْرِيِّ ، والأَوْزَاعِيِّ ، وأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَمَنْعَ مِنْهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، في أَحَدِ قَوْلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَدْعُو إِلَى لُبْسِهِ فِي

الْمَسْحِ عَلَيْهَا مع الْمَشَقَّةِ . [٣٥٠/١] وهو مُخَرَّجٌ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ .

فائدة : اخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، مع ما تَقَدَّمَ مِنَ الْمَسَائِلِ ، مَسْحَ الْقَدَمِ وَنَعْلِهَا الَّتِي يَشْتَقُّ نَزْعُهَا إِلَّا بِيَدٍ وَرَجُلٍ كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَثَارُ ، قال : والاكْتِفَاءُ هُنَا بِأَكْثَرِ الْقَدَمِ نَفْسِهَا أَوِ الظَّاهِرِ مِنْهَا غَسَلًا أَوْ مَسْحًا ، أَوَّلَى مِنْ مَسْحِ بَعْضِ الْخُفِّ ، ولهذا لَا يَتَوَقَّعُ ، وَكَمَسْحِ عِمَامَةٍ . وقال : يَجُوزُ الْمَسْحُ على الْخُفِّ الْمُخَرَّقِ ، إِلَّا الْمُخَرَّقَ أَكْثَرَهُ فَكَالنَّعْلِ ، وَيَجُوزُ الْمَسْحُ أَيْضًا على مَلْبُوسٍ دُونَ النَّعْلِ . انتهى . وَتَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ عَنْهُ .

تنبيه : شَمِلَ قَوْلُهُ : وَأِنْ لَيْسَ خُفًّا فَلَمْ يُحْدِثْ حَتَّى لَيْسَ عَلَيْهِ آخَرُ ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ . مسائل ؛ مِنْهَا ، لو كَانَا صَحِيحَيْنِ جَازَ الْمَسْحُ على الْفُوقَانِيَّ بِلا نِزَاعٍ ، بِشَرْطِهِ . وَمِنْهَا ، لو كَانَ الْفُوقَانِيَّ صَحِيحًا وَالتَّحْتَانِيَّ مُخَرَّقًا أَوْ لُفَافَةً ، جَازَ الْمَسْحُ أَيْضًا عَلَيْهِ . وَمِنْهَا ، لو كَانَ الْفُوقَانِيَّ مُخَرَّقًا وَالتَّحْتَانِيَّ صَحِيحًا ، مِنْ جَوْرَبٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ جُرْمُوقٍ ، جَازَ الْمَسْحُ على الْفُوقَانِيَّ ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ

الغالب ، فلم تَعَلَّقْ به رُحْصَةٌ عَامَّةٌ كَالْجَبِيرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ خُفٌّ سَايَرُ يَثْبُتُ
بِنَفْسِهِ ، أَشْبَهَ الْمُنْفَرِدَ . وَقَوْلُهُ : الْحَاجَةُ لَا تَدْعُو إِلَيْهِ . مَمْنُوعٌ ؛ فَإِنَّ الْبِلَادَ
الْبَارِدَةَ لَا يَكْفِي فِيهَا خُفٌّ وَاحِدٌ غَالِبًا ، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ ، لَكِنَّ الْحَاجَةَ مُعْتَبَرَةٌ
بِدَلِيلِهَا ، وَهُوَ الْإِقْدَامُ عَلَى اللَّبْسِ ، لَا بِنَفْسِهَا ، فَهُوَ كَالْخُفِّ الْوَاحِدِ .
إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَهِيَ تَزْعُ الْفُوقَانِيَّ قَبْلَ مَسْحِهِ ، لَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ . وَإِنْ نَزَعَهُ
بَعْدَ مَسْحِهِ ، بَطَلَتِ الطَّهَارَةُ ، وَوَجَبَ نَزْعُ الْخُفَّيْنِ وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ ؛
لَزَوَالِ مَحَلِّ الْمَسْحِ . وَنَزْعُ أَحَدِ الْخُفَّيْنِ ، كَنَزْعِهِمَا ؛ لِأَنَّ الرُّحْصَةَ
تَعَلَّقَتْ بِهِمَا ، فَصَارَ كَأَنَّهُ كَشَفَ الْقَدَمَ . وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْفُوقَانِيَّ ،
وَمَسَحَ الَّذِي تَحْتَهُ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحَلٌّ لِلْمَسْحِ ، فَجَازَ
الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، كَمَا يَجُوزُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ فِي الْخُفِّ ، مَعَ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ .
وَلَوْ لَبَسَ أَحَدَ الْجُرْمُوقَيْنِ فِي إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ دُونَ الْأُخْرَى ، جَازَ الْمَسْحُ
عَلَيْهِ وَعَلَى الْخُفِّ الَّذِي فِي الرَّجْلِ الْأُخْرَى ؛ «لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِهِ
وَبِالْخُفِّ فِي الرَّجْلِ الْأُخْرَى» ، فَهُوَ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ شَيْءٌ .

عليه . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«الشَّرْحِ» ،
و«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى
التَّحْتَانِيَّ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي «الْحَاوِيَيْنِ» . وَقِيلَ : هُمَا كَتَعْلَلِ
مَعَ جَوَرَبٍ . وَقِيلَ : يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَسْحِ . وَمِنْهَا ، لَوْ كَانَ تَحْتَ الْمُخَرَّقِ مُخَرَّقٌ
وَسَتَرَ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَجُوزُ .
قَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَصَحَّحَهُ فِي «الْحَاوِيَيْنِ» ، وَجَزَمَ بِهِ فِي
«الْمُسْتَوْعِبِ» . وَقِيلَ : يَجُوزُ . قَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ» . وَهُمَا اخْتِمَالَانِ

فصل : وإن لَيْسَ مُخَرَّقًا فَوْقَ صَحِيحٍ ، فَاَلْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَيْهِ . رَوَاهَا عَنْهُ حَرْبٌ ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ [٧/١] مَسْتُورٌ بِخُفٍّ صَحِيحٍ ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَكْشُوفًا . وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى التَّحْتَانِيَّ ؛ لِأَنَّ الْفُوقَانِيَّ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ مُتَفَرِّدًا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ لِفَافَةٌ . فَأَمَّا إِنْ لَيْسَ مُخَرَّقًا فَوْقَ لِفَافَةٍ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ غَيْرُ مَسْتُورٍ بِخُفٍّ صَحِيحٍ . وَإِنْ لَيْسَ مُخَرَّقًا فَوْقَ مُخَرَّقٍ ، فَاسْتَرَّ الْقَدَمُ بِهِمَا ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَجُوزَ الْمَسْحُ لَذَلِكَ ، وَاخْتَمَلَ جَوَازَ الْمَسْحِ ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ اسْتَرَّ بِهِمَا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُخَرَّقًا ، وَالْآخَرُ صَحِيحًا .

فصل : فَأَمَّا إِنْ لَيْسَ الْفُوقَانِيَّ بَعْدَ أَنْ أُحْدِثَ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، وَكَذَلِكَ إِنْ مَسَحَ عَلَى الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَيْسَ الثَّانِي . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ قَامَ مَقَامَ الْغَسْلِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفِّ ، لَمْ يُزَلِ الْحَدَّثُ عَنِ الرَّجْلِ ، فَلَمْ تَكْمُلِ الطَّهَارَةُ ، أَشْبَهَ التَّيْمُمَ . وَلِأَنَّ الْخُفَّ الْمَمْسُوحَ عَلَيْهِ بَدَلٌ ، وَالْبَدَلُ لَا يَكُونُ لَهُ بَدَلٌ آخَرُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مُطْلَقَانِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْح » . وَأُطْلِقَ الْوَجْهَيْنِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » . وَمِنْهَا ، لَوْ كَانَ تَحْتَ الْمُخَرَّقِ لِفَافَةٌ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَكِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَجُوزُ . وَيَأْتِي آخِرَ الْبَابِ هَلِ الْخُفُّ الْفُوقَانِيَّ وَالتَّحْتَانِيَّ كُلُّ مِمَّا بَدَلٌ مُسْتَقِيلٌ عَنِ الْغَسْلِ أَمْ لَا ؟

فائدة : قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : لَوْ لَيْسَ عِمَامَةٌ فَوْقَ عِمَامَةٍ لِحَاجَةٍ ، كِبَرُودَةٍ

وَيَمْسَحُ أَعْلَى الْخُفِّ دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ، فَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَصَابِعِ، الْمَقْنَعِ
ثُمَّ يَمْسَحُ إِلَى سَاقِهِ .

الشرح الكبير

١٢٥ - مسألة : (وَيَمْسَحُ أَعْلَى الْخُفِّ دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ ، فَيَضَعُ
يَدَهُ عَلَى الْأَصَابِعِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ إِلَى سَاقِهِ) هذه السُّنَّةُ فِي مَسْحِ الْخُفِّ .
فَإِنْ عَكَسَ فَمَسَحَ مِنْ سَاقِهِ إِلَى أَسْفَلِ ، جَازٍ ، وَالْمَسْنُونُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا رَوَى
الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ ، فَذَكَرَ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : ثُمَّ تَوَضَّأُ
وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَّيْنِ ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى خُفِّهِ الْاَيْمَنِ ، وَوَضَعَ يَدَهُ
الْيُسْرَى عَلَى خُفِّهِ الْاَيْسَرِ ، ثُمَّ مَسَحَ أَغْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً ، حَتَّى كَانَتْ
أَنْظَرُ إِلَى أَثَرِ أَصَابِعِهِ عَلَى الْخَفَّيْنِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : سُنَّةُ الْمَسْحِ هَكَذَا ؛
أَنْ يَمْسَحَ خُفَّهُ بِيَدَيْهِ ؛ بِالْيُمْنَى الْيُمْنَى ، وَبِالْيُسْرَى الْيُسْرَى . وَقَالَ أَحْمَدُ :
كَيْفَمَا فَعَلْتَ فَهُوَ جَائِزٌ ؛ بِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ ، أَوْ بِالْيَدَيْنِ . وَإِنْ مَسَحَ بِأَصْبَعٍ
أَوْ أُصْبُعَيْنِ ، أَجْزَأُهُ إِذَا كَرَّرَ الْمَسْحَ بِهَا حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ الْمَسْحِ بِأَصَابِعِهِ .
وَلَا يُسْنُ مَسْحُ أَسْفَلِهِ ، وَلَا عَقِبِهِ . وَهَذَا قَوْلُ عُزْرَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ،
وَالثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَرَوَى مَسْحُ

وغيرها ، قَبْلَ حَدِيثِهِ ، وَقَبْلَ مَسْحِ السُّفْلَى بِهِ ، مَسْحَ الْعُلْيَا الَّتِي بِصِفَةِ السُّفْلَى ،
وَلَا فَلَ ، كَمَا لَوْ تَرَكَ فَوْقَهَا مِنْدِيلًا أَوْ نَحْوَهُ .

تنبيه : قَدْ يُقَالُ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَيَمْسَحُ أَعْلَى الْخُفِّ . أَنَّهُ يَمْسَحُ جَمِيعَ أَغْلَاهُ ،
وَهُوَ مُشْتَطُّ الْقَدَمِ إِلَى الْعُرْقُوبِ ، وَهُوَ وَجْهٌ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ ؛ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ الرَّازِيُّ ،
وَقَدَّمَهُ الزُّرْكَانِيُّ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْوَاجِبَ مَسْحُ أَكْثَرِ أَعْلَى الْخُفِّ ،
وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ،
و « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ،

ظَاهِرِ الْخُفَيْنِ وَبَاطِنِهِمَا عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، قَالَ : وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١) . وَلَأَنَّهُ يُحَازِي مَحَلَّ الْفَرَضِ ، أَشْبَهَ ظَاهِرَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ ، لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [٤٧/١ ظ] يَمْسَحُ ظَاهِرَ خُفَيْهِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢) . وَعَنْ عُمَرَ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالْمَسْحِ عَلَى ظَاهِرِ الْخُفَيْنِ ، إِذَا لَبَسَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ . رَوَاهُ الْخَلَّالُ^(٣) . وَلَأَنَّ مَسْحَهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَلَا يَكَادُ يَسْلُمُ مِنْ مُبَاشَرَةٍ أَذَى فِيهِ ، تَتَجَسَّسُ بِهِ يَدُهُ ، فَكَانَ تَرْكُهُ أَوْلَى .

و « الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ ، وَيَخْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا . وَقِيلَ : يَمْسَحُ عَلَى قَدْرِ النَّاصِيَةِ مِنَ الرَّأْسِ . اجْتَارَهُ ابْنُ الْبَنَّا . وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الْمَذْهَبُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : يُجْزَى مَسْحُ قَدْرِ أَرْبَعِ أَصَابِعَ فَأَكْثَرُ . وَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، فِي « رُءُوسِ مَسَائِلِهِ » : الْعَدَدُ الَّذِي يُجْزَى فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ ثَلَاثُ أَصَابِعَ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَرَأَيْتُ شَيْخَنَا مَائِلًا إِلَى هَذَا ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ رَجَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَيْفِ الْمَسْحِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٧/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٦/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَسْحِ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلُهُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٨٣/١ ، بِنَحْوِهِ . (٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٥/١ ، ١١٤ ، ١٢٤ ، ١٤٨ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَيْفِ الْمَسْحِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٦/١ ، ٣٧ .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مَوْقُوفًا عَنْ عُمَرَ فِي بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ فِي الْمَصْنَفِ ١٩٦/١ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ رَخِصَةِ الْمَسْحِ لِمَنْ لَبَسَ الْخُفَيْنِ عَلَى الطَّهَارَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٨٢/١ .

وَحَدِيثُهُمْ مَعْلُولٌ . قَالَه التِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ : وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ^(١) وَمُحَمَّدًا^(٢) عَنْهُ ، فَقَالَ : لَيْسَ بِصَحِيحٍ^(٣) . وَقَالَ أَحْمَدُ : هَذَا مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ . وَأَسْفَلُ الْخُفِّ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِفَرَضِ الْمَسْحِ ، بِخِلَافِ أَعْلَاهُ .

فصل : فَإِنْ مَسَحَ أَسْفَلَهُ أَوْ عَقِبَهُ دُونَ أَعْلَاهُ ، لَمْ يُجْزِهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ . قَالَ شَيْخُنَا : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ : يُجْزِيهِ مَسْحُ أَسْفَلِ الْخُفِّ . إِلَّا أَشْهَبَ^(٤) مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ بَعْضَ مَا يُحَادِثُ مَحَلَّ الْفَرَضِ ، فَأَجْزَاهُ ، كَمَا لَوْ مَسَحَ ظَاهِرَهُ^(٥) . وَمَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ ، كَمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا مَسَحَ ظَاهِرَ الْخُفِّ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُجْزِي الْأَقْتِصَارُ عَلَى مَسْحِ ظَاهِرِ الْخُفِّ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ .

وَفِي مَسْحِ الرَّأْسِ إِلَى الْأَحَادِيثِ . انْتَهَى . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي « الطَّبَقَاتِ » : وَهُوَ غَرِيبٌ جَدًّا .

تَنْبِيْهُ : قَوْلُهُ : دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ . يَعْنِي لَا يَمْسَحُهُمَا بَلْ وَلَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ .

فائدة : لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ الْأَسْفَلِ وَالْعَقِبِ لَمْ يُجْزِهِ قَوْلًا وَاحِدًا . وَلَا يُسَنُّ

(١) أَبُو زُرْعَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ صَفْوَانَ الْبَصْرِيُّ الدِّمَشْقِيُّ ، حَافِظٌ ، عَالِمٌ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ ، سَمِعَ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَسَائِلَ مُشَبَّعَةً بِحِكْمَةٍ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ . طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ ١/ ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢) هُوَ الْبُخَارِيُّ .

(٣) انْظُرْ : عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/ ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٤) أَبُو عَمْرِو أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ دَاوُدَ الْقَيْسِيُّ ، مِنْ أَهْلِ مِصْرَ ، مِنَ الطَّبَقَةِ الْوَسْطَى مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَأَشْهَبُ لِقَبِّ لَهُ وَاسْمُهُ مَسْكِينٌ . تَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ . الدِّيَاغِ الْمَذْهَبِ ١/ ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٥) انْظُرِ الْمَغْنَى : ١/ ٣٧٨ .

فصل : والقَدْرُ الْمُجْزِئُ فِي الْمَسْحِ ، أَن يَمْسَحَ أَكْثَرُ مُقَدَّمِ ظَاهِرِهِ خِطَطًا^(١) بِالْأَصَابِعِ . قَالَ الْقَاضِي ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : يُجْزِئُ الْقَلِيلُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ لَفْظَ الْمَسْحِ ، وَلَمْ يُثَقِّلْ فِيهِ تَقْدِيرٌ ، فَرَجَعَ إِلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْاسْمُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : يُجْزِئُهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : لَا يُجْزِئُ حَتَّى يَمْسَحَ بِكَفِّهِ . وَلَنَا ، أَنَّ لَفْظَ الْمَسْحِ وَرَدَ مُطْلَقًا ، وَفَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِفِعْلِهِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُ مَسْحِهِ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ : « مَسْحَةٌ وَاحِدَةٌ » . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ عَطَاءٌ : يَمْسَحُ ثَلَاثًا .

فصل : فَإِنْ مَسَحَ بِخِرْقَةٍ أَوْ خَشَبَةٍ ، اِحْتَمَلَ الْإِجْزَاءَ ؛ لِحُصُولِ الْمَسْحِ ، وَاحْتَمَلَ الْمَنْعَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِيَدِهِ . فَإِنْ غَسَلَ الْخُفَّ لَمْ يُجْزِهِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَاخْتِيَارُ الْقَاضِي . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَهُوَ

اِسْتِيعَابُهُ وَلَا تَكَرُّرُ مَسْحِهِ ، وَيُكْرَهُ غَسْلُهُ وَيُجْزِئُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ . قَالَ الزَّرَّكَشِيُّ : وَبَالِغُ الْقَاضِي فَقَالَ بَعْدَ الْإِجْزَاءِ مَعَ الْغَسْلِ ؛ لَعَدُولِهِ عَنِ الْمَأْمُورِ ، وَتَوَقُّفِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ .

فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، صِفَةُ الْمَسْحِ الْمُسْتَوْنِ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ مُفَرَّجَتِي الْأَصَابِعِ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ يُمَرِّهُمَا إِلَى سَاقَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » : وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ الْيُمْنَى . وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، مَسَحَ عَلَى خُفِّهِ مَسْحَةً وَاحِدَةً ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يُقَدِّمْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، وَكَيْفَمَا مَسَحَ أَجْزَأَهُ .

(١) فِي م : « خَطُوطًا » .

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ الْمُحَنَكَةِ إِذَا كَانَتْ سَاتِرَةً لِجَمِيعِ
الرَّأْسِ ، إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ ،

أُقِيسُ . لَأَنَّهُ أُمِرَ بِالْمَسْحِ ، فَلَمْ يَفْعَلْهُ ، فَلَمْ يُجْزِهِ ، كَمَا لَوْ طَرَحَ التُّرَابَ
عَلَى وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ فِي التَّيْمُمِ ، لَكِنْ إِنْ أَمَرَ يَدَيْهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي حَالِ الْعَسَلِ
أَوْ بَعْدَهُ ، أَجْزَأُ ؛ لَوْ جُودَ الْمَسْحُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُجْزِئُهُ . وَهُوَ قَوْلُ
الثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لَأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْمَسْحِ ، وَالْاِقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ
أَوْلَى . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْرَجَ أَصَابِعَهُ إِذَا مَسَحَ . قَالَ الْحَسَنُ : خُطُوطًا
بِالْأَصَابِعِ . . وَوَضَعَ [٤٨/١ ر] الثَّوْرِيُّ أَصَابِعَهُ عَلَى مُقَدِّمِ خُفِّهِ ، وَفَرَجَ
بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى أَصْلِ السَّاقِ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ مَسَحَ حَتَّى رَأَى
آثَارَ أَصَابِعِهِ عَلَى خُفِّهِ خُطُوطًا .

١٢٦ - مَسْأَلَةٌ : (وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ الْمُحَنَكَةِ إِذَا كَانَتْ
سَاتِرَةً لِجَمِيعِ الرَّأْسِ ، إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ) قَدْ ذَكَّرْنَا دَلِيلَ جَوَازِ
الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ، وَمِنْ شُرُوطِ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَيْهَا ، أَنْ تَكُونَ سَاتِرَةً
لِجَمِيعِ الرَّأْسِ ، إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ ، كَمُقَدِّمِ الرَّأْسِ وَالْأُذُنَيْنِ ،
وَجَوَانِبِ الرَّأْسِ ، فَإِنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ ، بِخِلَافِ خَرْقِ الْخُفِّ ، فَإِنَّهُ لَا^(١)

وَالثَّانِيَةُ ، حُكْمُ مَسْحِ الْخُفِّ بِأَصْبُعٍ أَوْ حَائِلٍ كَالْخِرْقَةِ وَنَحْوِهَا ، وَغَسَلِهِ حُكْمُ
مَسْحِ الرَّأْسِ فِي ذَلِكَ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ هُنَاكَ . وَيُكْرَهُ غَسْلُ الْخُفِّ وَتَكَرُّارُ مَسْحِهِ ،
وَتَقَدَّمَ .

قَوْلُهُ : وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ الْمُحَنَكَةِ ، إِذَا كَانَتْ سَاتِرَةً لِجَمِيعِ الرَّأْسِ ،
إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ بِشَرْطِهِ ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَهُوَ مِنْ

(١) سَقَطَ مِنْ : « م » .

وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْمُحَنِّكَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ ذُوَابَةٍ ، فَيَجُوزُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

يُعْفَى عَنْهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ ، وَيَشْتَقُّ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ، وَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُ الْقَلَنْسُوءَةِ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ ، فَالظَّاهِرُ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَا كَالْعِمَامَةِ الْوَاحِدَةِ . وَمَتَى كَانَتْ مُحَنِّكَةً جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، سَوَاءٌ كَانَ لَهَا ذُوَابَةٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ عَمَائِمُ الْعَرَبِ ، وَهِيَ أَكْثَرُ سِتْرًا ، وَيَشْتَقُّ نَزْعُهَا . قَالَ الْقَاضِي . وَسَوَاءٌ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً . وَلِأَنَّهَا مَأْمُورٌ بِهَا ، وَتُفَارَقُ عَمَائِمُ أَهْلِ الْكِتَابِ .

١٢٧ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْمُحَنِّكَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ ذُوَابَةٍ ، فَيَجُوزُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ) أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا حَنْكٌ وَلَا ذُوَابَةٌ ، فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا عَلَى صِفَةِ عَمَائِمِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَقَدْ نَهَى عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ ، وَلِأَنَّهَا لَا يَشْتَقُّ نَزْعُهَا . وَإِنْ كَانَ لَهَا ذُوَابَةٌ وَلَا حَنْكٌ لَهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُشْبِهُ عَمَائِمَ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، إِذْ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِمُ الدُّوَابَةُ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ

مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ الطُّوفِيُّ ، فِي « شَرْحِ الْخِرَقِيِّ » وَجْهًا بِاشْتِرَاطِ الدُّوَابَةِ مَعَ التَّحْنِيكِ ، عَلَى مَا يَأْتِي .

قَوْلُهُ : [٣٥١ ط] وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْمُحَنِّكَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ ذُوَابَةٍ ، فَيَجُوزُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « شَرْحِ » أَبِي الْبَقَاءِ ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » لِلْمَجْدِ ، وَ « شَرْحِ الْخِرَقِيِّ » لِلطُّوفِيِّ ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى » ، وَ « شَرْحِ الْعُمْدَةِ »

بِالتَّلَحِّي ، وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِعَاطِ . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ^(١) . قَالَ : وَالْاِقْتِعَاطُ أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَ الْحَنْكِ مِنْهَا شَيْءٌ . وَرُوِيَ أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَأَى رَجُلًا لَيْسَ بِمُحَنَّكٍ بِعِمَامَتِهِ ، فَحَنَّكَهَ بِكَوْرٍ ^(٢) مِنْهَا ، وَقَالَ : مَا هَذِهِ الْفَاسِقِيَّةُ ؟ وَلَا تَهَا لَا يَشُقُّ نَزْعُهَا ، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ^(٣) ، كَالْتِي لَا ذُؤَابَةَ لَهَا وَلَا حَنْكَ .

فصل : وَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ مِنَ الرَّأْسِ ، اسْتَحَبَّ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِ مَعَ الْعِمَامَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ ، وَعِمَامَتِهِ ، فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهَلْ يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ اسْتِيعَابِ مَسْحِ الرَّأْسِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ ؛ لِلْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ الْعِمَامَةَ نَابَتْ عَمَّا اسْتَتَرَ ، فَوَجَبَ مَسْحُ الْبَاقِي ، كَمَا لَوْ ظَهَرَ سَائِرُ رَأْسِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْعِمَامَةَ نَابَتْ عَنِ الرَّأْسِ ، فَانْتَقَلَ الْفَرَضُ إِلَيْهَا ، وَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهَا ، فَلَمْ يَنْقُ [٤٨/١ ط] لِمَا ظَهَرَ حُكْمُ ، وَلِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا يُفْضِي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ فِي غُضُوِّ وَاحِدٍ ، فَلَمْ يَجْزِ مِنْ غَيْرِ ضُرُورَةٍ ، كَالْخُفِّ . وَلَا يَجِبُ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ مَعَ الْعِمَامَةِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ ، وَلَيْسَتْ مِنَ الرَّأْسِ ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ .

لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ وَ « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، الْإِنْصَافِ وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ « الْعُمْدَةُ » ، وَ « الْمُنَوَّرُ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبُ » ، وَ « التَّسْهِيلُ » ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ

(١) فِي : غَرِيبِ الْحَدِيثِ ١٢٠/٣ .

(٢) يُسَمَّى كُلُّ دُورٍ مِنَ الْعِمَامَةِ كُورًا .

(٣) سَقَطَ مِنْ : « م » .

فصل : وحُكْمُهَا فِي التَّوْقِيتِ وَاشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الطَّهَارَةِ لَهَا ، حُكْمُ الحُفِّ ؛ قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَتِ الْعِمَامَةُ مُحَرَّمَةً اللَّبْسِ ، كَالْحَرِيرِ وَالْمَعْصُوبَةِ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهَا فِي الصَّحِيحِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الحُفِّ . فَإِنْ لَبَسَتِ الْمَرْأَةُ عِمَامَةً ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْهِيَّةٌ عَنِ التَّشَبُّهِ بِالرِّجَالِ ، فَكَانَتْ مُحَرَّمَةً فِي حَقِّهَا ، وَإِنْ كَانَ لَهَا عُذْرٌ ، فَهَذَا نَادِرٌ . فَلَا يُفْرَدُ بِحُكْمِ .

الرَّاعُونَ ، وَالْمُصَنِّفُ . وَهُوَ مُقْتَضَى اخْتِيَارِ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ؛ فَإِنَّهُ اخْتَارَ جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ الصَّمَاءِ ، فَذَاتِ الدُّوَابَةِ أَوَّلَى بِالْجَوَازِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِيضَاحِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُبْهَجِ » ، وَابْنِ عَبْدِوَسٍّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : مُحَنَكَةٌ . وَصَحَّحَهُ فِي « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . قَالَ فِي « الشَّرْحِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَقَدَّمَهُ فِي « إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » . وَقَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَفِي اشْتِرَاطِهِ التَّحْنِيكِ وَجْهَانِ ، اشْتَرَطَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَأَلْغَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ الرَّاعُونِ ، وَشَيْخُنَا ، وَخَرَّجَ مِنَ الْقَلَانِسِ ، وَقِيلَ : الدُّوَابَةُ كَافِيَةٌ . وَقِيلَ بَعْدَهُ ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ . انْتَهَى .

فائدة : ذَكَرَ الطُّوفِيُّ فِي « شَرْحِ الْخَرْقِيِّ » ، أَنَّ الْعِمَامَةَ إِذَا كَانَتْ مُحَنَكَةً وَلَيْسَ لَهَا دُوَابَةٌ ، كَذَاتِ الدُّوَابَةِ بَلَا حَنْكٍ فِي الْخِلَافِ ، وَرَجَّحَ جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا . قُلْتُ : الْخِلَافُ فِي اشْتِرَاطِ الدُّوَابَةِ مَعَ التَّحْنِيكِ ضَعِيفٌ ، قُلْ مَنْ ذَكَرَهُ ، وَالْمَذْهَبُ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْمُحَنَكَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِدُوَابَةٍ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَأَمَّا الْعِمَامَةُ الصَّمَاءُ ، وَهِيَ الَّتِي لَا حَنْكَ لَهَا وَلَا دُوَابَةٌ ، فَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَذَكَرَ ابْنُ شَيْهَابٍ وَجَمَاعَةٌ أَنَّ فِيهَا وَجْهَيْنِ كَذَاتِ الدُّوَابَةِ ، وَقَالُوا : لَمْ

وَيُجْزِئُهُ مَسْحُ أَكْثَرِهَا ، وَقِيلَ : لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا مَسْحُ جَمِيعِهَا .

الشرح الكبير

١٢٨ - مسألة : (وَيُجْزِئُ مَسْحُ أَكْثَرِهَا ، وَقِيلَ : لَا يُجْزِئُ إِلَّا مَسْحُ جَمِيعِهَا) اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي وُجُوبِ اسْتِيعَابِ الْعِمَامَةِ بِالْمَسْحِ ، فَرَوَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُجْزِئُ مَسْحُ أَكْثَرِهَا ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ الْمَمْسُوحِينَ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ ، فَأَجْزَأُ مَسْحُ بَعْضِهِ ، كَالْخُفِّ . وَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّهُ يَلْزُمُ اسْتِيعَابُهَا ، قِيَاسًا عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْبَدَلَ هَهُنَا مِنْ جِنْسِ الْمُبْدَلِ ، فَيَقْدَرُ بِقَدْرِهِ ، كَمَنْ عَجَزَ عَنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ ، وَقَدَّرَ عَلَى قِرَاءَةِ غَيْرِهَا مِنَ الْقُرْآنِ ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِهَا ، وَلَوْ كَانَ الْبَدَلُ تَسْبِيحًا ، لَمْ يَتَقَدَّرْ بِقَدْرِهَا ؛ لَكَوْنُهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا . وَالْخُفُّ بَدَلٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ؛ لَكَوْنُهُ بَدَلًا عَنِ الْعَسَلِ ، فَلَمْ يَتَقَدَّرْ بِقَدْرِهِ ، كَالْتَسْبِيحِ بَدَلًا عَنِ الْقُرْآنِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ قِيَاسًا عَلَى الْخُفِّ ، وَمَا ذَكَرَ لِلرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ يَنْتَقِضُ بِمَسْحِ الْجَبِيرَةِ ، فَإِنَّهُ بَدَلٌ عَنِ الْعَسَلِ ، وَهُوَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُبْدَلِ ، وَيَجِبُ فِيهِ

يُفَرِّقُ أَحْمَدُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْمُفْرَدَاتِ » : وَهُوَ مَذْهَبُهُ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُ جَوَازَ الْمَسْحِ ، وَقَالَ : هِيَ الْقَلَانِسُ .

قوله : وَيُجْزِئُهُ مَسْحُ أَكْثَرِهَا . هذا المذهب ، وعليه الجمهور ، وجزم به كثير منهم . وقيل : لا يجوز إِلَّا مَسْحُ جَمِيعِهَا . وهو رواية . واختاره أبو حفص البرمكي . وقال بعض الأصحاب : الْخِلَافُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَإِنْ قُلْنَا : يُجْزِئُ أَكْثَرُ الرَّأْسِ وَقَدَّرُ النَّاصِيَةِ . أَجْزَأُ مِثْلُهُ فِي الْعِمَامَةِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ، بَلْ أَوَّلَى . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَقِيلَ : يُجْزِئُ مَسْحُ وَسْطِ الْعِمَامَةِ وَحْدَهُ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ أَيْضًا مَسْحُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ مَعَ مَسْحِ الْعِمَامَةِ . وَعَنْهُ ، وَالْأُذُنَيْنِ أَيْضًا .

وَيَمْسَحُ عَلَى جَمِيعِ الْجَبِيرَةِ إِذَا لَمْ تَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ .

الاستيعاب . وقال القاضي : يُجْزَى مَسْحُ بَعْضِهَا ، كَالْخُفِّ ، وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِأَكْوَارِهَا دُونَ وَسَطِهَا ، فَإِنْ مَسَحَ وَسَطُهَا وَخَدَهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزَى ، كَمَا يُجْزَى مَسْحُ بَعْضِ ذَوَائِرِهَا . وَالثَّانِي ، لَا يُجْزَى ، كَمَا لَوْ مَسَحَ أَسْفَلَ الْخُفِّ وَخَدَهُ ^(١) .

١٢٩ - مسألة : (وَيَمْسَحُ عَلَى جَمِيعِ الْجَبِيرَةِ ، إِذَا لَمْ تَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ) لِأَنَّهُ لَا يَشُقُّ الْمَسْحُ عَلَيْهَا كُلِّهَا ، بِخِلَافِ الْخُفِّ ، فَإِنَّهُ يَشُقُّ تَعْمِيمُ جَمِيعِهِ ، وَيُتْلَفُهُ الْمَسْحُ ، وَلِأَنَّهُ مَسْحٌ لِلضَّرُورَةِ ، أَشْبَهَ التَّيْمُمِ . وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ وَبَعْضُهَا فِي غَيْرِهِ ، مَسَحَ مَا حَادَى مَحَلَّ الْفَرَضِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهَا مَوْضِعَ الْكَسْرِ ، إِلَّا بِمَا لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الْجَبِيرَةِ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهَا لَا بُدَّ أَنْ تُوَضَعَ عَلَى طَرَفِي الصَّحِيحِ ، لِيَرْجَعَ الْكَسْرُ . فَإِنْ شَدَّهَا عَلَى مَكَانٍ يَسْتَعْنِي عَنْ شَدِّهَا عَلَيْهِ ،

فائدة : لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَلَوْ لَبِسَتْهَا لِلضَّرُورَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . وَقِيلَ : تَمْسَحُ عَلَيْهَا مَعَ الضَّرُورَةِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَإِنْ قِيلَ : يُكْرَهُ التَّشَبُّهُ . تَوَجَّهَ بِخِلَافٍ ، كَصَمَاءَ . قَالَ : وَمِثْلُ الْحَاجَةِ لَوْ لَيْسَ مُحَرِّمٌ خُفَّيْنِ لِحَاجَةٍ هَلْ يَمْسَحُ ؟ انْتَهَى .

قوله : وَيَمْسَحُ عَلَى جَمِيعِ الْجَبِيرَةِ إِذَا لَمْ تَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ . اعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُجْزَى الْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ مِنْ غَيْرِ تَيْمُمٍ بِشَرْطِهِ ، وَيُصَلِّي مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِ : لَا يَجْمَعُ فِي الْجَبِيرَةِ

(١) سقطت من : « م » .

كَانَ تَارِكًا لِّلْعَسَلِ مَا يُمَكِّنُهُ غَسْلُهُ ، مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَمَا لَوْ شَدَّهَا عَلَى مَا لَا كَسْرَ فِيهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سَهَّلَ فِي ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَيِّمُونِيِّ ، وَالْمَرُودِيِّ^(١) ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَنْضَبِطُ ، وَهُوَ شَدِيدٌ جِدًّا . فَعَلِيَ هَذَا ، لَا بَأْسَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْعَصَائِبِ كَيْفَ شَدَّهَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فَعَلِيَ هَذَا [٤٩/١ ر] ، إِذَا تَجَاوَزَ بِهَا مَوْضِعَ الْحَاجَةِ ، لَزِمَهُ نَزْعُهَا ، إِنْ لَمْ يَخَفِ الضَّرَرَ ، وَإِنْ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا ، تَيَمَّمَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَخَافُ الضَّرَرَ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ ، فَجَازَ التَّيَمُّمُ لَهُ^(٢) ، كَالْجُرْحِ .

بَيْنَ الْمَسْحِ وَالتَّيَمُّمِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَمْسَحُ عَلَى جَبِيْرَةِ الْكَسْرِ ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الصُّوفِ بَلْ يَتَيَمَّمُ إِنْ خَافَ نَزْعَهُ . وَعَنْهُ ، يَلْزُمُهُ أَنْ يُعِيدَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِهِ . حَكَاهَا فِي « الْمُنْهَجِ » . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَابْنُ عَبْدِ دُوسٍ ، وَغَيْرُهُمَا ، رِوَايَةً بِوُجُوبِ الْإِعَادَةِ ، لَكُنْهُمْ بَنَوْهَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَطَهَّرْ وَقُلْنَا بِالِاشْتِرَاطِ . قَالَ : وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي عِنْدَ التَّحْقِيقِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِخِلَافٍ ، كَمَا سَيَأْتِي . انْتَهَى . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : إِنْ قُلْنَا : الطَّهَارَةُ قَبْلُهَا شَرْطٌ . أَعَادَ وَإِلَّا فَلَا . انْتَهَى . وَعَنْهُ ، يَلْزُمُهُ التَّيَمُّمُ مَعَ الْمَسْحِ . فَعَلِيهَا ، لَا يَمْسَحُ الْجَبِيْرَةُ بِالثَّرَابِ ، فَلَوْ عَمَّتِ الْجَبِيْرَةُ مَحَلَّ التَّيَمُّمِ سَقَطَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمَا . وَقِيلَ : يُعِيدُ إِذْنًا . وَقِيلَ : هَلْ يَقَعُ التَّيَمُّمُ عَلَى حَائِلٍ فِي مَحَلِّهِ كَمَسْحِهِ بِالْمَاءِ أَمْ لَا ؛ لَضَعْفِ الثَّرَابِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُمَا فِيمَا إِذَا اشْتَرَطْنَا الطَّهَارَةَ وَخَافَ مِنْ

(١) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَجَّاجِ الْمُرُودِيُّ ، كَانَ أَجَلَ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَهُوَ الَّذِي تَوَلَّى إِغْمَاضَهُ لَمَّا مَاتَ وَغَسَلَهُ ، وَرَوَى عَنْهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً ، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٥٦/١ - ٦٣ ، الْعَبَرُ ٥٤/٢ .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ : « الْأَصْلِ » .

نَزَعَهَا ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ إِلَى حَلِّهَا ، وَأَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا لَا يَتَقَيَّدُ بِالْوَقْتِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

قوله : إِذَا لَمْ تَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ . هذا المذهب ، وعليه الجمهور ، وقطع به كثير منهم . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : وَقَدْ يَتَجَاوَزُهَا إِلَى جَرْحٍ ، أَوْ وَرَمٍ ، أَوْ شَيْءٍ يَرْجَى بِهِ الثَّرَاءُ أَوْ سُرْعَتُهُ ، وَقَدْ يُضْطَرُّ إِلَى الْجَبْرِ بِعَظْمٍ يَكْفِيهِ أَصْغَرُ مِنْهُ ، لَكِنْ لَا يَجْدُ سِوَاهُ وَلَا مَا يَجْبُرُ [٣٦/١] بِهِ . انتهى . ونقل المصنّف وَمَنْ تَبِعَهُ عَنِ الْخَلَّالِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا بَأْسَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْعَصَائِبِ كَيْفَمَا شَدَّهَا . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ .

فائدة : مُرَادُ الْخَرَقِيِّ بِقَوْلِهِ : وَإِذَا شَدَّ الْكَسِيرُ الْجَبَائِرَ ، وَكَانَ طَاهِرًا وَلَمْ يَدْعُهَا مَوْضِعَ الْكَسْرِ . أَنْ يَتَجَاوَزَ بِهَا تَجَاوُزًا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، فَإِنَّ الْجَبِيرَةَ إِنَّمَا تَوْضَعُ عَلَى طَرَفِي الصَّحِيحِ لِئَنْجَبِرَ الْكَسْرُ . قَالَه شُرَّاحُهُ .

فوائد ؛ منها ، إِذَا تَجَاوَزَ قَدْرَ الْحَاجَةِ وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفِ التَّلَفُ ، فَإِنْ خَافَ التَّلَفُ سَقَطَ عَنْهُ بِلَا نِزَاعٍ ، وَكَذَا إِنْ خَافَ الضَّرَرَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَخَرَجَ مِنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، فِي مَنْ جَبَرَ كَسْرَهُ بِعَظْمٍ نَجَسٍ ، عَدَمُ السَّقُوطِ هُنَا . وَحَيْثُ قُلْنَا : يَسْقُطُ النَّزْعُ . فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، ^(١) وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعُوا بِهِ . وَحَكَى الْقَاضِي وَجْهًا ؛ لَا يَمْسَحُ زِيَادَةً عَلَى مَوْضِعِ الْكَسْرِ وَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَهُوَ بَعِيدٌ . عَلَيْهَا يَتَيَمَّمُ لِلزَّائِدِ وَلَا يُجْزِيهِ مَسْحُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ^(٢) ، وَالْمَشْهُورِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يُجْزِيهِ الْمَسْحُ أَيْضًا . اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ ، وَالْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقِيلَ : يَجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالتَّيَمُّمِ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِيمَا إِذَا قُلْنَا بِاشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ لِلْجَبِيرَةِ وَخَافَ .

(١ - ١) سقط من : ١ .

ومنها ، لو تَأَلَّمَتْ إصْبَعُهُ فَأَلْقَمَهَا مَرَارَةً جازَ الْمَسْحُ عليها . قَالَه الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ .
ومنها ، لو جَعَلَ فِي شَقِّ قَارًا وَنَحْوَهُ وَتَضَرَّرَ بِقَلْعِهِ ، جازَ لَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، عَلَى
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ،
و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ،
و « حَوَاشِي الْمُفْتِيحِ » . وَعَنْهُ ، لَيْسَ لَهُ الْمَسْحُ بِلِ يَتَيَّمٌ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ،
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الزَّرَكَشِيِّ » ، وَ « ابْنِ
عُبَيْدَانَ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَغْسِلُهُ وَلَا يُجْزِيهِ الْمَسْحُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَقْلَعُهُ إِلَّا أَنْ
يَخَافُ تَلْفًا ، فَيُصَلِّي وَيُعِيدُ . وَمِنْهَا ، لَوْ انْقَطَعَ ظَفْرُهُ ، أَوْ كَانَ بِإِصْبَعِهِ جُرْحٌ أَوْ
فِصَادٌ ، وَخَافَ أَنْ أَصَابَهُ أَنْ يَنْدَقَ فِي الْجُرْحِ ، أَوْ وَضَعَ دَوَاءً عَلَى جُرْحٍ أَوْ وَجَعَ
وَنَحْوَهُ ، جازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي اللَّصُوقِ عَلَى الْجُرُوحِ :
إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَزْعِهِ ضَرَرٌ غَسَلَ الصَّحِيحَ وَتَيَّمَ لِلْجُرْحِ ، وَيَمْسَحُ عَلَى مَوْضِعِ
الْجُرْحِ ، وَإِنْ كَانَ فِي نَزْعِهِ ضَرَرٌ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْجَبِيرَةِ يَمْسَحُ عَلَيْهَا . وَقَالَ ابْنُ
حَامِدٍ : يَمْسَحُ عَلَى جَبِيرَةِ الْكَسْرِ ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى لَصُوقِ بِلِ يَتَيَّمٌ ، إِلَّا إِنْ خَافَ
نَزْعَهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ . وَمِنْهَا ، الْجَبِيرَةُ النَّجِسَةُ ؛ كَجِلْدِ الْمَيْتَةِ وَالْخَرَقِ النَّجِسَةِ يَحْرُمُ
الْجَبْرُ بِهَا ، وَالْمَسْحُ عَلَيْهَا بَاطِلٌ ، وَالصَّلَاةُ فِيهَا بَاطِلَةٌ ، كَالْحُفِّ النَّجِسِ . قَالَه ابْنُ
عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ عُبَيْدَانَ ، وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ
الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : النَّجِسَةُ كَالطَّاهِرَةِ . وَإِنْ كَانَتِ الْجَبِيرَةُ مِنْ حَرِيرٍ أَوْ غَضَبٍ
فَفِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَيْهَا احْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ، كَالْحُفِّ
الْمَغْضُوبِ وَالْحَرِيرِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » : وَإِنْ شَدَّ جَبِيرَةً
حَلَالًا مَسَحَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَالْاحْتِمَالُ الثَّانِي ، يَصِحُّ الْمَسْحُ
عَلَيْهَا . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ عُبَيْدَانَ . قُلْتُ : الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخِلَافِ
هُنَا ، إِذَا مَنَعْنَا مِنْ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْحُفِّ الْحَرِيرِ وَالْغَضَبِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَإِلَّا
حَيْثُ أَجَزْنَا هُنَاكَ فَهِنَا بِطَرِيقِ أَوَّلَى .

المقنع وَمَتَى ظَهَرَ قَدَمُ الْمَاسِيحِ أَوْ رَأْسُهُ أَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ ،
اسْتَأْنَفَ الطَّهَارَةَ . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُهُ مَسْحُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ قَدَمَيْهِ .

الشرح الكبير

١٣٠ - مسألة ؛ قال : (ومتى ظهر قدم الماسيح أو رأسه ، أو انقضت مدة المسح ، استأنف الطهارة) لأن المسح بدل عن الغسل ، فمتى ظهر القدم وجب غسله ؛ لزوال حكم البدل ، كالمُتِمِّمِ يَجِدُ الْمَاءَ (وعنه : يُجْزِئُهُ مَسْحُ رَأْسِهِ ، وَغَسْلُ قَدَمَيْهِ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ مَتَى ظَهَرَ قَدَمُ الْمَاسِيحِ بَعْدَ الْحَدَثِ وَالْمَسْحِ ، وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ ؛ فَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ يُعِيدُ الْوُضُوءَ . وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَكْحُولٌ ^(١) ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ

الإصناف

قوله : ومتى ظهر قدم الماسيح ورأسه ، أو انقضت مدة المسح استأنف الطهارة . هذا الصحيح من المذهب . قال في « الكافي » : بطلت الطهارة في أشهر الروايتين . قال الشارح : هذا المشهور عن أحمد . قال في « تجريد العناية » : هذا الأشهر . ونصره المجد في « شرحه » ، و « مجمع البحرين » ، وغيرهما ، وجرم به في « الإفادات » ، و « الوجيز » ، و « المنور » ، و « المتحجب » ، و « ناظم المفردات » ، و « عقود ابن البنا » ، و « العمدة » ، واختاره ابن عبدوس في « تذكيرته » ، وقدمه في « المحرر » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الخلاصة » ، و « الرعايتين » ، و « النظم » ،

(١) أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الهذلي مولاهم الشامي الحافظ ، فقيه الشام في عصره ، اختلف في وفاته بين سنوات اثنتي عشرة وأربع عشرة وست عشرة وثمانى عشرة ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٧٥ ، وفيات الأعيان ٢٨٠/٥ - ٢٨٣ ، تذكرة الحفاظ ١٠٧/١ ، ١٠٨ .

التَّوَرِيَّ ، وَأَبَى ثَوْرٍ ، وَالْمُزَنِيَّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْخُفَّيْنِ نَابَ عَنْ غَسْلِ^(١) الرَّجْلَيْنِ خَاصَّةً ، فَظُهُورُهُمَا يُبْطَلُ مَا نَابَ عَنْهُ ، كَالْتِّيمِ إِذَا بَطَلَ بَرُوءَةُ الْمَاءِ ، بَطَلَ مَا نَابَ عَنْهُ . وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُوبِ الْمُوَالَاةِ ، فَمَنْ لَمْ يُوجِبْهَا فِي الْوُضُوءِ جَوَزَ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ ؛ لِأَنَّ سَائِرَ أَعْضَائِهِ سِوَاهُمَا مَعْسُولَةٌ ، وَمَنْ أَوْجَبَ الْمُوَالَاةَ أَبْطَلَ الْوُضُوءَ ؛ لِقَوَاتِ الْمُوَالَاةِ . فَعَلَى هَذَا ، لَوْ خَلَعَ الْخُفَّيْنِ قَبْلَ جَفَافِ الْمَاءِ عَنْ بَدَنِهِ^(٢) ، أَجْزَأَهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ ، وَصَارَ كَأَنَّهُ خَلَعَهُمَا قَبْلَ مَسْحِهِ عَلَيْهِمَا . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَقَتَادَةُ : لَا يَتَوَضَّأُ ، وَلَا يَغْسِلُ

و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، الْإِنْصَافِ وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُهُ مَسْحُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ قَدَمَيْهِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَبْطُلُ ، كإِزَالَةِ الشَّعْرِ الْمَسْسُوحِ عَلَيْهِ . تَبْيِيهِ : اِخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي مَبْنَى هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى طَرَقٍ ؛ فَقِيلَ : هُمَا مَبْنِيَّانِ عَلَى الْمُوَالَاةِ . اخْتَارَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ ، وَقَطَعَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . فَعَلَى هَذَا ، لَوْ حَصَلَ ذَلِكَ قَبْلَ قَوَاتِ الْمُوَالَاةِ أَجْزَأَهُ مَسْحُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ قَدَمَيْهِ ، قَوْلًا وَاحِدًا ؛ لِعَدَمِ الْإِخْلَالِ بِالْمُوَالَاةِ . وَقِيلَ : الْخِلَافُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَسْحَ هَلْ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ أَمْ لَا ؟ وَقَطَعَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ ، وَاخْتَارَهُ وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَقَدَّمَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي « شَرْحِ » [٣٦/١] الْعُمْدَةِ ، وَقَالَ هُوَ وَأَبُو الْمَعَالِي

(١) سقطت من : « م » .

(٢) في الأصل : « يديه » .

قَدَمِيهِ . واختاره ابنُ المُنْذِرِ ؛ لأنَّه أزالَ المَمْسُوحَ عليه بعدَ كَمالِ الطهارةِ ، أشَبَهَ ما لو حَلَقَ رَأْسَهُ بعدَ مَسْحِهِ . وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى ؛ أَنَّ الوُضُوءَ بَطُلَ في بعضِ الأَعْضَاءِ ، فَبَطُلَ في جَمِيعِهَا ، كما لو أَحْدَثَ . وما ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِنَزْعِ أَحَدِ الخُفَّيْنِ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ غَسْلُهُمَا ، وَإِنَّمَا نابَ مَسْحُهُ عن إِحْدَاهُمَا . وَأَمَّا التَّيَمُّمُ عن بعضِ الأَعْضَاءِ فَمَسِيئَتَانِ الْكَلَامُ عليه في بابِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وقال مالِكٌ ، والليثُ بنُ سَعْدٍ : إِنْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ مَكَانَهُ ، صَحَّتْ طَهَارَتُهُ . فَإِنْ تَطَاوَلَ أَعَادَ الوُضُوءَ ؛ لِأَنَّ الطهارةَ كانتْ صَحِيحَةً إلى حينِ نَزْعِ الخُفَّيْنِ ، أَوْ انْقِضَاءِ المُدَّةِ ، وَإِنَّمَا بَطَلَتْ في القَدَمَيْنِ خَاصَّةً ، فَإِذَا غَسَلَهُمَا عَقِبَ النَّزْعِ ، حَصَلَتِ المُوَالَاةُ ، بِخِلَافِ ما إِذَا تَطَاوَلَ . وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ المَسْحَ بَطُلَ حُكْمُهُ ، وصارَ الْآنَ يُضَيِّفُ الغَسْلَ إلى الغَسْلِ ، فلم يَبْقَ لِلْمَسْحِ حُكْمٌ ، وَلِأَنَّ الاعتبارَ في المُوَالَاةِ ، إِنَّمَا هو بِقُرْبِ الغَسْلِ مِنَ الغَسْلِ ، لَا مِنْ حُكْمِهِ ، فَإِنَّهُ مَتَى زَالَ حُكْمُ الغَسْلِ بَطَلَتْ^(١) الطهارةُ ، وَلَمْ يَنْفَعْ قُرْبُ الغَسْلِ مِنَ الخَلْعِ شَيْئًا ؛ لَكَوْنِ الحُكْمِ لَا يَعُودُ بعدَ زَوَالِهِ إِلَّا بِسَبَبٍ جَدِيدٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وخَفِيدُهُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ . واعْلَمْ أَنَّ المَسْحَ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . نصَّرَ عليه . وَجَزَمَ بِهِ في « التَّلْخِيصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، وَقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الرِّعَايَةِ » ، و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : لَا يَرْفَعُهُ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ أَوَّلَ البابِ . وَأُطْلِقَ الطَّرِيقَةُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقِيلَ : الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ بِنِيَّةٍ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بابِ الوُضُوءِ فِي أَثْنَاءِ النِّيَّةِ . وَقِيلَ : الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَتَبَعُضُ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « بَطُلَ حُكْمٌ » .

فصل : وحكم خلع العمامة [٤٩/١ ظ] بعد المسح عليها ، عند القائِلين بجواز المسح عليها ، حكم الخف ؛ لأنها في معناه ، إلا أنه ههنا يلزمه مسح رأسه وغسل قدميه ، إذا قلنا بوجوب الترتيب . وكذلك الحكم لو نزع الجبيرة بعد المسح عليها ، قياساً على الخف والعمامة ، إلا أنه إن كان مسح عليها في الجنابة ، لم يحتج إلى إعادة غسل ، ولا وضوء ؛ لأن الترتيب والمواالة ساقطان فيه .

فصل : وإذا انقضت مدة المسح ، بطلت طهارته أيضاً ، ولزمه خلع الخفين والعمامة وإعادة الوضوء ، على الرواية الأولى . وعلى الثانية ، يجرئه مسح رأسه وغسل قدميه ، وقد ذكرنا وجه الروايتين . ومتى أمكنه نزع الجبيرة من غير ضرر ، فهو كما لو انقضت مدة المسح ، قياساً عليه . وقال الحسن : لا يبطل الوضوء ، ويصلى حتى يحدث . ونحوه قول داود ، فإنه قال : ينزع خفيه ، ويصلى حتى يحدث ؛ لأن الطهارة لا تبطل إلا بالحدث ، والخلع ليس بحدث . ولنا ، أن غسل الرجلين شرط للصلاة ، وإنما قام المسح مقامه في المدة ، فإذا انقضت لم يجر أن يقوم مقامه إلا بدليل ، ولأنها طهارة لا يجوز ابتداؤها ، فيمنع من استدامتها ، كالتييم^(١) عند رؤية الماء .

التقص ، وإن تبعثت في الثبوت ؛ كالصلاة والصيام . جزم به في « الكافي » ، وقاله القاضي في « الخلاف » ، واختاره أبو الخطاب في « الإتيصار » . ويأتي في آخر نواقض الوضوء هل يرفع الحدث عن العضو الذي غسل قبل تمام الوضوء ، أم لا ؟ أطلقهن في الفروع .

(١) في م : كالتييم .

فصل : ونَزَعُ أَحَدَ الْخُفَّيْنِ كَنَزَعِهِمَا ، في قول أكثر أهل العلم ؛ منهم مالكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، والشافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وَلِزْمُهُ نَزَعُ الْآخَرِ . وقال الزُّهْرِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ : يَغْسِلُ الْقَدَمَ الَّتِي نَزَعَ مِنْهُ الْخُفَّ ، وَيَمْسَحُ الْآخَرَ ؛ لِأَنَّهُمَا عُضْوَانِ ، فَأَشْبَهَا الرَّأْسَ وَالْقَدَمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا فِي الْحُكْمِ كَعْضَوِ وَاحِدٍ ؛ وَلِهَذَا لَا يَجِبُ تَرْتِيبُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، فَيَنْطَلُ مَسْحُ أَحَدِهِمَا بظُهُورِ الْآخَرِ ، كَالرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ ، وَبِهَذَا فَارَقَ الرَّأْسَ وَالْقَدَمَ .

فوائد ؛ منها ، إِذَا حَدَثَ الْمُبْطَلُ فِي الصَّلَاةِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُتَيَمِّمِ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْمَاءِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُ . وَقِيلَ : حُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ . اخْتَارَهُ السَّامُرِيُّ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَقُلْتُ : إِنْ ارْتَفَعَ حَدَثُهُمْ بَنَوْا ، وَإِلَّا اسْتَأْنَفُوا الْوُضُوءَ . وَخَرَّجَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ ، عَلَى مَا إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ عَلَى الْمُتَيَمِّمِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي ، بَعْدَ قَوْلِهِ : وَيَبْطُلُ التَّيَمُّمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ . وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ كَمَا لَوْ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ . نَظَرًا لِإِطْلَاقِهِمْ . وَمِنْهَا ، لَوْ زَالَتِ الْجَبِيرَةُ فَهِيَ كَالْخُفِّ مُطْلَقًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ خِلَافًا وَمَذْهَبًا . وَقِيلَ : طَهَارَتُهُ بَاقِيَةٌ قَبْلَ الْبَرِّ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بَقَاءَهَا قَبْلَ الْبَرِّ وَبَعْدَهُ ، كَأَزَالَةِ الشَّعْرِ . وَمِنْهَا ، خُرُوجُ الْقَدَمِ أَوْ بَعْضِهِ إِلَى سَائِِ الْخُفِّ كَخَلْعِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا . وَعَنْهُ ، لَا ، إِنْ خَرَجَ بَعْضُهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، تَبَعًا لِلْمَجْدِ : وَإِنْ أَخْرَجَ قَدَمَهُ أَوْ بَعْضَهُ إِلَى سَائِِ الْخُفِّ ، بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْمَشْيَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَالْخَلْعِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، إِنْ جَاوَزَ الْعَقَبُ حَدَّ مُوَضِعِ الْعَسَلِ أَثَرٌ ، وَدُونَهُ لَا يُؤَثِّرُ . وَعَنْهُ ، إِنْ خَرَجَ الْقَدَمُ إِلَى سَائِِ الْخُفَّيْنِ لَا يُؤَثِّرُ . قَالَ : وَحَكَى بَعْضُهُمْ فِي خُرُوجِ بَعْضِ الْقَدَمِ إِلَى سَائِِ الْخُفِّ ، رِوَايَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ .

فصل : وانكشاف بعض القدم من خرق كنز ع الحُف . فإن انكشطت الظهارة دون البطانة ، وكانت البطانة سائرة لمحل الفرض تثبت بنفسها ، جاز المسح ، كما لو لم تنكشط . وإن أخرج قدمه إلى ساق الحُف ، فهو كخلعه . وهذا قول إسحاق وأصحاب الرأي . وقال الشافعي : لا يتبين لي أن عليه الوضوء ، إلا أن يظهر بعضها ؛ لأن القدم مستور بالحُف . وحكى أبو الخطاب في رؤوس المسائل ، عن أحمد ، نحو ذلك . ولنا ، أن استقرار الرجل في الحُف ، شرط جواز المسح ؛ بدليل ما لو أدخل رجله الحُف ، فأحدث قبل استقرارها فيه ، لم يكن له المسح . فإذا تغير الاستقرار ، زال شرط جواز المسح فبطل ، كما لو ظهر . وإن كان إخراج القدم إلى ما دون ذلك لم يبطل المسح ؛ لأنها لم تزل عن مستقرها . وقال مالك : إذا أخرج قدمه من موضع المسح خروجا يينا ، غسل [٥٠/١] قدميه .

ومنها ، لو رفع العمامة يسيرا لم يضطر . ذكره المصنف . قال أحمد : إذا زالت عن رأسه فلا بأس إذا لم يفحش . قال ابن عقيل وغيره : إذا لم يرفعها بالكليّة ، لأنه معتاد . وظاهر « المستوعب » تبطل بظهور شيء من رأسه ؛ فإنه قال : وإذا ظهر بالكليّة بعض رأسه أو قدمه بطلت . وقال في مكان آخر : فإن أدخل يده تحت الحائل ليحك رأسه ، ولم يظهر شيء من الرأس لم تبطل الطهارة . ومنها ، لو نقض جميع العمامة بطل وضوءه ، وإن نقض منها كورا أو كورين ، وقيل : أو حنكها . ففيه روايتان ، وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن عبيد » ، و « المستوعب » ، و « مجمع البحرين » ، و « ابن تميم » ؛ إحداهما ، يبطل . وهو الصحيح . اختاره المجد في « شرحه » ، وابن عبد القوي ، و « مجمع البحرين » ، وقدمه في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . قال في

فصل : وإن نَزَعَ الْعِمَامَةَ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا ، بَطَلَتِ الطَّهَارَةُ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَكَذَلِكَ إِنْ انْكَشَفَ رَأْسُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا ، مِثْلُ أَنْ حَلَّتْ رَأْسَهُ ، أَوْ ^(١) رَفَعَهَا لِأَجْلِ الْوُضُوءِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا زَالَتِ الْعِمَامَةُ عَنْ هَامَتِهِ ، لَا بَأْسَ ، مَا لَمْ يَنْقُضْهَا أَوْ يَفْحُشْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ ، فَيَشْتَقُّ التَّحَرُّزُ عَنْهُ . وَإِنْ انْتَقَضَتْ بَعْدَ مَسْحِهَا ، فَهُوَ كَنَزْعِهَا ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ . وَإِنْ انْتَقَضَ بَعْضُهَا ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَبْطُلُ طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ بَعْضُ الْمَمْسُوحِ عَلَيْهِ مَعَ بَقَاءِ الْعُضْوِ مَسْتُورًا ، فَهُوَ كَكَشْطِ الْخُفِّ مَعَ بَقَاءِ الْبِطَانَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، تَبْطُلُ . قَالَ الْقَاضِي : لَوْ انْتَقَضَ مِنْهَا كَوْرٌ وَاحِدٌ بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ الْمَمْسُوحُ عَلَيْهِ ، أَشْبَهَ نَزْعَ الْخُفِّ .

« الْكُبْرَى » : وَلَوْ انْتَقَضَ بَعْضُ عِمَامَتِهِ وَفَحُشَ ، وَقِيلَ : وَلَوْ كَوْرًا . تَبْطُلُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَبْطُلُ . قُلْتُ : وَهُوَ أَوْلَى . وَقَدَّمَهَا ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَقَالَ الْقَاضِي : لَوْ انْتَقَضَ مِنْهَا كَوْرٌ وَاحِدٌ بَطَلَتْ .

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ نَزَعَ خُفًّا فَوْقَانِيًّا كَانَ قَدْ مَسَحَهُ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، يَلْزَمُهُ نَزْعُ التَّحْتَانِيَّ ، فَيَتَوَضَّأُ كَامِلًا ، أَوْ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ ، عَلَى الْخِلَافِ السَّابِقِ . وَعَنْهُ ، لَا يَلْزَمُهُ نَزْعُهُ ، فَيَتَوَضَّأُ أَوْ يَمْسَحُ التَّحْتَانِيَّ مُفْرَدًا ، عَلَى الْخِلَافِ . ^(٢) اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، لَكِنْ قَالَ : الْأُولَى ^(١) . وَأَطْلَقَ الرَّوَاتِبَيْنِ فِي « الْفُرُوعِ » بَعْنَهُ ، وَعَنْهُ . ^(٣) وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِثَيْنِ » ^(٢) . الثَّانِيَةُ ، أَعْلَمُ أَنَّ كَلَامًا مِنَ الْخُفِّ الْفَوْقَانِيَّ وَالتَّحْتَانِيَّ بَدَلَ مُسْتَقْبَلٍ عَنِ الْعَسَلِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

(١) فِي م : ١١٠ .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ش .

وَلَا مَدْخَلَ لِحَائِلٍ فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى ، إِلَّا الْجَبِيرَةُ .

الشرح الكبير

١٣١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا مَدْخَلَ لِحَائِلٍ فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى إِلَّا الْجَبِيرَةُ) لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى غَيْرِ الْجَبِيرَةِ فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى ؛ لِمَا رَوَى صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَوْ سَفَرًا ،

المذهب . (١) وقيل : الْمَوْقَانِي بَدَلَ عَنِ الْعَسَلِ ، وَالتَّحْتَانِي كِلَافَاتِهِ (٢) . وقيل : الإِنْصَافِ الْمَوْقَانِي بَدَلَ عَنِ التَّحْتَانِي ، وَالتَّحْتَانِي بَدَلَ عَنِ الْقَدَمِ . وقيل : هُمَا كِطَاهَارَةُ وَبَطَانَةٌ .

فائدة : قوله : وَلَا مَدْخَلَ لِحَائِلٍ فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى إِلَّا الْجَبِيرَةُ . اعْلَمْ أَنَّ الْجَبِيرَةَ تُخَالِفُ الْحُفَّ فِي مَسَائِلَ عَدِيدَةٍ ؛ مِنْهَا ، أَنَّهَا لَا تُشْتَرِطُ تَقَدُّمَ الطَّهَارَةِ لَجَوَازِ الْمَسْحِ عَلَيْهَا ، عَلَى رِوَايَةِ اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ، وَهِيَ الْمُخْتَارَةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، بِخِلَافِ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْحُفِّ . وَمِنْهَا ، عَدَمُ التَّوْقِيتِ بِمَدَّةٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَمِنْهَا ، وَجُوبُ الْمَسْحِ عَلَى جَمِيعِهَا . وَمِنْهَا ، دُخُولُهَا فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَمِنْهَا ، أَنَّ شَدَّهَا مَخْصُوصٌ بِحَالِ الضَّرُورَةِ . وَمِنْهَا ، أَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا عَزِيمَةٌ بِخِلَافِ الْحُفِّ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَمِنْهَا ، أَنَّهُ لَوْ لَيْسَ خُفًا عَلَى طَهَارَةٍ مَسَحَ فِيهَا عَلَى الْجَبِيرَةِ ، جَازَ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِ عَلَى طَرِيقِهِ ، وَلَوْ لَيْسَ الْحُفُّ عَلَى طَهَارَةٍ مَسَحَ فِيهَا عَلَى عِمَامَةٍ ، أَوْ لَيْسَ عِمَامَةً عَلَى طَهَارَةٍ مَسَحَ فِيهَا عَلَى خُفٍّ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ عِنْدَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى اشْتِرَاطِ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبِيرَةِ مُسْتَوْفَى ، فَلْيُعَاوِذْ (٣) . وَمِنْهَا ، أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ فِيهَا عَلَى [٣٧/١] الْخِرْقِ وَنَحْوِهَا بِخِلَافِ الْحُفِّ . قُلْتُ : وَفِي هَذَا نَظَرٌ ظَاهِرٌ . وَمِنْهَا ، أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبِيرَةِ سِتْرُ مَحَلِّ الْفَرْضِ إِذَا لَمْ

(١ - ١) سقط من : ١ .

(٢) تقدم في صفحة ٤٢٤ .

الشرح الكبير أن لا تنزع خفافنا ثلاثة أيامٍ ولياليهنَّ ، إلّا من جنابةٍ . رواه الترمذی^(١) وقال : حديث حسن صحيح . فأما الجبيرةُ ، فيجوزُ المسحُ عليها في الطهارة الكبرى ؛ لحديث صاحب الشجرة ، ولأنه مسحُ أبيح للضرورة^(٢) ، أشبه التيمم . والله أعلم .

الإنصاف يكن ثم حاجة ، بخلاف الخف .^(٣) ومنها ، أنه يتعين على صاحب الجبيرة المسح بخلاف الخف^(٤) . ومنها ، أنه يجوز المسح على الجبيرة إذا كانت من حرير ونحوه ، على رواية صحيحة الصلاة في ذلك ، بخلاف الخف ، على المحقق . قاله الزركشي . ومنها ، أنه يجوز المسح على الجبيرة في سفر المعصية ، ولا يجوز المسح على الخف فيه على قول ، وتقدم ذكره . فهذه اثنتا عشرة مسألة قد خالفت الجبيرة فيها الخف في الأحكام ، إلّا أن بعضها فيه خلافٌ بعضه ضعيف ، ومرجع ذلك كله أو معظمه إلى أن مسح الجبيرة عزيمة ، ومسح الخف ونحوه رخصة .

(١) في : باب ماجاء في المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحمدي ١/١٤٢ . كما أخرجه النسائي ، في : باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/٧١ . وابن ماجه ، في : باب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٢) في م : « للضرر » .

(٣ - ٣) سقط من : ١ .

فهرس الجزء الأول من الشرح الكبير والإنصاف

الصفحة	
(٥) - (٣٧)	مقدمة التحقيق
٥ - ٣	مقدمة الشرح الكبير
٢٧ - ٣	مقدمة الإنصاف

كتاب الطهارة

فائدة : الطهارة لها معنيان ٢٩

باب المياه

- ١ - مسألة: (وهو الباقي على أصل خلقته) ٣٦ ، ٣٥
تنبيه : يشمل قوله : وهو الباقي على أصل خلقته
٣٥ مسائل كثيرة ...
- ٢ - مسألة: (وما تغير بمكثه) ٣٧
- ٣ - مسألة: (أو بظاهر لا يمكن صونه عنه ...) ٣٨
- ٤ - مسألة: (أو لا يخالطه ، كالعود والكافور والدهن) ٣٨
فائدة : مفهوم قوله : لا يمكن صونه عنه ... ٣٨
فائدة : مراده بالعود العود القمارى ٣٩
تنبيه : صرح المصنف أن العود والكافور والدهن ... ٣٩
- ٥ - مسألة: (أو ما أصله ماء ، كالملح البحرى) ٤٠
تنبيه : مفهوم قوله : أو ما أصله الماء ... ٤٠
فائدة : حكم التراب إذا تغير به الماء ... ٤٠
- ٦ - مسألة: (أو ما تروّج بريح ميتة إلى جانبه) ٤١
- ٧ - مسألة: (أو بظاهر) ٤٦ - ٤٢

- ٤٣ فائدة : حيث قلنا بالكراهة ، فمحله ...
- ٤٣ تنبيه : ظاهر قوله : أو بظاهر ...
- ٤٣ تنبيه : قوله : فهذا كله ظاهر مطهر ...
- ٤٣ فائدة : الأحداث جمع حدث ...
- ٤٥ تنبيه : يشمل قوله : فهذا كله ظاهر مطهر ...
- ٤٦ تنبيه : ظاهر كلام الأصحاب جواز استعماله ...
- ٥٤ - ٤٧ ٨ - مسألة : (وإن سخن بنجاسة ، فهل يكره استعماله ...)
- فوائد ؛ إحداهن ، محل الخلاف في المسخن
- ٥٠ بالنجاسة ...
- ٥١ الثانية، ذكر القاضى، أن إيقاد النجس لا يجوز
- ٥١ الثالثة ، إذا وصل دخان النجاسة إلى شيء
- ٥٢ فصل : إذا خالط الماء طاهر لم يغيره ، ...
- ٥٢ فصل : إذا وقع في الماء ماءً مستعمل ، ...
- ٥٣ فصل : فإن كان معه ماء لا يكفيه لطهارته ، ...
- ٥٤ فصل : القسم الثانى ، ماء طاهر غير مطهر ...
- ٥٥ - ٥٩ ٩ - مسألة ؛ (فإن غير أحد أوصافه ؛ ...)
- فصل : و لم يفرق أصحابنا في التغيير بين اللون والطعم
- ٥٦ والرائحة ، ...
- ٥٨ تنبيه : فعلى المذهب ، لو تغير صفتان ، ...
- ٥٨ فائدة : تغير كثير من الصفة كتغير صفة كاملة
- تنبيهان ؛ الأول ، ظاهر كلامه أنه لو كان المغير للماء
- ٥٩ ترأباً ، ...
- ٥٩ الثانى ، محل الخلاف في أصل المسألة ، ...
- ٦٠ - ٦٦ ١٠ - مسألة ؛ (أو استعمل في رفع حدث ، ...)
- تنبيهات ؛ الأول ، يستثنى من هذه الرواية ، لو
- ٦١ غسل رأسه بدل مسحه ، ...

- الثاني ، اختلف الأصحاب في إثبات
 ٦٤ رواية نجاسة الماء ؛ ...
 الثالث ، مراد المصنف وغيره ممن أطلق
 الخلاف ، ما إذا كان الماء الرافع
 ٦٤ للحدث ...
 ٦٥ فصل : فأما المستعمل في طهارة مشروعة ، ...
 تنبيه : ظاهر كلامه أنه لو استعمل في طهارة غير
 ٦٦ مشروعة ، ...
 ١١ - مسألة ؛ (أو غمس فيه يده قائم من نوم الليل ...) ٦٧ - ٧٨
 ٦٩ - ٧٥ تنبيهات تتعلق بغمس اليد في الماء من نوم الليل ...
 فصل : ولا فرق بين كون يد النائم مطلقة ، أو
 ٧١ مشدودة في جراب ، ...
 ٧٢ فصل : واختلفوا في النوم الذي يتعلق به هذا الحكم
 ٧٤ فصل : فإن كان القائم من نوم الليل صبيًا ...
 ٧٥ فصل : إذا وجد ماءً قليلاً ، ...
 فوائد ؛ تتعلق بغمس اليد في الماء بعد القيام من نوم
 ٧٥ - ٦٩ الليل ...
 فصل : فإن توضأ القائم من نوم الليل من ماء
 ٧٦ كثير ، ...
 فصل : إذا انغمس الجنب أو المحدث في ماءٍ دون
 ٧٧ القلتين ...
 فصل : إذا اجتمع ماء مستعمل إلى قلتين
 ٧٨ مطهرتين ...
 ١٢ - مسألة ؛ (وإن أزيلت به النجاسة ، فانفصل متغيرا ، ...) ٧٩
 ١٣ - مسألة ؛ (وإن انفصل غير متغير بعد زوالها ، فهو ظاهر) ٨٠

- ١٤ - مسألة ؛ (وإن كان غير الأرض ، فهو طاهر ، ...) ٨١ ، ٨٢
- ٨٢ تنبيه : محل الخلاف ، وهو مراد المصنف ...
- تنبيه : كثير من الأصحاب يحكى الخلاف
- ٨٢ وجهين ...
- ٨٢ فائدة : فعلى القول بنجاسته ، يكون المحل ...
- ١٥ - مسألة ؛ (وإن خلت بالطهارة منه امرأة ، فهو طهور) ٨٣ - ١٠٠
- فائدة : ظاهر كلام المصنف ، أن الماء في محل
- ٨٣ التطهير ...
- فائدة : منع الرجل من استعمال فضل طهور
- ٨٦ المرأة ، ...
- فصل : ويجوز للرجل والمرأة أن يغتسلا ويتوضعا من
- ٨٧ إناء واحد ، ...
- ٨٨ فصل : ولا يجوز رفع الحدث إلا بالماء ، ...
- ٨٨ - ٩٣ تنبيهات تتعلق بفضل وضوء المرأة ...
- ٩٣ فوائد ؛ منها ، لو خلط طهور بمُستعمل ، ...
- ٩٤ ومنها ، لو بلغ خلطه قلتين ، ...
- ٩٤ ومنها ، لو كان معه ما يكفي لطهارته ، ...
- ٩٥ فصل : (القسم الثالث ؛ ماء نجس ، وهو ما تغير ...)
- ٩٥ تنبيه : قوله ، القسم الثالث ، ماء نجس ، وهو ...
- ٩٧ تنبيهان ؛ أحدهما ، عموم هذه الرواية يقتضى ...
- ٩٨ الثانى ، هذا الخلاف في الماء الراكد ...
- ٩٩ فائدة : للرواية الأولى والثانية فوائد ، ...
- ١٠٠ فوائد ؛ إحداها ، الجُرْيَةُ ما أحاط بالنجاسة ...
- ١٠٠ الثانية ، لو امتدت النجاسة ...
- ١٠١ الثالثة ، متى تنجست جُرَيَات الماء ...

الصفحة

- ١٦ - مسألة ؛ (وإن كان كثيرا ، فهو طاهر ، ...) ١٠١-١٠٣
- ١٧ - مسألة ؛ (إلا أن تكون النجاسة بولاً ، ...) ١٠٤، ١٠٥
- تنبيه : مراده بقوله : إلا أن تكون النجاسة بولا ... ١٠٤
- تنبيه : قطع المصنف هنا بأن تكون العذرة مائعة ، ... ١٠٤
- فائدة : وكذا الحكم لو كانت يابسة وذابت ١٠٥
- ١٨ - مسألة ؛ (إلا أن يكون مما لا يمكن نزعها ؛ ...) ١٠٦-١١٠
- فوائد ؛ تتعلق بقوله إلا أن يكون مما لا يمكن نزعها ١٠٦
- فصل ، ولا فرق بين قليل البول وكثيره ، ... ١٠٧
- فصل ، إذا كانت بئر الماء ملاصقة لبئر فيها بول ، ١٠٧
- فصل ، فإن توضأ من الماء القليل وصلى ، ... ١٠٨
- فصل ، إذا وقعت في الماء نجاسة ، ... ١٠٨
- فصل ، قال ابن عقيل : من ضرب حيواناً مأكولاً ،
- فوقع في ماء ، ... ١٠٩
- فصل ، إذا كان الماء قلتين ، وفيه نجاسة ، ... ١١٠
- فصل ، وإذا اجتمع ماء نجس إلى ماء نجس ،
- ولم يبلغ القلتين ، ... ١١٠
- ١٩ - مسألة ؛ (وإذا انضم إلى الماء النجس ماء طاهر كثير ، ...) ١١١-١١٤
- فائدة : الإفاضة صب الماء ... ١١٢
- تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : طَهَّرَ ، يعني ... ١١٣
- الثاني ، مفهوم قوله : أو بنزح يبقى بعده
- كثير ... ١١٤
- فائدتان ؛ إحداهما ، الماء المتزوح طهور ... ١١٤
- الثانية ، قال في الفروع : وفي غَسَلِ
- جوانب بئر نزحت ... ١١٤

- ٢٠ - مسألة ؛ (فإن كُوثر بماء يسير ، ...) ١١٥-١١٨
- فصل : فأما الماء الذى يقع فيه بول الآدمى ، ... ١١٦
- فصل : فأما غير الماء من المائعات ... ١١٦
- فصل : وإذا قلنا : إن غير الماء من المائعات ، كالخل ونحوه يزيل النجاسة ، ... ١١٧
- فصل : فأما الماء المستعمل فى رفع الحدث ، ... ١١٨
- فصل : ولا فرق بين يسير النجاسة وكثيرها ، ... ١١٨
- تنبيهان ؛ أحدهما ، يخرج المصنف وغيره من مسألة زوال التغيير بنفسه ... ١١٨
- الثانى ، قوله : أو يغير ماء ... ١١٩
- ٢١ - مسألة ؛ (والكثير ما بلغ قلتين ، واليسير ما دونهما) ١١٩
- فوائد ؛ إحداها ، لو اجتمع من نجس وطاهر قلتان ... ١١٩
- الثانية ، إذا لاقى النجاسة مائعا غير الماء ... ١١٩
- الثالثة ، لو وقع فى الماء المستعمل فى رفع الحدث ... ١١٩
- ٢٢ - مسألة ؛ (وهما خمسمائة رطل بالعراق) ١٢٠، ١٢١
- ٢٣ - مسألة ؛ (وهل ذلك تقريب أو تحديد ؟ ...) ١٢٢-١٢٨
- فائدتان ؛ إحداها ، مساحة القلتين ، ... ١٢٢
- الثانية ، الصحيح من المذهب أن الرطل العراقى ... ١٢٢
- فصل فى الماء الجارى : ١٢٤
- تنبيهان ؛ أحدهما ، فى محل الخلاف فى التقريب والتحديد ... ١٢٥
- الثانى ، حكى المصنف الخلاف هنا وجهين ، ١٢٥

- فصل : فإن كان في جانب النهر ، أو في وهدة منه
 ماء واقف ... ١٢٦
- فوائد ؛ إحداها : لو شك في بلوغ الماء قدرًا يدفع
 النجاسة ، ... ١٢٦
- الثانية ، لو أخبره عدل بنجاسة الماء ، ... ١٢٦
- الثالثة ، لو أصابه ماء ميزاب ... ١٢٧
- ٢٤ - مسألة ؛ (وإذا شك في نجاسة الماء ، ...) ١٢٨ ، ١٢٩
- فصل : فإن أخبره أن كلبًا ولغ في هذا الإناء ، ١٢٩
- ٢٥ - مسألة ؛ (وإن اشتبه الماء الطاهر بالنجس ، ...) ١٢٩ - ١٣٤
- تنبيهان ؛ أحدهما ، إذا قلنا : يتحرى إذا كثر عدد
 الطاهر ... ١٣٠
- الثاني ، قوله : لم يتحرَّ على الصحيح من
 المذهب ... ١٣٢
- فوائد ؛ إحملها ، ظاهر كلام الأصحاب القائلين
 بالتحري ... ١٣٣
- الثانية ، حيث أجزنا له التحري ... ١٣٤
- تنبيه : محل الخلاف إذا لم يكن عنده طهور ييقن ، ... ١٣٤
- ٢٦ - مسألة ؛ (وهل يشترط إراقتهما أو خلطهما ؟ ...) ١٣٥ ، ١٣٦
- فوائد ؛ إحداها ، لو علم أحد النجس فأراد غيره
 استعماله ... ١٣٦
- الثانية ، لو توضأ بماء ثم علم بنجاسته ... ١٣٦
- الثالثة ، لو اشتبه عليه طاهر بنجس ... ١٣٧
- ٢٧ - مسألة ؛ (وإن اشتبه طهور بطاهر ، ...) ١٣٧ ، ١٣٨
- تنبيهات ؛ أحدها ، ظاهر قوله : وإن اشتبه طاهر
 بطهور ... ١٣٧

- الثانى ، ظاهر قوله : توضأ ... ١٣٨
 فائدة : لو ترك فرضه وتوضأ من واحد فقط ، ... ١٣٨
 ٢٨ - مسألة ؛ (وإن اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة ، ...) ١٤٢-١٣٩
 فائدة ؛ لو احتاج إلى شرب تحرى ... ١٣٩
 فصل : فإن لم يعلم عدد النجس ... ١٤٠
 فصل : فإن سقط على إنسان من طريق ماء ... ١٤١
 فوائد ؛ إحداها ، لو كثر عدد الثياب النجسة ... ١٤١
 تنبيه ؛ محل الخلاف إذا لم يكن عنده ثوب طاهر
 بيقين ، ... ١٤١

باب الآنية

- تنبيه : يستثنى من قوله : كل إناء طاهر ١٤٩-١٤٣
 ٢٩ - مسألة ؛ (إلا آنية الذهب والفضة والمضبب بهما ، ...) ١٤٨-١٤٥
 ٣٠ - مسألة ؛ (فإن توضأ منهما أو اغتسل ، فهل تصح
 طهارته ؟ ...) ١٤٩، ١٤٨
 فصل : فإن توضأ بماء مغصوب فهو كما لو صلى في
 ثوب مغصوب ١٤٩
 ٣١ - مسألة ؛ (إلا أن تكون الضبة يسيرة من الفضة ، ...) ١٥٤-١٥٠
 فائدة : الوضوء فيها كالوضوء منها ... ١٥٠
 فائدتان ؛ إحداها ، حكم المموه والمطلى والمطعم ... ١٥٠
 الثانية ، حكم الطهارة من الإناء
 المغصوب ... ١٥٠
 فائدة : فى الضبة أربع مسائل ... ١٥١
 تنبيه : فعلى القول بعدم التحريم يباح ... ١٥٣

الصفحة

- فائدة : حد الكثير ما عد كثيرًا عرفًا ... ١٥٣
تنبيه : شمل قوله : والمضيب بهما . الضبة من
الذهب ... ١٥٣
فائدة : الحاجة هنا أن يتعلق بها غرض غير الزينة... ١٥٤
- ٣٢- مسألة ؛ (وثياب الكفار وأوانهم طاهرة مباحة
الاستعمال ، ...) ١٥٥-١٦١
- فوائد ؛ إحداها ، حكم أواني مدمنى الخمر وملاقى
النجاسات ... ١٥٨
الثانية ، بدن الكافر طاهر عند جماعة
كتيباه ... ١٥٨
الثالثة ، تصح الصلاة في ثياب المرضعة
والحائض ... ١٥٩
فصل : وتباح الصلاة في ثياب الصبيان والمرقيات ... ١٦٠
فصل : ولا يجب غسل الثوب المصبوغ في حب
الصباغ ... ١٦١
- ٣٣- مسألة ؛ (ولا يظهر جلد الميتة بالدباغ) ١٦١-١٦٣
- ٣٤- مسألة ؛ (وهل يجوز استعماله في اليابسات بعد الدبغ ؟) ١٦٤ ، ١٦٥
- تنبيه : إذا قلنا : يظهر جلد الميتة بالدباغ ... ١٦٤
تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : بعد الدبغ ... ١٦٥
الثانى ، مفهوم كلامه أنه لا يجوز استعماله في
غير اليابسات ... ١٦٦
- ٣٥- مسألة ؛ (وعنه : يظهر منها جلد ما كان طاهرًا حال الحياة) ١٦٦-١٧١
- فائدة : فعلى القول بجواز استعماله يباح دبغه ... ١٦٦
فصل : فأما جلود السباع ، فقال القاضى : ... ١٦٧

- فصل : وإذا قلنا بطهارة الجلد بالدباغ . لم يحل
أكله ... ١٦٩
- فصل : ويجوز بيعه وإجارته والانتفاع به ... ١٧٠
- فصل : ولا يفتقر الدبغ إلى فعل ، ... ١٧١
- ٣٦ - مسألة : (ولا يظهر جلد غير المأكول بالذكاة) ١٧١-١٧٥
- تنبيه : قوله : ولا يظهر جلد غير المأكول بالذكاة ... ١٧١
- فوائد : ما يطهر بدبغه انتفع به ولا يجوز أكله ... ١٧٢
- فوائد : الأولى ، يباح لبس جلد الثعالب ... ١٧٣
- الثانية ، لا يباح اقتراش جلود السباع ... ١٧٣
- الثالثة ، في الخرز بشعر الخنزير روايات ... ١٧٤
- الرابعة ، نص أحمد على جواز المنخل من
شعر نجس ... ١٧٤
- فوائد تتعلق بالدباغ ... ١٧٥، ١٧٤
- ٣٧ - مسألة : (ولبن الميتة نجس ؛ ...) ١٧٧-١٧٥
- فائدة : حكم جلدة الأنفحة ، حكم الأنفحة ... ١٧٥
- فصل : وإن ماتت الدجاجة وفيها بيضة ... ١٧٧
- ٣٨ - مسألة : (وعظمها وقرنها وظفرها نجس) ١٧٧-١٨٠
- ٣٩ - مسألة : (وصوفها وشعرها وريشها طاهر) ١٨٠-١٨٥
- فائدة : في الصوف والشعر والريش المنفصل من
الحيوان الحي ... ١٨٠
- فصل : وشعر الآدمي طاهر ... ١٨٢
- فصل : ولا يجوز استعمال شعر الآدمي وإن كان
طاهرًا ... ١٨٣

فصل : وكل حيوان فحكم شعره حكم بقية

أجزائه ... ١٨٤

فصل : وهل يجوز الخرز بشعر الخنزير ؟ ... ١٨٤

فائدتان ؛ إحداهما ، إذا صلب قشر بيضة الميتة ... ١٨٤

الثانية ، لو سلفت البيضة في نجاسة ... ١٨٤

باب الاستنجاء

٤٠ - مسألة ؛ (يستحب لمن أراد دخول الخلاء ...) ١٨٨، ١٨٧

٤١ - مسألة ؛ (ولا يدخله بشيء فيه ذكر الله تعالى) ١٨٩، ١٨٨

٤٢ - مسألة ؛ (ويقدم رجله اليسرى في الدخول ...) ١٩٠

تنبيه : حيث دخل الخلاء بخاتم فيه ذكر الله تعالى ... ١٩٠

فائدة : لا بأس بحمل الدراهم ونحوها فيه ... ١٩٠

٤٣ - مسألة ؛ (ويعتمد على رجله اليسرى) ١٩١

٤٤ - مسألة ؛ (ولا يتكلم) ١٩٢، ١٩١

تنبيه : ظاهر قوله : ولا يتكلم . الإطلاق ... ١٩١

٤٥ - مسألة ؛ (ولا يلبث فوق حاجته) ١٩٣

تنبيه : هذه المسألة هي مسألة سترها عن الملائكة

والجن ... ١٩٣

فائدة : لبثه فوق حاجته مضر عند الأطباء ... ١٩٣

تنبيه : حيث قلنا : لم يجوز فيما تقدم ذكره ، فيكره ١٩٣

٤٦ - مسألة ؛ (فإذا خرج قال : غفرانك ، ...) ١٩٤

فصل : ويستحب أن يغطي رأسه ... ١٩٤

٤٧ - مسألة ؛ (وإن كان في الفضاء أبعد) ١٩٥

- ١٩٧-١٩٥ ٤٨ - مسألة ؛ (واستر وارتاد مكانًا رخوًا)
- ٢٠١-١٩٧ ٤٩ - مسألة ؛ (ولا يبول في شق ...) تنبيه : قوله : ولا يبول في شق ولا سرب . يعنى ، يكره ... ١٩٧
- ١٩٨ فصل : ويكره البول في الماء الراكد ... ١٩٨
- ١٩٨ تنبيه : مراده بالطريق هنا الطريق المسلوك ... ١٩٨
- ٢٠٠ تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : مثمرة . يعنى عليها ثمرة ... ٢٠٠
- الثانى ، مفهوم قوله : مثمرة . أن له أن يبول ... ٢٠٠
- فوائد : يكره بوله في ماء راكد مطلقاً ... ٢٠٠
- ٢٠٢ ٥٠ - مسألة ؛ (ولا يستقبل الشمس ولا القمر) فائدة : يكره أن يستقبل الريح دون حائل يمنع ... ٢٠٢
- ٢٠٣ ٥١ - مسألة ؛ (ولا يجوز أن يستقبل القبلة في الفضاء) ٢٠٣
- ٢٠٦-٢٠٤ ٥٢ - مسألة ؛ (وفى : استدبار فيه واستقبال في البينان روايتان) فائدتان ؛ إحداها ، يكفى انحرافه عن الجهة ... ٢٠٦
- الثانية ، يكره استقبالها في فضاء ... ٢٠٧
- ٢٠٧ ٥٣ - مسألة ؛ (فإذا فرغ مسح يده اليسرى ...) ٢٠٧
- ٢١١-٢٠٨ ٥٤ - مسألة ؛ (ولا يمس ذكره يمينه ...) تنبيه : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب أنه لا يتنحنج ... ٢١١-٢٠٨
- فائدة : يكره بصقه على بوله ... ٢٠٨
- فائدة : قيل : كراهة مس الفرج مطلقاً ... ٢٠٩
- تنبيه : محل الخلاف ، أعنى الكراهة والتحريم في مس الفرج ... ٢١٠

الصفحة

- فائدة : إذا استجمر من الغائط ... ٢١٠
- ٥٥ - مسألة : (ثم يتحول عن موضعه ؛ ...) ٢١١
- تنبيه : قوله : ثم يتحول عن موضعه ... ٢١١
- ٥٦ - مسألة : (ويجزئه أحدهما) ٢١٢، ٢١٣
- فائدة : الصحيح من المذهب أن الماء أفضل ...
- ٥٧ - مسألة : (إلا أن يعدو الخارج موضع العادة ...) ٢١٤ - ٢٢٠
- فائدة : الصحيح من المذهب أنه لا يستجمر ... ٢١٤
- فصل : والمرأة البكر كالرجل ... ٢١٥
- تنبيه : شمل كلام المصنف الذكر والأنثى ... ٢١٥
- فصل : والأقلف إن كانت بشرته لا تخرج من قلفته ... ٢١٦
- فائدة : لا يجب الماء لغير المتعدى ... ٢١٦
- فائدة : لو تنجس المخرجان أو أحدهما بغير الخارج .. ٢١٦
- فصل : وإن انسد المخرج المعتاد وانفتح آخر ... ٢١٧
- فوائد : منها ، يبدأ الرجل والبكر بالقبل ... ٢١٧
- ومنها ، لو انسد المخرج وانفتح غيره ... ٢١٧
- فصل : والأولى أن يبدأ الرجل بالاستنجاء في القبل ... ٢١٨
- تنبيه : هذا الحكم سواء كان المخرج فوق المعدة ... ٢١٨
- فصل : وإذا استنجى بالماء لم يحتج إلى التراب ... ٢٢٠
- ٥٨ - مسألة : (ويجوز الاستجمار بكل طاهر ينقى ، ...) ٢٢١ - ٢٢٣
- تنبيه : طاهر كلام المصنف جواز الاستجمار ... ٢٢١
- فصل : ويشترط فيما يستجمر به أن يكون طاهراً ... ٢٢٢
- تنبيه : حد الإنقاء بالأحجار ... ٢٢٢
- فائدة : لو أتى بالعدد المعبر ... ٢٢٣

- ٥٩ - مسألة ؛ (إلا الروث والعظام ...) ٢٢٤
 فوائد تتعلق بالاستجمار ... ٢٢٨-٢٢٦
 ٦٠ - مسألة ؛ (ولا يجزئ أقل من ثلاث مسحات ، ...) ٢٢٩-٢٢٧
 فصل : ولو استجمر ثلاثة بثلاثة أحجار ... ٢٢٨
 فصل : ويشترط للاستجمار الإنقاء وكال العدد ... ٢٢٩
 ٦١ - مسألة ؛ (فإن لم ينق بها ، زاد حتى ينقى) ٢٣٠
 ٦٢ - مسألة ؛ (ويقطع على وتر) ٢٣١، ٢٣٠
 فصل : وكيفما حصل الإنقاء في الاستجمار أجزأ ... ٢٣٠
 فصل : ويجزئ الاستجمار في النادر ... ٢٣١
 ٦٣ - مسألة ؛ (ويجب الاستجاء من كل خارج إلا الريح) ٢٣٤-٢٣٢
 ٦٤ - مسألة ؛ (فإن تروضاً قبله ، فهل يصح وضوءه ؟ ...) ٢٣٨-٢٣٥
 تنبيه : عدم وجوب الاستجاء منها ... ٢٣٥
 فائدة : لو كانت النجاسة على غير السبيلين ... ٢٣٦
 فائدة : إذا قلنا : يصح الوضوء قبل الاستجاء ... ٢٣٨

باب السواك وسنة الوضوء

- ٦٥ - مسألة ؛ (والسواك مسنون في جميع الأوقات) ٢٣٩
 ٦٦ - مسألة ؛ (إلا للصائم بعد الزوال ...) ٢٤٣-٢٤٠
 فصل : أكثر أهل العلم يرون السواك سنة ، ... ٢٤٢
 فائدة : من سقطت أسنانه استاك على لثته ولسانه ... ٢٤٣
 ٦٧ - مسألة ؛ (ويتأكد استحبابه في ثلاثة مواضع ؛ ...) ٢٤٥، ٢٤٤
 فصل : ويستاك على أسنانه ولسانه ... ٢٤٥
 ٦٨ - مسألة ؛ (ويستاك بعود لين ...) ٢٤٦
 تنبيه : ظاهر قوله : ويستاك بعود لين ... ٢٤٦

- ٢٤٧ ٦٩ - مسألة ؛ (فإن استاك بإصبعه ...)
- ٢٤٨-٢٦٥ ٧٠ - مسألة ؛ (ويستاك عرضاً ...)
- ٢٤٩ فائدة : قال في «الفروع» : ويفعله لحاجة ...
- ٢٤٩ تنبيه : في صفة قوله : يكتحل وتراً. ثلاثة أوجه ...
- ٢٥٠-٢٥٩ فوائد جمّة : تتعلق بالسواك ...
- ٢٥٢-٢٦٥ فصول في الفطرة ...
- ٢٥٤ فصل : ونتف الإبط سنة ؛ ...
- ٢٥٤ فصل : ويستحب تقليم الأظفار ؛ ...
- ٢٥٥ فصل : ويستحب قص الشارب ؛ ...
- ٢٥٧ فصل : واتخاذ الشعر أفضل من إزالته
- ٢٥٨ فصل : وهل يكره حلق الرأس ...
- ٢٦٠ فصل : وحلق المرأة رأسها مكروه ، ...
- ٢٦٠ فصل : ويكره نتف الشيب ، ...
- ٢٦١ فصل : ويكره حلق القفا ...
- فصل : وروى عن النبي ﷺ أنه لعن الواصلة والمستوصلة ...
- ٢٦١ والمستوصلة ...
- ٢٦٤ فصل : ويستحب التطيب ...
- ٢٦٤ فصل : ويستحب خضاب الشيب ...
- ٢٦٦ ٧١ - مسألة ؛ (ويكره القرع)
- ٢٦٦ ٧٢ - مسألة ؛ (ويجب الحتان ...)
- ٢٦٨-٢٧٢ فصل : ويشرع الحتان في حق النساء ، ...
- ٢٦٨، ٢٦٩ فوائد تتعلق بالحنان ...
- ٢٦٩ فصل : يختلف العلماء في وقت الحتان ، ...
- ٢٦٩-٢٧١ فوائد تتعلق بسنن الفطرة ...

- فائدة : كره الإمام أحمد الحجامة يوم السبت والأربعاء ... ٢٧١
- ٧٣ - مسألة ؛ (ويتيان في سواكه ...) ٢٧٣، ٢٧٢
- فائدة : يكره حلق القفا مطلقاً ... ٢٧٢
- ٧٤ - مسألة ؛ (وسنن الوضوء عشرة ...) ٢٧٦-٢٧٣
- فصل : فإذا قلنا بوجوبها ... ٢٧٥
- ٧٥ - مسألة ؛ (وغسل الكفين ...) ٢٨٠-٢٧٧
- فائدة : صفة التسمية أن يقول : بسم الله ... ٢٧٧
- فوائد ؛ إحداها ، يتعلق الوجوب بالنوم الناقض للوضوء ... ٢٨٠
- الثانية ، غسلها تعبد لا يعقل معناه ... ٢٨٠
- الثالثة ، إنما يغسلان لمعنى فيهما ... ٢٨٠
- ٧٦ - مسألة ؛ (والبدية بالمضمضة والاستنشاق ...) ٢٨٣-٢٨٠
- فائدتان ؛ إحداها ، يجب الترتيب والموالة ... ٢٨١
- الثانية ، يستحب تقديم المضمضة ... ٢٨٢
- فصل : ويستحب المبالغة في غسل سائر الأعضاء ... ٢٨٣
- فائدتان ؛ إحداها ، المبالغة في المضمضة ... ٢٨٣
- والثانية ، لا يكفي وضع الماء في فمه ... ٢٨٤
- ٧٧ - مسألة ؛ (وتحليل اللحية ...) ٢٨٤
- فائدتان ؛ إحداها ، شعر غير اللحية ... ٢٨٤
- والثانية ، صفة تحليل اللحية ... ٢٨٥
- ٧٨ - مسألة ؛ (وتحليل الأصابع) ٢٨٦
- ٧٩ - مسألة ؛ (والقيام) ... ٢٨٧
- فائدتان ؛ إحداها ، قال جماعة من الأصحاب ... ٢٨٥، ٢٨٤
- والثانية ، يستحب المبالغة في غسل سائر الأعضاء ... ٢٨٧

الصفحة

- ٢٨٩، ٢٨٨ ٨٠ - مسألة ؛ (وأخذ ماء جديد للأذنين)
 ٢٨٩ فائدة : يستحب مسحهما بعد مسح الرأس ...
 تنبيهات ؛ الأول ، هذه الأحكام إذا قلنا : هما من
 الرأس ...
 ٢٨٩ الثاني ، تقدم أن الأذنين من الرأس ...
 ٢٩٠ الثالث ، قوله : والغسلة الثانية والثالثة ...
 ٢٩٠ ٨١ - مسألة ؛ (والغسلة الثانية والثالثة)
 ٢٩٠ فوائد تتعلق بسنن الوضوء ...

باب فروض الوضوء وصفته

- ٢٩٣ ٨٢ - مسألة ؛ (والفم والأنف منه)
 ٢٩٣ ٨٣ - مسألة ؛ (وغسل اليدين)
 ٢٩٣-٢٩٨ ٨٤ - مسألة ؛ (ومسح الرأس)
 ٣٠١-٢٩٨ ٨٥ - مسألة ؛ (والترتيب على ما ذكر الله تعالى)
 ٣٠٠ فائدة : اعلم أن الواجب عند الإمام أحمد
 ٣٠١ فصل : فإن نكس وضوءه ...
 ٣٠٣، ٣٠٢ ٨٦ - مسألة ؛ (والموالة على إحدى الروايتين)
 تنبيه : الروايتان في كلام المصنف يعودان إلى الموالة
 فقط ...
 ٣٠٣ فائدة : لا يسقط الترتيب والموالة بالنسيان ...
 ٣٠٥، ٣٠٤ ٨٧ - مسألة ؛ (وهو أن يؤخر غسل عضو ...)
 ٣٠٥ فصل : فإن نشفت أعضاؤه ...
 فوائد ؛ منها ، لا يضر اشتغاله في العضو الآخر
 بسنة ...

- ٣٠٦ ومنها ، لا يشترط للغسل موالاة ...
- ٣٠٦ ومنها ، إذا قلنا : الموالاة سنة ...
- ٣٠٩-٣٠٦ ٨٨ - مسألة ؛ (والنية شرط لطهارة الحدث كلها)
- ٣٠٧ فائدة : لا يستحب التلفظ بالنية ...
- ٣٠٧ تنبيه : مفهوم قوله : والنية شرط ...
- ٣١٠،٣٠٩ ٨٩ - مسألة ؛ (وهي أن يقصد رفع الحدث ...)
- ٣٠٩ فائدة : ينوى من حدثه دائم الاستباحة ...
- فائدة : لم يذكر المصنف ، رحمه الله تعالى ، هنا من
- ٣١٠ شروط الوضوء إلا النية ...
- ٣١٤-٣١١ ٩٠ - مسألة ؛ (فإن نوى ما تسن له الطهارة ...)
- ٣١٢ فائدة : ما تسن له الطهارة ...
- تنبيه : قال ابن عبيدان : وكلام المصنف يوهم أن
- ٣١٣ الروايتين فيما إذا نوى ما تسن له الطهارة
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو نوى رفع الحدث وإزالة
- ٣١٤ النجاسة ...
- الثانية ، الصحيح من المذهب ، أنه يسن
- ٣١٤ تجديد الوضوء لكل صلاة ...
- ٣١٥ ٩١ - مسألة ؛ (وإن نوى غسلاً مستنوئاً ...)
- ٣١٦،٣١٥ فوائد ؛ تتعلق بنية الغسل المستنون ...
- ٣١٧،٣١٦ ٩٢ - مسألة ؛ (وإن اجتمعت أحداث توجب الوضوء ...)
- ٣١٧ تنبيه : ظاهر قوله : وإن اجتمعت أحداث ...
- ٣١٩،٣١٨ ٩٣ - مسألة ؛ (ويجب تقديم النية ...)
- تنبيه : تظهر فائدة قول أبي بكر ، أنه لو نوى بعد
- ٣١٨ ذلك رفع الحدث عن باقي الأسباب ، ...

- ٣١٨ تنبيه : قوله : ويجب تقديم النية ...
- ٣١٩ فائدة : لا يطلها عمل يسير ...
- ٣٢٥-٣١٩ ٩٤ - مسألة ؛ (واستصحاب ذكرها في جميعها ...)
- ٣٢٢-٣٢٠ فوائد تتعلق باستصحاب ذكر النية ...
- ٣٢١ فصل : إذا شك في النية في أثناء الطهارة ...
- ٣٢٢ فصل : فإن وضأه غيره أو يمه ...
- ٣٢٢ فصل : وصفة الوضوء أن ينوى ...
- ٣٢٣ فصل : ويستحب أن يتمضمض ويستنشق يمينه ...
- ٣٢٣ تنبيه : قوله : ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثاً ...
- ٣٢٩-٣٢٥ ٩٥ - مسألة ؛ (وهما واجبان في الطهارتين ...)
- ٣٢٦ فائدة : هل يسميان فرضاً أم لا ؟ ...
- ٣٢٧ تنبيه : اختلف الأصحاب ، هل لهذا الخلاف فائدة ... ؟
- ٣٢٧ فائدة : يستحب الانتثار ...
- ٣٢٩ ٩٦ - مسألة ؛ (ويغسل وجهه ثلاثاً ...)
- ٣٣٥-٣٢٩ تنبيه : دخل في قوله : ثم يغسل وجهه ثلاثاً ...
- ٣٣١ فائدة : النزعتان ما انحسر عنه الشعر ...
- ٣٣٣ فائدة : الصدغ هو الشعر ...
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف وجوب غسل داخل العينين ...
- ٣٣٤
- ٣٣٥ فائدة : لو كان فيهما نجاسة ...
- ٣٣٥ تنبيه : قوله : من منابت شعر الرأس ...
- ٣٣٩-٣٣٦ ٩٧ - مسألة ؛ (فإن كان فيه شعر خفيف ...)
- ٣٣٦ فائدة : يجب غسل اللحية ، ...
- ٣٣٧ تنبيه : قوله : ويستحب تخليله ...
- ٣٣٨ فصل : ولا يجب غسل داخل العينين ...

- ٣٣٨ تنبيه : مفهوم قوله : وإن كان يسترها ...
- ٣٣٩ فصل : ويستحب التكثير في ماء الوجه ...
- ٣٤٤ - ٣٣٩ (ثم يغسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً ...) ٩٨ - مسألة ؛
- ٣٤٣ - ٣٤٠ فوائد تتعلق بغسل اليدين ...
- ٣٤١ فصل : ويجب غسل أظفاره ...
- ٣٤٢ فصل : إذا كان تحت أظفاره وسخ ...
- ٣٤٣ فصل : ومن كان يتوضأ من ماء يسير ...
- ٣٤٣ فائدة : لو كان تحت أظفاره يسير وسخ ...
- ٣٤٥ ، ٣٤٤ ٩٩ - مسألة ؛ (ثم يمسح رأسه)
- ٣٤٧ - ٣٤٥ ١٠٠ - مسألة ؛ (فيبدأ بيديه من مقدم رأسه ...)
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو غسله عوضاً عن
- ٣٤٥ مسح ...
- ٣٤٥ الثانية ، لو أصاب الماء رأسه ...
- ٣٤٦ تنبيه : قوله : فيبدأ بيديه ...
- ٣٤٦ تنبيه : ظاهر كلامه أن ذلك يكون بماء واحد ...
- ٣٤٧ فائدة : كيفما مسح أجزأ ...
- ٣٥٨ - ٣٤٨ ١٠١ - مسألة ؛ (ويجب مسح جميعه مع الأذنين ، ...)
- ٣٤٩ تنبيه : الناصية مقدم الرأس ...
- فائدتان ؛ إحداهما ، إذا قلنا يجزئ مسح بعض
- ٣٥١ الرأس ...
- ٣٥١ والثانية ، لو مسح رأسه كله ...
- ٣٥٢ فصل : ويجب مسح الأذنين معه ، ...
- فصل : ولا يجب مسح ما نزل على الرأس من
- ٣٥٣ الشعر ...

الصفحة

- ٣٥٤ فصل : ويمسح رأسه بماء جديد ...
- ٣٥٤ فائدة : البياض الذى فوق الأذنين ...
- ٣٥٥ فصل : فإن غسل رأسه ...
- ٣٥٥ فائدة : الواجب مسح ظاهر الشعر ...
- ٣٥٧ فصل : فإن مسح رأسه بخرقه مبلولة ...
- ٣٥٧ فصل : وهل يستحب مسح العنق ؟ ...
- ٣٦١ - ٣٥٨ ١٠٢ - مسألة ؛ (ولا يُستحب تكراره ، ...)
- ٣٦٢ ، ٣٦١ ١٠٣ - مسألة ؛ (ثم يغسل رجليه إلى الكعبين ثلاثا ، ...)
- ٣٦٢ ١٠٤ - مسألة ؛ (ويخلل أصابعهما)
- ٣٦٥ - ٣٦٣ ١٠٥ - مسألة ؛ (فإن كان أقطع ، ...)
- ٣٦٣ ١٠٦ - مسألة ؛ (فإن لم يبق شيء ، سقط)
- ٣٦٤ فائدة : وكذا حكم التيمم ...
- ٣٦٤ فائدة : لو وجد الأقطع من يوضيئه ...
- ٣٦٨ - ٣٦٥ ١٠٧ - مسألة ؛ (ثم يرفع نظره إلى السماء ، ...)
- ٣٦٦ فصل : والوضوء مرة مرة يجزئ ، ...
- ٣٦٧ فصل : وتكره الزيادة على الثلاث ، ...
- ٣٦٩ ، ٣٦٨ ١٠٨ - مسألة ؛ (وثباح معوثته)
- ٣٧٥ - ٣٦٩ ١٠٩ - مسألة ؛ (ويباح تنشيف أعضائه ، ...)
- فوائد ؛ منها ، السنة أن يقف المعين عن يسار المتوضيئ ...
- ٣٧٠ ومنها ، يضع من يصب على نفسه
- ٣٧٠ إناءه عن يساره ، ...
- ٣٧١ ومنها ، لو وضأه غيره بإذنه ...
- ٣٧١ ومنها ، لو يمحه مسلم بإذنه ...

- ٣٧١ تنبيه : ظاهر كلامه في «الفروع» ...
 ٣٧٢ فصل : ويستحب تجديد الوضوء ...
 ٣٧٤ فصل : ولا بأس بالوضوء في المسجد ...
 ٣٧٥ فصل : والمفروض من ذلك ...

باب المسح على الخفين

- ٣٧٧ فوائد تتعلق بالمسح على الخفين ...
 ٣٧٩ فصل : روى عن أحمد أنه قال : المسح أفضل ...
 ٣٧٩ - ٣٨١ ١١٠ - مسألة ؛ (يجوز المسح على الخفين)
 ٣٧٩ تنبيه : قوله : يجوز المسح على الخفين ...
 ٣٨١ فصل : وسئل أحمد عن جورب انخرق ...
 ٣٨٤ - ٣٨١ ١١١ - مسألة ؛ (والعمامة والجباير)
 ٣٨٣ فصل : ويجوز المسح على الجباير ...
 ٣٨٦ - ٣٨٤ ١١٢ - مسألة ؛ (وفي المسح على القلانس ، ...)
 ٣٨٦ فائدة : القلانس جمع قَلَنْسُوَة ...
 ٣٩١ - ٣٨٧ ١١٣ - مسألة ؛ (ومن شرطه أن يلبس الجميع ، ...)
 ٣٨٩ فصل : كره أحمد لُبْسَ الخُفِّ وهو يدافع
 ٣٨٩ فصل : فإن تطهر ، ثم لَبَسَ الخف ، ...
 ٣٨٩ تنبيه : من فوائد الروايتين ، ...
 ٣٩٠ فصل : فإن تيمم ، ثم لَبَسَ الخف ، ...
 ٣٩١ فصل : فإن لبس الجبيرة على طهارة ...
 ٣٩١ فائدة : لو أحدث قبل وصول القدم محلها ...
 ٣٩٦ - ٣٩٢ ١١٤ - مسألة ؛ (إلا الجبيرة ، على إحدى الروايتين)
 ٣٩٣ فصل : ولا يحتاج مع مسحها إلى تيمم ...

- فصل : ولا فرق بين كون الشد على كسر أو
 ٣٩٤ جرح ...
 ٣٩٤ تنبيه : الخلاف في كلام المصنف يحتمل أن ...
 فائدة : لو لبس خُفًا على طهارة مسح فيها على
 ٣٩٥ عمامة ...
 ٣٩٦ فصل : فإن لم يكن على الجرح عَصَاب ، ...
 ٣٩٨ - ٣٩٦ ١١٥ - مسألة ؛ (ويمسح المقيم يومًا وليلة ، ...)
 فائدة : لا يمسح على خُف لبسه على طهارة
 ٣٩٦ تيمم ، ...
 فصل : وسفر المعصية كالحضر في مدة
 ٣٩٨ المسح ؛ ...
 تنبيه : مراده بقوله : والمسافر ثلاثة أيام
 ٣٩٨ ولياليهن ...
 ٣٩٨ فائدة : لو أقام وهو عاصر ...
 ٣٩٩ ١١٦ - مسألة ؛ (إلا الجبيرة ، فإنه يمسح عليها إلى حلّها)
 فصل : ويفارق مسح الجبيرة الخُف من خمسة
 ٣٩٩ أوجه : ...
 ٣٩٩ تنبيه : قوله : إلا الجبيرة ...
 فائدة : قال في «الرعايتين» : يمسح المقيم غير
 ٣٩٩ الجبيرة ...
 ٤٠١ ، ٤٠٠ ١١٧ - مسألة ؛ (وابتداء المدة من الحدث بعد اللبس ...)
 فائدة : يُتصوّر أن يصلى المقيم بالمسح سبع
 ٤٠٠ صلوات ...
 ٤٠٢ ، ٤٠١ ١١٨ - مسألة ؛ (ومن مسح مسافرًا ، ثم أقام ، ...)

- ١١٩ - مسألة ؛ (وإن مسح مقيماً ، ثم سافر ، ...)
 ٤٠٤ ، ٤٠٣
 فائدة : قال الزركشي : وظاهر كلام الخرق
 ٤٠٣ أنه ...
 فصل : فإن لبث ، وأحدث ، وصلى ...
 ٤٠٤
 ١٢٠ - مسألة ؛ (وإن أحدث ، ثم سافر ، ...)
 ٤٠٤
 فائدة : لو شك في بقاء المدة ...
 ٤٠٤
 ١٢١ - مسألة ؛ (ولا يجوز المسح إلا على ما يستر محل
 ٤٠٦ ، ٤٠٥ (الفرض ، ...)
 فصل : فإن كان الخف محرماً ، ...
 ٤٠٦
 فصل : ويجوز المسح على كل خف سائر ...
 ٤٠٦
 ١٢٢ - مسألة ؛ (ويثبت بنفسه)
 ٤٠٨ - ٤٠٦
 تنبيه : مفهوم قوله : ويثبت بنفسه ...
 ٤٠٦
 تنبيه : ذكر المصنف هنا لجواز المسح
 ٤٠٧ شرطين ؛ ...
 ٤٠٨ تنبيه : قولي : إمكان المشي فيه ، ...
 ١٢٣ - مسألة ؛ (فإن كان فيه خرق ...)
 ٤١٢ - ٤٠٩
 فوائد تتعلق بخرق الخف ...
 ٤٠٩
 فائدة : لو مسح على خف طاهر العين ، ...
 ٤١٠
 تنبيه : قوله : أو الجوزب خفيفاً ...
 ٤١١
 فصل : وكذلك إن كان الجوزب خفيفاً ...
 ٤١٢
 ١٢٤ - مسألة ؛ (وإن لبس خُفًا ، فلم يحدث حتى لبس عليه
 ٤١٤ - ٤١٢ آخر ...)
 فائدة : اختار الشيخ تقي الدين ، مع ما تقدم
 ٤١٢ من المسائل ، مسح القدم ونعلها ...

الصفحة

- ٤١٢ تنبيه : شمل قوله : وإن لبس خُفًّا فلم يُحدث ...
- ٤١٤ فصل : وإن لبس مُخَرَّقًا فوق صحيح ، ...
- ٤١٤ فصل : فأما إن لبس الفوقاني بعد أن أحدث ...
- فائدة : قال في « الرعاية » : لو لبس عمامة فوق
- ٤١٤ عمامة ...
- ١٢٥ - مسألة ؛ (ويمسح أعلى الخف دون أسفله ...) ٤١٥ - ٤١٩
- تنبيه : قد يقال : ظاهر قوله : ويمسح أعلى
- ٤١٥ الخف ...
- ٤١٧ فصل : فإن مسح أسفله ...
- ٤١٧ تنبيه : قوله : دون أسفله وعقبه ...
- ٤١٧ فائدة : لو اقتصر على مسح الأسفل ...
- ٤١٨ فصل : والقدر المجزئ في المسح ، ...
- ٤١٨ فصل : فإن مسح بخرقة أو خشبة ، ...
- ٤١٨ فائدتان ؛ إحداهما ، صفة المسح المسنون ...
- والثانية ، حكم مسح الخف
- ٤١٩ بأصبع ...
- ١٢٦ - مسألة ؛ (ويجوز المسح على العمامة المحكنة ، ...) ٤١٩ ، ٤٢٠
- ١٢٧ - مسألة ؛ (ولا يجوز على غير المحكنة إلا أن تكون ...) ٤٢٠ - ٤٢٢
- فصل : وما جرت العادة بكشفه من
- ٤٢١ الرأس ...
- ٤٢٢ فصل : وحكمها في التوقيت ...
- فائدة : ذكر الطوفي في « شرح الخرق » أن
- ٤٢٢ العمامة إذا كانت محكنة ...
- ١٢٨ - مسألة ؛ (ويجزئ مسح أكثرها ، ...) ٤٢٣ ، ٤٢٤

١٢٩ - مسألة ؛ (ويمسح على جميع الجبيرة ،...) ٤٢٤ - ٤٢٧

فائدة : لا يجوز للمرأة المسح على العمامة ... ٤٢٤

فائدة : مراد الخرق بقوله : وإذا شد الكسير

الجبائر ... ٤٢٦

فوائد تتعلق بالجبائر ... ٤٢٦

١٣٠ - مسألة ؛ (ومتى ظهر قدم الماسح أو رأسه ،...) ٤٢٨ - ٤٣٤

تنبيه : اختلف الأصحاب في مبنى هاتين

الروايتين ... ٤٢٩

فصل : وحكم خلع العمامة بعد المسح

عليها ،... ٤٣١

فصل : وإذا انقضت مدة المسح ،... ٤٣١

فصل : ونزع أحد الخفين كنزعهما ،... ٤٣٢

فوائد : تتعلق بقوله : ونزع أحد الخفين ... ٤٣٢

فصل : وانكشف بعض القدم من خرق

كنزع الخف ... ٤٣٣

فصل : وإن نزع العمامة بعد المسح عليها ... ٤٣٤

فائدتان : إحداهما ، لو نزع خفًا فوقانيًا كان قد

مسحه ... ٤٣٤

الثانية ، اعلم أن كلاً من الخف فوقاني

والتحتاني بدل مستقل عن

الغسل ... ٤٣٤

١٣١ - مسألة ؛ (ولا مدخل لحائل في الطهارة الكبرى إلا

الجبيرة) ٤٣٥ ، ٤٣٦

فائدة : قوله : ولا مدخل لحائل في الطهارة ... ٤٣٥

آخر الجزء الأول
ويليه الجزء الثاني ، وأوله :
باب نواقض الوضوء
والْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ

رقم الإيداع ٤٧١٠/١٩٩٤ م
I.S.B.N : 977 - 256 - 101 - 8

هجر

الطباعة والنشر والتوزيع

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - حيوة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة